

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة

شارع حبيب أبي شهلا

بناء المسكن

تلفاكس: (٩٦١١)

٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - ٦٠٣٢٤٣

ص.ب. ١١٧٤٦٠

برقياً: بيوشران

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

Al-Resalah
PUBLISHERS

BEIRUT

LEBANON

Telefax: (9611)

815112-319039-603243

P.O. Box: 117460

E-mail:

Resalah@cyberia.net.lb

Web Location:

Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ١٩٩٨ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

خَاتَمُ الْمُبْرَأَةِ
١

تَايِيْرُ الْمُرَادِ

شَرْحُ

مُعْنَى ذَوِي الْأَفْهَامِ

جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْحَبَلِي

سنة ١٤٠٥ هـ - سنة ١٤٠٩ هـ

تَأْلِيفُ

عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنِ نَاصِرٍ آلِ عُبَيْكَانَ

خَرَجَ أَحَادِيثُهُ وَصَبَّطَ نَصَّهُ

فَتَمَّ التَّحْقِيقُ فِي مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ

بِإِشْرَافِ

السَّيِّدِ شُعَيْبِ الْأَرْنَوُطِ

لِلْمَرْوَلِلْدَوْلِ

مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ

نَاشِرُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رموز الكتاب

التي أشار إليها المؤلف في مقدمته

الحمد لله وحده

ولمصنفه فيه كاتب هذه الأحرف يوسف بن عبدالهادي عفا الله عنه :
هذا كِتَابٌ قَدْ سَمَا فِي حَصْرِهِ أَوْرَاقُهُ مِنْ لُطْفِهِ مُتَعَدِّدَةٌ
جَمَعَ الْعُلُومَ بِالْطُّفْلِ فَبَجَمَعِهِ يُغْنِيكَ عَنْ عِشْرِينَ أَلْفَ مُجَلَّدَةٍ
قال رحمه الله : وقد زدنا فيه رموزاً بالحروف تَدُلُّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِالنُّحُو
على المعنى الذي أردنا :

الإجماع : ع

ووافق الثلاثة : و

وأبي حنيفة : وهـ

والشافعي : وش

وخلاف الثلاثة : خ

والمسائل الغريبة التي عدتها أربعة آلاف : ء

وما فيه خلاف عندنا : ود

نَوْنُ الْمَضَارِعِ نُعْمَانٌ وَهَمْزُهُ لِلشَّافِعِيِّ وَفَقَاءٌ فَاسْتَمَعَ خَبْرِي

وَالْيَا وَفَاقُ الثَّلَاثَةِ وَالْخِلَافُ أَتَى مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِنَا بَالْتَأً عَلَى خَبْرِي

وإن بدأتُ بهاءٍ فهو منفرد وإن بدأتُ باسمٍ غيرٍ منحصرٍ

المقدمة

الحمد لله، نحمّده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونتوبُ إليه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ومن يُضِلَّهُ اللهُ فلا هاديَ لَهُ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ لَهُ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أما بعد:

فإنَّ من أشرف العلوم وأنفعِها وأشملها علمُ الفقه؛ لاشتماله على معاني الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، واستخلاص الأحكام منها، وكذلك الآثار عن الصحابة والسلف الأخيار، مع اشتماله على كثير من القواعد الأصولية والأقيسة الشرعية.

ففي خطبة «كفاية» ابن عقيل: إنما تشرفُ العلوم بحسب مؤدياتِها، ولا أعظم من الباري، فيكون العلمُ المؤدي إلى معرفته، وما يجبُ لَهُ، وما يجوزُ أجلُّ العلوم والأشهرُ عن أحمد الاعتناء بالحديث والفقه، والتحريض على ذلك. وقال: ليس قومٌ خيراً من أهل الحديث، وعاب على محدِّث لا يتفقه، وقال: يعجبني أن يكون الرجلُ فهماً في الفقه.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: قال أحمد: معرفة الحديث والفقه أعجبُ إليَّ من حفظه.

وفي خطبة «مُدَّهَب» ابن الجوزي: بضاعة الفقه أربحُ البضائع. وفي كتاب

«العلم» له: الفقه عُمدة العلوم. اهـ^(١).

وإنه من خلال قراءتي لكتاب «مُغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام» لمؤلفه الشيخ العلامة جمال الدين يوسف بن عبدالهادي الحنبلي - رحمه الله - وجدته كتاباً نافعاً جداً، وقد اشتمل على مسائل لم يُسبق إليها المؤلف.

ولما كان هذا الكتاب مختصراً وبعض عباراته غامضة شأن المختصرات؛ استعنت بالله في شرحه مضمناً هذا الشرح جميع المسائل التي ذُكرت في كتاب «زاد المستنقع» وشرحه «الروض المربع»، والمسائل المهمة المذكورة في كتاب «المغني» لابن قدامة، و«المجموع شرح المذهب» و«الإنصاف»، و«الإقناع» وشرحه «كشاف القناع»، و«الفروع»، و«حواشي الروض المربع» وغيرها من الكتب الفقهية والشروح الحديثية ك: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، و«شرح صحيح مسلم» للإمام النووي، و«سبل السلام»، و«نيل الأوطار»، و«تحفة الأخوذي» وغيرها.

وحرصت على نقل ألفاظ المؤلفين والفقهاء، دون تصرف ما دامت مفهومة، وإلا صغتها بعبارات من عندي ليسهل فهم ما تضمنته من المسائل.

وقد عُنيت بضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط وبيان معانيها بالرجوع إلى كتب اللغة والكتب المعتمدة.

وعُنيت بنقل ترجيحات المحققين من العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والنووي، وابن حجر العسقلاني، والصنعاني، والشوكاني، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأولاده وأحفاده ومنهم الشيخ محمد بن إبراهيم وبعض علماء نجد، ومن المتأخرين؛ منهم الشيخ عبدالرحمن السعدي، ونقل آراء بعض العلماء المعاصرين كسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز مما أستطيع الحصول عليه منها.

وأذكر - إن شاء الله - قرارات هيئة كبار العلماء في هذه البلاد، وقرارات المجامع

(١) انظر «كشاف القناع» ٤٨٥/١.

الفقهية، وبعض قرارات مجلس القضاء الأعلى، والهيئة القضائية العليا في هذه البلاد التي لها صلة بالمسائل الفقهية.

وأذكر ما يترجح عندي من الأقوال، وأوضح حكم بعض المسائل الحادثة في هذا العصر، والفوائد المناسبة، وأذكر بعض الأمثلة عند الحاجة، وأنبّه على المسائل التي دُكرت في غير مظانها، وأذكر بعض الأحاديث الضعيفة لا للاحتجاج بها، وإنما لبيان حجة من ذهب إلى القول الذي دلت عليه، راجياً أن يكون هذا الشرح مغنياً لطالب العلم عن مطالعة كثير من الكتب.

وإن مما حملني على تأليف هذا الشرح أنني كنت أتمنى أن أجد كتاباً فقهياً حاوياً للأدلة التي تجعل طالب العلم مطمئناً للعمل بما فيه، ومشتماً على أقوال المحققين من العلماء؛ ليسهل على طالب العلم الاطلاع على القول الراجح بدليله، ولمن أراد التحضير لدرس في الفقه أو الحديث.

وبما أن كتاب «الروض المربع» من أحسن كتب الفقه الحنبلي لاحتوائه على كثير من المسائل، على صغر حجمه إلا أنه يفتقر إلى حاشية مشتملة على ما ذكرت، وافية بالعرض، ولما طبعت حاشية الشيخ الجليل عبدالرحمن بن قاسم العاصمي، فرحتُ بها كثيراً، وصار اعتمادي عليها كحال كثير من طلاب العلم وقد أجاد - رحمه الله - وأفاد - أجزل الله له المثوبة - إلا أنه ينقصها ذكر المصادر التي نقل عنها كلام أهل العلم، والاعتناء بالأدلة.

وأثناء قراءتي لها وجدتُ أن بعض الأقوال نُقلت بتصرف فيه نوع خلل وإيهام - وجلّ من لا يخطيء - ولا أقصد بذلك عيبه، ولا التقليل من أهمية عمله - رحمه الله - فهو سابق لعمل جليل وله فضل كبير، ولكن من باب النصح والإرشاد أحببتُ أن أنبّه إلى مثل ذلك.

وسوف أقتصر على ذكر مثال واحد لما أشرتُ إليه، وهو: أنه نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية كلاماً في الماء المستعمل (ج ١ / ص ٨٤) نصّه: «وقال الشيخ:

فإذا انتقل من عضو إلى عضو لم يتصل به؛ مثل أن يعصر الجنب شعر رأسه على لمعة^(١) انتهى ما نقله، فهذا يوهّم القارىء أن شيخ الإسلام يرى هذا الماء مستعملًا لا تصحُّ الطهارة به، والعكس هو الصحيح يدل عليه بقية الكلام وهو كما جاء في «كشاف القناع» (جـ ١ / ص ٣٥): «وقال الشيخ تقي الدين في شرح العُمدَة: ما دام الماء يجري على بدن المغتسل وعضو المتوضي على وجه الاتصال، فليس بمستعمل حتى يفصل، فإن انتقل من عضو إلى عضو لا يتصل به مثل أن يعصر الجنب شعر رأسه على لمعة من بدنه، أو يمسح المحدث رأسه ببلل يده بعد غسلها، فهو مستعمل في إحدى الروايتين كما لو انفصل إلى غير محلّ التطهير، والأخرى ليس بمستعمل، وهو أصحُّ اهـ.

فكان ذلك بعض ما حملني على تأليف هذا الكتاب، وليكون مرجعًا لي ولأمثالي من القاصرين، وخاصةً أنني أذكر المصادر التي نقلت منها كلام أهل العلم.

وإذا وجدتُ كلامًا جيدًا لأحد المحققين لم أجده عند مَنْ سبقه، نقلته كاملاً أو باختصار، وإلا ذكرتُ اختياره للقول فقط.

وقد تطول بعض المسائل، ولكن كما قال الإمام النووي: «وينبغي للناظر في هذا الكتاب أن لا يسأم من طول بعض المسائل، فإنها لا تطول - إن شاء الله تعالى - إلا بفوائد وتمهيد قواعد، ويحصل في ضمن ذكر مذاهب العلماء ودلائلها وأجوبتها فوائد مهمة نفيسة، وتتضح المشكلات، وتظهر المذاهب المرجوحة من الراجحة، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب، ويتنقح ذهنه ويتميز عند أولي البصائر والألباب، ويتعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجحة من المرجوحة، ويقوى للجَمْع بين الأحاديث التي تُظنُّ متعارضات ولا يخفى عليه بعد ذلك إلا أفراداً نادرات، وبالله التوفيق»^(١) اهـ.

(١) «المجموع شرح المذهب» ١/١٤٦.

وقد تركت مقدمة المؤلف بدون شرح ، لأنها تشتمل على أنواع من العلوم بعضها لا يتعلق بموضوع الكتاب ، وكثير منها أذكره مبسوطاً في أبوابه - إن شاء الله تعالى - إلا أنني علقت في الحاشية على بعض ما جاء في المقدمة من مسائل تحتاج إلى تنبيه أو زيادة توضيح ، وتركت البعض دون تعليق طلباً للاختصار.

وألفت نظراً القارئ الكريم بأن النص من كتاب «مغني ذوي الأفهام» كتب بالحرف الأسود. يتخلله رموز المؤلف ليتميز عن الشرح.

وأسأل الله جلّت قدرته، وتباركت أسماؤه أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وموجباً للفوز لديه بجنات النعيم، وأن يجزي عنا كل من أعاننا بشيء خير الجزاء وأعظم الأجر، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المؤلف

عبدالمحسين بن ناصر آل غبيكان

الرياض ١/١/١٤١١هـ

ترجمة المؤلف

● اسمه:

يوسفُ بنُ حسن بن أحمد بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر بن فتح بن حذيفة بن محمد بن يعقوب بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن محمد بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

● لقبه وكنيته:

جمال الدين أبو المحاسن، الشهيرُ بـ «ابن المبرد» بفتح الميم، وسكون الباء.

● مولده:

ذكرت بعض المصادر أنه وُلد سنة ٨٤٠ هـ كما في «النعمة الأكمل»، وجاء في «متعة الأذهان» و «شذرات الذهب» و «الكواكب السائرة» أنه وُلد سلخ سنة أربعين وثمان مئة. ومولده بدمشق.

● مشايخه:

قرأ المؤلف على عددٍ كبيرٍ من العلماء، وقد جمعهم في معجمين: كبير، وصغير.

ومن مشايخه:

□ أحمد المصري الحنبلي.

□ محمد العسكري .

□ عمر العسكري .

□ زين الدين الحبال .

وقد قرأ على هؤلاء القرآن الكريم .

□ تقي الدين الجُرَّاعِي .

□ تقي الدين ابن قُنْدُس .

□ علاء الدين المَرْدَاوي .

□ برهان الدين ابن مفلح .

□ برهان الدين الزُّرْعِي .

وقد قرأ على هؤلاء الفُقَّهَة .

□ ابن العِرَاقِي .

□ ابن البَالِسِي .

□ الجمال ابن الحَرَسْتَانِي .

□ الصَّلَاح ابن أَبِي عُمر .

□ ابن ناصر الدين ، محدث الشام .

وقد أخذ عن هؤلاء الحديث .

كما أجاز له كلُّ من : الحافظ ابن حجر ، والتقي الشُّمْنِي ، والشهاب الحِجَازِي ،
والبرهان البَغْلِي ، وأبو عبدالله بن فهد ، وقاسم بن قُطْلُوبغا المصري ، والجمال
يوسف بن عبدالرحمن ناظر الصاحبة .

● علمه :

ذكر الذين كتبوا عن حياته بأن له اليد الطولى في كثير من العلوم كال تفسير

والنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان إلا أنه مع ذلك يغلب عليه علم الحديث والفقه، ويتضح هذا من خلال مؤلفاته.

● مؤلفاته:

ألف ابنُ عبد الهادي - رحمه الله - ما يزيد على أربع مئة مصنفٍ، وغالبُها في علم الحديث والسنن، وقد ذكر الشيخ جميل الشطي أنَّ غالبَ مؤلفاته أجزاء، وكان كثيرَ الكتابة سريعَ القلم.

وإليك ذِكرُ بعض مؤلفاته، مع إفراد مؤلفنا بشيءٍ من الحديث عنه:

- ١ - «كتاب التبيين في طبقات المُحدِّثين المُتقدِّمين والمتأخرين».
- ٢ - «الرياضُ الياقة في أعيان المئة السابعة» - في سبعة مجلدات.
- ٣ - «الدُّرُّ النقي في شرح ألفاظ الخِرَقي».
- ٤ - «الوقوف على لبس الصُوف».
- ٥ - «غراس الآثار وثمار الأخبار، ورائق الحكايات والأشعار» في عشرة مجلدات.
- ٦ - «الدُّرُّ النقيس في أصحاب محمد بن إدريس».
- ٧ - «المَطْوَل في القرن الأول» - عشرة مجلدات.
- ٨ - «شرح الخلاصة الألفية».
- ٩ - «المنيرة في حل مُشكل السيرة» - في مجلدين، وهو على سيرة ابن هشام.
- ١٠ - «الفتاوى الأحمدية».
- ١١ - «الأربعين المختارة من حديث ابن أبي عمر».
- ١٢ - «جزء فيه عشرة أحاديث مختارة من مرويات والده».
- ١٣ - «الرَّعاية في اختصار تخريج أحاديث الهداية»، يعني: «نصب الراية للزيلعي».
- ١٤ - «الصوت المُسمع للطالب على تخريج أحاديث المقنع».

- ١٥ - «الثَّغَرُ الباسم لتخريج أحاديث مختصر أبي القاسم».
- ١٦ - «كتاب الأربعين المختارة من عوالي شيخه النظام».
- ١٧ - «جمع العدد لردِّ قول المُنْكَرِ بغير مُسْتَنَد».
- ١٨ - «فضل السُّمر في ترجمة شيخ الإسلام ابن أبي عمر».
- ١٩ - «الغِلَالَةُ في مشروعية الدلالة».
- ٢٠ - «العقد التمام فيمن زوَّجه النبي عليه الصلاة والسلام».
- ٢١ - «عظيم المنة بنزه الجنة».
- ٢٢ - «البلاء بحصول الغلاء».
- ٢٣ - «الاقتباس لوصيته عليه السلام لابن عباس».
- ٢٤ - «أدب العالم والمتعلم».
- ٢٥ - «كتاب ذم التعيير وآفة الأضرار».
- ٢٦ - «التَّخْرِيجُ الصغير».
- ٢٧ - «التَّحْبِيرُ الكبير».
- ٢٨ - «نُزْهَةُ الرفاق في شرح حال الأسواق».
- ٢٩ - «غَذَقُ الأفكار في ذكر الأنهار».
- ٣٠ - «عدة الملمات في تعداد الحمامات».
- ٣١ - «الإعانات على معرفة الخانات».
- ٣٢ - «ثمار المقاصد في ذكر المساجد».
- ٣٣ - «تهذيب النفس للعلم وبالعلم».
- ٣٤ - «كتاب الأربعين المسلسلات من حديث سيد السادات».
- ٣٥ - «كتاب الأربعين المختارة من حديث جابر بن عبدالله».
- ٣٦ - «كتاب الأربعين المسلسلة بالقول».
- ٣٧ - «كتاب الأربعين المختارة من صحيح مسلم».
- ٣٨ - «كتاب الثلاثين التي عن الإمام أحمد في صحيح مسلم».

- ٣٩ - «كتاب الأربعين المختارة من عوالي جده» .
- ٤٠ - «الإقناع في أدوية القلاع» .
- ٤١ - «الإتقان في أدوية اللثة واللسان» .
- ٤٢ - «الفنون من أدوية العيون» .
- ٤٣ - «الجول على معرفة أدوية البول» .
- ٤٤ - «إيضاح القضية بمعرفة الأدوية القلبية» .
- ٤٥ - «دواء المُكْتَرَب بعضة الكَلْب الكلب» .
- ٤٦ - «هداية الإخوان بمعرفة أدوية الأذان» .
- ٤٧ - «الإتقان لأدوية اليرقان» .
- ٤٨ - «كمال الإصفا إلى معرفة الأمعا» .
- ٤٩ - «هداية الأشراف إلى معرفة ما يقطع الرُعاف» .
- ٥٠ - «الكمال في أدوية الصدر والسعال» .
- ٥١ - «العهد لأدوية المعدة» .
- ٥٢ - «تمام النوال في أدوية الطحال» .
- ٥٣ - «الإغراب في أحكام الكلاب» .
- ٥٤ - «لقط السنبل في أخبار البلبل» .
- ٥٥ - «النصيحة في تخريج أحاديث النواوية بالأسانيد الصحيحة» .
- ٥٦ - «جزء فيما عند الرازي من حديث الإمام أحمد» .
- ٥٧ - «جزء في الرواية عن الجن وحديثهم» .
- ٥٨ - «جزء في فضل لا حول ولا قوة إلا بالله» .
- ٥٩ - «كتاب الأربعين المسلسلة بالخلفاء» .
- ٦٠ - «أخبار الأذكيا» .
- ٦١ - «الرُسا للصالحات من النساء» .
- ٦٢ - «الإرشاد إلى حكم موت الأولاد» .

- ٦٣ - «إخبار الإخوان عن أحوال الجان» .
- ٦٤ - «المشيخة الوسطى» .
- ٦٥ - «الهدية لأدلة المسائل الخفية» .
- ٦٦ - «وفاء العهود بأخبار اليهود» - في مجلدين .
- ٦٧ - «تخريج حديث لا ترد يد لامس» .
- ٦٨ - «الضبط والتبيين لذوي العلل والعاهات من المُحدِّثين» .
- ٦٩ - «جزء في تخريج أحاديث الشفا» .
- ٧٠ - «السباعيات الواردة عن سيد السادات» .
- ٧١ - «جزء الخمسة أحاديث من عمان البلقا» .
- ٧٢ - «النجاة بحمد الله» .
- ٧٣ - «إرشاد الملا إلى أن من عرف الناس خُص بالبلا» .
- ٧٤ - «إرشاد الفتى إلى أحاديث الشتا» .
- ٧٥ - «محضر الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» .
- ٧٦ - «ذم الهوى والذعر من أحوال الزُّعر» .
- ٧٧ - «الأدوية المفردة لعلل المقعدة» .
- ٧٨ - «الثلث في أدوية الحلق» .
- ٧٩ - «إرشاد المعتمد في أدوية الكبد» .
- ٨٠ - «جمع الجوامع» .
- ٨١ - «الحسبة» .
- ٨٢ - «الاختيار في بيع العقار» .
- ٨٣ - «كتاب القواعد الكلية والضوابط الفقهية» .
- ٨٤ - «مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام» .
- وقد سبق أن وعدتُ بإفراد هذا الكتاب بشيء من الكلام عنه .

● منهج المؤلف :

١ - بدأ المؤلف - رحمه الله تعالى - هذا الكتاب بخطبة بيّن فيها سبب تأليفه وطريقته

في ذكر الوفاق والخلاف، ورموزه التي سار عليها في هذا الكتاب.

وقد جمع المؤلف الرموز المستعملة في الكتاب، وذكر معانيها نظماً فقال:

نُونُ المضارعِ نُعمانٌ وهمزُته للشافعي وفاقاً فاستمعَ خبري
وَأَلْيَا وفاقُ الثلاثة والخلافُ أتى من بين أصحابنا بالتأ على خبري
وإن بدأتُ بهاءٍ فهو منفرد وإن بدأتُ باسمٍ غير منحصرٍ
«الدر المنضد» ص ٥٣.

٢ - ثم ذكر بعد المقدمة فصلاً في أنواع العلوم، وكيفية التعلم والتعليم.

٣ - ثم ذكر باباً فيما يجب على الإنسان معرفته من أصول الديانات. ثم ذكر عقيدته في الأسماء والصفات والقرآن والرسل والصحابة، ثم ذكر علامات أهل الديانات والفرق.

٤ - ثم ذكر باباً أسمائه بـ «باب معرفة الإعراب» ذكر فيه جملة مختصرة مما يذكره النحاة في كتبهم.

٥ - ثم ذكر باباً في قواعد أصول الفقه، ذكر فيه الأصول المتفق عليها والأصول المختلف فيها، وذكر فيه ما يشترك فيه الكتاب والسنة مع تعريف كل منهما، وذكر شيء من أحكامهما. ثم ذكر ما يختص به الكتاب من أحكام وما تختص به السنن من أحكام، وبعد الأصلين المذكورين ذكر الأصل الثالث وهو: الإجماع، والرابع وهو: القياس؛ ثم ذكر الاجتهاد والتقليد.

٦ - ثم ذكر باباً فيما يستعمل من الآداب؛ وذكر فيه فصولاً عديدة.

٧ - ثم ذكر فصلاً في الرواية عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وطريقتهما، وطريقة التوفيق بين الروايات المتعارضة.

٨ - ثم شرع في مقصوده الذي هو الفقه مرتباً إياه على الترتيب المعهود عند الحنابلة في كتبهم.

● وقد وصف ابن قاضي أذرعاً هذا الكتاب بقوله:

يا كِتَاباً أَرَى بِكُلِّ كِتَابٍ هُوَ فِي الْأَرْضِ لَوْحُنَا الْمَحْفُوظُ

زاد رَبِّي مُنْشِيَهُ عِلْماً وَفَضْلاً ثُمَّ لَا زَالَ سَعْدُهُ الْمَحْظُوظُ

وقد ذكر هو كتابه بقوله :

هذا الكتابُ قَدْ سَمَا فِي حَضْرِهِ أَوْرَاقُهُ مِنْ لُطْفِهِ مَتَعَدَّةً
جَمَعَ الْعِلْمَ بِلُطْفِهِ، فَجَمَعَهُ يُغْنِيكَ عَنْ عَشْرِينَ أَلْفَ مُجَلَّدَةٍ

● وقد قام الشيخ عبدالله بن عمر بن دھيش - رحمه الله - بطبعه لأول مرة معلقاً عليه. وذلك عام ١٣٨٨هـ. معتمداً على نسخة خطية كتبها عبدالله بن محمد الخريجي، مع حذف الرموز. وقد طبعت شركة المدينة للطباعة والنشر على نفقة إدارة الإفتاء.

ثم قام معالي الشيخ عبد العزيز بن الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ بتصحيحه والتعليق عليه عام ١٣٩١هـ. وطبعته مطبعة السنة المحمدية.

● ثناء العلماء عليه :

قال صاحب كتاب «النعمة الأكمل» - رحمه الله - : «هو الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام تحفة المحدثين عمدة الحفاظ المسنين، بقيّة السلف، قُدوة الخلف، كان جبلاً من جبال العلم، وفرداً من أفراد العالم، عديم النظير والتحرير والتقرير.

وقد أفردته تلميذه شمس الدين بن طولون بترجمة في مجلد سماه «الهادي إلى ترجمة ابن عبد الهادي».

● انظر في ترجمته :

١ - «مختصر طبقات الحنابلة» : (ص ٨٣ - ٨٦).

٢ - «النعمة الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل» : (ص ٦٧ - ٧٠).

٣ - «الكواكب السائرة» : (١/٣١٦).

٤ - «شذرات الذهب» : (٨/٤٣).

٥ - «هدية العارفين» : (٢/٥٦٠ - ٥٦٢).

٦ - «الأعلام» : (٩/٢٩٩).

٧ - «مقدمة المقصد الأرشد» التي كتبها د. العثيمين.

رَبِّكَ بِرَأْيِكَ

قال الشيخ الإمام العالم العلامة أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي العدوي الحنبلي - رحمه الله ورضي عنه -:

الحمد لله الذي جعل العلم شرف الوجود ومصباحه، وزين به كل مخلوق وجعل فيه صلاحه، أحمدُه حمداً عبداً وضح له الحق فاتبع إضاحه، وأشكره شكر من انشرح لشكر صدره فحقق انشراحه.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عبد حقق التوحيد فدخل الساحة، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وجيبه وخليفه، المتصف بالسماحة، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ذوي المروءة والفصاحة وسلم تسليماً.

وبعد:

فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الرباني، والصديق الثاني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، جعلته عمدة للطالب المبتدي وكافياً للمنتهي، اكتفيت فيه بالقول المختار، وأشير إلى المسألة المجمع عليها بأن أجعل حكمها اسم فاعل ع أو مفعول ع، وما اتفق عليه الأئمة بصيغة المضارع وربما وقع ذلك لنا فيما اتفق فيه أبو حنيفة والشافعي في بعض مسائل لم نعلم فيها مذهب الإمام مالك، أو له فيها أو في مذهبه ثم قول غير المشهور؛ فإن كان لا خلاف عندنا في المسألة: فبالياء، وإن كان فيها خلاف عندنا: فبالتاء، ووافق الشافعي فقط: بالهمزة، وأيضاً: وش، وأبي حنيفة فقط: بالنون، وأيضاً بالحاء. وخلاف المذاهب الثلاثة بصيغة الماضي، ولا أكرّر فيه مسألة في علم واحد إلا لزيادة فائدة، ولا يمتنع

تكرارها في عِلْمين تَكَرَّارَ ما في عِلْمِه فائدة، لأن كُلَّ علم تجري فيه على أصله،
فربما اختلف حُكْمها في العِلْمين، وربما اختلف.

والله أَسْأَلُ أن يَنْفَعَنِي به، وَمَنْ قرأ فيه أو نظره، وأن يجعله خالصاً لوجهه
الكریم، وهو حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيل.

فصل

على كُلِّ طالب علم أن يعلمَ الرؤوسَ الثمانية، وهو أن يتصوره ولو من وجه،
وما يطلب، وكيف يطلب، وكيف يحصل، وما المراد منه، ومواده، وغايته فيه، وممن
يطلبه.

وعلى قارئ كُلِّ كتاب أن يعرف الغرض، والمنفعة، وجهة التعليم، والمرتبة،
والواضح له، وصحته، وقسمته بالأجزاء، والكتب، والأبواب، والفصول.

وعلى كل طالب التعلم من شيخ أن يعرف اسمه، ومحلّه، ومعرفة لما يتعلم
منه، وخُلُقَه، واختياره وقتاً ومكاناً، وإطالةً وتقصيراً.

وعلى كُلِّ شيخ معرفة ما يُعَلِّم، وَمَنْ يُعَلِّم، وكيف يُعَلِّم، ومتى يُعَلِّم، وأين
يُعَلِّم، ومستحقُّ تعليمه، ولا يمنع ما عنده أهله. ويُسنُّ تعليمه مجاناً.

والعلوم قسمان: ضروري، ونظري، والنظري قسمان: عقلي، ونقلي، والعقلي
عشرة، والنقلي عشرون. وبعضها ينقسم إلى أقسام: كالطب، والفقه، فإنَّ منه
الفرائض، وهي علم مفرد.

باب ما يجب على الإنسان معرفته من أصول الديانات

صانعُ العالم واحدٌ (ع)، أحد (ع) فرد (ع)، صمد (ع)، سميع (ع)، بصير (ع)، متكلم (ع)، حيٌّ (ع)، قادر (ع)، عالم (ع)، مريد (ع)، متعال في علاه (ع)؛ صفاته قديمة كذاته (ع)، أول لا بداية لوجوده (ع)، آخر لا نهاية لبقائه (ع)، ظاهر لا خفاء لربوبيته (ع)، باطن (ع)، لا شك في وحدانيته. نؤمن بما صحَّ من صفاته، ونؤمن بما وصف به نفسه على مراده، وما وصفه به رسوله على مراد رسوله، لا نتأول ذلك ولا نعطله. ولا نشبهه بخلقه ولا نمثله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

أرسل رسله بكلامه (ع)، المنزل، وهو حقيقة كلامه، نزل به جبريل على سيد المرسلين، وبعثه إلى الخلق أجمعين من الإنس والجن، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى أن أتاه اليقين.

وأفضلُ الصحابة العشرة المشهود لهم بالجنة، وأفضلهم الأربعة (ع): أبو بكر (ع)، ثم عمر (ع)، ثم عثمان (ع)، ثم علي (و).

والجنة حقٌّ (ع)، والنار حقٌّ (ع)، والساعة آتية لا ريبَ (ع) فيها، والله (ع) يبعثُ مَنْ في القبور. لا تتعدَّ هذا في الاعتقاد، ولا تدخل نفسك في شيء لا يُعَدُّبك الله على عدم تعلُّمه. وإذا قلت فيه شيئاً لقيت مكفراً أو منكراً لا سيما في هذا الزَّمان.

فرعان:

أحدهما: من عبَد غير الله من شمسٍ (ع)، وقمرٍ (ع)، ونارٍ (ع)، وظلامٍ (ع)، وغير

ذلك (ع): كافرٌ (ع)، ومجوسيٌّ (ع)، ووثنيٌّ (ع)، ومشرِكٌ (ع)، ومَن جعل مع الله شريكاً (ع)، أو جعل له صاحبةً (ع)، أو ولداً (ع)، أو زوجةً (ع)، ويهوديٌّ (ع)، ونصرانيٌّ (ع)، بعد بَعَثَ نبينا لم يؤمن به، أو أنه (ع)، بُعِثَ إلى العربِ خاصةً، أو إلى الأميين (ع)، خاصةً. ورافضيٌّ (ع)، اعتقد أن النبوة لعلِّي، وأنَّ (ع) جبريل أخطأه، أو أنه (ع)، إلهٌ، أو قال (ع) برجعتِه، أو كَفَّرَ أبا بكر (ع)، وعمر (ع)، وجَهميٌّ (ع) وتيماني، اعتقد ربوبية الحاكم، أو إباحةً (ع) محرم، أو عدم وجوب العبادات (ع)، ودرزي (ع)، ونصيري (ع)، ومُعْطَل (ع)، ومشبه (ع)، ومن لم يؤمن ببعث ولا نشور (ع)، ولا جنة (ع)، ولا نار (ع)، ومن استحل دم مسلم (ع)، أو ماله (ع) ممن بلغه تحريره ذلك، ولو أنه (ع) سلطان، أو بدوي (ع).

الثاني: من عرف خالقه ونفسه، وميز بين المخلوقات، وعرف ما يضره وينفعه، والممكن الحدوث، وكل حادث ممكن، والممتنع والضروري فعامل (ع) يجري عليه حكم التكليف، وإن لم يعرف ذلك فمجنون لا يجري عليه تكليف، وإن عرف بعض ذلك فناقص. وإن عرف الموجب والواجب وما يفعل لزمه وإلا لم يلزمه. وإن أفاق وقتاً وجنَّ آخر لزمه ما في إفاقته.

باب معرفة الإعراب

الكلمات ثلاث: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ. الاسم: ما دَخَلَهُ الجَرُّ، والتنوين، والتعريف. والفعل: ما قَبِلَ قَد، والسين، وسوف، أو التاءات الأربع في آخره، أو كان أمراً مشتقاً. والحرف: ما لا يصلح فيه شيء من ذلك.

والأسماء تنقسم إلى قسمين: نكرة تدخله رُبَّ، ومَعْرِفَةٌ وهي ستة أقسام: المَعْرِفُ بالآلف واللام. والعَلَم. وهو ثلاثة أقسام: الاسم المعين المسمى لا لِعَلَّة، والكنية بالأبوة والأمومة، واللقب بالمدح والذم. والضمائر، وهي في الأصل قسمان: متصل لا يُبتدأ به، ولا يلي «إلا» في اختيار الكلام، ومنفصل يُبتدأ به يلي «إلا». وكل منهما إما للمفرد، أو الثنية، أو الجمع المذكر أو المؤنث؛ للمتكلم، أو هو

ومن معه، أو للمخاطب أو الغائب.

والموصلات ومنها: المفرد، والثنية، والجمع المذكر والمؤنث.

واسم الإشارة للمفرد والثنية، والجمع المذكر والمؤنث: القريب والبعيد، والمكان.

والمضاف إلى معرفة.

والأفعال ثلاثة: ماضٍ يقبلُ أَمْسٍ والتاءات، ومضارعٌ تدخله الألف أو التاء أو الياء أو النون، وأمرٌ وهو ما فيه استدعاء طلب إيجاد الفعل، ويدخله الاشتقاق.

والحرف هجائي لا مدخلَ له في المعاني، وحرفٌ معني، ومشاركٌ بينهما. وحرف المعنى ينقسم إلى قسمين: عامل، ومهمل. والعامل ثلاثة أقسام: عامل في اللفظ والمعنى، وعامل في اللفظ دون المعنى، وعامل في المعنى دون اللفظ.

وكلٌّ من الأقسام الثلاثة: إما معرب، أو مبني. والحروف: كلها مبنية.

والأفعال الأمر والماضي: مبيان.

والاسم: مبني إذا شابه الحرف في الوضع أو المعنى، أو ناب عن الفعل، أو افتقر إلى غيره.

والإعراب: تغييرٌ أو آخرِ الكلامِ بحسبِ العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديرًا.

والاسم معرب إذا لم يكن كما تقدم.

والمضارع معرب إذا سلم من نون التوكيد ونون الإناث.

وألقاب البناء أربعة: ضَمٌّ كحيثُ، وقَبْلُ، وبعْدُ إذا قطعاً عن الإضافة. وفتحٌ: كالماضي وبعض الضمائر وغير ذلك. وكسْرٌ: كأَمْسٍ، وجَوْرٍ. وسكونٌ: كفعل الأمر، وبعض الضمائر والموصلات.

وألقاب الإعراب أربعة: رفع في الأسماء وفعل المضارع، ونَصْبٌ فيهما، وجَرٌ

يختصُّ لأسماء، وجزءٌ يختصُّ لأفعال.

ثم لأسماء منها: معرب بالحركات، ومعرب بالحروف.

والمعرب بالحروف منه معرب بالحروف الثلاثة: الواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً، وهو الأسماء الستة. ومعرب بحرفين، وهو قسمان: معرب بالألف رفعاً، ولياء نصباً وجرّاً، وهو التثنية. ومعرب بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، وهو لمجموع، والملحق به.

والمعرب بالحركات ينقسم قسمين: مُعرب بالحركات لفظاً، ومُعرب به تقديرٌ. والمعرب بالحركات اللفظية قسم: معربٌ بالحركات الثلاثة في الأحوال لثلاثة، وهو الاسم الصحيحُ المنصرف المنون. ولتنوين: عبارة عن نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً وتسقط خطاً. ومُعربٌ بحركتين، وهو قسمان: مُعربٌ بالضمة رفعاً، وبالفتحه نصباً وجرّاً، وهو غيرُ المنصرف، ومُعربٌ بالضمة رفعاً، وبالكسرة نصباً وجرّاً وهو جمع المؤنث السالم، والملحق به.

والمعربٌ بالحركات تقديرٌ قسمان: مُعربٌ تقديرًا في الأحوال لثلاثة، وهو: المقصور، وفي الحالين ويظهر عليه في حال وهو المنقوص.

والمضارع: يُعرب بالضمة رفعاً، وبالفتحه نصباً إذا دخل عليه شيء من النواصب كأن، ولن، وكَي، وبالسكون جَزْماً إذا دخل عليه الجوازم: كَم، ولم، وغير ذلك من الجوازم.

والمعربات أربعة أقسام:

مرفوع: وهو الفاعل وهو ما أسند إليه لفعلٌ موقعاً له، والمفعول إذا قدم مقامه. والمبتدأ: وهو كل اسم ابتدئ به مجرداً من العوامل اللفظية، والخبر: وهو الاسم الواقع بعد المبتدأ. واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها. والفعل المضارع إذا خلا عن ناصب وجازم.

ومنصوب: وهو المفعول: وهو ما وقع عليه الفعل أو معه. والمصدر: وهو ما وقع ثالثاً في تصريف الفعل. وظرف الزمان: وهو الوقت الذي وقع فيه الفعل. وظرف المكان: وهو المكان الذي وقع فيه الفعل. والحال: وهو الاسم المفسر لحال صاحب الفعل. ولا يكون إلا نكرة بعد تمام. والتمييز: وهو الاسم المفسر لما أُبْهِمَ من ذات الفاعل أو المفعول أو غيرهما. والمُسْتَتْنَى إذا كان من موجب. وأدوات الاستثناء: إلا، وغير، وسوى، وسوى، وسواء، وخلا، وعدا، وحاشا، ولا النافية للنكرة، والمنادى المضاف، والمشبّه به، والنكرة غير المقصودة. وحروف النداء: يا، وأي، وأيا، وهيا، ووا. والفعل المضارع إذا دخل عليه الناصب.

والمجرورات: ما دخل عليها حروف الجر، وهي أقسام: فرادى: كالباء، والكاف، واللام، وحروف القسم: الباء، والواو، والتاء في اسم الله خاصة. وثنائية: كمن، وعن، وفي، ورب، ومذ، وثلاثية، وهي: إلى، وعلى، ومنذ، وعدا، وخلا. ورباعية: كحتى، وحاشا. ومضاف إليه.

والمجزوم: الفعل المضارع فقط إذا دخل عليه الجوازم.

والعوامل منها لفظية كالفعل للفاعل والمفعول، والمبتدأ للخبر، وحروف الجر. ومنها معنوية كالابتداء، ومنها تقديرية كالإضافة.

والرفع يكون بأربعة أشياء: الضمة، والواو في الأسماء الستة والجمع، والنون في الأمثلة الخمسة، والألف في الثنية.

والنصب بخمسة أشياء: الفتحة والألف في الأسماء الستة. والكسرة في جمع التانيث. والياء في الثنية، والجمع. وحذف النون في الأمثلة الخمسة.

والجر بثلاثة: الكسرة، والفتحة فيما لا ينصرف. والياء في الثنية، والجمع والأسماء الستة.

والجزم بشيئين: السكون، والحذف.

والفعل منه مُعْرَبٌ بالحركات، ومُعْرَبٌ بالحروف.

والمعرب بالحركات قسمان: معرب بالحركات الظاهرة، ومعرب بالحركات المقدرة، وهو المعتل.

والمعرب بالحروف الأمثلة الخمسة.

فهذه قواعد الإعراب التي يُعَلِّمُ منها ذلك.

باب قواعد أصول الفقه التي يعلم منها حاله

الأصول المتفق عليها أربعة، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والمختلف فيها ستة: شرع من قبلنا، والاستحسان، والاستصلاح، والاستصحاب، والاستقراء، ومذهب الصحابي.

ويشترك الكتاب والسنة في النسخ وهو رفع الحكم الثابت بكتاب مُتَقَدِّمٍ بكتابٍ متراخٍ عنه، ويجوز إلى غير بدل وإلى بدل، وبأثقل، وأخف، والتلاوة دون الحكم وعكسه، وكل من الكتاب ومتواتر السنة وآحادها بمثله، والسنة بالكتاب، والكتاب بمتواترها دون آحادها.

ولا يُعرف النسخ بدليل عقلي ولا قياس، بل بالنقل المجرد، وبدلالة اللفظ، أو بتاريخ أو موت راوي أحدهما قبل إسلام الآخر.

ويشتركان في الأمر: وهو استدعاء إيجاد الفعل بالقول، أو ما قام مقامه، ولا يشترط في كون الأمر أمراً إرادته، وله صيغة تدل عليه؛ وترد صيغة أَفْعَلْ لأكثر من عشرين معنى.

والأمر المجرد عن القرائن يقتضي الوجوب، وبعد الحظر الإباحة، وإذا صُرف عن الوجوب احتجَّ به للنذب.

والمُطْلَقُ لا يقتضي التكرار، والمعلَّقُ على علةٍ يتكرَّرُ بتكررها، ومقتضى الأمر

المطلق الفور.

والأمر بالشيء نهْيٌ عن ضده، والنهي عنه أمرٌ بأحد أضداده؛ والأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً به. والأمر لجماعة يقتضي وجوبه عليهم، وإذا توجّه إلى واحدٍ من صحابي أو غيره تناول غيره، حتى له عليه السلام، والأمر له يتناول غيره ما له يَقمُ دليلٌ على التخصيص.

ويشتركان - أي الكتاب والسنة - في النهي، وهو ضدُّ الأمر، والنهي عن الشيء لغَيْبه يقتضي فسادَه، وكذا النهي عنه لوصفه، ويقتضي الفور والدوام.

ويشتركان في العام: وهو اللفظ الدالُّ على جميع أجزاء ماهية مدلوله. والخاص وهو ضده. وينقسم اللفظ إلى ما لا أعمُّ منه، وما لا أخصُّ منه، وما بينهما، وله صيغة تدلُّ بمجردِها عليه. ومنَّ لمن يعقل، ومنَّ لما لا يعقل، وأينَّ للمكان، و«متى» للزمان، وتعمُّ (منَّ)، وأيّ المضافة إلى لشخص ضميرها فعلاً كان أو مفعولاً. والموصولات تعمُّ، والجموع المعرفة تعريف جنس، والجموع المضافة، وأسماء التأكيد، واسم الجنس المَعْرِف تعريف جنس، والمفرد المحلى بالألف واللام، والمفرد المضاف، والنكرة المنفية، والنكرة في سياق الشرط، والعام بعد التخصيص حقيقة. والعام بعد التخصيص بمُبَيِّن حجة، والوارد على سبب خاص، والعبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، ودلالة الإضمار عامة.

والفعل المتعدي إلى مفعول يعمُّ مفعولاته. والفعل لا يعمُّ أقسامه وجهاته. والمفهوم له عمومٌ. وجمع الرجال لا يعمُّ النساء، ولا بالعكس، ويعمُّ الناس ونحوه، ونحو: فعَلُوا، والمسلمين مما يفضل فيه المذكر يعمُّ النساء تبعاً. والخطاب العام كالناس والمؤمنين يتناول العبيد.

والتخصيص: قصرُ العام على بعض أجزائه، وهو جائزٌ خبراً كان أو أمراً أو نهياً. وتخصيصُ العام إلى أن يبقى واحد جائز، وهو مُتَّصِلٌ، ومُنْفَصِلٌ.

والمُتَّصِلُ: الاستثناء، والشرط، والغاية.

والاستثناء: إخراج بعض الجملة «بالأ» وما قام مقامها من: «غير»، «سوى»، «عدا»، «وليس»، «لا يكون»، «حاشا»، «خلا» من مُتَكَلِّمٍ واحد، ولا يكون من غير الجنس، ويجوز في كلام الله والمخلوقين. وشرطه الاتصال لفظاً أو حكماً، ونبيته، ولا يصح إلا نُطقاً، ويجوز تقديمه. واستثناء الكل باطل، وكذلك الأكثر، ويصح في الأقل، وإذا تعقَّبَ جُملاً متعاطفة عاد إلى جميعها. وهو من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي.

والشرط: مخصَّص، والتخصيص بالصفة والغاية كالاستثناء.

وأما التخصيص بالمنفصل: فيجوز بالعقل والنص والجس، سواء كان العام كتاباً أو سنة، متقدماً أو متأخراً، والإجماع مخصَّص. ويُخصَّص العام بالمفهوم، ويُخصَّص العام بالقياس.

ويشتركان في المطلق والمقيد.

والمُطْلَقُ: ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه.

والمُقَيَّدُ: ما تناول معيناً أو مَوْصُوفاً بزائد على حقيقة جنسه. وإذا ورد مطلق ومقيد واختلف حكمهما لم يُحْمَلْ أحدهما على الآخر. وإن لم يختلف حُمِلَ.

ويشتركان في المُجْمَلِ والمُبَيَّنِ.

فالمُجْمَلُ: اللفظ المُتَرَدِّدُ بين محتملين فصاعداً على السواء، وهو إم في المفرد كالقُرء، أو في المُركَّب. ولا إجمال في إضافة التحريم إلى الأعيان.

والمُبَيَّنُ يُقَابِلُ المُجْمَلِ، والفعل يكون بياناً، ويجوز كون البيان أضعف، ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة.

ويشتركان في المفهوم: وهو مفهومان: مفهوم موافقة بكونه موافقاً للمُنطوق في

الحُكم. ومفهوم مخالفة بكونه مخالفاً. ومفهوم الموافقة حُجَّة ودلالة لفظية. وشرط العمل بمفهوم المُخالفة أن لا تظهر أولوية ولا مساواة. وهو أقسام: مفهوم الصفة. ومفهوم الشرط. ومفهوم الغاية. ومفهوم العدد. ومفهوم اللقب.

ويشتركان في النَّصْر. وهو: الصريح في المعنى. والظاهر: وهو ما احتمل معنيين. و كان في أحدهما أظهر من الآخر. واليقين: وهو الاعتقاد الجازم. والمتردّد بين شيئين الراجح ظنّ. والمرجوح وهَمّ. والمساوي شكّ.

ويشتركان في المُشْتَرَك بكون الاسم الواحد لمُسَمَّيَيْن. والمُتَرَادِف: بأن يختلف الاسم ويتفق المعنى.

ويشتركان في الحقيقة باستعمال اللفظ في وضع أول. وهي: لغوية. وعرفية. وشرعية. والمَجَاز: وهو اللفظ المُستعمل في غير وضعٍ أول على وجه يَصِحُّ. ولا بد من العلاقة.

ويشتركان في الألفاظ.

ف «الواو» لمطلق الجمع. لا لترتيب ولا معية.

و «الفاء» للترتيب والتعقيب في كل شيء بحسبه.

و «مِنْ» لابتداء الغاية. والتَّبْعِيض. والتَّيْسِين.

و «إلى» لانتهاء الغاية. وابتداء الغاية داخل لا ما بعده.

و «على» للاستعلاء.

و «في» للطَّرْف.

و «اللام» للمُلْك. والاستحقاق.

و «ثُمَّ» للترتيب.

و «حتى» لانتهااء الغاية.

ويشتركان في التواتر: وهو خبر جماعة يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ.

ويختصُّ الكتابُ بأحكام منها:

أنه ما نُقِلَ بين دفتي المصحف تواتراً. وهو مُعْجَزٌ فِي لَفْظِهِ، وَنُظْمِهِ، وَمَعْنَاهُ،
وفي بعض آيةٍ إعجازاً.

وما لم يتواتر ليس بقرآنٍ.

والبسلة: آيةٌ منه، وبعضُ آيةٍ في النمل، وليست من الفاتحة.

والقراءات السبع متواترة، وما صح من الشاذِّ ولم يتواتر لا تصح الصلاة به، وهو
حُجَّةٌ.

وفي القرآن المحكم والمتشابه، وليس فيه ما لا معنى له.

وفيه ما لا يفهم^(١) معناه إلا الله، ولا يجوز تفسيره برأي واجتهاد، ولا بمقتضى

اللغة^(٢).

(١) كن الأولى مراعاة لنظم الكريم، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْمِمْ تَوْبَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

(٢) قد أخرج أبو دود (٣٦٥٢) في العلم: باب لكلام في كتاب الله بغير علم، والترمذي

(٢٩٥٢) في تفسير القرآن: باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، والنسائي في «الكبرى»

(٨٠٨٦) في فضائل القرآن: باب من قال في القرآن بغير علم من حديث جندب بن عبد الله

البحلي قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - غَرْ وَجَلَّ - بِرَأْيِهِ فَأَضَبَ فَقَدْ خَطَأَ». وفي إسناده سهيل بن أبي خزيمة القطعي ضَعَفَهُ أحمد والبخاري وأبو حاتم والنسائي.

قال بن الأثير: النهي عن تفسير القرآن بالرأي لا يخفى، إما أن يكون المراد به: الاقتصر

على النقل والمسموع، وترك الاستنباط، أو المراد به: أمر آخر، وبطل أن يكون المراد به:

أن لا يتكلم أحد في القرآن إلا بما سمعه، فإن الصحابة - رضي الله عنهم - قد فسروا القرآن،

واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبي ﷺ، وإنَّ لِنَبِيِّ ﷺ دَعَا =

- لابس عبس فقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»، أخرجه البخاري (٧٥) في علمه: باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب، فإن كان التأويل مسموعاً كالنترين، فما فائدة تخصيصه بذلك؟.

وإنما النهي يحمل على أحد وجهين: أحدهما: أن يكون له في الشيء رأي، ورأيه مبنًى من طبعه وهو، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهو، ليحتج على تصحيح غرضه، ولو لم يكن له ذلك لرأي ولهو لا يسوح له من القرآن ذلك المعنى.

وهذا النوع يكون تارة مع العلم، كالذي يحتج ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته، وهو يعلم أن ليس المراد بلأية ذلك، ولكن يبس على حصمه.

وتارة يكون مع الجهل، وذلك إذا كانت الآية محتمة، فيمير فهمه إلى الوجه الذي يوفق غرضه، فيترجح ذلك لجانب برأيه وهو فيكون قد فسر برأيه، أي رأيه هو الذي حميه على ذلك لتفسير، ولولا رأيه لم كان يترجح عنده ذلك الوجه.

وتارة يكون له عرض صحيح فيطرب له دليلاً من القرآن، ويستدل عليه بما يعلم أنه مريد به، كمن يدعو إلى مجاهدة لقب القدسي فيقول: قل لله تعالى: ﴿ذهب إلى فرعون بنه طغي﴾ [الذريات: ١٧]، ويشير إلى قبه، ويومئ إلى أنه لمرد بفرعون. وهذا الجنس قد استعمله بعض المؤعظ في المقاصد الصحيحة، تحسناً لكلامه، وترغيباً للمستمع، وهو ممنوع.

وقد استعمله الباطنية في المقاصد الفاسدة، تغيير للنس، ودعونهم إلى مذهبهم لبطل، فينزّلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم على أمور يعنون قطعاً عنها غير مرادة به. فهذه الفنون أحد وجهي المنع من التفسير بالرأي.

الوجه الثاني: أن يسرع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير ستظهار بالسمع والنقل، فيم يتعلق بغرائب القرآن وما فيه من اللفظ المبهمة والمبيلة، وما فيه من الاختصار، ولحذف الإصم، ولتقديم والتأخير، فمن لم يحكم ظاهر لتفسير، وبدر إلى استنبط المعاني بمجرد فهم العربية، كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي، فسفل ونسحق لا بد من في ظاهر لتفسير أولاً، ليتقي به مواضع غلط، ثم بعد ذلك يتسّع لتفهم ولاستنبط. ولغريب لتي لا تفهم إلا بالسمع كثيرة، ولا مضاع في الوصول إلى لطن فين يحكم الظاهر، لا ترى أن قوله تعالى: ﴿وتبين ثمود الآفة مبصرة﴾ [الإسراء: ٥٩] معناه: آفة مبصرة.

وتختص السنة بأحكام، وهي:

ما نُقِلَ عن النبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو إقراراً، وللخبر صيغة تدلُّ بمجردها عليه، وهو: ما دخله الصدق والكذب، وغيره إنشاءً وتنبيه، ومن التنبيه: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتَّمني، والتَّرجي، والقَسَم، والنداء.

ومن السنة: التواتر، والآحاد: وهو ما عدا التواتر، ولو زادت نقلته على ثلاثة. ويُشترط للرواية: العقل، والبلوغ، والإسلام، والعدالة، ولا تشترط ذكوريته، ولا فقهاء، ولا عدم عداوة، وقراية، وبصر، وسمع.

والصحابه عدول، وهو: من رآه - عييه السلام - مسلماً، أو اجتمع به ولم يره لعلّة.

وأعلى مقدم الرواية: قراءة الشيخ، ثم قراءته على الشيخ في معرض الإخبار ليروي عنه.

ولرواية الصحابة ألفاظ: «سمعت»، و«حدثني»، و«أخبرني»، و«أبأنني»، و«شأفهنني»، ثم «قال»، ثم «أمر»، و«نهى»، و«أمرت»، أو «نهيته»، و«أمرنا»، و«نهينا»، ثم «من السنة»، أو «جرت»، أو «مضت»، أو «كنا نفعل»، أو «كانوا يفعلون»، إن أُضيف إلى زمن النبوة: فحجّة، وغير الصحبة يقول: «سمعت»، و«حدثني»، و«أخبرني»، و«سمعت»، و«قرأت»، و«أبأن»، و«حدثت»، ثم بعد ذلك «الإجازة»، وهي أقسام: إجازة مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ، ولِمُعَيَّنٍ بغير مُعَيَّنٍ، وتجاوز لموجود، ولمعدوم تبعاً لموجود، ولا تجاوز لمعدوم محض، والوجادة: ما وجده بخطه، لا يروي

فطسوا به أنفسهم بقتنهم، فلنظروا إلى ظاهر لغرية، يضنُّ أن يسرد به، أن لدقة كت مبصرة وأنه تكرر عمياء، ولا يدري بمدى ضمور؟ ونهم ظمور غيرهم أو أنفسهم، فهم من نحذف ولا ضمور، ومثل هذا في نقرات كثير، وما عد هذين لوجهين، ولا يتصرف لهنه إليه، والله أعلم. اهـ. «جمع الأصول» ٦٤/٢.

بها، بل يقول: وجدت.

وإنكار الشيخ غير قادح في رواية الفرع.

والزيادة من الثقة مقبولة، لفظية كانت أو معنوية.

وحذف بعض الخبر: جائز، إلا في الغاية والاستثناء، ونحوهما.

ويجوز رواية الحديث بالمعنى.

ويقبل مرسل الصحابي.

والحكم الشرعي: مُقْتَضَى خِطَابِ الشَّرْعِ الْمُتَعَلِّقِ بِأَفْعَالِ الْمَكْلُفِينَ بِالِاقْتِضَاءِ،
أو التخيير، أو الوضع. ثم الخطاب إن اقتضى الفعل جزماً فإيجاب، وإلا فندب،
أو الترك جزماً فتحریم، وإلا فكراهة، أو التخيير فإباحة؛ فهي حكم شرعي.

والواجب: ما دُم تاركه قصداً شرعاً، وهو مرادف الفرض.

والأداء: ما فُعِلَ في وقته، والقضاء: بعده، والإعادة: بعد فعله. وفرض الكفاية
واجب على الجميع، ويسقط بفعل البعض، وفرض العين أفضل منه.

والأمر بواحد - كخصال الكفارة - مستقيم، والواجب واحد لا بعينه. والفعل في
الموضع جميعه أداء، وتأخيره مع ظن مانع يحرم، وإن بقي وفعله فأداء.

وما لا يتم الوجوب إلا به ليس بواجب، وما لا يتم الواجب إلا به واجب.

ويجوز تحريم واحد لا بعينه. ويجتمع في الشخص ثواب، وعقاب.

والندب: ما أُثِيبَ فاعله ولم يُعاقَب تاركه، وهو مرادف المستحب والمسنون.

والمكروه ضده.

والمباح: ما استوى طرفاه.

وخطاب الوُضْع : ما استُفيد بواسطة نصب الشارع علماً مُعرّفاً لحكمه ؛ لِتَعَدُّرِ معرفة خطابهِ في كل وقت . ومنه : العِلَّةُ ، والحكمةُ .

والسببُ : وهو ما يلزم من عدمه العدم ، ومن وجوده الوجود .

والشرط : وهو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عَدَمٌ لذاته .

والصحة :

في العبادة : وقوعُ الفعل كافياً في سقوط القضاء .

وفي المعاملات : ترتُّبُ أحكامها المقصودة بها عليها .

والبطلانُ والفساد يقابِلانها .

والمزيمة : الحكم الثابت بدليل شرعيّ خالٍ عن مُعارضٍ راجحٍ .

والرُّخصة : ما ثبت على خلاف دليلٍ شرعيٍّ بمعارضٍ راجحٍ .

والأصل الثالث : الإجماع : وهو اتفاق مجتهدَي العصر من هذه الأمة بعد وفاته - عليه السلام - على أمرٍ دينيٍّ ، وهو حجة قاطعةٌ ، ولا يُعتبر اتفاق مَنْ سيُوجد ، ولا مقلِّدٍ ، ولا أصوليٍّ ، أو فروعِيٍّ ، أو نحويٍّ ونحوه ، ولا كفر مُتأولٍ ، ولا فاسقٍ ، ولا يختصُّ بالصحابة ، ولا إجماعٌ مع مخالفة واحد كائنين وثلاثة ، والتابعيُّ المجتهدُ مُعْتَبَرٌ مع الصحابة .

وإجماعُ أهل المدينة ليس بحجة .

وقولُ الخنفاء الراشدين مع مخالفة مجتهدٍ صحابيٍّ ليس بإجماع .

ولا ينعقد بأهل البيت وحدهم .

ولا يشترط عدد التواتر .

ولا يعتبر للإجماع نفراص انحصار.

ولا إجماع إلا عن مستند. وثبت الإجماع بنقل الواحد، ومنكر الإجماع الظني لا يكفر.

الأصل الرابع: القياس: وهو حمل فرع على أصل في حكم لجامع بينهما.

وأركانه: الأصل، والفرع، وحكم الأصل، والوصف الجامع، ويشتترط أن تساوي علة الفرع علة الأصل ظناً، ومساواة حكمه حكمه.

والقياس: جلي، وخفي.

الجلي: ما قطع فيه بنفي الفارق. ويجوز التعبد بالقياس عقلاً.

والاجتهاد: بذل الجهد في تعرف الحكم الشرعي، والمجتهد: من صلح لذلك: بأن يعرف من الكتاب ما يتعلق بالأحكام، ومن السنة الصحيح من السقيم، والناسخ والمنسوخ منهما، والإجماع، ومن النحو واللغة ما يتعلق بهما من نص، وظاهر، ومجمل، وحقيقة، ومبجز، وعام، وخاص، ومطلق، ومقيد. ولا يكفي معرفة الفروع فقط، ولا الأصول. ولا يشترط عدالته، ولا حفظ القرآن، ويتجزأ الاجتهاد.

والمصيب في المسائل الظنية واحد. ونافي ملّة الإسلام مخطيء أنه كفر. وتعادل دليلين قطعيين باطل، وكذا [تعادل] ظنيين.

ولا يسوغ للمجتهد الفتوى في وقت واحد بقولين متضادين، بل في وقتين، ومذهبه آخرهما إن علم التاريخ، وإلا فأشبههما بقواعده وأصوله، وقربهما إلى الدليل.

والتقليد: قبول قول الغير من غير حجة، ويجوز في الفروع، لا في الضرورات الدينية، والأحكام الأصولية الكلية. ولا يجوز للمجتهد.

ويلزم تكرار النظر عند تكرار الواقعة، ولا يجوز الفتيا والحكم إلا من مجتهد.

ويجوزُ من المَفْضُول مع وجودِ الفَاضِلِ . ولا يلزمُ العاميُّ التَمَذهِبُ بمَذهِبٍ معين .
وعلى المجتهد أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه . وله ردُّ الفتوى ونَمَّ غيرُهُ
أهلُ . وإلا لزمه . ولا يلزمه جوابُ ما لم يقع . ولا يَنفَعُ السائلُ أو لا يجهله .

ولا يجوزُ إطلاقُ الفتوى في اسمٍ مشتركٍ . وما تَرَجَّحَ قُدَّمَ . ويُرجَّحُ متواترٌ على
آحادٍ . ومُسَنَّدٌ على مرسلٍ . ومتَّصِلٌ على منقطعٍ . وبثقةٍ في علمٍ . ووَزَعٍ . وضَبْطٍ .
وكونه صاحبَ القصةِ أو مباشراً لها . أو مشافهاً . ونَصَرٌ على ظاهرٍ . والظاهرُ على
المُجَمَّلِ . والحقيقةُ على المجازِ . ومفهومُ الموافقةِ على مفهومِ المخالفةِ . والحظرُ
على الإباحةِ . والواجبُ على النَّدْبِ . وقولُهُ عليه السَّلامُ على فعله . والمُثَبِّتُ على
النَّافِي . ما لم يستند النفي إلى علمٍ بالعدم . والمُوجِبُ على النَّافِي . والمُجَرِّى على
عمومه على المَخْصُوصِ . والمقبولُ على ما دخله النكير . وما عُضِدَ بكتابٍ أو سُنَّةٍ
وعمل الخلفاء الراشدين . والثَّابِتُ بالإجماعِ على الثَّابِتِ بالنَّصِّ .

والمرجَّحاتُ كثيرةٌ ضابُّطُها : اقترانُ أحدِ الطرفين بأمرٍ نقليٍّ أو اصطلاحِيٍّ أو
عقليٍّ ، والله أعلم .

باب ما يستعمل من الدُّر

يُسْنُ لكلِّ مسلمٍ مكلفٍ خوفٌ سابقةً وخاتمةً، وخديعةٌ، ومكرٌ، وفضيحةٌ، والصبرُ على الطاعةِ والنعمِ والبلاءِ والنقمِ في بدنه وعرضه وأهله وماله، وعن كلِّ مأثمٍ، واستدراكٍ ما فات من الهفوات، وقصدُ القُربِ والطاعةِ بِنَيْتِهِ وقوله وفعله، والزهدُ في الدنيا، والرغبة في الآخرة. ويجب الرضا بالقضاء^(١). ولا يجوز الرضا بما نُهي عنه كالكفر، والزنى.

ويحرم بَهْتُ، وغيبة، ونميمة، وكلام ذي الوجهين. ويحرم مكر، وخديعة وسُخرية، واستهزاء، وكذبٌ لغير إصلاحٍ وحربٍ وزوجةٍ. ويحرم مدح وذمٌ بباطل. ويُسنُّ حُسنُ الظنِّ بأهل الخير دون أهل الشر.

ويجب كفُّ يده، وفمه، وفرجه، وبقية أعضائه عما يحرم. ويسنُّ عما يُكره. وتلزم التوبةُ شرعاً لكلِّ مسلمٍ مكلفٍ أثم من ذنبٍ، وهي: الندم. وتصحُّ من

(١) الرضا نوعان: أحدهما: الرضا بفعل ما أمر به، وتَرْك ما نُهي عنه... وهذا الرضا واجب. النوع الثاني: الرضا بالمصائب: كالقفر والمرض والذل فهذا الرضا مستحب في أحد قولي لعمد، وليس بوجِب، وقد قيل: إنه واجب، والصحيح أن لواجب هو الصبر: كما قل الحسن: الرضا غريزة ولكن الصبر معول المؤمن. وقد رُوي في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إن استطعت أن تعمل بالرضا مع اليقين فافعل، فإن لم تستطع فإن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً» رواه أحمد ٣٠٧١، والترمذي (٢٤١٦) بنحوه، وابن أبي عمير في السنة (٣١٥) و(٣١٦)، والبيهقي في «شعب» (١٠٧٤)، وقال لترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ وانظر «مجموع الفتاوى»: ٦٨٢/١٠.

بعض الذنوب مع ارتكـب غيره. ولا تصح من حق آدمي إلا بالتخلص من ربه أو وارتـه. ومن لم يندم على ما حـد به لم يكن حـده توبـة. وتصح التوبة من عاجز عـنه. فمن تاب منه، وتقبل ما لم يعين المـلـك.

وقبول التوبة تفضل من الله عز وجل. وتجب المعصي بالتوبة، والكفر بالإسلام، والطاعة بالردة المتصلة بالموت. ولا تحبط طاعة بمعصية غير الردة.

ولأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين على من علمه حراماً وشاهدته وعرف ما ينكر، ولم يخف أذى ولا فتنة في نفس أو مال. ويسوغ على الأدنى مع العجز عن القوي لأعـى، ولمن ارتكب محرماً أن ينكره على غيره. ولا يسوغ لفسق، ولا في مختلف فيه، إلا على من التزم مذهب وخلفه.

ولا ينكر على الإمام إلا تخويفاً، ولا على غير مكلف إلا تأديباً، وعلى ذمي في محرم عند دونهـم.

ويجب بيده، فإن عجز فبسنه، فإن عجز، فبقبه.

وينبغي أن يكون دفعه متواضعاً رفيقاً، شفيقاً، علماً بالمأمورات والمنهيات، ذنباً نزهة، قصداً وجه الله تعالى، وإقامة دينه، ونصرة شرعه، ومثال أمره.

ويحرم أخذ مال، ويباح كسر آلة لهو، وصور، ودفع صنوج، وشق وعاء خمر، وحرق بيته، إن لم يتعد إلى غيره. ويجب إنكار البدع المضلة.

ويُسـن هجر من جهر بالمعصي، ويحرم هجر غيره، وتزول بالسلام. ويجوز لعن الكافر عموماً، دون معين. ويجوز اغتـيـب فسق معين، والإخبار عنه بما

(١) سنن تـيـخ لإسلام بن تـيـمـية رحمه الله عن قوله عليه السلام «لا غيبة للفاسق» [الذي روه أبو شيخ في «طبقات نصيبين» (٦٣٨)، ولطرنـي في «الكبير» ١٩ (١٠١١) وليبـهـقي في «لشعب» (٩٦٦٥)، وبن عدي في «الكـمـر» ١٨٦٣، ونقضـي في «مسند لشـهـب» (١١٨٥) و(١١٨٦) من حديث معاوية بن حيدة مرفوعاً. وقال لـيـبـهـسي في «لمجمع» ١: ١٤٩ وفيه =

العلاء بن بشر ضعفه لأزدي، وقال الحاكم: هذا حديث غير صحيح ولا يعتمد عليه، وقال أحمد بن حنبل: حديث منكر، نظر فيض القدير ٥ [٣٧٧]. فأجب: أم لحديث فيس هو من كلام النبي ﷺ ولكنه مأثور عن الحسن البصري أنه قال: أترعون عن ذكر الفجر؟ ذكروه بما فيه يحذره الناس. [رواه البيهقي في «الشعب» (٩٦٦٧) و(٩٦٦٨)]. وفي حديث آخر «من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له» [لبيهقي في «السنن» ١٠/٢١٠، وفي «الشعب» (٩٦٦٤)، ولقضاء في «مسند لشهاب» (٤٢٦) و(٤٢٧)، ولخطيب في «تاريخ بغداد» ٤/١٧١ و٤/٣٨٨ من حديث ثور بن مالك رضي الله عنه، بأسنيد ضعيفة]. وهذا النوع يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء:

أحدهما: أن يكون الرجل مظهرًا لفساد من لظمه ولفوحش وليدع لمخالفة لسنه، فإذ ظهر المنكر وجب الإنكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» روه مسلم [٤٩] في الإيمان: باب بيان كون للنبي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان] وفي «المسند» ٢/١ و«السنن» [بؤدود (٤٣٣٨) في الملاحم: باب الأمر والنهي، وبين ماله (٤١٠٥) في لفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والترمذي (٢١٦٨) في لفتن: باب ما جاء في نزول لعذاب إذ لم يُغَيَّر المنكر، و(٣٠٥٧) في تفسير القرآن: باب ومن سورة المائدة، وقال لترمذي هذا حديث حسن صحيح] عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال: «يُهَا لَنَسْ يَكُم تَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ وَتَقْرَؤُونَ هَذِهِ آيَةً وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهَا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنُوعُوا عَنْكُم أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرَّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا هَتَمْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وَرَبِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُتَكَبِّرَ وَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْ شَهِدُوا أَنْ يَغْتَهُمُ اللَّهُ بِعَقَبٍ مِنْهُ» فَمَنْ ظَهَرَ لِمَنْكَرٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِنكَارُ، وَأَنْ يُهَجَرَ وَيُنْذَرُ عَلَى ذَلِكَ. فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «مَنْ أَلْقَى جَبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غِيْبَةَ لَهُ». بِخِلَافِ مَنْ كَانَ مُسْتَرّاً بِذَنْبِهِ مُسْتَخْفِياً فَإِنْ هَذَا يُسْتَرُّ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُنْصَحُ سراً، وَيُهَجَرُ مَنْ عَرَفَ حَالَهُ حَتَّى يَتُوبَ وَيَذْكَرُ مَرَّةً عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ.

النوع الثاني: أن يستتدبر لرجل في مناكحته ومعرفته أو استشهاده، ويعلم أنه لا يصح لذلك، فينصحه مستشاره ببيان حاله، كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قالت له فاطمة بنت قيس: قد خطبني أبو جهم ومعووية فقال لها: «أما أبو جهم فرجل ضرب للنساء، وأما معوية فصعوك لا مال له» [رواه مسلم (١٤٨٠)] فبين النبي ﷺ حال الخطيئين للمرأة، فهذه حجة:

يفعل . ويجب على المرأة سَتْرُ وجهها عن نظر الرجال .

وممَّا للمسلم على المسلم أن يسترَ عَوْرته ، ويغفر زَلَّتْه ، ويُقِيلَ عَثْرَتَه ، ويقبل معذرتَه ، ويردَّ غِيْبَتَه ، ويُدِيمَ نصيحته ، ويحفظ خُلَّتَه ، ويرعى ذمته ، ويجيب دعوته ، ويقبل هديته ، ويكافئ صلته ، ويشكر نعمته ، ويحسن نصرته ، ويقضي حاجته ، ويشفع مسأَلته ، ويُسَمِّتَ عطسته ، ويردَّ ضالته ، ويواليه ولا يعاديه ، وينصره على ظالمه إن قَدَرَ ، ويكفُّه عن ظلمه ، ولا يُسْلِمُهُ ، ولا يَخْذُلُهُ ، ويُحِبُّ له ما يحبُّ لنفسه ،

= لقول الحسن : «أَتَرَعُونَ عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه يحذره الناس» . فإن النصيح في الدين أعظم من النصيح في الدين ، فإذا كان النبي ﷺ نصح المرأة في دينها فلنصيحة في الدين أعظم .

وإذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يُخَافُ أن يُفْسِدَ دينه : يُبَيِّنُ أمره له لتتقى معشرته . «مجموع الفتاوى» : (٢٨/٢١٩-٢٢١) .

وذكر الصنعاني حديث «اذكروا الفاسق بما فيه كي يحذره الناس» السَّالِفُ قال : وهو حديث ضعيف ، وأنكره أحمد وقال البيهقي : ليس بشيء ، فإن ضَحَّ حُمِلَ على فاجرٍ مُعْلِنٍ بِفُجُورِهِ أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه ، فيحتاج إلى بين حاله لئلا يقع الاعتماد عليه . انتهى كلام البيهقي . ولكنه أخرج الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» بإسناد حسن ورجله موثوقون ، وأخرجه في الكبير أيضاً [١٩/(١٠١٠)] من حديث معاوية بن حيدة قال : خطبهم رسول الله ﷺ فقال : «حتى متى تَرَعُونَ عن ذكر الفاجر؟ اهتكوه حتى يحذره الناس» ، وأخرج البيهقي [في «السنن» ١٠/٢١٠ ، وفي «الشعب» (٩٦٦٤)] من حديث أنس بإسناد ضعيف «من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له» [وأخرج البخاري (٦٠٦٩) في الأدب : باب ستر المؤمن على نفسه . ومسلم (٢٩٩٠) في الزهد والرقائق باب : النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه ، من حديث أبي هريرة يرفعه] : «كل أمتي معافى إلا المجاهرين» وهم الذين جاهرُوا بمعاصيهم فهتكُوا ما ستر الله عليهم فيبيحون بها بلا ضرورة ولا حاجة . اهـ .

واستثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة ، جمعها ابن أبي شريف في قوله :

الذَّمُّ ليس بغيبةٍ في ستَةٍ متظلمٍ ومعرُفٍ ومحدَّرٍ
ولمظهرٍ فسقاً ومستفتٍ ومنْ طَلَبَ الإعانةَ في إزالةِ مُنْكَرٍ

انظر «سبل السلام» ٤/٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ .

ويكره له ما يكره لها.

وليس على المسلم نصح ذمي ء. نصَّ عليه.

ويحرم المَنُّ. وتُسَنُّ المشورة، حتى لمن هو دونه، ويجب عليه نصحه. ويحرم إشارة بغش.

والصلاة على النبي ﷺ في غير الصلاة سُنَّة، وتَجِبُ في العمر ء مرة. والسلامُ سُنَّةٌ عين من المفرد. وعلى الكفاية من الجماعة، ولا يجب. وتُكره في حمام، وعلى من يأكل، أو يقاتل، ومصلٍّ، ويردُّ إشارة، ويُكره على من يقضي حاجته، ويردُّ إذا فرغ، وعلى متوضئ ويردُّ. وردُّ السلام المسنون فرض كفاية. ويجوز على صبي، ويُكْتَبُ به لغائب. ويُكره كتابة تقبيل الأرض. ولا يسوغ على ذمي، وإن سَلَّمَ أحدهم قيل له: وعليكم. وسَلَّمَ على مسلمٍ وذمي، ويُقْصَدُ المسلم.

ويُعزَّى الذمي، ويُهنَّى، ويُعاد. ولو سَلَّمَ على ذمي وهو لا يعلم قال له: رُدَّ ء عليّ سلامي. وسَلَّمَ صغيرٌ على كبير، وماشٍ على جالس، وراكبٌ عليهما. وإذا التقيا فبدأ كلُّ به فعلى كُلٍّ ء الإجابة. ولا بأس بقوله: كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ ويجب على ذلك بالدُّعاء والإخبار. وسُنَّ الاستئذان في الدخول ثلاثاً، فإن أذنَ وإلا رجع. ويُكره الجلوس وسط الحلقة. ويُكره قيامٌ لغير سلطان، وعالمٍ، ووالدٍ، وذِي دِينٍ وورع، وكريم قوم، وسيد، وشيخ معلم^(١). ويكره لذي معصية

(١) صدرت فتوى من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برقم ٢٢٩٤ وتاريخ

١٣٩٩هـ، ونصها:

«وَأُولَ: بالنسبة لوقوف للداخل فقد أجب عنه شيخ الإسلام بن تيمية: إجابة مفصلة مبنية على الأدلة الشرعية. رأينا ذكرها لوفائها بالمقصود قل - رحمه الله -: (لم تكن عدة السلف على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين أن يعتدوا لقيام كلم يروونه عليه - الصلاة والسلام - كما يفعله كثير من الناس، بل قد قال أنس بن مالك: «لم يكن شخص أحب إليهم من النبي ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لم يعلموا من كراهته لذلك» [رواه أحمد ١٣٢/٣، والترمذي =

(٢٧٥٤) في الأدب باب ما جاء في كراهية قيام الرجل لرجل، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ولكن ربما قاموا لمقدم من معيه تنقياً له كما روي عن أنس رضي الله عنه: أنه قام معكم في حديث قدومه مسلماً نسي روه حاكم ٣ ٢٤١ من حديث عبد الله بن الزبير، وصححه، وتعبه لنهني فقال: لكنه منقطع، وقال لأبصار لما قدم سعد بن معاذ: قوموا بني سيدكم [روه البخاري (٣٠٤٣) في الجهاد] باب إذا نزل العدو على حكمه رجل، ومسه (١٧٦٨) في الجهاد والسير. باب حوز قتل من نقص العهد من حديث أبي سعيد [وكان قد قدم بيحكمه في بني قريظة لأهلهم بنو عبي حكيم].

والذي ينبغي ساس أن يعتدوا تبع سيف عبي ما كثر عليه عبي عهد رسول الله ﷺ فلهما خير لقروب، وخير لكلام كلام الله وخير لهدى هدي محمد ﷺ فلا يعدل أحد عن هدي خير نوري وهدي خير لقروب، أي ما هو دره ويبغي السطع ل لا يقر ذلك مع صاحبه حيث د روه لم يقوموا له إلا في لقاء [عيا] لمعتد.

وما بقيه من تقدم من سفر وخير ذلك تنقياً له فحسن، ورد ك من عدة ساس بكرم جاني سقيهم ونو ترك لا اعتقد أن ذلك ترك حقه أو قصد خنصه ولم يعلم عدة معرفة لسنة ولاصح ل بقده له، لأن ذلك أصبح لست ليس ورنه لندعص ولشجده، وما من عرف عدة لقوه لمرفقة لسنة فليس في ترك ذلك بدءه، وليس هذا لقيام المذكور في قوله ﷺ: من سره أن يتنس له لرجل قياماً فيستمر مقعده من سر [روه حاكم ٢ ٩٣، وأبو دود (٥٢٢٩) في الأدب باب في قيام لرجل لرجل، والترمذي (٢١٥٥) في الأدب: باب ما جاء في كراهية قيام رجل لرجل، من حديث معوية بن سفيان، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، فإن ذلك ل يقوم له وهو قاعد، ليس هو ل يقوم لمجيئه د جاء، ولهذا فرقوا بين أن يقل: قمت إليه، وقمت له ولقائمه لمقدم سواء في لقيام بخلاف لقائمه لمقعد. وقد ثبت في صحيح مسلم (٤١٣) في الصلاة: باب أتدع أمانهم بالإمام، من حديث جابر بن عبد الله [أن النبي ﷺ لما صلى بهم قعد في مرضه صوماً، أمرهم بالوقوف وقال: لا تعظموني كما يعظمه لأعجم بعضه بعضاً وقد نههم عن لقيام في الصلاة وهو قعد] ثلاً يتشبه بالأعجم الذين يقومون لعظمتهم وهم قعود

وجمع ذلك كله الذي يضح تباع عددت لسف وأحلافهم ولاجتهاد عليه بحسب لإمكان. فمن لم يعتقد ذلك ولم يعرف أنه العدة وكان في ترك معيتمه بما عتد من لاس من لاحتروم مفسدة رجحة فإنه يدفع أعظم لمساكين بالتزم أنهم كد يجب فعل أعظم

- الصلاحين بتفويت ذنهما. انتهى كلام شيخ الإسلام «مجموع الفتاوى» ١ ٣٧٤-٣٧٦.

ومما يزيد ما ذكره إيضاحاً ما ثبت في «الصحيحين» [كما في رواية البخاري (٤٤١٨) في المغزى: باب حديث كعب بن مالك، ومسلم (٢٧٦٩) في التوبة: باب حديث توبة كعب بن مالك] في قصة كعب بن مالك: لما تاب الله عليه وعسى صاحبه - رضي الله عنهم جميعاً - وفيه: أن كعباً لم يدخل المسجد قدم إليه طححة بن عبيد الله يهرول فسمعه عليه وهنأه بالتوبة، ولم ينكر ذلك النبي ﷺ فدل ذلك على جواز القيد لمقابلة لدخول ومصطفحته ولسلام عليه، ومن ذلك ما ثبت عنه ﷺ أنه كان إذا دخل على بنته فطمة قامت إليه وأخذت بيده وأجستته مكنه، وإذا دخلت عليه قدم إليها وأخذ بيده وأجستته مكنه، [رواه أبو داود (٥٢١٧) في الأدب: باب ما جاء في القيد، والترمذي (٣٨٧٢) في المنقب: باب فضل فطمة، والنسائي في الكبرى (٨٣٦٩) في المنقب: باب فضائل فطمة، من حديث عائشة رضي الله عنها]. حسنه الترمذي.

ثانياً: وما لتقبيل فقد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على مشروعيته، فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «قدم زيد بن حارثة للمدينة ورسول الله ﷺ في بيتي فأتته فقرع لباب فقدم إليه رسول الله ﷺ غريبان يجرتوبه - والله ما رأيته عربياً قبله ولا بعده - فعتقته وقبته» روه الترمذي [٢٧٣٢] في الاستئذان: باب ما جاء في المعانقة والقبلة، وقال: حديث حسن، ومعنى غريبان أي: ليس عليه سوى الإزار، فهذا الحديث يدل على مشروعية فعل ذلك مع تقدم.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قيل للنبي ﷺ لحسن بن عبي، فقال لأقرع بن حبس: إن لي عشرة من الولد ما قبّلت منهم أحداً، فقال النبي ﷺ: «من لا يرحم لا يرحم» متفق عليه [رواه البخاري (٥٩٩٧) في الأدب: باب رحمة لولد، ومسلم (٢٣١٨) في الفضائل: باب رحمته ﷺ الصبيان].

فهذا الحديث يدل على مشروعية التقبيل إذ كان من باب لشفقة ولرحمة. وما لتقبيل عند اللقاء لعددي فقد جاء ما يدل على عدم مشروعيته، بل يكفي المصافحة، فعن قتادة - رضي الله عنه - قال: قلت لأنس: «كنت لمصافحة في أصحاب رسول الله ﷺ قال: نعم» [رواه البخاري (٦٢٦٣) في الاستئذان: باب المصافحة].

وعن أنس - رضي الله عنه - قال: لما جاء أهل اليمن قال رسول الله ﷺ: «قد جاءكم أهل اليمن، وهم أول من جاء بالمصافحة»، روه أبو داود [٥٢١٣] في الأدب: باب في المصافحة] بإسناد صحيح.

وفجورٍ. ولا بأس بالاستئذان عند إرادة القيام.

وُسِّنَ تعليمُ أدبٍ، وسَمَتِ، وحياءٌ، ولا بأس بوداعٍ عند فراقٍ، والتلقِي عند قُدُومٍ، والخروجُ لذلك.

ويُكره للرجل أن يُسافرَ أو يبيتَ وحده، ولا يجوزُ للمرأة أن تُسافرَ مع غير ذي مَحْرَمٍ.

ولا بأس بمعاينة وتقبيل رجلٍ ومحرمٍ لغير شهوة، وزوجة وأمة بشهوة.

= وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «م من مسمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا، رواه أبو داود [٥٢١٢] في الأدب: باب في المصافحة»، والترمذي [٢٧٢٧] في الاستئذان: باب ما جاء في المصافحة [وصححه. وعن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رجل يا رسول الله، الرجل من يلقى أخاه أو صديقه، أينحني له؟ قال: لا. قال: أفيلتزمه ويُقبِّبه؟ قال: لا. قال: أفياخذ بيده ويصافحه؟ قال: نعم» رواه الترمذي [٢٧٢٨] في الاستئذان: باب ما جاء في المصافحة، وقال: حديث حسن، كذا قال وإسناده ضعيف، لأن فيه: حنظلة لسُؤسوسي وهو ضعيف عند أهل العم لكن لعن الترمذي حسنه لوجود ما يشهد له في الأحاديث الأخرى.

وروى أحمد [٢٣٩/٤]، والنسائي [في «الكبرى» (٨٦٥٦) في السير: باب قوله جل ثناؤه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ وفي «المجتبى» ١١١/٧ في تحريم الدم: باب السحر]، والترمذي [٢٧٣٣] في الاستئذان: باب ما جاء في قبلة اليد والرجل، و(٣١٤٤) في التفسير: باب ومن سورة بني إسرائيل]، وغيرهم، بأسانيد صحيحة، وصححه الترمذي، عن صفوان بن عسال: أن يهوديين سألا النبي ﷺ عن تسع آيات بينات، فلما أجابهم عن سؤالهم قبلًا يديه ورجليه وقال: شهدُ نك نبي. الحديث.

وروى الطبراني [كم ذكره الهيثمي في لمجمع ٣٦/٨ وعزه للطبراني في الأوسط] بسند جيد عن أنس رضي الله عنه قال: «كان أصحاب النبي ﷺ إذ تلاقوا تصافحوا وإذا قدموا من سفر تعانقوا» ذكره العلامة بن مفتح في «الأدب الشرعية». وصلى الله على نبي محمد وآله وصحبه وسلم.

فتاوى اللجنة ١٤٤/١ - ١٤٧.

ولا بأس بأخذ شيء من لحيّة غيره أو ثوبه، ويقول له: أخذت يدك خيراً.
وتُكره السياحة في غير مقصد صحيح. وتجب طاعة والد، وزوج، وسيد، ووليّ أمر
في غير معصية.

ويُسنّ تعليم كتابة، وسباحة، ورُمي. وعلى المسلم أن يستغفرَ لوالده، ومعلمه،
ويصل رحمه.

ويجب على كل أحد أن يتعلّم ما يحتاج إليه من أمور دينه. ولا يجب طاعة
والد في طلاق (ع) زوجة^(١)، وبيع (ع) سرّيّة، ويأمرُ والديه بالمعروف وينهاهما عن
المنكر برفق، ولا يجب طاعتُهما في الإقامة بمحلّ منكر، وعجز عن إظهار دين.
وعلى الأب أن يؤدّب ولده ولو بضرب، وكذا كبير (ع) إخوة.

وتجب كفاية مملوك مما يحتاجه مما لا غنى به عنه، ويُسنّ بمثل نفسه،
وتأديّتهم كولد. ويحرم تطاوله عليهم، وضربهم بغير جرم، ونقصهم من الكفاية،
وأفضل المماليك الصغار.

ويجب معاشرّة جارٍ بمعروف، وإكرامه، ولا يضره. وتُسنّ العزلة عن خلطاء
السوء، ولا بأس بمخالطة ذي علم ودين وصلاح^(٢).

(١) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن رجل متزوج وله أولاد، وولدت له تركة الزوجة
وتشير عليه بالطلاق، هل يجوز له طلاقها؟
فأجاب: لا يحل له أن يطلقها لقول أمه، بل عليه أن يبرّ أمه، وليس تطبيق امرئ من برّه.
اهـ.

«مجموع الفتاوى»: ١١٢/٣٣ باب الطلاق.
(٢) قوله: «ولا بأس بمخالطة ذي علم ودين وصلاح» يجري من فضل العزلة مخافة الفتنة والشر،
والأفقد أمر الله تعالى بالصبر وملازمة الصالحين: ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم
بالغداة والعشي﴾ [الكهف: ٢٨]. وروى الترمذي (٢٥٠٧) في صفة القيامة: باب (٥٥) من
حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «المسلم إذا كان مخالطاً للناس، ويصبر على -

وينبغي لطالب العلم أن يُخْلِصَ نيَّته، ويُحَسِّنَ سريرته، ويتواضع خصوصاً مع شيخٍ وصاحبٍ، ويُطِيبَ لأهله فَلَاهِمَ، ويُقَدِّمَ الفقه، ثمَّ الأصول، ويُأخذ من العلوم المحتجِّجِ إليها - كنحو، ولغة - ما يحتاج إليه، ولا يجعله جُزْءَ قصده، ويترك الأهل، ويُكره تعمُّ جَدالٍ ومراءٍ.

وعلى كلِّ شيخٍ أن يحِرِّصَ على مَنْ يُعَلِّمُه، وينصَحَهم، ويحبُّ رِفْعَتَهُم ورياستَهُم، ويمدِّحُ كُلَّ بقدر رتبته، ويرغبهم، ويُكره لعالم غَسَلَ كُتُبَهُ ودَفَنَهَا، ولو وصَّى به لَمْ يَفْعَلْهُ وارثٌ، ويُكره عِلْمُ الكلام.

ويُذْ شُلَّ عمداً يعمه وجب الجواب إذ كان فيه فائدة، ولم يكن فيه ضررٌ عسى أحد، وكان من علوم الدينية، وكان فهمٌ لسائلٍ يحتمله.

ويُكره لنظر في كتبٍ غيره بغير إذنه، ويُكره حبس لكتاب عن مستفيدٍ، ويجوز أن يقرَّ في (٤) مصحفٍ غيره بغير إذنه، ولا يجب (٤) بذله لمن يطلب القراءة فيه، وتُسنُّ لمذكرة في علمه.

ومن شفع ورَدَتْ شفاعته لا يجد في نفسه (٤) على من ردَّه ولا يندم (٤) ويجب شكرُ لمنِّه، ولصبر على لمصنِّب، وتُسنُّ عيادة المريض، ويُكره وسطُ النهار، نَصَّ عليه، وفي رمضان ليلاً، وتُسنُّ لدعاء للمريض.

وتُسنُّ تعطي حُسْنِ الخلق مع أهله وجيرانه وأقاربه، وسائر الناس، ويُكره مزاح كثير، وبم ليس بحق، ولا بأس بيسير بحق، وتُسنُّ الحياء، والمروءة، والغيرة، وزيرة الإخوان، وتفَقَّد الجيران، والأرامِلَ ومنقطع، والنظافة في ثوب وبيت، والمصافحة في اللقاء، وتُكره لامرأة غير محرم، وأمرٌ بشهوة، ولا بأس بتقبيل يَدٍ كبير، ويُكره تنجس في اثنين دون ثلث، ويجوز مع الزيادة، ويُكره أن يدخل في سِرٍّ

- أدهم خيرٌ من لذي لا يحلِّط نَس، ولا يصبر على أدهم،
قس: ويسد لترمني صحيح على شرط لشيخين.

قوم لم يُدْخِلُوهُ فِيهِ. وَجَلُوسٌ وَإِصْغَاءٌ إِلَى مَنْ يَتَحَدَّثُ سِرًّا دُونَ إِذْنِهِ. وَيَجِبُ حِفْظُ السِّرِّ. وَيُسَنُّ لِمَنْ غَضِبَ أَنْ كُنَ قَائِمًا جَلْسًا. وَإِنْ كَانَ جَالِسًا اضْطَجَعَ. وَتَوَضَّأَ. وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِلَدْعَاءٍ. وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ. وَالذِّكْرُ مَعَ حَمْلِ الْجَنَازَةِ جَهْرًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

وَلَا بَأْسَ بِنَقْطِ الْمَصْحَفِ وَشُكْبِهِ. وَكِتَابَةِ الْأَخْمَاسِ وَالْأَعَشَرِ وَاسْمِهِ سُورٍ وَعَدِيدِ آيَاتٍ. وَيَحْرَمُ مَخَالَفَةُ خَطِّ عَثْمَانَ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَيَجُوزُ تَقْيِيلُهُ. وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا. وَيَحْرَمُ كِتَابَتُهُ بِنَجَسٍ. وَيَحْرَمُ تَوَسُّدُهُ. وَوَضْعُهُ تَحْتَ رُؤْسِهِ. وَيُكْرَهُ بَغْيُهُ عَمَّنِ الْكُتُبِ. وَمَنْ اسْتَخَفَّ بِهِ أَوْ بَعْضُهُ كَفَرَ.

وَلَا يُبَاحُ السَّفَرُ بِهِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. وَبَاحٌ إِلَى غَيْرِ أَرْضِ الْعَدُوِّ. وَلَا يَنْسَخُهُ ذِمِّيٌّ. وَيُتَمَنَعُ مِنْ قِرَاءَتِهِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ. وَيُتَمَنَعُ مِنْ تَمَسُّكِهِ. وَإِنْ مَلَكَهُ يَرِثُ أَوْ غَيْرُهُ أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مُبْكِهِ عَنْهُ.

وَيَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَى نَسْخِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ. وَيَجُوزُ وَضْعُ آيَاتٍ مِنْهُ فِي خُطْبٍ وَوَعظٍ. وَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُهُ بِرَأْيٍ وَيَجُوزُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَبِقَوْلِ صَحَابِيٍّ.

وَتَجُوزُ الْقِرَاءَةُ لِمَاشٍ. وَرَاكِبٍ. وَمُضْطَجِعٍ. وَمُحَبِّثٍ خَذُّ صَغَرٍ. وَنَجَسٍ بَدَنِ. وَثَوْبٍ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ. لَا مَعَ جَنَابَةٍ. وَحَيْضٍ. وَنَفَسٍ. وَتُشْرَعُ الْقِرَاءَةُ فِي أَوْقَاتِ الشَّدَائِدِ. وَالْمَصَائِبِ. وَتُسَنُّ كُلُّ أُسْبُوعٍ خَتَمَةً. وَلَا يُكْرَهُ فِيمَا دُونَهُ. وَيُسَنُّ جَمْعُ أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ عِنْدَ خَتَمِهِ.

وَمُقْصَلُهُ مِنْ «ق». وَسُمِّيَ بِالْمُقْصَلِ لَكثْرَةِ الْفَصْلِ فِيهِ بِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) تقدم في لَحْشِيَةِ نَقْلِ كَلَامِ ابْنِ لَاثِيرٍ فِي هَذِهِ لِمَسْأَلَةٍ. ص ٣٢.

الرحيم». والقراءةُ في المصحفِ أفضل. ويُسن التكبير من أول الضحى. ويقرأ سورة الإخلاص مرةً. ولا يكررها ثلاثاً. نصَّ عليه.

ويُسن ترتيلُ القراءة، وإعرابُها، وتمكين الحروف من غير تكلف. واستحبَّ أحمد القراءة السهلة، وكره العسرة.

ويُسن البكاء عند القراءة، وإذا مرَّ به آية رحمة أن يسألها، وآية عذاب أن يستعيذ منها، وإذا مرَّت به سجدة سجد، ويجلس لها مستقبل القبلة.

وتكره قراءة الإدارة (ع)، والألحان (ع).

وإذا فرغ من قراءة النسخ لم يزد على الفاتحة، وخمس من البقرة، نصَّ عليه.

ويُسن استماع القراءة، ويكره الحديث عندها.

ويُسن الاجتماع لها، والدعاء، والتعوذ قبلها، ولا يجهر بها عند مُصلٍّ.

ولا يكره تطيب المصحف، وجعله على كرسى، وكيس حرير، نصَّ عليه. ويباح تركه بالأرض. ويكره تحليلته بذهب وفضة، ويجوز دفن (ع) دائرٍ مصحف، وكتب (ع) علم وحديث (ع)، وغسلها (ع)، ولا تحرق (ع) بنار، ولا يجوز (ع) دفن مصحفٍ صحيح، ولا غسله (ع)، ولا كتب علم (ع) يُنتفع بها، وتغسل كتب (ع) سحر وكفر (ع) وبِدَع (ع) مُضِلَّة، وزندقة (ع)، ونحو (ع) ذلك، والله أعلم.

فصل

يُسن تَشْمِيتُ العاطس، وجوابه فرض كفاية، ويُسن أن يغطي وجهه، ويخفض ع صوته، وإذا عطس حمداً، ويقول له مَنْ سمعه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله، ويُصلح بالكم، ولا يُشرع تَشْمِيتُ كافر، وإن شتمته كافر نجابه بآمين (ع) يهديكم الله. ولا يُشتم المرأة الشابة، ولا تُشتمته، وكذلك السَّلامُ عليها. ولا يُشتمُّ إذا زاد على الثلاث، ويُقال له: عافاك الله. ويُقال للطفل: بارك الله فيك.

ولا يُجاب (ء) المتجشّء؛ فإن حمد قيل (ء) له: هنيئاً مريئاً.

ومن ثناء ب كَظُم ما استطاع، أو أمسك يده على فمه.

وبإباح خِصاء الغنم ونحوها، ويكره جزُ مَعْرِفة الدابة ونحوها، وقَطْع ذنبها، ولا يُكره إنزاء حمار على الخيل، ويكره تعليق جرس ونحوه على الدابة.

ويُكره انتشار، وإنقاء ذرٍ ووسخ، وخلع نعل يمينه، ويجوز الإرداف على الدابة، وركوب ثلاثة، ويكره البصاق عن يمينه، بل عن يساره، ولا يكره الانتعال، والأكل، والشرب قائماً، ويكره المشي في نعلٍ واحدة.

ويكره النوم ضحوً، وبعد العصر، وأن ينام أو يجلس بعضه في الشمس وبعضه في الظل، وتُشرع القائلة نصف النهار.

ويُكره التكني بأبي يحيى، وأبي عيسى، ولا يُكره بأبي القسم بعده عليه السلام، ويُسن أن يقول صباحاً ومساءً، وعند النوم والانتباه م وَرَدَ، ويمشي عن يمين الأكبر، والأعلم، والجماعة خلفه، ويجلس تحته، ويقدمه في الدخول.

وتُكره التجارة، والسفر إلى أرض العدو، وبلاد الكفر والبدع، وإن عجز عن إظهار (ء) دينه حرّم، وإباح استئجار أرض (ء) كافر، ويجوز أن يُباع (ء) الكافر الدار ونحوها، وإجارتها منه إذا لم يضرّ بمسلم، ولم يفعل فيها محرّماً.

ويُسن التكسب ومعرفة أحكامه، ويجب لوفاء واجب من دين ونحوه، ويجب التّصحّ في المعاملة، وأفضل الكسب الزراعة، ثم التجارة، وأفضلها في البرّ (ء)^(١)، ثم العطر. ومن أبيع له أخذ شيء أبيع له سؤاله، وما آتاه من مباح - من غير سؤال، ولا استشراف - وجب أخذه، ولا بأس بسؤال قريب (ء)، ويسير (ء) من أجنبي، وسؤاله لمحتاج (ء) غيره.

(١) في الأصل: «البن»، والمثبت من هدمته ومن «الأدب الشرعية» ٢٩٠/٣.

وتكره صنعة ردية كحجامة، وكساحة^(١).

وقل أحمد: يعجبني أن يكون في البلد طبيب^(٢)، وكحل^(٣) (٤)، وحجم (٤)، وجرنحي (٤)، وطحان (٤)، وخبز (٤)، وجزر (٤)، ولحم (٤)، وطبخ (٤)، وشواء (٤)، وبيطار (٤)، ويسكف (٤)، وغير ذلك (٤)، من الصنيع لمحتج إليها، ولا تكره الكتبة لرجل وصبي وامرأة إذ لم يخف منها.

ويباح دخول الحمام لرجل إذ من النظر منه وإليه، وإن لم يأمه حرماً، وإن خفه كره، ويحرم دخوله بغير إزار، ويباح لمرأة إذ محتاجته، وأمنت لنظر منها، ولا بأس بذكر الله في لحمة، وتكره لقراءة فيه، ويسن تقسيمه ليسرى (٤) في دخوله وليمنى في خروجه، ويقصد (٤) موضعاً خالياً، ولا يدخل البيت الحر حتى يعرق في لذي قبه، ولا يبتئ إلا بقدر الحاجة، ويحلق عانته، ويتنف يطه، ويسن خضب شيب بغير سواد، ويكره نتفه، ونتف شعر الوجه، وحفه، ويحرم نمص، ووشر، ووشم، ويباح ثقب أذن أنثى، ويكره لصبي، نص عيهم.

ومن سمع نهيق حمار وثبح كلب، تعوذ، وصباح ديك، سأل الله من فضله.

ويكره تخاذ طيور تكس (٤) زرع غيره، وحبس طير بقنصر (٤)، ويباح قتل كلب لصيد ومشيّة وزرع وبستان، ويكره لغير ذلك، ويباح قتل عقور وسود بهيم (٤)، ويباح قتل وزغ، وفار، وحية، وعقرب، ومؤذ من حداة، وغراب، وزلقط، ويقال لحية بيت قبل قتلها: ذهب، ثلاثاً، فإن ذهب وإلا قتلها.

ويكره اقتناء كلب لصيد لهو ولعب، ويكره قتل نحل إلا لأذية شديدة، ويباح قتل قمل وبق وبرغوث ونحو ذلك بغير نار، ويكره قتل ضفدع وهمد وصرّد، ويكره طرح قمل من غير قتل، ويحرم قتل هرة ونحوه، ويباح مع ذه (٤)، ويكره إطالة وقوف

(١) من الكسح: وهو الكس

بهيمة مركوبة. أو محملة. ويحرم أن تحمل فوق طاقتها.

ويكره نوم بين يقظي (ع). وجلوس بين نيام (ع). ومدُّ الرِّجَين في مجمع الناس وخروج ریح وضجك. وتكره الطَّيْرَةُ والتَّشَاوُم. دون قال. ويُباح تحذُّه من مصحف. ويكره خروج من الطاعون. ولدخول عيه.

ويحرم شطرنج ونرد. ويكره مجالسة من يعبه. ولا يُستَم عيه.

وتحرم لملاهي من دفّ وزمر. وشبابة من قصب وغيره. وشعبية. وتغبير. وضرب بقضيب. وضل. وغناء. دون إنشاد شعر مباح. ومدح مباح في نبي أو غيره. ولو بترثه (ع).

ويحرم عُود. وزباب. وجنت. وسنطير. وكل آلة. وعُنْزَة. وتصفيق بكف. ونحو ذلك. سواء كان ذلك من رجل أو امرأة. وسواء كان سَمْعُه رجلاً أو امرأة.

ولا يكره لتغنيه بالقرآن وبالمسح. سواء كان ذلك من رجل أو امرأة. وسواء كان سَمْعُه رجلاً أو امرأة؛ لأنه لا يجوز للرجل التَّنْذ بصوت امرأة غير زوجة وأمة وشريفة.

ويُسَن لكف عن مساوىء الناس وعيوبهم. ولا ينظر في النجوم إلا في الاستدلال على القبلة والوقت. ويقول عند رؤية لهلال ما ورد^١.

(١) عن ابن عمر. قال: كان رسول الله ﷺ إذا رأى لهلال قال: «لهم أهنة عني بالأمم والإيمان. والسلامة والإسلام. والتوفيق لما تحب وترضى. ربنا وربك الله...»
رواه الدرر (١٦٨١). ونظير في الكبير (١٣٣٣٠) وصححه ابن حبان (٨٨٨). وقال الهيثمي في المجموع ١٠ ١٣٩: رواه الطبراني وفيه عثمان بن بريهم لحطبي. وفيه ضعف. وبقي رجاله ثقات. قلت: الحديث شوه من حديث طحمة بن عبيدة. وقتادة. ورفع. وعبد بن نصامت. وأبو. فالحديث صحيح بشوهد. ونظر لتعيق على هذا الحديث في صحيح ابن حبان بتحقيق الشيخ تعيب لأرنؤوط. طبعة مؤسسة الرسالة.

ويُكره سُبُّ الريح، وأن يُسمى العنب الكرم، وسب الديك، والمدح في الوجه.
والعزلة أفضل من مخالطة أهل السوء. ومخالطة أهل الخير؛ والاجتماع على العلم
والقراءة؛ ونحو ذلك أفضل من العزلة. والغني الشكر أفضل من فقير لا صبر له.
والفقير الصبر أفضل من غني غير شاكِر.

وعيث بتقوى الله، وإيثار طعته ورضه على كل شيء سراً وجهراً، مع صفاء
القلب من كل كدر ولكل أحد، وترك حب العيبة والتروُّس والترفع. وأقبل على مَنْ
يقبل عيبتك، وارفع منزلة مَنْ عَظُمَ لديك، وأنصف حيث يجب الإنصاف، واستعفف
حيث يجب لإعفاف. ولا تُسرف إن الله ﴿لَا يَحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١].
وإن رأيت نفسك مقبلة على الخير فشكر. وإن رأيتها مدبرة فزجر.

فصل

يُباح التداوي، وتركه أفضل، نص عليه. ومع ظن النفع فعله [أفضل]. ويُباح
رقية وتعاويد، ولا بأس بالجمية. وللرائحة الطيبة أثر في حفظ الصحة.

ويُكره أن يستعين بذمي في شيء من أمور المسممين، ويُباح استطبُّه. وينبغي
أن يستعين في كل شيء بأعلم أهله. وتُكره تائم ونحوه، ويُباح قلادة فيها قرآن
وذكر. ولا بأس بتعيق ما فيه قرآن. نص عليه. ولا بأس بكتب شيء منه لوجع،
وشربه، وأن يكتب لحمي والنمة والعقرب والحية والصداع والعين. ويرقى من ذلك
بقرآن وغيره، ويُكره بغير (ء) العربية. ويحرم بطْلَسَم وعزيمة. ولا بأس بالكتابة
لغسر الولادة، وبإباح نفث، وكئي، وحقنة لضرورة، وللحاقن ونحوه نظر موضع
الحقنة وللطبيب ونحوه نظر ما تدعو إليه الحاجة، حتى إلى فرج من ذكر وأنثى،
صغير وكبير، لذكر وأنثى.

وبإباح التشريط (ء) وفصد (ء) العروق، والحجامة، والكحل، ومداواة العين بيد

وحديد. ويُباح البَطُّ^(١). وقطع السلْع^(٢) مع الأَمْن. ويحرم المداواة والكحل بنجس، ومُحَرَّم ولو كان طاهراً، حتى بسماع غناء، وملهاة. نصَّ عليه. وبطاهرٍ مُضِرٍّ، ويحرم بقاتل، ويُباح ترياق ليبراً من (٤) ضرره، ويجوز ببول طاهر.

ويُكره تعليق القرآن على حيوان طاهر، ويحرم على نجس.

ويُباح للمرأة شُرْبُ دواءٍ لقطع حيضٍ ومجيئه، لا قربَ رمضانٍ لِتفطر. ويجوزُ لإلقاء نطفة، لا جنين.

ولا بأس بتعليم الطبِّ، ولا بأس بنُشْرَةِ (٤)، وسلوة (٤)، وأن يُطْلَقَ (٤) عن المسحور^(٣)، ويحلَّ المعقود (٤). نصَّ عليه.

(١) البَطُّ: شُقُّ القرحة، وانظر «القاموس المحيط» ص ٨٥١.

(٢) السلْع: مفرد السِّلْعَةِ، وهي زبدة تحدث في لبن كالدَّغْدَغِ تتحرك إذ حُرِّكَتْ، وقد تكون من جَمْعِ بَطِيخَةٍ. اهـ، انظر «القاموس» ص ٩٤٢.

(٣) قال الإمام البخاري في الطب (٧٦): باب (٤٩) هل يستخرج السحر؟ وقد قُتِدَ: قُتِلَ لسعيد بن المسيب: رجل به طَبٌّ - أو يُؤْخَذُ عن امرأته - يُحِلُّ عنه أو يُنْشَرُ؟ قال: لا بأس به إنما يريدون به الإصلاح. فأما ما ينفع فلم يُنْه عنه. ثم ذكر حديث سحر لبيد بن الأعصم للنبي ﷺ برقم (٥٧٦٥). قلت عائشة: فقلت: أفلا - أي تُنْشَرُ؟ فقال: ما والله فقد شفاني، وأكره أن أُثِيرَ على أحد من الناس شراً.

قال ابن حجر في «الفتح» ١٠/٢٢٣: وصدر - أي لبخري - بما نقل عن سعيد بن المسيب من الجوز: إشارة إلى ترجيحه.

ونقل عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً إذ كان لرجل سُجْرٌ أن يمسي إلى من يطلق عنه، فقال: هو صلاح. قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعم ذلك إلا ساحر. قال: فقال سعيد بن المسيب: إنما نهى الله عم يضر ولم ينه عم ينفع.

قال ابن الجوزي: النُشْرَةُ: حل السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر.

وقد سُئِلَ أحمد عن يُطْلَقُ لسحر عن المسحور، فقال: لا بأس به، وهذا هو المعتمد.

ولا بأس بشرب مسهل، ومُقَيِّء، وكان أحمد يستشفى بماء زمزم. ويكره سب الحمى والوجع. ولا يكره مُرَكَّبُ تُعَلَّمِ أَجْزَاؤُهُ. واستعمل أحمد دواء مركباً.

ويباح دواء وصفه (ع) جَنِّي لا محرّم فيه. ويباح استعمال خواص (ع) نبات، وحيوان (ع) في أمر ينجح فيه مما تدعو إليه الحاجة، فإن كان الحيوان (ع) محرماً (ع)، أو نجساً (ع) لم يجز على قاعدة مذهبننا. وعندني إن جُرِّبَ نَجْحُهُ في خلاص نفس (ع) من علة متلفّة، أو خلاص من (ع) سُوء ونحوه جز استعماله في ذلك، وإلا فلا.

فصل

يكره نَفْخُ طَعْمٍ وشرب حارّ، ويكره أكل ما يلي غيره والطعم لوّ وحّد، ومن وسط القصعة، ويكره أكل وشرب متكتّ ومضطجعاً، وبشماله لغير ضرورة، وغسل اليدين بمطعوم، ولا بأس بنخاله (ع) نصّ عليه.

ويُسَنُّ التسمية قبل الطعام والشراب، فإن نسي أتى به ولو في آخره. ويباح تخيير فاكهة ونحوه، ولو مما يبي غيره. ويباح الأكل في بيت قريب وصديق من مال ليس بمحترز عنه إذا علم أو ظنّ رضا مالكه. ويكره القرن في التمر ونحوه. ويُسَنُّ تكسير الخبز (ع) وكره أحمد الخبز الكبار (ع).

ويُسَنُّ الجلوس للأكل مفترشاً أو متربّعاً، وأن يأكل بثلاث أصابع، ويكره بواحدة، واثنين، وأربع، وخمس، ويُسَنُّ لَعْوُ الأصبع بعده، والتقاط ما سقط منه، وأن يحمّد بعده. ويكره الشرب من ثلثة إناء، وأن يأكل في إناء (ع) وسبخ قبل غسله، ويحرم في ذهب وفضة، ويباح في غيرهما ولو ثميناً.

ويُسَنُّ غَضُّ طَرْفِهِ عن جيبه، ويثأره على نفسه. ويباح تخيل أسننه بغير

- هـ. من «فتح لبري»: ١٠، ٢٣٢، ٢٣٣. ولمذهب جوزه ضرورة، «كتف لقنع»

قصب ورمز وريحان وطرفاء^(١) وآس^(٢) وباذنجان، ونحو ذلك. ولا يأكل مما يشرب عليه الخمر، ولا ما اختلط بحرام.

ويباح الشبع، وتركه أولى. ولا يملك الضيف ما قُدَّ إليه، فلا يتصرف فيه، وله الأكل. ويأمر القائم بالجلوس، فإن لم يفعل نوله لقمة أو لقمتين. ولا يتأخر عن المائدة قبل فراغ الجميع. ولا يفعل على الطعام ما يستقذر، ولا يحدث به أو بما يضحك، ولا يرفع شيئاً من المائدة قبل فراغ الكل. ويسن لصاحب الطعام مبسطتهم، وأن يأكل إلى فراغ الجميع. ولا يرفع شيئاً من المائدة قبل فراغهم إلا أن يُخبأ (ع) لغائب ونحوه (ع). ويسن أن يترك لأهل (ع) لبيت من الطعام، فإن غلب الضيف أنه لم يفعل أرسل (ع) إليهم منه.

وتؤكل لفاكهة قبل الطعام، وتضر بعده، فلا تؤكل إلا لكمثرى (ع) والسفرجل (ع) ويؤكل البطيخ بين طعامين ولا يشرب لماء عقيب لفاكهة (ع) إلا التين (ع) ولتوت الحلوى (ع) والبطيخ سريع الفساد، يستحيل إلى أي خلط صدفه في المعينة، فيأخذ المحرور بعده السكنجيين، والمبرود الزنجيل.

ويكره الأكل على الطريق. ويبدء بالمشح، ويختم به. ويكره أن يرد ما أخرجه من فيه في القصعة، وأن يمسح يده بالخبز، ولا يستعمه، ولا يخلط طعام بطعام.

ويكره ذم الطعام، ولصاحبه مسحه وستحسنة، ولا يأكل إلا ما يشتهي. ولا يكره غسل يده بطيب، ولا قطع خبز بسكين. ويسن لعداء لصاحب الطعام، وغسل اليدين قبل الطعام وبعدة، ومسح يده بمنديل ونحوه، ومسح إحدى اليدين بالأخرى وبرجيه.

(١) هو نوع من أنواع لشجر، نظر «القاموس» ص ١٠٧٤.

(٢) هو: شجر دث له خضرة، بيض لورق، أبيض لزهو أو ورديه، عثري وثمره أبيض سود تؤكل

غضة، وتجفف فتكون من لتوب، نظر «القاموس» ص ٦٨٤، و«لمعجم الوسيط» ١/١.

والخبزُ أفضل من اللحم، واللبنُ أفضل من العسل، والتمرُ أفضل من العنب.
ويُسنُّ المَضْمَضَةُ بعدَ شُرْبِ اللبنِ. ويُباحُ أكلُ فاكهةٍ مدوَّدةٍ، ونحوها بدوِّدٍ، ولا يأكل
الدود مُفَرَّدًا. ولا بأس بتقبيل الخبز.

وإذا فَرَّغَ من الأكل عندَ غيره سُنَّ الانصراف. ويكره إطعام البهائم الخبز.
ويُسنُّ أن يخرجَ مع ضيفه إلى باب الدار. ويكره أكل لحم نبيٍّ وغير نضيجٍ. وأكل
طين وترابٍ. ويحرم أكل قملٍ وبَقٍّ وبرغوثٍ. وحشرات.

ولا بأس أن يُقال للشارب: هنيئاً وصِحَّةً. ويُسنُّ لمن بات عندَه ضيفٌ أن
يُعرِّفه بلقِبلَةٍ والخلاء (ع)، ويضعُ عنده (ع) ماءً، ويعرِّفه (ع) موضعَ الوضوءِ.

فصل

يُسنُّ أن يُصنَّ كل مسجدٍ عن وسخٍ، وقَذَرٍ، وقَذَى، ومخاطٍ، وبصاقٍ، وإن
بَذَرَه فيه أخذه بثوبه. ويُسنُّ دَفْنُها فيه، منه كانت أو من غيره. ويُسنُّ صونه عن تقليم
أظافر، وحَفِّ شربٍ، وتَنَفِّبِ إبطٍ، وحَلْقِ عانةٍ. ويكره زخرفته بذهبٍ، وفضةٍ، ونقش
بصمغٍ أو كتابةٍ، أو غير ذلك مما يُلهي المصلي. ولا يُعلَّقُ في قبْلته مصحفٌ ولا
غيره. ولا يكره وضعه فيه.

ويُسنُّ صونه عن بيعٍ وشراءٍ، وعَمَلِ صُنْعَةٍ - نص عليه - سوء حصل منه مراعاةً
للمسجد بكنسٍ أو عمارةٍ أو لا.

ويجوز تعيُّمُ الصَّبيِّين فيه إذ لم يحصل منهم فيه نجاسةٌ. ويُصنُّ عن صغيرٍ،
ومجنونٍ، وحائضٍ، ونَفْسَاءٍ. ولَفْطٍ وكثرة حديثٍ لاغٍ، ورفع صوتٍ بمكروهٍ، دون
مستحبٍّ من ذكرٍ وعلمٍ وقراءةٍ وحديثٍ ووعظٍ. ويُباح عقد النكاح فيه، والقضاء
والحكم - نص عليه -، ويُسنُّ صونه عن رائحة كريهةٍ من بصل وثوم وكُرْاث^(١)، وإن

(١) الكُرْث: البَقْل.

دخله آكلُ ذلك أخرج. ويُصان عن مُحدثٍ، وإن أحدث فيه خرج، وعن جُنُبٍ بلا وضوءٍ، وعن مرورٍ. ويُصان عن نومٍ غيرٍ معتكِفٍ، ومَن لا بيتَ له.

ويُصان عن إنشاد شعرٍ قبيحٍ ومحرمٍ، وغناءٍ وسماعٍ، وإنشاد ضالَةٍ، ويُقال له: لا رَدَّها الله عليك^(١). ولا بأسٌ بإنشاد شعرٍ مباحٍ. ويُصان عن إقامة حَدٍّ، وسَلِّ سيفٍ ونحوه.

ويُكره إخراج (ع) حصاه وتراؤه (ع) للتبرُّك. ويجوز فتح بابٍ فيه لمصلحة إلى الطريق ودارٍ إمامٍ ونحوه. ولا يُغرس فيه، ويُقلع الإمام ما غرس فيه، ولو كان وقفاً إن أضُرَّ بأحدٍ. ويؤكل ثمر ما فيه مجاناً (ع). ويصان عن ريحٍ، وجماعٍ. ولا يتمسح بحائطه من بول -نَصَرَّ عليه- ويحرم البول والقيءُ فيه، كغائطٍ، وإخراج نجاسةٍ فيه. ولا بأسٌ بغلق بابِه ليلاً، وقتل قُمَّلٍ وبرغيثٍ فيه. ولا يُغلق بابُه نهراً. ويُكره الغُسل والوضوء فيه إن حصلَ به ضررٌ.

ويجوز أن يدخله كافرٌ بإذن مسلمٍ، وليس لهم دخولُ الحرمين، ولو ب إذن مسلمٍ. ويُكره دخوله لأكلٍ ونحوه. ولا بأسٌ بالاستلقاء فيه. ويُكره السؤال والصدقةُ فيه. ويُقدَّم مسلمٌ يمانه في دخوله، ويُسراهُ في خروجه، ويقول ما ورد. ويبدأ بخَلْع النعل اليسرى ولُبْس اليمنى، ويضعهما عن يساره (ع) أو أمامه. ويُمنع السكران من دخوله، ونَجِسُ بَدَنِ. ومَن جلس في مكانٍ منه فهو أحقُّ به، ويُكره دوائمه في موضعٍ مخصوص به.

ويُسنُّ كُنْسه يومَ الخميس، وإخراجُ كُنَّاسَتِهِ، وتنظيفه، وتطيبه، وشَعْلُ قناديله. ويُقلَّبُ نعليه (ع) عند دخوله، وينظر (ع) ما فيهما. وسَهْلُ أحمد في السَّخِ فيه، ووضع

(١) لأمره ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم (٥٦٨) في المسجد: باب (١٨) النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «من سمع رجلاً يُنشُد ضالَةً في المسجد، فليقل: لا ردها الله عليك. فإن المسجد لم تُبْنِ لهذا».

نعشٍ ولا يُحفر فيه بئر إلا لحاجة. ويُسن الاشتغال فيه بالصلاة والذكر والقرءة، ويجس مستقبلاً القبّة، ويكره استدبرها.

ويسن عمدة المسجد، واتخاذ المحراب فيه، ولا يُترك الكفر يعمره. ولا يسوغ منع الناس منه. ولا بأس بتفرقة زكاة فيه.

ورحبته منه، ومُصلّى العيد لمُحوطٌ مسجدٌ، وكذلك المُعدُّ له دائماً، وهو دون المسجد حُرمةً. ويصلي من دخه ركعتين قبل جلوسه.

وتزيد صلاة المسجد الحرام بمئة ألف صلاة، وفي مسجد المدينة بخمسة وعشرين ألفاً، وفي الأقصى بألف صلاة، ويُسن زيارة المسجد لأقصى، والصلاة فيه، ومسجد المدينة والصلاة فيه. ويُسن زيارة مسجد وقبور (٤) الأنبياء ولصالحين (٤) من غير شدّ رحلٍ إلى غير ما شرع لشدّ له^(١).

ولا بد للإنسان من مسكن له ولعِياله فيباح بُدء، ويكره لتطاول فيه، وبُدء ما لا حاجة به إليه. ويُباح دخول بيعة^(٢)، وكنيسة، وتصح الصلاة (٤) بها من غير كراهة، والله أعلم.

فصل

يحرم على ذكر حرٍّ وعبد استعمال ثوب، وعمامة، وبنّة^(٣)، وسروين من حرير بلا ضرورة. نصّ عليه، ويُباح زُرٌّ، ونحوه. ويحرم ما غلبه لحرير، ولو تسوي وزناً

(١) ما أخرجه البحري (١١٨٩) في فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة: باب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ومسمّى (١٣٩٧) في الحج: باب لا تشد الرحل إلا بثلاثة مسجدين، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: لا تشد الرحل إلا بثلاثة مسجدين: مسجدي هذا، ومسجد الحرم، ومسجد لأقصى.

(٢) وليغة: مُتَعَبَّدُ النَّصَرَى. انظر «القدموس»، ص ٩١١.

(٣) لثكة: ربط لسروين، انظر «القدموس» ص ١٢٠٧.

أو ظهوراً. ويحرم ستر الجدر به، وجعله بطانة، واقتراشه. ويباح في حرب، ولمرض، وحكة. وإن جلس على شيء ضربه (ع) أو وسطه (ع) منحرير له يحرم، وإن بسط (ع) عليه غيره حرم الجلوس.

ويباححرير للنساء، ويباح للرجل منه علم ثوب، ورقعة، ولبنة^(١) جيب، وسجف^(٢) فروة قدر كف فأقل.

ويحرم ذهب ومنسوج به ولو يسيراً كزرد. وتباح لخيطه بالحرير، ويباح لخز. ويحرم منسوج بفضة، ومطلي، ومكثت، ومطعم بالذهب والفضة. ويحرم تمويه (ع) حائط، وسقف (ع)، وسرير (ع)، ويباح من الفضة قبيعة سيف، وآلة حرب، وتحرم تحلية دواة، ومحبرة، ومقمة، ومراة، ومشط، ومكحبة، ومشربة، ومروود ونحو ذلك.

ويحرم بيعحرير (ع) والمنسوج (ع) بالذهب، ولفضة (ع) للرجل، وكذا خياطته (ع) وأجرتها (ع). ويجوز بيعه لكافر يلبسه. ولا تحرم للآلء ولجوهر الثمينة. ويحرم كتب صداق المرأة فيحرير، ولا يجوز لولي لصبي لباسهحرير والذهب.

ويكره الصليب في الثوب ونحوه. ويحرم تصوير حيوان برأس في ثوب ونحوه، وسرير (ع) وحائط (ع) وسقف (ع)، واستعمال ما هو فيه بلا ضرورة. ولا بأس بما فيه غير حيوان من شجر ونبات ونحو ذلك. ويكره ستر لحيطان مطلقاً، ولو بما لا تصاوير فيه. وتباح خيمة، وقبة، وتكره كلة^(٣).

(١) لبنة ولبنة: البنية من الثوب، نظر «القاموس» ص ١٥٨٦.

(٢) السجف والسجف: البستر. وهو أحد السترين المقرونين، بينهما فرجة. نظر «القاموس» ص

١٠٥٧.

(٣) والكلة: الستر الرقيق، وغشاء رقيق يتوفى به من البعوض. وصوفة حمراء في رأس اليهودج.

انظر «القاموس» ص ١٣٦١.

وَيُباحُ لِلْمَرْأَةِ التَّحْلِي بِذَهَبٍ، وَفَضِهِ وَغَيْرِهِمَا مَطْلَقًا. وَلَوْلِيَّ صَغِيرَةٍ إِذْنٌ لَهَا فِي لَعِبِ بُعْبٍ.

وَلَهُ أَنْ يُبَسَّ دَابَّتَهُ جِلْدًا نَجَسًا، وَيُكْرَهُ لَهُ لُبْسُهُ وَافْتِرَاشُهُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ. وَيُباحُ ثَوْبٌ مِنْ شَعْرٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَيُباحُ مِنْ مَأْكُولٍ مَطْلَقًا، وَلَوْ مِنْ مَيْتَةٍ. وَيُكْرَهُ لِبَسُ جِلْدِ ثَعْبٍ. وَيُباحُ الْفِرَاءُ مِنْ جِلْدِ مَأْكُولٍ ذُكِّيٍّ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ مَيْتَةٍ نَجَسَةٍ بِمَوْتِهَا.

وَيُباحُ لِبَسُ السَّوَادِ كُلِّهِ مِنْ ثَوْبٍ وَعِمَامَةٍ - نَصَّ عَلَيْهِ - وَيُكْرَهُ لِبَسُ أَحْمَرَ مُضْمَتٍ^(١). وَيُكْرَهُ لِبَسُ مُرَقَّعَةٍ (٤)، وَلَا يَكْرَهُ لِبَسُ ثَوْبٍ مُرَقَّعٍ. وَيُباحُ لِبَسُ الْمُتَمَسِّكِ، وَالْمُورِدِ. وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ مَزْعَفَرٌ، وَمَعْصَفَرٌ. وَتَكْرَهُ الْمَيْثَرَةُ الْحُمْرَاءَ.

وَيُكْرَهُ لِبَسُ ثَوْبٍ رَقِيقٍ يَصِفُ الْبَشَرَةَ حَتَّى الْأُنْثَى فِي بَيْتِهَا، وَإِنْ رَأَاهَا غَيْرُ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ حُرٍّ. وَيُكْرَهُ لِبَسُ مَا تُظَنُّ نَجَاسَتُهُ. وَيُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى مَلَابِسِ الْحَرِيرِ، وَأَنِيَّةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنْ رَغِبَهُ ذَلِكَ فِيهِ. وَيُباحُ إِزَارٌ وَقَمِيصٌ وَنَحْوُهُمَا مِنْ نَصَفِ سَاقِهِ إِلَى كَعْبِهِ - نَصَّ عَلَيْهِ - وَيُكْرَهُ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ وَفَوْقَهُ - نَصَّ عَلَيْهِ - وَيَحْرَمُ الْخِيَلَاءُ، وَالْعُجْبُ بِثَوْبٍ وَنَحْوِهِ.

وَلِلْمَرْأَةِ إِنْ مَشَتْ بَيْنَ الرِّجَالِ شَنْ تَطْوِيلَ قَمِيصِهَا بِحَيْثُ يَسْتَرُ جَمِيعَ قَدَمِهَا، وَلَوْ جَرَّتْهُ. وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فَكُرْجُلٍ. وَيُسْنُ أَنْ يَتَزَرَ فَوْقَ سَرْتِهِ، وَيَشُدُّ سَرَاوِيلَهُ فَوْقَهَا. وَيُسْنُ لِسَرِّ وَبِلَاحِ الثُّبَّانِ^(٢). وَيُسْنُ تَوْسِيعُ كَمِّ الْمَرْأَةِ، وَتَطْوِيلُ كَمِّ (٤) الرَّجُلِ إِلَى رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ. وَيُباحُ جَبْرَةٌ وَصُوفٌ - نَصَّ عَلَيْهِ - وَوَبْرٌ، وَكُتَّانٌ، وَشَعْرٌ. وَيُكْرَهُ ثَوْبٌ شَهْرِيَّةٌ (٥) مَا خَالَفَ زِيَّ بَلَدِهِ.

(١) فِي «الْقَدُمُوسِ لِسَحِيحٍ» ص ١٩٩: ثَوْبٌ مُضْمَتٌ: لَا يَحْلُطُ لَوْنُهُ لَوْنًا.

(٢) لُتْبَانٌ: سَرَاوِيلُ صَغِيرٌ يَسْتَرُ لَعُورَةَ الْمُغَنِّظَةِ. «نَظَرُ الْقَدُمُوسِ» ص ١٥٢٧.

(٣) جَبْرَةٌ: وَزْنٌ عِنَبَةٌ ثَوْبٌ يَمْنِيٌّ مِنْ قَطْنٍ أَوْ كُتْنٍ مُحِطَّطٌ، وَيَقْدَلُ: بَرْدٌ جَبْرَةٌ عَنِ الْوَصْفِ. وَبُرْدٌ جَبْرَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ. «نَظَرُ الْمَصْبُوحِ لِمَنْبَرٍ» مَدَّة «ح ب ر».

ويُسن التوسُّط في الملبس . ويُكره لبسُ ما يضحك (٤) ، ولبس (٤) ثوبٍ مقلوبٍ من قُرُو (٤) وغيره (٤) ، وثوب (٤) محوّل . وتُكره عمامةُ صماء . ويُسن لبس البياض ، والنظافة . وغسلُ ثوبٍ من الوسخ . وتُسن ذؤابةُ العمامة قدرَ شبرٍ أو أكثرٍ ، وتكونُ خلفه ، نصرٌ عليه . ويُباح خاتمُ ، ويُسن لسلطانٍ ، ولبسه في اليسرى أفضل ومحلُّه الخنصرُ ، ويُباح في البنصرِ ، ويُكره في الوسطى (٤) ، والسبابة (٤) ويُكره من حديد (٤) ، ورمصاص ، ونحاس -نصر عليه- . ومن عقيق كفضة .

ويُكره تشبُّه رجلٍ بامرأة . وعكسه لغير حاجة (٤) . ويُكره الثَّقابُ لِأمةٍ ، ويُكره للمرأة في الصلاة كالترْفُع . ويُسن للمرأة المزوَّجة الخضابُ مع حضورِ زوجها . ويُكره النقشُ والتكتيبُ ، ويُكره الخضابُ في اليدين (٤) والرجلين (٤) للرجل من غير حاجة (٤) . ولا بأس أن يضعَ على رأسه في الحرب عمامةً من ريش النعام . ويكره تجرُّد ذكرين وأنثيين في إزارٍ ولحافٍ ، أو ثوبٍ ولا حاجزَ بينهما ، ويحرم في ذكر وأنثى غير زوجة وأمة .

ويُكره لبس النعال الصرارة (٤) للرجل والمرأة (٤) -نصر عليه- ويُسن لبس لنعال السبئية . ويُسن كونُ الخفِّ أحمرَ ، ويُباح أسودَ ، وكونُ النعل أصفرَ ، وبإباح أحمرَ ، وأسودَ ، ويُباح الثَّقب (٤) . ويُسن قبالة نعلٍ . وتُباح الصلاة في النعل إذا سلِمَ من النجاسة . ويُكره لبس (٤) سورٍ لرجلٍ .

ويُسن الطيبُ للرجل بما ظهر ريحُه وخفي لونه . وللمرأة عكسه . ويُسن النظر في المرأة ، ويقول ما ورد . ويُسن لكحل ثلاثاً في كلِّ عينٍ ، ويدهنُ غباً . ويُكره قزغٌ . ولا يُكره اتخاذُ لبسطٍ ، والفرشِ ، وللحفِ ، ولوسانٍ .

ويُكره للمرأة خلْقُ رأسها من غير حاجة . ولا يجوزُ لها أن تبدي زينتها لأجنبيٍّ ولا لكفرة (٤) . ولا تُقبَّح (٤) في الولادة . ولا بأس بالخلخل والحلق للمرأة . والخف (٤) إذا خرجت من بيتها .

فصل

المتصوّف^(١) : مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ : تَوَاضَعَ ، وَمَنْ عَرَفَ رَبَّهُ : عَظَّمَهُ ، وَتَصَوَّرَ تَبَعِيْدَهُ وَتَقَرُّبَهُ فَخَفَ وَرَجَا ، فَاصْغَى إِلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، فَارْتَكَبَ وَاجْتَنَبَ ، فَأَحْبَبَهُ مَوْلَاهُ ، فَكَانَ سَمْعُهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرُهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، فَاتَّخَذَهُ وَلِيًّا ، إِنْ سَأَلَهُ أَعْطَاهُ ، وَإِنْ سَتَعَذَّ بِهِ أَعَاذَهُ .

وَذُنِّيْ الْهَمِّ لَا يُبَالِي ، فَيَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ رِبْقَةِ الْمَرْقِيِّنَ ، وَذُو النَّفْسِ الْأَبِيَّةِ يَرْبُ بِهَبٍ عَنْ سَفْسَافِ الْأُمُورِ ، وَيَجْنَحُ إِلَى مَعَالِيهَا ، فَدُونُكَ لِنَفْسِكَ صِلَاحٌ أَوْ فَسَادٌ أَوْ رِضَاٌ أَوْ سَخَطٌ ، وَقَرَبٌ أَوْ بَعْدٌ ، أَوْ سَعَادَةٌ أَوْ شَقَوَةٌ ، وَنَعِيمٌ أَوْ جَحِيمٌ ، وَلَا تَتْرِكْ لِأَعْلَى لِعِجْزِكَ ، وَتَرَكِبْ لِأَدْنَى .

وَإِذَا خَظَرَكَ مُرٌّ فَانْظُرِ الشَّرْعَ : فَإِنْ وَافَقَهُ ، فَبَدِّرْ فَإِنَّهُ مِنَ الرَّحْمَنِ ، وَإِنْ خَلَفَهُ ، فَبِيْكَ وَبِيْهِ ، فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَحَيْثُ جَهِلْتَ أَوْ زَلَلْتَ وَوَاقَعْتَ لِمَحْظُورٍ أَوْ هَفَوْتَ فَاسْتَغْفِرْ ، وَتَزَعْ الرِّيَاءَ مِنْ قَبْلِكَ فَإِنَّهُ الشَّرُّ لَخَفِيٌّ ، وَإِنْ خَفَتْ نَفْسُكَ مِنْ لِمَخْذُوقٍ ، فَهُوَ مِنْ قَبْئِكَ يَمْنُوكَ بِالْخَالِقِ ، وَتَفَكَّرْ فِي مَخْلُوقَتِهِ ، وَبِيْكَ أَنْ تَجُورَ بِفِكَرِكَ فِيهِ .

وَإِنْ سَتَحَيْتُ نَفْسُكَ مِنْ لِمَخْلُوقٍ بِالْحَقِّ ، فَانْتَ مَتَطَلِّعٌ إِلَيْهِمْ دُونَ رَبِّكَ ، وَإِنْ خَتَفْتِ عَنْهُمْ بِالْمَعَصِي ، وَبَارَزْتَ رَبِّكَ ، فَانْتَ مَنَافِقٌ ، وَإِنْ أَظْهَرْتَ الْعِبَادَةَ بَيْنَهُمْ ،

(١) لفص صوفية) لم يكن مشهوراً في قرون ثلاثة ورسد تنهتكم به بعد ذلك. ولأجل ما وقع في كثير من المتصوفة من الاجتهاد والتدبر فيه تنازع الناس في طريقتهم، فسميهم من دم لصوفية ولتصوف، وسميهم من علا فيهم وتصوف منهم مجتهدون في طاعة الله كما جتهد غيرهم من أهل طاعة الله: ففيهم السابق المفرَّب بحسب جتهدده، وفيهم السقتصد لسي هو من أهل اليمين. وفي كل من نصنفين من قد يجتهد فيحظى، وفيهم من ينسب فيتوب أو لا يتوب وقد نسب إليهم طوائف من أهل السبع والرسقة، وتسمو وتوعو. هـ

فتوى شيخ الإسلام بن تيمية ١١، ٥، ١١، ١١

ولم تعمل في الخلوة، فأنت مُراءٍ. وابتذل في نفسك وإياك أن تخدم امرأتك أو جُبتك أو دأبتك أو بيتك أو بستانك وتشتغل به عن عبادة ربك؛ فالمؤمن يخدمه ثوبه ودابته، والمنافق يخدم ثوبه ودابته. من بذل جهده في خدمة آلائه متى يخدم مولاه؟! تعس عبد الدرهم والدينار، والقطيفة، والخميصة والأنبجانية، وتعس عبد الدنيا، إن أعطي رضي وإن لم يُعط سخط^(١).

والناس عندك في ثلاث مراتب: صغير، وكبير، ومتوسط، فوَقِّر الكبير واجعله أبا، وتعطف على المتوسط واجعله أخا، وتحزن على الصغير واجعله ولداً. وأنت معهم على ثلاث مراتب: تلميذ فخذ شيخك واجعله أبك وأستاذك، ورفيق فحرص عليه ورد له ما تريد لنفسك وانصحه، وشيخ فحرص على تلميذك، وكُن سخيًّا جواداً متواضعاً نزهاً ورعاً عفيفاً حليماً محتملاً صبوراً.

ودرجات التصوف ثمانية:

الأولى: البدايات، وهي ثلاثون منزلاً: العبودية، واليقظة، والتفطن، والتذكُّر، والفرار، والتوبة، والمحاسبة، والإنابة، والاعتصام، والريضة، ولحزن، والخوف، والإشفاق، والخشوع، والإحبات، والزهد، ولورع، والتبتُّل، والرجاء، ولرغبة، والرعاية، والمراقبة، والحرمة، والإخلاص، والاستقامة، والتوكل، ولتفويض، والثقة، والتسليم، والتهذيب.

الثانية: درجة الأخلاق، وهي إحدى عشرة منزلة: لصبر، ولرض، ولتندب، والشكر، والحياء، والصدق، والإيثار، والخلق، ولتوضع، والفتوة، ولانبساط.

(١) لم يروى لبحاري في «صحيحه» (٢٨٨٦) و (٢٨٨٧) في لجهد: - حرسه في لعرو في سبيل لله، و (٦٤٣٥) في لرقق: بب مد يُتقى من فتنة لسان، من حديث بي هريرة - رضي لله عنه - قال: قال رسول لله ﷺ: «تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة ولحميصة، إن أعطي رضي، وإن لم يُعط لم يرض».

الدرجة الثالثة: درجة الوصول. وهي عشرُ منازل: القصد، والعزم، والإرادة، والأدب، واليقين، والذكرُ، والفقر، والغنى، والأنس، والمراد.

الرابعة: درجة الأودية. وهي عشرُ منازل: الإحسان، والعلم، والحكمة، والبصيرة، والفِرَاسة، والتعظيم، والإلهام، والسَّكينة، والطمأنينة، والهمّة.

الخامسة: درجة الأحوال. وهي عشرُ منزل: المحبة، والغيرة، والشوق، والقلق، والعطش، والوجد، والدهش، والهيم، والبرق، والذوق.

السادسة: درجة الولايات. وهي عشرُ منزل: اللحظ، والوقت، والصف، والسرور، والسرُّ، والنَّفْس، والغربة، والفرق، والغيبة، والتمكن.

السابعة: درجة الحقائق. وهي عشرُ منزل: المُكشفة، والمشاهدة، والمُعانية، والحياة، والقبض، والبسط، والسكر، والصحو، والاتصال، والانفصال.

الثامنة: درجة النهايات. وهي عشرُ منزل: المعرفة، والفناء، والبقاء، والتحقيق، والتلبس، والوجد، والتجريد، والتفريد، والجمع، والتوحيد.

فرع: يُباح الاجتماع لذكر الله بسكينة ووقر، ويكره سماعُ برقص^(١)، وزعزعة، وخوران، ويحرم بدف، وغناء، وطبل، ونحو ذلك. والله أعلم.

(١) قال شيخ الإسلام بن تيمية. ومَن رقصَ هم يأمُرُ به ولا رسوله، ولا أحدٌ من لأئمة. بن قد قال به في كتبه: «وقصد في مشيئة» [تقريب: ١٩] وقال في كتبه: «وعبد لرحمن لذين يستون على لأرض هون» [لفرقن: ٦٣]. أي: بسكينة، ووقر. ومن عبدة لمسمين لركوع وسجود، من لَدَف ولرقص في لطبق لم يأمُرُ به ولا رسوله، ولا أحدٌ من سف لامة. من أَمرو بالقرن في لصلاة، ولسكينة. إلى أن قال: فهذه لأحول لفسدة من كن فيها صدق فهو مبتدع، ضد. «مجموع لفتوى: ١١، ٥٩٩.

فصل

الرَّسُولُ: مَنْ أَمَرَ بِالْبَلَاغِ، وَالنَّبِيُّ: مَنْ أَوْحِيَ إِلَيْهِ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا.

وَالْإِسْلَامُ: قَوْلٌ وَفِعْلٌ يَعَصُمُ الْمَرْءَ بِهِ دَمَهُ وَمَالَهُ بِتَحَقُّقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَمَا قَامَ مَقَامَهُمَا.

وَالْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَفِعْلٌ يَحْتَوِي عَلَى تَصْدِيقِ بِالْجَنَانِ، وَنُطْقٍ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٍ بِالْأَرْكَانِ، فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، وَلَا عَكْسَ، وَمِنْ ثَمَّ بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَالنَّبُوَّةِ، وَالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ.

وَالرَّسُولُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ، وَالْمُؤْمِنُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُسْلِمِ، وَالْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ: يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ.

وَكِرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، وَمَعْجَزَاتُ الرُّسُلِ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَكَذَلِكَ الْكِرَامَةُ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْجِزَةَ لِلرَّسُولِ، وَالْكِرَامَةَ لِلْوَلِيِّ، وَالسَّحَرُ وَالشَّعْبُذَةُ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْجِزَةِ وَالْكِرَامَةِ: أَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ رَبَّانِيٌّ، وَهَذَا أَمْرٌ شَيْطَانِيٌّ.

وَالْأَمْرُ الرَّبَّانِيُّ يَظْهَرُ عَلَيْهِ النُّورُ، وَالْأَمْرُ الشَّيْطَانِيُّ يَظْهَرُ عَلَيْهِ الظُّلَامُ. وَالْأَمْرُ الرَّبَّانِيُّ كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ الزَّمَانُ ثَبَّتَهُ وَأَكَّدَهُ، وَالشَّيْطَانِيُّ إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ كَشَفَهُ وَأَظْهَرَ فُسَادَهُ.

وَالْأَمْرُ الرَّبَّانِيُّ، وَالشَّيْطَانِيُّ يَنْقَطِعُ، أَلَا تَرَى أَنَّ نُبُوَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ دَائِمَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَنُبُوَّةَ مَسِيلَمَةَ الشَّيْطَانِيَّةَ ظَهَرَ فُسَادُهَا وَانْقَطَعَتْ.

وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ الْأَنْبِيَاءُ، وَأَفْضَلُهُمُ الرُّسُلُ، وَأَفْضَلُهُمُ أُولُو الْعِزِّمِ، وَأَفْضَلُهُمُ نَبِيُّ ﷺ. وَآدَمُ نَبِيٌّ، وَهُوَ أَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ، وَنُوحٌ أَوَّلُ الرُّسُلِ.

وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الصَّحَابَةُ، وَأَفْضَلُهُمُ أَهْلُ بَدْرِ، وَأَفْضَلُهُمُ الْعَشْرَةُ، وَأَفْضَلُهُمُ

الخلفاء الأربعة، وأفضلهم أبو بكر. ثُمَّ بعد الصحابة التابعون. وأفضل غيرهم العلماء. ومن أفضلهم الأئمة الأربعة^١ علامة لهدى وركن الإسلام. وأئمة الدين.

وعلى أهل كل مذهب اعتقاد أن إمامه أعلم من غيره. وأن مذهبه الصواب^٢. وليس لأحد أن يعتقد أن مذهب غيره خطأ. فإن الحق في المسائل لظنية واحد. وعينه دليل. وليس القول الذي هو الحق بمعوم. بل هو مظنون؛ قد يكون هذا. وقد يكون هذا. وقول كل يصلح لكونه هو وكونه الخطأ. فلمصيب مأجور. والمخطيء مأجور.

ولا يجوز لأحد انتقاص أحد من الأئمة الأربعة. ولا ذم مذهب. وقد كان غير الأئمة الأربعة له مذهب. ثم إن ذلك أبطل^٣ وحصل لاتفاق على هذه المذاهب الأربعة. فقد كن لسفين مذهب. ولداود مذهب. ولالأوزاعي مذهب. ومُتبع ذلك لا يقال له: إنه على لبطل. ولا يعاقب على تبعه.

ولا يجوز مخالفة الإجماع. ولو لمجتهد. فإن لإجماع دليل. ويجوز لمجتهد مخالفة لمذهب الأربعة. ومن تمذهب بمذهب لزمه أن يأخذ برخصه وعزائمه. ولا يجوز تتبع لخص من كل مذهب. ولا لمن تمذهب بمذهب مخالفته^٣.

(١) قلت: هذا القول مصادم للأدلة، وحجة في قول الله ورسوله. فما قاله الله ورسوله ﷺ هو لصواب. وما قول العلماء فتحتمس لإصابة ولحفظ. وكل أحد من الحق يؤخذ من قوله ويرد لا رسول الله ﷺ.

(٢) قلت: لو قل: يدرس لكل نوني. ومرده - رحمه الله - بغير الأئمة الأربعة من كان له مذهب ومُتبع تفرص. كالتوري والأوزاعي وليت ولطبري وغيرهم. والله أعلم.

٣. قل في الاحتياط: من كان متبعاً لإمامه فخالفه في بعض المسائل فقرة لدليل أو لكون أحدهما أعلم أو أقوى فقد أحسن.

وقل أبو العباس في موضع آخر: بل يجب عليه. ونص عليه أحمد. ولم يقدح ذلك في عدلته بلا نزاع.

وقل أيضاً: أما إذ قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أن القول لاخر ليس معه =

فصل: لتروى عن الإمام

وقد نُقل عنه في مسائل كثيرة روايات كثيرة؛ فإن المجتهد يجب عليه الاجتهاد في كل واقعة، ومذهبه الأخير إن علم التاريخ أو علم رجوعه، وإن لم يعلم ذلك فمذهبه الأقرب بقواعده، ثم بالكتب والسنة. وقد تدون في مذهبه الصحيح من مذهبه.

والذي نختاره من الاصطلاح ما اختاره الأكثر من أصحابه، ثم ما اختاره القاضي والشيخان، ثم ما اختاره الشيخان، ولا نرجع إلى ما اختاره صاحب الفروع، كما قدّمه غيرنا.

والأقوال للأصحاب، والرواية عن أحمد قد تكون بالنص، وقد تكون بالإيماء.

وحيث قل أصحاب: في رواية أو وجه، فهو لضعيف، ولمرجح خلافه. وحيث قيل: في أحد الوجهين، والثاني، أو عسى وجهين أو رويين، أحدهم كذا والثاني، فهو المقدم.

= يدفع به لنصوص فهذا يجب عليه تتبع لنصوص، وإن لم يعلم كـ متبع لنص وما تهوى النفس، وكان من أكبر العصاة لله ورسوله، بخلاف من يقول: قد يكون لقول الآخر حجة راجحة على هذا النص وإن لا علمه، فهذا يقال له: قد قل لله تعالى: ﴿فَتَقُولُوا لَهُ م سَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي ﷺ: (إِذَا مُرْتَكَبٌ بِأَمْرٍ فَتَوَّعَهُ م سَطَعْتُمْ) [رواه البخاري (٧٢٨٨) في الاعتصام: باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ومسنه (١٣٣٧) في الحج: باب فرص الحج مرة في العمر، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً]، والذي تستطيعه من العلم ولفقه في هذه المسألة قد ذلك عسى أن هذا القول هو المرجح فعلياً أن تتبع ذلك، ثم إن تبين لك فيما بعد أن النص معارضاً رجحاً كان حكمت في ذلك حكم المجتهد المستقل إذ تغير جهاده. وانتقل لإنسان من قول أبي قول لأجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي ترجحت حجته، وأما الانتقال عن قول إلى قول لمجرد عدة وتبع هو في هذا مذموم. هـ.

«لاختيارات» ص ٥٧٣، ولا لدرر لسنة ٣ ١٩-٢١.

ولا يجوز الاعتمادُ في الفتوى والحكم على الضعيف إلا لمجتهدٍ مطلق.

وحيث تعرض قولُ أحمدَ واختيارُ عدةٍ من أصحابه، فالمقلدُ واجبٌ عليه اتباعُ قولِ أحمد، وقولِ الأصحاب على الأصحِّ لما فيه، ثم رواية: وفي الأصحِّ لما فيه، ثم قول.

وإذا وُجد قول الإمام وجب اتباعه على مقلد مذهبه، ولو خالف نصَّ كتابٍ أو سنة^(١)؛ لأنه أعلمُ بذلك منه وبما عارضه، ولاحتمالُ نسخٍ أو غيره ظهر عليه.

وهذا أوانُ الشروع في الفقه المرموز، والله حسْبُ ونعم الوكيل.

بعض المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلي

١- قال ابنُ القيم: الأصل في العبادات البطلانُ إلا ما شرعه الله ورسوله والأصلُ في الفروج التحريم إلا ما أباحه الله ورسوله، والأصل في العقود الصحة إلا ما أبطله الشارع.

٢- كثيراً ما يردُّ في كلامِ الأصحاب الروايةُ والوجهُ والتخريج والاحتمال والقول.

فالرواية: هي ما نُقلت نصاً عن الإمام.

والوجه: في معنى التخريج، والتخريج في معنى الاحتمال، والاحتمال في معنى الوجه، إلا أنَّ الوجهَ مجزؤه بالفتيا به، قاله في المطلع.

(١) قت: هذا كلامٌ فيه نظر، بل لوجبُ تبعُّ كتابِ الله وسنةِ رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُلْتُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا تَجْرِبُ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]. قال لإمام أحمد - رحمه الله -: عجبت لقوم عرفوا لإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفين، والله تعالى يقول: ﴿فِيحْذِرُ لِدِينٍ يَخْلِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وقال الإمام الشافعي - رحمه الله -: أجمع العلماء على أنَّ من سبَّحت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدَّعها لقول أحدٍ كائن من كان. هـ.

قال في «الإنصاف»: يعني في الجملة. ثم قال: والاحتمال تبين أنه صالح لأن يكون وجهاً. ومعنى التخريج: هو نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه، ولا يكون تخريجاً ولا احتمالاً إلا إذا فهم المعنى. اهـ.

٣- ينقسم الفقه إلى أربعة أقسام: العبادات، المعاملات، الجنايات والدييات، القضاء والدعاوى والبيئات.

رُبع العبادات: أوله الطهارة، وبُدىء بها لأنها تتقدم الصلاة وشرط من شروطها، وذلك أن الإنسان إذا بلغ سن التكليف طُوبى بأداء أركان الإسلام الخمسة، فإذا أفر بالشهادتين فلا بُد من أداء الصلاة والزكاة والصوم والحج، ثم إذا قام بذلك كاملاً وجبت عليه الدعوة إلى الله إما باللسان أو بالسنان، فشرع الجهاد في سبيل الله، وألحق بالعبادات، وإذا أدى الله احتاج إلى مأكَل ومشرب وملبس ومسكن، ولا بُد من الحالة الاجتماعية وهي الاختلاط بالناس أفراداً وجماعات للتعاون وتبادل المنافع من بيع وشراء وهبة وإجارة وعارية ونحوها، فجاء ربع المعاملات. ثم إنه إذا أكل وشرب ولبس وسكن فلا بد له من أنيس يؤنسه، ويشاركه الحياة خيرها وشرها، حلوها ومُرمها، فشرعت الأنكحة. وحيث إنها قد لا تدوم بل قد يطرأ عليها بعض الأشياء الموجبة للفراق شرع الطلاق واللعان والعدو. ومن طبيعة البشر أنه إذا شبع ونكح أشر وبطر فظلم واعتدى، فجاء ربع الجنايات والدييات. وحيث إن هذه الأشياء كلها قد تؤوّل إلى الخصام والمنازعات بين الأفراد والجماعات، ولا بُد للناس من حُكّام يحكمون بينهم على وفق الشريعة، ولئلا تبقى هذه البشرية فوضى جاء ربع القضاء والدعاوى والبيئات.

هذا التقسيم اصطلاح عليه فقهاء المتأخرين، أما المتوسطون والمتقدمون فإنهم يقدمون بعضها على بعض فتجد الجهاد في آخر كتبهم، وتجد الإقرار في أولها، وتجد البيوع في آخر بعضها، والمهم هنا هو معرفة انقسام الفقه من حيث هو.

٤- المتقدمون من القاضي أبي يعلى فما فوقه، ابتداءً من شيخه الحسن بن

محمد إلى الجماعة. والمتوسطون أولهم محمد بن حسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى الكبير الشهير بالقاضي، وآخرهم برهذ الدين محمد بن مفلح صاحب كتب «المبدع» وغيره. المتأخرون أولهم علاء الدين المردوي صاحب «الإنصاف» وغيره.

٥- نصب الذهب عشرون مثقالاً: عن اثني عشر جنهماً سعودياً أو انكليزياً لأن زنة الجنيه الذهب مثقال وثلاث مثقال. ونصب الفضة مئة درهم عن مئة وأربعين مثقالاً. وزنة الريال السعودي الفضة مثقالان ونصف. فنصابه ستة وخمسون ريالاً. وزنة الريال الفرنسي ستة مثقالين. فنصبه ثلاثة وعشرون ريالاً وسدس ريال. هذا كلام الشيخ علي بن محمد الهندي.

وذكر الدكتور وهبة الزحيلي أن نصاب الذهب اعتماداً على الأقل من باب الاحتياط. هو (٩٦) غراماً، أو (٨٥) غراماً، ونصاب الفضة عند الحنفية (٧٠٠) غرام تقريباً، وعند الجمهور (٦٤٢) غراماً تقريباً. «الفقه الإسلامي» ٧٥٩/٢.

وذكر فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين أن نصب الذهب خمسة وثمانون (٨٥) غراماً، ونصب الفضة خمس مئة وخمسة وتسعون (٥٩٥) غراماً. «مجالس شهر رمضان ص ١٢٣، ١٢٤ ط الثانية.

٦- إذا طبق المتأخرون كصاحب «الفروع» والفائق، والاختيارات، «الشيخ» فمرادهم به «الموفق... إلخ». ويعني بلمتأخرين أي: من المتوسطين، وإلا فصاحب «الفروع» و«الفائق» و«الاختيارات» ليسوا من المتأخرين. كما مر.

٧- حروف الخلاف في المذهب ثلاثة «حتى» لخلاف القوي، و«إن» لمتوسط، ولولا للضعيف.

مثال الصورة الأولى: ولا تجوز الصلاة في أوقت النهي حتى ما له سبب، إشارة إلى خلاف من يقول بجواز صلاة ذوات الأسباب، وهذا القول رواية عن الإمام

أحمد، اختارها الشيخ تقي الدين وجمّع من الأصحاب.

ومثال الثانية: وإذا استناب المعضوب عن حجة فرضه أجزاء، وإن عوفي بعد إحرام نائبه، إشارة إلى خلاف من يقول بعدم الإجزاء، وهو المذهب كما في «الإقناع» و«المنتهى».

ومثال الثالثة: ويكره الأذان والإقامة للنساء ولو بلا رفع الصوت، إشارة إلى خلاف من يقول بعدم الكراهة بلا رفع صوت قياساً على التلبية، وهو قول ابن عقيل وغيره.

وعند بعضهم أن «لو» للخلاف القوي، و«إن» للمتوسط، و«حتى» للضعيف، ولا مشاحة في الاصطلاح.

عن كتاب «مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلي» لمؤلفه علي بن محمد الهندي.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: و«لو» للخلاف القوي، و«حتى» للمتوسط، و«إن» للضعيف. «مجموع فتاواه» ١٢٥/٢.

وإذا ورد في هذا الكتاب: «قال الشيخ تقي الدين أو قال ابن تيمية أو شيخ الإسلام أو أبو العباس» فالمراد به شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية.

وإذا قيل: «قال الشارح أو اختاره الشارح» فالمراد به صاحب «الشرح الكبير» شرح «المقنع». وهو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي.

عَايِنَا الْمُبْتَغَى
شَح
مُعَيَّنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ

كتاب الطهارة

بدأ بذلك اقتداءً بالأئمة - كالشافعي - لأن آكد أركان الإسلام بعد الشهادتين الصلاة، والطهارة شرطها، والشرط مُقَدَّم على المشروط. وهي تكون بالماء والتراب، والماء هو الأصل.

وبدأ برُبْع العبادات اهتماماً بالأُمُور الدينية، وتقديماً لها على الأمور الدُّنيوية، وقَدَّموا المعاملات على النكاح وما يَتعلَّق به، لأن سبب المعاملات - وهو الأكل والشرب ونحوهما - ضروريٌّ يستوي فيه الكبير والصغير، وشهوته مُقَدَّمة على شهوة النكاح، وقَدَّموا النكاح على الجنابات والمخاصمات، لأن وقوع ذلك في الغالب بعد الفراغ من شهوة البطن والفرج^(١).

نص: وهي لغة: النَّزَاهَةُ والنَّظَافَةُ، وشرعاً: استعمال ماءٍ أو ترابٍ، أو هما، أو الأحجار، إيجاباً أو ندباً.

ش: «كتاب»: هو من المصادر السَّيَّالَة التي تُوجَدُ شَيْءٌ فشيئاً، يقال: كَتَبْتُ كِتَاباً وَكَتَبْتُ وَكِتَابَةً، وَسُمِّيَ الْمَكْتُوبُ بِهِ مُجَازاً، ومعناه لغة: الجمع، من: تَكْتَبُ بنو فلان: إذا اجتمعوا، يقال: كَتَبْتُ الْبَغْلَةَ: إذا جمعت بين شَفْرِي حَيَاتِهَا بِحَلْقَةٍ أو سَيْرٍ، لثَلَا يُنْزَى عَلَيْهَا، قال سالم بن دارة:

لَا تَأْمَنَنَّ فَرَارِيَا خَلَوْتُ بِهِ عَلَى قُلُوصِكَ وَاكْتُبْهُ بِسَيْرٍ^(٢)

(١) انظر «كتف القنع» ٢١١ -

(٢) «المطعم» ص ٥.

ومنه قيل لجماعة الخيل : كَتَبَهُ. والكِتَابَةُ بالقلم لاجتماعِ الكلماتِ والحروفِ، والمرادُ به هنا المكتوبُ، أي : هذا مكتوبٌ جامعٌ لمسائلٍ.

وقال القُونُوي : واصطلاحاً : مسائلٌ اعتُبرتْ مستقلةً شَمِلَتْ أنواعاً. اهـ^(١).

قال في «الصَّحاح» : الْكِتَابُ معروفٌ، والجمعُ كُتُبٌ وكُتُبٌ، وقد كَتَبْتُ كِتَاباً وكِتَاباً وكِتَابَةً، والكِتَابُ : الْفَرَضُ وَالْحُكْمُ وَالْقَدَرُ، وَالْكَتَبُ : الْجَمْعُ، أَكْتُبُ وَأَكْتُبُ كُتُباً، وَالْكَتَابُ : الْكُتُبَةُ، وَالْكَتَابُ وَالْمَكْتُبُ وَاحِدٌ، وَالْجَمْعُ الْكَتَاتِبُ، وَاكْتُبْتُ الْكِتَابَ، أي : كَتَبْتُهُ، ومنه قوله تعالى : ﴿اَكْتُبْهَا فِيهِ تُمْلَى عَلَيْهِ﴾ [الفرقان : ٥]. وتقولُ أيضاً : اكْتُبَ الرجلُ : إذا كَتَبَ نَفْسَهُ فِي دِيْوَانِ السُّلْطَانِ. اهـ^(٢).

قوله : «الطَّهَارَةُ» : مما يُوجِبُهَا وَيُطَهِّرُ بِهِ ونحو ذلك، وهي بمعنى التَّطَهُّرِ.

وهي لغةٌ : النِّظَافَةُ وَالنِّزَاهَةُ عَنِ الْأَقْدَارِ، حِسِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ مَعْنَوِيَّةً، ومنه ما في «الصحيح» عن ابن عباس : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ قَالَ : «لَا بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٣) أي : مُطَهَّرٌ مِنَ الذُّنُوبِ.

والطَّهْرَةُ مصدرٌ : طَهَّرَ يَطْهَرُ بَضَمَ الْهَاءِ فِيهِمَا، وَأَمَّا طَهَّرَ بَفَتْحِ الْهَاءِ فمصدره : طَهْرًا، كَحَكَمَ حُكْمًا.

وقال النووي : يقال : طَهَّرَ الشَّيْءُ، بَفَتْحِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا، لُغَتَانِ مشهورتانِ، الْفَتْحُ أَفْصَحُهُمَا، يَطْهَرُ طَهْرًا وَطَهَارَةً. اهـ^(٤).

وقد القُونُوي : مصدر طَهَّرَ الشَّيْءُ، وَطَهَّرَ خِلَافَ نَجَسٍ، وَالطَّهَرُ خِلَافَ

(١) «أنيس الفقهاء» : ص ٤٥.

(٢) انظر «الصَّحاح» للجوهري ٢٠٨/١ - ٢٠٩.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١٦) في المنقب : بب علامات النبوة.

(٤) انظر «كشف القناع» ٢٢/١ و«تهذيب الأسماء واللغات» : ١٨٨/٢.

الحيض، والتطهير: الاغتسال، يقال: طَهَّرْتُ: إذا انقطع عنها الدم. اهـ^(١).

وفي الاصطلاح^(٢): ما ذكره المؤلف بقوله: «استعمال ماءٍ أو ترابٍ، أو هما، أو الأحجار، إيجاباً أو نَدْباً».

يعني أن الطهارة هي استعمال الماء في وضوءٍ، أو غُسلٍ، أو في استنجاءٍ، أو إزالة نجاسةٍ على بَدَنٍ أو ثوبٍ، أو استعمال التراب في تيمُّمٍ لِعَدَمِ الماءِ أو خوفِ الضَّرَرِ من استعماله، أو نحو ذلك على ما يأتي في بابهِ.

وقوله: «أو هُما» أي: استعمال الماء والتراب جميعاً لمن به جُرْحٌ عليه جَبيرةٌ، فيَغْسِلُ بقيةَ الأعضاء في الوضوء مثلاً، ويتيمَّمُ لِلْمَضْمُورِ الذي مَنَعَتِ الجبيرةُ إيصالَ الماءِ إليه على ما يأتي تفصيله في بابهِ، أو يَسْتَعْمِلُ الأحجار في الاستجمار، فيُسَمَّى ذلك طهارةً.

وقوله: «إيجاباً أو نَدْباً»: لأنَّ المُحَدِّثَ إذا وَجَبَتْ عليه الصلاةُ، وَجَبَ عليه أن يستعمل الماء في الوضوء مثلاً فيَرْتَفِعُ حَدُّهُ، لكنَّ قد يكون الإنسان على طهارةٍ فيتوضَّأ على سبيلِ النَّدْبِ، فيكون قد تَطَهَّرَ وإن لم يَرَفَعْ بهذا الوضوء حَدُّهُ، وكذلك لو اغتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ، وما زاد على المرة الأولى في الوضوء ونحوه، كلُّ ذلك مندوبٌ إليه ويُسَمَّى طهارةً.

وَعُسْلُ يَدَيِ القائم من نوم الليل ونحو ذلك، والحاصلُ بِغُسْلِ المِيتِ، يُسَمَّى طهارةً وإن لم يكن عن حَدَثٍ.

والتيمُّم عن الوضوء والغسل يسمى طهارةً؛ لأنه في معناها، ولكنه لا يَرَفَعُ

(١) «أنيس الفقهاء»: ص ٤٦، وانظر «لسان العرب»: ٥٠٦/٤، و«المطبع»: ص ٥.

(٢) الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول.

«التعريفات» للجرجاني ص ٣٨.

الْحَدَثُ. فهو مُبَيِّحٌ لا رافعٌ على المذهب. وكذا الاستجمارُ على ما في «الإنصاف»^١.

وعرفَ صاحبُ إزاد المستقنع الطهارةَ بأنها: ارتفاعُ الحدثِ وما في معناه. وزوالُ الخَبَثِ^٢. ويتضحُ معنى ذلك من شرحنا لتعريف المؤلف.

قل النووي: ومن اقتصر على أن الطهارة رُفْعُ الحدث وإزالة النَجَس - يعني: ولم يذكُرْ ما في معنى رُفْعِ الحدث وإزالة النجاسة - فليس بمُصِيبٍ، فإنه حدٌ نقص. لأنه يُخْرِجُ منه ما ذكرناه. وذكر - رحمه الله - مما في معنى رفع الحدث وإزالة لنجاسة: طهارة المُسْتَحْضَةِ، وسَسْرُ لبولٍ، وما في معناه ممن حَدَثُهُ دائماً^٣.

نص: الْمُطَهَّرُ (ع) الباقي على أصلِ خِلْقَتِهِ. ولو آجناً (ع)، ومُتَغَيَّرٌ (ع) بِمِلْحِ مائِيٍّ، ومُتَرَوِّحٌ (ع).

ش: ذَكَرَ المؤلفُ - رحمه الله - تعريفَ الماءِ الطَّهَوْرِ، وهو أحدُ أقسامِ المِياهِ، وأكثرُ الفقهاءِ قَسَمُوا المِياهَ بِاعتبارِ ما تَتَنَوَّعُ إليه في الشَّرْعِ ثلاثةَ أقسامٍ: طَهُورٌ، وطاهرٌ، ونَجَسٌ.

قل في المبدع: : بيدُ ذلك أن الماءَ لا يَخْلُو إمَّا أن يجوزَ الوضوءُ به أو لا. فإنَّ جزا فهو الطَّهَوْرُ، وإن لم يَجُزْ فلا يَخْلُو إمَّا أن يجوزَ شربه أو لا. فإنَّ جزا فهو الطاهرُ، وإلا فهو نَجَسٌ. اهـ^٤.

(١) «الإنصاف»: ١ ٢٦٣.

(٢) نظر «لروص لمربع»: ١ ٥٨٥٦، و«المطبع» ص ٥، و«تحرير لفظ لتنبيه» للنووي ص ٣١.

(٣) «تهذيب لأسماء ولعلت» ٢ ١٨٨.

(٤) «المبدع»: ١ ٣٢.

وذكر - رحمه الله - الطهور بلفظ المُطَهَّر. لأجل صيغة اسم الفاعل التي تدلُّ على الإجماع حسب اصطلاحه، ودعوى الإجماع في هذه المسألة فيها نظر، حيث إن في ماء البحر خلافاً يأتي قريباً.

قوله: «وهو الباقي على أصل خلقته» أي: على صفته التي خلقَ عليها. إما حقيقة بأن يبقى على ما وجد عليه من برودة، أو حرارة، أو ملوحة، ونحوه، أو حكماً كالمغيّر بمكث^(١)، أو طحلب^(٢)، ونحوه.

قال النسفي في كتاب الطهارة: افتتحت بقول النبي ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»^(٣)، وهو على ألسنة الفقهاء بفتح الطاء، ومسموعي من أهل الإقناع من مشايخي - رحمهم الله - بضمها. وهو الصحيح، لأن الطهور بالضم: الطهارة، وهو المراد بهذا الحديث، وبالفتح: هو اسم ما يُطَهَّرُ به من الماء والصعيد، ونظيره من اللغة: السحور: وهو ما يُتَسَحَّرُ به، والسعوط: وهو ما يُسْتَعَطُّ به. اهـ^(٤). وسيأتي أن النووي قال: بفتح الطاء.

(١) المكث يجوز فيه ضم الميم وكسره وفتحه وهو مصدر: مكث بفتح لكف وضمه، أي: أقام. «المطلع» ص ٦.

(٢) الطحلب والطحلب هذ الذي يعمو الماء وقد طحلب الماء وعين مطحلبة. هـ. «لصحح» ١٧١/١. وقال في «المطبع» ص ٦: يجوز فيه ضم اللام وفتحه وهو الأخضر لذي يخرج من أسفل الماء حتى يعموه، ويقال له: الغرغرض بفتح العين المهمة ولميه، ويقال له أيضاً: نور الماء.

(٣) حديث حسن، أخرجه أحمد في «المسند» (١٠٠٦) طبع مؤسسة الرسالة، و أبو داود (٦١) و (٦١٨)، وابن ماجه (٢٧٥)، والترمذي (٣) من حديث عني بن أبي طالب، وصححه النووي في «المجموع» ٢٨٩/٣، وابن حجر في «الفتح» ٣٢٢، ٢. وأخرجه بن ماجه (٢٧٦)، والترمذي (٢٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري، وسنده ضعيف.

(٤) «طلبة الطب» ص ١١.

فرع: تَجُوزُ طَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ بِالماءِ الْمُطْلَقِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ. وهذا قول عامة أهل العلم.

وَحُكِّيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: التَّيْمُمُ أَعْجَبُ إِلَيْنَا مِنَ التَّوَضُّعِ بِمَاءِ الْبَحْرِ^(١).

وقال عبدالله بن عمرو: هو نار^(٢).

وعن سعيد بن المسيب أنه قال: إِذَا أُلْجِئْتُ إِلَيْهِ فَتَوَضَّأُ بِهِ^(٣).

قال النووي: واحتجَّ لهم بحديث رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «تَحْتَ الْبَحْرِ نَارٌ، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرٌ» حتى عدَّ سبعة وسبعة رواه أبو داود في «سننه»^(٤)، وهو ضعيفٌ باتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ^(٥).

أدلة^(٦) الجمهور:

قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]، وماء البحر ماء لا يجوز العدول إلى التيمم مع وجوده، وقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

(١) انظر «المصنف» لابن أبي شيبة ١/١٣١، و«الأوسط» لابن المنذر (١٦٣) و(١٦٤).

(٢) ذكره الترمذي بإثر الحديث رقم (٦٩)، وانظر ابن أبي شيبة ١/١٣١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١/١٣١.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٤٨٩) في الجهاد: باب في ركوب البحر في لغزو، من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً، وأخرجه ابن أبي شيبة ١/١٣١ موقوفاً والموقوف هو لصحيح.

(٥) «المجموع» ١/١٣٩.

(٦) الدليل: هو المرشد إلى المطبوب، سواءً فُقد العلم أو الظن، وسواءً كان موجوداً أو معدوماً، قديماً أو محدثاً. وحكي عن بعض المتكلمين أنه خصَّ الدليل بما «وجب القطع»، فلمَّا أفد لظن فهو مُدْرَعٌ عندهم. هـ. «المسودة في أصول الفقه» ص ٥٧٣.

وقول النبي ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»^١ لفظ الترمذي وقال: حديث حسن. وقد جَوَّدَهُ أَبُو أُسَامَةَ. وصَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ^٢.

وروى أبو هريرة قال: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نَزَكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ غَطَّشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مِثْلُ مَاءِهِ، الْجَلُّ مِثْلُهُ»، أخرجه الأربعة^٣. وصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّوَوِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ.

وَالطَّهُورُ: بِفَتْحِ الطَّاءِ، وَمِثْلُهُ: بِفَتْحِ الْمِيمِ. قَالَهُ النَّوَوِيُّ.

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءَ الْبَحْرِ فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ^٤.

وَلِأَنَّهُ بَقِيَ عَلَى أَصْلِ خَلْقَتِهِ، فَجَازَ الْوُضُوءُ بِهِ كَالْعَذْبِ.

(١) أخرجه أبو داود (٦٦) في الطهارة: باب ما جاء في بئر بضعة. والترمذي (٦٦) في الطهارة: باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء. والنسائي ١٧٤، ١ في الطهارة: باب ذكر بئر بضعة. من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) «التعليق المغني» ٣٠/١.

(٣) أخرجه أبو داود (٨٣)، وابن ماجه (٣٨٦) كلاهما في باب الوضوء بماء البحر. والترمذي (٦٩) باب في ماء البحر أنه طهور. والنسائي ٥٠/١ باب ماء البحر. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) هذا الحديث لم نقف عليه موقوف عن عمر. وقد أخرجه الدارقطني في «سنة» ٣٦، ١ بسند جيد عن ابن عباس من قوله.

وأخرجه الدارقطني ٣٦-٣٥/١، والبيهقي ٤١١ من حديث أبي هريرة رفعه إلى النبي ﷺ وقال الدارقطني: إسناد حسن. قلنا: وقد تعقبه العظيم آبادي في «التعليق لمغني» أن فيه راويين ضعيفين، فلذلك وهاه المناوي، إلا أن الدارقطني لم يضعفهما.

وقولهم: «هو نَرٌّ»: إن أُريدَ به نَرٌّ في الحل، فهو خلافُ الحَسِّ، وإن أُريدَ أنه يصيرُ نَرًّا، لم يَمْنَعْ ذلك الوضوء به في حل كونه ماءً^١.

الترجيحُ:

قلت: والرجحُ قولُ الجمهور، وهو صِحَّةُ الطهارة بماء البحر، لعدم وجود دليل مع لمنعين من الطهارة به، وأدلة الجمهور صريحة في جواز الطهارة به، والله أعلم.

فرع: ولا يرفعُ الحدث، ويُزيلُ لئسَ لطريء على محلِّ طاهرٍ - فهو لنجسةً لحكمية - غيرُ الماءِ الطهور. قال في «الإنصاف»: وهو المذهبُ مطلقاً. هـ^٢. وسيأتي ذكرُ الخلاف في ذلك ولترجيحُ في موضعه إن شاء الله.

فرع: الحدث ليس بنجسة، بل معنى يقوُّ بالبدنِ يَمْنَعُ الصلاة ونحوها، والطاهر ضدُّ المُحدث والنَّجس.

قوله: «ولو آجناً»: أي: فهو طهورٌ، والآجُن: المتغيَّرُ بمُكِبِّته، أي: بطول إقامته في مقرِّه إلا أنه يُشْرَب، فهو آجُنٌ عني فاعل^٣.

وقد تُدر المؤلَّفُ بقوله «ولو» إلى خلافِ بن سيرين، قال ابنُ المنذر: أجمع كلُّ من نحفظُ قوله من أهل العلم عني أن لوضوء بالماء لآجن من غير نجسة حتَّى فيه جائزٌ، غير ابن سيرين فإنه كره ذلك هـ^٤. إلا أنه رَمَزَ بالعين التي تدلُّ مع الصيغة على أن المسألة مُجمَع عليها، ودعوى الإجماع فيها نظرٌ لما عرفت.

(١) نظر «المعي» ١/ ١٦، و«المحسوع» ١/ ١٣٠.

(٢) «الإنصاف» ١/ ٣٠٩، ولإطلاق لا يكون إلا في مقابلة تقييد سابقٍ ولاحق. هـ. من حط

لشيخ حسن بن حسين. «حاشية لعقري عني لروص» ١/ ١٦.

(٣) نظر «لمصباح المنير» ص ٣.

(٤) «الإجماع» لابن المنذر ص ٣٣.

أدلة عدم الكراهة:

رُوي عن النبي ﷺ: أنه توضأ من بئر كائن ماءه نُقْعَةٌ لِحْدَةٍ^١.

ورُوي عنه ﷺ: أنه تَمَضَّمَضَ بماءِ آجِنٍ. روه البيهقي^٢.

الترجيح:

قلت: والصحيح عدم الكراهة لعدم وجود دليل يدل عليها، ولأصل عدم الكراهة. والله أعلم.

قوله: «وَتَغَيَّرَ بِمِلْحٍ مَائِيٍّ، أَي: وَمِنَ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ مَا تَغَيَّرَ بِمِلْحٍ مَائِيٍّ - وَهُوَ الْمَتَجَمَّدُ فِي السَّبَخِ - بِالْإِجْمَاعِ حَسَبَ مَا نُشِرَ لَهُ الْمُؤَلَّفُ بِالصَّيْغَةِ وَالرَّمْزِ. بخلاف لمعدني فيسلبه الطهورية على الصحيح من المذهب.

وقيل: حكم لمعدني حكم الملح البحري، ختاره لشيخ تقي الدين^٣. قلت: وهو الرجح. والله أعلم.

قوله: «وَمُتَرَوِّحٌ، أَي: وَمِنَ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ الْمُتَرَوِّحُ. وهو الذي تَغَيَّرَ بِمُجَاوَرَةِ مَيْتَةٍ، أَي: بِرِيحٍ مَيْتَةٍ إِلَى جَنْبِهِ. قال في «المبدع»: بغير خلاف نعلمه^٤. وذكر المؤلف أنه بالإجماع.

وينضبط المجور بما يمكن فصله، والممازج بما لا يمكن فصله^٥.

(١) قال بن لستر في «لخلاصة» ٧/١: غريب. وفصل ذلك في «البر للمير» ٢/٦٤. ونقل

الحافظ بن حجر في «التخفيض» ١٤١/١ عن بن لمنذر تعيقه له بصيغة لتمريض.

(٢) في «دلائل النبوة» ٣/٢٨٣ من حديث عروة بن لزبير مرسلًا في قصة أحد.

(٣) «الإنصاف» ١/٢٤.

(٤) «المبدع» ١/٣٧.

(٥) «حاشية لعنقري» ١/١٨.

وقال النووي: ولا شك أن أرباب اللسان لغةً وشرعاً قَسَمُوا التَّغْيِيرَ إلى مُجَاوِرَةٍ ومخالطةٍ، وإن كان ما يُسَمَّى مخالطةً عند الإطلاق، مُجَاوِرَةً في الحقيقة، فَالنَّظَرُ إلى تَصَرُّفِ اللِّسَانِ اهـ^(١).

فرع: ومن الماءِ الطَّهْوَرِ: المتغيِّرُ بطاهرٍ يَشُقُّ صَوْنُ الماءِ عنه من نابتٍ فيه وورقٍ شجرٍ وسمكٍ، وما تُلْقِيهِ الرِّيحُ أو السيولُ من تِبْنٍ ونحوه، فإن وُضِعَ قَصْداً وَتَغَيَّرَ به الماءُ عن مُمازجَةٍ، سَلَبَهُ الطَّهْوَرِيَّةُ على قول من يُقَسِّمُ المياهَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ.

فرع: إذا وَقَعَ في الماءِ اليسير ما لا نَفْسَ له سائِلَةٌ، وهو متولَّدٌ من طاهرٍ كذبابٍ وبَقٍّ وعقاربٍ ورُثْبٍ ودُودٍ ونحلٍ وخنافسٍ وصراصِرٍ وسرطانٍ، ومات فيه، فلا يَنْجُسُ الماءُ بذلك. قال ابن المنذر: لا أعلمُ في ذلك خِلَافاً إلا ما كان من الشافعي في أحدِ قَوْلَيْهِ.

أما إذا كان ما لا نفسَ له سائِلَةً متولِّداً من نجاسةٍ كصراصِرِ الحَشِّ ودُودِ الجُرْحِ، فَيَنْجُسُ الماءُ بِمَوْتِهِ فيه إذا كان يسيراً دونَ القُلَّتَيْنِ على القولِ بالتَّفريقِ بين القليلِ والكثيرِ^(٢).

الدليلُ: حديثُ أبي هريرة مرفوعاً «إذا وَقَعَ الذُّبابُ في شرابٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ في أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً وفي الآخرِ شِفَاءً» رواه البخاري^(٣).

قلت: وقِسَ على الذباب ما لا نفسَ له سائِلَةٌ لوجودِ العِلَّةِ في الكل: وهي عدمُ الدمِ فيما لا نفسَ له سائِلَةٌ، قال النووي: يعني: ما ليس له دَمٌ يَسِيلُ،

(١) «المجموع» ١٥٣/١.

(٢) انظر «كشف القناع»: ٢٥/١.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٣٢٠) في بدء الخلق: باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه..

والنَّفْسُ: الدَّمُ اهـ^١.

فَسَبَبُ تَنَجُّسِ الحيوانِ بالموتِ احتباسُ الدَّمِ فيه^٢، فإذا ما لا دَمَ له لا يَنَجُّسُ بالموتِ.

فائدة: الماءُ جوهرٌ بسيطٌ لطيفٌ سَيِّئٌ بَطْبَعُهُ. والمردُّ بالبسيط: ما لم يتركَّب من أجزاءٍ مختلفة الطَّبائعِ كالعناصرِ الأربعة، وَخَرَجَ به ما تَرَكَّبَ منها، وبِلطيفٍ: الكثيفُ كالترابِ. وبَسِيالٍ: نحوُ الهواءِ، وبَطْبَعُهُ: بَقِيَّةُ المائعاتِ، فإنَّها تَسِيلُ بالمعالِجَةِ، وله لونٌ على المشهورِ، لا أَنَّهُ يَتَلَوَّنُ بِلَوْنِ إِنْثِهِ^٣.

فائدة: النجاسةُ قسمانِ: عَيْنِيَّةٌ، وَحُكْمِيَّةٌ.

فالعينية: لا تَطْهَرُ بَغْسَلِهَا بحالٍ: وهي كُلُّ عَيْنٍ جامدةٍ يَبْسَهُ أو رَطْبَةٍ أو مائعةٍ يَمْنَعُ منها الشَّرْعُ بلا ضَرُورَةٍ، لا لِأَذَى فِيهَا طَبْعاً، ولا لِحَقِّ اللَّهِ أو غَيْرِهِ شَرْعاً. قَدَّمَهُ في «الرَّعَايَةِ».

وقال: وقيل: كُلُّ عَيْنٍ حَرُمٌ تَنَاوَلُهَا مطلقاً مع إمكانِهِ، لا لِحُرْمَتِهَا أو اسْتِثْناءِهَا وَضَرَرِهَا في بَدَنِ وَعَقْلِ.

والْحُكْمِيَّةُ: تَزُولُ بَغْسَلِ محلِّها، وهي كُلُّ صِفَةٍ طَهَارِيَّةٍ مَمْنُوعَةٍ شَرْعاً بِالضَّرُورَةِ، لا لِأَذَى فِيهَا طَبْعاً، ولا لِحَقِّ اللَّهِ أو غَيْرِهِ شَرْعاً، تَحْصُلُ بِاتِّصَالِ نَجَسَةٍ أو نَجَسٍ بِطَهْوَرٍ أو طَهْرٍ، قَصْداً مع بَلَلٍ أَحَدَهُم أو هُمَا - وهو التَّنَجُّسُ، أو التَّنَجُّسُ اتِّفَاقاً، من نائمٍ أو مجنونٍ أو مُغْمَى عليه أو طفلٍ أو طفلةٍ أو بهيمةٍ، أو لِتَغْيِيرِ صِفَةِ الطَّاهِرِ بِنَفْسِهِ، كَانْقِلَابِ العَصِيرِ خَمْراً، قُلَهُ في «الرَّعَايَةِ» اهـ^٤.

(١) «المجموع» ١/ ١٧٦، ونظر «المغني» ١/ ٦٠.

(٢) انظر «مجموع فتوى ابن تيمية» ٢١/ ٩٩.

(٣) حاشية العنقري، ١/ ١٥.

(٤) «الإنصاف» ١/ ٢٦١.

فائدة: لذائب من الثلج ولبرد طهور، لانه ماء نزل من السماء، وفي دعاء النبي ﷺ: اللهم طهرني بالماء والثلج والبرد متفق عليه^١.

فإن أخذ لثج فأمره على أعضائه لم تحصل الطهارة؛ لأن لوجب لغسل، وقيل ذلك أن يجري الماء على العضو، إلا أن يكون خفيفاً فيدوب ويجري مأوه على لأعضاء فيحصل به الغسل، فيجزئه هـ^٢.

قل النووي: على الصحيح، وبه قطع لجمهور لحصول جريان الماء على لعضو هـ^٣.

نصر: وكبره (خ) مسخن بنجاسة، ورفع (خ) حدث بماء (خ) زئرم.

ش: من الماء الطهور الذي يصح استعماله مع الكراهة: الماء الذي يسخن بنجاسة كروث حمر وبغل إن لم يحتج إليه، سواء ظن وصوله إليه، أو كن الحائل حصين، أو لا، ولو بعد أن يبرد، قل في «الإنصاف»: وهذا الصحيح من المذهب^٤.

الدليل: حديث دغ م يريث إلى ما لا يريث^٥ رواه أحمد والنسائي وابن جبان والترمذي وصححه^٥.

(١) من حديث أبي هريرة، وهو في صحيح البخاري، رقم (٧٤٤) في الأدب باب ما يقول بعد التكبير في المسجد، وفي صحيح مسلم، رقم (٥٩٨) في المسحود باب ما يقال بين تكبيرة لإحرام ولقراءة، ولقطة، اللهم عسي من حصدي بالماء والثلج والبرد وأخرجه مسلم (٤٧٦) في الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، من حديث عبد الله بن أبي أوفى، ولقطة، اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد

(٢) «المعني» ١ ٣٠

(٣) «المجموع شرح المهذب» ١ ١٢٩

(٤) «الإنصاف» ١ ٢٩

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ١ ٢٠٠، وهو في طبعة مؤسسة لرسالة رقم (١١٢٣)، =

التعميل : لأنه لا يَسْمَعُ غُلباً من صعودُ جزء لطيفة إليه .

وعن الإمام أحمد رواية : لا يُكره وفقاً للأئمة الثلاثة . وصَحَّحَها في «الفائق» .
وختارها الشريف أبو جعفر وابن عقيل .

التعميل : لأنه غير مُتَرَدِّدٍ في نجاسته .

الترجيح :

قلت : وهذا الصحيح . قل لنووي : لم يثبت نهْيٌ ٢ .

فائدة : محل الخلاف في المُسَخَّنَ بالنجاسة إذا لم يُحتَجَّ إليه . فإن احتج إليه
زالَتِ الكراهة . وكذا لمُشْمَسٌ إذا قيل بالكراهة . قاله الشيخ تقي الدين ٣ .

فرع : ويُكره ما سُخِّنَ بمغصوب . وماءٌ بئرٍ بمقبرة ٤ . وبقنجر ٥ . وشوكها .

قوله : «ورُفِعَ حَدَثٌ بماء زمزم» : أي : ويُكره استعمال ماء زمزم في رفع

- ولترمذي (٢٥١٨) في صفة القيامة . (٦٠) . ولنسائي ٨ ٣٢٧-٣٢٨ في لأثرية : باب الحث
على ترك الشبهات . وابن حبان (٧٢٢) من طرق عن شعبة . عن يزيد بن أبي مريم . عن
أبي الخوراء السعدي . قال : قلت للحسين بن علي - رضي الله عنهما - ما حفظت من رسول
الله ﷺ ؟ قال : حفظت منه : «دُعِ ما يريثُ إلى ما لا يريثُ» زاد أحمد وترمذي : «فإن الصدق
صُمَانِيَّةٌ . وإن الكذب رِيَّةٌ» . وقال الترمذي : حديث صحيح . وقال لحكم ٢ ١٣ . هـ
حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ووقفه الذهبي وقال مرة : سنده قوي .

(١) نظر المغني : ٢٩١ ١ . والإصناف : ٢٩ ١ . وحية لعلاء : ٦٠ ١

(٢) «المجموع شرح المهذب» : ١٣٩ ١

(٣) «الإنصاف» : ٣٢ ١

(٤) المقبرة منبثة للماء وكمكسة . موضعها . ترتيب القديسين . ٥٤٨ ٣

(٥) لبقل معروف لوحدة قلة . والبقلة أيضاً لرجلة وهي لبقنة لحساء . ولسقنة موضع لبقل .

وقيل : كل نبت احصرت له لأرض فهو قل . «مختار الصحاح» ص ٦٠ .

حدث، أي: في وضوء أو غسل، وهو رواية عن الإمام أحمد.

الدليل: قول العباس: «لا أجُلُّها لمغتسل، لكن لمجرمٍ جُلٌّ وبِلٌّ»^١. الجُلُّ: بالكسر الحلال وهو ضدُّ الحرم^٢. والبِلُّ: المباح، ومنه قول العباس بن عبدالمطلب في زمزم: «لا أجُلُّها لمغتسل، وهي لشربٍ جُلٌّ وبِلٌّ أي: مباح». وقيل: أي شفاء، من قولهم: بَلَّ الرَّجُلُ وأَبَلَّ إذ برئ. وعلى القولين ليس بِتَّبَعٍ^٣.

ولرواية الأخرى عن الإمام أحمد: أنه لا يُكره، وهو لمشهور في المذهب والصحيح فيه^٤. وهو من مذهب الشافعي والجمهور.

الترجيح:

قلت: وعده الكراهة هو الراجح، والله أعلم.

الدليل: قول علي: «ثُمَّ أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِدْعَا بَسْجَلٍ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ فَشَرِبَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ» رواه عبدالله بن أحمد بإسنادٍ صحيح^(٥).

(١) أخرجه عبد الرزق في مصنف، (٩١١٤)، وأبو عبيد في غريب الحديث، ٢٦٤، وأذريقي في أخبار مكة، ٢٠٨ من طريقين عن العباس بن عبدالمطلب، وكلاً لطريقين ضعيفين لجهالة أحد الرواة.

وقال أبو عبيد بعد أن ساق هذا الخبر: «وإنما يراه نهى عن هذا أنه نزهة للمسجد أن يعتس فيه من حذبة...»

(٢) «مختار الصحاح» ص ١٥٠.

(٣) غريب الحديث، لأبي عبيد ٤٢٦-٢٧، ومختار الصحاح ص ٦٤، ونهاية ١٥٤.

بتفصيل الأمر فيم ذكره أبو عبيد فنظره.

(٤) نظر، الإنصاف، ١٢٧.

(٥) هو في «زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل عني المسند» ٧٦/١، وبرقم (٥٦٤) في طبعة مؤسسة لرسالة.

الرد على أدلة القول الأول: أن قول العباس لا يؤخذ بصريحه في التحريم ففي غيره أولى، وشرفه لا يوجب الكراهة لاستعماله كالماء الذي وضع النبي ﷺ كفه فيه أو اغتسل منه إلا أن يُقال: له خصوصية انفرد بها، وهي كونه يُقتات به كما أشار إليه أبو ذر في بدء إسلامه^(١).

قال النووي: ودليلنا النصوص الصحيحة الصريحة المطلقة في المياه بلا فرق، ولم يزل المسلمون على الوضوء منه بلا إنكار، ولم يصح ما ذكره عن العباس، بل حكي عن أبيه عبدالمطلب، ولو ثبت عن العباس لم يجز ترك التصوص به. اهـ^(٢).

قال في «الاختيارات»: ويكره الغسل - لا الوضوء - بماء زمزم، قاله طائفة من العلماء^(٣).

وقال ابن القيم: وطريقة شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية كراهة الغسل به دون الوضوء. وفرق بأن غسل الجنابة يجري مجرى إزالة النجاسة من وجهه، ولهذا عم البدن كله لما صار كله جنباً؛ ولأن حدثها أغلظ، ولأن العباس إنما حَجَرها على

(١) انظر «كشف القناع» ٢٧/١، و«المغني» ٣٠/١، و«المجموع شرح المذهب» ١٣٩/١. أم حديث أبي ذر فهو في «صحيح مسلم» (٢٤٧٣) في فضائل الصحبة: باب من فضائل أبي ذر - رضي الله عنه - وهو حديث طويل في قصة إسلامه، وفيه: «... فمال عليّ أهل الوادي بكل مَذَرَةٍ وَعَظُمَ. حتى خررت مغشياً عليّ. قال: فارتفعت حين رفعت، كاني نُصَبَ أحمر. قل: فأتيت زُمَزَمَ فغلست عني الدماء. وشربت من مائه. ولقد لبثت ي ابن أخي ثلاثين. بين ليلة ويوم، ما كان لي طعام إلا ماء زمزم. فسمنت حتى تكسرت عكُنْ بطني، وما وجدت على كبدي سُخْفَةً جوع... فقال له رسول الله ﷺ: «فما كان طعامك» قال: قلت: ما كان لي طعام إلا ماء زمزم... فقال له رسول الله ﷺ: «إنها مباركة، إنها طعام طعم».

(٢) «المجموع شرح المذهب» ١٣٩/١.

(٣) «الاختيارات الفقهية» ص ١٢.

لَمَغْتَسِ خَصَّةً. هـ^١.

فرع: يُكرهُ سَتَعْمَلُ مَاءَ زَمْزَمَ فِي إِزَالَةِ خَبَثٍ يُي: نجسة.

الدليل والتعليل: تَكْرِيماً لَهُ. لحديث: يَنْهَاهُ طَعْمُ طَعْمٍ وَشِدَاءُ سَقَمٍ^٢.

فرع: يُكرهُ يُضْبُ سَتَعْمَلُ لَمَاءٍ إِذْ تَغْيَرُ بِغَيْرِ مِمَزَجٍ كَقَطْعِ كُفُورٍ وَعُودٍ قَمَارِي^٣ وَدُهْنِ ضَاهِرٍ عَنِ خْتَلَاَفِ نَوْعِهِ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَفِي مَعْنَاهُ مَا تَغْيَرُ بِالْقَطْرِ، وَلِزَفَتْ^٤ وَالشَّمْعُ: لِأَنَّ فِيهِ دُهْنِيَّةً يَتَغَيَّرُ بِهَا لَمَاءُ هـ. وَكَذَلِكَ إِذْ تَغْيَرُ بِجَمْعٍ مَائِي.

فرع: وَإِذَا سُخِّنَ لَمَاءٌ بِالشَّمْسِ، أَوْ بظَهْرِ مُبَاحٍ، وَلَمْ يَشْتَدَّ حَرُّهُ، لَمْ يُكْرَهْ.

الدليل والتعليل: أَنَّ الصَّحَابَةَ دَخَلُوا لِحَمَمَةٍ وَرَخَّصُوا فِيهِ^٥. ذَكَرَهُ فِي الْمَبْدَعِ. وَمَنْ كَرِهَ الْحَمَمَ فَعِنَّةُ الْكَرْهَةِ: خَوْفٌ مُشْهَدَةٌ الْعَوْرَةِ. أَوْ قَصْدٌ لَتَنْعَمَ بِدُخُولِهِ. فَفِي الْأَثَرِ: إِنَّ عِبَادَ اللَّهِ يُتَسَوُّوْنَ بِالْمُتَنَعِّمِينَ^٦ لَا كَوْنُ لَمَاءٍ مُسَخَّنٍ. وَرُوي

(١) مَدَنِي مَرْوَد. ٤٨٤

(٢) وَهُوَ يَهْدِي لِنَفْظٍ فِي «مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ صَيْلَانِي» بِرَقْمِ (٤٥٧)، وَيَقَطُّ: «بِهِ مَسْرُكَةٌ، بِهِ طَعْمٌ طَعْمٌ» فِي «صَحِيحِ مُسْنَدِ» بِرَقْمِ (٢٤٧٣) فِي فَضْلِ الصَّحَابَةِ: بَابُ مَنْ فَضَّلَ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) قَمَارِي. مَنَحَ نَفْثَ سَبَّةٍ إِلَى قَدَرٍ مَرَصِعٍ بِبِلَادِ نَهْدٍ. بِإِصْدَافِ ١ ٢٣

(٤) وَلَقَطَرُوا، بِالْفَتْحِ وَبِالْكَسْرِ وَكَضْرٍ غَضَرَةٌ لِأَنَّهُمْ وَازَرُوا وَحَرَمُوا. الْقَامُوسُ سَحِيظٌ ص ٥٩٦

(٥) لَزَفَتْ، بِالْكَسْرِ: نَقَرُوا. الْقَامُوسُ لِمَحِيظٍ ص ١٩٥

(٦) وَقَدْ وَرَدَتْ لِأَثَرٍ عَنِ الصَّحَابَةِ لِكَرَمِ بَدَاثِ مِثْلِهِمْ أَبُو نُرْدَاءَ وَابُو هُرَيْرَةَ وَبَنُو عَدَسٍ وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالحَسَنِ بْنُ عَمِيٍّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِوٍّ وَغَيْرُهُمْ وَنَظَرْتُ ثَلَاثَ لَأَثَرٍ عَمْدُ بْنُ أَبِي ثَيْبَةَ

١ ١٠٩-١١٠، وَلِبَيْهَقِي ٧ ٣٠٨، وَمَجْمَعُ لِرَوْدِ ١ ٢٧٧-٢٧٩

(٧) أَخْرَجَهُ لِإِمَامِ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» ٥ ٢٤٣ وَ ٢٤٤، وَفِي «لِزَهْدِ» ص ٦، وَابُو نَعِيمٍ فِي «حَبِيبَةِ الْأَوَّلِيَّةِ» ٥ ١٥٥ مِنْ حَدِيثِ مَعْدُ بْنُ جَبْرِ مَرْفُوعاً. وَقَالَ لِهَيْثَمِي فِي الْمَجْمَعِ ١٠ ٢٥٠: رَوَاهُ

أَنْ عَمَرَ كَانَ لَهُ قُمُومَةٌ يَسْخُنُ فِيهَا الْمَاءُ^(١).

وذكر ابن عقيل حديثاً عن الأسلع بن شريك رَحَلِ النَّبِيُّ ﷺ قال: «أَجْنَبْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَمَعْتُ حَطْباً فَأَحْمَيْتُ الْمَاءَ، فَغَتَسَلْتُ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيَّ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ^٢.

= أحمد ورجاله ثقت.

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» ٣/١، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٥٠٦)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٦٧٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢٥/١، والدارقطني في «سننه» ٣٧/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٦/١ من طرق عن زيد بن أسلم، عن أبيه. . . أَنْ عَمَرَ ابن الخطيب كان يسخن له ماء في قمومة ويغتسل به.

وقال الدارقطني ٣٧/١: هذا إسناد صحيح، وتعقبه العظيم آبادي في «التعقيق لمغني» بقوله: إلا أن فيه رجلين تكلم فيهما: أحدهما علي بن غراب، فممن وثقه الدارقطني وابن معين، وممن ضعفه أبو دود وغيره. . . والآخر هشام بن سعد، فهو وإن أخرج له مسلم، فقد ضعفه النسائي، وعن أحمد بن حنبل أنه ذكره فلم يرضه وقال: ليس بمحكم للحديث. اهـ.

قلت: لكنهما متبعان، فقد تابع هشام بن سعد عبد العزيز بن محمد في رواية بن أبي شيبة، ومعمّر بن راشد في رواية عبد الرزاق، وتابع عبي بن غراب كلاً من عبد الرزاق وابن أبي شيبة، فهذا الخبر صحيح لغيره. وانظر تفصيل ذلك في «التلخيص لجبير» ٣٢/١.

وعلق البخاري في «صحيحه» في «الوضوء»: باب وضوء الرجل مع امرأته، عن عمر أنه توضأ بالحميم من بيت نصرانية. ووصفه الحافظ في «تغنيق لتعنيق» ٢، ١٢٩ من طريق لمحمدي، عن إدريس بن الحكم، عن عبي بن غراب، عن هشام، عن زيد بن أسلم عن أبيه، به. والحميم: الماء المسخن.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٧٧)، والبيهقي في «السنن» ٦-٥/١، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٠٧١) من طريق محمد بن مرزوق، عن العلاء بن الفضل، عن الهيثم بن رزيق، عن أبيه، عن الأسلع، به.

وقال الهيثمي في «المجمع» ٢٦٢/١: فيه الهيثم بن رزيق قال بعضهم لا يتبع على حديثه.

وقال الحافظ في «التلخيص» ٢٢/١: والهيثم بن رزيق الراوي له، عن أبيه عن الأسلع، =

وَحُكِيَ عَنْ أَهْلِ الطَّبِّ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لَذَلِكَ تَأْثِيرًا فِي الضَّرَرِ^(١).

قال ابنُ تيمية: وقد دخل الحمَّاءُ غيرُ واحدٍ من الصحابةِ رضي الله عنهم.

اهـ ٢ .

قال ابنُ القيم: إذا اشتهر قولُ الصَّحابيِّ . ولم يخالفه صحابيٌّ آخر، فالجماهيرُ على أنه إجماعٌ وحُجَّةٌ. وإن لم يشتهر أو لم يُعلم أنه اشتهر أم لا، فجمهورُ الأمة على أنه حجةٌ. اهـ ٣ .

وقال الشافعيُّ: تُكره الطهارة بماء قُصِدَ إلى تشميسه في الأواني، ولا أكرهه إلَّا من جهة الطَّبِّ، لما رُوي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وقد سَخُنَتْ له الماءُ في الشَّمْسِ فقال: لا تَفْعَلِي يا حُميراءُ، فإنه يورِثُ البَرَصَ^(٢). ولكنَّ الحديثَ غيرُ ثابتٍ فهو ضعيفٌ باتِّفاق المحدثين.

= هو وأبوه مجهولان، والعلاء بن الفضل المنقري روية الهيثم فيه ضعف، وقد قيل: إنه تفرد به، وقد روي عن جماعة من الصحابة فعل ذلك. اهـ. وساق حديث عمر السلف.

(١) انظر «كشف القناع» ١ - ٢٤ - ٢٥، و«شرح الكبير» ١ - ٤، و«نمبيع» ١ - ٣٨.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢١ - ٣٠١.

(٣) نظر «علام الموقعين» ٤ - ١٥٤.

(٤) أخرجه بن حبان في «المجروحين» ٣ - ٧٥ ومن طريقه بن لجوزي في «لموضوعات» ٢ - ٧٩ من طريق وهب بن وهب أبي البخري، ولد رُقَظَني ١ - ٣٨ في «سننه» ومن طريقه بن لجوزي ٢ - ٧٩، وابن عدي في «الكامل» ٣ - ٩١٢، والبيهقي في «السنن» ١ - ٦ من طريق خالد بن إسماعيل كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، لحديث.

وقال بن حبان عن وهب بن وهب: وكان ممن يضع لحديث، وقال الدارقطني عن حديث خالد بن إسماعيل: غريبٌ جداً، خالد بن إسماعيل متروك، وقال بن عدي: وروى هذا لحديث عن هشام مع خالد وهب بن وهب أبو البخري وهو ترويه منه، وخالد يضع الحديث، وقال البيهقي في «المعرفة» ١ - ٢٣٥: وهذا لا يصح لا يثبت البتة، وقال العقيلي ٢ - ١٧٦: وليس في الماء المشمس شيء يصح مسنن، إنم يروى فيه شيء عن عمر - رضي الله عنه -، وقال مرة: لا أعلم لأبي البخري حديثٌ مستقيمٌ، كله بوطيل.

قاله النووي^(١).

الترجيح:

قلت: والقول الأول - وهو عدم الكراهة - أصح لما ذكر، والله أعلم.

مسألة: فإن اشتد حره أو برده كره: لمَنعه كمال الطهارة.

قال النووي: وهذان الأمران مُتَّفَقٌ عليهما عندنا، ودليل الكراهة أنه يتعرض للضرر، وأنه لا يمكنه استيفاء الطهارة به على وجهها. اهـ^٢.

وذكر ابن القيم: أن الوضوء بالماء البارد في شدة البرد عبودية. اهـ^٣.

قلت: مرادهم من الماء الذي اشتدت حرارته وبرودته، ما لا يستطيع المتوضئ تحمُّله إلا بعسرٍ وضررٍ. أمَّا الماء البارد أو الحار الذي يمكن تحمُّله بدون عسرٍ ولا ضررٍ فلا يكره بل يُثاب المتوضئ به لحديث: «إسبغ الوضوء على المكاره»^(٤) والإسبغ: استيعاب أعضاء الوضوء بالغسل والمسح مع استيفاء آدابه

- وقال البخاري: وهب بن وهب سكتوا عنه، وكان وكيع يرميه بالكذب، وعن يحيى بن معين: يضع الحديث.

قلت: وأخرج لأدركسي في مسنده ١/ ٣٨١ بحو حديث الباب من طريق عمرو بن محمد بن لأعشم، عن فليح، عن الزهري، عن عروة، به. وقال: عمرو بن محمد لأعشم منكر الحديث.

وقال إهيتمي في «المجمع» ١/ ٢١٤: روه لطبرني في «الأوسط» وفيه محمد بن مروان السدي وقد أجمعوا على ضعفه. ونظر «التلخيص الحبير» ١/ ٢٠-٢١.

(١) نظر «لمفني» ١/ ٢٨، و«المجموع شرح المنهاج» ١/ ١٣٥.

(٢) نظر «كشف النقاب» ١/ ٢٦، و«المجموع شرح المنهاج» ١/ ١٣١.

(٣) اللؤلؤ لصيب ص ٧.

(٤) أخرجه مسلم (٢٥١) في الطهارة باب فضل إسبغ الوضوء على المكاره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أخرجه أحمد في «مسنده» ٣/ ٣٠٣.

ومكملاتها. والمكره تكون بشدة البرد. وألم الجسم ونحو ذلك. والله أعلم.

فرع: إن ستمل قليل في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة أو عيد ونحوه. وغسلة ثانية وثالثة في وضوء أو غسل. ففيه روايتان: المشهور في المذهب الكراهة. للخلاف في سلبه الطهورية. والرواية الثانية: عدم الكراهة. فإن لم تكن الطهارة مشروعة كالتيبرد لم يكره. قل في الإنصاف: بلا نزاع^١.

الترجيح:

قلت: والراجح عدم الكراهة؛ لأن الكراهة حكم شرعي يحتاج إلى دليل. والله أعلم.

فرع: لا يباح ماء آبار دير ثمود غير بشر لذقة. لقول بن عمر: (إن الناس نزلوا مع لرسول ﷺ على الحجر. أرض ثمود. فستقوا من آبارها. وعجنوا به العجين. فأمرهم رسول الله ﷺ أن يهريقوا ما استقوا من آبارها. ويعفوا الإبل العجين. وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة. متفق عليه^٢).

قل لشيخ تقي لدين: وهي البئر الكبيرة التي يردها الحجاج في هذه لأزمة. هـ. قل في الهدي: في غزوة تبوك: بشر الناقة ستمر عمه الناس بها قرناً بعد قرن

= وصححه بن حريسة برقم (١٧١) و(٣٥١). وسأبي تيبة في مصنفه ١/ ٧. ومن طريقه بن ماجة (٤٢١) في الطهارة: باب ما جاء في صبغ لوضوء. وصححه بن حبان برقم (٤٠٢). ونحوه ١/ ١٩١-١٩٢. وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وأخرجه تيزر (٢٤٩ و ٤٥٠ - كشف) وصححه بن حبان برقم (١٠٣٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(١) ضرر. لسفني ١/ ٣٢. والإنصاف ١/ ٣٧

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧٨) في الأنبياء: باب قول الله تعالى: ﴿وإلى ثمود أحدهم صالحاً﴾ [الأعراف: ٧٣] و(٣٣٧٩). ومسنمه (٢٩٨١) في لرهمل ولفرقن: باب لا تدخو مساكن لدين ضموا أنفسهم. لا أن تكونوا بأكين. من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

إلى وقت هذا، فلا تردُّ الرُّكُوبُ^١ بئرًا غيرها، وهي مطويةٌ مُحَكَّمَةٌ البناء، وسعةُ الأرجاء، آثارُ العِتْقِ عليها باديةٌ، ولا تشته بغيرها. هـ. فظاهرُ القولِ بتحريم ماء غير بئر الذقة من ديار ثمود لا تصح الطهارة به لتحريم استعماله^٢.

قال النووي: فاستعمال ماء هذه الآبار المذكورة في طهارة وغيرها مكروهٌ وحرامٌ إلا للضرورة، لأن هذه سنةٌ صحيحة لا معرض لها^٣، يعني حديث بن عمر المتقدم. اهـ.

فرع: ويكره ماء بئر ذروان، وهي التي أُلقي فيها سحرُ نبيِّ ﷺ^٤ بلمدينة، وهي الآن مطمومة، تلقى فيها القمامة والعذرات^٥.

فرع: ويكره ماء بئر برهوت، بفتح لباء وراء، ويقال: برهوت بضمة الباء وسكون الراء. روي عن عبيد بن ربيعة: شرُّ بئر عسى لأرض برهوت^٦، وهي بئر عميقة بحضرموت، لا يُستطاع النزول إلى قعرها، أخرجه أبو عبيد عن عبيد، وأخرجه الطبراني في المعجم^٧ عن ابن عباس مرفوعاً، وذكره بن الأثير في النهاية وهي

(١) ولرُّكُوبٌ ولرُّكُوبٌ بفتح نراء فيهما م يُركب، مختارٌ لصحيح، ص ٢٥٤

(٢) نظر: كشف لقاع، ٢١١، ٢٩، وزاد لمعاد، ٣، ٥٦٠.

(٣) للمجموع شرح المهذب، ١، ١٤٠.

(٤) يشير إلى الحديث الذي أخرجه البخاري (٥١٦٣) في نصب، باب سحر، ومسم (٢١١٩)

في السلام: باب سحر، من حديث عائشة رضي الله عنها

(٥) كشف لقاع، ١، ٢٩، فساد، من الحافظ في الفتح، ١، ٢٢٩-٢٣٠ خلاف في ضبطه

سحر على أنه درون، وودي درون، كما وقع في رواية البخاري في الدعوات، ومسم في

السلام، ومن خلاف على ذلك، ونظر المعجم لسان، ١، ٢٩٩

(٦) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩١١١)، وألارفي في أخبار مكة، ٢، ٥٠ كلاهما عن

سفيان بن عيينة، عن هبة بن ثعلبة، عن أبي نعيم، عن عبي بن عبيد، وذكره، فت

وهذا مسندٌ صحيحٌ على شرط الشيخين

(٧) رقمه (١١١٦٧)، وقال لهيثمي في المجمع، ٣، ٢٨٦: روه الطبراني في الكبير، ورجاله

ثقات، وصححه بن حبان.

البئر التي تجتمع فيها أرواح الفجّار، ذكره ابن عسّاكراً^(١).

فائدة: ظاهر كلامهم لا يُكره ماء جرى على الكعبة، وصَرّح به بعضهم^(٢).

فائدة: قال في «جمع الجوامع»: لا بأس بماء سقايات الأحواض والأسواق الذي بُلي به الناس في الطرقات. اهـ^(٣).

فائدة: قال النووي: قول المصنّف «قصد إلى تشميسه» صحيح، وزعم بعض الغالطين أنه لا يُقال: قَصَدَ إلى كذا، بل قصد كذا، وهذا خطأ بل يُقال: قَصَدْتُهُ وقصَدْتُ إليه وقصَدْتُ له، ثلاث لغات حكاهنّ ابن القطّاع وغيره. ومن أظرف الأشياء أن اللغات الثلاث اجتمعت متواليّة في حديث واحد في «صحيح مسلم» في نحو سطر عن جُنْدَبِ البجليّ رضي الله عنه: «أن رجلاً من المشركين كان إذا شاء أن يقصّد إلى رجلٍ من المسلمين قَصَدَ له فقتله، وإن رجلاً من المسلمين قَصَدَ غَفَلْتَهُ»^(٤) هذا نصّه بحروفه، والله أعلم. اهـ^(٥).

نص: والطّهارة (ء) بماء وَرَدٍ ونحوه (ء) من نبات (ء) وشجر (ء) غيرُ حاصلة (ء) ولا أصحّها (وشء) بنبيذ.

ش: في ذكر المؤلف لماء الورد ونحوه احترازٌ من الماء المطلق، وهو ما ليس بمضافٍ إلى غيره، أو الماء المضاف إلى مكانه ومقرّه كماء النهر والبئر فهو طهورٌ. ثم الماء مُضاف إلى اسم شيءٍ غيره كماء الورد، وماء لِقَرْنُفُس، وما يَنْزُ من عُروقٍ

(١) نظر «كشف القناع» ٢٩/١، و«نهاية» ١٢٢/١ وقال: وهو قطعة من ثُر عبي - رضي الله عنه - لستقدم

(٢) «لفروع» ١ ٧٧.

(٣) حشية لعقري ١ ١٨

(٤) أخرجه مسلم (٩١) في الإيمان باب تحريم قتل لكفر بعد أن قل: لا إله إلا الله.

(٥) «المجموع شرح لمهذب» ١ ١٣٨.

الشجر إذا قُطعت رطبةً فلا تحصل به الطهارة، رواية واحدة^(١).

ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك^(٢)، وهو قول الشافعي ومالك غير أنه قال في السيف إذا أصابه دم: يُجزي مسحُه.

وقال الأصبم وابن أبي ليلى: يجوز رفع الحدث، وإزالة النجس بسائر المانعات.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجوز إزالة النجاسة بكل مائع طهر مزبل لبعين والأثر كالخل وماء الورد ونحوهما، ولا يجوز رفع الحدث إلا بالماء. وهو رواية عن أحمد اختارها ابن عقيل، والشيخ تقي الدين، وصاحب «الفائق» والشوكاني، والشيخ عبد الله بن الشيخ محمد، والشيخ عبد الرحمن السعدي. وفي «اختيارات» ابن تيمية: وتجوز طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء، وبمعتصر الشجر. اهـ^(٣). وسواء كان الماء مطلقاً أو مقيداً، كماء الورد ونحوه، هذا اختيار ابن تيمية - رحمه الله - كما سيأتي النقل عنه أيضاً في القسم الثاني من أقسام المياه.

وقال ابن تيمية أيضاً: والصحيح أن النجاسة تُزال بغير الماء، لكن لا يجوز استعمال الأطعمة والأشربة في إزالتها بغير حجة لما في ذلك من فساد الأموال، كما لا يجوز الاستنجاء بها. اهـ^(٤).

واختار الشيخ عبد الرحمن السعدي جواز طهارة الأحداث والأخبار، في الأبدان والثياب وغيره بالماء المتغير بالطهارات، سواء كان ماءً مطلقاً أو مقيداً، بماء زعفرانٍ

(١) انظر «المغني» ١/ ١٤١-٢٠.

(٢) «الإجماع» لابن المنذر ص ٣٢.

(٣) «الاختيارات» ص ١١، ونظر الإنصاف ١/ ٣٠٩، و«المغني» ١/ ١٧، ١٨، و«حلية العلماء» ٧٠، ٧١، و«نيل الأوطار» ١/ ٥٢، و«لدرر السنية» ٣/ ٩١، و«لمختصر لجبية» ص ٢٩.

(٤) «مختصر لفتاوى المصرية» ص ١٧.

أو غيره. هـ^١.

وقيل: تُزال النجاسة بغير الماء لحاجة. ختاره لمجد. قل حفيذه: وهو شبه بنصوص أحمد. نقله بن خطيب لسلامية^٢ في تعقيقه. وختاره لشيخ تقي الدين.

وقيل: تُزال بماء طهر غير مطهر. وهو رواية عند الزركشي وغيره. هكذا في الإنصاف^٣.

فأم ما لا يزيل كالمرق واللبن فلا خلاف في أن النجاسة لا تُزال به.

أدلة القول الأول:

قول أحمد ولشافعي ومن وفقهما:

قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]. ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكَ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]. فذكره سبحانه وتعالى امتدًا، فهو حصل بغيره لم يحصل الامتنان.

ومرروي لبحري أن رسول الله ﷺ قال لأسماء بنت أبي بكر: إذا أصاب ثوب إحداكن ماء من الحيضة، فتقرصه، ثم لتنضحه بماء ثم لتُصل فيه^٤.

وحديث أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ: «مُرَ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَهَرِيقْ عَلَى بَوْلٍ أَوْ عَرَبِيٍّ...» متفق عليه^٥.

(١) نظر مسطرت لمفاهيم لمضوء مع كتب لاحتبائر لمفاهيم ص ١٨٢.

(٢) فتح أونه. قرية كبيرة بوحى لموص. على ترفي دجلتها. «معجم لبدن» ٣ ٢٣٤.

(٣) نظر لإنصاف ١ ٣٠٩، ٣١٠. و«شرح لزركشي» ١ ١١٧.

(٤) أخرجه نحاري (٢٢٧) في لوصوء: باب غسل ندم. و(٣٠٧) في الحيض: باب غسل دم الحيض. ومسلم (٢٩١) في لإيمان: باب نجاسة لدم وكيفية غسله.

(٥) أخرجه نحاري (٢٢١) في لوصوء: باب يهريق لدم على لبول. و(٦٠٢٥) في لأدب:-

وهذا أمر يقتضي الوجوب. ولأنها طهارة تُرد للصلاة فلا تختص بغير الماء كطهارة الحدث. والماء يختص بتحصيل إحدى الطهارتين. فكذلك الأخرى. ولأنه لم يُنقل عن النبي ﷺ إزالة النجاسة بغير الماء. ونقل إزالته بالماء. ولم يثبت دليل صريح في إزالته بغيره: فوجب اختصاصه إذ لو جاز بغيره لبينه مرة فأكثر ليعنه جوازه. كما فعل في غيره. ولأنها طهارة شرعية فم تجز بلخل كلوضوء. ولأن حكم النجاسة أغلظ من حكم الحدث. بدليل أنه يتيئم عن الحدث دونها. ولو وجد من الماء ما يكفي لأحدهما غسها.

وأدلة أبي حنيفة ومن وافقه:

قال النووي: واحتج لهم بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان لإحدنا إلا ثوب واحد تحيض فيه. فإذا أصابه شيء من دم قُتَّ بريقها فمضعته بقطرها. رواه البخاري. ومضعته: بفتح الميم ولصدد ولعين لمهمتين أي: ذهبته.

وعن محمد بن برهية. عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. عن أم سمنة - رضي الله عنها - قالت: قُتَّ: ي رسول الله. أي امرأة طيل ذيلي فأجره على المكن القدر. فقال ﷺ: يطهره ما بعده. رواه أبو دود والترمذي وابن ماجه ٢.

باب لرفع في الأمر كنه. ومسنه (٢١٤) و(٢١٥) في نظاره باب وجوب غسل سر وغيره من نجاست يد حصت في مسح.

- (١) أخرجه لحري (٣١٢) في نجس باب هل تُصَيَّ امرأة في ثوب حصت فيه؟
- (٢) رواه لإمام حسد في مسنده ٦. ٢٩١. وأبو دود (٣٨٣) في نظاره باب لادى يصيب لذي. والترمذي (١٤٣) في نظاره: باب ما جاء في نوصر من نوصي. وابن ماجه (٥٣١) في نظاره: باب لأرض يطهر بعضها بعضاً وذكر ترمذي لاختلاف في لإسد. وقل لخطابي في معالم نس ١. ٢٢٧: وفي مسنده مقل. ووفقه لسري. هـ. قس.
- ويشهد له حديث امرأة من بني عبد اللاتهن عند أبي دود (٣٨٤) في نظاره: باب لادى يصيب ثوب. وابن ماجه (٥٣٣) في نظاره: باب لأرض يطهر بعضها بعضاً بقض: قس.

وموضع الدلالة أنها طهارة بغير الماء، فدلّ على عدم اشتراطه.

وبحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ، وَلْيَصُلِّ فِيهِمَا» حديث حسن رواه أبو داود بسند صحيح^١.

وبحديث أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى فَوَيْلٌ لِلتُّرَابِ لَهُ طَهُورًا» رواه أبو داود^٢. والدلالة من هذين كهي مما قبلهما.

وذكروا أحديث لا دلالة فيه كحديث: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَخَذَكُمْ فَاغْسِلُوهُ»^٣. وبأي شيء غسله سُمِّيَ غَسَلًا.

قالوا: ولأنه مائع طهر فأشبهه الماء، ولأنها عَيْنٌ تجبُ إزالتها لعبادة، فجز بغير

= يا رسول الله، إن لنا طريقاً إلى المسجد مستنة، فكيف نعمل إذا مطر؟ قال: «ليس بعدد طريق هي طيب مه؟ قلت: قلت: بئى، قال: «فهذه بهذه. وقال لخطابي: في سنده مقال نجهالة المرأة - لصحابة - وتعبه لمنذري بقوله: فيه نظر - أي في كلام لخطابي نظر - فإن جهالة سم لخطابي غير مؤثرة في صحة الحديث. وانظر «التلخيص الحبير» ١، ٢٧٨.

(١) أخرجه أبو داود (٦٥٠) في الصلاة: باب لصلاة في نعل، وصححه بن خزيمة (١٠١٧)، وابن حبان (٢١٨٥)، وأحكمه ١، ٢٦٠، وقال لحكمه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه ووقفه لنهبي، وصححه لمؤوي في المجموع ٢، ١٧٩.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٥) (٣٨٦) في الظهر: باب لأذى يصيب نعل، وصححه بن حبان برقم (١٤٠٣) و(١٤٠٤)، وأحكمه ١، ١٦٦، ولبهقي في السنن ٢، ٤٣٠، وقال لحكمه: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، وسكت عنه لنهبي.

قلت: في سنده نقص بين لأوزعي وسعيد بن أبي سعيد لمقبري، ولكن لحديث شهدان صحيحان يتقوى بهما، لأول: من حديث أبي سعيد عبد الإمام أحمد في «مسنده» ٣، ٢٠، وأبي داود (٦٥٠) ولتنبي. من حديث عائشة عند أبي داود (٣٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٢) في الوضوء: باب لماء ندي يغسل به شعر الإنسان، ومسند (٢٧٩) في الظهر: باب حكم ولوغ كعب، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الماء كالطَّيِّبِ عن ثوبٍ المحرَّم وهذا يعتمدونه. ولأنَّ الحكمَ يتعلَّقُ بعينِ النجاسة فزال بزوالها. ولأنَّ المرادَ إزالةَ العين. والخلُّ أبلغ. ولأنَّ الخمرَ إذا انقلبتْ خلًّا طَهَّرَتْ وطَهَّرَ الدَّنُّ^(١) وما طَهَّرَ إلا بالخل. ولأنَّها نجاسة فلا يتعيَّنُ لها الماءُ كنجاسة النَّجْوِ. ولأنَّ الهرةَ لو أكلتْ فأرةً ثُمَّ وَلَغَتْ فِي إِياءٍ لم تنجَّسْه. فدلَّ على أنَّ ريقها طَهَّرَ فَمَها.

ثم قال النووي - رحمه الله - : وأمَّ الجوابُ عن أدلتهم : فحديثُ عائشةَ أَجاب عنه الشيخُ أبو حامد وغيره : بأنَّ مثلَ هذا الدمِ اليسيرِ لا تجبُ إزالته، بل تصحُّ الصلاة معه ويكون عفوًّا. ولم تُردِّ عائشةُ غسله وتطهيره بالريِّق : ولهذا لم تقل : كنا نغسلُه بالريِّق. وإنما أرادتْ إذهابَ صورته لُقْبَحِ منظره. فيبقى المحلُّ نجسًا كما كان. ولكنه معفوٌّ عنه لقلَّتْه. وهذا الجوابُ على مذهب مَنْ يقول : قول الصحابي : «كنا نفعلُ كذا» يكونُ مرفوعاً وإن لم يُضفْه إلى زمنِ رسولِ الله ﷺ. أمَّا مَنْ اشترط الإضافة فلا يكونُ عنده مرفوعاً. بل يكونُ موقوفاً.

وأمَّا حديثُ أمِّ سلمةَ فالجوابُ عنه مِنْ وجهين :

أحدهما : أنه ضعيفٌ : لأنَّ أمَّ ولدٍ إبراهيمَ مجهولةٌ.

والثاني : أنَّ المرادَ بالقَدَرِ نجاسةٌ يابسة.

ومعنى يطهِّره ما بعده أنه إذ انجرَّ على ما بعده من الأرض، ذهب ما علق به مِنَ اليابس. هكذا أَجاب أصحابنا وغيرهم. قال الشيخُ أبو حامدٍ في تعميقه : ويدلُّ على هذا التأويلِ، الإجماعُ أنها لو جرَّتْ ثوبها على نجاسةٍ رطبةٍ فُصِبَتْه لم يطهِّرْ بالجرِّ على مكانٍ طاهرٍ، وكذا نُقلَ الإجماعُ في هذا أبو سليمان الخطابي.

(١) الدَّنُّ. الرقود لعظيمة. أو أطول من حُبِّ، أو أصغر منه. له عُشْعُشٌ لا يقعد إلا أن يحفر له. لقاموس المحيط، ص ١٥٤٥. وفي المعجم الوسيط : وعاءٌ ضخمٌ للخمر ونحوها.

ونقل لخطابي هذا التّأويل عن آباء عبد الله ملبّ ولشافعي وأحمد - رحمهم الله - .
وأمّ حديث أبي سعيد، فالجواب عليه: أنّ الأذى لمذكور محمولٌ على
مستندّر طاهر كخطّ وغيره ممّا هو طاهر أو مشكوك فيه.

وأمّ حديث أبي هريرة، فروه أبو دود من طرقٍ كُتِبَ ضعيفة، ولو صح لأجيب
عنه بنحو ما سبق.

وأمّ حديث: إذ ولغ لكبّ فلغسل فيه وفي غيره من الأحاديث المطلقة،
محمولٌ على لغس بالماء لأنه المعروف لمعهود لسبق إلى لفهم عند الإطلاق.
قال أصحابنا: ولا يُعرف الغسل في لغةٍ بغير ماء.

وأمّ قيامهم على ماء فباطل، لأنه يرفع لحدث بخلاف المانع، ولأنّه ينتقض
باللهن والمرق. إلى آخر ما ذكره - رحمه الله - .

وقال لشوكاني: ولحقّ أن ماءً أصّ في تطهير: لوصفه بذلك كتباً وسنة
وصفاً مطلقاً غير مقيد، لكنّ لقول بتعيينه وعدمه جزءٌ غيره يردّه حديث مسح النعس
وفرك المنيّ وختّه ومطّبه بيّذخرة، ومثّل ذلكم كثيرٌ، ولم يأت دليل يقضي بحصر
لتطهير في الماء، ومجرّد الأمر به في بعض النجاسات لا يستلزم الأمر به مطلقاً،
وغايته تعيينه في ذلك المنصوص بخصوصه إنّ سببه، فلإنصف أن يُقال: إنّه يطهر
كل فرد من فرد النجاسة لمنصوص على تطهيره بما شتمل عليه لنصّ إنّ كان
فيه إحالة على فرد من فرد لمظهرت، لكنه إن كان ذلك لفرد المحال عليه هو
الماء، فلا يجوز العدول إلى غيره للمزية التي اختصّ بها، وعدمه مسوّة غيره له
فيها، وإن كان ذلك لفرد غير الماء جاز لعدول عنه إلى الماء لثالث.

وإن وُجد فرد من فرد النجاسة لم يقع من لتدريج لإحالة في تطهيره على
فرد من فرد لمظهرت، بل مجرّد الأمر بمطلق تطهير، فلاقتصر على الماء هو

(١) نظراً لمجسّع شرح نهج ١ ١٤٣-١٤٦، فتنه تصرف

اللازم لحصول الامتثال به بالقطع، وغيره مشكوك فيه. وهذه طريقة متوسطة بين القولين لا محيص عن سلوكها. فإن قلت: مجرد وصف الماء بمطلق الطهورية لا يوجب له المزية فإن التراب يشاركه في ذلك. قلت: وصف التراب بالطهورية مقيد بعدم وجدان الماء بنصر القرآن؛ فلا مشاركة بذلك الاعتبار^١. اهـ.

الترجيح:

قلت: والصواب القول بجواز إزالة النجاسة بكل مائع طهر مزيد لعين الأثر. كخل وماء الورد ونحوهما، ولا يجوز رفع لحدث إلا بالماء؛ لأن المقصود في إزالة النجاسة إذهب عينها وأثرها، وذلك يحصل بغير الماء. ولما تقدّم من الأدلة، ومما الحدث فيختف عن النجاسة لكونه وصفاً. وقد عتق لشرع جواز رفع لحدث بالتراب بعدم وجود الماء؛ فدل على أن غير الماء من المائعات لا يقوّم مقامه في رفع لحدث. وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ الآية [النساء: ٤٣]. وفي قوله ﷺ: «الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين» الحديث^٢.

وبذلك يتضح صحة تغسيل الثياب المصنوعة من الصوف ونحوه في هذا العصر ببخار المواد الكيميائية؛ لأن غسلها بالماء يفسدها. فالقول بجواز تطهيرها

(١) قيل لأوطار: ١، ٥٢، ٥٣.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٢) و (٣٣٣) في تطهارة: باب لجنب يتيمه. وترمذي (١٢٤) في تطهارة: باب التيمم لجنب إذا لم يجد ماء. وئسنبي ١، ١٧١ في تطهارة: باب لصوت يتيم واحد. وصححه ابن حبان برقم (١٣١١) و (١٣١٢) و (١٣١٣). ونحكمه ١، ١٧٧ من حديث أبي ذر غفري رضي الله عنه. وقرئ لترمذي: حديث حسن صحيح. وقرئ لحكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ووقفه لأهبي.

وأخرجه البزر (٣١٠- كشف) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ونقل لحفظ في «لتحصيل» ١، ١٥٤ تصحيح بن لقطان. وقرئ لهيثمي في «لمجمع»: ورجله رحل لصحيح

بذلك هو القول الصحيح الموافق لأصول الشرع، والله أعلم.

قوله: «ولا أصححها بنبيذ»: يرى المؤلف عدم صحة الطهارة بالنبيذ، وهو مذهب أحمد والشافعي، ومالك، ورواية عن أبي حنيفة، وقول أبي يوسف وأبي عبيد.

وروي عن علي رضي الله عنه - وليس بثابت عنه -: أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبيذ^(١)، وبه قال الحسن^(٢) والأوزاعي^(٣)، وقال عكرمة: النبيذ وضوء من لم يجد الماء^(٤)، وقد روي ذلك عن أبي حنيفة، وقال إسحاق: النبيذ خلواً أحب لم يذكره.

(١) أخرجه بن أبي شيبه في مصنفه ١/ ٢٦، ومن طريقه بن المنذر في الأوسط (١٧٢) عن أبي معوية، عن الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق، عن لحارت عن علي - رضي الله عنه - فذكره.

وأخرجه الدارقطني في مسنده ١/ ٧٩ من طريق أبي إسحاق الكوفي عن مزينة بن جبر، عن عبي فذكره.

وقال البيهقي في السنن ١/ ١٢: وعبد الله بن ميسرة متروك، ولحارت لأعور ضعيف، ولحجاج بن أرطاة لا يحتج به. وقال في معرفة السنن والآثار ١/ ٢٣٩: وروي عن عبي، ولا يصح عنه. وقال ابن المنذر في الأوسط ١/ ٢٥٤: وقد روي عن عبي يسند لا يثبت أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبيذ. وقال لنووي في المجموع ١/ ٩٥: ... ومحدث بن عباس والآثر عنه وعن عبي وغيرهم فكيفه ضعيفة وهية ولو صحت لكان عنها أجوبة كثيرة ولا حاجة إلى توضيح لوقت بذكرها بلا فائدة. وكذا نشر لحفظ في الفتح ١/ ٣٥٤ إلى ضعفه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦٩٤) عن سفيان الثوري، وابن أبي شيبه ١/ ٥٩ عن وكيع كلاهما عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن بن أبي الحسن البصري قال: لا يتوضأ بنبذ ولا نبيذ.

(٣) ذكره النووي في المجموع ١/ ٩٣، والحافظ في الفتح ١/ ٣٥٤، وابن قدامة في المغني ١/ ١٨، وابن المنذر في الأوسط ١/ ٢٥٤. وذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل (١٧) يسند صحيح عن الأوزاعي أنه قال: إن كان مسكراً فلا يتوضأ منه.

(٤) أخرجه بن أبي شيبه ١/ ٢٦، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل عن أبيه (١٧) من طريقين عن عكرمة. وقال - أبي عبد الله بن أحمد - سمعت أبي يقول عني أثر هذا لحديث: كل شيء يتحول عن سم الماء، لا يعجنبي أن يتوضأ به.

إِلَى مِنَ التَّيْمَمِ . وَجَمَعَهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ ١١ .

وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِنَبِيذِ التَّمْرِ إِذَا طُبِخَ وَاشْتَدَّ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ، وَيُضِيفُ التَّيْمَمَ، وَهِيَ اخْتِيَارُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

الأدلة:

استدل أبو حنيفة بما روى ابن مسعود أنه كان مع رسول الله ﷺ ليلة الجَنِّ فأراد أن يصلي صلاة الفجر فقال: «أَمَعَتْ وَضُوءٌ؟» فقال: لا، معي إداوة فيها نَبِيذٌ، فقال: «ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ» ٢١ .

= وقد ذكر البيهقي في «السنن» ١٢١١ الاختلاف في بسنده وبين لأوهه فيه.
(١) ذكره الترمذي بإثر حديث (٨٨) في لطهرة: باب لوضوء بالنبيذ، وذكره بن المنذر في «الأوسط» ١/ ٢٥٤.

(٢) أخرجه في كتاب الطهارة: باب لوضوء بالنبيذ: أبو دود (٨٤)، ولترمذي (٨٨)، وابن ماجة (٣٨٤) من طريق أبي زيد، عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - فذكره، وقال لترمذي: «وَبُزَيْدٌ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا يَعْرِفُ لَهُ رَوِيَةٌ غَيْرُ هَذِهِ الْحَدِيثِ، وَنَقَلَ بِنِ عَدِي فِي «الْكَامِلِ» ٢٧٤٦/٧، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» ١/ ٢٣٨ عَنْ الْبُخَارِيِّ قَوْلَهُ: «بُزَيْدٌ الَّذِي رَوَى حَدِيثَ بَنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ» رَجُلٌ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ بِصَحْبَةِ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى عُلُقَمَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ تُكُنْ لَيْلَةَ لَجْنٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ ابْنُ عَدِي مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ عِدَّةَ أَسَانِيدَ تَدْفَعُ حَدِيثَ أَبِي زَيْدٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَكُنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقال ابن عدي: وهذا الحديث مدره على أبي فزرة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث عن ابن مسعود، وأبو فزرة مشهور واسمه رشد بن كيسان وأبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول، ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ وهو خلاف القرآن وقد رواه بن لهيعة، كما في سنن ابن ماجة برقم (٣٨٥) عن حبيش، عن أبي هبيرة، عن بن عباس، عن بن مسعود بنحو من هذا لمتن وهو غير محفوظ أيضاً، وضعف هذا الحديث ابن حبان [نظر لمجروحين ١٥٨/٣]، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازي [نظر لعلل ١/ ٤٤-٤٥]، والبيهقي في «السنن» =

وستدرك أهل نقول لأول - وهم لجمهور - بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَجِدُوا مِنْهُمْ فَتَمِّمُوا﴾ [النساء: ٤٣].

وهذا نص في الانتقال إلى التراب عند عدم الماء. وقال النبي ﷺ: لصعيد الطيب وضوء المسح وإن لم يجد ماء عشر سنين. روه أبو دود. ولأنه لا يجوز الوضوء به في الحضر أو عند وجود الماء، فاشبه الخ والمرق، وحديثهم لا يثبت، ورويه أبو زيد مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له غير هذا الحديث، ولا يعرف بصحة عبد الله، قاله لترمني وابن المنذر.

وقد روي عن بن مسعود أنه سئل: هل كنت مع رسول الله ﷺ ليلة لجن؟ فقال: ما كان معي من أحد. روه أبو دود^١. وروى مسلم^٢ بسنده عن بن مسعود قال: لم أكن مع رسول الله ﷺ ليلة لجن، ووددت أني كنت معه.

ولأن الحديث صحيح لم يكن نصاً في الوضوء به، فإن أورد أنه ﷺ قال: «شربة صبة وماء ظهور أي: قبيل الامتزج والتغير عن وصف الماء؛ وذلك لأن الله تعالى ما شرع لنا لطهارة عند فقد الماء إلا بالتيمة خاصة».

الترجيح:

قلت: والرجح لقول الأول وهو عدم صحة نظهرة بالنبذ، وقد ذكرت تنعين في الترجيح لسبق. والله أعلم.

١. ١١-٩، وفي معرفة ٢٣٧-٢٣٨، ونووي في مسح ٩٤-٩٥، وس نسرد في الأوسط ٢٥٦، وغيرهم.

(١) سف تخريجه ص ١٠٥.

(٢) في «سننه» (٨٥) في لطهارة: باب الوضوء بالمبيد، وسنده صحيح.

(٣) في «صحيحه» (٤٥٠) في صلاة: باب لجهر - قراءة في صبح ولقراءة على جفن.

(٤) نظر المغني ١، ١٨، ١٩، وحية العلماء ١، ١٢-١٤، والمجموع شرح لمهذب، ١٤٢١.

فرع: قال النووي: إذا أغلى مائعا، فارتفع من غيبه بخار تولد منه رشح فليس بظهور بلا خلاف كالعرق، ولو أغلى ماء مطلق فتولد منه الرشح، قال صاحب البحر: قال بعض أصحاب بخراسن: لفظ الشفعي يقتضي أنه لا تجوز الطهارة به؛ لأنه عرق. قال الروياني: وهذا غير صحيح عندي؛ لأن رشح الماء حقيقة، وينقص منه بقدره فهو ماء مطلق؛ فيطهر به. قلت: الأصح جواز الطهارة به، والله أعلم. اهـ^٢. رشح: أي عرق، وبه قطع^٣.

الترجيح:

قلت: أصبحت بعض البلدان تعتمد على لمياه لمحلاة من مياه البحر بخاصة المناطق الصحروية، وقامت محطات التحلية لحاجة الناس لمياه لهذه المياه، وهي قائمة على تبخير الماء، فقول النووي بصحة طهارة بمثل هذه المياه هو لقول الموافق لأصول الشريعة النافية للخرج ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. والله أعلم.

فائدة: قال ابن القيم في ماء البحر: ومن ضطر إلى شربه فيه طرق من العلاج يدفع بها مضرته، منها:

١- أن يجعل في قدر، ويجعل فوق القدر قصبته وعليها صوف جديد منقوش، ويوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها إلى الصوف، فإذا كثر عصره، ولا يزال يفعل ذلك حتى يجتمع له ما يريد، فيحصل في الصوف من البخار ما غلب، ويبقى في

(١) صاحب «لبحر» هو: الإمام الروياني، القاضي لعلامة، فخر الإسلام، شيخ الشافعية، أبو لمحسن عبد الواحد بن سماعة بن أحمد بن محمد لروياني، الطبري الشافعي (ت ٥٠١هـ). و«البحر» هو أحد تصانيفه، وقد جمع فيه «حوي» الموردي، مع فروع تنقده عن أبيه وجده، ومسائل أخر. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٢٦٠. وطبقت الشافعية ١٩٣/٧.

(٢) «لمجموع شرح المذهب» ١٤٧/١.

(٣) «مختار الصحاح» ص ٢٤٣.

الْقَدْرِ الرَّعْقُ.

ومنها: أَنْ يُحْفَرَ عَلَى شَاطِئِهِ حَفْرَةٌ وَاسِعَةٌ يَرشُحُ مَوْءُهُ إِلَيْهَا. ثُمَّ إِلَى جَانِبِهَا قَرِيبًا مِنْهَا أُخْرَى تَرشُحُ هِيَ إِلَيْهَا. ثُمَّ ثَالِثَةٌ إِلَى أَنْ يَعْذَبَ الْمَاءُ.

وَإِذَا لَجَأَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى شُرْبِ الْمَاءِ الْكَدِرِ، فَعَلَّاجُهُ أَنْ يَلْقِيَ فِيهِ نَوَى الْمَشْمِشِ، أَوْ قِطْعَةً مِنْ خَشَبِ السَّجِّ، أَوْ جَمْرًا مَلْتَهَبًا يُطْفَأُ فِيهِ، أَوْ طِينًا أَرْمَنِيًّا، أَوْ سَوِيقَ حَنْطَةٍ. فَإِنْ كُدِّرَتْهُ تَرَسَّبَ إِلَى سُفْلِ. اهـ^١.

فائدة: قَالَ بَنُ تَيْمِيَّةَ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ طَهْرَةِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ:

أَنَّ ظَهْرَةَ الْحَدَثِ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَلَا تَسْقُطُ بِالنَّسِيَنِ وَالْجَهْلِ، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا النِّيَّةُ.

وظهيرة الخبث: مِنْ بَابِ تَرَوَّلٍ، فَمَقْصُودُهُ اجْتِنَابُ الْخَبَثِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا فِعْلُ الْعَبْدِ، وَلَا قَصْدُهُ^٢.

نص: وَأَقْطَعُ (وَش) بَعْدَ صِحَّةِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الَّذِي تَغَيَّرَ جَمِيعُ صِفَاتِهِ بِطَاهِرٍ، وَتَصَحَّحُ (وَد) بِمَتَغَيِّرٍ صِفَةٍ.

ش: هَذَا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِ الْمِيَاهِ وَهُوَ الطَّاهِرُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ يَرَى عَدَمَ صِحَّةِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الَّذِي تَغَيَّرَتْ صِفَاتُهُ الثَّلَاثُ - لَوْنُهُ، وَطَعْمُهُ، وَرِيحُهُ - بِظَاهِرٍ، فَإِنَّ تَغْيِيرَ بَصْفَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، صَحَّحَ الطَّهَارَةَ بِهِ، وَهَذَا مَا لَمْ أَجِدْهُ عِنْدَ غَيْرِهِ.

وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ: أَنَّ الْمَاءَ إِنْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ، أَوْ تَغَيَّرَ كَثِيرٌ

(١) رد لمعد، ٤، ٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) مختصر لفتوى المصرية ص ١٧.

من صفة من تلك الصفات بَطْنَحٍ طاهرٍ فيه كالباقِلَا^(١) والجَمَصِ^(٢)، أو تَغْيَرٍ يسقط به طاهرٍ فيه من غير جنس الماء لا يَشُقُّ صَوْنُهُ عنه كزعفران، فهو طاهرٌ لا تصحُّ الطهارة به.

أما إن تغير يسيرُ صفة من صفاته فلا يؤثر، وإن كان التغير اليسير من صفته الثلاث. أثر. وكذا من صفتين أو ثلاثٍ يَعدُلُ الكثير من صفة واحدة. أي: فيؤثر. وإن تغير بالتراب، أو بما لا يمازجه كدُهْنٍ، ولو وُضع فيه قصداً، فلا يسلبه الطهورية؛ لأنَّ التراب طاهرٌ مطهرٌ كالماء ما لم يصير الماء المخلوط بتراب طهورٍ طيناً. فلا تصحُّ الطهارة به لعدم إسباغِهِ وسيلانِهِ على الأعضاء^(٣).

وتقسيمُ المياه إلى ثلاثة أقسام هو قولُ أكثر الفقهاء كم سبق. قال في «الإفصاح»: وأجمعوا^(٤) على أنَّه إذا تَغْيَر الماء عن أصل الخلقة بطاهرٍ يغلبُ على أجزائه مما يستغني عنه الماء غالباً، لم يَجْزِ الوُضوءُ به، إلا أب حنيفةً فإنه جَوُز الوُضوءُ بالماء المتغير بالزعفران ونحوه^(٥).

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنَّ الماء ينقسم إلى قسمين: طاهرٌ طهورٌ، ونَجَسٌ؛ فإنَّ عنده أنَّ كلَّ ماءٍ طاهرٍ تَحْصُلُ الطهارةُ به، وسواء كان مطلقاً أو مقيداً كماء الورد ونحوه. نقله في «الفروع» عنه في باب الحيض^(٦).

(١) لباقِلَا: إذا شَدَّتْ الالام فَصُرَتْ، وردا خَفَّتْ مَدَّتْ، الواحدةُ بِقِلَاةٍ أو: سقلاءة «مختار الصحاح» ص ٦٠.

(٢) الجَمَص: هو الحب المعروف وهو بكسر الحاء بلا خلاف وفي ليمه لغتان لفتح وكسر الكوفيون بالفتح والبصريون بالكسر. «تهذيب الأسماء واللغات» ٧١/٢، ونظر «مختار الصحاح» ص ١٥٤.

(٣) انظر «كشف القناع» ٣١/١، ٣٢.

(٤) يعني إجماع الأئمة الأربعة كما ذكر في مقدمة «الإفصاح» ٥٦/١.

(٥) «الإفصاح» ٦٦/١.

(٦) «الإنصاف» ٢٢/١.

وقال في مختصر الفتوى لمصرية : لماءٍ لمتغير بالطهر الذي يمكن صونه عنه فيه قولان لأحمد وغيره، قال شيخ الإسلام : ولصحيح عندي وعنده نصوص أحمد أنه لا يسببه لظهورية، لأن لمتغير بالطهرت ما أن يتنوله سم لماء عند إطلاق أو لا، فإن تنوله فلا فرق بين ما يمكن صونه وما لا يمكن صونه، وبين ما تغير بأصل الخنقة وغيره، وإذا تنوله فلا فرق بين هذين النوعين وبين غيرهما، إذ لفرق بين ما كان دائماً وحدثاً وما كان يمكن الاحتراز عنه وما لا يسكن إنما هي فروق فقهية، أم كونها فروقاً من جهة اللغة وتناول لفظ لها فلا، وبهذا يظهر لجواب عن جميع شواهد أدلتهم. هـ^١.

وقال أيضاً : وليس في المسألة دليل من السنة ولا من إجماع ولا من القيس، بل الأحاديث كم في المحرم الذي وقضته ناقته : غسوه بماء وسدر^٢، وفي غسل بنته قال : اغسلنها بماء وسدر^٣.

وتوضؤ ثم سمة من قصعة فيها أثر العجين^(٤)، وقوله : ثمرة طيبة وماء

(١) «مختصر الفتوى لمصرية» ص ١٣

(٢) أخرجه البحري (١٢٦٥) في الجائر: باب لكفر في توبين، ومسم (١٢٠٦) في الحج: باب ما يقع لمحمم إذ مات من حديث بن عباس - رضي الله عنهم - قال: بسم رجل وقف بعرفة إذ وقع عن رحله فوفضته - أو قال: فأنقضته - قال النبي ﷺ: «غسوه ماء وسدر، وكفنوه في توبين، ولا تحنطوه، ولا تحمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيمة ميباً ولم يخط لبخاري

(٣) أخرجه البحري (١٢٥٣) في الجائر: باب غسل الميت ووضوئه بالماء وسدر، ومسم (٩٣٩) في الجائر: باب في غسل الميت من حديث أم عصة الأنصارية - رضي الله عنها - قالت: دخل عيب رسول الله ﷺ حين توفيت بنته، فقال: «غسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدر» الحديث.

(٤) هـ لا أثر لهذا لفظ لم يوقف عليه، وبالرجوع إلى «مختصر الفتوى لمصرية» ج ١ نص كما هو مست هـ، وبالرجوع إلى «مجموع الفتاوى» ١/ ٢٧-٢٨ ج ١ نص هكذا أيضاً فإن لمسي ﷺ «توضؤ من قصعة فيها أثر العجين» هـ

طهوراً^١ كل ذلك ونحوه نصُّ دالٌّ على جواز استعمال الماء المتغيّر بالطهارة؛ أدلُّ فيها على نقيض ذلك.

وأيضاً: الأصل بقاء ما كان على ما كان، وليس هذا مستصحباً للإجماع في مورد النزاع، حتى يُقال: فيه خلاف. فإن ذلك هو دعوى بقاء الإجماع، بل يقال: هو قبل التغيّر طاهرٌ بالنص والإجماع، والأصل بقاء الحكم على ما كان وإن لم يكن الدليل شاملاً له، إذ مع شمول الدليل إنما يكون استدلالاً بنصٍّ أو جماع لا بالاستصحاب، وهذا استدلالٌ إنما هو بالاستصحاب. هـ^٢.

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: قال بعض أهل العلم: الماء كنه طهورٌ، لا ما تغيّر بنجاسةٍ أو خرج عنه سُمُّ الماء كماءٍ المورّد أو بقاءً ونحوه.

وقال آخرون: الماء ثلاثة أنواع: طهورٌ، وطهرٌ، ونجسٌ. وللدليل عليه قولُ النبي ﷺ: لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم^٣، فبولاً ثمَّ يفيد منه لم يثب عنه ودليله من النظر: أنه لو وكلَّه في شراء ماء، فاشترى ماءً مستعملًا أو متغيّرًا بطاهر.

قلنا: وليس هو بقط: «توضاً» وإنما هو كما أخرجه لإمام أحمد في «مسند» ٦ ٣٤١ و٣٤٢، وابن ماجه (٣٧٨) في الطهارة: باب الرجل والمرأة يغتسلان من ماءٍ واحد، وللسنن ١ ١٣١ و٢٠٢ في الطهارة: باب ذكر الاعتسال في لقصة النبي يعجب به، من حديث أم هانئ، أن ميسونة ورسول الله ﷺ اغتسلا في فصعة فيها ثمر عجيب، وصححه ابن حزيمة برقم (٤٥٠)، وابن حبان (١٢٤٦) وهو لصواب، والله أعلم.

(١) سلف ص ١٠٧.

(٢) «مختصر لفنوى لمصرية» ص ١٣ - ١٤.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٣) في الطهارة: باب النهي عن الاعتسال في الماء لركب من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً.

وأخرجه البخاري (٢٣٩) في الوضوء: باب لبول في الماء الدائم، ومسند (٢٨٢) في الطهارة: باب النهي عن لبول في الماء لراكب من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه».

لم يلزمه قبوله، فدلَّ على أنه لا يدخل في الماء المطلق.

قال لأولون: النبي ﷺ أنهى أن يغتسل الرجل في الماء الدائم. وإن عصى وفعل، فالقول في نجاسة الماء لا تعرّض لها في الحديث بنفي ولا إثبات، وعدم قبول الموكّل لا يدلُّ، فهو اشترى له ماء من ماء البحر لم يلزمه قبوله، ولو اشترى له ماء متقدراً طهوراً لم يلزمه قبوله، فانتقص ما قلتموه.

فإن كنتم معترفين أن هذه الأدلة لا تفيدكم إلا الظن، وقد ثبت أن الظن أكذب لحديث^١، فقد وقعتم في المخرم يقيناً، صيتم ثم أخطأتم: لأنكم أفيتهم بظن مجرد، فإن قوله: ﴿لَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ [النساء: ٤٣] كلام عام من جوامع الكلم، فإن دخل فيه هذا، خالفتم النص، وإن لم يدخل فيه وسكت عنه الشارع لم يحل الكلام فيه، وعصيتم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ الآية [المائدة: ١٠١]، وكذلك إذ صرفتم هذا اللفظ العام الجامع مع قوله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء»^٢، وتركتم هذه الألفاظ الواضحة العامة، وزعمتم أن الماء ثلاثة أنواع بالأدلة التي ذكرتموها، وقعتم في طريق أهل الزيغ في ترك المحكم واتّبع المتشابه.

(١) أخرجه البخاري (٥١٤٣) في النكاح: باب لا يحطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، و(٦٠٦٤) في الأدب: باب ما ينهى عن التحسد والتدابير، و(٦٠٦٦) في الأدب: باب «يأبى الذين آمنوا جتنوا كثيراً من ظن» إن بعض الظن ثم [الحجرات: ١٢]، (٦٧٢٤) باب تعميم الفرئض، ومسألة (٢٥٦٣) في البر ولصّة والأدب: باب تحريم الظن ولتجسس والتنافس والتنجس ونحوه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قل: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث».

(٢) أخرجه أبو داود (٦٦) و(٦٧) في الطهارة: باب ما جاء في بثر بضعة، والترمذي (٦٦) في الطهارة: باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، والسنائي ١٧٤، في الطهارة: باب ذكر بثر بضعة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١٢-١٣: وصححه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو محمد بن حزم. هـ.

فإن قلتم: لم يتبين لنا أنه طهور، وخفنا أن النهي يؤثر فيه، قلنا: قد جعل الله لنا منه مندوحة وهو الوقف وقول: لا ندري، والحق بمسألة المتشابهات، وأما الجزم بأن الشرع جعل هذا طاهراً غير مطهر فقد وقعتم في القول بلا علم، والبحث عن المسكوت عنه، واتباع التشابه وتركتم قوله: «وبينهما مشتبهاً»^(١).

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: الصواب أن الماء نوعان: طهور مطهر، ونجس منجس، وأن الحد الفاصل بينهما هو التغير لأحد أوصافه بالنجاسات والأخبث^(٢). واختار هذا القول أيضاً الشيخ محمد بن إبراهيم^(٣)، والشيخ عبد العزيز بن باز.

الترجيح:

قلت: هذا القول هو الصواب، وقد يستدل على صحة هذا القول أيضاً بما ذكره في «الشرح»: بأن الصحابة كانوا يسافرون وغالب أسقيتهم الأدم، وهي تغير أوصاف الماء عادة، ولم يكونوا يتيّمون معها^(٤). ومن تأمل كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وجدّه في غاية الحسّن، والله أعلم.

مثال: لو وضع شخص أقداحاً استعملت في شرب الشاي أو القهوة في إناء فيه ماء لفسلها فتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه ببقية ما في هذه الأقداح، فمن يقسم الماء إلى ثلاثة أقسام يقول: هذا ماء طاهر غير مطهر، فلا يصح استعماله في الوضوء والغسل والطهارة عموماً، ومن يقول: إن الماء ينقسم إلى قسمين - وهو

(١) «الدرر السنية» ٦٩/١-٧٠، والحديث «وبينهما مشتبهاً» هو قطعة من الحديث الذي أخرجه البخاري (٥٢) في الإيمان: باب فضل من استبرأ لدينه، و (٢٠٥١) في البيوع: باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهاً، ومسلم (١٥٩٩) في المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات، من حديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه - مرفوعاً.

(٢) «الاختيارات الجليلة» ص ٩.

(٣) «مجموع فتاواه» ٢٧/٢.

(٤) انظر «منار السبيل» ١٠/١-١١، و«الشرح الكبير» ٦/١.

الصحيح - يَرَى أَنَّ هَذَا الْمَاءَ طَهُورٌ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الطَّهَارَةِ مَا دَامَ اسْمُ الْمَاءِ بَاقِيًا عَلَيْهِ. بخلاف الماء الذي وُضِعَ فِيهِ وَرَقُ الشَّيْءِ، وَطَبَخَ حَتَّى صَارَ شَائِبًا، فَهَذَا لَا يُسَمَّى مَاءً، فَلَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نصر: وما اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ لَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِهِ (ود).

ش: ومن ماء الطاهر غير لمطهر عند أكثر الأصحاب: مَا سَتُعْمِلُ قَلِيلٌ مِنْهُ - أي: دُونَ لِقَلَّتَيْنِ - فِي رَفْعِ حَدَثٍ مَكْتَفٍ - أي: بَالِغٍ عَاقِلٍ - أَوْ حَدَثٍ صَغِيرٍ مُمَيَّزٍ؛ وَهُوَ الَّذِي يَصِحُّ الْوُضُوءُ مِنْهُ، فَهَذَا لِمَاءٌ يَعْتَبَرُ طَاهِرًا لَا تَصِحُّ لَطَهَارَتُهُ بِهِ. والدليل على طهارته أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «صَبَّ عَلَى جَبْرِ مِنْ وَضُوئِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ»^١. وَلَوْ كَانَ نَجَسًا لَمْ صَبَّ عَلَيْهِ مِنْهُ.

والدليل على أَنَّهُ لَيْسَ بِمُطَهَّرٍ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^٢ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَلَوْلَا أَنَّهُ يَفِيدُ مَعْنَى فِيهِ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَأنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَنَعًا مِنَ الصَّلَاةِ أَشْبَهَ مَا لَوْ زَالَ بِهِ النِّجَسَةُ، أَوْ سَتُعْمِلُ فِي عِبَادَةٍ عَلَى وَجْهِ الْإِتْلَافِ أَشْبَهَ الرِّقَبَةَ فِي الْكُفْرَةِ.

فروع: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ:

مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي رَفْعِ حَدَثٍ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ فَلَا

(١) أخرجه البخاري (١٩٤) في الوضوء: باب صب لني ﷺ وضوءه على مغمى عليه، و(٥٧٧) في التفسير: باب «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» و(٥٦١) في المرضى: باب عيادة لمغمى عليه، و(٥٦٧) فيه: باب وضوء العتد للمريض، و(٦٧٢٣) في الفرائض: باب قوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ»، و(٦٧٤٣) فيه: باب ميراث الأخوات والأخوة، و(٧٣٠٩) في الاعتصام: باب مَا كَانَ لَنِي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه لوهي فيقول: لَا تُدْرِي، ومسنه (١٦١٦) في الفرائض: باب ميراث لكاللة، من حديث جبر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

(٢) في «صحيحه» (٢٨٣) في الطهارة: باب لنهي عن لاغتسال في ماء لركد.

تصحُّ الطهارة به، هو مذهب الإمام أحمد، والمشهور عن أبي حنيفة، ورواية عن مالك.

وذهب طوائف إلى أنه مطهر، وهو قول الزهري ومالك والأوزاعي في أشهر الروايتين عنهما وأبي ثور وداود، قال ابن المنذر^(١): وروي عن علي وابن عمر وأبي أمية وعطاء والحسن ومكحول والنخعي أنهم قالوا فيمن نسي مسح رأسه فوجد في لحيته بللاً: يكفيه مسحه بذلك البلل. قال ابن المنذر: وهذا يدل على أنهم يرون المستعمل مطهراً، قال: وبه أقول.

ونقل ذلك عن مالك، وعن أحمد في رواية عنه اختارها ابن عقيل وأبو البقاء والشيخ تقي الدين، قال في «الإنصاف»: وهو أقوى في النظر، واختار هذا القول الشيخ محمد بن إبراهيم^(٢).

أدلة هذا القول:

أن النبي ﷺ قال: «الماء لا يُجنب»^٣، وقال: «الماء ليس عليه جنابة»^٤.

(١) في «الأوسط» ٢٨٩-٢٨٦/١، وقد ذكر لأثار لآتية كها.

(٢) نظر «المغني» ٣١/١، و«حلية العلماء» ٩٨-٩٦/١، و«الإفصاح» ٧٥، ١، و«لمجموع شرح المذهب»: ١٩٩/١، و«مجموع فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم»: ٢٩/٢، و«كشف القناع» ٣٢/١، و«الإنصاف» ٣٦/١.

(٣) أخرجه أبو داود (٦٨) في الطهارة: باب الماء لا يجنب، وابن ماجه (٣٧٠) في الطهارة: باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، والترمذي (٦٥) في الطهارة: باب الرخصة في ذلك، وصححه الحاكم ١٥٩/١، وابن حبان (١٢٤٨) و(١٢٦١) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحافظ في «الفتح» ٣٠٠/١: وقد أعله قومٌ بسمك بن حرب رواه عن عكرمة لأنه كن يقبل التلقين، لكن قد رواه شعبة وهو لا يحمل عن مشيخه إلا صحيح حديثهم.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في «مسنده» ٣٣٠/٦، والدارمي في «سننه» (٧٣٤)، والطبراني في «الكبير» ٢٣/١٠٣٠، والدارقطني ٥٢/١، من حديث ابن عباس، عن ميمونة =

وروي أن النبي ﷺ: «اغتسل من الجنابة فرأى لُمعة لم يُصبها الماء، فعَصَرَ شعره عليها، رواهما الإمام أحمد في (المسند)، وابن ماجه، وغيرهما^١.

قال ابن تيمية: ونَهيه عن الاغتسال في الماء الدائم - إن صحَّ - يتعلَّقُ بمسألة الماء المستعمل، وهذا قد يكونُ لما فيه من تقذير الماء على غيره، لا لأجل نجاسته، ولا لصيرورته مستعملاً، فإنه قد ثبت في الصحيح عنه أنه قال: «إنَّ الماء لا يُجَنَّبُ» اهـ^(٢).

وروي عن أحمد: أنه نجس كالمستعمل في إزالة النجاسة، وهو مروى عن أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف، إلا أن أبا حنيفة يقول على هذه الرواية: ما يترشش منه عى الثوب وما يعلق بالمنديل عند التَّشْفِ من بَلَلِه طهر، وإنم يحكم بنجاسته عند استقراره منفصلاً إلى الأرض أو الإناء، وعنه رواية ثانية: أنه نجس نجاسة مخففة مثل بول ما يؤكل لحمه، فلا يمنع جواز الصلاة ما لم يبلغ رُبْع الثوب^(٣).

الترجيح:

قلت: والراجح القول الثاني: وهو أنه مطهر لقوة أدلته. وأم حديث أبي هريرة فقد عرفت من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أن النّهْي لا لأجل نجاسته، ولا

= مرفوعاً.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ١، ٢٤٣ و برقم (٢١٨٠) طبع مؤسسة الرسالة، وابن ماجه (٦٦٣) في الطهارة: باب من غتسل من الجنابة فبقي من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، وابن أبي شيبة ١ ٤٢ من طريق أبي عبي لرحبي، عن عكرمة، عن بن عباس فذكره. قل لبوصيري في «مصبح لزجاجة» ورقة ٤٥: هذا سند ضعيف، أبو عبي لرحبي: سمع حسين بن قيس أجمعوا عني ضعفه.

قوله: «لُمعة»: «رَاد بُقعة يسيرة من جسده لم ينه الماء». «النهاية» ٤ ٢٧٢.

(٢) «مجموع الفتوى» ٤٦/٢١.

(٣) «الإفصاح» ٧٥/١.

لصيرورته مستعملاً. والأصل في الماء الطهورية ما لم يأت دليل ينقله عنها إلى حال أخرى. وأما القول الثالث فهو في غاية الضعف. والله أعلم.

فرع: وعلى الرواية الأولى في المذهب إن استعمل في الوضوء والغسل المستحبين فهو طهور، وإن استعمل في رفع الحدث إذا كان كثيراً فطهور، لكن يكره الغسل في الماء الراكد لحديث أبي هريرة المتقدم.

ولا يضر اغتراف المتوضي لمشيقة تكرره. لما في «الصحيحين»: ثم أدخل يده في الإناء فغسل يديه إلى المرفقين^(١) بخلاف من عيه حدث أكبر. فإن نوى وانغمس هو أو بعضه في قليل لم يرتفع حدثه. وصار الماء مستعملاً.

فرع: ويصير الماء مستعملاً في الطهرتين بنفصاله عن الأعضاء. لا قبله مدام متردداً على الأعضاء.

قال الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»: مدام الماء يجري على بدن المغتسل وعضو المتوضي على وجه الاتصال. فليس بمستعمل حتى ينفصل. فإن انتقل من عضو إلى عضو لا يتصل به. مثل أن يعصر الجنب شعر رأسه على لمعة من بدنه. أو يمسح المحدث رأسه ببلل يده بعد غسلها. فهو مستعمل في إحدى الروايتين. كما لو انفصل إلى غير محل التطهير. والأخرى ليس بمستعمل. وهو أصح. اهـ^(٢).

وقال ابن تيمية أيضاً: حيض الحمام طاهرة ما لم تعلم نجاستها سواء كانت فائضة أو لم تكن. وسواء كانت الأنبوب تصب فيها أو لم تكن. وسواء بات الماء أو لم يبت. وسواء تطهر منها الناس أو لم يتطهروا. فإذا اغتسل منها جماعة جاز

(١) أخرجه البخاري (١٨٦) و(١٩٢) في الوضوء: باب غسل الرجلين إلى الكعبين. ومسه (٢٣٥) في الطهارة: باب في وضوء النبي ﷺ من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم لأنصاري - رضي الله عنه -.

(٢) انظر «كشف القناع» ١/ ٣٥.

ذلك. فقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أن النبي ﷺ كان يغتسل هو ومرضته من ماء واحد قدر الفرق^١ ٢ فهذا ماء صغير لا يفيض. ولا أنبوب فيه. وهم يغتسلان منه جميعاً. وفي لفظ: فأقول: دع لي. ويقول: دعي لي^٣.

وفي صحيح البخاري^٤ عن ابن عمر أن لرجل والنساء كانوا يتوضؤون على عهد رسول الله من ماء واحد^٥ هـ.

وقال أيضاً: وحوض الحمم إذ كان فائضاً يجري إليه الماء، فإنه جاري في صحق قولي لعنماء، نص عليه أحمد^٦ هـ.

فائدة: لو شترى ماء ليشربه فبان قد توضىء به، فعيب لاستقذاره عرفاً، ذكره في التودر^٧ هـ.

نص: وما غمس فيه يده قائم من نوم ليل: لغت (خ) الطهارة به.

ش: ومن لماء الطاهر غير لمطهر: ما غمس فيه القننه من نوم ليل يده قبل غسله ثلاثاً، بشرط:

١- أن يكون النوم ناقصاً لموضوء.

(١) والمشرق: مكين معروف بالمدية وهو ستة عشر رطلاً، وقد يحرّك ولجمع (فرقان). «مختار تصحيح ص ٥٠٠»

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٠) في غسل باب غسل لرجل مع مرضته، ومسلم (٣١٩) في حيض باب نقدر لمستحب من ماء في غسل الحبة، من حديث عائشة - رضي الله عنها -

(٣) وهذا مقتضى مسلم (٣٢١) (٢٦) في حيض باب نقدر لمستحب من ماء في غسل نجسة

(٤) برقم (١٩٣) في نوصء: باب وضوء لرجل مع مرضته.

(٥) مجموع الفتاوى ٢١ ٣٣٤ ٣٣٥

(٦) لاحتبائر ص ١٤. (٧) لمرء، ١ ٧٩.

٢- وأن تكون يد مسلم مكلف نوى الغسل بذلك الغمس أولاً، وكذا لو حصل الماء في كُلهما ولو باتت مكتوفة أو في جراب ونحوه. والمراد باليد هنا: إلى الكوع - أي: لكف - دون ما زاد عليها اتفاقاً، قله الحافظ.

ولا أثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار أو ليل إذا كان نومه يسيراً لا ينقُض الوضوء، وما ذكره المؤلف هو المذهب.

الدليل: حديث «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يُدخِلهما في الإناء ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده» رواه مسلم بهذا اللفظ، ورواه البخاري^(١) بنحوه، وللدارقطني من حديث ابن عمر «أين باتت يده منه، أو أين طفت يده» وقال: إسناده حسن^(٢). قال الحافظ: وحقيقة المبيت يكون في الليل، وفي رواية لأبي داود ساق مسلم إسناده: «إذا قام أحدكم إلى الوضوء من الليل^(٣)، وكذا للترمذي^(٤) من وجه آخر صحيح، ولأبي عوانة^(٥) ساق مسلم إسناده أيضاً: «إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يُصبح» لكن لتعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل، وإنما خصَّ نوم الليل بالذكر لُغلبة. قل الرافعي في «شرح المسند»: يمكن أن يقال: الكراهة في الغمس لمن نام ليلاً شُدَّ منها لمن نام نهاراً؛ لأنَّ الاحتمال في نوم الليل أقرب؛ لظوله عادة^(٦).

فرع: في ذكر الخلاف في هذه المسألة: مذهب أحمد أن هذا الماء طهرٌ غير مطهر كما تقدّم. خلافاً للأئمة الثلاثة كما نشر إليه المؤلف.

قل النووي: لنهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها، وهذا مجمع عليه.

(١) أخرجه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -

(٢) في «سننه» ١/ ٥٠ في لطهرة: باب غسل يديين لمن استيقظ من نومه

(٣) أبو داود (١٠٣)، والترمذي (٢٤).

(٤) صحيح أبي عوانة، ١/ ٢٦٥.

(٥) نظر كشف لقع، ١/ ٣٣، ٣٤، وفتح بري ١/ ٢٦٣-٢٦٤.

لكن الجماهير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه نهى تنزيه لا تحريم . فلو خالف وغمس لم يفسد الماء ولم يائس الغاس . فإن الأصل في الماء واليد الطهارة . فلا ينجس بالشك . وقواعد الشرع متظاهرة على هذا . ولا يمكن أن يقال : الظاهر في اليد النجاسة . وأما الحديث فمحمول على التنزيه . ثم مذهبنا ومذهب المحققين أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بالقيام من النوم . بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد . فمتى شك في نجاستها كره له غمسها في الإناء . سواء قام من نوم الليل أو النهار . أو شك في نجاستها من غير نوم . وهذا مذهب جمهور العلماء . اهـ^(١) .

قال الحافظ : واتفقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء .

وقال إسحاق وداود والطبري : ينجس .

واستدل لهم بما ورد من الأمر بإراقتيه ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي^(٢) .

والقرينة الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور . التعليل بأمر يقتضي الشك ؛ لأن الشك لا يقتضي وجوباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة .

واستدل أبو عوانة^(٣) على عدم الوجوب بوضوئه بِحَيْثُ مِنَ الشَّنِّ المعلق بعد قيامه من النوم^(٤) . وأيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات

١ شرح مسند السنوي ٣ ١٨٠ . ونظر لمجموع شرح لمذهب ١ ٢٠١ .

(٢) في «تكميل» ٢٣٧٢/٦ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «إذا ستيفظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في إناء حتى يغسلها ثم ليتوضأ ، فإن غمس يده في إناء من قبل أن يغسلها فيهرق ذلك لماء» . قال الشيخ - أي : بن عدي - وقوله في هذا المتن : فيهرق ذلك لماء منكر لا يحفظ .

(٣) في «صحيحه» ٢ ٣١١-٣٢١ .

(٤) أخرجه البحري (١٨٣) في الرصود : باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره . ومسند (٧٦٣)

(١٨٢) في صلاة المسافرين : باب لدعاء في صلاة ليس وقيامه . وأبو عوانة في «صحيحه»

٢ ٣١١-٣٢١ . من حديث بن عباس - رضي الله عنهم - أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي .

لمسلم^(١) وأبي داود^(٢) وغيرهما: «فليغسلها ثلاثاً»، وفي رواية: «ثلاث مرّات»،
والتقيّد بالعدد في غير النجاسة العينية يدلّ على النّدبية. اهـ^(٣).

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: وأما نهيه القائم من نوم الليل أن يغمس
يده في الإناء حتى يغسلها، فهذا لا يقتضي التجسس بالاتفاق، بل لأنه قد يؤثر في
الماء معنى، أو يُفضي إليه مثل قوله: لا يبزلن أحدكم في الماء الدائم. ٤. اهـ^(٥).

وعن الإمام أحمد رواية أخرى: أن الماء الذي غمس فيه يده قائم من نوم ليل
قبل غسلها ثلاثاً طهور، جزم به في «الوجيز»، وقدمه في «المحرر» و«الرعايتين»
و«الفاائق» و«الحاوي الصغير»، واختاره صاحب «المقنع»، والشرح وابن رزق
والناظم والشيخ تقي الدين وصحّحه في «التصحيح»^(٦).

ومال إلى هذا القول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ^(٧)، وصحّحه

- وهي حالته - فضطّجعت في عرص الوسادة، وضطّجعت رسول الله ﷺ وأهله في طولها، فدم
رسول الله ﷺ، حتى إذا تنصف الليل - وقبته بقبين، أو بعده بقبين - استيقظ رسول الله
ﷺ، فجلس يمسح لنوم عن وجهه بيده، ثم قرأ لعشر لايت لخوته من سورة آل عمران
ثم قام إلى شئ معقبة فتوضأ منها فأحسن وضوءه، ثم قام يُصلي. لحديث. وقوله: ثم
قام إلى شئ معقبة: أي: قرية، نظر «لنهاية» ٢ ٥٠٦.

(١) في «صحيحه» (٢٧٨) في الطهارة: باب كرهة غمس المتوضئ وغيره يده لمستكوك في
نجستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -
(٢) في «سننه» (١٠٥) في الطهارة: باب في لرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها من
حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) «فتح الباري» ١ ٢٦٤.

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٩) في الوضوء: باب لبول في الماء الدائم، ومسه (٢٨٢) في
الطهارة: باب النهي عن لبول في الماء لركب، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٥) مختصر الفتاوى لمصرية ص ٢١.

(٦) انظر «الإنصاف» ٣٨/١، و«المغني» ٣٥/١، و«المحرر» ٢/١، و«المقنع» ١/١٨، و«الشرح
الكبير» ٧/١، و«لفروع» ٨١/١. (٧) «الدرر السنية» ٣ ٧٥.

لشيخ عبد الرحمن السعبي . وصوبه الشيخ محمد بن برهيم^٣ . ولشيخ
عبد العزيز بن باز.

الترجيح :

قلت : والقول بأنه طهور هو الحق لذي لا مزية فيه لم تقدم . والله أعلم .

فرع : وعسى المذهب : يستعمل هذا الماء إن لم يجد غيره ثم يتيمة .

وفي معنى ما غُسل فيه يد لقائم من نوم ليس ما غُسل به لذكر ولأنتين
لخروج مني . دون الماء الذي غُسل به لمني نفسه . فإنه نجس إذ كان قليلا
دون القتين . ولو لم يتغير عسى ما سيأتي تفصيله .

فائدة : الماء الذي غُسل فيه لقائم من نوم ليس يده يجوز استعماله في شرب
وغيره عسى الصحيح من المذهب^٤ .

فائدة : يُؤخذ من حديث إذ سيقظ . ستحبب لأخذ بالاحتياط في لعبدة
وغيره . ما لم يخرج عن حد الاحتياط إلى حد الوسوسة . هـ . قاله لنووي^٥ .
وسأتي كلاماً بن تيمية في هذه المسألة .

فائدة : قل في الاختيار : ويد أصبي إذ أدخلها في الإناء . فإنه يكره
استعمال الماء الذي غُسل يده فيه . هـ^٥ .

نص : وما انفصل من غسل نجاسة متغيراً متنجساً . (ع) وبغير متغير قبل الزوال
ينجس (و) . وبعده : أطهره . والماء المتغير بالنجس متنجس (ع) . غير جائز (ع)

(١) المحتار نجية ص ١١

(٢) «مجموع فتاوه» ٢ ٢٩

(٣) «شرح مسلم» ١ ١٧٩

(٤) انظر «كشف القناع» ١ ٣٤ . و«الإص» ١ ٤٢ .

(٥) «الاختيار لفقهاء» ص ٥٥ .

استعماله. وهو غير مُطَهَّر (ع). فإن لم يتغيَّر. وهو دون القلَّتين. نجس (خ). وإن بلغهما لم ينجس (و).

ش: هذه القطعة تتضمن مسائل:

إحداها: في بيان معنى بعض ألفاظ:

فالنَّجَسُ بفتح الجيم وكسرها. وقيل بثلاث الجيم. وهو في اللغة: المستفتر. يقال: نجس ينجس كعلم يعلم. ونجس ينجس. كشرف يشرف.

وهي في الاصطلاح: كل عين حرم تنوُّها حالة لا اختيار مع إمكانه. لا تحريمها. ولا لاستفادها. ولا لضرر بها في بدن أو عقل^١. وقيل في نجس لفقهاء: النجس بفتح الجيم: عين النجاسة. وبكسرها: ما لا يكون طاهر كالشوب النجس. اهـ^٢.

والقتن وحدثهم قلة: وهي لجرة. سُميت بذلك لأنَّ لرجل لعضيه يُقلها بيديه. أي: يرفعها. يقال: قل الشيء وقلة إذ رفعه^٣. وسيتي بيان مقدارهم عند قول المؤلف: وأقطع بكثرة القلتين إن شاء الله تعالى.

الثانية: بيان المعنى:

شرح المؤلف في بيان القسم الثالث من قسم لميه. وهو: النجس. وهو الذي تغيَّر أحد وصفه بنجاسة. قليلاً كان أو كثيراً. وحكى بن المنذر الإجماع عليه^٤ كما أشار إليه المؤلف. ونقل ابن هبيرة الاتفاق عليه^٥.

(١) المضع ص ١. ونظر كشف لقع ١/ ٣٨١.

(٢) نجس لفقهاء ص ٤٨.

(٣) المضع ص ٧. ونظر صبة نضبة ٢١.

(٤) الإجماع لابن المنذر ص ٣٣.

(٥) الإفصح ١/ ٦٦١.

وذكر المؤلف أولاً: ما انفصل عن نجاسة غُسلت به، ولا يخبر الحال إما أن
ينفصل متغيراً أحدُ أوصافه بالنجاسة، إما اللونُ أو الريحُ أو الطعمُ، فهذا الماءُ نجسٌ
لحديثِ الماءِ طهورٌ لا ينجسه شيءٌ إلا ما غُلبَ على لونه وطعمه وريحه^١. وقد
تقدمَ أصلُ الحديثِ دونَ زيادةٍ: إلا ما غلبَ على لونه وطعمه وريحه. قل
الصنعاني: ولكنَّ هذه الزيادة قد أُجمِعَ العلماءُ على القولِ بحكمها. قال بنُ
المنذر: قد أُجمِعَ العلماءُ على أنَّ الماءَ القليلَ والكثيرَ إذا وقعت فيه نجاسةٌ فغيَّرتْ
له طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا فهو نجسٌ؛ فلا يجمعُ هو الدليلُ على نجاسةٍ ما تغيَّرَ
أحدُ أوصافه، لا هذه الزيادة. اهـ^٢.

ورمى أنْ ينفصل غير متغيِّر قبلَ زوالِ النجاسة، كالمنفصل من السادسة فما
دونها، وهو يسيرٌ دونَ القلتين، فنَجَسُ؛ لأنَّه ملاقٌ نجاسةً لم يطهرها شيءٌ م لو
وردت عليه، ولَماءُ اليسيرُ الذي دونَ القلتين ينجسُ بسلافةٍ لنجاسةٍ - أي: بمجرد
ورودِ النجاسة عليه - ولو لم يتغيَّر أحدُ أوصافه، ولو جري.

(١) أخرجه بن ماجة (٥٢١) في الطهارة: باب الحيض، والطبري في الكبير (٧٥٠٣)،
ولبيهقي في السنن ١: ٢٥٩، وفي المعرفة (١٨٤٦)، ولدرقطني ١: ٢٨-٢٩، من حديث
معدوية بن صالح، عن رثد بن سعد، عن أبي أمية لبهي مرفوعاً، وقال لدرقطني: لم
يرفعه غير رثدين بن سعد، عن معدوية بن صالح، وليس بالقوي، ولصوب في قول رثد.
هـ. قلت: أخرجه من حديث رثد بن سعد مرسلاً لدرقطني في «سننه» ١: ٢٨-٢٩،
ولبيهقي في السنن ١: ٢٥٩-٢٦٠، وفي المعرفة (١٨٤٨) وهو لصحيح.

وقال لوصيري في مصباح الزجاجة ورقة ٢٠: هـ. ساد فيه رثدين وهو ضعيف وحنف
عليه مع ضعفه هـ. قلت: وقد ذكر لاختلاف عليه فيه لدرقطني ١: ٢٨-٢٩، ولبيهقي في
المعرفة ٢: ٨٢-٨٣.

ونقل لحافظ في التلخيص الكبير ١: ١٥: عن أبي حاتم أنه صحح رساله، وعن
درقطني أنه قال: ولا يثبت هـ، وعن شاذلي قال: يروى عن أبي بصير من وجه لا يثبت
أهل الحديث منه، وعن شاذلي: تفق لمحدثون على تضعيفه هـ. والله تعالى أعلم.

(٢) سبل سلاه ١: ٣١.

وَأَمَّا أَنْ يَنْفَصِلَ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ بَعْدَ زَوَالِ النِّجَسَةِ، كَالْمَنْفَصِلِ عَنْ مُحَلٍّ طَهَّرَ - أَرْضاً كَانَ الْمُحَلُّ أَوْ غَيْرَهَا - فَطَهُورٌ إِنْ كَانَ قُلَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَإِنْ كَانَ دُونَ قُلَّتَيْنِ فَطَاهِرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذَنْبٌ مِنْ مَاءٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»^(١)، وَلَوْلَا أَنَّهُ يُطَهَّرُ لَكَانَ تَكْثِيرًا لِلنِّجَسَةِ، وَغَيْرُ الْأَرْضِ يُقَدَّسُ عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ الْمَنْفَصِلَ بَعْضُ الْمُتَّصِلِ، وَالْمُتَّصِلُ طَاهِرٌ بِالْإِجْمَاعِ^(٢)، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْخِلَافِ وَالرَّاجِعُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

تَمَسَّةٌ: إِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَاءِ النِّجَسُ - قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً - طَهُورٌ كَثِيرٌ بِصَبِّ أَوْ إِجْرَاءٍ سَاقِيَةٍ إِلَيْهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، طَهَّرَ بِلا خِلَافٍ، حَكَاهُ لِنَوَوِي^(٣)، كَأَن نَبَعَ فِيهِ أَوْ سَالَ إِلَيْهِ مَاءُ الْمَطَرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِتِّصَالُ فِي لَصَبٍ لِأَنَّ هَذَا الْقَدَرُ الْمُضَافُ يَدْفَعُ النِّجَسَةَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّا اتَّصَلَ بِهِ.

أَمَّا إِضَافَةُ التُّرَابِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْأَرْضِيَّةِ، كَالرَّمْلِ وَالنُّورَةِ إِلَى الْمَاءِ فَلَا يُطَهَّرُهُ.

فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُ الْمَاءِ النِّجَسَ الْكَثِيرَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ وَلَا نَزْحٍ، أَوْ نَزْحٍ مِنْ النِّجَسِ الْكَثِيرِ، فَبَقِيَ بَعْدَ الْمَنْزُوحِ كَثِيرٌ غَيْرٌ مُتَغَيِّرٍ، طَهَّرَ بِلا نَزْحٍ؛ لِزَوَالِ عِلَّةِ تَنْجِيسِهِ وَهِيَ التَّغْيِيرُ.

وَالْمَنْزُوحُ الَّذِي زَالَ مَعَ نَزْحِهِ التَّغْيِيرُ، طَهُورٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنُ النِّجَسَةِ فِيهِ. وَإِنْ كَانَ النِّجَسُ - قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً - مُجْتَمِعاً مِنْ مُتَنَجِّسٍ يَسِيرٍ، فَتَطْهِيرُهُ بِإِضَافَةٍ كَثِيرَةٍ مَعَ رَوَالِ تَغْيِيرِهِ إِنْ كَانَ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ جَوَانِبِ بَثْرِ نَزْحَتِ لِلْمَشَقَّةِ. تَنْبِيْهُ: مُحَلٌّ مَا ذَكَرَ إِنْ لَمْ تَكُنِ النِّجَسَةُ بَوْلَ دَمِيٍّ أَوْ عَذِرَتِهِ، فَتَطْهِيرُهُ مَا تَنْجَسَ

(١) سَلَفُ ص ١٠٠.

(٢) نَظَرُ كُنُوفِ الْقُدَّاعِ، ١، ٣٦، ٣٧.

(٣) نَظَرُ - لِمَجْمُوعِ تَرْجِيحِ الْمَذْهَبِ، ١، ١٧٩.

بهم من الماء بصفة ما يشق نزعُه إليه، أو نزعُ يبقى بعده ما يشق نزعُه، أو زوالُ
تغيرٍ ما يشق نزعُه بنفسه على قولٍ أكثرَ لمتقدمين، ومن تبعهم .

قلت: وقد أُقيمت في هذا لعصر محضاتُ لتنقية مياهٍ لمجري، فنقولُ فيها:
إذا كان الماء بعدَ التنقية غيرَ متغيرٍ بالنجاسة في لونه أو طعمه أو ريحه فهو ظهورُ
يجوزُ لتطهرُ به، ولا يؤثرُ فيه لتغيرُ بسببِ الموادِّ الكيميائية المظهرة على نصحيح،
ورمَّ لمؤثر: لتغيرُ بسببِ النجاسة نفسها، ولله أعلم بالصواب.

فائدة: صدر قرارُ هيئة كبار العلماء برقم (٦٤) في (٢٥ ١٠ ١٣٩٨هـ) في
موضوع تطهير مياهٍ لمجري، ونصُّ الحاجة منه: بناءً على ما ذكره أهلُ العلم من
أنَّ الماءَ الكثيرَ لمتغيرٍ بنجاسةٍ يظهرُ إذا زلَّ تغيره بنفسه، أو بصفةٍ من ظهورٍ إليه،
أو زلَّ تغيره بطولٍ مُكث، أو تأثيرِ لشمس، ومرارٍ لرياحٍ عليه، أو نحو ذلك؛
لزوالٍ لحكمه بزوالِ عَيْتِه.

وحيث إنَّ المياهَ لمتنجسةٍ يمكنُ التحصُّلُ من نجاستها بعدةِ وسائل، وحيث إنَّ
تنقيتها وتخليصها ممَّا طرأَ عليها من النجاساتِ بواسطةِ الطرقِ الفنيةِ الحديثةِ لأعمالِ
التنقية يُعتبر من أحسنِ وسائلِ الترشيحِ وتطهير، حيث يُبذلُ الكثيرُ من الأسبابِ
لمدايةِ لتخفيضِ هذه المياهِ من النجاسات، كما يشهدُ بذلك ويُقرُّه خبراءُ
المختصُّونَ بذلك، ممَّن لا يتطرقُ لشكِّ بينهم في عملهم وخبرتهم وتجاربهم.

لذلك فإنَّ سجنس يرى ظهورها بعد تنقيتها لتنقية الكمية، بحيث تعودُ إلى
حقيقتها الأولى، لا يرى فيها تغيرٌ بنجاسةٍ في طعمٍ ولا لونٍ ولا ريحٍ، ويجوزُ
استعمالها في إزالةِ الأحداثِ والأخبثات، وتحصُّلِ الطهارةِ بها منها، كما يجوزُ شربُها
إلا إذا كنتَ هناكَ أضربُ صحبةً تنشأ عن استعمالها، فيمتنعُ ذلكَ محافظةً على
النفس، وتغدياً لنصرٍ لا لنجاستها.

(١) سحر سروس سرج وحنينه ٩٠-٩٣، ركنف نسخ ١-٢٣-٢٤

والمجلس إذ يقرر ذلك يستحسن الاستغناء عنها في استعمالها للشرب متى
وُجد إلى ذلك سبيل. احتياطاً للصحة، واتقاء للضرر، وتنزهاً عما تستقذره النفوس،
وتنزهاً منه الطبع. اهـ.

وصدّر قرار من مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لربطة لعالم إسلامي
في دورته الحادية عشرة المنعقدة في مكة المكرمة يوم الأحد (١٣) رجب
(١٤٠٩هـ). ونصّ الحجة منه:

وبعد مراجعة المختصين بالتنقية بالطرق الكيماوية وما قرروه من أن التنقية تتم
بإزالة النجاسة منه على مراحل أربع وهي: الترسيب، ولتهوية، وقتل الجراثيم،
وتعقيمه بالكلور بحيث لا يبقى للنجاسة أثر في طعمه ولونه وريحه، وهم مسلمون
عدول موثوق بصدقهم وأمانتهم.

قرر المجمع ما يأتي: إن ماء المجاري إذ نُقي بالطرق المذكورة وما يمثّلها،
ولم يبق للنجاسة أثر في طعمه ولا في لونه ولا في ريحه، صار ظهور يجوز رفع
الحديث وإزالة النجاسة به بناءً على القاعدة الفقهية التي تُقرّر: أن لماء لكثير لذي
وقعت فيه نجاسة يظهر بزوال هذه النجاسة منه إذ لم يبق لها أثر فيه، وله أعلم.

فرع: إذا لاقت النجاسة ماءً غير الماء، تنجس - قليلاً كان - كثير - على
الصحيح من المذهب، وعينه الأصحاب ونقله الجماعة.

وعن أحمد: حكمه حكم الماء، اختاره لشيخ تقي الدين .

الترجيح:

قلت: والقول الثاني هو الأرجح؛ لأنه في معنى الماء، ولم يخص بدليل،
وله أعلم.

فرع: قال محمد بن مفتح: ظاهر كلامهم أن نجاسة الماء النجس عينية، وذكر شيخنا في شرح العمدة: لا؛ لأنه يطهر غيره، فنفسه أولى، وأنه كالثوب النجس، قال في التصحيح: ما قاله الشيخ تقي الدين هو الصواب، وفي قول المصنف: إنها عينية، نظر؛ لأن لأصحاب قلو: النجاسة العينية لا يمكن تطهيرها وهذا يمكن تطهيره، فظاهر كلامهم أنها حكمية، وهو الصواب، وهو ظاهر ما نقه المصنف عن بعض الأصحاب في كتب الخلاف. هـ^١.

فرع: قال في الإنصاف: وقيل بالفرق بين يسير الرائحة وغيره، فيعفى عن يسير الرائحة، ذكره ابن البد، وشدده لتركشي، قلت: نصره بن رجب في شرح البخاري، وظن أنه اختيار لشيخ تقي الدين، وابن القيم، وما هو ببعيد. اهـ^٢.

قوله: غير جائز استعماله: قال في الفروع: وحرم الحلواني وغيره استعماله إلا لضرورة، وذكر جمعة أن سقته للبهائم كالطعم للنجس، وفي نهاية لأرجي^٣: لا يجوز قربانه بحال، بل يراق، وقوله في التعيق، في المتغير، وأنه في حكم عين نجاسة بخلاف قيس نجس لم يتغير فيجوز بل الطين به، وسقته الدوب. هـ^٤.

وقال في الإنصاف: لا يجوز استعماله بحال، إلا لضرورة دفع لئمة غص به، وليس عنده ظهور ولا طهر، أو لعطش معصوم دمي، أو بهيمة سواء كانت تؤكل أو لا، ولكن لا تحب قريباً، أو لطفء حريق متبف، ويجوز بل التراب به وجعته طيناً يطين به ما لا يصلح عليه، قاله في «الرعاية» وغيرها. اهـ^٥.

(١) الفروع وتصحيح ١ ٨٧، و لاختبارت ص ١٥.

(٢) الإنصاف ١ ٥٦، وشرح لتركشي ١ ١٢٩.

(٣) لأرجي: همزة وزعي مفتوحين، وسجيه مسوب إلى محبة ببعدي باب لأرج، وصرح في سبب عبد العزيز سكون لري، وانه نعم، نسغي في ضبط أسماء لرجال، ص ٢٩.

(٤) الفروع ١ ٨٨.

(٥) الإنصاف ١ ٦٢.

فائدة: على قولهم: ولو جاريًا، قل في الإنصاف: الجريئة ما حاط
بالنجاسة فوقها وتحتها ويمنة ويسرة على لصحيح من المذهب، وعيه أكثر
الأصحاب وقطعوا به، وزد المصنف - يعني لموفق - ما نشرت إليه عدة أسماء
ووراءها، وتبعه الشارح فجزم به هو وابن رزين، وقل بن عقيل في لفنون
الجريئة ما فيه النجاسة، وقدر مساحتها: فوقها، وتحتها، ويمنتها، ويسرتها، نقه
الزركشي. اهـ^١.

فائدة: قل شيخ الإسلام ابن تيمية: وملابسة النجاسة لحاجة جائز إذ ظهر
بدنه وثيابه عند الصلاة، كما يجوز الاستنجاء بالماء مع مبشرة النجاسة، ولا يكره
ذلك على أصح الروايتين، وقول أكثر الفقهاء^٢.

نصر: فإن كانت النجاسة من بول الآدميين وعذرتهم المائعة، نجس (خ)، فإن
بلغ حدًا لا يمكن نزحه فهو، مطهر (ع) وأقطع (وش) بكثرة الثلثين.

ش: إن بلغ الماء قلتين، ثنية قلته، وهي سم لك ما رقع وعلا، ولمرد
هذا الجرة الكبيرة من قلال هجر، وهي قرية كنت قرب لمدينة، وقيل: هجر
البحرين^٣.

قال شمس الحق: قل لبيهقي^٤: قلال هجر كنت مشهورة عندهم، ولهذا
شبه رسول الله ﷺ ما رأى ليلة المعرج من نبق يسرة لمتتهى: فإذ ورقها مثل

(١) «إصاف» ١/ ٥٨-٥٩، وشرح الزركشي، ١/ ١٣١، وشرح كبير، ١/ ١٧.

(٢) «مختصر الفتوى المصرية» ص ٢٧.

(٣) انظر «روض المربع» ١/ ٦٩.

(٤) في «معركة السنن والآثار» ٢/ ٩١، برقم (١٩٠١) و(١٩٠٢).

(٥) لنبق: لكعبة وخمّل الصدر، كالنبق بالكسر، ترتيب لقاموس ٤/ ٣١٥.

وفي «مختار الصحاح» (لنبق) تخفيف، لنبق بكسر ناء وهو خمّل لسر لوحدة (نبقة)
مثل كيمة وكلمة (نبقت) يضاً مثل كلمات ص ٦٤٣.

أَذِنَ الْفَيْيَّةَ. وَذَ نَبَقْهُ مِثْلُ قِلَالٍ هَجَرَ. هـ^١. فَإِنْ قِيلَ: تُيُّ مِلَازِمَةٌ بَيْنَ هَذِهِ
لِتَشْبِيهِهِ وَبَيْنَ ذِكْرِ الْقُبَّةِ فِي حَدِّ الْمَاءِ؟ فَلِجَوَابِ: أَنَّ لَتَقْيِيدَ بِهِمَا فِي حَدِيثِ
لِمَعْرَاجٍ دُلٌّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَعْنُومَةً عِنْدَهُمَا. بِحَيْثُ يُضْرَبُ بِهَا لِمِثْلُ فِي الْكَثِيرِ.
كَمَا أَنَّ لَتَقْيِيدَ إِذْ أُطْبِقَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى التَّقْيِيدِ لِمَعْنُومَةٍ. هـ^٢.

وَهَذَا الْمَاءُ هُوَ الْكَثِيرُ صِطْلًا عِنْدَ عَمَّةِ الْفُقَهَاءِ. فَإِنَّهُ إِذَا أُطْبِقَ لِكَثِيرٍ فَهُوَ
قَتْنٌ فَكَثُرَ. وَإِذَا أُطْبِقَ لِقَلِيلٍ فَهُوَ مَدُونُهُمْ. وَهَذَا مَا قَطَعَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ. وَهُوَ
لِمَذْهَبِ. وَالْقُلْتَانِ: خَمْسُ مِائَةِ رِطْلٍ^٣ عِرْقِيٌّ تَقْرِيْبًا. فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ سِيرِ كِرْطَلٍ
وَرَطْبَيْنِ. وَرَبْعُ مِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثَلَاثَةُ سَبْعِ رِطْلٍ مِصْرِيٌّ. وَمِائَةٌ وَسَبْعَةٌ
وَسُبْعُ رِطْلٍ دِمَشْقِيٌّ. وَتِسْعَةٌ وَثَمَانُونَ وَسُبْعُ رِطْلٍ حَبَشِيٌّ. وَثَمَانُونَ رِطْلًا وَسُبْعَانِ
وَنِصْفُ سُبْعِ رِطْلٍ قُدْسِيٌّ. فَلِرِطْلٍ لِعِرْقِيٍّ تِسْعُونَ مِثْقَلًا سُبْعُ لِقُدْسِيٍّ وَثَمْنُ سُبْعِهِ
وَسُبْعُ لِحَبَشِيٍّ وَرَبْعُ سُبْعِهِ. وَسُبْعُ لِدِمَشْقِيٍّ. وَنِصْفُ سُبْعِهِ. وَنِصْفُ الْمِصْرِيٍّ وَرَبْعُهُ
وَسُبْعُهُ.

قَالَ نُوَوِي: قَالَ لِقَاضِي حَسَنِ فِي تَعْيِينِهِ: قَدَرُ لِقَتْنَيْنِ فِي رُضٍّ مُسْتَوِيَةٍ
ذِرْعٌ وَرُبْعٌ فِي ذِرْعٍ وَرُبْعٌ طَوْلًا وَعَرْضًا. فِي عُمُقِ ذِرْعٍ وَرُبْعٍ. وَهَذَا حَسَنٌ تَمَسُّ
لِحَاجَتِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. هـ^٤.

وَقَدَّرَهُ بَعْضُ الْمَعْصَرِينَ بِمِائَتَيْنِ وَسَبْعِينَ بُشْرًا^٥.

(١) أَخْرَجَهُ بُيْهَاقِي (٣٢٠٧) فِي بَدَأِ الْحَقِّ: بِدَكَرِ سَلَاكَةِ. وَمُسَمَّ (١٦٢) فِي الْإِيمَانِ
بِأَسْرِهِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَفَرَضَ لِنُصُوتِ. مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ أَنَّ صَعْصَعَةَ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٢) التَّعْيِينُ لِمَعْنَى عَلَى سَبِيلِ تَدْرِيقٍ ٢٥١.

(٣) لُطْرُ: لَدَى يَوْرَنَ بِهِ يَكْسَرُ لِرَاءَ وَيَحُورُ فَتَحْجُ «لِمَضْعُ» ص ٨.

(٤) بَطْنُ لُطْرُوسَ لُتْرِبَعٍ: ٧١-٧٠. وَاسْمُ الْجَمْعِ تَرْجُ لِمَهْدٍ ١٧٢. وَكَتَبَ لِقَدْحٍ.
١٤٣. ٤٤. وَالْإِنْصَافُ ٦٨.

(٥) كَتَبَ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِي وَذَلَّتْهُ: لَوْهَبَةُ تَرْحِينِي ١٢٢.

إذا بلغ الماء هذا المقدار فخالطته نجاسة قبيحة أو كثيرة فم تغيره فطهور؛ لقوله
 ﷺ: إذا بلغ الماء قلتين لم يُنجسه شيء وفي رواية: لم يحمل لخبث بفتحتين
 أي: لم ينجس بوقوع النجاسة فيه. روه أحمد وغيره وصححه الشيخ عبد العزيز بن
 باز^١. قال الحاكم^٢: على شرط الشيخين. وصححه الطحاوي^٣.

وحديث: إن الماء طهور لا يُنجسه شيء، وحديث: الماء لا ينجسه شيء إلا
 ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه^٤ يُحملان على لمتقيد لسبق. وإنما خُصت
 القلتان بقالال هجر لوروده في بعض ألفاظ الحديث.

وهو ما روه الخطابي في معالم السنن^٥ بسنده إلى بن جريج عن النبي
 ﷺ: إذا كان الماء قلتين بقالال هجر وذكر الحديث^٦.

(١) حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٢٢٠٢. وبيودود (٦٣) في نظهرة. باب
 ما ينجس الماء. والترمذي (٦٧) في نظهرة: باب منه آخر، ونسني ٤٦١ في نظهرة.
 باب التوقيت في الماء. وابن ماجه (٥١٧) في نظهرة: باب مقدار ماء ندي لا ينجس.
 وصححه بن حبان (١٢٤٩)، والحاكم ١٣٢/١ من حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما،
 ونظر تمة تحريجه واختلاف في إسناده في مسند أحمد برقم (٤٦٠٥) ضيع مؤسسة الرسالة.
 (٢) في المستدرک ١٣٢/١.

(٣) في شرح معاني الآثار ١٦-١٥.

(٤) سلف ص ١٢٦.

(٥) ٣٥١ في نظهرة: باب ماء يكون في غلاة.

(٦) هو في المصنف لعبد لروق برقم (٢٥٩)، ومن طريق عبد لروق أخرجه بن نمير في
 «الأوسط» ٢٧١/١ برقم (٢٩٠) عن بن جريج.

وأخرجه بن عدي في الكامل ٢٣٥٨/٦ مرفوع، وفي مسنده صغيرة من سقلاط، قال
 عنه بن عدي: مكر الحديث، وعمدة ما يرويه لا يتبع عنه، وقوله في متن هذا: «من قلل
 هجر» غير محفوظ ولم يذكر. لا في هذا الحديث من رواية معيرة هذا عن محمد بن إسحق.

وأخرجه البيهقي في السنن ٢٦٣-٢٦٤. وفي المعرفة (١٨٨٨) و(١٨٨٩) و(١٨٩٥)
 و(١٨٩٦) و(١٨٩٧) و(١٨٩٨)، وذكر اختلاف في إسناده وأنه يروى من طريق مجهول.

ولأنها كانت مشهورة الصفة، معلومة المقدار. قال ابن جريج: رأيت قلال هجر
فرأيت القلة تسع قربتين وشيئاً، والقربة مئة رطل بالعراقي، والاحتياط أن يجعل
الشيء نصفاً، فكانت القلتان خمس مئة بالعراقي^(١).

فسرع: في مذاهب العلماء في الماء القليل والكثير: قال في «الإفصاح»:
وأجمعوا على أنه إذا تغير الماء بالنجاسة نجس قل أو كثر. اهـ^(٢).

١- ذهب الإمام أحمد في رواية والشافعي إلى أن الماء إذا كان دون قلتين
فلاقتة نجاسة فلم يتغير بها، فإنه ينجس، وهو ما قطع به المؤلف، وهو المشهور
في مذهب أحمد.

٢- ورؤي عن أحمد: أن الماء لا ينجس إلا بالتغير، قليلاً وكثيراً، ورؤي مثل
ذلك عن حذيفة، وأبي هريرة، وابن عباس، قالوا: «الماء لا ينجس»^(٣). ورؤي
ذلك عن سعيد بن المسيب، والحسن، وعكرمة، عطاء، وجابر بن زيد، وابن أبي
ليلي، ومالك، والأوزاعي، والثوري، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن
المنذر، وهو قول للشافعي.

٣- وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الكثير ينجس بالنجاسة إلا أن يبلغ حداً
يغلب على الظن أن النجاسة لا تصل إليه، واختلفوا في حده فقال بعضهم: ما إذا
حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر، ثم تنازعوا: هل هو بحركة المتوضيء، أو
المغتسل، وقدّره محمد بن الحسن بمسجده فوجده عشرة أذرع في عشرة أذرع،

= مرفوعاً، ومن طريق أخرى منقطع الإسناد بين ابن جريج وبين النبي ﷺ، وبين أن قوله: «من
قلال هجر» هي من قول ابن جريج، أو من قول شيخ شيخه يحيى بن عقيل، وانظر «التلخيص
الحبير»: ١٩-١٨/١.

(١) انظر «الروض المربع» ٧١/١-٧٤، و«معالم السنن» ٣٥/١.

(٢) «الإفصاح» ٦٦/١.

(٣) انظر «المصنف» لابن أبي شيبة ١٤٣/١.

وما دون ذلك ينجرس، وإن بلغ ألف قُلَّةٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه». متفقٌ عليه^(١)، فنهي عن الوضوء من الماء الراكد بعد البول فيه، ولم يفرق بين قليله وكثيره، ولأنه ماء حلت فيه نجاسة لا يؤمن من انتشارها إليه، فينجس بها كاليسير^(٢).

الترجيح:

قلت: والصحيح القول الثاني، وهو: أن الماء لا ينجس إلا بالتغير، قليله وكثيره؛ لما روى أبو سعيد قال: قيل: يا رسول الله، أتتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض^(٣) ولحوم الكلاب والنتن^(٤) فقال: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي^(٥)، وقال: حديث حسن صحيح. قال النووي: حديث صحيح.

قال الخلائ: قال أحمد: حديث بئر بضاعة صحيح.

وروي أن النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عن الحياض التي بين مكة والمدينة، تردُّها السباع والكلاب والحُمُر، وعن الطهارة بها، فقال: «لها ما حملت في بطونها، ولنا ما غبَر^(٦)»

(١) سلف تخريجه ص ١٢٣ بلفظ «ثم يغتسل منه».

(٢) انظر «المغني» ١/٣٩-٤١، و«الإفصاح» ١/٦٦، و«مختصر الفتوى لمصرية» ص ١٨.

(٣) (الحيضة) المَرَّة الواحدة. و(الحيضة) بالكسر الاسم والجمع (الحيض) و(الحيضة) بالكسر أيضاً الخرقه التي تستنبر بها المرأة، قالت عائشة - رضي الله عنها -: لُتِنِي كُنْتُ حِيضَةً مُدَّة. «مختار الصحاح» ص ١٦٥.

(٤) (النتن) الرائحة الكريهة. وقد (نتن) الشيء من باب سهل وظرف و(نتنأ) أيضاً و(أنتن) فهو (مُنتِن) و(مُنتِن) بكسر الميم، تبعاً للتاء. «مختار الصحاح» ص ٦٤٥.

(٥) سلف تخريجه ص ١١٤.

(٦) (غَبَر) الشيء بقي، ونكت، وغَبَر أيضاً مضى. وهو من الأضداد، وببه دخل. «مختار الصحاح» ص ٤٦٨، و«المعجم الوسيط» ٢/٦٤٢.

طَهُورٌ»^(١) ولم يُفَرِّق بين القليل والكثير؛ ولأنه لم يظهر عليه إحدى صفات النجاسة، فلم ينجس بها كالزائد عن القلتين^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأصل ذلك أن اختلاط الخَبَثِ بالماء هل يُوجِبُ تحريمَ الجميع؟ أم يقال: بل استحال فلم يَبْقَ له حُكْمٌ؟ فهل الأصلُ الإباحةُ حتى يقومَ الدليلُ على التحريم؟ أم الأصلُ المنعُ إلا ما قامَ الدليلُ على إباحته؟

والصحيح: الأول، وهو أن النجاسة متى استحالت، فالماء طاهرٌ، قليلاً كان أو كثيراً، فإنه داخلٌ في حَدِّ الطَّيِّبِ. خارجٌ عن الخَبَثِ. وقد صَحَّ قوله ﷺ: «الماء طهورٌ لا ينجسه شيء»^(٣) وهو عامٌ في القليل والكثير، وفي جميع النجاسات.

وأما إذا تَغَيَّرَ فإنما حَرَّمَ لظهورِ جَرَمٍ^(٤) النجاسة فيه. بخلاف ما إذا استُهلِكَ، وَبَيَّنَ ذلك أن الخمرَ واللبن لو وقع في ماء، فستُهلِكَ، فشربُه شَرِبٌ، لم يُحَدِّثْ.

(١) أخرجه بن ماجة (٥١٩) في لطهرة: باب الحيض، والطحوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٦٤٧) - طبع مؤسسة الرسالة، وليبقي في «السنن» ١/ ٢٥٨. من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

وأخرجه الطحوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٦٤٧)، والردقطني ١/ ٣١ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

قال البيهقي في «سننه» ١/ ٢٥٨: هكذا روه إسماعيل بن أبي ريس، عن عبد الرحمن، وروى عن بن وهب، عن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عطية، عن أبي هريرة، وعبد الرحمن بن زيد ضعيف لا يحتج بأمثاله. وقد روي من وجه آخر عن بن عمر مرفوعاً، وليس بمشهور. هـ. قند: وعبد الرحمن هو: بن زيد بن أسلم، ضعفه أحمد بن حنبل، وعبي بن لمديني، وبدوود، والنسائي، وبنو زرة، وبنو حاتم، ونظر قور الطحوي فيه. وتمه تخريج الحديث في «شرح مشكل الآثار» ٧/ ٦٥-٦٧ - طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) نظر «لمغني» ١/ ٣٩-٤٠، و«المجموع شرح لمهذب» ١/ ١٣١.

(٣) تقدم ص ١١٤.

(٤) «الجرم»: جسد. جمعه جُرْمٌ وجُرُومٌ وجُرْمٌ «المعجم الوسيط» ١/ ١١٨.

ولم ينشُر الحُرمة .

ونَهَيْهِ بِحَيْثُ عَنْ لَبُولِ فِي لَمَاءِ لَدَائِمٍ . لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى تَنْجِيسِهِ . فَسَدَ لَذَرِيعَةٌ . وَلِهَذَا يَحْتَجُّ لِنَهْيِهِ فِي كُلِّ مَاءٍ رَكْبٍ . فَلَا يَجُوزُ فِيمَا فَوْقَ لِقَتَيْنِ . وَلَا فِيمَا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ . وَلَا فِيمَا لَا يَتَحَرَّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحَرُّكِ الْآخَرِ . وَمَنْ قَالَ : يَجُوزُ فِي ذَلِكَ ، فَقَدْ خَالَفَ . إِذْ هُوَ عَدُّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ بِحَيْثُ : « الْمَاءُ لَطَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ » فَلَا يَقَالُ : وَصِفُ لَمَاءٌ بِكَوْنِهِ طَهُورًا يُدَلُّ عَلَى تَنْجِيسِ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَعْيِيلُ لِحَكْمِ بَعْتَيْنِ . وَكَوْنُ لَمَاءٍ طَهُورًا يُوجِبُ دَفْعَ النِّجَاسَةِ عَنْ نَفْسِهِ . وَهُوَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ . وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِهِ مَا يَمْنَعُ عَنْهُ لِنَجَاسَةٍ .

وَأَيْضًا : فَإِنَّهُمْ سَأَلُوهُ بِحَيْثُ عَنْ لَمَاءٍ . فَخَصَّهُ بِذَلِكَ ؛ لِحَاجَةِ لِسَائِلٍ إِلَيْهِ . مَعَ أَنَّهُ مَفْهُومٌ لِقَبِّ . وَهُوَ ضَعِيفٌ .

وَأَمَّا حَدِيثُ لِقَتَيْنِ - إِذْ صُحِّحَ - فَمَنْطُوقُهُ مُوَفِّقٌ لَغَيْرِهِ . وَهُوَ أَنَّهُ إِذْ بَغِيَ لَمَاءٌ قَتْنَيْنِ لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ .

وَأَمَّا مَفْهُومُهُ - إِذْ قُتِلَ بِدَلَالَةِ مَفْهُومٍ لَعَدَدٍ - فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لِحَكْمِهِ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ مَخْلَفٌ لِحَكْمِهِ فِي الْمَنْطُوقِ . وَلَوْ بَوَّجَهُ مِنْ لَوْجُوهِ . وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لِحَكْمُ مَخْلَفًا لِمَنْطُوقٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : لِمَفْهُومٍ لَا عَمُومَ لَهُ . فَلَا يَبْزُرُ أَنْ كُلُّ مَا لَمْ يَبْغِ لِقَتْنَيْنِ يَنْجُسُ . بَلْ إِذْ قِيلَ بِاِمْتِخَانَةٍ فِي صُورَةٍ حَصَلَ الْمَقْصُودُ . فَمَنْطُوقُهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ لِحَبْثٍ عِنْدَ بَيُوعِ لِقَتْنَيْنِ . مَفْهُومُهُ : وَلِقَتْنَيْنِ قَدْ يَحْتَمِلُ لِمُظَنَّةِ لِقَبَّةٍ . فَيَكْفِي لِمَخْلَفَةِ لَجُوزِ حَتْمًا لِحَبْثٍ فِي لِقَتْنَيْنِ دُونَ الْكَثِيرِ . فَقَدْ خَالَفَ لِمَفْهُومٍ لِمَنْطُوقٍ بِذَلِكَ . وَهُوَ كَذِبٌ . إِذْ لَا يَبْزُرُ أَنْ لِمَفْهُومٍ

(١) نِي أَنْ لَيْسَ سَمَرَةٌ لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ وَسُتْهِتْ . وَشَرِبَهُ صَعْرًا . لَمْ يَحْرَمْ هَذَا لِقَاضٍ عَلَى سَمَرَةٍ صَحَّةِ لَيْسَ . وَهِيَ نَعَمَ

يخالف المنطوق في كل صورة من صورهِ. بل يكفي ولو في صورةٍ. فلا عموم للمفهوم كما قلنا، وهذا ظاهرٌ.

والنبي ﷺ لم يذكر ذلك حكماً عاماً، إنما ذكره في جواب من سألته عن ماء بعينه. فيتقيد به؛ فإن التخصيص إذا كان له سبب غير اختصاص الحكم لم يبق حجة بالاتفاق كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

فما كان حال المسؤول عنه أنه كثير قد بلغ القلتين، ومن شأن الكثير أنه لا يحمل الخبث، بل يستحيل فيه، دل ذلك على أن مناط الحكم كون الخبث محمولاً، فحيث كان محمولاً - أي موجوداً - كان نجساً، وحيث استهلك فهو غير محمول، فصدر حديث القلتين موافقاً لقوله: «الماء طهور لا ينجسه شيء»^(١).

ونكت الجواب عن كونه يحمل الخبث أو لا يحمله أنه أمر حسي معروف، والجس دليل على هذا اتفاقهم على أن الماء إذا تغير حمل الخبث ونجسه. فصدر قوله: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ولم ينجسه شيء»^(٢) مثل قوله: «الماء لا ينجسه شيء» وهو إنما أراد إذا لم يتغير في الموضعين، وأما إذا كان قليلاً قد يحمل الخبث لضعفه^(٣). اهـ.

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: ومن ذلك الماء الذي دون القلتين إذا وقعت فيه نجاسة، فكثير من أهل العلم أو أكثرهم على أنه طهور داخل في تلك القاعدة الجامعة ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ [المائدة: ٦]. وسئل النبي ﷺ عن الماء إذا وقعت فيه نجاسة فقال: «الماء طهور لا ينجسه شيء» لكن حمله الآخرون على الكثير لقوله: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث».

قال الأولون: إن سلكنا في الحديث مسلك من قدح فيه من أهل الحديث،

(١) سلف ص ١١٤.

(٢) سلف ص ١٣٣.

(٣) «مختصر الفتوى المصرية» ص ١٨-٢٠.

فلا كلام. ولكن نتكلم فيه على تقدير ثبوته، ونحن نقول بثبوته لكن لا يدل على ما قلموه. ومن زعم أن القليل ينجس فقد قال ما لا يعلم قطعاً، لأن اللفظ صريح أنه إن كثر لا يحمل الخبث، ولم يتكلم فيما دونه، فيحتمل أنه ينجس على ما ذكرتم، ويحتمل أنه أراد إن كان دونهما فقد يحمل وقد لا يحمل، فإذا لم تقطع على مراده بالتحديد، فقد حرم الله القول عليه بلا علم.

وإن زعمته أن أدلتنا لا تشمل هذا، فهو باطل، فإنها عامة، وعلى تقدير ذلك يكون من المسكوت عنه، الذي نهينا عن البحث عنه، فلو أنكم قلتم كما قال من كرهه من العلماء: أكرهه ولا أستحبه مع وجود غيره، ونحو هذه العبارة التي يقولها من شك في نجاسته، ولم يجزم بأن حكم الشرع نجاسة هذا الماء، كنتم قد أصبتم وعملتكم بقول نبيكم ﷺ، سواء كان في نفس الأمر طاهراً أم لا، فإن من شك في شيء وتورع عنه فقد أصاب، ولو تبين بعد ذلك أنه حلال.

وعلى كل حال فمن زعم أن النبي ﷺ الذي أرسله الله ليبين للناس ما نزل إليهم، أراد أن يشرع لأمة أن كل ماء دون القلتين بقلال هجر إذا لاقى شيئاً نجساً أنه يتنجس ويصير شربه حراماً، ولا تقبل صلاة من توضأ به، ولا من باشره شيء منه حتى يغسله، ولم يبين ذلك لهم حتى أتاه أعرابي يسأل عن الماء بالفلاة ترده السباع التي تأكل الميتات، ويسئل فيه من ريقها ولعابها، فأجبه بقوله: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث» أراد بهذا اللفظ أن يبين لأمة أنه إذا بلغ خمس مئة رطل بالعراقي لا ينجس إلا بالتغير، وما نقص نجس بالملاقاة، وصار كما وصفنا، فمن زعم ذلك فقد أبعد النجعة، وقال ما لا يعلم، وتكلم فيما سكت عنه، وأتبع المتشابه، وجعل المتشابه من الحرام البين. اهـ^(١).

واختار هذا القول أيضاً الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب^(٢).

(١) «الدرر السنية» ٣/ ٧١-٧٢.

(٢) «الدرر السنية» ٣/ ٧١-٧٢.

ولشيخ عبد الرحمن السعدي^١.

فائدة: قال لنووي: قوله في الحديث 'توضأ' بتثنيين مثنتين من فوق، خطاب النبي ﷺ معناه: توضأ أنت يا رسول الله من هذه البئر، وتستعين ماءها في وضوئك مع أن حلها مذكوره. وإنما ضبطت كونه بالثاء لئلا يصحف فيقال: 'توضأ' بالنون.

وقد رأيت من ضحفه واستبعد كون النبي ﷺ توضأً منها، وهذا غلط فحش، وقد جاء تصريح بوضوء النبي ﷺ في هذا الحديث من طرق كثيرة ذكرها البيهقي في نسس الكبير ورواه آخرون غيره. وفي رواية لأبي دود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول له: 'إنه يستقي لك من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها لحوم نكالات'^٢. وهذا في معنى روایت البيهقي وغيره لمصرحة بأنه ﷺ توضأ منها، ولهذا قال السيرزي: وروى أن النبي ﷺ توضأ من بئر بضاعة. وفي رواية الشافعي في مختصر نسني:

قيل: يا رسول الله، إنك توضأ من بئر بضاعة، وذكر تمام الحديث. وروى نسائي^٣ عن أبي سعيد الخدري قال: مرت بالنبي ﷺ وهو يتوضأ من بئر بضاعة فقلت: 'توضأ منها، وهي يطرح فيها ما يكره من الثمن؟' فقال: 'لما لا ينجسه شيء؟' فهذه الرواية تقطع كل شك ونزع.

وبضاعة بضم الباء الموحدة، ويقال: بكسرها، لغتان مشهورتان حكهما ابن فارس والجوهري وآخرون، ولضمه أشهر ولم يذكر جماعته غيره. ثم قيل: هو سم صاحب البئر، وقيل: سم موضعيها.

وقوله: 'يلقى فيها لحيض' بكسر الحاء وفتح الاء وفي رواية: 'لمحيض'.

(١) «المحترت الحية» ص ١٢ (٢) «السالك الكرى» ١ ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) سب ص ١١٢

(٤) سب ص ١١٢.

ومعناه: الخرق التي يُمسحُ بها ذم الحيز . قله لأزهري وغيره .

وقال الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطاب لخطيب^(١): لم يكن إلقاء الحيز فيها تعمد من آدمي . بل كانت لبئر في حدود الشيول تكسح الأقدار من الأفنية وتلقيها فيها . ولا يؤثر في الماء لكثرته . وكذا ذكر نحوه هذا لمعنى آخرون . وقيل: كانت الريح تلقي الحيز فيها . حكاه صاحب الحوي وغيره . ويجوز أن يكون السيل والريح يلقيان . قل صاحب الشمل : ويجوز أن لمنافقين كانوا يلقون ذلك . هـ^٢ .

فرع: هذا إن لم تكن النجاسة بول آدمي . أو عذرت له لمدعة . أو لجامدة إذ ذابت فيه . فإن كانت فهو نجس ولو بلغ قُلَّتَيْن . قل في «المبدع»: يتجسس على المذهب وإن لم يتغير إن لم يشق نزحه لحديث أبي هريرة يرفعه: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»^٣ متفق عليه . وروى الخلال بإسناده: أن علياً - رضي الله عنه - سئل عن صبي بول في بئر . فأمرهم بتزجها . وهذا على قول أكثر المتقدمين والمتوسطين^٤ . وهو خلاف مذهب الأئمة الثلاثة كما أشار إليه المؤلف .

أف إذ خلطه بول آدمي وعذرت له فم تغيره وكان قُلَّتَيْن فكثير ويشق نزحه كمصانع طريق مكة فظهور . قل في «الشرح»: لا نعم فيه خلاف . هـ . وأشار المؤلف إلى إجماع العلماء على ذلك .

وعن الإمام أحمد رواية: أن لبول ولعذرة كسائر لنجسات . فلا ينجس بهما

(١) في «معالم السنن» ١/ ٧٣ باختصار وتصرف .

(٢) انظر «المجموع شرح المذهب» ١/ ١٣١-١٣٢ .

(٣) سلف ص ١٢٣ .

(٤) والمتقدمون من الإمام إلى القاضي أبي يعنى . والمتوسطون منه إلى لموفق . وللمتأخرون من لموفق إلى الآخر . «حاشية بن قسمة» ص ٩٣ . ونظر م كتب في بعض لمصطلحات الفقهية أول هذا الكتاب .

ما بلغ قُلَّتَيْنِ إِلَّا بالتغيرِ، قال في «التنقيح»: اختاره أكثر المتأخرين، وهو أظهر.^{١١}

قال ناظم «المفردات»: هذا قول الجمهور، وقال ابن تيمية وَتَبِعَهُ في «الفروع»: اختاره أكثر المتأخرين. اهـ^{١٢}. واختارها أبو الخطاب وابن عقيل والموفق والمجد والناظم وغيرهم، قال في «الإنصاف»: وهو المذهب^{١٣}؛ ولأن نجاسة بول الأدمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب^{١٤}.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: قولهم: إن الماء الكثير يُنجسه البول والعذرة لنهي - عليه السلام - عن البول فيه، فيقال لهم: الذي ذُكِرَ النهي عن البول إذا كان راكداً، وأما نجاسة الماء وطهارته فلم يتعرض لها، وتلك مسألة أخرى يُستدل عليها بدليل آخر وهو قوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ [المائدة: ٦]. وهذا ماء، وقول النبي ﷺ لما سُئِلَ عن بئر بضاعة وهي يُلقى فيها الحيض وعذرة الناس: «الماء طهور لا ينجسه شيء»^{١٥}، فمن ترك هذا المُحكّم، وقع في القول بلا علمٍ وأتبع المتشابه، لأنه لا يجوز أن النبي ﷺ أراد نجاسة الماء لما نهى عن البول فيه، وإنما غاية ما عنده الظن، فإن قدرنا أن هذا لا يدخل في العموم الذي ذكرنا وتكلم فيه بالقياس فقد خالف قوله ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]. وإن تعلّل بقوله: لم يبين لي دخوله في عموم وأخاف لأجل النهي عن نجاسته، قيل: لك مندوحة عن القول بلا علم، وهو إلحاقه بالمتشابهات، ولا تزعم أن الله شرع نجاسته، وحرّم

(١) نظر «لشرح الكبير» ١/١٣، و«الروض المربع» ١/٧٧، و«المبدع» ١/٥٤، ٥٥.

و«لتنقيح المشيع» ص ٢٢.

(٢) «الإنصاف» ١/٥٩، و«الفروع» ١/٨٦.

(٣) «الإنصاف» ١/٦٠، وانظر «المغني» ١/٥٥-٥٦.

(٤) «الروض المربع» ١/٧٧.

(٥) سلف ص ١١٤.

شُرْبُهُ. اهـ^(١)، وَضَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَطِينٍ^(٢)، وَرَجَّحَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ^(٣)

الترجيح:

قلت: القول بعدم التفريق بين بَوْلِ الْأَدْمِيِّ وَغُذْرَتِهِ، وَبَيْنَ سَائِرِ لِنَجَاسَاتِ هُوَ الرَّاجِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نصر: وما شَكَّ فِي طَهَارَتِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ يُبْنَى عَلَى (و) الْيَقِينِ.

ش: إِنْ شَكَّ الْمُسْلِمُ فِي طَهَارَةِ شَيْءٍ، مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَلِمَتْ نَجَاسَتُهُ قَبْلَ الشَّكِّ، أَوْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الطَّاهِرَاتِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ الَّذِي عَلِمَهُ قَبْلَ الشَّكِّ. بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ.

التعليل: أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ عَلَى حَالٍ فَانْتَقَلَهُ عَنْهَا يَفْتَقِرُ إِلَى عَدَمِهَا، وَوُجُودِ الْأُخْرَى.

ولو مع سقوط عَظْمٍ أَوْ زَوْثٍ شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ، أَي: فَيَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ.

التعليل: أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

قلت: قَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيُتَيَسَّرْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ»^(٤)، وَقَوْلِهِ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»

(١) «الدرر السنية» ٣/ ٧٠.

(٢) «الدرر السنية» ٣/ ٧٣.

(٣) «مجموع فتاواه» ٢/ ٢٨.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٧١) فِي الْمَسْجِدِ: بَابُ السُّهُوِّ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَمَنْ يَذَرُكُمْ صَلًى؟ ثَلَاثٌ أَمْ أَرْبَعٌ؟ فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيُتَيَسَّرْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلًى خَمْسًا، شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلًى بِتَمَامٍ لِأَرْبَعٍ، كُنْتَ تَرْغِمًا =

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^١.

فرع: وإن أخبره عدلٌ بنجاسته، وعيّن سبب، لزمه قبول خبره، ولو كان المخبر مرةً أو قَدًا، ولو مستور الحال؛ لأنه خيرٌ لا شهادة، أو كان ضريب؛ لأنّ لضريب طريقاً إلى العلم بذلك بالخبر والنجس.

ولا يزمه السؤال عن السبب، فإن لم يُعَيَّن المخبر لسبب لم يزمه قبوله؛ لجوز أن يكون نجساً عند المخبر دون المخبر، لاختلاف الناس في سبب نجاسة الماء. وقد يكون خبره بنجاسة على وجه التوهم كالوسواس فلذلك عُبِّرَ لتعيين.

فرع: وينزّه من غيب نجاسته إعلام من أراد استعماله في طهارة أو شرب أو غيره إن شُرِطت إزالة تلك النجاسة للصلاة؛ لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب بشروطه^٢، ولحديث الدين النصيحة^٣.

فرع: قال ابن تيمية: الاحتياط بمجرّد الشك في أمور لمية ليس مستحباً ولا مشروعاً، بل ولا يُستحبُ السؤال عن ذلك، بل المشروع أن يُبْقِيَ الأمر على الاستصحاب، فإن قام دليل على النجاسة نجسده، وإلا فلا يُستحبُ أن يُجْتَنَبَ

لشيطان.

(١) أخرجه البخاري (١٣٧) في نوصوء. باب لا يتوصأ من لشك حتى يستيقن. و(١٧٧) فيه: باب من لم ير الوضوء إلا عن المخرجين من القبر ولغيره. و(٢٠٥٦) في لبس: باب من لم ير الوسوس ونحوه من شبهات، ومسم (٣٦١) في الحيض: باب لدليل على أن من يقن لظهرة ثم شك في الحدث فيه أن يصبي بظهوره شك، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

وأخرجه مسم (٣٦٢) في الحيض: باب لدليل على أن من يقن لظهرة ثم شك في الحدث فيه أن يصبي بظهوره شك، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) نظر «كتاف القدح» ١ ٤٥.

(٣) علقه البخاري في «صحيحه» في الإيمان: باب (٤٢) قول النبي ﷺ: «لدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة لمسلمين وعقمتهم»، ووصفه مسم (٥٥) في الإيمان: باب بين أن لدين النصيحة، من حديث تميم الداري - رضي الله عنه -.

استعمله بمجرد احتمال النجاسة. وقد إذ قمت مرة ظاهرة فذلك مقدم آخر.
هـ^١.

وقال: وقد ثبت أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - توضأ من جرّة نصرنية^٢
مع قيام هذا الاحتمال. ومرو عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وصاحب له
بميزاب. فقال صاحبه: يا صاحب الميزاب، مؤك طهر أم نجس؟ فقال عمر: يا
صاحب الميزاب، لا تخبره. فإن هذا ليس عيه.

وقد نص على هذه لمسألة لأئمة كاحمد وغيره، نصوا على أنه إذ سقط عيه
ماء من ميزاب ونحوه ولا أمارّة تدل على النجاسة، لم يلزم لسؤال عنه، بل يكره.
وإن سأل فهل يلزم ردّ لجواب؟ على وجهين، وقد استحَب بعض الفقهاء من
أصحاب أحمد وغيره السؤال، وهو ضعيف. هـ^٣.

وقال: وثنا فيما إذ شك في نجاسة الماء، هل يُستحبّ لبحث عن نجاسته؟
وجهان: أظهرهما لا يُستحبّ لبحث لحديث عمر. وذلك لأن حكم الغائب إنما
يُثبت بعد العلم في الصحيح الذي هو ظاهر مذهب أحمد، ومذهب مالك،
وغيرهما. هـ^٤.

قل في الإنصاف: إن أصابه ماء ميزاب، ولا مرة على نجاسته، كره سؤاله
عنه على الصحيح من المذهب، ونقله صالح، فلا يلزم الجواب. وأوجب الأزجي
إجابته إن علم نجاسته وإلا فلا، وهو الصواب. هـ^٥.

(١) «مجموع الفتاوى» ٥٦/٢١.

(٢) أخرجه شافعي في الأم، ٨/١، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٧)، ولبهقي في «السنن»
٣٢١، وفي «المعرفة» (٥٦٤) و(٥٦٥). وقال النووي في «المجموع» ١/٢٦٣: روه
شافعي ولبهقي بسند صحيح.

(٣) «مجموع الفتاوى» ٥٧/٢١.

(٤) «مجموع الفتاوى» ٣٢٥/٢١.

(٥) «الإنصاف» ٧١/١.

واختار الإمام النووي الجزم بطهارة ماء الميزاب؛ لأنه إن كان هناك نجاسة انغسلت. اهـ^١.

قال الشيخ: وكذلك إذا أصاب رجله أو ذيله بالليل شيء رطب ولا يعلم ما هو لم يجب عليه أن يشمه ويتعرف ما هو. واحتج بقصة عمر رضي الله عنه في الميزاب. اهـ^٢. وصرح به ابن القيم^٣. وقال: وهذا هو الفقه؛ فإن الأحكام إنما تترتب على المكلف بعد علمه بأسبابها. وقبل ذلك هي على العفو، فما عفا الله عنه فلا ينبغي البحث عنه^٤.

فائدة: قال ابن تيمية: لو أصابه شيء من طين الشوارع لم يحكم بنجاسته وإن غلب أن بعض طين الشوارع نجس. اهـ^٥.

وقل: إذ شك في النجاسة هل أصابت الثوب أو لبدن؟ فمن العمدة من يأمر بنضجه ويجعل حكمه لمشكوك فيه النضح كما يقوله مالك. ومنهم من لا يوجب ذلك، فإذا احتاط ونضح المشكوك فيه كان حسناً، كما روي في نضح أنس للحصير الذي أسود من طول ما لبس. ونضح عمر ثوبه. ونحو ذلك. والله أعلم. اهـ^٦.

نص: إذا اشتبه طاهر بنجس ترك (خ). وظهر وطاهر يتوضأ^(٧) (ود) منهما.

(١) - لمجموع شرح منهاج، ١/ ٢٤٩.

(٢) «حاشية لعنقري» ١/ ٢٧.

(٣) «مجموع المنقور» ١/ ١٧.

(٤) «إغثة البهمن» ١/ ١٥٤.

(٥) «مجموع الفتاوى» ٢١/ ٧٨.

(٦) «مجموع الفتاوى» ٢١/ ٧٩.

(٧) قل في «لمطبع»: توضأ مهموز ويجوز ترك همزه، كلاهما عن الجوهري. قل تبيخد بن مالك رحمه الله في نظمه «الأوجز» توضيت: لغة في توضأت، ص ٨.

ش: إذا اشتبه ماء طهور بماء نجس أي: اشتبه كلُّ منهما بالآخر حتى لتبس. حُرِّمَ استعمالُهما إلا لِضَرَرٍ إِنْ لم يمكنَ تطهيرُ النجس بالطهور. قال ابنُ تيمية: إذا اشتبه الطاهرُ بالنجس، فاجتنبُهما جميعاً وجب؛ لأنَّه يتضمَّنُ لفعلَ المحرِّم واجتنابَ أحدهما؛ لأنَّ تحليلَهُ دُونَ الآخرِ تحكُّمٌ. اهـ^١.

وقل: إذا اشتبه الحلالُ بالحرام، اجتنَبُهما؛ لأنه إذا ستعملَهما، لزمَ استعمالُ الحرام قطعاً، وذلك لا يجوزُ، فهو بمنزلةِ اختلاطِ الحلالِ بالحرام على وجهٍ لا يمكنُ تمييزُهُ، كالنجاسة إذا ظهرت في الماء، وإن استعملَ أحدهما من غير دليل شرعيٍّ، كان ترجيحاً بلا مرجح وهما مستريان في الحكم، فليس استعمالُ هذا بأولى من هذا، فيُجْتَنَبُانِ جميعاً. اهـ^٢.

فإنَّ أمكنَ تطهيرُ النجس بالطهور، بأنْ كنَ الطهورُ قَتْنَيْنِ فكثر، وكانَ عندهُ بناءٌ يستعملُهما، وجبَ خلطُهما واستعمالُهما، فإنَّ لم يمكنَ حُرْمَ استعمالُهما، ولم يتحرَّ، أي: لم ينظرْ أيُّهما يغلبُ على ظنِّه أنه الطهورُ فيستعملُهُ ولو زادَ عددُ الطهورِ، ويعدلُ إلى التيمُّمِ إِنْ لم يجدْ غيرَهما، ولا يُشترطُ للتيمُّمِ إِرْقَتُهُم ولا خَطُّهُم؛ لأنَّه غيرُ قادرٍ على استعمالِ الطهورِ، أشبه ما لو كانَ الماءُ في بئرٍ لا يُمكنُ الوصولُ إليه. واختارَ هذا القولَ ابنُ عقيلٍ والشارحُ وضَحَّحَهُ في «التصحيح»^٣. قال لشارح: فإن احتاجَ إليهما للشُّربِ، لم تجبَ إِرْقَتُهُم بغيرِ خلافٍ. اهـ^٤.

فرع: ومثْلُ ما تقدَّم لو اشتبه مباحٌ بمحرِّم، فيتيمَّمُ إِنْ لم يجدْ غيرَهما، وتقدَّم أنه يلزَمُ مَنْ عَلِمَ النجسَ إعلاماً مَنْ أرادَ أنْ يستعملَهُ.

(١) انظر «لروض المربع» ١/ ٩٤، و«مجموع الفتاوى» ٢١/ ٧٨.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢١/ ٧٦.

(٣) انظر «لروض المربع» ١/ ٩٤-٩٥، و«الإصناف» ١/ ٧٤، ٧٥، و«الشرح الكبير» ١/ ١٩.

و«تصحيح الفروع» ١/ ٨٣.

(٤) «لمعني والشرح» ١/ ٥٢.

فرع: إذ أردتُ شُرْبَ، تحرّى وشرب من لذي يُظنُّ ظَهْرَتَهُ، فإنَّ له يغيبُ
عنى ظَنَّهُ شيءٌ شرب من أحدهما؛ لأنه حالٌ ضرورة. هـ .

وقوله: «وطهور وظاهر» أي: إن شبيهه ظهورٌ بظاهر، أمكن جعله ظهوراً به أم
لا. توضأَ بهم وضوءٌ واحدٌ، ولو مع ظهورٍ بيقين، من هذا غُرْفَةٌ^٢، ومن هذا
غُرْفَةٌ، ويُعْمَ بكراً واحدةً من لغرفتين لمحلٍّ، وصلى صلاةً واحدةً، قل في
المعنى وشرح: بغير خلافٍ نعمته. هـ. فإن حُدِّجَ أحدهما لَشُرْبِ، تحرّى
وتوضأ بالظهور، وتيمَّنه ليحصلَ له يقينٌ. وهذا لتفريعٍ على تقسيم الماء إلى ثلاثة
أقسام.

فرع: وختلف لأصحاب فيما لو شرب ماءً لَشُرْبِ هل يجوزُ الوضوءُ منه مع
الكرهية أم يحرم؟ على وجهين. هـ^٣.

قلت: ولقولُ بالتحريم أقوى؛ لأنه ستمنعُ له يَأْذَنُ به صاحبُ الماء، وفي
الحديث: لا يَجُزُّ ما مَرَى مَسْمُومٌ، لا بضبطِ نفسٍ منه^٤، إلا إذا كان على

(١) السمعاني وشرح ٥٢١

(٢) لغرفة: فتح العين: لغة، وصم العين معروف، ويحسن الأمر هـ «لمصعب» ص
٢٠.

وقال في مختار صحيح: «فتح سورة نوحدة، وانضم سم لمتعول منه لأنه ما به
يُعرف لا يسمى غُرْفَةٌ، ونجمع عرف كصفة وضاف. ص ٤١٢

(٣) نظر بروص نسيم ١٠٩٦-٩٨، والسعدي ١٠٨٥، وشرح الكبير ١٠٢٠ وهـ للإصناف
٢٨١

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٧٢٥، وتروى في مسنده (١٥٧٠)، ولدرقي في
«مسه» ٢٦٣، ولبهقي في «النس» ١٠٠٦، و١٨٢ من حديث أبي حرة تروى في، عن
عمه، وفي مسنده عبي بن زيد بن حذاف، وهو ضعيف

ويشهد له حديث أبي حميد السعدي عند الإمام أحمد في مسنده ٤٢٥، ولبهقي
في «النس» ١٠٠٦ و٣٥٨، والمطحوي في شرح مشكل الآثار (٢٨٢٢) - طبع مؤسسة

الإِذْنِ قَرِينَةً أَوْ عُرْفًا، فَلَا بُدَّ، وَلَهُ عِلْمٌ.

فرع: في المبدع: لَا تَصِحُّ الطَّهْرَةُ بِمَاءٍ مَغْصُوبٍ كِلَصَلَاةٍ فِي ثَوْبٍ غَضَبٍ. هـ^١.

الدليل: حديث: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَمٌ عَلَيْكُمْ...^٢، لحديث.

قال في الإنصاف: وعنه: تَصِحُّ وَتُكْرَهُ.

التعليل: لأنَّ الطَّهْرَةَ بِهِ صَحِيحَةٌ مِنْ حَيْثُ لَجُمْتُ، وَإِنَّمَا غَرَضُ لَهُ مَنَعٌ وَهُوَ لَغَضَبٍ. هـ^٣.

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بصحة لوضوء بالماء المغصوب.

فرع: وإن عم نجاسة لاءٍ لذي تَوَضَّأَ مِنْهُ، وَشَكَّ هَلْ كَانَ وَضُوؤُهُ قَبْلَ نَجَاسَةِ الْمَاءِ أَوْ بَعْدَهُ، لَمْ يُعَدَّ: لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهْرَةُ^٤.

لرسالة، وصححه بن حبان (٥٩١٨).

وعن عمرو بن يثري عن أحمد في «مسنده» ٣/ ٤٢٣، ولطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٨٢٣)، ونظر «التلخيص الحبير» ١/ ٤٥-٤٦.

(١) «المبدع» ١/ ٤٠.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧) في العلم: باب قول النبي ﷺ: «رُبَّ مَبِغٍ أَوْعَى مِنْ سَمْعٍ» ومسه (١٦٧٩) في القسمة: باب تغليب تحريم الدماء ولأعرض ولأصول، من حديث أبي بكر التقي رضي الله عنه.

وأخرجه مسه (١٢١٨) في الحج: باب حجة النبي ﷺ من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

(٣) «الإنصاف» ١/ ٢٩، وفتوى اللجنة، ٢١٦/٥.

(٤) «كشف القناع» ١/ ٤٩.

فرع: ويحرم منع المحتج إلى الطهارة بتشديد لهء، أي: الميضة^(١) للمعدة للتطهير، والحشر^٢. قال الشيخ: ولو وقفت على طائفة معينة كمدرسة ورباط ولو كانت في ملكه، لأنها بموجب لشرع ولعرف مبدولة للمحتج، ولو قدر أن لوقف صرح بالمنع، فإنم يسوغ مع الاستغناء. هـ^٣.

فرع: قال بن دهلان: إذ أفرغ إنسان دنو في حمم ليغتسل به لم يجز لأخر أن يسبقه إلا بإذنه، فإن فعل، فكغضب؛ لأنه للانفراد وضعه، وأما إذا أفرغه في الحمم الذي جعل لوضوء، فكل لوضوء بلا إذنه، لأنه وضع لعدم شرعاً، فلا يختص به أحد. هـ^(٤).

فرع: ومن جوب لشيخ سيمان بن عبيد: وأما الماء الذي في الأحواض، فهو في حكم الغضب لا عند ابن القيم ومن تبعه والشافعي، إذا علمت رضا صاحبه أو كان عرفاً. هـ^(٥).

تممة: ١- وإن شتبهت ثياب طهارة بثياب نجسة تعلم غدها، أو اشتبهت ثياب مباحة بثياب مخرومة يعلم غدها، صلى في كل ثوب صلاة بعد النجس من الثياب أو لمحرّم منها، ينوي به الفرض احتياطاً، كمن نسي صلاة من يوم ومع صلاته في كل ثوب بعد النجس من الثياب أو المحرم يزيد صلاة على العدد

(١) لميضة، موضع يتوضأ فيه، ومنه: لإدوة فيه ماء يتوضأ به. «القاموس لفهقي» ص ٣٨٢.

(٢) لحتش، لبستد وفتح كتر من لضم، وقال أبو حاتم: يقال لبستد النخل: حش، والجمع حشاد وحشاد، فقولهم: بيت لحتش مجاز، لأن لعرب كانوا يقضون حوائجهم في البستين، فم تخذوا لكثف وجعوه خف عنها طفقوا عليها ذلك لاسم، قال القرابي: الحش لبستد، ومن ثم قيل للمخرج: لحتش «لمصباح المنير»: ص ٥٣، ونظر «مختار لصاح»: ص ١٣٧.

(٣) «كتف لفتح: ١ ٧٨.

(٤) حاشية لعقري، ١ ٢٧، و«مجموع لمنقور» ١ ٩٦.

(٥) حاشية لعقري، ١ ٢٧.

ليؤدي فرضه بيقين، فيكون قد صلى يقيناً صلاة على الأقل في ثوب ظاهر أو مباح. وهذا المذهب مطلقاً - نص عليه - وعليه جماهير الأصحاب.

٢ - وقيل: يتحرى^(١)، مع كثرة ثياب النجسة لمشتقة. اختاره بن عقيم قال في الكافي: وإن كثرت عدد النجس، فقال بن عقيم: يصي في أحدهم بالتحرى. هـ.

٣ - وقيل: يتحرى سوء قُبْتُ لثياب أو كُثُرَتْ، قاله بن عقيم في فتاويه ومنظومه، واختاره الشيخ تقي الدين^(٢)، ورجحه بن القيم وقال: قال شيخنا - يعني بن تيمية - جتنبُ نجاسة من باب المحذور فيذ تحرى وغلب على ظنه طهارة ثوب منه فصلى فيه لم يحكم بطلان صلاته بالشك؛ فإن لأصل عدم النجاسة، وقد شك فيها في هذا الثوب فيصلي فيه، كما لو ستر ثوباً أو شتره ولا يعلم حله^(٣)، واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي، وسيأتي كلامه قريباً.

الترجيح:

قلت: ولقول بالتحرى - قُبْتُ لثياب أو كُثُرَتْ - هو لصوب، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ غَيْبُكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وله علم. فرع: فإن لم يعلم عدد النجاسة، أو لمحرمته، لزمه أن يصلي في كل ثوب صلاة حتى يتيقن أنه صلى في ثوب ظاهر ولو كُثُرَتْ.

ولا تصح الصلاة في ثياب مشبهة مع وجود ظاهر يقيناً، وكذا حكمه ممكنة ضيقة^(٤).

(١) لتحرى: طيب ما هو تحرى بالاستعمال في غالب ظنه، ومنه قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ تَحَرَّوْا﴾ [الأنعام: ١١٠]، أي توخوا أو عمدوا، كما عن الجوهري. لمطبع: ص ١.

(٢) الإنصاف، ٧٧/١، والكافي، ١٣/١.

(٣) «غنة النهران» ١٧٦/١.

(٤) «نظر لروض المربع» ٩٩/١.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح في شبهة ثياب نجسة بالظاهرة أو لمحرمة بالمباحة أنه يتحرى ويصلي في ثوب واحد صلاة واحدة، لأنه تقي لله ما استطاع، ولم يوجب به على عبده أن يصلي لصلاة مرتين أو أكثر إلا بذخراً بالصلاة الأولى، وهذا لم يختر وإنما شبهه عليه الأمر إذ ضطر إلى الصلاة في حذرها كان مأموراً بذلك بن وجب عليه، ومن مثله ما أمر به خرج من العهدة، وفي هذه الحال تكون لنية مجتمعة بخلاف ما إذ فرقها على كل ثوب وصلاة، فإنها تضعف من حيث يظن بعد قوتها، ويؤدي لصلاة على وجه لا يدري: هل هي فريضة أم لا، كما هو الواقع. هـ.

قلت: وهو لصبوب كما تقدم، والله أعلم.

فائدة: لو شبهت أخته بأجنبية، لم يتحرر لنكاح على الصحيح من المذهب، وقيل: يتحرى في عشرة، وله لنكاح من قبيلة كبيرة وبسة. وفي لزوم لتحري وجهن، وأطلقهم في الفروع وابن تميم والرعيثين ولحوي الصغير ونقوع الأصولية، قال في الفائق: لو شبهت أخته بنساء بني لم يمنع من نكاحهن ويمنع في عشر، وفي مئة وجهن، وقال في الرعيثين ولحويين: وقيل: يتحرى في مئة، وهو بعيد، انتهى.

وقال في القاعدة لصدسة بعد لمئة: إذ شبهت أخته بنساء أهل مصر، جزأ له لإقدامه على النكاح، ولا يحتاج إلى لتحري على أصح الوجهين، وكذا لو شبهت ميتة بسحم أهل مصر أو قرية.

وقال في لقاعدة التسعة بعد لمئة: لو شبهت أخته بعدد محصور من الأجنيب، منع من النكاح بكل واحدة منهم حتى يعلم أخته من غيرها، انتهى.

وقدم في المستوعب: أنه لا يجوز حتى يتحرى.

ولو اشتبهت ميتة بمذكرة وجب الكف عنهم، ولم يتحرر من غير ضرورة.
والحرأ باطناً الميتة في أحد الوجهين. اختاره لشيخ تقي لدين. والوجه الثاني:
هما. اختاره الموفق. قال في الفروع: ويتوجه من جوز التحري في اشتبه خته
بأجنبيات مثله في الميتة بالمذكرة. قال أحمد: ما شتان، فلا يجوز لتحري. فأما
إذا كثرت. فهذا غير هذ. ونقل لأثره أنه قيل له: فثلاثة؟ قل: لا أدري.

فائدة: لا مدخل لتحري في العتق ووصلة. قاله بن تميم وغيره.

فائدة: قال شيخ لإسلام بن تيمية: ليس للإنسان أن يقول: لطسة^٢ إذ
وقعت على أرض لحم تنجست. فإن أرض لحم الأصل فيها لطهرة. وما
يقع فيها من نجاسة كبول فهو يصب عليه من ماء ما يزيه. وهو حسن حالاً من
الطهارة بكثير. ولأصل فيها لطهرة. بل كما يتقن أنه لا بد أن يقع على أرضه
نجاسة فكذلك يتقن أن الماء يعم ما تقع عليه لنجاسة. ولو لم يعم ذلك فلا يجزم
عسى بقعة بعينها أنها نجسة إن لم يعم حصول لنجاسة فيها. والله أعلم^٣.

نصر: وشؤر ما يؤكل لحمه طاهر (ع). ونجس (خ) ما شرب منه بغل. وحمار.
وجوارح طير.

ش: ذكر المؤلف هنا حكم الأسر كطريقة بن قدامة في المعني. خلافاً
لطريقة المقتنع والإقناع وزاد المستقنع فهي ذكر حكم الأسر في باب إزالة
لنجاسة. وطريقة المؤلف أفضل لكون فصحة حيوان من الماء مما يحتاج إلى معرفة
حكمه في الطهارة. أي: في صحة تطهيره.

ولشؤر بضم سين مهموز: بقية ضعم حيوان وتربيته.

(١) الإصناف ١٩١. والفروع ٩٦١. وفروع بن جب ٢٥١

(٢) نصاب من يشرب فيه. مختار الصحاح ص ١٣:

(٣) محسن لنحو ٢١: ٣٣

فسور ما يؤكل لحمة أي: الماء الذي شرب منه حيوان يؤكل لحمة كالبعير مثلاً، بقية هذا الماء طاهر إجماعاً نقله ابن المنذر^(١)، وأشار إليه المؤلف ونقل ابن هبيرة لاتفاق على ذلك^(٢)، فالأصل الطهارة، بل وسؤر الهرة وما دونها في الخلقة طهر غير مكروه، غير دجاجة مخللة - بالتشديد - أي: غير محفوظة فيكرة سؤره احتياطاً، والهرة: القط، وإن أكل الهر أو طفل ونحوهما من طير وبهيمة نجاسة ثم شرب من الماء أو من منع غيره ولو قبل أن يغيب لم يؤثّر ذلك: لعموم البلوى، وصوبة في «الإنصاف»^(٣).

وقال بن تميم: فيكون الريق مطهراً لها^(٤)، وقال بن تيمية: وإذا أكلت الهرة فأرة ونحوه، فإذا طال الفصل طهر فمها بريقه: لأجل الحاجة، وهذا أقوى لأقول، واختاره طائفة من أصحاب حسد وبني حنيفة، وكذلك فواء الأطفال والبهائم. هـ.

الدليل: حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال في الهر: إنها ليست بنجس، إنها من الطوائف عيسكم ولصوفت، روى مالك وحماد وأبو داود والترمذي، وصححه^(٥).

ولعدم إمكان التحرز منها كحشرت الأرض كالحية.

(١) لإجماع لاس لسندر ص ٣٤

(٢) الإفصح، ١ ٧٢

(٣) نظر، لإنصاف، ١ ٣٤٥، و«كشف لقنع»، ١ ٢٢٥

(٤) نظر، كشف لقنع، ١ ٢٢٥.

(٥) «لاختيارات ص ٥٦

(٦) أخرجه إمام مالك في «الموطأ» ١ ٢٣ في نظيرة: باب لظهور لموصوء، ومن طريقه أخرجه إمام أحمد في مسنده ١ ٣٠٣، وأبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢)، والنسائي ١ ٥٥، وابن مسعود (٣٦٧) في كتاب لظيرة: باب سؤر هرة، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، وقال ترمذي: حديث حسن صحيح.

فائدة: ويكره سُورُ الفأر؛ لأنه يُورثُ للنسب.

مسألة: وأما النجاسة التي بيد الهرة ونحوها، أو لتي في رجلها، فيؤثر في المائع^١.

فرع: وأما سُورُ سبع البهائم وسبع الطير التي هي أكبر من الهر في الخلقة، وسُورُ الحمار الأهلي، والبغل من الحمار الأهلي، لا لوحشي نجسة وكذا جميع جزئها وفضلاتها هذا المذهب؛ لأنه - عليه لسلام - لم سُئل عن لماء وم ينوبه من السبع ولمواب فقال: «إذا كان الماء قُتبتين لم ينجسه شيء^٢ فمفهومه أنه ينجس إذا لم يبلغهم، وقال في الحمر يوم خيبر: إنها رجس متفق عليه^٣. والرجس: النجس.

فرع في مذهب لعمه:

لمذهب كما تقدّم: أن سُورَ الحمار الأهلي والبغل وجورح لطير نجس، إذا لم يجد غيره يئمه، ودليبه ما تقدّم.

وعن الإمام أحمد: إذا لم يجد غير سور لبغل والحمر يئمه معه، وهو قول أبي حنيفة ولثوري. ورؤي عن سمعيل بن سعيد: لا بأس بسور السبع؛ لأن عمر قال في سبع: ترد عينا، وترد عليها^٤.

(١) نظر «كشف النقاع» ١ - ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) سف ص ١٣٣.

(٣) أخرجه البخاري (٤١٩٨) في لمغزي: باب غزوة خيبر، ومسم (١٩٤٠) في الصيد والذبائح: باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الإمام مالك في «لموطأ» ١ - ٢٣-٢٤ في الطهارة: باب لظهور لموضوء، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ١ - ٢٥٠، وفي «لمعرفة» (١٨٤٢)، وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٤)، ولد رقصني في «سننه» ٣٢/١ من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حطب - وقُرِنَ به في رواية ابن المنذر =

ورخص في سؤر جميع ذلك لحسن وعطاء ولزهرتي ويحيى الأنصاري وبكبر
 بن الأشج وربيعة وأبو لؤد ومالك وشفيعي وابن المنذر.
 أدلتهم:

ما روي أن النبي ﷺ سئل عن حيض لتي بين مكة والمدينة تردها لسبع
 والكلاّب والحمر. وعن الظهرة بها. فقال: لها ما حمت في بطونها. ولد ما غير
 ظهور خرج ابن ماجة^١.

وقد روي عن جابر أن النبي ﷺ سئل: أتوضأ بما فضلت لحمر؟ قال: نعم.
 وبما فضلت لسبع كئها. روه لشفيعي في مسنده^٢. وهذا نص؛ ولأنه حيوان
 يجوز الانتفاع به من غير ضرورة فكان ظاهر كئشة.

الترجيح:

قال سويق بن قدامة: والصحيح عندي ظهرة لبغ والحمر؛ لأن النبي ﷺ كان
 يركبها وتركب في زمنه^٣. وفي عصر نصحية. فلو كان نجس لبين النبي ﷺ ذلك.
 ولأنهم مما لا يمكن التحرز منهم لمتنتيه. فأشبهه سنور. وقول النبي ﷺ في

ولد رقطي أبو سمة بن عبد الرحمن - عن عمر. وهذا سند رجليه ثقت إلا أنه منقطع. قال
 لنووي في المجموع^١ ١٧٤: وهذا لآخر بسنده صحيح إلى يحيى بن عبد الرحمن. لكنه
 مرسل منقطع فإن يحيى وإن كان ثقة فله يدرك عمر. بن ولد في خلافة عثمان.

(١) سلف ص ١٣٦.

(٢) حرجه لإمام شافعي في الأمل ١ ٦١ وفي مسنده ١ ٢٢. وسند رقطي ١ ٦٢. ونبهني
 في السلس ١ ٢٤٩-٢٥٠. وفي المعرفة (١٧٦٠) و(١١٦٢) و(١٧٦٤) و(١٧٦٦). من
 حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه

وقال نبهني في المعرفة (١٧٦٨): قد جسد هذه الأسيد بعصا إلى بعض حدث
 قوة.

(٣) نظر لمعي ١ ٦٦-٦٩.

الْحُمْرِ: «إِنَّهَا رَجَسٌ» أراد أنها محرمة. كقوله تعالى في الخمر والميسر والأنصاب والأزلام: «رَجَسُ». وَيُحْتَمَلُ أنه أراد لحمها الذي كَانَ فِي قُدُورِهِمْ فَإِنَّهُ نَجَسٌ: لَأَن ذَبَحَ مَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لَا يَطْهَرُهُ^(١). قال في «الإنصاف»: قلت: وهو الصحيح الأقوى دليلاً. وصَوَّبَهُ الشيخ عبد العزيز بن باز.

قلت: وهو الراجح والله أعلم.

فرع: ما هو نجس رواية واحدة: وهو الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما فهذا نجس. عينه وسؤره وجميع ما خرج منه. روي ذلك عن عروة، وهو مذهب الشافعي وأبي عبيد، وهو قول أبي حنيفة في السُّور خاصة.

وقال مالك والأوزاعي وداود: سؤرهما طاهر يتوضأ منه ويشرب. وإن ولغ في طعام لم يحرم أكله.

قال مالك: ويُغسل الإناء الذي وَلَغَ فِيهِ الكلبُ تعبدًا.

واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم من قوله: «لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بُطُونِهَا. وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورًا».

واستدل الأولون بحديث أبي هريرة رضي الله عنه. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الكلبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ. فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). ولم يسم: «فَلْيَرْقُهِ». ثُمَّ لِيُغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ» ولو كان سؤره طاهرًا لم تَجْزُ إِرَاقَتُهُ. وَلَا وَجَبَ غُسُّهُ^(٣).

الترجيح:

قلت: والقول الأول هو الحق. والله أعلم.

(١) «الإنصاف» ١/ ٣٤٢.

(٢) سلف ص ١٠٢.

(٣) انظر «المغني» ١/ ٦٤-٦٥.

فرع: وسؤر لآدمي طاهر سوء كن مسم أو كفر عند عامة أهل لعم .
إلا أنه حكى عن النخعي: أنه كره سؤر لحائض . وعن جابر بن زيد: لا يتوضأ منه .
وعن أحمد: أن سؤر لكافر نجس .

وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: لمؤمن لا ينجس .
وعن عائشة: أنها كانت تترب من إباء وهي حائض، فيأخذها فيضعه في عى
موضع فيها روه مسم^٢ . وكانت تغسل رأس رسول الله ﷺ وهي حائض^٣ . متفق
عليه^٤ .

الترجيح:

قلت: ولقول لأو هو الصحيح للأدلة التي ذكرت، والله أعلم .
فائدة: قل ابن دهلان: إذا وطئ نجس - كحمار - في ماء، وطأ منه رشاش .
فطهر بخلاف ما علقه ثم نفضه، كالذي بذبه إذا نفضه . اهـ^٥ .
نصر: وفاضل خلوة امرأة بيسير طهور (ع) منع (خ) الرجل من الطهارة به .

-
- (١) أخرجه لبحري (٢٨٣) في لعس . باب عرق لجنب، وأن لمس لا ينجس . و(٢٨٥)
فيه: باب لجنب يخرج ويمس في سوق وغيره، ومس (٣٧١) في الحيض: باب لدليل
على أن لمس لا ينجس، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
(٢) أخرجه مسم (٣٠٠) في الحيض: باب جوز غسل لحائض رأس زوجها وترجيته وظهرة
سؤره ولاتكه في حجره وقراءة لقرآن، فيه من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .
(٣) أخرجه لبحري (٢٩٥) في الحيض: باب غسل لحائض رأس زوجها وترجيته، ومس
(٢٩٧) في الحيض: باب جوز غسل لحائض رأس زوجها وترجيته وظهرة سؤره ولاتكه
في حجره وقراءة لقرآن فيه من حديث عائشة رضي الله عنها
(٤) نظر لسغي ١ ٦٩ . ولإلصاف ١ ٣٤٥ .
(٥) حاشية لعنقري ١ ١٠٥ .

ش: لماء الفضل من طهارة المرأة ظهوراً لا يصح للرجل والخشى فقط الطهارة به، بشروط:

- ١- أن يكون الماء يسيراً دون القلتين.
- ٢- أن تكون المرأة مكلفة أي: بالغة عاقبة، ولو كفرة.
- ٣- أن تكون قد خلّت به كخوة نكاح.
- ٤- أن تكون الطهارة كاملة عن حدثٍ صغيرٍ أو كبيرٍ، لا خبثٍ وشربٍ وطهرٍ مُستحبٍ.

فلو اختل شيء من هذه لشروط، فظهور لا تؤثر خلوتها به.

الدليل: أن النبي ﷺ «نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» رواه أبو داود وغيره، وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان^١. قال الشيخ عبد العزيز بن باز: والصواب أنه جيد.

قال أحمد في روية أبي طالب: «كثيرٌ أصحاب رسول الله ﷺ يقولون ذلك وهو تعبدي، وعلم مما تقدم أنه يزِيلُ لِنَجَسٍ مَطْمَأٍ، وأنه يرفعُ حدثَ المرأة والصبي، وأنه لا تُشرُّ لخبوتها بالتراب، ولا بالماء الكثير ولا بالقيل، إذ كان عندها مَنْ يُشَاهِدُهَا، أو كانت صغيرة، أو لم تستعمله في طهارة كاملة، ولا لم تخلت به لطهارة خبث.

(١) أخرجه أبو داود (٨٢) في لظهرة. باب لنهي عن ذلك، ولترمذي (٦٣) و(٦٤) في لظهرة: باب كراهية فضل طهور المرأة، ولنسائي ١ ١٧٩ في لظهرة: باب لنهي عن فضل وضوء المرأة، وابن ماجه (٣٧٣) في لظهرة: باب لنهي عن ذلك، من حديث لحكم بن عمرو لغفري - رضي الله عنه - وقال لترمذي: هذا حديث حسن، وصححه بن حبان (١٢٦٠). قند: ونقل لبيهقي في السنن ١ ١٩٢ عن لترمذي أنه سأل لبخري عن هذا الحديث، فقال: ليس بصحيح، وعن لدرقطني وقفه، ونقل لحافظ في الفتح ١ ٣٠١ عن لنوي قوله: تفق لحفظ عني تصعيته. ونظر لأقول فيه في تنقيح عني لحديث رقم (١٢٦٠) في «صحيح ابن حبان» - طبع مؤسسة الرسالة.

فإن لم يجد الرجل غير ما خلّت به لطهارة لحدث استعمله ثمّ تيمّم وجوباً^١.

فسرع: في مذاهب العلماء في ذلك:

قال في «الإفصاح»: وأجمعوا على جواز وضوء الرجل بفضض وضوء المرأة وإن خست بالماء، إلا في إحدى الروايتين عن أحمد، فإنه منع من ذلك. اهـ^٢.

قال في «الإنصاف»: وعن الإمام أحمد أنه يرفع الحدث مطلقاً كاستعمالهما معاً في أصح الوجهين فيه، قاله في «الفروع». اختارها ابن عقيل وأبو الخطيب والطوفي وصاحب «لفائق»، وإليه ميل لمجد في «لمنتقى» وابن رزين في «شرحه» قال في «الشرح» ومجمع البحرين^٣: وهي أقس. اهـ^٤، ورجح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية^٥، وابن القيم^٦، ولشيخ محمد بن عبد الوهاب^٧، والشيخ عبد الرحمن السعدي^٨، والشيخ عبدالعزيز بن باز.

الترجيح:

قلت: والقول الثاني - وهو أنه يرفع الحدث مطلقاً - هو الراجح، والله أعلم.

قال لشيخ محمد بن عبد الوهاب: ومن ذلك فضلة المرأة، زعم بعضهم أنه لا يرفع الحدث، وولّدوا عليه من المسائل ما يشغل الإنسان، ويعذب الحيوان، وقال كثير من أهل العلم أو أكثرهم: إنه مطهر رفع للحدث، فإن لم يصح الحديث، فلا كلام كما يقوله البخاري وغيره، وإن قُنت بصحة الحديث، فنقول: في «صحيح

(١) نظر «كشف لقنع» ١/ ٣٧.

(٢) «الإفصاح» ١/ ٧٦.

(٣) نظر «الإنصاف» ١/ ٤٨، و«الفروع» ١/ ٨٣، و«الشرح الكبير» ١/ ١١.

(٤) «لاختيرت»: ص ١١.

(٥) «تهذيب السنن» ١/ ٨٢-٨٠.

(٦) «لدرر لسنية» ٣/ ٧٠.

(٧) «لمختار لجبية» ص ١٠.

مسلم، حديثٌ أصحُّ منه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَوَضَّأَ وَاعْتَسَلَ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ»^(١)، وهذا داخلٌ في قوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ [المائدة: ٦] قطعاً، ودخل في قوله: «طَهُورٌ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ»، وإنما نُهِيَ الرَّجُلُ عن استعمالِ الْمَاءِ نَهْيٌ تنزيهٍ وتأييدٍ إذْ قَدَّرَ على غيره للأدلةِ القاطعةِ التي ذكرنا، فإذا قال مَنْ مَنَعَ من استعمالِهِ: أَخَفُّ أَنَّ النَّهْيَ إِذَا سَلَّمْتُمْ صِحَّتَهُ يُفْسِدُ الْوُضُوءَ، قلنا: إِذَا خِفْتُ ذَلِكَ، فَأَلْحَقَهُ بِلِمْتَشَبِهَاتٍ، وَلَا تَقُلْ عَلَى اللَّهِ بَلَا عِلْمٍ، وَلَا تُؤَلِّدْ مَسْئَلَ كَثِيرَةٍ سَكَتَ الشَّارِعُ عَنْهَا فِي صِفَةِ الْخُلُوعِ، وغيرها. اهـ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٣٢٣) في الحيض باب نقدر نستحب من الماء في غسل نجاسة، وغسل لرجل وامرأة في ماء واحد في حالة واحدة أو غسل أحدهما بغسل الآخر، من حديث بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) الدرر السنية: ٣، ٧٠، ١١.

باب الآنية

نصر: يَحْرُمُ (ع) استعمالُ آنيةٍ ذهبٍ وفضةٍ، واتخاذُها (ع)، وتَصِحُّ (ود) الطهارةُ منها، وفيها، وإليها (ء)، ويُباحُ (ء) مضَبَّبٌ بيسيرِ فضةٍ.

ش: المسألة الأولى:

قوله «باب الآنية»: البابُ معروفٌ، وقد يُطلَقُ على الصَّنْفِ، وهو ما يُدْخَلُ منه إلى المقصودِ، ويُتوصَّلُ به إلى الاطلاعِ عليه. ويجمع على أبواب، وفي الازدواجِ على أبويةٍ^(١).

والآنية قال الجوهري في «الصحاح»: الإناءُ معروفٌ، وجمعه آنية، وجمعُ الآنية الأواني مثلُ سِقَاءٍ وأَسْقِيَةٍ وأَسَاقٍ^(٢). والأصلُ أَنِّي أبدلتُ الهمزةَ الثانيةَ واوًا كراهيةَ اجتماعِ همزتينِ كَادَمٍ وأَوَادِمُ، وهو مشتقٌ من الأدمة، أو من أديم الأرض، وهو وجهُها^(٣).

قوله «مضَبَّبٌ»: هو الذي عُمِلَ فيه ضَبَّةٌ. قال الجوهري: هي حديدةٌ عريضةٌ يُضَبَّبُ بها البابُ، يُريدُ - والله أعلم - أنها في الأصلِ كذلك، ثم تُستعملُ من غيرِ الحديدِ، وفي غيرِ البابِ^(٤). وقال النووي: المضَبَّبُ هو ما أصابه شقٌّ ونحوُه فيوضعُ عليه صفيحةٌ تَضُمُّه وتَحْفَظُهُ. اهـ^(٥).

(١) «كشف القناع» ٥٣/١، وانظر «لسان العرب» ٢٢٣/١، و«تاج العروس» ٤٧/٢.

(٢) «مختار الصحاح» ص/١٤، و«الصحاح» ٢٢٧٤/٦.

(٣) «كشف القناع» ٥٣/١.

(٤) «المطلع» ص ٩، و«الصحاح» ١٦٦/١.

(٥) «المجموع شرح المذهب» ٢٩٤، ٢٩٣/١.

المسألة الثانية :

كلُّ بناءٍ ظهر كالخشب^(١)، والجنود^(٢)، والصُّفرة^(٣)، والحديد^(٤)، ولو كان ثميناً كجوهري^(٥)، وزُمُردي^(٦) - يباحُّ اتخاذُهُ واستعمالُهُ بلا كراهة.

الأدلة: حديثُ «عُتْسِلَ مِنْ جَفْنَةٍ^(١)» وحديثُ «تَوَضَّأَ مِنْ تَوْرِ مِنْ صُفْرٍ^(٢)».

-
- (١) الخشب: جمع الحشبة خَشَبٌ بفتحِ حاءٍ، وخُشْبٌ بضمِّ حاءٍ، وخُشْبٌ بكفُّوفٍ، وخُشْبَانٌ كغفرانٍ. «مختار لصحاح» ص ١٧٥.
- (٢) لجندٌ بالكسر ولتحريك: المُسَكُّ من كلِّ حيوانٍ، جمعه جُلَادٌ وجُودٌ. «ترتيب لقدموس» ١ ٥١٣.

(٣) لُصْفَرٌ بالضم لني تَغْمَلُ منه لأوني، وأبو عبيدة يقول بالکسر، كذ في «لصحاح». «أنيس لفقهاء» ص ١٥٦: «والصحاح» ٧١٤، ٢ قل في «المصباح لمنير»: وكسر لصد لغة: لنحس. ص ١٣١: وفي «القاموس»: لصفير بالضم من لنحس، وصنعه الصفار، ويشث وككتف وزُبر. «ترتيب لقدموس» ٨٢٩/٢.

- (٤) لحديد يطبق على المضروب، ولتبر على غير المضروب. «أنيس لفقهاء» ص ١٩٦.
- (٥) الجواهر: قل أبو منصور: الجواهر: فارسي معرب وهو الذي يخرج من البحر، وما يجري مجره في النفاسة، كاليقوت ولزبرجد، وواحدته جوهرة، عن الجوهري. «المطلع» ص ٨.
- (٦) وزُمُرْدٍ: أي بالضمات وتشديد الراء، وبالنال المعجمة والمهملة أيضاً كما في «القاموس»، جوهراً معروفاً. «حاشية العنقري» ١ ٢٨ و«القاموس» ص ٣٦٤.

(٧) أخرجه أبو دود (٦٨) باب الماء لا يجب، وبين مجه (٣٧٠)، ولترمذي (٦٥) كلاهما في لرخصة بفض ظهور لمرأة، وأصه في أحمد ١ ٢٣٥، ويرقم (٢١٠١) طبع مؤسسة لرسالة، من حديث بن عباس مرفوعاً.

وقل لترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه بن حبان برقم (١٢٦١).

(٨) أخرجه البخاري (١٩٨) في الوضوء: باب الغسل والوضوء في لمخضب والقدح... من حديث عائشة.

وحديث «من تَوَرَّجَ من حَجَرَةٍ»^١ . وحديث «من قَرَّبَةٍ»^٢ . و«من إِدَاوَةٍ»^٣ .

الجَفْنَةُ: كالْقَصْعَةِ وجمعُها جَفَنٌ وَجَفَنَاتٌ بالتحريك^٤ . وَلِتَّوَرَّجَ: إِنَاءٌ يُشْرَبُ فِيهِ. مذكور^٥ . والإِدَاوَةُ: بالكسر المِطْهَرَةُ. جَمْعُهُ أَدَاوَى كَقَتَاوَى^٦ .

قلت: والأَصْلُ في هذه الآتِيَةِ وَغَيْرِهَا الْحُلُّ. ولا يَحْرُمُ مِنْهَا إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ. والله أعلم.

فرع: غَيْرُ جَلْدِ آدَمِيٍّ وَعَظْمِهِ فِيحْرُمُ. وإلا آتِيَةُ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ. فإنه يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا وَالْمُضَبُّبُ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا كَذَلِكَ. ولو على أَثْنَى لَعُمُومِ الْأَخْبَارِ. وَغَدَمِ الْمُخَصَّصِ. وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ التَّحْلِيَّ لِنِسْبِ لِحِجَّتِهِنَّ إِلَى التَّزْوِجِ لِلزَّوْجِ. وَيَسْتَنِي الضُّبَّةُ السَّيْرَةَ لِحَاجَةِ كَمِ سَيَّئِي.

وَمِثْلُ آتِيَةِ الذَّهَبِ وَفِضَّةٍ فِي التَّحْرِيمِ لِمَمُونَةٍ وَلِمَطْيِيٍّ وَلِمَطْعَمٍ وَالْمَكْفُتِ بِأَحَدِهِمَا.

وَالْمَمُونَةُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ: بَأَنَّ يُذَابَ لَذَهَبٌ أَوْ الْفِضَّةُ وَيُتَّقَى فِيهِ لِإِنَاءٍ مِنْ نَحَاسٍ وَنَحْوِهِ. فَيَكْتَسِبُ مِنْهُ لَوْنُهُ. وَالْمَطْعَمُ بَأَنَّ يُحْفَرُ فِي إِدَاءٍ مِنْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِهِ حُفْرًا. وَيُوضَعُ فِيهِ قِطْعُ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ عَلَى قَلْبَرِهِ. وَلِمَطْيِيٍّ بَأَنَّ يُجْعَلَ لَذَهَبٍ أَوْ

(١) أخرجه أحمد ٦/٣٧٩ من حديث أم جندب الأزدية. وأصحه في أبي دود (١٩٦٦) وغيره.

وأخرج البخاري (١٩٥) من حديث أنس بلفظ «بمخضب من حجارة فيه ماء».

(٢) سلف ص ١٢٣.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٠) في الوضوء: باب الاستنجاء بالماء. ومسلم (٢٧١) في الطهارة: باب الاستنجاء بالماء. من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) «مختار الصحاح» ص ١٠٦.

(٥) «ترتيب القاموس» ١/٣٨٥.

(٦) «ترتيب القاموس» ١/١٢٤.

الفضة كالورق ويُطلى به الحديد ونحوه. وكثيرُ فَسَرِ الطلاء بالتمويه. والمُكَفَّتُ: والتكفيتُ أن يُبرَدَ الإناء من حديدٍ أو نحوه حتى يصيرَ فيه شبهُ المجري في غايةِ الدقة. ثم يُوضَعُ فيها شريطٌ دقيقٌ من ذهبٍ أو فضةٍ يُدَقُّ عليه حتى يَلصَقَ كما يُصنَعُ بالمركب^(١).

الدليل: حديث «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة. ولا تأكلوا في صحافها؛ فإنَّه لهنَّ في الدُّنْيَا، ولَكُمْ في الآخرة» متفق عليه^(٢). وحديث «الذي يَشْرَبُ في آنية الذهب والفضة إنما يُجْرَجُ في بطنه نارَ جهنم، متفق عليه^(٣). والجرجرة هي صوتُ وقوعِ الماء بانحداره في الجَوْفِ^(٤). والمعنى: كأنَّه يُجْرَعُ نارَ جهنم^(٥).
العلة: لِمَ في الاستعمالِ والاتخاذِ من السَّرَفِ والخِيَلِ وكَسْرِ قُيُوبِ الفقراءِ، وتضييقِ التَّقْدِيرِ.

وقال بنُ القيم: الصوابُ أنَّ العلةَ - والله أعلم - ما يُكسِبُ استعمالُها القلبَ من الهيئَةِ والحالَةِ المنافِيَةِ للعبوديةِ منافاةً ظاهرةً. ولهذا علَّلَ النبي ﷺ بأنها للكُفْرِ في الدُّنْيَا. إذ ليسَ لهنَّ نصيبٌ مِنَ العبوديةِ التي يدلُّون بها في الآخرةِ نعيمَها. فلا يصلحُ استعمالُها لعبيدِ الله في الدُّنْيَا، وإنَّما يستعملُها من خَرَجَ عن عبوديته، ورضي بالدينِ وعجلها مِنَ الآخرةِ. اهـ.

(١) «كشف القناع» ٥٥/١.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٣٣) في الأسرية: باب آنية الفضة (بدون جملة الأكل)، ومسلم (٢٠٦٧) في اللباس والزينة: باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة من حديث حذيفة.

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٣٤) في الباب السابق (بدون لفظة الذهب)، ومسلم (٢٠٦٥) في باب تحريم استعمال أواني الذهب... من حديث أم سمة

(٤) «كشف القناع» ٥٤/١.

(٥) «حاشية العنقري» ٣١/١.

فرع: حُكْمُ الْأَلَاتِ كُلِّهَا حُكْمُ الْآنِيَةِ كَالدَّوَاةِ^(١) وَالْقَلَمِ^(٢) وَالْمُسْعُطِ^(٣) وَالْقِنْدِيلِ^(٤) وَالْمِجْمَرَةِ^(٥) وَالْمِدْخَنَةِ، حَتَّى الْمِيلِ وَنَحْوِهِ، وَكَسْرِيرٍ وَكُرْسِيِّ وَخُفَيْنِ وَنَعْلَيْنِ وَمِشْرَبَةٍ^(٦) وَمَلْعَقَةٍ وَأَبْوَابٍ وَرُفُوفٍ عَلَى الْمَذْهَبِ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَعْجِبْنِي الْحَلَقَةُ، وَنَصَّ أَنَّهَا مِنْ الْآنِيَةِ^(٧).

فرع: قَالَ الْمَوْفَّقُ ابْنُ قِدَامَةَ: لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ اسْتِعْمَالَ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَرَامٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا^(٨).

وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى أَنَّ اسْتِعْمَالَ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ وَالطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ مِنْهِيٌّ عَنْهُ، وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ إِلَّا فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ^(٩).

فرع: قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اتِّخَاذَهَا حَرَامٌ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ قَالَ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا اسْتِعْمَالُهَا فَقَطْ، وَهُوَ وَجْهٌ لَهُمْ، وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ ثُمَّ قَالَ: وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُهُ^(١٠).

-
- (١) الدَّوَاةُ: بِالْفَتْحِ مَا يُكْتَبُ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ دَوَائٍ «مختار الصحاح» ص ٢١٧.
 (٢) الْمُسْعُطُ: بَضْمُ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ الْإِنَاءَ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ السَّعُوطُ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ بِالْبَضْمِ مِمَّا يُعْتَمَلُ بِهِ. «مختار الصحاح» ص ٢٩٩.
 (٣) الْقِنْدِيلُ بِالْكَسْرِ. «ترتيب القاموس» ٦٩٨/٣.
 (٤) الْمِجْمَرَةُ كِمِكْنَسَةٍ. «ترتيب القاموس» ١٦٢/٢.
 (٥) الْمِشْرَبَةُ: بِكَسْرِ الْمِيمِ إِنَاءٌ يُشْرَبُ فِيهِ. «مختار الصحاح» ص ٣٣٣.
 (٦) انْظُرْ «كشاف القناع» ٥٥/١، وَ«زاد المعاد» ٣٥١/٤.
 (٧) «المغني» ١٠١/١-١٠٢.
 (٨) «الإفصاح» ٦٣/١.
 (٩) «الإفصاح» ٦٣/١، وَانْظُرْ «حلية العلماء» ١٢١/١، وَ«الإنصاف» ٧٩/١، وَ«المغني» ١٠٣/١.

ورأى تحريم اتخاذ أيضاً شيخ لإسلام بن تيمية^١.

قوله «وتصح الطهارة منها». وفيها، وإليها: أي وتصح الطهارة من الأنية
لشحمة. وبها: بأن يغترف الماء بالأنية المذكورة، وفيها: بأن يتخذ ماء محرماً يسع
قُتَيْن ويغتسل أو يتوضأ دَحْنَهُ. وإليها: بأن يجعل مَضْباً لم ينقص من الأعضاء،
وهو المذهب.

وهو قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة^٢.

وعن أحمد: لا تصح الطهارة منها، جَزَمَ به نظم المُفردات^٣ - وهو منها - واختاره أبو
بكر والقاضي أبو الحسين والشيخ تقي الدين، قاله الزركشي، قال في «مجمع
البحرين»: لا تصح الطهارة منها في أصح الوجهين، وصححه ابن عقيل في
تذكرته^٤، كما صححه الشيخ عبدالعزيز بن باز.

التعليل: لإتيانه بالعبادة على وجه مُخَرَّم تُشَبِّه لصلاة في محل لَغْصَب.

الترجيح:

قلت: ولقول بالصحة هو نَصُوبُ، ولله عَمَّة.

فرع: ويُستثنى كما سبق لَصَبَةُ لِسِيرَةِ عَرَفَ في إثناء لحجة من لفظة خاصة
دون لذهب.

قال في الإنصاف: لحجة هذا أن يتعمق بها غرض غير لزينة، وإن كان غيره
يقوم مقدّمه، على الصحيح من المذهب. قال لشيخ تقي الدين: مردّه أنه يحتاج

(١) . لا حثيرت، ص ١٧.

(٢) . لمغني ١/ ١٠٣.

(٣) «الإنصاف» ١/ ٨١، ونظر «شرح الزركشي» ١/ ١٦١.

إلى تث الصورة لا إلى كونها من ذهب وفضة في هذه ضرورة. وهي تبيح المفرد.
اهـ.

وقال بن تيمية أيضاً: المراد بالضة الحاجة ما يحتاج إلى تث الصورة سواء
كان غيرها يقوم مقامها كالنحاس أو لا. أما لو كان مضطراً إليها بيحت. وسواء
كانت من ذهب أو فضة كالأنف وشدة الأسنان بالذهب ونحو ذلك. ولو لم يجد ما
يشرب فيه إلا إناء ذهب أو فضة جزأ. اهـ^١.

وقال أبو العباس - أي: ابن تيمية -: وكلام أحمد - رحمه الله - لمن تدبره لم
يتعرض للحاجة وعدمها. وإنما فرق بين ما يستعمل وبين ما لا يستعمل. فإنه قال:
رأس المكحلة والميل وحلقة المرأة إذا كانا من الفضة فهو من الآنية. وما لا يستعمل
فهو أهون مثل الضبة في السكين والقدح. فقد نص على أنه إن كان الفرق في
الاستعمال كالحلقة يُنسك بها الإناء. وكذلك رأس لمكحلة فيس كذلك. بخلاف
قبضة السكين فإنها لا تستعمل. ثم طلق: لا بأس بالضة وكراهة لحققة. ولم يعتبر
الحاجة. وقال أيضاً في رواية مهنه وأبي منصور: لا بأس بالشرب في قدح مضرب
إذا لم يقع فمه على الضبة. مثل العلم في الثوب. فقد رخص في شرب في
المفضض. ولم يشترط حاجة. ولم يقيد بالقة. وقس على العلم في الثوب.
وهذا بين في أن الفضة تباح على سبيل التبع كالحرير. ومقتضى هذه الرواية أن
يباح الكثير إذ كان أقل مما هو فيه. ولم يستعمل. وهذا هو لصواب^٣. اهـ.

الدليل: ما روى البخاري عن أنس: أن قدح النبي ﷺ انكسر فتأخذ مكان
الشعب سلسلة من فضة^٤. والشعب بفتح الشين المعجمة وسكان العين وبعده

(١) انظر «كتف لقناع» ١/ ٥٦. و«لأنصف» ١/ ٨٤.

(٢) «مختصر الفتوى لمصرية» ص ٢٤.

(٣) «لاختيارات لفقهية» ص ١٨، ١٩. وانظر «لأنصف» ١/ ٨٢.

(٤) أخرجه البخاري (٣١٠٩) في فرض الخمس: باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وقده.

باء موحدة، والمراد بالشعب: الشق والصدع، وقوله: «انكسر» معناه انشق، كما جاء في رواية: «انصدع»، والمراد أنه شَدَّ الشَّقَّ بخيطة فضة فصارت صورته صورة سلسلة، وفي رواية للبخاري: «فلسلته بفضة»^(١)، والسلسلة: اتصال الشيء بالشيء، والقطعة الطويلة من السنام، ويكسر. وبالكسر: دائر من حديد ونحوه. اهـ^(٢)، وسمعتُ سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز يقول: هو في هذا الحديث بالكسر أي بكسر السين، خلاف ما استظهره الصنعاني.

وذكر القرطبي في «مختصر البخاري»: أنه رأى في بعض النسخ القديمة من «صحيح البخاري» قال أبو عبد الله البخاري: رأيت هذا القَدَحَ بالبصرة، وشربت فيه، وكان اشتري من ميراث النضر بن أنس بثمان مئة ألف. اهـ^(٣).

مسألة: أما الضبة الكبيرة فلا تُباح، ولو لحاجة، ولا تبأح أيضاً الضبة اليسيرة من الفضة بدون حاجة، وهو المذهب.

الدليل: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - «مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَجْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» رواه الدارقطني والبيهقي^(٤).

وروى الطبراني في «الأوسط» من حديث أم عطية «نهانا رسول الله ﷺ عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ، وَتَفْضِيزِ الْأَقْدَاحِ»^(٥). وعن عائشة «أَنَّهَا نَهَتْ أَنْ تَضَيَّبَ الْأَقْدَاحُ

(١) «المجموع شرح المذهب» ٢٩٥/١.

(٢) «ترتيب القاموس» ٥٩٤/٢.

(٣) «حاشية العنقري» ٣٠/١، و«سبل السلام» ٥٧/١.

(٤) هذا الحديث روي مرفوعاً فأخرجه الدارقطني ٤٠/١، والبيهقي ٢٩/١. والصحيح أنه من قوله فأخرجه البيهقي ٢٩/١ بإسناد على شرط الصحيح كما قال في «التلخيص» ٥٤/١.

(٥) وتمة الحديث: فكلمة النساء في لبس الذهب فأبى علينا، ورخص لنا في تفضيز الأقداح !! أخرجه الطبراني في الكبير ٢٥/١٦٧، وفي «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» ١٤٩/٥ -

بالفضة^(١) رواه الطبراني، والبيهقي بمعناه، وحسنه النووي.

مسألة: وتكره مباشرة الضبة اليسيرة المباحة لغير حاجة.

التعليل: لأن فيها استعمالاً للفضة.

فإن احتاج إلى مباشرتها كتدفق الماء ونحو ذلك لم يُكره^(٢).

فرع: وما ذُكر من تحريم المضبب بالذهب أو الفضة إلا ما استثنى هو مذهب أحمد كما سلف، وبه قال الشافعي.

وأباح أبو حنيفة المضبب وإن كان كثيراً؛ لأنه صار تابعاً للمباح، فأشبهه المضبب باليسير، وتقدم كلام ابن تيمية في ذلك.

فرع: قال الموفق ابن قدامة: اختلف أصحابنا، فقال أبو بكر: يباح اليسير من الذهب والفضة لما ذكرنا، وأكثر أصحابنا على أنه لا يباح اليسير من الذهب، ولا يباح منه إلا ما دعت الضرورة إليه، كأنف الذهب، وما ربط به أسنانه. اهـ^(٣)، قال النووي: والسن^(٤). وسيأتي توضيح المباح من ذلك في باب زكاة الأثمان إن شاء الله تعالى، وقد ذكرها المؤلف في مقدمة الكتاب.

وقال ابن تيمية: وقد غلطت طائفة من أصحاب أحمد حيث حكّت قولاً بيسير الذهب تبعاً لقوله في الآنية عن أبي بكرٍ عبدالعزيز، وأبو بكر إنما قال ذلك في باب

«التلخيص» ٥٤/١ وقال: تفرد به عمر بن يحيى [الأيلي] عن معاوية بن عبد الكريم . . اهـ.
قلت: أشار ابن عدي إلى أن عمر يسرق الحديث. انظر «الكامل» ٥٩٧/٢، و«اللسان» ٣٣٨/٤.

(١) حسنه النووي في «المجموع» ٢٩٥/١، وهو في «سنن البيهقي» ٢٩/١.

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٦/١، و«المجموع شرح المذهب» ٢٩٥/١.

(٣) «المغني» ١٠٤/١.

(٤) «المجموع شرح المذهب» ٢٩٤/١.

لللبس ولتحني. وبب اللبس أوسع. اهـ^١.

وقال بن تيمية: ولا يجوز تمويه لسقوف بالذهب والفضة.

ولا يجوز لطح النجم ولسرج بالفضة. نص عليه. وعنه ما يدل على إباحته. وهو مذهب أبي حنيفة. اهـ^٢.

وقال أيضاً: ويباح لاكتحال بميل لذهب والفضة، لأنها حاجة ويباحان لها. وقاله أبو لمعلي. هـ^٣.

وقال لنووي: وتحرم المكحنة وظرف^٤، لغالبه وإن ضغر على لصحيح الذي قطع به الجمهور - أي جمهور الشافعية - وحكى إمام الحرمين عن والده أبي محمد تردد في جواز ذلك إذ كان من فضة.

قال لإمام: ولوجه لقطع بتحريمه. وأطبق الغزالي خلافاً في استعمال الإناء لصغير كالمكحة. ولم يخصه بالفضة. وكلامه محمول على ما ذكره شيخه وهو تخصيص بالفضة. ويحرم تزيين الحوائت ولبيوت والمجالس بأوني لذهب والفضة على المذهب لصحيح لمشهور. وحكى إمام الحرمين أن شيخه حكى فيه وجهين. قال لإمام: ولوجه لقطع بالتحريم لسرف. وتفقد على تحريم استعمال ماء لورد من قرورة لفضة.

قال لقاضي حسين في تعليقه: والحية في استعماله منها أن يصبه في يده ليسرى ثم يصبه من ليسرى في اليمنى ويستعمله فلا يحرم. وكذا قال لبغوي في «فتاويه»: لو توضأ من إناء فضة فصب الماء على يده ثم صبه منها على محل الطهارة. جز. قال: وكذا لو صب الماء في يده ثم شربه منها جز. فلو صب الماء على

(١). (٢) «الاختيار» ص ٢٠

(٣) «الاختيار» ص ٢٠. و«الإنصاف» ١٨٣.

(٤) لظرف: الوعاء «مختار لصحيح» ص ٤٠٣.

العضو الذي يريدُ غَسْلَهُ فهو حرام؛ لأنه استعمال. وذكر صاحب الحاوي، نحو هذا فقال: مَنْ أَرَادَ التَّوَقُّيَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ فِي الْأَكْلِ مِنْ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَيُخْرِجُ الطَّعَامَ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ، ثُمَّ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَلَا يَعْصِي، قَالَ: وَفَعَلَ مِثْلَ هَذَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَحَكَى الْقَاضِي حَسِينٌ مِثْلَهُ عَنْ شَيْخِهِ الْقَفَّالِ الْمَرْوَزِيِّ، وَدَلِيلُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ هَذَا تَرَكُّ لِلْمَعْصِيَةِ، فَلَا يَكُونُ حَرَامًا، كَمَنْ تَوَسَّطَ أَرْضًا مَغْصُوبَةً فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ بِنِيَّةِ التَّوْبَةِ، وَيَكُونُ فِي خُرُوجِهِ مَطِيعًا لَا عَاصِيًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (هـ^(١)).

الدليل: ما روى أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بإسناد جيد أنَّ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ أُصِيبَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ، فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ لَنَبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ. وحسنه الترمذي والنووي^٢. وحديث «نهى رسول الله ﷺ عن لبس الذهب إلا مُقَطَّعًا»^(٣).

قال لنووي: ويوم الكلاب هو بضم الكف وتخفيف للام، وهو يوم معروف من أيام لجهنية كنت لهم فيه وقعة مشهورة، والكلاب، سم لماء من ميه العرب كانت عنده الوقعة فُسِّمِيَ ذلك اليوم يوم الكلاب، وقيل: عنده وقتان مشهورتان يقال فيهما: للكلاب الأول، والكلاب الثاني. وأما عَرْفَجَةُ الروي، فهو بفتح العين لمهملة، وسعد بفتح الهمزة ولعين، وهو عَرْفَجَةُ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ كَرْبِ بْنِ صَفْوَانَ

(١) «المجموع شرح المذهب» ١/٢٨٩.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٣٢) في لختم: باب ما جاء في ربط لأسنن بالذهب، والترمذي (١٧٧٠) في اللبس: باب ما جاء في شد الأسنن بالذهب، والنسائي ١٦٣/٨-١٦٤ في

الزينة: باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفًا من ذهب. وقال الترمذي: حسن غريب.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٣٩) في الختم: باب في لذهب للنساء، والنسائي ١٦٣/٨ في لزينة: باب تحريم الذهب على الرجل من حديث معاوية. وقال ابن كثير في «لبدية والنهاية»

١٢٧/٥: هو حديث جيد الإسناد.

التميمي العطاردى رضي الله عنه. اهـ^(١).

فرع: قال محمد بن إسماعيل الصنعاني: أما الإناء المصَّبُّ بهما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً. وهذا في الأكل والشرب فيما ذُكِرَ لا خلاف فيه. فأما غيرُهم من سائر الاستعمالات ففيه الخلاف. قيل: لا يحرم؛ لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب. وقيل: يحرم سائر الاستعمالات إجماعاً. ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال: النص ورد في الأكل والشرب لا غير. وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا تتم فيه شرائط القياس.

والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما إذ هو الثابت بالنص. ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره. فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط. فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال. وهجروا العبارة النبوية. وجاؤوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم. ولها نظائر في عباراتهم. اهـ^(٢).

وقال محمد بن عبي الشوكاني: قال النووي: قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمالات في إناء ذهب أو فضة إلا رواية عن داود في تحريم الشرب فقط. ولعمري لم يبلغه حديث تحريم الأكل. وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال بالكراهة دون التحريم. وقد رجح عنه. وتأولهُ أيضاً صاحب «التقريب» ولم يحمله على ظاهره. فثبت صحة دعوى الإجماع على ذلك. وقد نقل الإجماع أيضاً بن المنذر على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة إلا عن معوية بن قرة. وقد أُجيب من جهة القائلين بالكراهة عن الحديث بأنه للترهيد بدليل «إنهم لهم في الدنيا. ولكم في الآخرة»^(٣). ورد بحديث «إنما يجرجر في بطنه نر جهنم»^(٤) وهو وعيد شديد ولا يكون إلا على محرم. ولا شك أن أحاديث

(١) «المجموع شرح المذهب» ٢٩٣/١.

(٢) «سبل السلام» ٤٩/١.

(٣). (٤) سلف ص ١٦٦.

الباب تدلُّ على تحريم الأكل والشرب. وأمَّا سائر الاستعمالات فلا، والقياسُ على الأكل والشرب قياسٌ مع فارقٍ؛ فإنَّ علَّةَ النهي عن الأكل والشرب هي التشبُّه بأهل الجنة حيث يُطافُ عليهم بآنيةٍ من فضةٍ، وذلك مناطٌ معتبرٌ للشارع، كما ثبت عنه لَمَّا رأى رجلاً متختماً بخاتمٍ من ذهبٍ فقال: «مالي أرى عليك جليَّةَ أهل الجنة»^(١). أخرجهُ الثلاثة من حديثٍ بريده، وكذلك في الحرير وغيره. وإلا لَزِمَ تحريمُ التحليِّ بالحليِّ. والافتراضُ للحرير؛ لأنَّ ذلك استعمالُهُ. وقد جَوَّزَهُ البعض من القائلين بتحريم الاستعمال. وأمَّا حكاية النووي للإجماع على تحريم الاستعمال فلا تَتِمُّ مع مخالفة داود والشافعي وبعض أصحابه، وقد اقتصر الإمام المهديُّ في «البحر» على نسبة ذلك إلى أكثر الأئمة. على أنَّه لا يخفى على المُنْصِفِ ما في حُجِّيَّةِ الإجماع من النزاع والإشكالات التي لا مخلصَ عنها والحاصلُ أنَّ الأصلَ الحِلُّ. فلا تثبُتُ الحرمةُ إلا بدليلٍ يسلِّمُهُ الخصمُ. ولا دليلٌ في المقام بهذه الصفة. فالوقوفُ على ذلك الأصلِ المعتضدِ بالبراءةِ الأصليةِ هو وظيفةُ المنصفِ الذي لم يَخْبِطْ بِسَوَاطِيفِ هَيْبَةِ الْجُمْهُورِ، لا سِيَّما وقد أَيْدَ هذا الأصلُ حديثُ «ولكنَّ عليكم بالفضة فآلَعَبُوا بِهَا لَعَباً» أخرجه أحمد وأبو داود^(٢)، ويشهدُ له ما سَلَفَ أنَّ أُمَّ سلمة جاءت بِجُلْجُلٍ من فضةٍ فيه شعرٌ من شعرِ رسولِ الله ﷺ فَخَضَخَضَتْ... الحديث في البخاري^(٣) اهـ^(٤).

فائدة: قال ابن حزم: والمدَّهَبُ والمضَبُّ بالذهب حلالٌ للنساء دون الرجال. لأنه ليس إناءً، وقد صَحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ «الحريرُ والذهبُ حلالٌ للإناث أمتي». حرامٌ

(١) أخرجه الترمذي (١٧٨٥) في اللباس: باب ما جاء في الخاتم الحديد. وقال: حديث غريب. وأصله في أبي داود (٤٢٢٣)، والنسائي ١٧٢/٨.

(٢) أخرجه أحمد ٣٧٨/٢، وأبو داود (٤٢٣٦) في الخاتم: باب في الذهب للنساء. من حديث أبي هريرة لكن دون لفظة «لعباً». وصحَّح إسناده المنذري في «الترغيب» ٥٥٧/١.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٩٦) في اللباس: باب ما يذكر في الشيب. من حديث أم سلمة.

(٤) «نيل الأوطار» ٨٣/١، ٨٤. وانظر «شرح صحيح مسلم» ٢٩/١٤.

على ذكرورها^(١)، أو كما قال عليه السلام: «ليس المذهبُ إناءُ ذهبٍ، والمفضَضُ والمضَيَّبُ بالفضة حلالٌ للرجالِ والنساءِ؛ لأنه ليس إناءً». اهـ^(٢).
 فرع: وتُباحُ آنيةُ الكفارِ إنْ لم تُعَلَّمْ نجاستُها، ولو لم تُجَلِّ ذبائحُهم كالمجوسِ، وهذا مذهبُ أحمدَ والشافعي.

الدليل: «أنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرَكَةٍ، متفق عليه ٣».

وعن عبدالله بن مغفل قال: «دُلِّي جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ فَالتَزَمْتُهُ وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أُعْطِي أَحَدًا مِنْهُ شَيْئًا، فَلْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَيْتِسِمُ» رواه مسلم، وأُخرجَه البخاريُّ بمعناه^(٥).

وعن جابر بن عبدالله قال: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَصِيبُ مِنْ آيَةٍ

(١) أخرجه الترمذي (١٧٢٠) في اللبس: باب ما جاء في الحرير والذهب، والنسائي ٨، ١٦١ في الزينة: باب تحريم الذهب على الرجال، من حديث أبي موسى الأشعري. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وفي الباب عن عدة من الصحابة انظره في «نصب لرية» ٤/٢٢٢.

(٢) «لمحلي» ٢، ٣٠٤، ٣٠٥.

(٣) قل لنووي في «المجموع»: هو بعض من حديث طوين روه البخاري [٣٤٤] في التيمم: باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، ومسلم [٦٨٢] في المسجد: باب قضاء لصلاة الفائتة... في «صحيحهم» من رواية عمران بن حصين رضي الله عنهما أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ في سفر... وليس فيه أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ مِنْهُ صَرِيحاً لَكِن الظاهر أنه ﷺ تَوَضَّأَ مِنْهُ لِأَن الماءَ كَانَ كَثِيراً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَوَضَّأَ فَقَدْ أُعْطِيَ الْجَنْبَ مَا يَغْتَسِلُ بِهِ وَبِهَذَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَهُوَ طَهْرَةُ إِدَاءِ الْمُشْرِكِ. انتهى كلامه ١/٢٦٢-٢٦٣.

(٤) جراب: بالكسر. والجراب أيضاً معروف والعامّة تفتحه، والجمعُ (أَجْرِبَة) و(جُرْبُ) أيضاً. «مختار الصحاح» ص ٩٨.

(٥) أخرجه مسلم (١٧٧٢) في الجهاد: باب جواز الأكل من طعم الغنيمة في دار الحرب، ولبخاري بمعناه (٤٢١٤) في المغزي: باب غزوة خيبر.

المشركين وأسقيتهم^(١)، فنستمعُ بها ولا يعيبُ ذلك عليهم، رواه أحمد وأبو داود^(٢).
وروى الإمام أحمد في المسند، وكتاب «الزهد»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَهُ يَهُودِيَّ
بَخِيزٍ وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ^(٣)، بفتح السين وكسر النون المعجمة فحاءً معجمةً مفتوحةً أي:
متغيرةً^(٤)، والإهالة: الودك.

وتوضاً عُمُرٌ من جرّة نصرانية^(٥)، ولأنَّ الأصل الطهارة فلا تزول بالشئ.

وهل يُكره استعمالُ وانيهم؟ على روايتين:

إحداها: لا يُكرهُ لما ذكرناه.

والثانية: يُكرهُ لم يروى أبو ثعلبة الخشني قال: قلتُ: يا رسولَ الله إِنَّا بِأَرْضِ
قومٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا
تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا وَكُلُّوا فِيهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦)، وَقُلُّ أحوالِ
النَّهْيِ الكَرَاهَةُ. وَلَأنَّهُمْ لَا يَتَوَرَّعُونَ عَنِ النَّجَاسَةِ، وَلَا تَسْلُمُ آنِيَتُهُمْ مِنْ أَطْعَمَتِهِمْ،
وَأَدْنَى مَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ الكَرَاهَةُ^(٧)».

ولأحمد وأبي داود: إِنَّ أَرْضَنَا أَرْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْخَنَازِيرِ،

(١) سُقِّيَتِهِمْ: السَّقاء: يَكُونُ لَبَنٍ وَلَمَدٍ، وَلِقَرِيَّةٌ تَكُونُ لَمَدٍ خَاصَّةً. «مختار لصحيح» ص ٣٠٥.

(٢) رواه أحمد ٣/٣٧٩، وأبو داود (٣٨٣٨) في الأطعمة: باب الأكل في آنية أهل الكتاب.

(٣) أخرجه أحمد ٣/٢١٠-٢١١، وفي «الزهد» ص ٥ من حديث أنس، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٤) سبل لسلا ١/٧٠، (٥) سيف ص ٩٣.

(٦) أخرجه البخاري (٥٤٧٨) في التَّبَيُّحِ وَالصَّيْدِ: باب ما أصاب المعرض بعرضه، ومسم

(١٩٣٠) في الصيد والتَّبَيُّحِ: باب الصيد بكلاب المعجمة.

(٧) نظر لمغني ١/١٠٩، ١١٠.

وَيَشْرَبُونَ الْخَمْرَ. فَكَيْفَ نَصْنَعُ بَأْنِيَّتِهِمْ وَقُدُورِهِمْ؟ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالماءِ، وَاطْبُخُوا فِيهَا، وَاشْرَبُوا»^(١).

وللترمذي^(٢) قال: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قُدُورِ المَجُوسِ، قَالَ: «أَنْقَوْهَا غَسَلًا، وَاطْبُخُوا فِيهَا». لَكِنْ حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ مَحْمُولٌ عَلَى كَرَاهَةِ الْأَكْلِ فِي آنِيَّتِهِمْ لِلإِسْتِفَادَةِ، لَا لَكُونِهَا نَجَسَةً. وَأَنَّ الْأَوَّلَى عَدَمُ اسْتِعْمَالِهَا إِذَا وُجِدَ غَيْرُهَا.

قال الحافظ: قال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ: وَقَدْ اِخْتَلَفَ الفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالْغَالِبِ، وَاحْتِجُّ مِنْ قَالَ بِمَا ذُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ بِأَنَّ الظَّنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْغَالِبِ رَاجِعٌ عَلَى الظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْأَصْلِ.

وَأَجَابَ مِنْ قَالَ بِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَصْلِ حَتَّى تَتَحَقَّقَ النِّجَسَةُ بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْغُسْلِ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ احْتِيَاطًا جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذُلَّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالْأَصْلِ. وَالثَّانِي أَنَّ الْمَرَادَ بِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ حَالٌ مِنْ يَتَحَقَّقُ النِّجَاسَةُ فِيهِ، وَيُؤَيِّدُهُ ذِكْرُ المَجُوسِ لِأَنَّ أَوَانِيَهُمْ نَجَسَةٌ: لَكُونُهُمْ لَا تَحُلُ ذُبَائِلُهُمْ.

وَقَالَ النُّوويُّ: الْمَرَادُ بِالْآنِيَةِ: فِي حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ آنِيَةٌ مَنْ يَطْبُخُ فِيهَا لَحْمَ الْخَنزِيرِ وَيَشْرَبُ فِيهَا الْخَمْرَ. كَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «إِنَّا نَجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَنزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَّتِهِمُ الْخَمْرَ»، فَقَالَ: فَذَكَرَ الْجَوَابَ. وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ فَمَرَّادُهُمْ مُطْلَقُ آنِيَةِ الْكُفَّارِ الَّتِي لَيْسَتْ مُسْتَعْمَلَةً فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» ١٩٥/٤، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٣٩) فِي الْأَطْعَمَةِ: بَابُ الْأَكْلِ فِي آنِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِثْرِ الْحَدِيثِ (١٥٦٠) فِي السِّيرِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِآنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٨٣١) فِي الْجِهَادِ: بَابُ الْأَكْلِ فِي قُدُورِ الْمُشْرِكِينَ. وَ (٣٢٠٧) فِي الصَّيْدِ: بَابُ صَيْدِ الْكَلْبِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) فِي «سُنَنِ» (١٥٦٠) فِي السِّيرِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِآنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

التجسّس فإنه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم. وإن كن الأولى الغسل للخروج من الخلاف. لا لثبوت الكراهة في ذلك.

ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروهاً بناءً على الجواب الأول. وهو الظاهر من الحديث. وأن استعمالها مع الغسل رخصة إذا وجد غيرها. فإن لم يجد جاز بلا كراهة لنهي عن الأكل فيها مطلقاً. وتعليق الإذن على عدم غيرها مع غسلها. وتمسك بهذا بعض المالكية لقولهم: إنه يتعين كسر آنية الخمر على كل حال بناءً على أنها لا تطهر بالغسل. واستدل بالتفصيل المذكور. لأن الغسل لو كان مطهراً لها لما كان لتفصيل معنى.

وتعقب بأنه لم ينحصر في كون العين تصير نجسة بحيث لا تطهر أصلاً بل يحتمل أن يكون التفصيل للأخذ بالأولى. فإن الإناء الذي يطبخ فيه الخنزير يُستقذر ولو غسل. كما يُكره الشرب في المحجمة ولو غسلت استقذاراً. ومشى ابن حزم على ظاهريته فقال: لا يجوز استعمال آنية أهل الكتب إلا بشرطين: أحدهما أن لا يجد غيرها. والثاني غسلها. وأجيب بما تقدم من أن مره بالغسل عند فقد غيرها دالٌّ على طهرتها بالغسل. والأمر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في التنفير عنها كما في حديث سلمة في الأمر بكسر القدور التي طبخت فيها الميتة. فقال رجل: أو نغسلها؟ فقال: «أو ذلك»^١. فأمر بالكسر لمبالغة في التنفير عنها. ثم ذن في الغسل ترخيصاً. فكذاك يتجه هذا هنا. والله أعلم. اهـ.^٢

فرع: وتباح ثياب الكفار. ولو وليت عورتهم كالسرويل. إن جهل حلها ولم تعلم نجستها. وهو المذهب.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٧) في المظالم: هل تكسر الدنان التي فيها خمر. أو تخرق الزقاق؟. ومسلم (١٨٠٢) في الجهاد والسير: باب غزوة خيبر. من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه. وللحديث مواضع أخرى عند البخاري فانظره.

(٢) «فتح الباري» ٦٠٦/٩. وانظر «شرح مسلم» النووي ٨٠/١٣.

الدليل: لأنَّ لأصْرَ لطَهْرَةٍ، فلا تزوُّ بالشُّكِّ.

وكرِهَ أبو حنيفةٌ والشافعيُّ الإِزارَ ونُسروياتٍ؛ لأنَّهم يتعبدون بتركِ لنَجَسَةٍ ولا يتحرَّزونَ منها. فلظاهرِ نجسَةٍ ما وليَ مخرجُها .

فرع: كنُسروين ويقل: سرون بالنون قال الأزهري: وسمعت غير واحد من الأعراب يقول: سرون. وقال أبو حاتم نسجستني: وسمعت من الأعراب من يقول: سرون بالمعجمة. وهو أعجمي مفرد مصنوع من لصرف وجهٍ واحدٍ شبيهه بمفدعين. وقيل: إنه جمعُ سرولةٍ، سُمِّيَ به المفردُ.

ويُنشد:

عِيَهُ مِنْ لُؤْمٍ سِرْوَالُهُ فَيَسُ يَرْقُ نُسْتَقْطِفُ

وقيل: إنه مصنوعٌ لا حُجَّةَ فيه، انتهى من المطمع.، وقال في حاشيته: قال بنُ الأنباري: كأنَّ نسجستني سمعه بالفرسية وهو لا يعرفه فحكاه. قال صاحبُ التاج: وهي لغةٌ عميةٌ مبتدلةٌ^١.

فرع: ويُبَاحُ أيضاً ما نَسَجُوهُ أو صبغوه. قال بنُ قدامة: ولا نعلم خلافَ بين أهلِ العلمِ في بِحَةِ لَصَلَاةٍ في ثَوْبٍ لَذي يَنسُجُهُ الكُفَرُ، فإنَّ لَنَبِيِّ ﷺ وأصحابه إنما كان لبسُهم من نسيج الكُفَر^٢.

قال بنُ القيم: ومن ذلك أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يلبسُ الثيابَ لتي نَسَجَها المشركون ويُضَلِّي فيها.

وتقدّم قولُ عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - وَهُمُّهُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ثِيَابٍ بَلَّغَهُ نُهْهُ

(١) نظر: «كشف القناع» ١/ ٥٧. و«المعني» ١/ ١١١

(٢) «المطمع» ص ٩. و«تاج لعروس» ٧/ ٣٧٥.

(٣) «المعني» ١/ ١١٢.

تُصْبَغُ بالبول، وقول أبي له: «ما لك أن تنهى عنها، فإن رسول الله ﷺ ليس بها ولُبِسَتْ في زمانه، ولو عَلِمَ الله أنها حرامٌ لبيّنه لرسوله، قل: صدقت».

وقال أيضاً: قُلْتُ: وعى قياس ذلك الجوخ، بن أولى بعدم لنجاسة من هذه الشيب، فتجئبه من باب لوسواس.

ولم قدم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الجببية استعراثاً من نصرانيّ فبسه، حتى خطو له قميصه وغسوه، وتوضأ من جرة نصرانية.

وصلى سمان وأبو الدرداء - رضي الله عنهما - في بيت نصرانية، فقل لها أبو الدرداء: «هل في بيتك مكان طاهر فنصلي فيه؟» فقلت: طهراً قلوبكم ثم صلبين أحببتم، فقل له سمان: خذها من غير فقيه، هـ^٢.

فرع: وبين الكافر طهر، وكذا طعامه ومأواه.

الدليل: حديث أبي هريرة أن النبي لقيه في بعض طرق لمدينة وهو جنب، فنخس منه، فذهب فاعتسل ثم جاء، فقل له: أين كنت يا أبا هريرة؟ قل: كنت جنباً، فكرهت أن أجالست وأنا على غير طهارة فقال: سبحان الله، إن المؤمن لا يجس^٣ روه الجمعة.

قل لشوكاني: قوله «إن المسم» تمسك بمفهومي بعض أهل الظاهر فقالوا: إن الكافر نجس عين، وقوؤ ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُشْرِكِينَ نَجَسٌ﴾ [سورة التوبة: آية ٢٨] وجاب عن ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسم طهر الأعضاء لا عتيده مجانبية النجاسة، بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستقذار، وحجتهم على صحة هذا التأويل أن الله

(١) سلف ص ٩٣.

(٢) إغائة للهدن ١ ٢٢٥ - ضيع مؤسسة لرسالة.

(٣) سلف ص ١٥٨.

أَبَاحَ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَرَقَهُنَّ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ مَنْ يُضَاجِعُهُنَّ. وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ مِنْ غَسْلِ الْكِتَابِيَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ غَسْلِ الْمُسْلِمَةِ. انْتَهَى الْمَطْلُوبُ^(١).

وَدَلِيلُ طَهَارَةِ الطَّعْمِ وَالذَّبَائِحِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ﴾ [سورة المائدة: آية ٥].

قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَعَامُهُمْ: ذَبَائِحُهُمْ^(٢).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجِبُ مَنْ دَعَاهُ فَيَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَأَضَافَهُ يَهُودِيٌّ بِخَبِيزٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنَخَةٍ^(٣). وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَأْكُلُونَ مِنْ أَطْعَمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

وَشَرَّطَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَلَيْهِمْ ضِيَاةً مَنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ: «أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»^(٤). وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ.

وَلَمَّا قَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الشَّامَ، صَنَعَ لَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ طَعَامًا فَدَعَا فَمَقَالَ: «أَيْنَ هُوَ؟ قَالُوا: فِي الْكَنِيسَةِ، فَكِرَةً دَخُولُهَا، وَقَالَ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اذْهَبْ بِالنَّاسِ، فَذَهَبَ عَلِيُّ بِالْمُسْلِمِينَ، فَدَخَلُوا وَأَكَلُوا وَجَعَلَ عَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَنْظُرُ إِلَى الصُّورِ، وَقَالَ: مَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ دَخَلَ فَأَكَلَ»^(٥).

(١) نَظَرَ «كَتَشَفَ لَقْنَعَ» ٥٧/١. وَ: نِيلَ لِأَوَطَرٍ ٢٥، ١.

(٢) عَنَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ: بِبِ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَشَحُومِهِمْ مِنْ هَاهُنَا الْحَرْبِ وَغَيْرِهِمْ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سَنَنِهِ» ٢٨٢/٩. وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(٣) تَقْدِمُهُ ص ١٧٧.

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٠٠٩٥) وَ (١٩٢٦٦) مِنْ حَدِيثِ أُسَمِّ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ لَخْطَبٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ . . فَذَكَرَهُ.

(٥) «إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ» ١٥٧/١. وَ«فَتْحُ الْبَرِيِّ» ٦٣٦/٩.

وفي حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ أكل من الجبن المجلوب من بلاد
النصارى» أخرجه أحمد وأبو داود^(١).

ودليل طهارة الماء: ما تقدم من وضوئه ﷺ من مزادة مشرقة.

فرع: وأنية من لايس النجاسة كثيراً كمذمن الخمر، أي: المداوم على شربها،
وثيابهم طاهرة.

فرع: تبأح الصلاة في ثياب الصبيان ما لم تُتَيَقَّن نجاستها، وبذلك قال الثوري
والشافعي وأصحاب الرأي.

الدليل: ما روى أبو قتادة (أن النبي ﷺ صلى وهو حامل أمة بنت أبي
العاص ابن الربيع) متفق عليه^(٢).

وكان النبي ﷺ يصلي فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره^(٣).

(١) أخرجه أبو داود (٣٨١٩) في الأطعمة: باب أكل الجبن، من حديث بن عمر رضي الله
عنهما، قال: أتى النبي ﷺ بجينة في ثوبك، فدعى بسكين، فسمى وقطع.

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٢٣٤/١- (٢٠٨٠) طبعة مؤسسة الرسالة، و ٣٠٢-
(٢٧٥٥) طبعة مؤسسة الرسالة - من حديث بن عباس رضي الله عنهما، قال: أتى النبي ﷺ
بجينة في غزاة، فقال: أين صنعت هذه؟ فقالوا: بفارس، ونحن نرى أنه يُجعل فيها ميتة.
فقال: «طعنوا فيها بالسكين، وذكروا سم الله وكبو».

(٢) أخرجه البخاري (٥١٦) في الصلاة: باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة،
و (٥٩٩٦) في الأدب: باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، ومسلم (٥٤٣) في المسجد: باب
جواز حمل الصبيان في الصلاة.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» ٥١٣، ٢ وبرقم (١٠٦٥٩) طبعة مؤسسة الرسالة،
والطبرني في الكبير (٢٦٥٩)، والحاكم في «المستدرک» ١٦٧/٣، من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه، ووافقه الذهبي، وقال
الهيتمي في «المجمع» ١٨١/٩: ورجال أحمد ثقات.

وتصح الصلاة في ثوب امرأة لذي حيض فيه إذ لم تتحقق بصبية نجاسة له؛ لأن الأصل لطهارة، لكن تكره الصلاة فيه وفي ثياب لصبي عسى المذهب.

وقد روى أبو دود عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ لا يصلي في شعره ولحفه.

وكذا تكره الصلاة في ثياب الموضع احتياط لعبادة في الجميع، قال في الإنصاف: قدمه في مجمع البحرين، وعنه: لا يكره. هـ.

وقال في الشرح: وتباح الصلاة في ثياب لصبي ولمرأة وفي ثوب امرأة لذي حيض فيه إذ لم تتحقق نجاسته، وستدل له، ثم قال: قال أصحابنا: ولتوفي لذلك أولى، لاحتمال نجاسة فيه.

فرع: ولا يجب غسل الثوب المصبوغ في حب^٣ لصبغ مسما كان لصبغ أو كفر، نص.

قال لأحمد عن صبغ ليهود بالبول، فقال: لمسسه ولكفر في هذا سوء، ولا يسأل عن هذا ولا يبحث عنه؛ لأن الأصل لطهارة، فإن عيئت فلا تضر فيه حتى تغسبه، ويظهر بالغسل لمعتبر ولو بقي لبون بحله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام في لئم: لا يضر كثره.

(١) أخرجه أبو دود (٣٦٧) في لطهارة باب الصلاة في شعر النساء، وترمذي (٦٠٠) في الصلاة. باب كراهية الصلاة في الحف النساء، والسنائي ٨ ٢١٧ في ثوبه باب الحف. وقال ترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) نظر «كشف القناع» ١ ٥٧، و«السنعي» ١ ١١٢-١١٣، وشرح الكبير ١ ٢٤١، و«الإنصاف» ١ ٨٦.

(٣) تحت. الحرة الكبيرة، وفي «المصباح» ١ ٥٥ تحت مصم ناحية.

(٤) أخرجه لأحمد حماد في «مسنده» ٢ ٣٦٤- (٨٧٦٧) صفة مؤسسة لرسالة.. وأبو دود (٣٦٥) في لطهارة باب سرقة تعس ثوبها وهو حديث حسن.

وسئل أبو لحارث الإمام أحمد عن لحم يشتري من القصاب؟ قال: يغسل.

وقال الشيخ تقي الدين: بدعة. روي عن عمر نهى الله عن التعمق والتكلف. وقال ابن عمر: أنهي عن التكلف والتعمق.^٢

نصر: وجلد نجس بموته محرّم (ع) استعماله قبل دُبْغِه في مائع. فإن دُبْغَ فما طَهَرَ (خ) وتَجَوَّزَ (ود) مهتته في يابس. وما جازت (خ) في مائع.

شر: وجلد كل حيوان نجس بموته - أي مات خشف فيه - يحرم استعماله هذا الجلد قبل أن يدبغ في مائع. كأن يصنع من هذا الجلد بناء يوضع فيه مائع كاللبن والعسل والزيت والسمن والماء بالإجماع. فإن دُبْغَ هذا الجلد فلا يطهر بالدبغ كما لو لم يدبغ. إلا أنه بعد الدبغ يباح استعماله في يابس لا مائع. ولو وسع قلتي من الماء فيجوز أن يوضع فيه بر أو شعير أو أقط أو نحو ذلك بشرط أن يكون للجلد من حيوان طاهر في الحياة مأكولاً كالشاة. أو لا كالحمار. وهو المذهب.

الدليل: لأنه عليه الصلاة والسلام وجد شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة. فقال عليه السلام: ألا أخذوا إهابها. فدبغوه فنتفعوا به روى البخاري ومسلم.^٣

ولأن الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا فارس. انتفعوا بسروجهم وأسلحتهم. وذبابحهم ميتة.

ونجاسته لا تمنع الانتفاع به كالاصطياد بالكب. وركوب البغل والحمار. ولا يباح الانتفاع به قبل الدبغ مطلقاً. لفهم الحديث.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٩٣) في الاعتصام بالكتب والسنة: باب ما يكره من كثرة السؤال. ومن تكلف ما لا يعنيه.

(٢) نظر «كشف القناع» ٥٧/١. و«المغي» ١١٤/١.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩٢) في الزكاة: باب لصدقة على مولى روج لبي ﷺ. ومسلم.

(٣٦٣) في الحبر: باب طهارة جنود لميتة بالدبغ. من حديث س عدس رضي الله عنهم.

قال الشيخُ تقيُّ الدِّينِ في «شرح العمدة»: فأما قَبْلَ الدَّبِغِ ، فلا يُنْتَفَعُ به قولاً واحداً^(١).

فرع: «جلد الميتة» قال الجوهري: الموتُ ضِدُّ الحياة. وقد ماتَ يموتُ ويمَاتُ فهو مَيِّتٌ ومَيِّتٌ، قال الشاعر فجمعهما:

ليس مَنْ مَاتَ فاستراحَ بِمَيِّتٍ إنما المَيِّتُ مَيِّتُ الأحياءِ
والميتةُ: ما لم يلحقهُ الذكاةُ، وكذلك يُقالُ: ميتة وميتة، والتخفيفُ أكثر.

وقيل: الميتُ الذي مات، والميتُ والمائتُ: الذي لم يَمُتْ بَعْدُ.

قيل: وهذا خطأ، وإنما مَيِّتٌ يصلحُ لما قد مات، ولما سَيَمُوتُ، قال الله تعالى ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

قال الحافظ أبو الفرج: وهي في الشرع اسمٌ لكلِّ حيوانٍ خرجتْ روحُهُ بغير ذكاة.

وقد سُمِّيَ المذبوحُ في بعضِ الأحوال ميتةً حكماً كذبيحة المرتد^(٢).

قال في «المصباح»: والمراد بالميتة في عُرْفِ الشرع: ما مات حتفَ أنفيه، أو قُتِلَ على هيئةٍ غيرِ مشروعةٍ إما في الفاعل أو في المفعول؛ فما ذُبِحَ للصَّنَمِ أو في حلِّ الإحرامِ أو لم يُقَطَّعْ منه الحلقومُ ميتةٌ. وكذا ذبح ما لا يؤكل لا يفيد الحل. اهـ. ولا الطهارة.

والموتُ عَدَمُ الحياة عَمَّا من شأنه الحياة. قاله في «المطول». وقال السيد: عَدَمُ الحياة ممَّن اتَّصَفَ بها، وهو الأظهر^(٣).

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٨/١-٥٩.

(٢) «المطلع» ص ٩-١٠، وانظر «لسان العرب» ٩١/٢، و«الصحاح» ٢٦٦/١.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٥٨/١، و«المصباح المنير» ص ٢٢٣.

الدَّبِغُ : مصدرٌ دَبَغَ لِإِهَابٍ يَدْبِغُهُ وَيَدْبُغُهُ وَيَدْبُغُهُ دَبْغًا وَدِبْغًا وَدِبْغَةً ، وَلَدَبِغَ
أَيْضًا : مَا يُدْبِغُ بِهِ ، يَقَالُ : لَجَدْتُ فِي الدَّبِغِ ، وَكَذَلِكَ لَدَبِغَ وَلَدَبِغُهُ بِكُسْرِهِمَا ، كُنْه
عَنِ الْجَوْهَرِيِّ .

وَأَمَّا لِإِهَابٍ بِكُسْرِ لِهَمْزَةٍ فَجَمْعُهُ أَهْبٌ بضمُّ لِهَمْزَةٍ وَالْهَاءِ ، وَأَهْبٌ بفتحِهم
لِغَتَانِ ، وَخْتَلَفَ أَهْلُ اللُّغَةِ فِيهِ ، فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ لُغَةً وَلْعَرَبِيَّةٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لُخَيْبٌ بْنُ
أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ : لِإِهَابٍ هُوَ الْجَدُّ قَبْلَ أَنْ يُدْبِغَ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ
فِي سُنَنِهِ ، وَحَكَاهُ عَنْ لُثَيْرِ بْنِ شُمَيْلٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ ، وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ
وآخَرُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ فِي شَرْحِ الْفِطْرِ الْمُخْتَصَرِ : وَلِخَطْبِي
وغيرهما أَنَّهُ الْجَدُّ ، وَلَمْ يُقَيِّدُوهُ بِمَا لَمْ يُدْبِغْ .

فَرَعَ : فِي مَذْهَبِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ :

١- قَالَ بَنُ قُدَامَةَ : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي نَجَسَةِ جَنِينٍ لَمَيَّةٍ قَبْلَ الدَّبِغِ ، وَلَا
نَعْمَ أَحَدًا خَلَفَ فِيهِ .

وَأَمَّا بَعْدَ الدَّبِغِ ، فَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ نَجِسٌ أَيْضًا ، وَهُوَ إِحْدَى السَّوَابِغِ
عَنِ مَالِكٍ ، وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَبَنِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَعُمَرُ بْنُ حَصِينٍ ، وَعَائِشَةُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

٢- وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى : أَنَّهُ يُظْهَرُ مِنْهَا جَدُّ مَا كَانَ ظَاهِرًا فِي حَالِ الْحَيَةِ ،
وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ وَالحَسَنِ وَالشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَقَتَادَةَ وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيَّ
وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَابْنِ ثَوْرٍ وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَاسْحَقَ ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ
عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مَعَ خْتِلَافِهِمْ فِيهِ هُوَ ظَاهِرٌ

(١) الْمُطْبَعُ ص ١٠ ، وَاصْحَاحُ ١٣١٨ ٤ .

(٢) الْمَجْمُوعُ تَرْجِ الْمَذْهَبِ ٢٥٤ ١ ، وَاصْحَاحُ ١٩ ١ .

(٣) الْمَغْنِي ١٩ ١ .

في الحية. وصحح هذا القول صاحب الإنصاف وهو طهارة جسد ما كان طاهر في حال الحياة، واختاره بن قدامة، ولشيخ تقي الدين، وصاحب الفتاوى، وإليه قيل للمجد في المنتقى وصححه في شرحه، ورجحه شيخ محمد بن إبراهيم. وذهب لشافعي إلى طهارة الحيوانات كلها إلا الكلب والخنزير، فيطهر عنده كل جسد إلا جسداهما، وله في جسد آدمي وجهان.

وعن الإمام أحمد: يطهر جسد ما كان مأكولا في حال الحياة، واختاره أيضا جماعة، ورجحه لشيخ تقي الدين في الفتاوى لمصرية، ورجح في مجموع الفتاوى أن لا بدع كالذكة فيطهر ما طهر بالذكة، وصححه لشيخ عبد الرحمن السعدي^٢، ولشيخ عبدالعزيز بن باز، واختاره بن القيم طهارة جسد الميتة بالبدع^٣.

٥- وقال أبو حنيفة: يطهر كل جسد بالبدع إلا جسد الخنزير.

٦- وحكي عن أبي يوسف: أنه يطهر كل جسد، وهو رواية عن مالك، ومذهب من حكم بطهارة الحيوانات كلها، وقوله دود وأهل الظاهر، واختاره لصنعني ولشوكني كما سيأتي في الترجيح.

٧- وحكي عن الزهري: ينتفع بجسود الميتة بلا بدع، ويجوز استعمالها في لرطب واللبس.

أدلة القول الأول: وهو نجاسة جسد الميتة ولو بعد التدبغ:

١- روى عبد الله بن عكيم أن النبي ﷺ كتب إلى جهينة: إني كنت رخصت

(١) نظر المعني ١/ ٨٩، والإنصاف ١/ ١٦ - ٨١، ومجموع الفتاوى ٢١/ ٩٥، ومجموع

فتاوى محمد بن إبراهيم ٢/ ٣٠

(٢) «المختار للحية» ص ١٥

(٣) تهذيب السلس ٦/ ٦٧-٦٨، وبدائع المفرد ٢/ ١٢٨-١٧٣

لكم في جلود الميتة. فإذا أذكمت كتبني هذا فلا تتنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»
رواه أبو داود وأحمد^(١). وقال: إسناده جيد يرويه يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن
الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن عكيم، وفي لفظ: «أنا
كتب رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر أو شهرين».

٢- وروى أبو بكر الشافعي بإسناده عن أبي الزبير، عن جابر بن النبي ﷺ قال:
«لا تتنفعوا من الميتة بشيء» وإسناده حسن^(٢).

ولأنه جزء من الميتة فكان محرماً لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [سورة
المائدة: آية ٣] فلم يظهر بالدبغ كاللحم، ولأنه حرّم بالموت فكان نجساً كما قبل
الدبغ^(٣).

أدلة الشافعي ومن وافقه القائلين بأنه يظهر بالدبغ كل جلود لميتة إلا الكلب
والخنزير والمتولد من أحدهما، والرد على أدلة المخالفين:

قال النووي: واحتج أصحابنا بالحديثين: إذا دبغ الإهاب فقد طهر^(٤)، وأئيم

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٤/ ٣١٠، وأبو داود (٤١٢٧) و (٤١٢٨) في اللبس: باب
من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة، والترمذي (١٧٣٩) في اللبس: باب ما جاء في جلود
الميتة إذ دبغت، والنسائي ١٧٥٧ في الفرع والعتيرة: باب ما يدبغ به جلود الميتة، وابن
ماجه (٣٦١٣) في اللبس: من قل لا ينتفع من لسيمة بإهاب ولا عصب.
وقال الترمذي: هذا حديث حسن، ويروى عن عبد الله بن عكيم عن شيخ لهم هذا
الحديث، وليس لعمر عنى هذا عند أكثر أهل العلم.

وقال النسائي: أصح ما في هذا الباب في جلود لميتة إذ دبغت حديث لزهري، عن
عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة وبنه تعالى عنه

(٢) وأخرجه ابن وهب في «مسنده» كما في «نصب الرية» ١/ ١٢٢، ومن طريقه أخرجه لطحوي
في «شرح معاني الآثار» ١/ ٤٦٨ - ٤٦٩، وفي سنده زمعة بن صالح، ضعيف.

(٣) «المغني» ١/ ٩١-٩٠، ونظر «المجموع شرح المذهب» ١/ ٢٥٦.

(٤) طهر: بفتح لاء وضمهم، والفتح أفصح وأشهر «لمجموع شرح المذهب» ١/ ٢٥٤.

إهاب قَدْ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»^١ . وهما صحيحان . وبحديث ابن عباس رضي الله عنه :
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي شَاةٍ مِيمُونَةٍ : «هَلَّا أَخَذُوا إِيَّاهَا . فِدْبَغُوه . فَاَنْتَفَعُوا بِهِ»^٢ قالوا :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ . إِنَّهَا مَيْتَةٌ . قَالَ : إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا . رواه البخاري ومسلم في
 «صحيحهما» من طُرُقٍ مُّثَمَّنَةٍ . فرواه في آخرِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وأما البخاري فرواه
 فِي مَوَاضِعَ مِنْ (صَحِيحِهِ) مِنْهَا كِتَابُ الزَّكَاةِ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ . وَفِي كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَغَيْرِهِ .

وإنما ذَكَرْتُ هَذَا لِأَنَّ بَعْضَ الْأَئِمَّةِ وَالْحَفَظَ جَعَلَهُ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ كَأَنَّهُ خَفِيَ
 عَلَيْهِ مَوَاضِعُهُ مِنَ الْبَخَارِيِّ !

وَحَتَجُوا يَضاً بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . عَنْ سُودَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : «مَاتَتْ لَنَا
 شَاةٌ . فِدْبَغُ مَسْكَةٍ . ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَدًّا» رواه البخاري^٣ .

وهكذا رواه أَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»^٤ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 قَالَ : «مَاتَتْ شَاةٌ لِسُودَةَ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . مَاتَتْ فَلَانَةٌ تَعْنِي الشَّاةَ . فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ : فَهَلَّا أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا؟ فَقَالَتْ : نَأْخُذُ مَسْكَ شَاةٍ قَدْ مَاتَتْ؟» وَذَكَرَ تَمَامَ
 الْحَدِيثِ كِرْوَايَةَ الْبَخَارِيِّ .

وبحديث عائشة رضي الله عنها : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ

نظر ما بعده .

(١) أخرجه مسلم (٣٦٦) في الحيض : باب طهارة جلود الميتة بالدبغ . وأبو داود (٤١٢٣) في
 اللبس : باب في هُبِّ لَمِيَّةٍ . والترمذي (١٧٢٨) في اللبس : باب ما جاء في جلود الميتة
 إِذَا دُبِغَتْ . والنسائي ١٧٣٧ في الفرع والعتيرة : باب جلود الميتة . وابن ماجه (٣٦٠٩) في
 اللبس : باب لبس جلود الميتة إِذَا دُبِغَتْ . من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) سف ص ١٨٥ .

(٣) في صحيحه (٦٦٨٦) في الأيمان والندور : باب إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا فَشَرِبَ طَلَاءًا
 أَوْ سَكْرًا أَوْ عَصِيرًا نَمَّ يَحْتَفِي فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ . وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأُبْنَةِ عَدَنَ .

(٤) برقم (٢٣٣٤) و (٢٣٦٤) و (٢٤١٩) .

إِذَا دُبِغَتْ» حديث حسن رواه مالك في «الموطأ» وأبو داود والنسائي وآخرون^(١) بأسانيد حسنة، وأبو داود وابن ماجه في اللباس، والنسائي في الذبائح.

وبحديث ابن عباس قال: «أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ سِقَاءٍ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مَيْتَةٌ، فَقَالَ: دَبَاغُهُ يَذْهَبُ بِخَبَثِهِ، أَوْ نَجَسِهِ أَوْ رَجْسِهِ» رواه الحاكم أبو عبد الله في «المستدرک علی الصحیحین» وقال: حديث صحيح. ورواه البيهقي^(٢)، وقال: هذا إسناد صحيح.

وبحديث جَوْنٍ (بفتح الجيم) بن قتادة، عن سلمة بن المحبق (بالحاء المهملة وبفتح الباء الموحدة المشددة وكسرهما) رضي الله عنه: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ دَعَا بِمَاءٍ مِنْ عِنْدِ امْرَأَةٍ قَالَتْ: مَا عِنْدِي إِلَّا فِي قِرْبَةٍ لِي مَيْتَةٌ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ دَبِغْتَهَا؟ قَالَتْ: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّ دَبَاغَهَا ذَكَاتُهَا» رواه أبو داود والنسائي^(٣) بإسناد صحيح، إِلَّا أَنَّ جَوْنًا اخْتَلَفُوا فِيهِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ مَجْهُولٌ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: هُوَ مَعْرُوفٌ.

وفي المسألة أحاديث كثيرة وفيما ذكرنا كفاية؛ ولأنه جُلِدَ طَاهِرٌ طُرِأتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ فَجَازَ أَنْ يَطْهَرَ كَجُلْدِ الْمَذَكَاةِ إِذَا تَنَجَّسَ.

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو: أَنَّهَا عَامَّةٌ خَصَّصْتُهَا السُّنَّةُ، وَأَمَّا حَدِيثُ

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ٤٩٨/٢ في الصيد: باب ما حاء في جلود الميتة ومن طريقه أخرجه أبو داود (٤١٢٤) في اللباس: باب في أهب الميتة، والنسائي ١٧٦/٧ في الفرع والعتيرة: باب الرخصة في الاستمتاع بجلود الميتة إذا دبغت، وابن ماجه (٣٦١٢) في اللباس: باب لبس جلود الميتة إذا دبغت.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٢٣٧/١ - برقم (٢١١٧) طبعة مؤسسة الرسالة - وصححه بن خزيمة (١١٤)، والحاكم ١٦١/١، والبيهقي في «السنن» ١٧/١ وقال: وهذا إسناد صحيح.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ٤٧٦/٣ و ٧-٦/٥، وأبو داود (٤١٢٥) في اللباس: باب في أهب الميتة، والنسائي ١٧٣/٧ - ١٧٤ في الفرع والعتيرة: باب جلود الميتة، من حديث سلمة بن المحبق، وصححه ابن حبان (٤٥٢٢)، والحاكم ١٤١/٤، ويشهد له حديث عائشة المتقدم.

عبدالله بن عُكَيْم فرواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قل الترمذي: هو حديثُ حَسَنٌ قال: وسمعتُ أحمدَ بنَ الحسنِ يقول: كان أحمدُ بنُ حنبلٍ يذهبُ إلى حديثِ بنِ عُكَيْم هذا لقوله: (قبل وفاته بشهرين). وكان يقول: هذا آخرُ الأمرِ. قال: ثم تركَ أحمدُ بنُ حنبلٍ هذا الحديثَ لم اضطربوا في إسنده حيث روى بعضهم عن ابنِ عُكَيْم عن شيخٍ من جُهينة. هذا كلام الترمذي.

وقد روي هذا الحديث: (قبل موته بشهر) وروي: (بشهرين) وروي: (بأربعين يوماً) قل البيهقي في كتبه «معركة السنن والآثار» وآخرون من الأئمة الحفاظ: هذا الحديث مُرْسَلٌ. وابنُ عُكَيْم ليس بصحبي. وقال الخطابي: مذهبُ عامةِ العمدةِ جوازُ الدُّبُغِ. ووهنوا هذا الحديث: لأنَّ ابنَ عُكَيْم لم يَلِقَ النَّبِيَّ ﷺ إنما هو حكيَّةٌ عن كتابِ أتاهاهم. وعلَّوه يُضاً بأنه مضطرب. وعن مشيخة مجهولين لم تثبت صحتهم.

إذا عُرِفَ هذا، فالجوابُ عنه من خمسةِ أوجه:

أحدها: ما قدَّمناه عن الحفاظِ أنه حديثُ مُرْسَلٌ.

والثاني: أنه مضطربٌ كما سبق، وكما نقله الترمذي عن أحمد، ولا يقدحُ في هذين الجوابين قولُ الترمذي: إنه حديثٌ حسن، لأنه قاله عن اجتهدِهِ. وقد بينَ هو وغيره وجهَ ضَعْفِهِ كما سبق.

الثالث: أنه كتابٌ، وأخبارُ سَمْعٍ، وأصحُّ إسناده، وأكثرُ رواة، وسالمةٌ من الاضطراب: فهي أقوى وأولى.

الرابع: أنه عَمٌ في النَّهْيِ، وأخبارُ مَخْصَصَةٍ لِلنَّهْيِ بما قَبْلَ الدُّبُغِ، مصرحةٌ بجوازِ الانتفاعِ بعدَ الدُّبُغِ، والخاصُّ مقدَّم.

والخامس: أن الإهابَ الجَدُّ قَبْلَ دُبُغِهِ، ولا يُسَمَّى إهاباً بعده، كما قدَّمناه عن الخليل بن أحمد، والنَّضَرِ بنِ شَمِيلٍ، وبي داود السَّجِسْتَانِي، والجوهري

وغيرهم. فلا تعارض بين الحديثين. بل النهي لما قبل الدباغ تصريحاً.

فإن قالوا: خبرنا متأخر فقدم. فالجواب من أوجه:

أحدها: لا نسلم تأخره على أخبارنا، لأنها مطلقة فيجوز أن يكون بعضها قبل وفاته عليه السلام بدون شهرين وشهر.

الثاني: أنه روي قبل موته بشهر. وروي شهرين. وروي أربعين يوماً كما سبق. وكثير من الروايات ليس فيها تاريخ. وكذا هو في روايتي أبي داود والترمذي وغيرهما. فحصل فيه نوع اضطراب فلم يبق فيه تاريخ يعتمد.

الثالث: لو سلم تأخره لم يكن فيه دليل؛ لأنه عام وأخبارنا خاصة والخاص مقدم على العام. سواء تقدم أو تأخر كما هو معروف عن الجماهير من أهل أصول الفقه.

وأما الجواب عن قياسهم على اللحم فمن وجهين:

أحدهما: أنه قياس في مقابلة نصوص. فلا يلتفت إليه.

والثاني: أن الدباغ في اللحم لا يتأتى وليس فيه مصلحة له. بل يمحقه. بخلاف الجلد. فإنه ينظفه ويطيبه ويصلبه. وبهذين الجوابين يجب عن قولهم: العلة في التنجيس الموت. وهو قائم. والله أعلم.

وأما الأوزاعي ومن وافقه فاحتج لهم بما روى أبو المليح عمر بن أسامة عن أبيه رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جنود السبع» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة. ورواه الحاكم^(١) في «المستدرک» وقال: حديث صحيح.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٧٤/٥. وأبو داود (٤١٣٢) في «لبس»: باب في جنود النمر والسبع. والترمذي (١٧٧٠) في «لبس»: باب ما جاء في النهي عن جنود لسبع.

وفي رواية الترمذي وغيره: نهى عن جلود السباع أن تُفترش. قالوا: فلو كانت تظهر بالدباغ لم يَنَّهُ عن افتراشها مطلقاً. وبحديث سلمة بن المحبق الذي قدَّمناه: «دباغ الأديم ذكاته» قالوا: وذكاة ما لا يؤكل لا تُطهره. قالوا: ولأنه حيوان لا يؤكل فلم يظهر جلده بالدباغ كالكلب.

وحججُ أصحابنا - يعني لشفعية - بقوله ﷺ: «يُما إهاب دُبغ فقد طهر» وبحديث: إذا دُبغ الإهاب فقد ضُهر، وهم صحيحان كما سبق، وهما عامان لكل جديد، وبحديث عائشة: «مر رسول الله ﷺ أن يستمتع بجود الميتة إذا دُبغت، وهو حديث حسن كما سبق، وبحديث بن عباس الذي ذكرناه عن المستدرِك وغير ذلك من الأحاديث العامة، فهي على عمومها لا ما أجمعنا على تخصيصه وهو الكلب والخنزير.

فإن قالوا: جلد ما لا يؤكل لا يُسمى إهاباً كما حكاه عنهم الخطابي. فالجواب: أن هذا خلاف لغة العرب، قال الإمام أبو منصور الأزهري: جعلت العرب جلد الإنسان إهاباً، وأنشد فيه قول عنترة:

فشككتُ بالرُمح الأصمَّ إهابه

أراد رجلاً لقيه في الحرب، فانتظم جلده بسنان رُمحه. وأنشد الخطابي وغيره فيه أبياتاً كثيرة، منها قول ذي الرمة:

لا يذخران من الإيغال باقيةً حتى تكاد تفرى عنهما الأهْبُ

وعن عائشة في وصفها أبيها - رضي الله عنهما - قالت: «وحقن الدماء في أهبها» تريد دماء الناس، وهذا مشهور لا حاجة إلى الإطالة فيه.

= والنسائي ١٧٦/٧ في الفرع والعنترة: باب النهي عن الانتفاع بجود السبع، وصححه الحاكم ١٤٤/١، ووافقه الذهبي، ورجح لترمذي (١٧٧١) برسله. وقال الشيخ شعيب في تعليقه على «شرح السنه» للبغوي ١٠٠/٢: وأعله الترمذي بما لا يقدح.

ولأنه جلد حيوانٍ طاهرٍ فأشبهَ المأكولَ.

وأما الجوابُ عن حديثهم:

الأول: فمن وجهين أحسنهما وأصحهما، ولم يذكر البيهقي وآخرون غيره: أنَّ النَّهْيَ عن افتراشِ جلودِ السباعِ إنما كان لكونها لا يُزال عنها الشعرُ في العادة، لأنها إنما تُقَصَّدُ للشعرِ كجلودِ الفهدِ والنمرِ. فإذا دُبِغَتْ بقي الشعرُ نجسًا، فإنه لا يطهرُ بالدَّبِغِ على المذهبِ الصحيح، فلهذا نهى عنها.

الثاني: أنَّ النَّهْيَ محمولٌ على ما قبلَ الدَّبِغِ، كذا أجابَ بعضُ أصحابنا، وهو ضعيفٌ إذ لا معنى لتخصيصِ السَّباعِ حينئذٍ، بل كلُّ الجلودِ في ذلك سواء، وقد يُجابُ عن هذا الاعتراضِ بأنها خُصَّتْ بالذكرِ، لأنها كانت تُستَعْمَلُ قبلَ الدَّبِغِ غالباً أو كثيراً.

والجوابُ عن حديثِ سَلَمَةَ: أنَّ المرادُ أنَّ دِباغَ الأديمِ مطهرٌ له ومبيحٌ لاستعماله كالذَّكَاةِ، وأما قياسُهم على الكلبِ فجوابُه أنه نجسٌ في حياته، فلا يزيدُ الدَّبِغُ على الحياةِ، والله أعلم.

وأما أبو حنيفة في قوله: يطهرُ بالدَّبِغِ جلدُ الكلبِ، وداودُ في قوله: والخنزيرُ، فاحتجَّ لهما بعمومِ الأحاديثِ السابقة، وبالقياسِ على الحمارِ، وغيره.

واحتجُّوا - أي الشافعية - بأنَّ الحياةَ أقوى من الدَّبِغِ بدليلِ أنها سببُ لطهارةِ الجلدِ، والدَّبِغُ إنما يطهرُ الجلدَ، فإذا كانتِ الحياةُ لا تطهرُ الكلبَ والخنزيرَ فالدَّبِغُ أولى. ولأنَّ النجاسةَ إنما تزولُ بالمعالجةِ إذا كانت طارئةً كثوبٍ تنجسُ، وأمَّا إذا كانت لازمةً للعينِ فلا، كالعدرةِ والرُّوثِ، فكذا الكلبُ.

وأما احتجاجُهم بالأحاديثِ فأجابَ الأصحابُ - أي الشافعية -: بأنها عامَّةٌ مخصوصةٌ بغيرِ الكلبِ والخنزيرِ لما ذكرناه. وجوابُ آخرٍ لأبي حنيفة أنا اتفقنا نحن وأنتم على إخراجِ الخنزيرِ من العمومِ، والكلبُ في معناه.

وَأَمَّا قِيَّاسُهُمْ عَلَى الْحَمَرِ فَالْفَرْقُ أَنَّهُ ظَهَرَ فِي الْحَيَةِ، فَدَرَسَ الدَّبْغُ إِلَى أَصْلِهِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَالِكٌ، وَمَنْ وَافَقَهُ فَاحْتَجُوا فِي طَهْرَةِ ظَهْرِهِ دُونَ بَطْنِهِ: أَنَّ الدَّبْغَ إِنَّمَا يُوَثِّرُ
فِي الظَّاهِرِ، وَحُتِّجَ أَصْحَابُنَا - أَيُّ الشَّافِعِيَّةِ - بِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ السَّابِقَةِ
كَحَدِيثِ إِذَا دُبِغَ الْإِهْدَبُ فَقَدْ طُهِرَ وَغَيْرِهِ، فَهِيَ عَمَةٌ فِي طَهْرَةِ الظَّاهِرِ وَالْبَطْنِ.
وَبِحَدِيثِ سَوْدَةَ الْمُتَقَدِّمَةِ، قَالَتْ: مَاتَتْ لَنَا شاةٌ فَدَبِغْنَا مَسْكَهَا، وَهُوَ جَدِيدٌ، فَمَا زِلْنَا
نَنْبُذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَدًّا حَدِيثٌ صَحِيحٌ كَمَا سَبَقَ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّهُ
سَتَعْمَلُ فِي مَائِعٍ وَهُمْ لَا يَجِيزُونَهُ، وَإِنْ كَانُوا يَجِيزُونَ شَرْبَ الْمَاءِ مِنْهُ، لِأَنَّ الْمَاءَ
لَا يَنْجَسُ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ. قَالُوا أَصْحَابُنَا: وَلَئِنْ مَطَّحُوا ظَهْرَهُ طُهِرَ بَطْنُهُ كَذَلِكَ.
وَأَمَّا لِجَوَابِ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّمَا يُوَثِّرُ الدَّبْغُ فِي الظَّاهِرِ، فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا نُسَمُّ، بَلْ يُوَثِّرُ فِي لَبَطِنٍ أَيْضًا بِنَتْرَعِ الْفَضَالَتِ، وَتَنْشِيفِ
رَطَوِيَّتِهِ لِعَفْنَةِ كِتَابَتِهِ فِي الظَّاهِرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُخَالِفٌ لِلنَّصُوصِ الصَّحِيحَةِ لَصْرِيحَةٍ، فَلَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا لِزُهْرِيِّ فَاحْتَجَّ بِرُويَةٍ جَاءَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِهْلًا أَخَذْتُمْ إِيَّاهُ
فَنَتَفَعْتُمْ بِهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّبْغَ، وَحُتِّجَ أَصْحَابُنَا بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ السَّابِقَةِ، وَأَمَّا
هَذِهِ الرُّويَةُ فَمُطْلَقَةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى الرُّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ الْحَرَمِيُّ فِي النِّهَايَةِ مَذَاهِبَ السُّنَنِ بِنَحْوِ مَا سَبَقَ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا
يُسْتَبَدُّ عَلَى هَذَا السَّبْرِ غَيْرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ مَنْ قَالَ: يُؤَثِّرُ الدَّبْغُ فِي الْمَأْكُولِ

(١) تقدم ص ١١٥

(٢) السبر: حصل معه لعة يرجع إلى الاختبار، ولذلك سمي ما يختبر به طول الجرح وعرضه
مسبر.

خاصةً، تعلّقوا بخصوص السبب في شاة ميمونة، وليس ذلك بصحيح، فإن اللفظ عامٌ مستقلٌّ بالإفادة، وأبو حنيفة لم يطرد مذهبه في الخنزير عملاً بالعموم، ولا يظهر فرق بين الكلب والخنزير.

وأما الشافعي فإنه نظر إلى ما أمر به الشرع من استعمال الأشياء الجائزة كالقَرَط، وغاص على فهم المعنى، وهو أن سبب نجاسة الجود بالموت أنها بانقطاع الحياة عنها تتعرض للبلل والعفن^(١)، والتين، فإذا دبغت لم تتعرض للتغير. وقد بطل حمل اللفظ على خصوص السبب، وامتنع التعميم لما ذكرنا في جسد الخنزير. وأرشد الدبغ إلى معنى يضاهي به المدبوغ الحيوان في حال الحياة، فإن الحياة دافعة لعفن، والموت جالب له، والدبغ يردّه إلى مضادة الحياة في سلامة من التغير، فانتظم بذلك اعتبار المدبوغ بالحي، فقال: كل ما كان في الحياة طاهر عاد جلده بالدبغ طاهراً، وما كان نجساً لا يطهر، ثم ثبت عنه نجاسة لكب من نجاسة لعابه، والله أعلم^(٢). اهـ.

قال الصنعائي بعد ذكر حديث سودة: «ماتت له شاة فدبغت مسكها ثم ما زلت نتبذ فيه حتى صار شئاً» قال: والحديث دليل على أن الدبغ مطهر لجلب ميتة كحيوان كما يفيدُه عموم كلمة «أيما» وأنه يطهر بطنه وظاهره^(٣). هـ.

واصطلاحاً، يطل كس علة عن بها الحكم المعد بالإجماع، لا وحدة فتعين، مثل أن يقول: علة الرب في البر ونحوه إما لكيل أو الطعم أو القوت، ولعل كنهها باطنة، لا لأولى - مثلاً - وهي الكيل، إن كان حنبلياً أو حنفيّاً، فيتعين لتعليل، ويقع لسبب على بطلان ما بطنه

بأحد أدلة الإبطال المبسوطة في بابها من أصول الفقه. نضر «نزهة لخصر لخصر» ٢١١ ٢

(١) (عفن) في الجبل: صعد. وللحم: غيره. كعفنة، فهو عفن وعفنون ونخب - كفرج -

عفن وعفونة، فهو عفن، وتغن فسدت فتفتت عند مسه. «ترتيب لقدموس» ٣ ٢٦٦

(٢) «المجموع شرح المذهب» ١/٢٥٧-٢٦٢.

(٣) «سبل السلام» ١/٦٥.

وقال الشوكاني: والراجح يطهر الجميع والكلب والخنزير، ظاهراً وباطناً، لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يُفَرَّقْ فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما. وقال أيضاً: فالحق أن الدِّبَاغَ مطهر، ولم يُعَارِضْ أحاديثه معارض من غير فرق بين ما يُؤْكَلُ لحمة وما لا يُؤْكَلُ، وهو مذهب الجمهور. اهـ^١.

الترجيح:

قلت: والصحيح القول بطهارة جلد كل حيوان بعد ديبغه، واستعماله في المائعات ولو كان فيه شعر؛ لأن الشعور كلها طاهرة حتى شعر الكلب عند شيخ الإسلام ابن تيمية كما سيأتي. فعلى هذا يجوز لبس الفراء المصنوعة من جلود لسبع، ولتي توجد في الأسواق بكثرة في هذا العصر لعموم حديث تيمه بديبغ فقد طهر وغيره، ما عدا الكلب والخنزير وما تولد منهم فلا تطهر جلوده كما ذهب إليه الشافعي ومن وفقه، والله أعلم.

فرع: فعلى رواية أنه يطهر بالدبغ، يُشترط غسل الجلد بعد الدبغ، كما لو أصابته نجاسة سوى آلة الدبغ لحديث (يطهرهم الماء والقرط) رواه أبو داود^٢. ويحرم أكله؛ لأنه جزء من الميتة فيدخل تحت قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [سورة المائدة: آية ٣] ولا يحرم بيعه على رواية طهارته كسائر الطاهرات.

فرع: ولا يطهر جلد ما كان نجساً في حياته كالكلب بذكاة كما لا يطهر لحمة بها؛ لأنه ليس محلاً للذكاة، فهو ميتة، فلا يجوز ذبحه لذلك، أي: لجلده أو لحمة؛ لأنه عبث وإضاعة لما قد ينتفع به. ولا يجوز ذبحه أيضاً لغيره كإراحته ولو كان في النزاع، وكذا الأدمي بل أولى، ولو وصل إلى حالة لا يعيش فيها عادة، أو

(١) «بيل الأوضار» ١، ٧٥-٧٦.

(٢) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٦، ٣٣٤، وأبو داود (٤١٢٦) في اللبس: باب في ألبس الميتة، والنسائي ١٧٤/٧ - ١٧٥ في الفرع والعتيرة: باب ما يدبغ به جلود الميتة. وصححه بن حبان (١٢٩١)، والحاكم وابن السكن كما في «لشحيص الحبير» ١، ٤٩.

كان بقاءه أشدَّ تأليماً له وقد عمت بذلك البلوى^(١). واختار ابن تيمية أيضاً عدم جواز دَبِجِهِ ولو كان في التزَعِ^(٢).

فائدة: ما يطهَّر بدَبِجِهِ انتفع به، ولا يجوزُ أكلُهُ على الصحيح من المذهب، لحديث ابن عباس قال: ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت: يا رسول الله ماتت فلانة - تعني الشاة -، فقال: «فلولا أخذتم مسكها». قالوا: نأخذ مسك شاة قد ماتت؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «إنما قال الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٤٥] فإنكم لا تطعمونه إن تدبجوه فتنتفعوا به». فأرسلت إليها، فسلخت مسكها فدبجته، فاتخذت منه قربة حتى تخرقت عندها. رواه أحمد^(٣)، بإسناد صحيح. ولحديث: «إنما حرم من الميتة أكلها»^(٤).

وأطلق أبو الخطاب جواز بيعه مع نجاسته كثوب نجس. قال في «الفروع»: فيتوجه منه بيع نجاسة يجوز الانتفاع بها. ولا فرق، ولا إجماع كما قيل. قال ابن القاسم المالكي: لا بأس ببيع الزبل^(٥) قال اللخمي: هذا من قوله يدل على بيع العذرة. وقال ابن الماجشون: لا بأس ببيع العذرة؛ لأنه من منافع الناس^(٦).

فرع: أما جلود السباع كالذئب ونحوه مما خلقت أكبر من الهر ولا يؤكل، فلا يباح دبجها ولا استعماله قبل الدبج ولا بعده، ولا يصح بيعه. ويباح استعمال

(١) انظر «كشف القناع» ٥٩/١ - ٦٠.

(٢) «الإنصاف» ٨٩/١.

(٣) في «مسنده» ٣٢٧/١ - ٣٢٨ وبرقم (٣٠٢٦). طبعة مؤسسة الرسالة. وصححه ابن حبان برقم (١٢٨٠) و (١٢٨١). وانظر تمام تخريجه هناك.

(٤) أخرجه البخاري (١٤٩٢) في الزكاة: باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) (الزبل) السرجين وموضعه (مزبلة) بفتح الباء وضمها. «مختار الصحاح» ص ٢٦٨.

(٦) انظر «الإنصاف» ٩٠/١. و«الفروع» ١٠٤/١.

مُنْخُلٌ من شعر نجسٍ في يابسٍ .

وقد تقدّم ذكر الخلاف في هذه المسألة، والترجيح قريبٌ، وم ذكر هن هو
المنهّب .

وبذلك قال الأوزاعي، ويزيد بن هرون، وابن المبارك، وإسحاق، وأبو ثور.

وروي عن عُمَرُو وعِيٍّ - رضي الله عنهما - كراهية الصلاة في جلود الثعالب،
وكرهه سعيد بن جبّير والحكم ومكحول وإسحاق .

وكره لا تنتفع بجلود السّنين عطاء وطاوس ومجاهد وعبيدة السلماني .

ورخص في جلود السباع جابر، وروي عن ابن سيرين وعروة أنهم رخصوا في
الركوب على جلود لئمور، ورخص فيها الزهري .

وأباح لحسن والشعبي وأصحاب الرأي الصلاة في جلود الثعالب، لأن
الثعالب تُفدى في الإحرام، فكانت مباحة، ولما ثبت من الدليل على طهارة
جلود الميتة بالدّبغ، قال الموفق أبين قدامة: ولك ما روى أبو ریحانة قال: كان
رسول الله ﷺ ينهى عن ركوب لئمور. أخرجه أبو داود وابن ماجه^{١٢}، ولأبي

(١) لمخل: بضم ليم ولحاء. «حشية لعقري» ١ ٣٢ .

وقال في «مختار لصحاح»: المُنْخُل ما يُنْخَل به وهو أحد ما جاء من الأدوات على مُفْعَل بالضم
ولمُنْخُل بفتح الخاء لغة فيه ص ٦٥١ .

(٢) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٤ ١٣٤ . وأبو داود (٤٠٤٩) في لبس: باب من كرهه .
ولنسائي ٨ ١٤٣- ١٤٤ في الزينة: باب لتنف. وابن ماجه (٣٦٥٥) في اللبس: باب ركوب
لئمور. ورجل أحمد تقت.

وله شاهد صحيح من حديث معوية بن أبي سفيان رضي الله عنه عند أبي داود (٤١٢٩)
في لبس: باب جلود لئمور، وابن ماجه (٣٦٥٦) في اللبس: باب ركوب لئمور، بنقل:
كان رسول الله ﷺ ينهى عن ركوب لئمور.

داود «لا تَصْحَبُ الملائكةُ رفقةً فيها جلدٌ نمر»^(١).

وعن معاوية والمقدام بن معدي كَرَب: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها. رواه أبو داود^٢ والنسائي. قال النووي: بإسناد حسن.

وروي: أن النبي ﷺ نهى عن اقتراش جلود السباع. رواه الترمذي. ورواه أبو داود^٣. ولفظه: أن النبي ﷺ نهى عن جلود السباع، مع ما سبق من نهى للنبي ﷺ عن الانتفاع بشيء من الميتة.

وأما الثعالب فيبني حكمها على جلها، وفيها رويتان. كذلك يخرج في جلودها. فإن قلنا بتحريمها. فحكم جلودها حكم جلود بقية السباع. وكذلك السنانيُّ البرية. فأما الأهلية فمحرمة. وهل تطهر جلودها بالدبغ؟ يخرج على روايتين^٤.

قال الشوكاني: وقد اختلف في حكمة النهي. فقال البيهقي: يُحتمل أن النهي وقع لما يبقى عليها من الشعر؛ لأن الدبغ لا يؤثر فيه. وقال غيره: يُحتمل أن النهي عم لم يدبغ منها لأجل النجاسة. أو أن النهي لأجل أنها مراكب أهل السرف والخيلاء.

وأما الاستدلال بأحد باب لبس أي باب النهي عن الانتفاع بجلد ما لا يؤكل لحمه على أن الدبغ لا يطهر جلود السباع بناء على أنها مخصصة للأحاديث القاضية بأن الدبغ مظهر على العموم فغير ظاهر؛ لأن غاية ما فيها مجرد النهي عن

(١) أخرجه أبو داود (٤١٣٠) في اللبس: باب في جلود النمر والسباع. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤١٣١) في اللبس: باب جلود النمر والسباع. والنسائي مختصراً ١٧٦/٧ - ١٧٧ في لفرع والعتيرة: باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع.

(٣) سلف ص ١٩٣.

(٤) نظير «المغني» ١/ ٩٢ - ٩٤. و«نيل الأوطار» ١/ ٧١. و«المجموع شرح المذهب» ١/ ٢٧٨.

الركوب عليها وافتراشها، ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة، كما لا ملازمة بين النهي عن الذهب والحريز ونجاستيهما، فلا معارضة، بل يُحَكَّم بالطهارة بالدباغ مع منع الركوب عليها ونحوه، مع أنه يمكن أن يُقال: إنَّ أحاديث هذا الباب أعمُّ من الأحاديث التي جاءت في تطهير الدباغ من وجه لشمولها لما كان مدبوغاً من جلود السباع، وما كان غير مدبوغ^(١). اهـ.

فرع: الدَّبَغُ يكون بطاهر منشَفٍ للخبث. قال في «الرعاية»: ولا بُدَّ فيه من زوال الرائحة الخبيثة. ويكون منشفاً للروطية بحيث لو نُقِعَ الجِلْدُ بعده في الماء فَسَدَ كالشَّبِّ والقَرَطِ، لأنه يحصل به مقصودُ الدَّباغ. قال ابن عقيل: ويشترط كونه طاهراً، فإنَّ كان نجساً لم يَطْهَرِ الجِلْدُ؛ لأنها طهارة من نجاسة فلم تحصل بنجس كالاستجمار والغسل. وجعل المَصْرانِ والكرش وَتَرّاً دِبَاجاً، ولا يحصل بتشميس ولا تريب، ولا يفتقر إلى فعل آدمي، فلو وَقَعَ في مدبغة فاندبغ، جاز استعماله في يابس المذهب، كما تقدم^(٢).

فائدة: قال النووي: والقَرَطُ ورق شجر السِّلَمِ بفتح السين واللام، ومنه أديم مقروط أي: مدبوغ بالقَرَطِ، قالوا: والقَرَطُ يَنْبُت بنواحي تهامة.

وأما الشَّبُّ فضبطها في «المهذب» بالثاء المثناة، ووقعت هذه اللفظة في كلام الشافعي، فقال الأزهري: هو الشَّبُّ بالباء الموحدة، وهو من الجواهر التي جعلها الله تعالى في الأرض يُدْبَغُ به، يُشَبُّ الرَّاجُ قال: والسماع فيه الشَّبُّ يعني: بالموحدة، وقد صحفه بعضهم فقال: الشث، يعني: بالمثلثة، قال: والشَّبُّ بالمثلثة شَجَرٌ مُرٌّ الطَّعْمُ لا أدري: أيُدْبَغُ به أم لا؟ هذا كلام الأزهري، وتابعه عليه صاحب «الشاميل» و«البحر»، وذكره الإمام أبو الفرج الدارمي بالمثلثة. وفي «صاح

(١) انظر «نيل الأوطار» ٧٥/١.

(٢) انظر «كشف القناع» ٦٠/١ و«المغني» ٩٥/١.

الجوهري: الشُّثُّ بالمثلثة: نَبْتُ طَيْبٍ الرِّيحِ مُرُّ الطَّعْمِ يُدْبِغُ بِهِ^(١).

فائدة: قال النووي: فَلَا أَنْ لَا يَبِيحُهُ الدَّبَاغُ أُولَى، هذه اللام في قوله «فَلَا أَنْ» مفتوحة، وهي لام الابتداء كقولك: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، أو اللام الموطئة للقسم، وهي كثيرة التكرار في كُتُبِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهَا، وإنما ضبطتها لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُبْتَدِئِينَ يَكْسِرُونَهَا، وَذَلِكَ خَطَأً^(٢).

نصر: وما بان مِنْ حَيٍّ (ء) يَنْجُسُ بِمَوْتِهِ فِي حَيَاتِهِ (ء) نَجِسُ (ع) إِلَّا الصُّوفَ (ء) وَالشَّعْرَ (ء) فَإِنَّهُ مِنْ مَأْكُولٍ طَاهِرٍ (ع)، ونظيره (وه) مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ (ء)، ونُظَاهِرُ شَعْرَ (وه) مَيْتَةٍ، وصوفها، وریشها، وتتنجس (ود) العظام، والقرون، والأظفار. ش: «وما بان مِنْ حَيٍّ» أي: انْقَطَعَ أو انفصلَ مِنَ الْحَيَوَانِ الْحَيِّ، مِثْلُ أَنْ يُقَطَعَ مِنْ بَعِيرٍ سَنَامُهُ وَهُوَ حَيٌّ أَوْ أَلْيَةُ^(٣) شَاةٍ أَوْ قَرْنُهَا، فَهُوَ مِثْلُ مَيْتَتِهِ طَهَارَةً أَوْ نَجَاسَةً. قال ابن تيمية: وهذا متفقٌ عليه بين العلماء. اهـ^(٤).

وقال النووي: قد اشتهر في ألسنة الفقهاء وكتبهم أَنَّ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ، وهذه قاعدة مهمة، ودليلها حديث أبي واقد الليثي - رضي الله عنه - قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَجُبُّونَ أَسِنَّةَ الْإِبِلِ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْغَنَمِ، فقال: «مَا يُقَطَّعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما^(٥)، وهذا لفظ الترمذي

(١) «المجموع شرح المذهب» ٢٦٢/١ - ٢٦٣، و«الصحاح» ٢٨٥/١.

(٢) «المجموع شرح المذهب» ٢٦٩/١.

(٣) (والأليَّة) بالفتح أليَّة الشاة، ولا تَقُلْ: أليَّة بالكسر، ولا ليَّة، وتثنيها أليَّان بغير تاء.

«مختار الصحاح» ص ٢٣، و«انظر الصحاح» ٢٢٧١/٦.

(٤) «مجموع الفتاوى» ٩٨/٢١.

(٥) أخرجه أبو داود (٢٨٥٨) في الصيد: باب في صيد قُطِعَ مِنْهُ قِطْعَةٌ، والترمذي (١٤٨١) في الأطعمة: باب ما جاء ما قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ، من حديث أبي واقد الليثي. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وقال الحاكم ٢٣٩/١: هذا حديث صحيح على شرط =

وقال: هو حديث حسنٌ قل: والعملُ عليه عندُ أهل العلم. اهـ^١.

فكم أن ألية الشاة الميتة لا يجوزُ أكلُها، فكذ الألية التي انفصلت من الشاة الحية لا يجوزُ أكلُها، والألية نجسةٌ بجماع.

ثم لصوفُ والشعرُ فإنه إذا انفصل من لشاءٍ وهي حية، فهو طاهرٌ، وإذا جُرَّ من الميتة، فهو طاهرٌ أيضاً بجماعٍ إذا كان من حيوانٍ مأكولٍ. وذهب المؤلف إلى طهارة شعر الميتة وصوفها، ولو كان من حيوانٍ غير مأكولٍ، وكذا ريشه، وذهب إلى نجاسة العظم والقرون والأظفار من الميتة.

والمذهب أن لبن الميتة وكل أجزاءها كقرنها وظفره وعصبه وعظمه وحفره ونفثته وجذته نجسة. فلا يصح بيعُها غير شعر ونحوه كصوف ووبر وريش من طاهرٍ في الحياة، ولو غير مأكولٍ كله. وما دونها في الخلقة كبن عرس والفار، فلا ينجس لشعر ونحوه بموت الحيوان، فيجوز استعماله لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ صُوفِهَا وَأُوبَرِهَا شُعْرُهَا أَثَدٌ مِمَّا تَدْعُو إِلَى حَيْثُ﴾ [سورة النحل: آية ٨٠] ولآية سبقت للامتثال، فالظاهر شمولها لحالتي الحياة والموت، والريش مقيس على هذه الثلاثة. وسيأتي توضيح حكم كل منها في فرعٍ مستقلٍّ - إن شاء الله -.

فرع: فم قطع من السمب والجرد فهو طاهرٌ لقوله ﷺ: «جَلَّتْ لَدَ مَيْتَتَيْنِ وَذَمْنِ، ثُمَّ لَمَيْتَتَيْنِ، فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ». الحديث^٢.

لبحري ونم يخرجه ووقفه لذهبي. ونه شاهد من حديث بن عمر عند بن ماجة (٣٢١٦) في الصيد: باب ما قطع من البهيمة وهي حية.

ومن حديث أبي سعيد الخدري عند لحكم ١ ٢٣٩ وصححه ووقفه لذهبي.

(١) «المجموع شرح لمذهب» ١ ٢٨٠.

(٢) أخرجه ابن ماجة (٣٢١٨) في الصيد: باب صيد لحيتين والجرد، و(٣٣١٤) في الأطعمة:

باب الكبد والطحال، من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً. في إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف.

وما قُطِعَ من بهيمة الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم ونحوها كالطير والطير مع بقاء حياتها نجس.

ويُستثنى من ذلك:

١- الطريدة: وهي الصيد يقع بين القوم لا يقدرُونَ على ذكّته فيتقاطعونه بسلاحهم الأبيض. ثم يُجهزون عليه. فما أُبينَ منه قَبْلَ القدرة عليه وقَبْلَ موته فهو حلال. فإن قُطِعَ منه جُزءٌ ثُمَّ هَرَبَ ولم يعلم موته لم يحل الجزء المقطوع.

٢- الناذ من الإبل وغيرها من الحيوانات فهي كالطريدة. لحديث رافع بن خديج قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ. فَتَدَّ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ. فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ. فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا. فافعلوا به هكذا» رواه الجماعة^١.

٣- جنين الحيوان المأكول. ذكّته هي ذكّاة أمه. إِنْ خَرَجَ ميتاً. أو به حركة مذبوح ويستحب ذبحه وإِنْ خَرَجَ ميتاً. فَإِنْ خَرَجَ وبه حياة مستقرّة لم يُبَحَّ إِلَّا بِذَبْحِهِ أو نَحْرِهِ. لحديث أبي سعيد عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَنِينِ: «ذَكَاتُهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ».

وأخرجه البيهقي في السنن ١/ ٢٥٤ موقوفاً. وقال: هذا إسناد صحيح. وهو في معنى المسند. وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم. وقال ابن القيم في «زاد المعاد» ٣/ ٣٩٢: هذا حديث حسن وهذا الموقوف في حكم المرفوع. لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا. وحرم عين كذا ينصرف إلى إحلال النبي ﷺ وتحريمه.

ونقل الحافظ في «تلخيص» ١/ ٢٦ وقفه عن: لدرقطني وأبي زرعة وأبي حنبل. ونظر تمام تخريجه في مسند لأمه أحمد بن حنبل ٢/ ٩٧ برقم (٥٧٢٣) طبعة مؤسسة الرسالة.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٨) في الشركة: باب قسمة الغنم. ومسلم (١٩٦٨) في الأضاحي: باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم. إلا السن والظفر وسائر العظام. من حديث رفع بن خديج رضي الله عنه.

رواه أحمد والترمذي وابن ماجه^(١).

٤- البيضة إذا صلب قشرها في بطن الطائر. وسيدكرها المؤلف قريباً.

٥- الشعر والصوف والوبر والريش إذا قصّ بدون أصوله كما تقدّم.

٦- المسك وفأرته؛ لأنه منفصل بطبيعته أشبه الولد^(٢).

فرع: المسك من الطيب فارسيّ معرّب، وكانت العرب تسميه المشموم، وهو بكسر الميم مذكّر، وقيل: يذكّر ويؤنث^(٣). فأرته: فأرة المسك: نافجته، وهي وعاءه^(٤).

فرع: وإنفتحها بكسر الهمة، وقد تشدّد الحاء المهملة، وقد تكسر الفاء: شيء يُستخرج من بطن الجدّي الرضيع أصفر، فيعصر في صوفه فيغلط كالجبين، قاله في «القاموس»^(٥).

وظفرها: بضم الفاء وسكونه.

شعر: بفتح العين وسكونه عن يعقوب^(٦).

(١) أخرجه أبو دود (٢٧٢٧) في الأضحي: باب ما جاء في ذكاة الجنين، والترمذي (١٤٧٦) في لأطعمة: باب ما جاء في ذكاة الجنين، وابن ماجه (٣١٩٩) في الذبائح: باب ذكاة الجنين ذكاة أمه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وصححه ابن حبان (٥٨٨٩) وقال البغوي في «شرح لسنّة» ٢٢٨/١١: هذا حديث حسن.

وصححه لحكم ٤ ١١٤ من حديث جابر بن عبد الله ووافقه الذهبي.

(٢) طر «سير لمرب» ١ ٣٠-٣١، و«كشف القناع» ١ ٦٢، و«نيل الأوطار» ٢٠٠/٨-٢٢.

(٣) «مختار الصحاح» ص ٦٢٥، ونظر «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/١٣٨، ونظر «المصباح لمير» ٢ ١٠٣.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/٦٧.

(٥) «كشف القناع» ١/٦١، وانظر «المطلع» ص ١٠، و«القاموس المحيط» ص ٣١٣-٣١٤.

(٦) «المطلع» ص ١٠.

تتمة: حَرَّمَ فِي «المستوعب» نَتَفَ ذَلِكَ مِنْ حَيٍّ، لِإِيلَامِهِ، وَكَرِهَهُ فِي «النَّهْيَةِ»^(١).

فرع: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ:

١- لِبْنُ الْمَيْتَةِ وَإِنْفَحْتُهَا نَجَسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

التعليل: لِأَنَّ اللَّبْنَ مَائِعٌ لَا قِيَّ وَعَاءٌ نَجَسًا فَتَنَجَسَ.

٢- وَرُوِيَ أَنَّهَا طَاهِرَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَدَاوُدَ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ».

الدليل: أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَكَلُوا الْجَبْنَ لَمَّا دَخَلُوا الْمَدَائِنَ^(٢)، وَهُوَ يُعْمَلُ بِالْإِنْفَحَةِ، وَهِيَ تُؤْخَذُ مِنْ صَغَارِ الْمَعَزِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّبَنِ، وَذُبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ.

ورد الموفق ابن قدامة على دليل أهل القول الثاني بقوله:

وَأَمَّا الْمَجْسُوسُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ مَا كَانُوا يَتَوَلَّوْنَ الدَّبْحَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ جَزَارُوهُمْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَلَوْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهُمْ لَكَانَ الْإِحْتِمَالُ مُوجُودًا. فَقَدْ كَانَ فِيهِمْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَالْأَصْلُ الْحِلُّ فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ قَدِمُوا الْعِرَاقَ مَعَ خَالِدٍ كَسَرُوا جَيْشًا مِنْ أَهْلِ فَارَسَ بَعْدَ أَنْ نَصَبُوا الْمَوَائِدَ وَوَضَعُوا طَعَامَهُمْ لِيَأْكُلُوا فَلَمَّا فَرَّغَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ جَلَسُوا فَأَكَلُوا ذَلِكَ الطَّعَامَ وَالظَّاهِرُ

(١) انظر «كشف القناع» ٦١/١، و«المستوعب» ٣٣٥/١.

(٢) الآثار في هذا عن الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - كثيرة. انظر في ذلك «سنن» البيهقي ٦/١٠، و«مجمع الزوائد» ٤٣/٥، إلا أن في هذا الباب أحاديث حسناً مرفوعة قد تقدم ذكرها، منها: حديث ابن عباس رضي الله عنه، قال: أتني النبي ﷺ بجبنه في غزاة، فقال: «أين صنعت هذه؟» فقالوا: بفارس، ونحن نرى أنه يجعل فيها مية. فقال: «اطعنوا فيها بالسكين، واذكروا اسم الله وكلوا» رواه أحمد في «مسنده» ٣٠٢/١-٣٠٣ برقم (٢٧٥٥) طبعة مؤسسة الرسالة، وهو حديث حسن وانظر تمام تخريجه هناك.

أنه كن لحمًا، فلو حُكِمَ بنجاسة ما ذُبِحَ في يديهم لم أكلوا من لحمهم شيئاً. وإذا حَكَمُوا بِحِلِّ اللحمِ فالجِبْنُ أولى، وعلى هذا لو دَخَلَ أرضاً فيها مجوسٌ وأهلُ كتابٍ، كن له أَكْلُ جُنبِهِم ولحمهم احتجاجاً بفعلِ النَّبِيِّ ﷺ، وصحبته^١.

فرع: وعظام الميتة نجسة، سواء كانت ميتة ما يؤكل لحمه، أو ما لا يؤكل لحمه كالْفَيْلَةِ، ولا يطهرُ بحالٍ وهو المذهب كما تقدّم، وهو مذهب مالِك والشافعي وإسحاق.

وكره عطء وطاؤوس والحسن وعمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنهم - عِظَامَ الْفَيْلَةِ.

ورخص في الانتفاع بها محمد بن سيرين وغيره وابن جريج لم روى أبو داود بإسناده عن ثوبن: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «اشترِ لفاطمة قلادةً من عَصَبٍ، وسوارين من عاجٍ»^(٢). وعن أنسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «امتشط بمشطٍ من عاجٍ»^(٣).

وعن الإمام أحمد: طهارة العظم والقرن والظفر والشعر والريش، واختار هذه الرواية الشيخ تقي الدين وصاحب «الفائق»، قال ابن تيمية: وهذا قول جمهور السلف، قال الزهري: كان خيار هذه الأمة يمتشطون بأمشاطٍ من عظام الفيل. اهـ.

(١) «المغني» ١/١٠٠-١٠١، وانظر «كشف القناع» ١/٦١.

(٢) أخرجه الامام أحمد ٥/٢٧٥، وأبو داود (٤٢١٣) في الترجن: باب ما جاء في الانتفاع بالعاج، من حديث ثوبن مولى رسول الله ﷺ، وفي إسناده حميد الشامي وسيمان المنهجي وهم مجهولان.

(٣) أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ص ١٧١ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «... ورأيت رسول الله ﷺ يمتشط بمشطٍ من عاجٍ» وفي إسناده بقیة بن الوليد فيه كلام وهو مدلس وقد عنعن.

وردَّ الموفق ابنُ قدامةَ على المخالفين بقوله: ولنا قولُ الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ [سورة المائدة: آية ٣] والعَظْمُ من جملتها، فيكون محرماً، والفيل لا يؤكل لحمه فهو نجسٌ على كلِّ حالٍ. وأما الحديث، فقال الخطابي: قال الأصمعي: العاج: الذَّبْلُ، ويقال: هو عظم ظَهَرِ السلحفاة البحرية. اهـ. قال النووي: الذَّبْلُ بفتح الدال المعجمة وإسكان الباءِ الموحدة.

وحديث أنسٍ ضعيفٌ ضَعْفُهُ الأئمةُ، وكذا حديثُ ثوبانٍ فإنَّ حميداً الشامي وسليمان المنبهي مجهولان، والمُنْبَهِي: بضم الميم وبعده نونٌ مفتوحة ثم باءٌ موحدة مكسورة مشددة. اهـ.

وذهب مالكٌ إلى أنَّ الفيلَ إنَّ ذُكِّيَ فعظمه طاهرٌ، وإلا فهو نجسٌ؛ لأنَّ الفيلَ مأكولٌ عنده، وهو غيرُ صحيح؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ انهى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَبٍ مِنَ السَّبَاعِ متفق عليه^(١). والفيلُ أعظمُها ناباً.

فأمَّ عظام بقية الميتات، فذهب الثوري وبو حنيفة إلى طهرتها؛ لأنَّ الموتَ لا يَحُلُّهَا فلا تَنَجَّسُ به كالشعر، ولأنَّ علَّةَ التنجيس في اللحم والجذبِ تصالُّ الدماءِ والرطوبات به، ولا يُوجَدُ ذلك في العظام.

قال الموفق ابن قدامة: ولنا قولُ الله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي لِعَظْمٍ وَهِيَ رَمِيَةٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يس: ٧٨، ٧٩]. وما يحيا فهو يموت؛ ولأنَّ دليلَ الحياة الإحساسُ والألم في العظم أشدُّ من الألم في اللحم.

(١) أخرجه البحري (٥٥٣٠) في الذبائح والصيد: باب أكل كل ذي نابٍ من السباع، ومسم (١٩٣٢) في الصيد والذبائح: باب تحريم أكل كل ذي نابٍ من السباع وكل ذي مخب من الطير، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

والجلد، والضرسُ يَأْلَمُ ويلْحَقُه الضَّرْسُ، ويُجَسُّ ببردِ الماءِ وحرارته. وما تَحُلُّه الحياةُ يحُلُّه الموتُ إذا كان الموتُ مفارقةَ الحياة. وما يحُلُّه الموتُ ينَجُسُ به كاللحم.

قال الحسنُ لبعض أصحابه لما سقط ضرسُه: أَشْعَرْتُ أَنَّ بعضي مات اليوم. وقولهم: إِنَّ سَبَبَ التنجيسِ اتصالُ الدماءِ والرطوبات، قد أجبنَا عنه فيما مضى. اهـ.

فرع: والقَرْنُ والظفر والحافر كالعظمِ. إِنَّ أُخِذَ من مُذَكِّي. فهو طاهرٌ وإن أُخِذَ من حيٍّ، فهو نجسٌ، لقول النبي ﷺ: «ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة» رواه الترمذي^(١)، وقال: حديثٌ حسنٌ غريب. وكذلك ما يتساقط من قرون الوُعُولِ في حياتها. وكذا السن والظِّلْفُ^(٢).

ويَحْتَمَلُ أَنَّ هذا طاهر. لأنه طاهر متصل مع عدم الحياة فيه، فلم يَنْجَسْ بفصله من الحيوان، ولا بموت الحيوان كالشعر. والخبرُ أُريدَ به ما يُقَطَّع من البهيمة مما فيه حياة؛ لأنه بفصله يموتُ وتفارقه الحياة بخلاف هذا، فإنه لا يموت بفصله فهو أشبه بالشعر.

وما لا يَنْجَسُ بالموت لا بأس بعظامه كالسّمك، لأن موته كندكية الحيوانات المأكولة^(٣).

(١) تقدم تخريجه ص ٢٠٣.

(٢) الظِّلْفُ: الظفر المشقوق للبقرة والشاة والظبي وبقوها، وجمعه أظلاف، وظُلُوف. «المعجم الوسيط» ٥٧٦/٢.

(٣) «المغني» ١/٩٨-١٠٠، وانظر «الإنصاف» ١/٩٢، و«المجموع شرح المهذب» ١/٢٧٥-٢٧٧، و«مختصر الفتاوى المصرية» ص ٢٧، وانظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٢/١٠٠، و«معالم السنن» ٦/١٠٨.

وتقدّم أن الشيخ تقي الدين بن تيمية اختار طهارة القرن والظفر والعظم.

فرع:

١- ذهب الإمام أحمد كما تقدم إلى طهارة الشعور والصوف والوبر والريش من الميتة، وقال به عمر بن عبد العزيز والحسن البصري ومالك وإسحاق والمزني وابن المنذر وأبو حنيفة إلا أنه استثنى شعر الخنزير، وصوب ابن القيم طهارة شعر الميتة.

٢- وعن الحسن وعطاء والأوزاعي والبيهقي بن سعد: أن هذه الأشياء تنجس بالموت، لكن تطهر بالغسل.

وقال ابن تيمية: والصحيح طهارة الشعور كلها حتى شعر الكلب. اهـ.

واحتج أهل القول الأول بالآية كما تقدم ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبِرُهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ [سورة النحل: آية ٨٠].

وبقوله ﷺ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا» وهو في «الصحيحين»^(١).

وعن أم سلمة عن النبي ﷺ: «لَا بَأْسَ بِجِلْدِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ، وَلَا بِشَعْرِهَا إِذَا غُسِلَ»^(٢).

ولكن الحديث ضعيف باتفاق الحفاظ، لأنه تفرد به يوسف بن السفر - بفتح السين المهملة وإسكان الفاء - وهو متروك الحديث، هذه عبارة جميع أهل هذا الشأن، وهي أبلغ العبارات عندهم في الجرح، قال الدارقطني: هو متروك يكذب

(١) تقدم تخريجه ص ١٨٥.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٣ (٥٣٨)، والدارقطني ٤٧/١، والبيهقي ١ ٢٤، من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وفي إسناده يوسف بن السفر، قال الدارقطني: متروك، ولم يأت به غيره، وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال في «المجمع» ٢١٨/١: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه يوسف بن سفر وقد جمعو على ضعفه.

على لأوزاعي. وقال البيهقي: هو يضع الحديث^(١).

فرع: قال في الإنصاف: وما شعر الأدمي المنفصل. فالصحيح من المذهب وعيه الأصحاب طهرته. قطع به كثير منهم.

وعن أحمد: نجسته غير شعر النبي ﷺ.

وعنه: نجسته من كافر، وهو قول في الرعية واختاره بعض الأصحاب.

والصحيح من المذهب طهارة ظفري وعيه لأصحاب. وفيه احتمال بنجسته ذكره ابن رجب في القعدة الثانية وغيره. قال ابن عبيدان: واختاره القاضي وهما وجهان مطلقاً في باب إزالة لنجسة من الرعاية والحويين. ويأتي في ذلك الباب حكمه لأدمي وبعضه^(٢).

دليل طهارة شعر النبي ﷺ:

قال موفق بن قدامة: ولنا أن النبي ﷺ فرّق شعره بين أصحابه. قال نس: لم رمى النبي ﷺ ونحر نسكه ذول لحلق شقه الأيمن. فحلقه. ثم دعا ب طححة لأنصاري فعطاه إياه. ثم نوله الشق الأيسر فقل: احلق فحلقه وعطاه ب طححة. فقال: أقسمه بين الناس روه لبخري ومسمه وأبو دود^(٣). ورؤي أن معوية وصي أن يجعل نصيبه منه في فيه إذ مات. وكنت في قنسوة خلد شعرت من شعر النبي ﷺ. ولو كان نجساً لم سغ هذا ولم فرقه النبي ﷺ وقد عبه أنهم

(١) سطر. لمحمود شرح لمذهب، ١ - ٢٧٦-٢٧٥. ومدرج سالكين ٣ - ٢٦٠. ومختصر لغتوى مصرية ص ٢٦.

(٢) نظر «إنصاف» ١ - ٩٣ - ٩٤. وقواعد بن رجب ٢ - ٤

(٣) أخرجه لبخري (١٧١) في نصوص: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، ومسم

(١٣٠٥) في الحج: باب بيان أن لسنة يوم لنحر أن يرمي به يحرقه بحق. ولا بدء في

لحق بالجانب الأيمن من رأس لمحمود.

يأخذونه يتبركون به ويحملونه معهم تبركاً به. وما كان طاهر من النبي ﷺ كان طاهر من سواه كسائرهم. ولأنه شعر متصل طاهر فمفصل طاهر. وكذلك نقول في أعضاء الأدمي. ولئن سلمنا نجاستها، فإنها تنجس من سائر الحيونات بنصبها في حياته. بخلاف الشعر. اهـ^(١).

الترجيح:

قلت: ولرجح طهارة شعر الأدمي المنفصل. وكذلك ظفره لم ذكره لموفق. وله عليه.

فرع: قال في الإقناع وشرحه: ولا يجوز استعمال شعر الأدمي مع الحكم بطهرته؛ (لحرمته) أي احترامه. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [سورة الإسراء: آية ٧٠] وكذا عظمه وسائر أجزائه. وتصح الصلاة فيه لطهرته. قلت: لعن محبه إذ لم يتخذ منه ما يستبرأ به عورته. فإن فعل لم تصح كمن صلى في حرير وثني. هـ.

والمسك وجسده طاهر؛ لأنه منفصل بطبعه أشبه الولد.

ودود القرز وبزرة^٢. ودود الطعام الطاهر. ولعاب الأطفال طاهر لحديث أبي هريرة رأيت النبي ﷺ حمل الحسين بن علي على عاتقه ولعبه يسيل عليه^٣. قلت: ظاهره ولو تعقب قيثاً ولم تغسل أفواههم لمشقة التحرز كلهراً إذ أكل نجاسة ثم شرب من ماء؛ وم سال من فم عند نوم طاهر كالعرق ولريق^٤.

(١) «لمغني» ١/ ١٠٨.

(٢) قال الفيومي في «المصباح لمسير»: قومه ليبيس لدود: بزور لقرز. مجز عمي لتثنيه بينر لبفس. لا يبت كلبفس.

(٣) أخرجه بن ماجة (٦٥٨) في لطهرة: باب لعب يصيب الثوب، وقال البوصيري في «مصبح لزجاجة» ورقة ٤٥: هذا سند صحيح رجاله رجال لصحيحين.

(٤) «كشف القناع» ١/ ٦٢.

قال ابن القيم: وكان النبي ﷺ يقبل ابني ابنته في أفواههما^(١)، ويشرب من موضع فم عائشة ﷺ، وتغرق العرق فيضع فاه على موضع فيها، وهي حائض^(٢). وحمل أبو بكر - رضي الله عنه - الحسن على عاتقه ولعابه يسيل عليه. اهـ^(٣). فرع: يشترط في الصوف أن يقص بمقراض، فلو نتفه كان نجسًا، لأنه يتعلق فيه شيء منها. اهـ^(٤).

قال النووي: إذا انفصل شعر أو صوف أو وبر أو ريش، عن حيوانٍ مأكول في حياته بنفسه أو بتنف، ففيه أوجه: الصحيح منها - أي عند الشافعية - وبه قطع الجمهور أنه طاهر؛ لأنه بمعنى الجزء، وهو شبيه بمن ذبح بسكين كاللأنه يفيد الحل وإن كان مكروهًا. اهـ^(٥).

فائدة: يكره الخرز بشعر الخنزير بأن يجذب به الخراز السير، وعن أحمد: يجوز الخرز بشعر الخنزير، قال: وبالليف أحب إلينا. اهـ^(٦).

وقال ابن تيمية: ويجوز الخرز بشعر الخنزير في أظهر قولي العلماء، ومنهم من يقول: إنه طاهر كمالك وأحمد في رواية عنه. وعلى القول بنجاسته: يُعفى عن

(١) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ١٧٢/٤، وفي «الفضائل» (١٣٦١)، وصححه الحاكم ١٧٧/٣، وابن حبان (٦٩٧١) من حديث يعلى العامري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٠) في الحيض: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه، من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: كنت أشرب وأن حائض. ثم أناوله النبي صلى الله عليه وسلم، فيضع فاه على موضع في، فيشرب، وأنغرق العرق وأن حائض. ثم أناوله النبي ﷺ، فيضع فاه على موضع في.

(٣) «إغثة اللهفان» ١٥٧/١.

(٤) «حاشية العنقري» ٣٢/١.

(٥) «المجموع شرح المذهب» ٢٨٠/١.

(٦) «حاشية العنقري» ٣٢/١.

الرطوبة التي لا يُمكن الاحترازُ عنها، وإما أن لا يفعل إن أمكن. اهـ^(١).

نص: وإن مات طائرٌ مأكول (ء) في بطنه بيضةٌ (ء) تَصَلَّبَ (ء) قَشْرُهَا: تكون (ود) طاهرةً، وإلا فلا، والله أعلم.

ش: أي إذا مات طائرٌ مما يحلُّ أكله كالحمَامِ، ووُجِدَ في بطنه بيضةٌ، فإن كان قَشْرُهَا قد تَصَلَّبَ أي: اشتدَّ، فهي طاهرةٌ يباحُ أكلُها، وهو قولُ أبي حنيفة، وبعض الشافعية، وابن المنذر.

وكرهها علي بنُ أبي طالب وابنُ عمر وربيعةٌ ومالكٌ والليثُ وبعض الشافعية؛ لأنها جُزءٌ من الطائر.

وإن كان قَشْرُهَا لم يَصْلُبْ، فهي نجسةٌ لا يحلُّ أكلُها على الصحيح من المذهب.

وقيل: طاهرٌ وإن لم يَصْلُبْ، واختاره ابنُ عقيل^(٢). قال في «تصحيح الفروع»: قلت: وهو قويٌّ، وإليه مِثْلُهُ في «المغني». اهـ^(٣).

فائدة: لو سُلِقَتِ^(٤) البيضةُ في نجاسةٍ لم تَحْرُم. نصُّ عليه، وعليه الأصحاب^(٥).

فائدة: يسُنُّ تغطيةُ الأنية وإيكاءُ الأسقية^(٦). لحديث جابرٍ أن النَّبِيَّ ﷺ قال:

(١) «مختصر الفتاوى المصرية» ص ٢٧.

(٢) انظر «المغني» ١٠١/١، و«الإنصاف» ٩٤/١.

(٣) «الفروع» ١١٠/١.

(٤) سَلَقَ البَقْلُ أو البيض: أغلاه بالنار إغلاءً خفيفةً. «مختار الصحاح». ص ٣١٠.

(٥) «الإنصاف» ٩٤/١.

(٦) «منار السبيل» ١٥-١٦/١.

«أَوَّلُ سَقَاءِكَ، وَادْكِرْ اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرْ بِذَلِكَ وَادْكِرْ سَمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عوداً، متفق عليه^١.

قل في الآداب: ظاهره التخيير ويتوجه أن ذلك عند عدم ما يُخَمَّرُ به لرواية مسلم: «فإن لم يجد حذكم إلا أن يعرض على إنائه عوداً وحكمته وضع العود والله أعلم ليعتاد تخميره ولا ينساه، وربما كان سبب لرد ديب بجليه أو بمروره عليه^٢.

فائدة: عن ابن السكيت: السقاء يكون للبن والماء، والوطب للبن خاصة، والنخي^٣ للسنن، والقربة للماء^٤.

قال لنووي: وتعرض بضم لراء، وزوي بكسر هاء والضم أصح وأشهر، ومعناه تضع عليه عوداً أو نحوه عرضاً.

والإيكاء: شد رأس السقاء وهو قربة اللبن أو الماء ونحوهم بالوكاء، وهو الخيط الذي يشد به، وهذا الحكم وهو استحباب تغطية الإناء متفق عليه، وسواء فيه إناء الماء واللبن وغيرهم.

ودليته الحديث الصحيح الذي ذكرناه، وفائدته ثلاثة أشياء:

أحدها: ما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ قال: «فإن الشيطان لا يحلُّ

(١) أخرجه لبحري (٣٢٨٠) في بدء الخلق: باب صفة بئس وجوده، ومسم (٢٠١٢) في لأشربة: باب لأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، ونظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٢٧٤).

(٢) نظر «كشف القناع» ١ ٨٦، و«الآداب الكبرى» ٣ ٢٦١.

(٣) و«لنخي» بالكسر زق للسنن، والجمع (أنحاء)، «مختار لصحاح» ص ٦٥٠.

(٤) «لصحاح» ٦ ٢٣٧٩، وحشية لعنقري ٣٢/١.

سقاء، ولا يكشف إناء»^(١).

الثاني: جاء في رواية لمسلم عن رسول الله ﷺ قال: «فِيَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةٌ يَنْزَلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَطَاءٌ، أَوْ سَقَاءٌ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ»^(٢) قال الليثُ بْنُ سَعْدٍ أَحَدُ رَوَاتِهِ فِي مُسْلِمٍ: «فَالْأَعْجَمُ يَتَّقُونَ ذَلِكَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ. وَالْوَبَاءُ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ لَغْتَانِ، وَإِذَا قُصِرَ هُمَزٌ، وَكَانُوا عَجَمِيٍّ لَا يَنْصَرِفُ».

الثالث: صيانتُه من النجاسة وشبهها، والله أعلم.

فائدة: مما يتعلق بما سبق ما ثبت في «صحيح مسلم» وغيره أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ وَأَمْسَيْتُمْ، فَكُفُّوا صَبْيَانَكُمْ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْبِقُوا الْبَابَ، وَادْكُرُوا سَمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مَغْلَقًا، وَوُكُّوا قُرْبَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمَّرُوا نَيْتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَطْفَأُوا مَصْبِيحَكُمْ»^(٣). وفي رواية لمسلم أيضاً: «لَا تَرْسَلُوا فَوَاشِيَكُمْ وَصَبْيَانَكُمْ إِذَا غَبَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَّةُ لَيْلَةٍ»^(٤).

وفي «النصحيحين» عن ابن عمر وأبي موسى -رضي الله عنهم- عن النبي ﷺ قَالَ: «لَا تَتْرَكُوا النَّارَ فِي بَيْوتِكُمْ حِينَ تَدْمُونَ»^(٥). فهذه سُنَنٌ يَنْبَغِي لِمَحَافَظَةِ عِيَّتِهَا.

وجنح الليل بضم الجيم وكسرهما: ظلامه، والفوشي بالفاء: جمعُ فُشِيَةٍ، وهي

(١) قطعة من حديث مسلم المتقدم

(٢) أخرجه مسلم (٢٠١٤).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٢٣) في لأشربة. باب تعصية لإناء، ومسلم (٢٠١٢) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) أخرجه مسلم (٢٠١٣).

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٩٣) في الاستئذان. باب: لا تتركوا النار في البيوت عند النوم، ومسلم (٢٠١٥).

كُلُّ مَا يَنْتَشِرُ مِنَ الْمَالِ كَالْبَهَائِمِ وَغَيْرِهَا، وَفَحْمَةُ الْعِشَاءِ: ظَلَمْتُهَا.

وفي «صحيح مسلم» عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ، وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عِشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ الشَّيْطَانُ: أَدْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ وَالْعِشَاءَ»^(١).

واعلم أنه يُسْتَحَبُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ دُخُولِهِ بَيْتَهُ وَبَيْتَ غَيْرِهِ، وَالسَّلَامُ إِذَا دَخَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ، وَيَدْعُو عِنْدَ خُرُوجِهِ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ قَالَ - يَعْنِي إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ -: بِاسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، يُقَالُ لَهُ: كُفِّيتَ، وَوُفِّيتَ، وَتَنَحَّى عَنْهُ الشَّيْطَانُ» رواه أبو داود والترمذي^(٢)، وقال: حديثٌ حسن. اهـ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٠١٨) في الأشربة: باب آداب الطعام والشراب.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٥) في الأدب: باب ما يقول إذا خرج من بيته، ولترمذي (٣٤٢٦) في الدعوات: باب ما يقول إذا خرج من بيته، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وهو كما قال، وصححه بن حبان (٨٢٢) ونظر تدمه تخريجه فيه.

(٣) «المجموع شرح المذهب»: ٣٠٣/١-٣٠٤.

باب الاستنجاء ودخول الخلاء

الاستنجاء: إزالة النَجْوِ، وهو العَذْرَةُ. عن الجوهري. وأكثر ما يُستعمل في الاستنجاء بالماء، وقد يُستعمل في إزالتها بالحجارة. وقيل: هو من النجوة، وهي ما ارتفع من الأرض، كأنه يَطْلُبُهَا ليجلسَ تحتها. قاله ابن قتيبة. وقيل: لارتفاعهم، وتجافيهم عن الأرض.

وقيل: من النجوى، وهو القَشْرُ والإزالة. يقال: نجوتُ العودَ، إذا قشرته.

وقيل: أصلُ الاستنجاء نَزْعُ الشيء من موضعه وتخليصه. ومنه: نَجَوْتُ الرُّطْبَ، واستنجيته: إذا جَنَيْتَهُ. وقيل: هو من النجوى، وهو القطع. يقال: نجوتُ الشجرةَ وأنجيتها واستنجيتها: إذا قطعتها. وكأنه قَطَعَ الأذى عنه باستعمالِ الماء^(١).

والاستنجاء: إزالة الخارج من سبيلِ بَمَاءٍ، أو إزالة حكمه بحجرٍ ونحوه، ويُسمَّى الثاني استجماراً من الجمار، وهي الحجارة الصغيرة.

وفي معنى الاستنجاء، الاستطابة. قال في «القاموس»: واستطابَ استنجى كأطابَ. اهـ. سُمِّيَ استطابةً، لأن نفسه تطيبُ بإزالة الخَبَثِ.

فالاستطابة والاستنجاء يكونان تارةً بالماء، وتارةً بالأحجار، والاستجمارُ مختصٌّ بالأحجار.

وفي «كشف القناع»: قال في الحاشية: أولُ من استنجى بالماءِ إبراهيمُ عليه السلام.

(١) «المطلع» ص ١١، و«الصحاح» ٦، ٢٥٠١.

ويُذكرُ في هذ الباب أيضاً دُبُ التخلّي، ونمرُدُ به ما ينبغي فعنه حال لدخول ولخروج وقضاء الحاجة، وما يتعلّق بذلك^١.

دخولُ الخلاء: الخلاء ممدود: المكان الذي يُتوضّأ فيه. عن الجوهري، و لموضع لمعدّ لقضاء الحاجة، سُمّي بذلك، لأنه يُتخّى فيه، يُ: ينفرد. وقل أبو عبيدة: يقال لموضع الغائط: الخلاء، والمذهب، والمرفق، والمرحض^٢.

نصر: مستحبّ (ع) لمن أراد دخولَ الخلاء تقديمُ اليسرى في الدخول، واليمنى في الخروج، قائلاً (ع) باسم الله، أعودُ بالله من الخُبث والخبائث، وعندَ الخروج: غُفرانك (ع) الحمد لله الذي أذهبَ عني الأذى، وعافاني.

ش: عبّر المؤلفُ هنا بالاستحباب، وعبّر بعضهم بالسُنّة، والمستحب: ما تُشِبُّ فعله ولم يُعقّب تركه مطلقاً، سوءُ تركه إلى بدلٍ أو لا، وهو مردفٌ لسُنّة ولتُدب^٣.

فَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ رَدَّ دُخُولَ الْخَلَاءِ أَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ، وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ عَكْسَ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ وَلِبْسِ نَعْلٍ وَخُفٍّ، فَالْيُسْرَى تُقَدِّمُ لِلْأَذَى، وَالْيُمْنَى لِمَا سَرَدَ. قال النووي: وهذا لأدبٌ متفقٌ على استحبابه. هـ: وشرّ المؤلفُ ينيّته بالاجتماع.

الدليل: ما روى الطبراني في المعجم لصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إِذَا نَتَعْنَا حُدُكُمَا فَيَبْدَأُ الْيُمْنَى، وَإِذَا خَلَعْنَا فَيَبْدَأُ الْيُسْرَى^٤.

(١) نظر «كتف القدح» ١ ٦٢-٦٣، و«لمغي» ١ ٢٠٥ و«لمصبح مسير» ٢ ١٤، وترتيب لقدموس، ٣ ١١٥.

(٢) «لمضع» ص ١١، و«نصحح» ٦ ٣٣٣٠.

(٣) نظر «المسخر» ص ١٥٢، (٤) «لمجموع شرح لمذهب» ٢ ٨٠.

(٥) حديث حسن. أخرجه الطبراني في «لصغير» (٤٨) من طريق محمد بن كثير لصنعاني، عن معمر بن راشد، وعبدالله بن شاذب، وحمد بن سمة ثلاثتهم عن محمد بن زيد لقرشي.

ورواه البخاري، ومسلم، وأبو داود والترمذي وغيرهم عنه قال: إذا انتعل أحدكم، فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال، لتكن اليمنى أولهم تنعل وآخرهم تنزع»^١.

وعن أنس: من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى. صححه الحاكم وقل: هو على شرط مسلم^٢. وعلى قياسه القميص ونحوه.

وذكر النووي وغيره عن العلماء قاعدة: وهي أن ما كن من لتكريم بئى فيه باليمنى، وخلافه باليسار، فقال رحمه الله: قل أصحابنا وغيرهم من العلماء: يستحب تقديم اليمين لى كل ما هو من باب التكريم كالوضوء والغسل ولبس الثوب والنعل والخف والسروريل ودخول المسجد ولسواك ولاكتحال، وتققيم الأظفار، وقص الشارب، ونف الإبط، وحق الرأس، والسلام من الصلاة والخروج من الخلاء، والأكل والشرب والمصافحة، واستلام الحجر الأسود ولأخذ والعطاء وغير ذلك مما هو فى معناه.

ويستحب تقديم اليسر فى ضد ذلك كلامتخط، والاستنجد، ودخول الخلاء، والخروج من المسجد، وخلع الخف والسروريل، والثوب والنعل، وفعل المستقرات، وشبه ذلك.

ودليل هذه لقاعدة أحديث كثيرة فى الصحيح، منها حديث عائشة -رضي الله

- لجمحي، عن أبي هريرة، ومحمد بن كثير - وإن كن كثير لغلط - متبع عند مسلم (٢٠٩٧) فى الروية لاثية وبقي رجله ثقت.

(١) أخرجه البخاري (٥٨٥٦) فى اللبس: باب ينزع نعه لىسرى، ومسلم (٢٠٩٧) فى لبس والزينة: باب ستحب لبس لنعل باليمنى أولاً، وانظر تمام تخريجه فى «صحيح بن حبان» (٥٤٥٥).

(٢) أخرجه الحاكم ١ ٢١٨، وقل: صحيح على شرط مسلم ووفقه لذهبي، وهو كما قال.

عنها- قالت: «كان رسول الله ﷺ يُعِجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ فِي طَهْوَرِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَتَنْعُلِهِ» رواه البخاري ومسلم^(١).

وعن عائشة أيضاً قالت: «كانت يدُ رسول الله ﷺ اليمنى لطهوره وطعامه، وكانت اليسرى لخلائه وما كان من أذى» حديث صحيح رواه أبو داود وغيره^(٢)، بإسناد صحيح.

وعن حفصة - رضي الله عنها -: «أن رسول الله ﷺ كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه وثيابه، ويجعل يساره لم سوى ذلك» رواه أبو داود وغيره^(٣)، بإسناد جيد.

وعن أم عطية - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال لهنَّ في غسل ابنته رضي الله عنها: «ابدأنَّ بميمينها ومواضع الوُضوءِ منها» رواه البخاري ومسلم^(٤).

وفي الباب حديث أبي هريرة: «إِذَا لَبَسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَبَدِئُوا بِأَيْمِنِكُمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا^(٥) فِي كِتَابِ اللَّبَسِ مِنْ «سُنَنِهِمَا» بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَهُوَ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ بِنَفْذٍ: «بِأَيْمِنِكُمْ» وَفِي بَعْضِهَا «بِمِائِمِنِكُمْ»، وَ«الْأَيْمَنِ، جَمْعُ يَمَنٍ، وَ«الْمِئِمِّنُ» جَمْعُ مِئْمَنَةٍ. وَتَبَيَّنَ لِبَتْدَاءِ فِي الْوُضُوءِ بِالْيَمِينِ

(١) أخرجه البخاري (١٦٨) في الوضوء: باب لتيمن في الوضوء والغسل، ومسلم (٢٦٨) في الطهارة: باب لتيمن في الطهور وغيره.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣) و (٣٤): باب كراهية مس لذكر في ليمين في الاستبراء، وأحمد ١٦٥٦، وصححه لمؤيد والعراقي، ويشهد له حديث حفصة لأنني

(٣) أخرجه أحمد ٢٨٨٦، وأبو داود (٣٢)، وأبو يعقوب في مسنده (١٠٤٢) و (٧٠٦٠)، وفي لمعجمه (٢٢٢)، وأبو حنيفة في الكبير ٢٣ (٣٤٦) و (٣٤٧)، وأبو يعقوب ١٣١١ وسنده حسن، وصححه ابن حبان (٥٢٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٥٥) في الجنائز: باب يبدأ بميمس الميت، ومسلم (٩٣٩) في الجنائز: باب في غسل الميت، وانظر تمام تخريجه في ابن حبان (٣٠٣٢)

(٥) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٤١٤١) في اللبس: باب لا تتعل، وابن ماجه (٤٠٢) في الطهارة: باب التيمن في الوضوء، ولترمذي (١٧٦٦) وصححه ابن حبان (١٠٩٠).

من رواية عثمان وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم . هـ .

وَذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ لُبْسِ النُّعْلِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ اللَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا^(١) .

فرع: مِثْلُ الْخَلَاءِ فِي تَقْدِيمِ الْيُسْرَى دُخُولاً وَالْيَمْنَى خُرُوجاً حَمَامٌ وَمَغْتَسِلٌ وَنَحْوُهُمَا مِنْ أَمَاكِنِ الْأَذَى كَالْمَزْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ^(٢) .

فرع: وَيُسْنَى أَنْ يَقُولَ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّخُولِ: بِاسْمِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ .

الدليل: مَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٣) .

وَرَوَى الْمَعْمَرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ بِلَفْظِ الْأَمْرِ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتُمُ الْخَلَاءَ فَقُولُوا: بِاسْمِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ^(٤) .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

(١) انظر «المجموع شرح المذهب» ٣٨٨/١، ٣٨٩.

(٢) «كشاف القناع»: ٦٤/١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١/١، ومن طريقه لطبراني في «لدعاء» (٣٥٧) و (٣٥٨) وفي سننه هشيم بن بشير وهو مدلس وقد عنعن، وأبو معشر واسمه نجيج بن عبد الرحمن وهو ضعيف.

وأخرجه الطبراني في «لدعاء» (٣٥٦) والعقيلي في «الضعفاء» ٣/٣٧١ وابن لسني في «عمل ليوم وليلة» (٢٠) وفي سننه قطن بن نسير وعدي بن أبي عمرة وقد تكلم فيهما.

(٤) ذكره الحافظ بن حجر في «الفتح» ٢٤٤/١، وقال: وفيه زيادة لتسمية ولم أره في غير هذه الرواية.

قلت: والمعمرى هذا هو لحافظ لمجود محدث لعرق لحسن بن عبي بن شبيب البغدادي المتوفى سنة (٢٩٥) هـ، والحديث روه في كتابه «عمل اليوم وليلة».

قال: اللهم إني أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ. رواه الجماعة ^١.

قوله: إذا دخل الخلاء، قل في الفتح: أي: كن يقول هذا لذكر عند إرادة الدخول لا بعده. وقد صرح بهذا البخري في «لأدب المفرد» قال: حدث أبو نعمان، حدث سعيد بن زيد، حدث عبد العزيز بن صهيب قال: حدثني أنس قال: كن النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء قل... فذكر مثله ^٢.

وهذا في إمكانية لمعدة لذلك، وأم في غيرها، فيقوله في أول الشروع عند تسمير لثياب، وهذا مذهب الجمهور.

قوله الخُبْث: بضم لمعجمة والموحدة، كذا في الروية. وقال الخطابي: إنه لا يجوز غيره، وتُعَقَّبُ بأنه يجوز إسكان الباء الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا لوجه كُتِبَ وكُتِبَ، قل في الفتح: قل لنووي: وقد صرح جمعة من أهل المعرفة بأن لباء هذا ساكنة منهم أبو عبيدة، إلا أن يقال: إن ترك لتخفيف أولى لئلا يشبه بالمصدر.

ولخبث جمع خبيث، والخبائث جمع خبيثة. قل الخطابي وابن حبان وغيرهم: يريد ذكرن الشياطين وإنثهم. قل في الفتح: قل البخري: ويقال: لخبث أي: يسكن لباء، فإن كنت مخففة عن المحركة فقد تقدم توجيهه، وإن كنت بمعنى المفرد فمعناه كما قل بن الأعرابي: المكروه، قل: فإن كن من الكلام فهو الشتم، وإن كن من الملل، فهو الكفر، وإن كن من الطعام، فهو الحرام، وإن كن من الشراب، فهو الضر، وعنى هذا فالمراد بالخبائث المعصي.

(١) أخرجه البخري (١٤٢) في الوضوء. باب ما يقول عند الخلاء، ومسمه (٣٧٥) في الحيض:

باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، وانظر تمة تخريجه في «صحيح بن حبان» (١٤٠٧).

(٢) أخرجه البخري في «لأدب المفرد» (٦٩٢) وسنده صحيح على شرط مسمه.

أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التنسب^(١).

وعن عليّ - رضي الله عنه -، عن النبي ﷺ قال: «سُتْرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعُورَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢)». وقيل: إسناده ليس بالقويّ.

قال النووي: والسُّتْرُ بكسر السين: الحجابُ. قال بنُ السَّكَيْتِ يُقَالُ: مَا دُونَ ذَلِكَ الْأَمْرِ سِتْرٌ. وَمَا دُونَهُ حِجَابٌ. وَمَا دُونَهُ وَجْاحٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَالْوَجَاحُ بَوَاوٍ مُفْتَوَحَةٌ وَجِيمٌ ثُمَّ أَلْفٌ ثُمَّ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ.

وقوله: بِسْمِ اللَّهِ هَكَذَا يَكْتَبُ بِسْمِ بِالْأَلْفِ. وَنَمَا تَحْدُفُ الْأَلْفُ مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِكثْرَةِ تَكَرُّارِهَا. كَذَا عَلَّلَهُ أَهْلُ الْأَدَبِ وَالْمُصَنِّفُونَ فِي الْخَطِّ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

(١) انظر «نيل الأوطار» ١/٨٨-٨٧، و«لمجموع شرح لمهذب» ٢/٧٨، و«فتح لبري» ١/٢٣٤ و«معالم لسنن» ١/١٦.

(٢) أخرجه الترمذي (٦٠٦) في الصلاة: باب ما ذكر من لتسمية عند دخول لخلاء، وبن ماجه (٢٩٧) في لطهارة: باب ما يقول لرجل إذا دخل لخلاء، وليبهقي في «لسعوت الكبير» (٥٣)، وفي سننه محمد بن حميد لرزي وهو ضعيف .
وقل لترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ورسده ليس بذلك لقوي، وقد روي عن أنس عن النبي ﷺ شيء في هذا.

قلت: حديث أنس أخرجه تميم في «فوائد» (١٧٠٨) عن بشر بن معد لعقدي، حدث محمد بن خلف الكرماني، حدثنا عصم لأحول، عن أنس، وقل الدرقطني: وهم محمد بن خلف علي عصم، ونم روه عصم عن أبي لعالية من قوله، كذلك روه بن عيينه وعبي بن مسهر، قال: وروي هذا الحديث عن لأعمش، عن زيد لعمي عن أنس، ورواه سلام الطويل، عن زيد لعمي، وحفص لعبي عن أبي سعيد لخدري، قل: ولحديث غير ثابت.

وهذا الأدب متفق على استحبابه، ويستوي فيه الصحراء والبنبان. اهـ^(١).

وتسار المؤلف إلى أن هذا لأدب مجمع عليه، وزد بعضهم على قوله: اللهم
إني أعوذ بك من الخُبث والخبيث زد لرجس لنجس لشيطن لرجيم حديث
بيئمة لا يعجز أحدكم إذ دخل مرفقه أن يقول: اللهم إني أعوذ بك من
لرجس لنجس، نخبت لمخبت لشيطن لرجيم.

وأخرجه ترمذ في فوائده، (١٧٠٩) و (١٧١٠)، وابن عدي في «لكم» ١٠٥٥/٣،
وإسماعيلي في معجم الشيوخ ٥٢٨ ٢، ولجرجاني في «تاريخ جرجان» ص ٥٤٢،
ويهيقي في «ندوات الكبرى» (٥٤) من طريق سعيد بن مسمة (وهو ضعيف)، حدث
لأعمش، وترويه في فوائده (١٧١١) من طريق محمد بن الفضل كلاهما عن زيد العمي
- وهو ضعيف - عن أنس.

وأورده نهيمي في «المجمع» ٢٠٥ ١، وقال: روه لطبرني في «الأوسط» بسندين
أحدهما فيه سعيد بن مسمة الأموي، ضعفه لبخري وغيره، ووثقه بن حبان وابن عدي،
وغية رجاله موثقون.

وقال لحفظ في «نتائج الأفكار» ١٥٥ ١: لم يثبت في لبب شيء.

(١) : للمجموع شرح لمهذب ١٨٧٧، ٢.

(٢) : أخرجه بن ماجة (٢٩٩) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذ دخل للحلاء، ولطبراني
في الكبير (٧٨٤٩) من طريق عبد الله بن زحر، عن عبي بن يزيد اللهالي، عن لقسم،
عن بيئمة مرفوعاً

قال لبوصيري في «مصبح الزجاجة» ورقة ٢٣: هذا إسناد ضعيف، قال بن حبان: إذا
جتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعبي بن يزيد ولقسم، فذلك مما عساه يديهم
وأخرجه بن السني في «عمل اليوم وليلة» (١٨) من حديث أنس وفي سنده إسماعيل بن
مسلم لمكي، وهو متفق على ضعفه.

وأخرجه لطبرني في كتاب «الدعاء» (٣٦٧) من حديث بن عمر، وفي سنده حبان بن علي
وإسماعيل بن رفع ضعيفان.

وقد حسه لحفظ في «نتائج الأفكار» ١٩٨ ١ بهذه الشواهد!

قال أحمد: يقول إذا دخل الخلاء: أعوذ بالله من الخُبثِ والخبائثِ. وما دخلتُ قطُّ المتوضأ ولم أقلها إلا أصابني ما أكره^١.

فرع: «الكنيف» كأمير: السائر. ويسمى التُّرسُ كنيفاً. لأنه يستُرُ صاحبه. وقيل لِمِرْحاضٍ: كنيفٌ. لأنه يستُرُ قاضي الحاجة. والجمعُ كُنفٌ. مثل: نذيرٌ ونذر. اهـ^٢.

«الرَّجْسُ» بالكسر: القَذَرُ ويُحرَّك. وتفتح الراء وتكسر الجيم. والمائِثُ. وكلُّ ما استَقْبِرَ من العمل. والعملُ المؤدِّي إلى العذاب. والشُّتُّ. والعقابُ. والغضبُ^٣.

و«النَّجَسُ»: اسم فعل من نجس ينجسُ فهو نجس كفرح يفرح. فهو فرح. قال الفراء: إذا قالوه مع الرَّجْسِ أتبعوه إيَّاه فقالوا: رَجَسُ نجسٌ يعني: بكسر النون. وسكون الجيم. وهو من عَطَفَ الخَصَّ على العاء. فإنَّ النجسَ الرجسُ: الشيطانُ الرجيمُ. قد دخلَ في الخُبثِ والخبائثِ. لأنَّ المرادَ بهم الشَّيْطَانُ^٤.

«الشيطانُ الرجيمُ»: الشَّيْطَانُ الخبيثُ. والشَّيْطَانُ: معروفٌ. وكلُّ عتٍ متمرِّدٍ من إنسٍ أو جنٍّ أو دابةٍ. وشَيْطَنٌ وشَيْطَانٌ: فعل فَعَمَهُ^٥.

وفي المبدع: «والشيطانُ مشتقٌّ من شَطَنَ. أي: بُعد. يقال: دار شَطُونٌ أي: بعيدة. سُمِّيَ بذلك لُبْعِهِ عن رحمة الله تعالى. وقيل: مِنْ شَاطَ. أي: هَلَكَ. سمي به. لهلاكه بمعصية الله تعالى.

والرَّجِيمُ نَعْتُ له. وهو بمعنى راجم. أي: يَرْجُمُهُ غيره بالإغواء. أو بمعنى

(١) انظر «المغي» ١ ٢٢٨.

(٢) «المصباح المنير» ٢ ٨٩. ونظر «ترتيب القموس» ٤ ٨٩-٩٠.

(٣) «ترتيب القموس» ٢ ٣٠٧.

(٤) «المطعم» ص ١٢.

(٥) «ترتيب القموس» ٢ ٧١٥.

مرجوم ، لأنه يُرْجَمُ بالكواكب عند استراقه السَّمْعُ ^١ .

قوله بِسْمِ اللَّهِ : ظاهره عذمة زبدة الرحمن الرحيم (فيروز) ^٢ .

فائدة: لو خرج من مستقنرٍ لمستقندر أو من مسجدٍ لمسجدٍ أو لبيته وقد اتصلاً ، فهل يُراعى الخروج فيقدم اليمنى في الأول ، واليسرى في الباقيين ، أو الدخول فيعكس ، أو يسقط عنه اعتبار ذلك إذ لا مرجح؟ محلُّ نظرٍ ، والثالثُ محتملٌ . نعم في الكعبة مع بقية المسجد أو في المسجد والبيت يتجهُ مراعاةُ الكعبة والمسجد لأنَّهما أشرفُ . اهـ . (فيروز) ^٣ .

فائدة: قالوا: ويُستحبُّ أن يتنعل عند دخوله الخلاء ؛ لأنه ﷺ كان إذا دخل المرفق لبس حذاءه وغطى رأسه . رواه بنُ سعدٍ عن حبيب بن صالح مرسلًا ، والبيهقي مرسلًا ^٤ .

وُسِّنَ أن يغطي رأسه لحديث عائشة : كان رسولُ الله ﷺ إذا دخل الخلاء غطى رأسه . وإذا أتى أهله غطى رأسه . رواه البيهقي ^٥ . من رواية محمد بن يونس الكديمي ، وكان يتهم بوضع الحديث ، وضعف هذا الحديث النووي .

ويروى عن أبي بكر رضي الله عنه ، قال النووي : وهو صحيح عنه ، وقد اتفق العلماء على أن الحديث المرسل والضعيف والموقوف يُتسمَحُ به في فضائل

(١) لمسح: ١ ١٩

(٢) حشية لعقري، ١ ٣٣

(٣) حشية لعقري، ١ ٣٥

(٤) في سنه ١ ٩٦ .

(٥) في سنه ١ ٩٦ ، وقد . وهذا ما ذكره عن محمد بن يونس الكديمي قدس . وأخرجه بن عدي في «الكمل» ٦ ٢٢٩٥-٢٢٩٦ من طريق محمد بن يونس الكديمي ، وقال: وهذا لا عمه روه غير الكديمي بهذا لاسد . والكديمي ظهر مرًا من أن يحتاج أن يتبين ضعفه .

الأعمال ويُعملُ بمقتضاه. وهذا منها. انتهى كلام النووي ^١.

قلت: وما دام أنه صحَّ عن أبي بكرٍ، فلا شك أنه سنة لقوله ﷺ «فعلیکم بسُنَّتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين» ^٢، الحديث، ولقوله ﷺ «اقتدوا بالذین من بعدي أبي بكرٍ وعمر» ^٣، قال ابن رجب: والسنة: هي الطريقة السلوكية، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال. وهذه هي السنة الكاملة. ولهذا كان السلف قديماً لا يطبقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله. وروى معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض. اهـ ^٤. والله أعلم.

مسألة: قالوا: ولا يرفعهُ إلى السماء، لأنه محلُّ يحضره الشيطان، فتعَبَّث به، فلذلك طُلِبَ منه أن يكونَ على أكمل الأحوال ^٥.

فرع: ويُسنُّ أن يقولَ عند الخروج من الخلاء: غُفِرَ لَكَ، الحمد لله الذي أَذْهَبَ عَنِّي الأذى وعافَنِي. قال النووي: وهذا مُتَّفَقٌ على استحبابه، ويشترك فيه لبناء ولصحرة. هـ. ونشر المؤلف في هذا لأدب مجمع عليه.

-
- (١) نظر: «كشف لفتح» ١/٦٥، والمغني، ١/٢٢٦، والمجموع شرح المهذب ٢/٩٧
(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) في السنة: باب في لزوم السنة، والترمذي (٢٦٧٦) في لهجته: باب الأخذ بالسنة وجتناب البدع، وابن ماجه (٤٢) و (٤٣) في لمقدمة: باب تبع سنة لخلفاء الراشدين المهديين، من حديث لعريض بن سارية - رضي الله عنه - وقال لترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال لبغوي في «شرح السنة» ١/٢٠٥: هذا حديث حسن.
(٣) أخرجه ابن ماجه (٩٧) في لمقدمة: باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، والترمذي (٣٦٦٢) و (٣٦٦٣)، وقال لترمذي: هذا حديث حسن، وصححه ابن حبان (٦٩٠٢)، وصححه الحاكم ٣/٧٥ ووافقه الذهبي.
(٤) «جمع لهجوه ولحكم» ٢/١٢٠، ضيع مؤسسة لرسالة.
(٥) «كشف لفتح» ٦٥١.

الدليل: ما روى أنس أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني، أخرجه ابن ماجه. ورواه النسائي^١ عن أبي ذر.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٠١) في الطهارة: باب ما يقول إذا خرج من خلاء. من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وقال البوصيري في «مصبح الزجاجة» ورقة ٢٣: هذا حديث ضعيف ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ شيء، وإسماعيل بن مسهم لمكي متفق على تضعيفه. وأخرجه بن لسي في «عمل ليوم وليلة» (٢٢) من حديث أبي لفيض. عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً، وأبو لفيض مجهول لا يعرف اسمه ولا حاله، كما قل لحفظ في «نتائج الأفكار» ٢١٨/١. وأخرجه بن الجوري في «لعل المتناهية» ١ ٣٢٩-٣٣٠ من طريق أبي لفيض عن سمه بن أبي خيثمة وأبي ذر مرفوعاً، وقال اندرطوني: ليس بمحفوظ. وقد روه منصور عن رجل يقل له لفيض عن ابن أبي خيثمة عن أبي ذر موقوف وهو أصح. وأخرجه بن أبي شيبة ٢٠١ و ١٠ ٤٥٥. والطبراني في «الدعاء» (٣٧٢) من حديث أبي ذر موقوف. وقال لحفظ في «نتائج الأفكار» ٢١٨/١: هذا حديث حسن. وأخرجه بن أبي شيبة ٢٠١ و ١٠ ٤٥٥ من حديث حذيفة وأبي لدرء موقوف. وفيه ضعف.

وأخرجه بن أبي شيبة ٢٠١ و ١٠ ٤٥٥. والطبراني في «الدعاء» (٣٧١) من حديث طووس مرسلًا، ومع رساله في سنده زمعة بن صالح ضعيف. وأخرجه بن لسي في «عمل ليوم وليلة» (٢٥). والطبراني في «الدعاء» (٣٧٠) من حديث بن عمر - رضي الله عنهما - قال: كن رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قل: الحمد لله الذي أذقني لذته وأبقى في قوته ودفع عني أذاه» وفي سنده حبان بن عبي. وإسماعيل بن رفع، وكلاهما ضعيف.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (١٢٤). والعقيلي في «الضعفاء» ٢١٤/١. والبيهقي في «الشعب» (٤٤٦٩) من حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ: «أن نوحاً ﷺ لم يقم عن خلاء قط إلا قال: الحمد لله الذي أذقني طعمه وأبقى منفعتي في جسدي. وأخرج عني أذاه».

وفي إسنده الحارث بن تيسر. وهو ضعيف. وقال العقيلي في «الضعفاء» ٢١٤/١ بعد أن أورد له عدة أحاديث: لا يتابع على شيء منها ولا يحفظ إلا عنه. وقال ابن أبي حاتم في «العلل» ٤٣/١: سمعت أبي يقول: أصح حديث في هذا الباب -

وَرَمَزَ السَّيُوطِيُّ بِصِحَّتِهِ.

وقالت عائشة: كان رسول الله إذا خَرَجَ من الخلاء قال: «غُفْرَانُكَ»^(١). قال الترمذي حديث حسن، وصححه الحاكم وابن خزيمة وابن حبان.

قال النووي: حديث أبي ذرٍّ ضعيف رواه النسائي في كتابه «عمل اليوم والليلة» من طرق بعضها مرفوع وبعضها موقوف على أبي ذر، وإسناده مضطرب غير قوي، ورواه ابن ماجه عن أنس عن النبي ﷺ بإسناد ضعيف. قال الترمذي: لا يُعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة، أمَّا حديث عائشة فصحيح، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، ورواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» قال الترمذي: حديث حسن، ولفظ روايتهم كُلِّهِمْ: قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ». جاء في الذي يقال عَقِبَ الخروج أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت إلا حديث عائشة المذكور، وهذا مراد الترمذي بقوله: لا يعرف في الباب إلا حديث عائشة، والله أعلم.

قوله (غفرانك): منصوب بتقدير: أسألك غفرانك، من الغفر وهو السَّتر، أو اغفر غفرانك، والوجهان مقولان في قول الله تعالى: ﴿غُفْرَانُكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] والأول أجود، واختاره الخطابي وغيره، قال الخطابي: وقيل في سبب قول النبي ﷺ هذا الذكر في هذا الموطن قولان:

يعني: في الدعاء عند الخروج من الخلاء - حديث عائشة. هـ. يشير إلى حديث عائشة، قوله «غفرانك» الآتي.

(١) أخرجه أبو داود (٣٠) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، وبس مجه (٣٠٠) في الطهارة: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، والترمذي (٧) في الطهارة: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٩)، وصححه ابن حبان (١٤٤٤)، وابن خزيمة (٩٠) ولحكم ١٥٨/١ ووافقه الذهبي، وصححه أيضاً أبو حاتم في «المعجم» ٤٣، ١. والنووي في «المجموع» ١ ٧٥.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب... ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة.

أحدهما: أنه استغفرَ مَنْ تَرَكَ ذِكْرَ اللَّهِ تعالى حالَ لُبِّهِ على الخلاءِ، وكانَ لا يَهْجُرُ ذِكْرَ اللَّهِ تعالى إلا عندَ الحاجةِ.

والثاني: أنه استغفرَ خوفاً من تقصيره في شكرِ نعمةِ الله تعالى التي أنعمَها عليه، فأطعمَهُ، ثُمَّ هَضَمَهُ، ثم سَهَّلَ خروجه، فرأى شُكْرَهُ قاصِراً عن بلوغِ هذه النعمةِ، فتدارَكَه بالاستغفارِ^(١).

وقل بنُ القيم: «كان إذا خَرَجَ من الخلاءِ قال: غفرانك! وفي هذا من السرِّ والله عَسم: أنَّ النَجْوَى يُثْقِلُ البدنَ ويؤذيه باحتباسِهِ، والذنوبُ تُثْقِلُ القلبَ وتؤذيه باحتباسِها فيه، فهما مؤذيان مُضِرَّانِ بلبَدَنٍ والقلبِ، فحمدَ اللهَ عندَ خروجهِ على خلاصِهِ من هذا المؤذي لبدنِهِ، وخَفَّفَ البدنَ وراحته، وسألَ أنْ يَخْلُصَهُ من المؤذي الآخرِ ويريحَ قلبَهُ منه ويخفِّفَهُ، وأسرارُ كلمَتِهِ وأدعِيَتِهِ بِحَيْثُ فوقَ ما يخطرُ بالبالِ. اهـ^(٢)».

وقولها: «خرج من الغائطِ» أي الموضعِ الذي يتغوطُ فيه، قال أهلُ اللغةِ: أصلُ الغائطِ: المكانُ المَطمئنُّ كانوا يأتونه للحاجةِ، فكُنُوا به عن نَفْسِ الحَدَثِ كراهةً لاسمِهِ، ومن عادةِ العربِ التعفُّفُ في ألفاظِهِمْ، واستعمالُ الكِنَايَاتِ في كلامِها، وصونُ الألسُنِ مما تُصانُ الأبصارُ والأسماعُ عنه. اهـ^(٣).

فائدة: كان نُوحٌ عليه السَّلامُ يقول: الحمدُ لله الذي أذاقني لذَّتَهُ، وأبقى فيَّ منفعَتَهُ، وأخرَجَ مِنِّي مَضَرَّتَهُ^(٤). اهـ^(٥). هكذا قيل.

(١) نظر المجموع شرح المهذب ٢ ٧٩-٨٠، وابن الأوطار ١ ٨٨ - ٨٩، والمغني

١ ٢٢٩، ومعلم السنن ١ ٣٢.

(٢) غنة لهذه ١/٥٨-٥٩.

(٣) المجموع شرح المهذب ٢ ٨٠.

٢ سنن ص ٢٣٠

(٥) حاشية العقري ١ ٣٤.

قال الصنعاني: وفي الباب من حديث أنسٍ أنه ﷺ كَانَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ»^١، وحديث ابن عمرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذَاقَنِي لَذَّتَهُ، وَأَبْقَى فِيَّ قُوَّتَهُ، وَأَذْهَبَ عَنِّي أَذَاهُ»^٢، وَكُلُّ أَسَانِيدِهَا ضَعِيفَةٌ. وقال أبو حاتم: أَصَحُّ مَا فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ. قلت: لكنه لا بِأَسَ فِي الْإِنْيَانِ بِهَا جَمِيعاً شُكْراً عَلَى النِّعْمَةِ، وَلَا يَشْتَرِطُ الصَّحَّةُ لِلْحَدِيثِ فِي مِثْلِ هَذَا. اهـ^٣.

نصر: معتمداً (ع) على يُسْرَاهُ فِي جُلُوسِهِ، صامتاً (ع) غَيْرَ بَائِلٍ (ع) فِي شِقِّ، وسرب (ع) وطريق (ع) وظل (ع) نافع.

ش: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْتَمِدَ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، بَأَنْ يَضَعَ أَصَابِعَ رِجْلِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْأَرْضِ، وَيَرْفَعَ قَدَمَهَا.

الدليل: ما روى الطبراني في «المعجم» والبيهقي عن سُرَاقَةَ بِنِ مَالِكٍ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَكَيَّ عَلَى الْيُسْرَى، وَأَنْ نَنْصِبَ الْيُمْنَى»^٤، وَضَعْفُهُ النَّوَوِي، وَقَالَ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَبْقَى الْمَعْنَى، وَيُسْتَأْنَسُ بِالْحَدِيثِ. اهـ. وَلَأَنَّهُ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ السَّيْنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانِجِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعاً.
قَالَ الْحَافِظُ فِي «تَنْبِيْهِ الْأَفْكَارِ» ٢٢٢/١: وَلِلْعَدَوِيِّ: ضَعِيفٌ، وَقَدْ فِي لَتَقْرِيبٍ: مَتْرُوكٌ رَمَاهُ وَكَيْعٌ بِالْوَضْعِ.

قننا: وَقَدْ لَبِخَرِيُّ وَابُو حَاتِمٍ: مَنكَرٌ لِحَدِيثٍ، وَقَدْ لِدَرْقَطَنِي: مَتْرُوكٌ وَقَدْ بِنِ حَبْدٍ: مَنكَرٌ لِحَدِيثٍ جَدُّاً عَلَى قَنَاهُ رَوِيَتْهُ.

وفيه أيضاً لَوْلَيْدِ بْنِ بَكِيرٍ وَهُوَ يُسَمَّى لِحَدِيثٍ، وَقَدْ لِدَرْقَطَنِي: مَتْرُوكٌ لِحَدِيثٍ.

(٢) سنن ص ٢٣٠

(٣) «سنن لسلام» ١ ١٦٦.

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «لَكَبِيرٍ» (٦٦٠٥)، وَابِيهَقِي فِي «لَسَنٍ» ١ ٩٦، وَقَدْ فِي: لِمَجْمَعٍ،

١ ٢٠٦: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «لَكَبِيرٍ» وَفِيهِ رَجُلٌ لَهُ يَسَمُ. قننا: فِي سَنَدِهِ مَجْهُولِينَ. وَفِي سَنَدِ

لَطَبْرَانِي يُضَافُ: زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

مسألة: ويحرم أن يُطيل المُقام أكثر من قَدْرِ الحاجة، لأنَّ ذلك يضرُّه. وقد قيل: إنه يُورث الباسور، وقيل: إنه يُدَمِّي الكبد وربما آذى مَنْ ينتظرُه، ولما فيه من كَشْفِ العورةِ بلا حاجة.

وقد رُوي عن لقمان عليه السلام أنه قال: طولُ القعودِ على الحاجةِ تَتَجعُّ منه لكبدٌ. ويأخذ منه الباسور، فاقعدْ هُونًا وأُخرجْ. وعن أحمد رواية: يُكرهُ.

ودليلُ التحريم: ما رواه الترمذي عن ابنِ عُمرَ مرفوعاً «إياكُمْ والتَّعَرِّي، فإنَّ معكم مَنْ لا يُفارِقكم إلا عِنْدَ الغائطِ، وحين يُفْضي الرَّجُلُ إلى أهْلِهِ، فاستَحْيُوهم وأَكْرِموهم»^(١).

قال النَّووي: وهذا الأدبُ مستحبٌّ بالاتفاق^(٢).

قوله «صامتاً»: أي يكره كلامه في الخلاء ولو سَلاماً أو ردَّ سلام. وأشار المؤلف في ذلك إلى الإجماع.

الدليل: ما روى ابنُ عمر «أنَّ رجلاً مرَّ ورسولُ اللهِ ﷺ يبول، فسَلَّم، فلم يردَّ

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٠٠) في الأدب: باب ما جاء في الاستتار عند الجماع. وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، قلت: في إسناده الليث بن أبي سليم وهو ضعيف، وقد أشعر البغوي في «شرح السنة» ٢٥/٩: إلى ضعفه.

وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٣٢٨/١ من حديث مسعر، عن عنقمة بن مرثد، عن مجاهد، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن التعري فإن الكرام الكاتبين لا يفارقن العبد إلا عند الخلاء، وعند خلوة الرجل بأهله.

وقال: قال الدارقطني: وروي عن الثوري، عن عنقمة بن مرثد، عن ابن عباس، ولا يصح واحد منهما، والصحيح عنقمة عن مجاهد. اهـ.

(٢) نظر «كتشاف القناع» ١ ٦٥-٦٩، و«المجموع شرح لمهذب» ٢ ٩٢-٩٣، و«المروعة» ١ ١١٢-١١٥.

عليه» رواه مسلم^(١) وأبو داود^(٢)، وقال: يُروى «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ».

وعن جابر «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ أُرِدْ عَلَيْكَ» رواه ابنُ ماجه^(٣).

وروى المهاجرُ بْنُ قُنْفُذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ، أَوْ قَالَ عَلَى طَهَارَةٍ» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابنُ ماجه وغيرهم^(٤)، قال النووي: بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ. وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ^(٥): فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ.

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (٣٧٠) فِي الْحَيْضِ: بَابُ التَّيَمُّمِ.

(٢) فِي «سُنَنِهِ» (١٦) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ أَيْدِ السَّلَامِ وَهُوَ يَبُولُ؟، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٠) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرِ مُتَوَضِّئٍ، وَالنَّسَائِيُّ ٣٦/١ فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ السَّلَامِ عَلَى مَنْ يَبُولُ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٥٣) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ الرَّجُلِ يَسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبُولُ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٣) فِي «سُنَنِهِ» (٣٥٢) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ الرَّجُلِ يَسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ» ٢٥٧٤/٦.

قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» وَرَقَةٌ ٢٨: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ سَوِيحٌ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ، وَهُوَ مُتَّبَعٌ عَنْ عِيْسَى بْنِ يُونُسَ فِي «مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى» وَغَيْرِهِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» ٣٤٥/٤ وَ ٨٠/٥، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ أَيْدِ السَّلَامِ وَهُوَ يَبُولُ؟ وَابْنُ مَاجَهَ (٣٥٠) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ الرَّجُلِ يَسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَالنَّسَائِيُّ ٣٧/١ فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ رَدِّ السَّلَامِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٨٠٣)، وَالْحَاكِمُ ١٦٧/١ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٥) فِي «سُنَنِهِ» ٩٠/١.

وقوله ﷺ: «كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ هَذِهِ الْكَرَاهَةُ بِمَعْنَى تَرْكِ الْأُولَى . لَا كَرَاهَةَ تَنْزِيهِ^١ .

مسألة: وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُتَخَلِّي وَلَا يَجِبُ رَدُّهُ.

قال النووي: «وروى أحمد وأبو داود وغيرهما بإسناد حسن عن أبي سعيد لخدري - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِلَّا يَخْرُجُ لِلرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَشْفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَمُقْتُ عَلَى ذَلِكَ» ورواه الحاكم في «المستدرک»^٢ . وقال: «هو حديث صحيح . وفي رواية للحاكم»^٣: قال أبو سعيد: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى لِمَتَغَوِّطَيْنِ أَنْ يَتَحَدَّثَا وَقَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ يَمُقْتُ عَلَى ذَلِكَ» .

ومعنى يضربان الغائط: يأتينيه . قال أهل اللغة: يُقَالُ: ضَرَبْتُ الْأَرْضَ . إِذَا تَبَيَّنَ الْخَلَاءُ ، وَضَرَبْتُ فِي الْأَرْضِ . إِذَا سَافَرْتُ . وقوله ﷺ «كَاشِفَيْنِ كَذَا ضَبَطَنَاهُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ . وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى لِحَالٍ . وَيَصِحُّ الِرْفَعُ خِبر مبتدأ محذوف .

١) ص ٩٢ كشاف لفتح ١ ٦١ ، و سجميع شرح لمهذب ٢ ٩١-٩٢ .

(٢) حرجه لأمم أحمد في مسنده ٣ ٣٦ . أبو داود (١٥) في لطهرة: باب كراهية الكلام عند لحجة . وابن ماجة (٣٤٢) في لطهرة: باب لنهي عن لاجتماع على الخلاء ولحديث عنده . وابن خزيمة (٧١) ولحاكم ١ ١٥٧-١٥٨ . والبغوي في «شرح السنة» (١٩٠) والبيهقي في السنن ١ ١٠٠ . وأبو نعيم في «الحية» ٩ ٤٦ . قند: وفي مسنده هلال بن عيسى أو عيسى بن هلال - على خلاف في اسمه - قال عنه ندهبي في الميراث: لا يعرف . وقال بن حجر في التقريب: مجهول .

وفي باب تحريم نظر إلى عورت . حديث أبي سعيد لخدري عند مسلم (٣٣٨) في حيض . باب تحريم نظر إلى عورت . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْظُرُ لِرَجُلٍ إِلَى عَوْرَةِ رَجُلٍ ، وَلَا لِمَرْأَةٍ إِلَى عَوْرَةِ امْرَأَةٍ ، وَلَا يَنْصِي لِرَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ ، وَلَا تَقْضِي لِمَرْأَةٍ إِلَى امْرَأَةٍ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ . (٣) في «مستدرکه» ١ ١٥٧ .

أي : وهما كاشفان ، والأول أصوب ، والمقت : البغض ، وقيل : أشدُّ البغض وقيل : تَغَيَّبُ فاعل ذلك ، وما تقدَّم من كراهة الكلام على قضاء الحاجة متفق عليه . اهـ .
بتصرفٍ .

ويستوي في الكراهة جميع أنواع الكلام . ويُستثنى مواضع الضرورة بأن رأى
ضرباً يقع في بشر ، أو رأى حيَّةً أو غيرها تقصِّدُ إنساناً أو غيره من المحترمات ، فلا
كراهة في الكلام في هذه المواضع ، بل يجب عليه تحذيرُ ضربٍ وغافلٍ عن
هَلَكَةٍ^(١) .

مسألة : فإنَّ عَطَسَ حَمِدَ الله بقلبه ، قال البغوي في «شرح السنة» : قاله الحسنُ
والشعبيُّ وابنُ المبارك ، قال البغوي : يحمَدُ الله تعالى في نفسه هــ ، وفي حال
الجماع .

ويكره أن يرد السلام ، أو يحمَدَ الله تعالى إذا عَطَسَ ، أو يقول مثل ما يقول
المؤذِّن .

وحكى كراهة الذكر باللسان عن ابن عباس ، وعطاء ، ومعبِد الجُهَنِيِّ وعكرمة .
وعن النخعي وابن سيرين قالا : لا بأس به ، قال ابن المنذر : وترك الذكر أحبُّ إليَّ ،
ولا أوْثَمُ مَنْ ذَكَرَ .

وقال ابن عقيل : فيه رواية أخرى : أنه يَحْمَدُ الله بلسانه^(٢) .

وقال أبو العباس ابن تيمية : أمَّا مسألة الصلاة فتدربُ مسألة الخلاء ، فإنَّ الحمد
لله ذِكْرُ الله ، ونصر أحمد على أنه يقوله في الصلاة بمنزلة أذكار المخافتة ، لكن لا
يجهرُ به كما يجهر به خارج الصلاة ، ليس أنه لا يُسْمَعُ نفسه .

وأما مسألة الخلاء ، فيحتمل أن يكون ما قاله القاضي ، ويحتمل أن تكون

(١) انظر «كشف القناع» ٦٨/١ ، و«المجموع شرح المذهب» ٩٠-٩١ ، و«المغني» ١/٢٢٦ .

(٢) انظر «المغني» ١/٢٢٧ ، و«المجموع شرح المذهب» ٩٢/٢ ، و«شرح السنة» ١/٣٨١ .

الروایتان معناهما الذُّكْرُ الخفيُّ عن غيره كما في الصَّلَاة، ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: فِي نَفْسِهِ بِلَا لَفْظٍ، وَالثَّانِيَةُ: بِاللَّفْظِ. اهـ^(١).

وفي «الإنصاف» قال الشيخ تقي الدين: يَجِبُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْخَلَاءِ^(٢).

فائدة: سُئِلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ السَّلَامِ عَلَى الْمُسْتَجْمِرِ وَرَدَّهُ. فَأَجَابَ: الظَّاهِرُ عَدَمُ كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُتَخَلِّي^(٣).

فرع: جَزَمَ صَاحِبُ «النَّظْمِ» بِتَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ فِي الْحَشْرِ وَسَطِجِهِ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ عَلَى حَاجَتِهِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» قُلْتُ: الصَّوَابُ تَحْرِيمُهُ فِي نَفْسِ الْخَلَاءِ^(٤).

فائدة: سُئِلَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ: هَلْ يُكْرَهُ الْكَلَامُ وَقْتُ الاسْتِجَاءِ؟ فَأَجَابَ: لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَالْأَوَّلَى لِلْإِنْسَانِ تَرْكُ الْكَلَامِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَقْتُ انْكَشَافِ عَوْرَتِهِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ. اهـ^(٥).

فرع: يَسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ فِي فُضَاءٍ أَنْ يُبْعَدَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ.

الدليل: عَنِ الْمَغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ أَبْعَدَ»^(٦)، قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ».

(١) «الاختيارات لفقهية» ص ٢٢.

(٢) «الإنصاف» ١/ ٩٥.

(٣) «الدرر السنية» ١٦/ ٣.

(٤) «الإنصاف» ١/ ٩٦.

(٥) «الفتاوى السعدية» ص ١٢٤.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٢٤٨/ ٤، والدارمي (٦٦٠) و(٦٦١)، وعبد بن حميد (٣٩٥).

وأبو داود (١) في «الطهارة»: باب لتحني عند قضاء الحاجة، وابن ماجه (٣٣١) في «الطهارة»: باب التباعد للبراز في الفضاء، والترمذي (٢٠) في «الطهارة»: باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب، والنسائي في «المجتبي» ١/ ١٨ وفي «الكبرى» (١٦) في «الطهارة»: باب الابعاد عن إرادة الحاجة، وابن الجارود في «المنتقى» (٢٧) وصححه ابن خزيمة (١٥٠)، والحاكم

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح.

وعن المغيرة أيضاً قال: كُنْتُ مع النَّبِيِّ ﷺ في سفرٍ فقال: «يا مغيرةُ خُذِ الإِداوَةَ فَأَخِذْتُهَا فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ» رواه البخاري ومسلم^(١).

وعن جابر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَازَ أَنْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ» رواه أبو داود وابن ماجه^(٢). بإسنادٍ فيه ضعف يسير، وسكت عليه أبو داود؛ فهو حسنٌ عنده. اهـ^(٣).

= ١/١٤٠، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قلنا: الحديث حسن، لأن في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة لم يحتج به مسلم إنما أخرج له في المتابعات. وللحديث شواهد أخرى ستأتي.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٣) في الصلاة: باب الصلاة في الجبة الشامية، ومسلم (٢٧٤) في الطهارة: باب المسح على الخفين.

(٢) أخرجه أبو داود (١) في الطهارة: باب التخلي عند قضاء الحاجة، وابن ماجه (٣٣٥) في الطهارة: باب التباعد للبراز في الفضاء.

قلنا: ويشهد له حديث المغيرة بن شعبة السالف.

(٣) حكم ما سكت عنه أبو داود. قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة ص ٢٨: «وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح».

وقد اختلف العلماء في تفسير هذه الصلاحية هل المراد صلاحيته للاحتجاج؟ أو صلاحيته للاعتقاد؟ أو أعم من ذلك؟

ذكر ابن كثير بصيغة التمريض عن أبي داود أنه قال: «وما سكت عنه فهو حسن». «اختصار علوم الحديث» ص ٣٩.

فلو ثبتت هذه الرواية عن أبي داود لكانت فصلاً في محل النزاع، وحينئذٍ يحتاج إلى بيان معنى الحسن في اصطلاح أبي داود.

يرى بن لصلاح أن م سكت عنه أبو داود وليس في أحد «الصحيحين»، ولا نص عني صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن فهو حسن عنده. انظر «عمود الحديث» ص ٣٣. ووجهة هذا الرأي هي أن أبا داود قال: ما سكت عنه فهو صالح. والصالح يجوز أن يكون صحيحاً، ويجوز أن يكون حسناً عند من يرى الحسن مرتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف. ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى م ليس بضعيف صحيحاً؟ فلا يرتفع بم سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أنه رآه. فالاحتياط أن يحكم عليه بالحسن. انظر «التقييد والإيضاح» ص ٥٤.

بدأ فبن لصلاح يرى أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح لحجة، وتبعه عني ذلك الحافظ العراقي إلا أنه قال: إن التعبير بصالح أحوط. «التقييد والإيضاح» ص ٥٣. وكذا تبع «بن لصلاح النووي». انظر «لتقريب» مع «شرحه لتدريب» ١ ١٦٧. ويرى الحافظ ابن عبد البر أن م سكت عنه أبو داود فهو صحيح عنده. لا سيما إن كن لم يذكر في السبب غيره. ذكره ابن حجر عنه في «النكت» ١ ٤٣٦ قلت: ولعل قول بن عبد البر لا يخالف قول ابن لصلاح ومن تبعه إذا كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعلهما نوعاً واحداً هو الصحيح كما هي طريقة المتقدمين.

أما الحافظ ابن حجر فقسم ما سكت عنه أبو داود إلى أقسام هي:

- ١- منه م هو في «الصحيحين».
 - ٢- منه م هو على شرط الصحة.
 - ٣- منه م هو من قبيل الحسن لذاته.
 - ٤- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.
 - قال ابن حجر: «وهذان القسمان كثير في كتابه جداً».
 - ٥- منه م هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع عني تركه غالباً.
 - قال ابن حجر: «وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها».
- وقد دل عني وجود الضعيف فيم سكت عليه أبو داود مفهوم قوله: «وم كان في كتابي من حديث فيه ومن شديد فقد بينته» فمفهوماً أن الذي يكون فيه ومن غير شديد لا بينه، ثم إن أبا داود يخرج في الاحتجاج أحاديث جماعة من الضعفاء ويسكت عنه، وكذلك خرج في الاحتجاج أحاديث بأسنيد منقطعة وأحاديث من أبهت أسماؤهم، وأحاديث مدلسين رويوا بالعنعنة فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارة

فرع: ويستحب استتاره عن ناظر.

الدليل: ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أتى الغائطَ فليستتر، فإن لم يجدْ إلا أن يجمعَ كثيراً من رملٍ فليستتر به» قال النووي: حديث حسن رواه أحمد والدارمي وأبو داود وابن ماجه بأسانيد حسنة وفيه زيادة: «فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم، مَنْ فعلَ فقد أحسن، ومَنْ لا فلا حرج» رواه أبو داود^(١).

وعن عبد الله بن جعفر-رضي الله عنهما- قال: «كان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ هذف أو حائش نخل» رواه مسلم^(٢).

والحائش بالحاء المهملة والشين المعجمة: وهو الحائط. والكثيب بالثاء المثناة

يكون اكتفاء بما تقدم من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه، وهو الأكثر فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية التلوي. اهـ. من «النكت» ١، ٤٣٨-٤٤١.

(١) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٣٧١/٢، والدارمي (٦٦٢)، وأبو داود (٣٥) في الطهارة: باب الاستتار في الخلاء، وابن ماجه (٣٣٧) في الطهارة: باب الارتداد للغائط والبول، وصححه ابن حبان (١٤١٠).

قلنا: وإسناده ضعيف لجهالة راويين من رواه، وقال الحافظ في «لتخفيض» ١٠٣/١: ومداؤه على أبي سعد الجبراني الحمصي، وفيه اختلاف، وقيل إنه صحابي، ولا يصح. والراوي عنه حصين الجبراني، وهو مجهول، وقال أبو زرعة: شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في «العلل» وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه عند ابن حبان في «صحيحه» (١٤١٠) طبع مؤسسة الرسالة.

وفي باب التستر عند قضاء الحاجة حديث عبد الله بن جعفر عند مسلم (٣٤٢) في الحيض: باب ما يستتر به لقضاء الحاجة، قال: أردفني رسول الله ﷺ ذات يوم خلفه، فأسر إليّ حديثاً لا أحدث به أحداً من الناس، وكان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ لحاجته، هذف أو حائش نخل، يعني: حائط نخل.

(٢) في «صحيحه» (٣٤٢) في الحيض: باب ما يستتر به لقضاء الحاجة.

قطعة من الرمل مستطيلة محدودة تشبه الرَبوة. وهذا الأدبان متفق على استحبابهما. اهـ^١.

فرع: ويستحب ارتياده لبوله مكاناً رخواً، بثليث الرء والكسر أشهر، أي: ليناً هشاً.

الدليل: حديث أبي موسى قال: كنت مع النبي ﷺ ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمثاً^٢ في أصل جدار، فبال، ثم قال: (إذا بال أحدكم فليرتد لبوله) رواه أحمد وأبو داود^٣، قال النووي: حديث ضعيف، وهذا الأدب متفق على استحبابه. وقوله: «فليرتد» أي يطلب موضعاً ليناً. اهـ^٤.

وفي «التبصرة»: ويقصد مكاناً علواً. اهـ. أي: لينحدر عنه البول.

ويستحب لصق ذكره بصُلْب - بضم الصاد - أي: شديد، إن لم يجد مكاناً رخواً؛ لأنه يأمن بذلك من رشاش البول^٥.

فرع: ويستحب أن يمسح بيده اليسرى إذا فرغ من بوله من أصل ذكره - أي: من حلقة دبره - قال أبو عبيد الله السامري: هو الدَّرَز الذي تحت الأنثيين من حلقة الدبر^٦، - فيضع أصبعه الوسطى تحت الذكر، والإبهام فوقه، ويمر بهما إلى رأس الذكر ثلاث مرات؛ لئلا يبقى من البول فيه شيء.

(١) انظر «كشف القناع» ٦٥/١، و«المجموع شرح المذهب» ٨١/٢.

(٢) دَمَثُ المكان وغيره - دَمَثاً: سهل ولان. فهو دَمَثٌ. «المعجم الوسيط» ٢٩٥/١.

(٣) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٣٩٦/٤، وأبو داود (٣) في الطهارة: باب الرجل يتبول لبوله، والبيهقي ٩٤-٩٣/١، وصححه الحاكم ٤٦٦/٣ ووافقه الذهبي، وفي اسناده رجل لم يسم!

(٤) انظر «كشف القناع» ٦٥/١، و«المجموع شرح المذهب» ٨٧، ٨٦/٢.

(٥) انظر «كشاف القناع» ٦٥/١.

(٦) «المطلع» ص ١٢. والدَّرَز واحد دُرُوز: الثوب فارسي معرب. «مختار الصحاح» ص ٢٠٢، وفي «المعجم الوسيط» ٢٧٩/١: موضع الخياطة.

ويستحب نثره - بالمشاة - ثلاثاً ليستخرج بقية البول منه، نص أحمد على استحباب المسح والنثر، وقاله الأصحاب، وهو قول مرجوح كما سيأتي.

السدليل: حديث «إذا بال أحدكم، فليثتر ذكره ثلاثاً» رواه أحمد من حديث يزيد، وقيل: أزداد بن فساة، وأبو داود في «المراسيل» وابن ماجه والبيهقي^١، واتفقوا على أنه ضعيف.

يثتر - بفتح أوله وضم ثالته - والنثر: جذب بجفاء، كذا قاله أهل اللغة، واستنثر إذا جذب بقية بوله عند الاستنجاء.

وقال الشيخ تقي الدين: يكره السلت والنثر. اهـ.

وقال جماعة من الحنابلة وغيرهم: يتنحج ويمشي خطوات بعد فراغه من البول وقبل الاستنجاء.

وظاهر كلام الكثير منهم لا يفعل ذلك، قال الشيخ تقي الدين: كل ذلك بدعة، ولا يجب باتفاق الأئمة، وذكر في «شرح العمدة» قولاً: يكره نحنحة ومشى ولو احتاج إليه، لأنه وسوسة^٢.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦١/١، والإمام أحمد في «مسنده» ٣٤٧/٤، وبودودي في «مرسيل» (٤)، وابن ماجه (٣٢٦) في الطهارة: باب الاستبراء بعد البول، والبيهقي ١١٣/١.

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ورقة ٢٥: رواه أبو داود في «المراسيل» عن عيسى بن أزداد، عن أبيه، وأزداد ويقال: يزاد، ولا تصح له صحبة، وزمعة بن صالح: ضعيف. قلنا: زمعة بن صالح: ضعيف إلا أنه متابع، فقد تابعه زكريا بن إسحاق المكي وهو ثقة عند البيهقي ١١٣/١، ولكن آفة الاسناد هو عيسى بن أزداد، فهو مجهول. والحديث مرسل.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٧١/١، و«المجموع شرح المذهب» ٩٤٠٩٣/٢، و«الإنصاف» ١٠٢/١.

وقال ابن تيمية أيضاً: التنحُّج بعد البول والمشي والطَّفُّرُ إلى فوق والصعود في السُّلَّم والتعنُّق في الحبل وتفتيش الذكر بِسَالَتِهِ وغير ذلك: كُلُّ ذلك بدعةٌ ليس بواجبٍ ولا مستحبٌّ عند أئمة المسلمين، بل وكذلك نثر الذكر بدعةٌ على الصحيح لم يشرع ذلك رسولُ الله ﷺ، وكذلك سَلْتُ البول بدعةٌ لم يشرع رسولُ الله ﷺ، والحديث المرويُّ في ذلك ضعيفٌ لا أصلٌ له، والبول يخرج بطبعه وإذا فَرَّغ انقطع بطبعه وهو كم قبل كالضُّرع إن تركته قَرَّ وإن حَلَبْتَهُ ذَرَّ، وكلما فتح الإنسانُ ذكره فقد يَخْرُجُ منه، ولو تركه لم يخرج منه، وقد يُخِيلُ إليه أنه خَرَجَ منه وهو وسواسٌ، وقد يحسُّ مَنْ يَجِدُهُ بَرْدًا لملاقاة رأسِ الذكر، فيظنُّ أنه خَرَجَ منه شيءٌ ولم يخرج، والبول يكون واقفاً محبوباً في رأسِ الإحليل لا يَقْطُرُ، فإذا عَصَرَ الذكر أو الفَرْجَ أو الثقب بحجر أو أصبعٍ أو غير ذلك خَرَجَتِ الرطوبةُ، فهذا أيضاً بدعة، وذلك البول الواقفُ لا يحتاجُ إلى إخراج باتفاق العلماء لا بحجرٍ ولا أصبعٍ ولا غير ذلك، بل كَلَّمَا أخرجَهُ جاء غيرهُ فإنه يرشُّ دائماً.

والاستجمار بالحجر كافٍ لا يحتاجُ إلى غَسْلِ الذكر بالماء، ويستحبُّ لمن استنجى أن ينضَحَ على فَرْجِه ماءً، فإذا أَحَسَّ برطوبةٍ قال: هذا مِنْ ذلك الماء.

وأما مَنْ به سَلَسُ البول - وهو أن يجري بغير اختياره لا ينقطع - فهذا يتخذُ حفاظاً يَمْنَعُهُ، فإن كان البولُ ينقطع مقدارَ ما يَتَطَهَّرُ ويصلي، وإلا صَلَّى وإن جرى البولُ، كالمستحاضة تتوضأ لكل صلاةٍ. والله أعلم^١. اهـ.

ويستحبُّ أن ينضَحَ على فرجه وسراويله لينزيل الوسواسَ عنه، قال حنبل: سألتُ أحمدَ قُلْتُ: أتوضأ وأستبرئ وأجد في نفسي أني قد أحدثتُ بَعْدُ، قال: إذا توضأت فاستبرئ وأخذ كفاً من ماءٍ فرشه على فَرْجِكَ ولا تلتفتِ إليه فإنه يَذْهَبُ إن شاء الله.

(١) الطَّفَرَةُ: الوثْبُ في ارتفاع. «القاموس المحيط» ص ٥٥٣.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢١، ١٠٦-١٠٧.

وقد روى أبو هريرة أنَّ النبي ﷺ قال: اجاءني جبريلُ فقال: يا محمدُ إذا توضأتُ فانتضحْ» وهو حديثٌ غريبٌ رواه الترمذِيُّ وابنُ ماجه^١.

(١) حديث حسنٌ بطرقه. وأخرجه ابن ماجه (٤٦٣) في الطهارة: باب م جاء في النضح بعد الوضوء. والترمذي (٥٠) في الطهارة: باب م جاء في لنضح بعد الوضوء. ومن طريقه ابن الجوزي في «العمل المتنهية» (٥٨٦). وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١، ٢٣٥. والعقيلي في «لضعفاء» ١، ٢٣٤. وابن عدي في «الكمل» ٢، ٧٣٣. وفي إسنده الحسن بن علي الهاشمي ضعيف. قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال العقيلي: لا يتبع عليه من هذا الوجه. فقد روي بغير الاسند بإسند صالح. وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريب. وقال ابن حبان: باطل.

قلنا: وأخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٤، ١٦١ ومن طريقه بن الجوزي في «العلل المتنهية» (٥٨٤). وأخرجه ابن ماجه (٤٦٢) في الطهارة: باب م جاء في النضح بعد الوضوء. ولد رقطني في «لسن» ١، ١١١ من حديث زيد بن حارثة. وفي إسنده عبدالله بن لهيعة وهو: ضعيف.

وأخرجه الامام أحمد ٥، ٢٠٣ ومن طريقه بن الجوزي في «العمل المتنهية» (٥٨٥). وأخرجه الدارقطني ١، ١١١ من حديث سمة بن زيد. وفي إسناده رُشدين بن سعد وهو ضعيف.

قلنا: وقد اختلف عبي مجاهد عن الحكم. عن أبيه في هذا الاسند. فقد أخرجه أبو داود (١٦٦) في الطهارة: باب في الانتضاح. والبيهقي ١، ١٦١ من حديث الحكم بن سفيان مرفوعاً. والحكم بن سفيان مختلفٌ في اسمه. وفي صحبته.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١، ١٦٨. والامام أحمد ٣، ٤١٠ و ٤، ٢١٢ و ٥، ٤٠٩. وأبو داود (١٦٨) فيه. وابن ماجه (٤٦١) في الطهارة: باب م جاء في النضح بعد الوضوء. والنسائي ١، ٨٦ في الطهارة: باب النضح. والبيهقي ١، ١٦١ من حديث الحكم بن سفيان عن أبيه. وقال البخاري: أصح - أي الحكم عن أبيه - قلنا: ولا يعرف حل الحكم. وأخرجه أبو داود (١٦٧). والبيهقي ١، ١٦١ عن رجل من ثقيف. عن أبيه. وانظر «تهذيب الكمل» للمزي ٧، ٩٤-٩٥. طبع مؤسسة الرسالة فقد ذكر الاختلاف في سنده.

وأخرجه البيهقي ١، ١٦٢ عن ابن عباس. مرفوعاً وموقوفاً.

قال النووي: وجاء به الحديث الصحيح في خصال الفطرة، وهو الانتضاح^١.
اهـ.

وقال ابن القيم: قال الشيخ أبو محمد: ويُسْتَحَبُّ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَنْضَحَ فَرْجَهُ وسراويله بالماء إذا بال ليدفع عن نفسه الوسوسة، فمضى وجدّ بدلاً قال: هذا من الماء الذي نَضَحْتُهُ. لما روى أبو داود بإسناده عن سفيان بن الحكم الثَّقَفِيِّ، أو الحكم بن سفيان قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَالَ تَوَضَّأَ وَيَنْضَحُ»^٢. وفي رواية: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ ثُمَّ نَضَحَ فَرْجَهُ» وكان ابن عمر ينضح فرجه حتى يبَلَّ سراويله^٣.

وشكا إلى الإمام أحمد بعض أصحابه أنه يجدُّ البلل بعد الوضوء، فأمره أن ينضَحَ فرجه إذا بال، قال: ولا تجعل ذلك من همِّكَ وألِّهِ عنه.

وسئل الحسن أو غيره عن مثل هذا فقال: «ألِّهِ عنه»، فأعاد عليه المسألة، فقال: «أَتَسْتَدِرُّهُ لَا أَبَ لَكَ؟! أَلِّهِ عنه».

وقال: ومن هذا ما يفعله كثير من الموسوسين بعد البول، وهو عشرة أشياء: السَّلْتُ والتَّتَرُّ، والنَّحْنَحَةُ، والمَشْيُ، والقَفْزُ، والْحَبْلُ، والتَّفْقُدُ، والْوَجُورُ، والحَشْوُ، والعَصَابَةُ، والدَّرَجَةُ.

أما السَّلْتُ فبسلته من أصله إلى رأسه، على أنه قد روي في ذلك حديث غريب لا يثبت، ففي «المسند» و«سنن ابن ماجه» عن عيسى بن أزداد، عن أبيه

وأخرجه بن ماجة (٤٦٤) في الطهارة: باب ما جاء في النضح بعد الوضوء، وقال البوصيري

في «مصبح الزجاجة» ورقة ٣٥: اسنده ضعيف لضعف قيس وتيسخه.

(١) نظر «كشاف القناع» ٧٢/١-٧٤ و«المغني» ٢١٣/١، و«المجموع شرح المهذب» ١١٥/٢.

(٢) سنف في الحديث السابق.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٦٧/١.

قال: قال رسول الله ﷺ «إذا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيُمْسَحْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ»^(١).
وقال جابرُ بنُ زيدٍ: «إِذَا بُلَّتْ فامسح أسفل ذَكَرِكَ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ» رواه سعيد عنه.^(٢)

قالوا: ولأنه بالسلت والتر يستخرج ما يُخشى عَوْدُهُ بعد الاستنجاء.
قالوا: وإن احتاج إلى مشي خطواتٍ لذلك ففعل. فقد أحسن. والحنحةُ ليستخرج الفضلة، وكذلك القفز يرتفع عن الأرض شيئاً ثم يجلسُ بسرعة. والحبْلُ يتخذ بعضهم حبلاً يتعلق به حتى يكاد يرتفع، ثم ينخرط منه حتى يقعد.
والتفقدُ يمسك الذكرَ ثم ينظر في المخرج هل بقي فيه شيء أم لا؟ والوجورُ يمسكه ثم يفتح الثقبَ ويصب فيه الماء. والحشو يكون معه ميل وقطن يحشوه به كما يحشو الدمل بعد فتحها. والعصابة يعصبه بخرقه. والدرجة يصعد في سلمٍ قليلاً ثم ينزل بسرعة. والمشي يمشي خطواتٍ ثم يعيد الاستجمار. اهـ^(٣).
وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: الصحيح أنه لا يُستحب المسح ولا التتر لعدم ثبوت الحديث في ذلك؛ لأن ذلك يحدث الوسواس اهـ.^(٤)

الترجيح:

قلت: والقول بعدم الاستحباب هو الصواب. لكن لو فعل ذلك للحاجة بدون اعتقاد الاستحباب فلا بأس، والله أعلم.
مسألة: وإذا استنجى في دُبُرِهِ استرخى قليلاً، ويواصل صب الماء حتى ينقى

(١) سف ص ٢٤٣.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١/١٦١.

(٣) «إغاثة اللهفان» ١/١٤٣-١٤٤.

(٤) «المختارات الجليلة» ص ١٥.

ويتنظف. اهـ^١.

قوله: غير بائل في شقٍّ وسَرَبٍ: الشَّقُّ: بفتح الشين واجدُ الشقوقِ، والسرب: بفتح السين والراء قال الجوهري: بيتٌ في الأرض، يقالُ: انسرب الوحشُ في سَرَبه، والثعلبُ في جُحره^٢.

أي: فيكره أن يبولَ في شقٍ ونحوه كسرب، قال في «الإنصاف»: بلا نزاعٍ عنده^٣. وقال النووي: متفقٌ عليه، وأشار لمؤلف إلى أنه بالإجماع.

الدليل: ما روى قتادة، عن عبدالله بن سرجس قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُبالَ في الجُحرِ، قالوا لقتدة: ما يكره من البولِ في الجُحر؟ قال: يقالُ إنها مساكنُ الجنِّ. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم^٤، بالأسانيد الصحيحة. قاله النووي.

والثقبُ والجُحرُ: ما استدار، والسرب: ما كان مستطيلاً.

وقد روي: أن سعدَ بنَ عبادةَ بالَ بجُحرٍ بالشامِ، ثم استلقى ميتاً، فسمعَ من بئرٍ بالمدينةِ قائلٌ يقول:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْرِ رَجِ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ

(١) «كشف القناع» ١/٧١.

(٢) «المطلع» ص ١٢.

(٣) «الإنصاف» ١، ٩٧.

(٤) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٥، ٨٢، وأبو داود (٢٩) في الطهارة: باب النهي عن البول في نحر، والنسائي في «المجتبى» ١/٣٣-٣٤ وفي «الكبرى» (٣٠) في الطهارة: باب كرهية البول في نحر، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٦٧)، والحكم ١، ١٨٦ وصححه، وليبهيقي ١، ٩٩، والبخاري في «شرح السنة» (١٩٢) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتدة، عن عبدالله بن سرجس، مرفوعاً.

قند: رجله ثقت، إلا أن قتدة لم يصرح بالتحديث، وقد صححه النووي في «المجموع» ٢، ٨٥، وابن خزيمة وابن السكن كم في «التلخيص» ١، ١٠٦.

ورميناؤه بسهمي — من فلم نُخطيء فؤادَهُ^١
فحفظوا ذلك اليوم، فوجدوه اليوم الذي مات فيه سعدٌ.

التعليل: لأنه يُخافُ أن يخرج ببوله دابةً تؤذيه، أو تردُّه عليه فتنجسه، وقد يكونُ
من مساكن الجن فيؤذيهم بالبول.

ومثل السرب ما يشبهه، ولو كان فم بالوعة، لماتقَدَّم^٢.

فرع: ويكره أن يبول في مُستَحَمٍّ غير مقيِّرٍ أو مبلَّطٍ.

الدليل: ما روي عن عبدالله بن مغفل -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: «لا
يبولن أحدكم في مستحمة ثم يتوضأ فيه؛ فإن عامة الوسواس منه»^٣. قال النووي:

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٦١٧/٣ و٣٩١، ٧، والطبراني في «الكبير» (٥٣٥٩).
والحاكم ٢٥٣/٣ من طريق محمد بن سيرين، أن سعد بن عبدة فذكره.
قن: ومحمد بن سيرين لم يدرك سعد بن عبدة.

وأخرجه عبد الرزاق (٦٧٧٨)، ومن طريقه لطبرني في «الكبير» (٥٣٥٩). ولحاكم
٢٥٣/٣ من طريق قتادة، أن سعد بن عبدة فذكره. قن: وقد ذكره لم يدرك سعد بن عبدة.
(٢) نضر «لمجموع شرح المهذب» ٨٩، ٢، و«كشف لقنع» ١، ٦٨، ٦٧، و«لمغني»
٢٢٢٥-٢٢٢٦.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٥٦/٥ ومن طريق الحاكم في «المستدرک» ١، ١٦٧، وأخرجه
أبو داود (٢٧) في الطهارة: باب في البول في المستحمة، وابن ماجه (٣٠٤) في الطهارة:
باب كراهية البول في المغتسل، والترمذي (٢١) في الطهارة: باب ما جاء في كراهية البول
في المغتسل، والنسائي ٣٤/١ في الطهارة: باب كراهية البول في المستحمة، من طريق
الحسن البصري، عن عبدالله بن مغفل، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط
الشيخين ولم يخرجوه، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا
من حديث أشعث بن عبد الله. قن: وأخرجه موقوفاً ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١١٢/١،
والبيهقي ٩٨/١ من حديث عقبة بن صهبان، عن عبدالله بن المغفل قال: البول في المغتسل
يأخذ منه الوسواس، ولكن يشهد لمرفوع حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ عند أبي داود
(٢٨) في الطهارة: باب في البول في المستحمة، والنسائي ١٣٠/١ في الطهارة: باب ذكر

هذا الحديث حسنٌ رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بإسناد حسن .

وروى حميد بن عبد الرحمن الجميري . عن رجل صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ كما صحبه أبو هريرة: «نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم ، أو يبول في مغتسله» رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي ^١ ، وإسناده صحيح .

قال الخطابي: المستحِمُّ المَغْتَسِلُ ، سُمِّيَ مستحماً مشتقاً من الحميم وهو الماء الحار الذي يغتسل به ^٢ هـ .

وقال الشوكاني: قوله «عامّة الوسواس»: هو بكسر الواو الأولى حديث النفس والشيطان بما لا نفع فيه ، وأما بفتحها فاسمٌ للشيطان . والحديث - أي حديث عبد الله ابن مُغَفَّل - يدلُّ على المنع من البول في محلِّ الاغتسال ؛ لأنه يبقى أثره ، فإذا انتضح إلى المَغْتَسِلِ شيءٌ مِنَ الماءِ بعد وقوعه على محلِّ البول نجسُهُ ، فلا يزال عند مباشرة الاغتسال متخيلاً لذلك ، فيُفْضِي به إلى الوسوسة التي علَّلَ ﷺ النَّهْيَ بها .

وقد قيل: إنه إذا كان للبول مَسْلَكٌ ينفذ فيه فلا كراهة . وَرَبَطَ النَّهْيَ بَعْلَةٍ إِفْضَاءِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ يَصْلُحُ قَرِينَةً لَصَرْفِ النَّهْيِ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ اهـ . (٣)

فإن بَالَ فِي الْمَسْتَحِمِّ الْمُقَيَّرُ أو المَبْلُطُ أو المَجْصَصُ ونحوه ، ثم أرسل عليه الماء قبل اغتساله فيه ، قال الإمام أحمد: إن صبَّ عليه الماء وجرى في البالوعة .

النهي عن الاغتسال بفضل الجنب ، والبيهقي ٩٨/١ . قال: نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله ، وانظر تمام تخريجه في «صحيح» ابن حبان (١٢٥٥) .

(١) أخرجه لأمم أحمد ١١١/٤ ، وأبو داود (٢٨) في الطهارة: باب في البول في المستحم ، ولسناني ١٣٠/١ ، والبيهقي ٩٨/١ ، وصححه الحاكم ١٦٨/١ .

(٢) انظر «كشف القناع» ٦٨/١ ، و«المجموع شرح المذهب» ٩٥/٢ ، و«معالم السنن» ٣١/١ .

(٣) «نيل الأوطار» ١٠٥/١ .

فلا بأس للأمن من التلوّث، ومثله مكانُ الوضوء.

مسألة: ويستحب تحوُّله من موضعيه ليستنجي في غيره إن خاف تلوثاً باستنجاؤه في مكانه لثلاثاً يتنجس؛ لما تقدّم.

فرع: ويبدأ الرجل في الاستنجاء بالقبْل لثلاثاً تتلوّث يده إذا شرع في الدبر، لأن قبله بارزٌ تصيبه اليد إذا مدّها إلى الدبر.

والمرأة مخيرة في البداية بأيّهما شاءت لعدم ذلك فيها. وقيل: إنّ المرأة البكر كالرجل^١.

فرع: وإذا استنجى باماءٍ ثم فرغ، استحبّ له ذلك يده بالأرض.

الدليل: حديث ميمونة قالت: «وضع رسول الله ﷺ وضوءاً للجَنَابَةِ، فأَكْفَأَ بيمينه على شِماله مرتين أو ثلاثاً، ثم غَسَلَ فَرْجَهُ، ثم ضَرَبَ يَدَهُ الْأَرْضَ أو الحائط مرتين أو ثلاثاً» رواه البخاري ومسلم. وهذا لفظ البخاري. وفي رواية مسلم: «ثم أفرغ على فَرْجِهِ، وغَسَلَهُ بشماله، ثم ضَرَبَ بشماله الْأَرْضَ، فذلَّكَها ذَلْكَاً شديداً»^٢.

وعن أبي هريرة «كَانَ رسولُ الله ﷺ إذا أتَى الخلاء، أُتِيَتْهُ بماءٍ فاستنجى، ثم مَسَحَ يَدَهُ على الْأَرْضِ، ثم أُتِيَتْهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فتَوَضَّأَ» رواه أحمد وأبو داود، وابن ماجه وغيرهم^٣، وهو حديث حسن.

(١) انظر «كتاف القناع» ٧٢٠٦٨/١، و«المغني» ٢١٢/١.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٤) في الغسل: باب من توضأ من الجنابة، ومسلم (٣١٧) في الحيض: باب صفة غسل الجنابة.

(٣) حديث حسن، أخرجه الامم أحمد في «مسنده» ٣٥٨/٢، وأبو داود (٤٥) في الطهارة: باب الرجل يذلّك يده بالأرض إذا استنجى، وابن ماجه (٣٥٨) في الطهارة: باب من ذلّك يده بالأرض بعد الاستنجاء، والنسائي ٤٥/١ في الطهارة: باب ذلّك اليد بالأرض بعد الاستنجاء، =

وعن جرير بن عبد الله أن النبي ﷺ «دَخَلَ الْغَيْضَةَ، فَقَضَى حاجَتَهُ ثُمَّ اسْتَنْجَى مِنْ دَاوَةِ، وَمَسَحَ يَدَهُ بِالتُّرَابِ» رواه النسائي وابن ماجه^١، بإسناد جيد.

قلت: ويُجزى عن ذلك يده بالتُّراب بعد الاستنجاء غُسلُها بالصابون، بل هو أولى؛ لأن المقصود إزالة الرائحة العالقة باليد أو اللزوجة ونحوها، وتحصل إزالتها بالصابون أكثر، والله أعلم.

فرع: ويكره دخول الخلاء ونحوه بشيء فيه ذكر الله تعالى، إلا لحاجة، فإذا كان معه شيء فيه ذكر الله تعالى استحبَّ وضعه قبل الدخول.

الدليل: قال نس بن مالك: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء، وضع ختمه روه أبو دود وابن ماجه وليبهي وغيرهم^٢ في كتب الطهارة، ولترمذي في اللبس، والنسائي في الزينة، وضعفه أبو دود والنسائي وليبهي، قال أبو دود:

وبن حبان (١٤٠٥) ويشهد له ما بعده.

(١) أخرجه بن ماجه (٣٥٩) في الطهارة: باب من دلت يده بالأرض بعد الاستنجاء، والنسائي ٤٥١ في الطهارة: باب دلت اليد بالأرض بعد الاستنجاء، وقال النسائي: وهذا شبه بالصواب من حديث تريت - أي لسبق - قلنا في سنده ضعف، ويعتضد بما قبله.

(٢) أخرجه أبو دود (١٩) في الطهارة: باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به للخلاء، وابن ماجه (٣٠٣) في الطهارة: باب ذكر الله عز وجل على الخلاء ولختمه في الخلاء، ولترمذي (١٧٤٦) في اللبس: باب ما جاء في لبس لختمه في ليمين، والنسائي ١٧٨٨ في الزينة: باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء ولحكمه ١٨٧/١، ولبغوي في «شرح لسنه» (١٨٩)، وليبهي ٩٤١.

قال لحفظ في: لتخصيص^١ ١٠٧-١٠٨: قال النسائي: هذا حديث غير محفوظ، وقال أبو دود: منكر، وذكر الدارقطني لاختلاف فيه، وأشار إلى سندوه، وصححه الترمذي، وقال لنووي: هذا مردود عليه، قلنا في: الخلاصة وقال لمنذري: لصواب عندي تصحيحه، فإن روته ثقت أثبت، وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر «لافتح»، وعنه أنه من رواية همام، عن بن جريح، عن الزهري، عن أنس، ورواه ثقت، لكن لم يخرج الشيخون رواية همام عن بن جريح، وابن جريح قيل لم يسمعه من لزهري، وإنما روه عن زيد بن سعد، عن

هو مُنْكَرٌ، وإنما يُعْرَفُ عن أنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتِماً مِنْ وَرَقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ. وقال النسائي: هذا الحديثُ غيرُ محفوظٍ، وخالفهم الترمذيُّ، فقال: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ.

وفي «الصحيحين»: «أَنَّ نَقْشَ خَاتَمِهِ ﷺ كَانَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ^(١)». ويُقال: خَاتِمٌ وَخَاتَمٌ بكسر التاء وفتحها. وَخَاتَامٌ وَخَيْتَامٌ أَرْبَعُ لِفَاتٍ.

فإن احتفظ بما معه مما فيه ذِكْرُ اللَّهِ تعالى، واحْتَرَزَ عليه مِنَ السُّقُوطِ، أَوْ أَدَارَ فَصَّرَ الخَاتَمَ إِلَى بَاطِنِ كَفِّهِ، فَلَا بَأْسَ.

قال أحمد: الخَاتَمُ إذا كان فيه اسمُ اللَّهِ يجعلُهُ في بَاطِنِ كَفِّهِ، ويدْخُلُ الخَلَاءُ. وقال عكرمة: أَقْلَبُهُ هَكَذَا في بَاطِنِ كَفِّكَ، فَأَقْبِضْ عَلَيْهِ. وبه قال إسحاقُ. ورُخِّصَ فيه ابْنُ المَسِيبِ والحَسَنُ وابنُ سيرين. وقال أحمدُ في الرجلِ يَدْخُلُ الخَلَاءَ ومعه الدراهمُ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

الزهري يَنْفِظُ آخرَ، وقد رَوَاهُ مع هَمَمٍ مع ذلك مَرْفُوعاً، يحيى بن الضريس لبجني ويحيى بن المتوكل، وأخرجهم الحاكم والدارقطني، وقد رَوَاهُ عمرو بن عاصم، وهو من الثقات عن هَمَمٍ مَوْقُوفاً عَنِ أَنَسٍ، وأخرج له البيهقي شاهداً، وأُشِرَ إِلَى صَعْفِهِ، وَرَجَلُهُ ثَقَاتٌ، وَرَوَاهُ الحاكم أيضاً وَلَفْظُهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتِماً، نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَكَانَ إِذْ دَخَلَ الخَلَاءَ وَضَعَهُ». وله شاهد من حديث ابن عباس رَوَاهُ لجورقاني في «الأحاديث للضعيفة» وينظر في سنده، فإن رجاله ثقات، إلا محمد بن برهيم الرزي فإنه متروك.
وانظر «صحيح ابن حبان» (١٤١٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣٨) في الجهاد: باب دعوة اليهود والنصرى، وعمرى م يقتلون عليه، ومسلم (٢٠٩٢) في اللباس والزينة: باب لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ولبس الخلفاء من بعده، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري (٥٨٦٦) في اللباس: باب ختم الفضة، و(٥٨٧٣)، في لبس: باب نقش الخاتم، ومسلم (٢٠٩١) و(٥٤) و(٥٥) في اللباس والزينة: باب لبس النبي ﷺ خاتم من ورق نقشه محمد رسول الله ولبس الخلفاء له من بعده، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

يعني إذا كان معه دراهم فيها ذكرُ الله تعالى فلا يُكرهُ دخولهُ الخلاء به، ومثلها جرُّ؛ للمشقة في ذلك. أما المصحفُ فيحرمُ دخولهُ الخلاء به. قال في «الإنصاف»: إذا كان من غير حاجةٍ فلا شك في تحريمه قطعاً، ولا يتوقف في هذا عاقلٌ^١.

ومن فتوى اللجنة: الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ما نصّه: لا يجوزُ دخولُ الحَمَامِ بالمصحفِ الشريف، أما الشريطُ ونحوه المُسجَّل عليه قرآنٌ وكذا كُتُبُ العلمِ مسجَّلةٌ أو غيرَ مسجَّلةٍ مما فيه ذكرُ الله، فمكروهٌ عند عدم الحاجة. أما إذا احتاجَ لذلك، فلا كراهة.

وأفتت اللجنة: بكَراهةِ دخولِ الخلاء بالسلاسل التي تحمِلُ اسمَ الله أو الرسولِ أو بعضَ الآياتِ القرآنيّة، إلا إذا خافَ على ما كُتِبَتْ فيه الضياع، فيُرخصُ له في دخوله بها محافظةً عليها^٢.

فائدة تتعلق بالحرز: قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جوازِ تعليقِ التماثيل التي من القرآنِ وأسماءِ الله وصفاته، فقالت طائفة: يجوزُ ذلك، وهو قولُ عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو ظاهرٌ ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التماثيل التي فيها شرك.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود وابن عباس، وهو ظاهرُ قول حذيفة وعقبة بن عمرو وابن عكيم، وبه قال جماعة من التابعين، منهم أصحابُ ابن مسعود وأحمد في رواية اختارها كثيرٌ من أصحابه، وجزم بها المتأخرون.

(١) نظر «كشف القدح» ١/ ٦٣، و«لمغني» ١/ ٢٢٧، و«المجموع شرح لمهذب» ٢/ ٧٦، و«الإنصاف» ١/ ٩٤.

(٢) «فتوى اللجنة» ٥/ ٩٥.

واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه - يعني حديث ابن مسعود «إن الرقي والتائم والتولة شرك»^(١) - .

قلت: هذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي ولا مخصص للعموم.

الثاني: سد الذريعة فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علّق فلا بُدّ أن يمتنّه المعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك. اهـ^(٢).

فرع: ويكره استكمال رفع ثوبه قبل دئونه أي قربه من الأرض. بلا حاجة، فيرفع شيئاً فشيئاً، ولعله يجب إن كان ثمّ من ينظره. قاله في المبع.

الدليل: ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان إذا رَدَّ لحجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض. رواه أبو داود والترمذي^(٣) وضعفاه. قال النووي: وهذا الأدب مستحب بالاتفاق، وليس بواجب. ويستحب أيضاً أن يسبل ثوبه إذا فرغ قبل انتصابه. وهذا كله إذا لم يخف تنجس ثوبه، فإن خافه رفع قدر حاجته. اهـ^(٤).

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ١/ ٣٨١، وبيرقه (٣٦١٥) طبعة مؤسسة الرسالة، وأبو داود (٣٨٨٣) في لُصْب: باب في تعليق لثمائم، وابن ماجه (٣٥٣١) في لُصْب: باب تعليق لثمائم، وأبو يعلى (٥٢٠٨)، ولحاكم ٤/ ٢١٦-٢١٧، والبيهقي (٣٢٤١)، ونظر تمة تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبعة المؤسسة.

(٢) فتح لمجيد شرح كتب لتوحيد، طبعة دار الافتاء ص ٩٦.

(٣) أخرجه أبو داود (١٤) في الطهارة: باب كيف لتكشف عند الحاجة، والترمذي (١٤) في الطهارة: باب في لاستتر عند الحاجة، وهو ضعيف كما قال أبو داود والترمذي.

(٤) نظر كشف نفع ٦٦، ومبدع ١/ ٨١، وسمغني ١/ ٢٢٤، ولمجسوع شرح لمهذب ٢/ ٨٦.

فرع: وَوُسْتُحِبُّ أَنْ يَبُولَ قَاعِدًا، لئلا يترشش عليه.

الدليل: قالت عائشة: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا» قال الترمذي: حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح. ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم^١. وإسناده جيد وهو حديث حسن.

قال ابن مسعود: مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ. وَكَانَ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ مَنْ بَالَ قَائِمًا. وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنْ بُولُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا عُمَرُ، لَا تُبَلِّ قَائِمًا، فَمَا بُلْتَ قَائِمًا بَعْدُ»^٢. لكن إسناده ضعيف.

(١) أخرجه لأمه أحمد ٦ ١٩٢ و ٢١٣، وابن ماجه (٣٠٧) في الطهارة: باب في البول قاعداً، والترمذي (١٢) في الطهارة: باب المهي عن البول قائماً، والنسائي ١ ٢٦ في الطهارة: باب البول في بيت جالساً.

قال الترمذي: حديث عائشة أحسن شيء في لبس وأصح. وقال الحاكم ١ ١٨١: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه، ووافقه الذهبي.

قس: في لاسند شريث بن عبدالله النخعي الا أنه متبع فلحديث حسن، انظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٤٣٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٠٨) في الطهارة: باب في البول قاعداً، والبيهقي ١/١٠٢، والحاكم ١ ١٨٥. وقال البوصيري في «مصبح الزجاجة» ورقة ٢٤: هذا إسناد ضعيف، عبدالكريم متفق على تضعيفه وقد تفرد بهذا الخبر، وعرضه خبر عبيدالله بن عمر العمري الثقة المأمون لمجمع على ثبته: [الذي أخرجه ابن أبي شيبة ١ ١٢٤، والبزار (٢٤٤- كشف) عن عمر قال: ما بُت قائماً منذ أسلمت] ولا يعتبر بتصحيح ابن حبان هذا الخبر من طريق هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن نافع - عن ابن عمر، فإنه قل بعده: «حُفَّ أَنْ يَكُونَ ابْنُ جَرِيحَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ نَافِعٍ - وَقَدْ صَحَّ ظَنُّهُ، فَإِنَّ ابْنَ جَرِيحَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، كَمَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهَ هَذِهِ، وَالْحَاكِمُ فِي «المستدرک» ١ ١٨٥، واعتذر عن تخريجه بأنه

وروي عن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبول الرجل قائماً» رواه ابن ماجه والبيهقي^(١)، وضعفه البيهقي وغيره. قال الحافظ: ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء. اهـ.

ودليل الجواز: حديث حذيفة: «أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً» رواه البخاري ومسلم وغيرهما^(٢). قال الحافظ: والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز. اهـ^(٣).

وقال ابن القيم: والصحيح أنه إنما فعل ذلك تنزهاً وبُعْداً عن إصابة البول، فإنه إنما فعل هذا لما أتى سباطة قوم، وهو ملقى الكناسة، وتسمى المزيلة، وهي تكون مرتفعة، فلو بال فيها الرجل قاعداً لارتدَّ عليه بوله، وهو ﷺ استتر بها وجعلها بينه وبين الحائط، فلم يكن بُدٌّ من بوله قائماً، والله أعلم^(٤).

والسباطة: بضم السين وهي ملقى التراب والكناسة ونحوها، تكون بفناء الدور

= إنما أخرجه في المتابعات.

قلنا: وحديث عبيد الله بن عمر العمري: إسنده صحيح، رجاله ثقات، أم حديث بن حبان الذي أخرجه عن ابن عمر برقم (١٤٢٣) فإسنده ضعيف، لتدليس بن جريج ولعدم سماعه من نافع.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٩). والبيهقي ١٠٢١ من طريق عدي بن الفضل، عن عبي بن الحكم، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. وقال البوصيري في «مصبح لزجاجة» ورقة ٢٤: وسند حديث جابر [ضعيف] لاتفقهم على ضعف عدي بن الفضل، وقال لبيهقي: ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٤) في الوضوء: باب البول قائماً وقاعداً، ومسلم (٢٧٣) في الطهارة: باب المسح على الخفين.

(٣) انظر «المغني» ٢٢٣/١-٢٢٤، و«المجموع شرح المذهب» ٨٧/٢-٨٨، و«فتح الباري» ٣٣٠/١.

(٤) «زاد المعاد» ١٧٢/١.

مِرْفَقاً للقوم. قال الخطابي: ويكون ذلك في الغالب سهلاً لناً مثلاً يَخِذُ فيه البول. ولا يرجع على البائل^(١).

قال الموفق ابن قدامة: ولعل النبي ﷺ فعل ذلك لتبيين الجواز، ولم يفعله إلا مرة واحدة، ويحتمل أنه كان في موضع لا يتمكن من الجلوس فيه، وقيل: فعل ذلك لعله كانت بمأبضه.

والمأبض: ما تحت الركبة من كل حيوان. اهـ^(٢).

وقال النووي: وهو بهمزة ساكنة بعد الميم، ثم باء موحدة مكسورة ثم ضاď معجمة، ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها ألفاً كما في رأسٍ وأشباهه. وأما بولُه ﷺ في سباطة قوم، فيحتمل أوجهاً أظهرها أنه عَلِمَ أَنَّ أهلها يرضون ذلك ولا يكرهونه. ومن كان هذا حاله جاز البول في أرضه. اهـ^(٣).

وبال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قائماً، وقال: إنه أقوى للظهر، وأجمع للدبر، وأنقى للمثانة^(٤).

فائدة: أخرج النسائي وابن ماجه وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن حنبل، وفيه: «بأل رسول الله ﷺ جالساً، فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأة»^(٥).

قال الحافظ: وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره. وحكى ابن ماجه

(١) «المجموع شرح المذهب» ٨٨/٢، و«معالم السنن» ٢٨/١.

(٢) «المغني» ٢٢٤/١.

(٣) «المجموع شرح المذهب» ٨٨/٢.

(٤) أخرجه البيهقي في «سننه» ١٠٢/١ عن عمر رضي الله عنه بلفظ: البول قائماً أحسن لدبر، وانظر «فتح الباري» ٣٣٠/١.

(٥) أخرجه أبو داود (٢٢) في الطهارة: باب لاستبراء من البول، وابن ماجه (٣٤٦) في الطهارة: باب التشديد في البول، والنسائي ٢٨٠٢٦/١ في الطهارة: باب البول إلى السترة يستبرأ به، وصححه ابن حبان (٣١٢٧)، والحاكم ١٨٤، ١ ووافقه الذهبي.

عن بعض مشايخه أنه قال: كان من شأن العرب البول قائماً، ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنبل: «قعد يبول كما تبول المرأة»، وقال في حديث حذيفة: «فقام كما يقوم أحدكم» قال الحافظ: ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه ﷺ كان يخالفهم في ذلك فيقعد لكونه أستر وأبعد من مماسة البول. اهـ^١.

قلت: وبهذا يظهر خطأ من منع من البول قائماً بحجة أن فيه تقليداً لليهود والنصارى، لأنه ثبت أنه من فعل العرب، وفعله النبي ﷺ.

قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: وقد رويت الرخصة في البول قائماً عن عمر وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم.

ولو بال قائماً لغير حاجة لم يأتهم، لكنه خالف في قضاء حاجته الأفضل والأكثر من فعله ﷺ، وبذلك يجمع بين حديثي عائشة وحذيفة، أو يحمل حديث عائشة رضي الله عنها بأنها لم تعلم ما أطلع عليه حذيفة رضي الله عنه. اهـ^٢.

فرع: ويستجمر بحجر أو نحوه ثم يستنحي بالماء فإن عكس كره.

الدليل: حديث عائشة: مرن أزواجكن أن يتبعوا الحجارة الماء فإني أستحييهم وإن رسول الله ﷺ كان يفعله. رواه أحمد والنسائي^٣، وصححه الترمذي واحتج به أحمد. ولفظ الترمذي بدل يتبعوا: «يستطيبوا بالماء» وقال: العمل عليه عند أهل العلم.

(١) انظر «فتح الباري» ٣٢٨/١.

(٢) «فتاوى اللجنة» ٨٨/٥-٩٠.

(٣) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٩٥/٦ و ١١٤ و ١٢٠ و ١٣٠ و ٢٣٦، والترمذي (١٩) في الطهارة: باب الاستنجاء بالماء، والنسائي ٤٢/١-٤٣ في الطهارة: باب الاستنجاء بالماء، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان برقم (١٤٤٣)، وقال النووي في «المجموع» ١٠١/٢: حديث صحيح.

وعن أبي هريرة. عن النبي ﷺ قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء» فيه رجال يحبون أن يتطهروا [سورة التوبة: آية ١٠٨] وكانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم^(١)، قال النووي: ولم يضعفه أبو داود لكن إسناده ضعيف، فيه يونس بن الحارث قد ضعفه الأكثرون، وإبراهيم بن أبي ميمونة وفيه جهالة.

وعن عويم بن ساعدة: أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد قباء فقال: «إن الله قد أحسن عليكم الثناء في الطهور، فما هذا الطهور الذي تطهرون به؟ قالوا: والله يا رسول الله، ما نعلم شيئاً إلا أنه كان لنا جيران من اليهود يغسلون أديبارهم، ففسلنا كما غسلوا» رواه أحمد بن حنبل في «مسنده»، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في «صحيحه»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٤٤)، وابن ماجه (٣٥٧) كلاهما في الطهارة: باب الاستنجاء بالماء، والترمذي (٣١٠٠) في تفسير: باب ومن سورة لتوبة.

وقال لترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه

ويشهد له حديث أبي أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك عبد بن ماجه (٣٥٥) في الطهارة: باب للاستنجاء بالماء، والدرقطني في «سننه» ١/٦٢، ولحكمه ١/١٥٥ وصححه، والبيهقي ١/١٥٥، وفي سننه عتبة بن أبي حكيم، قال عنه الدرقطني: ليس بالقوي، وقال البوصيري في «مصبح نزججة»: هذا إسناد ضعيف، عتبة بن أبي حكيم ضعيف، وضحة لم يدرك أبى أيوب، روه بن لجرود في «لمنتقى» (٤٠) من طريق عتبة بن أبي حكيم بسنده ومثله، وروه لحكمه في «لمستدرك» ١/١٥٥ من طريق عتبة بن أبي حكيم كذلك وصححه، وروه أيضاً من طريق أبي سورة، عن أبي أيوب فقط، مقتصر من هذا الحديث على: للاستنجاء بالماء، وأبو سورة يروي عن أبي أيوب منكراً، وقال الدرقطني: مجهول، وذكره بن حبان في «لتقت».

قلت: وعتبة بن أبي حكيم لا ينزل حديثه عن رتبة لحسن، ويشهد له ما بعده.

(٢) أخرجه الامام أحمد ٤٢٢/٣، وابن خزيمة (٨٣) والحاكم ١٥٥/١ وصححه، قلت: في إسناده أبي أويس ضعفه يحيى بن معين وعلي بن المديني وعمرو بن علي ويعقوب بن شيبة والنسائي، وغيرهم.

وعن جابرٍ وأبي أيوبٍ وأنسٍ قالوا: نزلت هذه الآية ﴿فِيهِ رِجَالٌ يَحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ [سورة التوبة: آية ١٠٨] فقال رسول الله ﷺ: «يا معشر الأنصارِ قد أثنى الله عليكم في الطهور، فما طهروكم؟ قالوا: نتوضأ للصلاة، ونغتسل من الجنابة، ونستنجي بالماء، فقال: هو ذلك، فعليكموه» رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي، وفي رواية البيهقي: «فما طهروكم؟ قالوا: نتوضأ للصلاة، ونغتسل من الجنابة، فقال رسول الله ﷺ: فهل مع ذلك غيرُه؟ قالوا: لا، غير أن أحدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجي بالماء، قال: هو ذلك، فعليكموه»^(١). وإسناد هذه الرواية ورواية ابن ماجه وغيره إسنادٌ صحيحٌ إلا أن فيه عتبه بن أبي حكيم، وقد اختلفوا في توثيقه، فوثقه الجمهور، ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه، والجرح لا يقبل إلا مفسراً؛ فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية. فهذا الذي ذكرته من طرق الحديث هو المعروف في كتب الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء، وليس فيها ذكر الجمع بين الماء والأحجار، فإذا علم أنه ليس له أصل من جهة الرواية فيمكن تصحيحه من جهة الاستنباط؛ لأن الاستنجاء بالحجر كان معلوماً عندهم يفعلونه جميعهم، وأما الاستنجاء بالماء فهو الذي انفردوا به فلماذا ذكر، ولم يذكر الحجر، لأنه مشترك بينهم وبين غيرهم، ولكونه معلوماً، فإن المقصود بيان فضلهم الذي أثنى الله تعالى عليهم بسببه، ويؤيد هذا قولهم: «إذا خرج أحدنا من الغائط أحب أن يستنجي بالماء» فهذا يدل على أن استنجاءهم بالماء كان بعد خروجهم من الخلاء، والعادة جارية بأنه لا يخرج من الخلاء إلا بعد التمسح بماء أو حجر، وهكذا المستحب أن يستنجي بالحجر في موضع قضاء الحاجة، ويؤخر الماء إلى أن ينتقل إلى موضع آخر، والله أعلم.

وقباء بضم القاف يُذكر ويؤنث، وفيه لغتان: المد والقصر، قال الخليل: مقصور، وقال الأكثرون: ممدود. ويجوز فيه أيضاً الصرف وتركه، والأفصح الأشهر مدّه وتذكيره وصرفه: وهو قرية على ثلاثة أميال من المدينة، وقيل: أصله اسم بئر

(١) انظر ص ٢٦٠

هناك، وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يزور قباء كل سبت ركباً وماشياً ويصلي فيه^(١)، والله أعلم^(٢).

ويجزئه^{١٣} الاستجمار حتى مع وجود الماء لكن الماء أفضل. هذا المذهب.

الدليل: عن عائشة قالت: بال رسول الله ﷺ فقام عُمرُ خلفه بكون من ماء فقال: «ما هذا يا عمر؟» فقال: ماءً تتوضأ به، فقال: «ما أمرتُ كلَّما بلتُ أن أتوضأ، ولو فعلتُ لكان سُنةً». رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي في سننهم^{١٤}، وهو حديث ضعيف.

والمراد بالوضوء هنا الاستنجاء بالماء، وقوله «لَكَانَ سُنةً» أي: واجباً لازماً، ومعناه: لو واطبْتُ على الاستنجاء بالماء لصارَ طريقةً لي يجبُ اتباعها، وقد تقدم قول شيخ الإسلام ابن تيمية: والاستجمار بالحجر كافٍ لا يحتاج إلى غسل الذكر بالماء.

قال العيني: مذهب جمهور السلف والخلف، والذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر، فيقدم الحجر أولاً ثم

(١) أخرجه البخاري (١١٩١) في فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة: باب مسجد قباء، و (١١٩٣) فيه: باب من أتى مسجد قباء كل سبت، و (١١٩٤) فيه: باب إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً، ومسم (١٣٩٩) في الحج: باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٧٢/١، و«المجموع شرح المذهب» ١٠٣، ١٠٢/٢.

(٣) يجزئه كله بضم أوله مهموز الآخر أي: يخرججه عن العهدة، قال الجوهري: وأجزاني الشيء كفاني. «المطلع» ص ١٣.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٢) في الطهارة: باب في الاستبراء، وابن ماجة (٣٢٧) في الطهارة: باب من بال ولم يمس ماءً، والدارقطني ٦١/١، والبيهقي ١١٣، وإسناده ضعيف، في سننه أم عبد الله بن أبي مليكة، وهي: مجهولة لم يروى عنها غير ابنها.

(٥) ص ٢٤٤.

يستعمل الماء فتخفُ النجاسة وتقلُ مباشرتها بيده، ويكونُ أبلغُ في النظافة، فإنَّ أرادَ الاقتصارَ على أحدهما، فالماءُ أفضلُ؛ لكونه يزيلُ عينَ النجاسة وأثرها، والحجرُ يزيلُ العينَ دونَ الأثر، لكنَّه معفوٌّ عنه في حقِّ نفسه، وتصحُّ الصلاةُ معه. اهـ.

قال النووي: هذا مذهبنا، وبه قال جماهيرُ العلماء من الصحابةِ والتابعينَ فمن بعدهم.

وحكى ابنُ المنذر عن سعد بن أبي وقاصٍ وحذيفة وابنِ الزبير رضي الله عنهم: أنَّهم كانوا لا يرون الاستنجاءَ بالماءِ، وعن سعيد بن المسيَّب قال: لا يفعلُ ذلك إلا النساءُ. وقال عطاء: غَسَلُ الذُّبُرِ مُحَدَّثٌ. قال القاضي أبو الطيب، وغيره: قالت الزيدية والقاسمية من الشيعة: لا يجوزُ الاستنجاءُ بالأحجارِ مع وجودِ الماءِ.

فأما سعيدٌ وموافقه فكلأُهم محمولٌ على أنَّ الاستنجاءَ بالماءِ لا يجبُ أو أنَّ الأحجارَ عندهم أفضلُ، وأما الشيعةُ فلا يعتدُّ بخلافهم ومع هذا فَهُمْ محجوجون بالأحاديثِ الصحيحة: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ بالاستنجاءِ بالأحجارِ، وأذنَ فيه وفعله. وقد سبقَتْ جملةٌ من الأحاديثِ.

وأما الدليل على جواز الماءِ فأحاديثٌ كثيرةٌ صحيحةٌ مشهورةٌ، منها حديثُ أنسٍ «كان النبي ﷺ يأتي الخلاءَ فأتبعه أنا وغلامٌ بإداوةٍ من ماءٍ فيستنجلي بها» رواه البخاري ومسلم^(١).

وعن عائشة أنها قالت لنسوةٍ: مُرْنَ أزواجكنَّ أن يستنجنوا بالماءِ فإنِّي أستحييهم، وإنَّ النبيَّ ﷺ كان يفعله^(٢)، حديثٌ صحيحٌ رواه أحمد والترمذي والنسائي

(١) أخرجه البخاري (١٥٠) في الوضوء: باب الاستنجاء بالماء، ومسلم (٢٧١) في الطهارة: باب الاستنجاء بالماء من التبرز.

(٢) سلف ص ٢٥٩.

وآخرون. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وعن أبي هريرة «كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتيتُه بماء في ركوة^(١)، فاستنجى، ثم مسح يده على الأرض، ثم أتيتُه ببناء آخر فتوضأ. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي^(٢)، ولم يضعفه أبو داود ولا غيره وإسناده صحيح إلا أن فيه شريك بن عبدالله القاضي. وقد اختلفوا في الاحتجاج به، وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرنا.

قال الخطيب: وزعم بعض المتأخرين: أن الماء مطعوم فلهذا كره الاستنجاء به سعيد وموافقه، وهذا قول باطل منابذ للأحاديث الصحيحة، والله أعلم^(٣). اهـ.

فرع: يُجزئه الاستجمار إن لم يُعَدَّ - أي: يتجاوز - الخارج من السيلين موضع العادة مثل أن ينتشر الخارج على شيء من الصفحة، أو يمتد إلى الحشفة امتداداً غير معتاد فلا يجزئ فيه إلا الماء قبلي الخشي المشكل: لأن الأصلي منهما غير معلوم فإذا خرج من أحد قبله شيء من النجاسة فلا يُجزئ فيه إلا الماء؛ لأنه يحتمل أن يكون هذا القبل ليس هو الأصلي فيكون حكمه كبقية الجسد الذي لا يجزئ فيه إلا الماء، هذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب، وبه قال

(١) (لركوة) لتي لسماء وجمعها (ركء) و(ركوت) بفتح الكاف. «مختار لصحاح» ص ٢٥٦
(٢) أخرجه أحمد ٣١١/٢، وأبو داود (٤٥) في الطهارة: باب الرجل يده بالأرض إذا استنجى، وابن ماجه (٣٥٨) في الطهارة: باب من ذلك يده بالأرض بعد الاستنجاء، والنسائي ٤٥/١ في الطهارة: باب ذلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء، وابن حبان (١٤٠٥) من طرق عن شريك بن عبدالله، عن إبراهيم بن جرير، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، شريك بن عبدالله - من كان سيء لحفظ - متبع عند مدرمي (٦٧٨) وبني يعسى (٦١٣٦) والبيهقي ١٠٧١.

وفي باب عن جرير بن عبدالله بنجي عند بن ماجه (٣٥٩)، ومدرمي (٦٧٩)، وبني خزيمة (٨٩).

(٣) نظراً لكتف لفتح، ٧٢١ و«لمجموع شرح لمهذب» ٢ ١٠٢-١٠٥، و«لمغني» ١ ٢٠٧-٢٠٨، و«تحفة لأخوذى» ١ ٩٤ ومعه سنن ١ ٣٨.

الشافعي وإسحاق وابن المنذر.

التعليل: لأن الاستجمار في المحل المعتاد رخصة لأجل المشقة في غسله لتكرار النجاسة فيه، فما لا تتكرر النجاسة فيه لا يُجزىء فيه إلا الغسل كساقه وفخذه، ولذلك قال علي رضي الله عنه: إنهم كانوا يعبرون بعراً وأنتم تثلطون ثلطا فأتبعوا الحجارة الماء^(١). وقوله بِحَجَرٍ إذا تغوط أحدكم فليمسح بثلاثة أحجار، فإن ذلك كافيه^(٢)، أراد ما لم يجاوز محل العادة؛ لما ذكرنا.

وقيل: يستجمر في الصفحتين والحشفة، حكاه الشيرازي.

واختار الشيخ تقي الدين: أنه يستجمر في الصفحتين والحشفة وغير ذلك للعموم، قاله في «الفروع». وفي «الاختيارات»: ويُجزى الاستجمار ولو تعدى الخارج إلى الصفحتين والحشفة وغير ذلك، للعموم الأدلة بجواز الاستجمار، ولم يُنقل عنه بِحَجَرٍ في ذلك تقدير. اهـ.

وحدّد الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة» ما يتجاوز موضع العادة: بأن يتشر الغائط إلى نصف باطن الألية فأكثر، والبول إلى نصف الحشفة فأكثر.

الدليل: أن المهاجرين - رضي الله عنهم - هاجروا إلى المدينة، فأكلوا التمر ولم يكن ذلك من عادتهم ولا شك أنه رقت بذلك أجوافهم، ولم يؤمروا بالاستنجاء

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٤/١، والبيهقي ١٠٦، ١ من طرق عن عبد الملك بن عمير، عن علي بن أبي طالب، وسنده جيد كما قال الزبيدي في «نصب الراية» ٢١٩/٦.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٠٥٥) وفي سننه أبو شعيب الحضرمي، مجهول، لم يرو عنه غير عثمان بن أبي سودة، وباقي رجاله ثقات، فهو حسن في الشواهد.

وفي الباب عن سلمان عند مسلم (٢٦٢).

وعن أبي هريرة عند ابن حبان (١٤٤٠) وسنده حسن

وعن عائشة عند أبي داود (٤٠) والنسائي ٤١/١-٤٢، والدارقطني ٥٤/١-٥٥، واسنده

حسن في الشواهد.

بالماء. قال النووي: وهذا الدليل صحيح مشهور. اهـ.

التعليل: ولأن ما يزيد على المعتاد لا يمكن ضبطه فجعل الباطن كله حداً،
ووجب الماء فيما زاد^(١).

فرع: لو انسد المخرج وانفتح غيره، لم يجر فيه الاستجمار على الصحيح
من المذهب، وفيه وجه آخر يجرى الاستجمار فيه.

قال الموفق ابن قدامة: ولنا أن هذا نادرٌ بالنسبة إلى سائر الناس فلم تثبت فيه
أحكام الفرغ، فإنه لا ينقض الوضوء مثله، ولا يجب بالإيلاج فيه حدٌ ولا مهرٌ
ولا غسلٌ ولا غير ذلك من الأحكام، فأشبهه سائر البدن.

فرع: لو تنجس مخرج قبل أو دبر بنجاسة من غير الخارج منهما فلا يجرى
فيه الاستجمار بل لا بد من الماء على المذهب.

وقال ابن عقيل: إن خرجت أجزاء الحُقنة^(٢) فهي نجسة، ولا يجرى فيها
الاستجمار، وتابعه جماعة، قاله في «الإنصاف» وقال: فيُعائى بها^(٣).

فرع: ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب على الصحيح من
المذهب - نص عليه - واختاره المجد وحفيده شيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما،
وقيل: يجب، اختاره القاضي. ولا يجب أيضاً غسل نجاسة وجنابة بداخل حشفة
أقلف غير مفتوق^(٤).

(١) انظر «مجموع شرح لمذهب» ٢/١٢٦-١٢٧. و«لمغني» ١/٢١٧-٢١٨. و«الاختيار»

ص ٢٣. و«كشف لقن» ١/٧٣. و«الفروع» ١/١١٩. و«الإنصاف» ١/١٠٥.

(٢) الحُقنة: ما يَحْتَقَن به لمرضى من الأدوية وقد حَقَن. «مختار الصحاح» ص ١٤٨. وهي
بالضم، «القاموس المحيط» ١٥٣٧.

(٣) انظر «المغني» ١/٢١٨. و«الإنصاف» ١/١٠٧.

(٤) انظر «الإنصاف» ١/١٠٨.

فرع: وأثر الاستجمار نجس ويُعفى عن يسيره، وعنه: طاهر، اختاره جماعة^(١).
قوله وطريق وظل نافع: الطريق: السبيل تُذكر وتؤنث، وجمعه أطرقة، وطرق كلّه عن
الجوهري^(٢).

ويحرم بوله وتغوطه في طريق مسلوك وظلّ نافع، ومثله متشمس بزمان الشتاء
ومتحدث الناس، وتحت شجرة عليها ثمرة لأنه يُقدّرُها وكذا في موارد الماء.

السدليل: عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «اتقوا اللعائن» قالوا: وما
اللعائن يا رسول الله؟ قال: «الذي يتخلّى في طريق الناس أو في ظلّهم» رواه مسلم
في «صحيحه»^(٣).

وروى معاذ أنّ النبي ﷺ قال: «اتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد وقارعة
الطريق والظلّ» رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي بإسناد جيّد^(٤).

(١) «الفروع» ١٢٢/١.

(٢) «المطلع» ص ١٢.

(٣) برقم (٢٦٩) في الطهارة: باب النهي عن التخي في الطرق والظلال.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦) في الطهارة: باب في البول في المستحم. وابن ماجه (٣٢٨) في
الطهارة: باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق. والحاكم ١٦٧/١. والبيهقي ٩٧/١.

وقال الحاكم: صحيح الاسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وقال البوصيري في «مصبح
الزجاجة» ورقه ٢٥: هذا إسناد ضعيف. فيه أبو سعيد الحميري المصري. قال ابن القطان:
مجهول. وقال أبو داود والترمذي وغيرهما روايته عن معاذ مرسله.

ورد الحافظ في «التلخيص» ١٠٥/١ تصحيح الحاكم وابن السكن. ونقل عن ابن القطان
قوله: ولا يعرف هذا الحديث بغير هذا الإسناد. وأعله - أي لحفظ - بأنّ أب سعيد لم يسمع
من معاذ.

قلنا: وله شاهد من حديث ابن عباس - رضي الله عنهم - عند الامام أحمد في «مسنده»
٢٩٩/١ وفي سنده راو مبهم.

وأخر من حديث جابر بن عبد الله عند أحمد ٣٠٥/٣. وفيه تدليس الحسن. =

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «مَنْ سَلَّ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقِ عَامِرٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَبِيَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» رواه البيهقي^(١). السَّخِيمَةُ: بفتح السين المهملة وكسر الخاء المعجمة: هي الغائط، والملاعِنُ: مواضع اللعن جمعُ معنة. كمقبرة ومجزرة موضع القبر والجزر. وأمَّ اللَّعْنَتَانِ في رواية مسلم: فهم صاحب اللعْن، أي: اللذان يلعنهما الناسُ كثيراً.

وفي رواية أبي داود: «اللَّاعِنَانِ». ومعناه: الأمران الجالِبَانِ للْعِن، لأنَّ مَنْ فعلهما لعنه الناسُ في العادة، فلما صدرا سبباً للْعِن أضيف الفعل إليهما.

قال الخطابي: وقد يكونُ اللاعنُ بمعنى الملعون، فالتقدير: اتقوا الملعون فاعلُهما. وأمَّ المواردُ: فقال الخطابي وغيره: هي طرقُ الماء، واجدُها موردٌ، قالوا: والمراد بالظل: مستظلُّ الناسِ الذي اتخذوه مقبلاً ومناخاً ينزلونه أو يقعدون تحته، قالوا: وليس كلُّ ظلٍّ يمنع قضاء الحاجة تحته، فقد قَعَدَ النبي ﷺ لحاجته تحت حائشِ النخل. ثَبَتَ ذلك في صحيح مسم^٢، وللحائشِ ظِلٌّ بلا شك.

- ويشهد له أيضاً حديثُ أبي هريرة عند مسم (٢٦٩) لمتقدم، فلحديث حسن بشوهد.
(١) حرجه نُضْرِنِي فِي «لصغير (٨١١)»، ونحكمه ١/١٦٠، ولبيهقي ١/١٩٨، ولعقبي في لصغف، ٤/١١١، وابن عدي في «الكامل» ٦/٢٢٣٠، وفي سنده محمد بن عمرو. قال لعقبي: لا يتبع عبيه، وقال ابن عدي: يكتب حديثه في جملة لصغف.
وقال الحافظ في «التلخيص» ١/١٠٥: وسنده ضعيف.
ويشهد له حديث حذيفة بن أسيد عند الطبراني في «الكبير» (٣٠٥٠) بلفظ: «مَنْ آذَى لِمُسْلِمِينَ فِي حَرْفِهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهُمْ». وقال المنذري في «الترغيب» ١/١٣٤، والهيثمي في «المجمع» ١/٢٠٤: وإسناده حسن.
وعن أبي ذر عند أبي نعيم في «تاريخ أصبهان» ١/١٢٩ مرفوعاً: «مَنْ آذَى الْمُسْلِمِينَ فِي طَرَفِهِمْ أَصْدَبَتْهُ لَعْنَتُهُمْ». وفي سنده عمر بن هرون أبو يسر ضعيف، وزكريا بن حكيم مجهول.

(٢) سيف ص ٢٤١.

وأما البرازُ، فقال الخطابي: هو هنا بفتح الباء: وهو الفضاء الواسع من الأرض كنوا به عن قضاء الحاجة، كما كنوا عنه بالخلاء، ويقال: تبرز الرجل: إذا تغوط كما يقال: تخلّى. قال: وأهل الحديث يروونه البراز بكسر الباء، وهو غلط. هذا كلام الخطابي. وقال غيره: الصواب البراز بكسر الباء وهو الغائط نفسه، كذا ذكره أهل اللغة فإذا كان البراز بالكسر، في اللغة هو: الغائط، وقد اعترف الخطابي بأن الرواة نقلوه بالكسر تعيين المصير إليه، فحصل أن المختار كسر الباء. قاله النووي.

وأما قارعة الطريق: فأعلاه. قاله الأزهري والجوهرى وغيرهما. وقيل: صدره. وقيل: ما برز منه. وسُمي بذلك لأن المارين عليه يقرعونه بنعالهم وأرجلهم. قاله ابن رسلان.

قال الحافظ ابن حجر: وفي ابن ماجه عن جابر بإسناد حسن مرفوعاً «إياكم والتعريس على جواد»^(١) الطريق، فإنها مأوى الحيات والسباع، وقضاء الحاجة عليها؛ فإنها الملاعن^(٢).

(١) الجادة: معظم الطريق. والجمع جواد بتشديد الدال. «مختار لصحاح» ص ٩٥.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٢٩) في الطهارة: باب: النهي عن الخلاء على قارعة الطريق.

قال البوصيري في «مصابح الزجاجة» ورقة ٢٥: هذا إسناد ضعيف. وسالم هو ابن عبد الله الخياط البصري. ضعفه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن حبان والدارقطني. وفي طبقته سالم بن عبد الله المكي فرق بينهما ابن حبان فذكر المكي. في «الثقات» ولبصري في «الضعفاء» وتبع في التفرقة بينهما البخاري. وأبا حاتم وهو الصواب. وقد وثق المكي سفيان الثوري. وأحمد بن حنبل، ومناه بن عدي إلا أنه لم يفرق بين البصري والمكي والله أعلم.

قلنا: وفيه علة أخرى وهي أن الحسن وهو ابن أبي الحسن البصري لم يسمع من جابر ومع هذا فقد حسن إسناده الحافظ في التلخيص ١/١٠٥!

وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن ماجه (٣٣٠) في الطهارة: باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق. والطبراني في «الكبير» (١٣١٢٠). وابن عدي في «الكامل» ١٠١٠/٣. وقال البوصيري في «مصابح الزجاجة» ورقة ٢٦: هذا إسناد ضعيف لضعف ابن -

قال النووي: وهذا الأدب وهو اتقاء الملاعن الثلاث متفق عليه، وينبغي أن يكون الفعل محرماً لهذه الأحاديث، ولما فيه من إيذاء المسلمين. وفي كلام الخطابي وغيره إشارة إلى تحريمه، والله أعلم^(١). وأشار المؤلف إلى الإجماع على هذا الأدب.

وأخرج الطبراني^(٢) النهي عن قضاء الحاجة تحت الأشجار المثمرة وضفة النهر الجاري، من حديث بن عمر، بسند ضعيف.

فرع: ويحرم تغوطه في ماء مطلق قليل أو كثير، راكداً أو جارياً، لأنه يُقذَرُه ويمنع الناس الانتفاع به.

وعن أحمد: يكره لتغوط في الماء الجاري.

قال النووي: وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقاً؛ لأنه ينجسه ويُتلفه على نفسه وعلى غيره، وأما الكثير الجاري فلا يحرم، لكن الأولى اجتنابه. ومما ينهي عنه التغوط بقرب الماء، فهو داخل في عموم النهي عن البول في الموارد.

الدليل: عن جابر أن النبي ﷺ «نهى أن يُبال في الماء الراكد» رواه مسلم^(٣).

وفي «الصحيحين» نحوه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه^(٤). وفي حديث: «اتقوا الملاعن الثلاثة» زيادة لأحمد^(٥) «أو نقع ماء»، وفيه ضعف.

= لهيعة وشيخه (قرة) لكن للمتن شواهد صحيحة.

وانظر ما قبله.

(١) انظر كشف القناع ١، ٦٩ - ٧٠، والمجموع شرح لمهذب ٨٩/٢ - ٩٠، ونيل الأوطار ١٠٤، ١، وسبيل السلام ١٤١/١، ومعلم السنن ٣٠/١.

(٢) في الأوسط (٢٤١٣)، وعزاه الهيثمي في «المجمع» ٢٠٤/١ «للكبير» أيضاً وفي إسنده فرت بن السائب وهو متروك لحديث.

(٣) في «صحيحه» (٢٨١) في الطهارة: باب النهي عن البول في الماء الراكد.

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٩) في الوضوء: باب البول في الماء الدائم، ومسلم (٢٨٢) في الطهارة: باب النهي عن البول في الماء الراكد.

(٥) في «مسنده» ٢٩٩/١، والخطابي في «غريب الحديث» ١٠٨/١. وفي سنده راوٍ مبهم، إلا أنه حسن لغيره كما بينا فيما سلف.

فرع: ويكره بولُه في إناء بلا حاجة إليه من نحو مرضٍ، فإن كانت لم يُكره، ولم يقيده الموفق ابن قدامة بالحاجة، وكذلك النووي، وهو أولى.

الدليل: ما رَوَتْ عائشةُ قالت: «يقولون: إن النبي ﷺ أوصى إلى عبيٍّ، لقد دعا بالطست ليبولَ فيها، فانخثت نفسه وما أشعر، فإلى من أوصى»^(١).

قال النووي: هذا حديث صحيح رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم، والترمذي في كتاب الشمائل هكذا، ورواه البخاري ومسلم في «صحيحهما» بمعناه^(٢). قال: قالت: فدعي بالطست ولم تقل: ليبول فيها، وهو محمول على الرواية الصحيحة الصريحة في البول، والطست بالسين المهملة وهي مؤنثة.

وعن أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها قالت: «كان للنبي ﷺ قَدَحٌ من عِيدَانِ يبولُ فيه ويضعه تحت السرير» رواه أبو داود والنسائي والبيهقي^(٣)، ولم يضعفه. وأميمة ورقيقة بضم أولهما، ورقيقة بقافين وقولها: من عِيدَانِ - هو بفتح العين المهملة -: وهي النخل الطوال المتجردة، الواحدة عيدانة^(٤).

(١) أخرجه الإمام البخاري (٢٧٤١) في الوصايا: باب الوصايا، و (٤٤٥٩) في المغازي: باب مرض النبي ﷺ ووفاته، ومسلم (١٦٣٦) في الوصية: باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه، وابن ماجه (١٦٢٦) في الجنائز: باب ما جاء في ذكر مرض رسول الله ﷺ، والترمذي في «الشمائل» (٣٦٨)، والنسائي ٣٣-٣٢/١ في الطهارة: باب البول في الطست، و ٢٤٠-٢٤١/٦ في الوصايا: باب هل أوصى النبي ﷺ؟

(٢) انظر ما قبله.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٤) في الطهارة: باب في الرجل يبول بالليل في الاناء ثم يضعه عنده، والنسائي ٣١/١ في الطهارة: باب البول في الاناء، وابن حبان (١٤٢٦)، والحاكم ١٦٧/١ وصححه ووافقه الذهبي.

قلنا: في استاده حكيمة بنت أميمة لم يوثقها غير ابن حبان، ولم يرو عنها غير ابن جريج، ولكن يشهد له حديث عائشة السابق.

(٤) انظر «كشف القناع» ٦٨-٦٩، و«لمجموع شرح المذهب» ٩٥-٩٦، و«المغني»

فرع: ولا يحرم تغوطه في البحر، لأنه لا تعكره الجيف، ولا يحرم تغوطه في ما أُعِدَّ لذلك كالنهر الجاري في المطاهر. قلت: ومثله الماء الذي في كرسي بيت الخلاء في هذا العصر، والله أعلم.

ويحرم بوله وتغوطه على ما نُهي عن استجماره به كروث وعظم، وعلى ما يتصل بحيوان كذنبه ويده ورجله، وعلى يد المستجمر، وعلى ماله حرمة كمطعم لأدمي أو بهيمة لأن ذلك أبلغ من الاستجمار بها في التقدير، فيكون أولى بالتحريم.

ويحرم تغوطه وبوله على قبور المسلمين، وبينها، وعلى علف دابة^(١).

فرع: قال النووي: يُكره استقبال الريح بالبول، لئلا يردّه عليه فيتنجس بل يستدبرها، هذا هو المعتمد في كراهته، وأما الحديث المروي عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ كان يكره البول في الهواء^(٢)، فضعيف، بل قال الحافظ أبو أحمد بن عدي: إنه موضوع. وجاء عن حسان بن عطية التابعي قال: يكره للرجل أن يبول في هواء، وأن يتغوط على رأس جبل^(٣). اهـ. وقال بالكراهة صاحب «المغني» و«الإقناع» وغيرهما.

فرع: وقال النووي أيضاً: قال أصحابنا يُستحب أن يهَيَّء أحجار الاستنجاء قبل جلوسه.

الدليل: حديث عائشة أن النبي ﷺ قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار» حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه

= ٢٢٩/١.

(١) انظر «كشف القناع» ٦٩/١.

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٦، ٢٦٢٠، وقال: وهذه الأحاديث عن يحيى بن أبي سمية مع غيرها بهذا الاسناد، يرويهما كلها يوسف بن السفر، وهي موضوعة كلها، وقال النووي في «المجموع» ٩٣/٢. ضعيف انظر «التلخيص» ١٠٧/١.

(٣) المصدر السابق.

والدارقطني وغيرهم^(١). قال الدارقطني: إسناده حسن صحيح.

فهذا هو المعتمد، وأما ما احتج به جماعة من أصحابنا من حديث: «اتَّقُوا
المَلَائِئِ وَأَعِدُّوا النَّبْلَ»^(٢)، فليس بثابت فلا يحتج به. والنُّبْل - بضم النون وفتح الباء
الموحدة -: الأحجار الصَّغَارُ^(٣).

نصر: غير مستقبل (ع) شمساً وقمرأ (ع) وقبلة (ع).

ش: أي: ويكره استقبال النَّيرَيْن: أي الشمس والقمر حال قضاء الحاجة بلا
حائل، لما فيهما من نور الله تعالى، وقد روي: أنَّ معهما ملائكة، وأنَّ أسماء الله
تعالى مكتوبة عليهما^(٤).

قال النووي: قال المصنّف - أي الشيرازي - وكثيرون من أصحابنا: يُستحب أن
لا يستقبل الشمس ولا القمر، واستأنسوا فيه بحديث ضعيف، وهو مخالف لاستقبال
القبلة في أربعة أشياء:

أحدها: أنَّ دليل القبلة صحيح مشهور، ودليل هذا ضعيف بل باطل، ولهذا

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ١٠٨/٦، وأبو داود (٤٠) في الطهارة: باب الاستنجاء
بالحجارة، والنسائي ٤١/١-٤٢ في الطهارة: باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون
غيرها، والدارقطني ٥٤/١-٥٥ وقال: إسناده صحيح، ونقل النووي في «المجموع» ٩٣، ٢ عن
الدارقطني قوله: إسناده حسن صحيح.

قلنا: وفي إسناده مسلم بن قرط وهو ضعيف، ولكنه حديث حسن بشوهد، وقد سلف.
(٢) ذكره الحافظ في «التلخيص» ١٠٧/١: وعزاه لعبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن جريج عن
الشعبي مرسلًا، ولأبي عبيد من وجه آخر عن الشعبي عن مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وإسناده
ضعيف.

قلنا: وذكره النووي في «المجموع» ٩٣/٢ وقال: فليس بثبت، فلا يحتج به.

(٣) انظر «المجموع شرح المذهب» ٩٦/٢، و«كشف القناع» ٦٦/١، و«المغني» ٢٢٢/١.

(٤) انظر «كشف القناع» ٦٦/١، و«المغني» ٢٢٢/١.

لم يذكره المصنف ولا كثيرون، ولا الشافعي، وهذا هو المختار؛ لأن الحكم بالاستحباب يحتاج إلى دليل، ولا دليل في المسألة.

الثاني: يُفَرَّق في القبلة بين الصحراء والبناء، ولا فَرْق هنا، صَرَّح به المحاملي وآخرون.

الثالث: النهي في القبلة للتحريم، وهنا للتنزيه.

الرابع: أنه في القبلة يستوي الاستقبال والاستدبار، وهنا لا بأس بالاستدبار، وإنما كرهوا الاستقبال، هذا هو الصحيح المشهور. اهـ^١.

وقال ابن القيم عن النهي عن استقبال الشمس والقمر حال قضاء الحاجة: فإن النبي ﷺ لم يُنْقَل عنه ذلك في كلمة واحدة لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، ولا مرسل ولا متصل، وليس لهذه المسألة أصل في الشرع. اهـ^٢.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: والصحيح أنه لا يكره استقبال النيران وقت قضاء الحاجة، والتعليل الذي ذكره - وهو لما فيهما من نور الله تعالى - منقوض بسائر الكواكب، وعلة غير معتبرة، وقول النبي ﷺ «إذا أتيتُم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولكن شرقوا أو غربوا»^٣، صريح في عدم الكراهة؛ لأنه نهاهم عن استقبال القبلة واستدبارها، ولم ينههم عن استقبال غيرها من الجهات، ولأن قوله «ولكن شرقوا أو غربوا» عام في كل وقت وإذا شرق وقت طلوعهما استقبلهما وإذا غرب عند ميلانهما للغروب استقبلهما، فدل ذلك على أنه لا بأس

(١) «المجموع شرح المذهب» ٩٧/٢.

(٢) «مفتاح دار السعادة» ٢٠٥/٢ طبعة دار الإفتاء.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٤) في الوضوء: باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول. الا عند البناء: جدار أو نحوه، ومسلم (٢٦٤) في الطهارة: باب الاستطابة. من حديث أبي أيوب مرفوعاً.

بذلك، والله أعلم^(١).

الترجيح:

قلت: والصحيح عدم الكراهة، لعدم صحة الدليل عليها، والله أعلم.
قوله وقبلة: أي ويحرم استقبال القبلة حال قضاء الحاجة واستدبارها في غير
بُنيان أي: في الفضاء^(٢)، أمّا في البنيان فيجوز، قال في «الإنصاف»: وهو رواية
عن أحمد، وهي المذهب وعليه أكثر الأصحاب، قال الشيخ تقي الدين: هذا
المنصور عند الأصحاب.

الدليل: عن أبي أيوب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أتيتُم الغائط فلا
تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط، ولكن شرفوا أو غربوا» قال أبو أيوب:
فقدِمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بُنيت قبل القبلة، فنحرف ونستغفر الله» رواه
البخاري ومسلم^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا جلس أحدكم على
حاجة، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها» رواه مسلم^(٤).

وعن سلمان رضي الله عنه قال: «نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة لغائط
أو بول» رواه مسلم^(٥).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «رقيت^(٦) على ظهر بيت، فرأيت رسول

(١) «المختارات لجلية» ص ١٥ - ١٦.

(٢) الفضاء: وهو الساحة وما اتسع من الأرض. يقال أفضيت إذا أخرجت إلى الفضاء، كله عن
الجوهرى. «المطلع» ص ١٢.

(٣) سلف في الصفحة السابقة.

(٤) في «صحيحه» (٢٦٥) في الطهارة: باب لاستطبة.

(٥) في «صحيحه» (٢٦٢) في الطهارة: باب لاستطبة.

(٦) رقي في السلم بالكسر. «مختار الصحاح» ص ٢٥٤.

الله ﷺ قاعداً على لِبَتَيْنِ مستقبلاً بيت المقدس . مستدبراً الكعبة» رواه البخاري ومسلم^١ .

وعن جابر - رضي الله عنه - قال: «نهى نبي الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببؤر . فرأيتُه قبل أن يُقبَضَ بعامٍ يستقبلونها» حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والترمذي^٢ . وهذا لفظهم . قال الترمذي: حديث حسن .

وعن مروان الأصغر قال: رأيتُ ابنَ عُمَرَ أَنَاخَ راحلتهُ مستقبِلَ القبلة . ثم جلسَ يقولُ إليهما . فقلنا: يا أبا عبد الرحمن . أليس قد نُهيَ عن هذا؟ قال: بلى . إنما نهى عن ذلك في الفضاء . فإذا كان بينك وبين القبلة شيءٌ يَسْتُرُكَ فلا بُدَّ . رواه أبو داود والدارقطني والحاكم أبو عبد الله في «المستدرک على الصحيحين»^٣ . وقال: هو صحيحٌ على شرط البخاري .

وروت عائشة: أن رسول الله ﷺ ذَكَرَ له أن قومًا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم . فقال رسول الله ﷺ: «أَوْقَدْ فعلوها . استقبلوا بمقعدتي القبلة» رواه أصحاب السنن وأكثر أصحاب المسانيد . منهم أبو داود الطيالسي^٤ . قال أبو

(١) أخرجه البخاري (١٤٥) في الوضوء: باب من تبرز على لبنتين . ومسلم (٢٦٦) في الطهارة: باب الاستطبة .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٣٦٠ . ٣ . وأبو داود (١٣) في الطهارة: باب الرخصة في ذلك . وابن ماجة (٣٢٥) في طهارة: باب الرخصة في ذلك في الكيف . وسحقه داود لصحري . والترمذي (٩) في الطهارة: باب الرخصة في ذلك . وصححه ابن خزيمة برقم (٥٨) . وابن حبان برقم (١٤٢٠) . والحاكم ١٥٤/١ ووافقه الذهبي .

(٣) أخرجه أبو داود (١١) في الطهارة: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة . وصححه ابن خزيمة (٦٠) . والدارقطني ٥٨ . ١ . والحاكم ١٥٤/١ . والبيهقي ٩٢/١ .
قل الدارقطني: هذا صحيح . كلهم ثقات .

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ١٨٤ . ٦ . وابن ماجه (٣٢٤) في الطهارة: باب الرخصة =

عبدالله: أحسن ما روي في الرخصة: حديث عائشة وإن كان مُرسلاً، فإن مخرجه حسن. قال النووي: وإسناده حسن.

ولأنه تلحقه المشقة في اجتناب القبلة في البناء دون الصحراء.

فإن قالوا: خُصوا الجواز بمن لحقه مشقة، قلنا: الرخصة ترد لسبب ثم تعم كالقصر، ولأن الأحاديث تعارضت في المنع والجواز، فوجب الجمع بينهما، ويحصل الجمع بينهما بما قلناه؛ فإنها جاءت على فقه ولا تكاد تحصل بغيره، وأحاديث النهي محمولة على من كان بالصحراء للجمع بين الأحاديث.

وأما قول أبي أيوب رضي الله عنه: فنحرف ونستغفر الله تعالى، فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنه شك في عموم النهي، فاحتط بالاستغفار.

والثاني: أن هذا مذهبه، ولم ينقله عن النبي ﷺ صريحاً، وقد خالفه غيره من الصحابة^(١).

في ذلك في كتيب، راجعه دور لصحري، وقد رُفِضي ١/ ٥٩، ونُهي ١/ ٩٢-٩٣ وقال البوصيري في «مصبح الزجاج» ورقة ٢٥: قُت [أخرجه] أبو دود لطيلسي في «مسنده» عن حماد بن سلمة، وذكر المزي عن البخاري أنه قال: قل ابن بكير: حدثني بكر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة، أن عائشة كانت تنكر قولهم، وهذا أصح، وهذا الذي عمل به البخاري ليس بقادح، فلا سند الأول حسن، رجاله ثقات معروفون، وقد أخطأ من زعم أن خالد بن الصلت مجهول، وأقوى ما عمل به هذا الخبر: أن عراك لم يسمع من عائشة، نقلوه عن الإمام أحمد وقد ثبت سماعه منه عند مسلم، رواه الدارقطني في «سننه» من هذا الوجه، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» كما رواه ابن ماجه عنه. وقل للذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ٦٣٢: وهذا حديث منكر.

وحسنه لنووي في «شرح مسمه» ٣/ ١٥٤.

(١) انظر «كشاف القناع» ١/ ٧٠، و«المجموع شرح لمهذب» ٢/ ٨٢، ٨٤، ٨٥، و«الإنصاف» ١/ ١٠١، ١٠٠، و«المغني» ١/ ٢٢٠-٢٢٢.

فرع: في مذاهب العلماء في ذلك:

ذهب الإمام أحمد كما سبق إلى أن استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحجة حرام في الصحراء، جئز في البُنين، وهو مذهب الشافعي، وقول العباس بن عبدالمطلب وعبدالله بن عمر والشَّعبي ومالك وإسحاق، وأدلتهم تقدّمت. ورجّح هذا القول الحافظ ابن حجر، والصنعاني. وكذا اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

والمذهب الثاني: يحرم ذلك في الصحراء والبناء، وهو قول أبي أيوب الأنصاري الصحابي ومجاهد والنخعي والثوري وأبي ثور، ورواية عن أحمد اختاره أبو بكر عبد العزيز، والشيخ تقي الدين وصاحب «الهدى» - أي: ابن القيم - وصاحب «الفائق» وابن العربي، والشوكاني والمباركفوري، والشيخ محمد بن إبراهيم وغيرهم.

والثالث: يجوز ذلك في البناء والصحراء، وهو قول عروة بن الزبير وربيعه وداود الظاهري، وهو رواية عن أحمد.

والرابع: يحرم الاستقبال في الصحراء والبناء، ويحل الاستدبار فيهما، وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد.

واحتج أهل القول الثاني بأحاديث أبي أيوب وأبي هريرة وسلمان المتقدمة. واحتج من أباح مطلقاً - وهم أهل القول الثالث - بحديثي جابر وعائشة، قالوا: وهما نسخان للنهي، قالوا: ولأن الأحاديث تعارضت، فرجعنا إلى الأصل.

ورد على هؤلاء بأن الأحاديث السابقة صحيحة، فلا يجوز إلغاؤها.

وأما قولهم: ناسخان، فخطأ، لأن النسخ لا يُصار إليه إلا إذا تعدّر الجمع، ولم يتعدّر هنا.

وأما مَنْ جَوَّزَ الاستدبارَ دون الاستقبال، فمحبججٌ بالأحاديثِ الصحيحة
المصرَّحةِ بالنهي عنهما جميعاً^(١).

الترجيح :

قلت : والصحيحُ المذهب الثاني ، وهو التحريمُ في الصحراءِ والبيانِ .

قال ابن القيم : وكان ﷺ لا يستقبلُ القبلةَ ولا يستدبرُها ببول ولا بغائطٍ ، فإنه
نهى عن ذلك في حديث أبي أيوبَ وسلمانَ الفارسيَّ وأبي هريرةَ ومعقلِ بْنِ أبي
معقلٍ وعبداللهِ بْنِ الحارثِ بْنِ جزءِ الزبيديَّ وجابرِ بْنِ عبدالله وعبداللهِ بْنِ عمرِ رضي
الله عنهم .

وعامةُ هذه الأحاديثِ صحيحةٌ وسائرُها حسن . والمعارضُ لها إما معلولُ السندِ ،
وإما ضعيفُ الدلالة ، فلا يَرُدُّ صريحُ نَهْيِهِ المستفيضِ عنه بذلك كحديثِ عراكٍ عن
عائشةَ وَذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَنَسًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِفُرُوجِهِمْ فَقَالَ :
«أَوْقَدْ فَعَلُوهَا ، حَوَّلُوا مَقْعِدَتِي قِبَلَ الْقِبْلَةِ» رواه الإمام أحمد^٢ ، وقال : هو أحسنُ ما
روى في الرخصةِ وإنْ كان مرسلاً ، ولكن هذا الحديث قد طعن فيه البخاريُّ وغيره
من أئمة الحديث ، ولم يثبتوه ، ولا يقتضي كلامُ الإمام أحمد تثبيته ولا تحسينه .

قال الترمذيُّ في كتاب «العلل الكبير» له : سألت أبا عبدالله محمدَ بْنَ إسماعيلَ
البخاريَّ عن هذا الحديثِ فقال : هذا الحديثُ فيه اضطرابٌ ، والصحيحُ عندي عن
عائشةَ قولها . اهـ .

(١) انظر «المغني» ٢٢٠/١-٢٢٢ ، و«المجموع شرح المذهب» ٨٢/٢-٨٥ ، و«تهذيب السنن»
٢٣/١-٢٢٣ ، و«مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» ٣٦٠/٢-٣٦٠/٢ ، و«سبل السلام»
١٦٢/١ ، و«فتح الباري» ٢٤٥/١ ، و«تحفة الأحوذى» ٥٨/١ - ٦٠ ، و«نيل الأوطار»
١٠١/١ ، و«فتاوى اللجنة» ٩٩-٩٧/٥ .

(٢) سف ص ٢٧٦ .

قلت: وله عِلَّةٌ أخرى وهي انقطاعه بين عراكٍ وعائشة فإنه لم يسمع منها، وقد رواه عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء، عن رجلٍ، عن عائشة، وله علة أخرى وهي: ضعف خالد بن أبي الصلت.

ومن ذلك حديث جابر: نهى رسول الله ﷺ: أن تستقبل القبلة ببول، فرأيتُه قبل أن يُقبَضَ بعامٍ يستقبلُها^(١)، وهذا الحديث غريبه الترمذي بعد تحسينه، وقال الترمذي في كُتُبِ (العلل): سألتُ محمداً - يعني: البخاري - عن هذا الحديث فقال: هذا حديثٌ صحيح رواه غير واحدٍ عن ابن إسحاق، فإن كان مرادُ البخاري صحته عن ابن إسحاق لم يَدُلْ على صحته في نفسه، وإن كان مراده صحته في نفسه فهي واقعةٌ عين حُكْمُها حكمُ حديثِ ابن عمر لما رأى رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدبراً الكعبة^(٢).

وهذا يحتمل وجوهاً ستة: نسخُ النهي به، وعكسه، وتخصيصه به ﷺ، وتخصيصه بالبيان، وأن يكون لعذرٍ اقتضاه المكان، أو غيره، وأن يكون بياناً لأنَّ النهي ليس على التحريم، ولا سبيلٌ إلى الجزم بواحدٍ من هذه الوجوه على التَّعْيِين. وإن كان حديثُ جابر لا يحتمل الوجهَ الثاني منها، فلا سبيلٌ إلى تركِ أحاديثِ النهي الصحيحة الصريحة المستفيضة بهذا المحتمل.

وقولُ ابنِ عمر: إنما نُهيَ عن ذلك في الصحراء فهمُّ منه لاختصاصِ النهي به، وليس بحكاية لفظِ النهي، وهو معارضٌ بفهم أبي أيوب للعموم، مع سلامة قولِ أصحاب العموم من التناقض الذي يُلْزَمُ المفرقين بين الفضاء والبيان فإنه يُقال لهم: ما حدُّ الحاجز الذي يجوزُ ذلك معه في البيان؟ ولا سبيلٌ إلى ذكرِ حدِّ فاصل.

(١) سف ص ٢٧٦.

(٢) سف ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

وإن جعلوا مطلقَ البنيان مجوّزاً لذلك لزمهم جوازُه في الفضاء الذي يحولُ بين البائل وبينه جبلٌ قريبٌ أو بعيدٌ كنظيره في البنيان، وأيضاً فإنَّ النهي، تكريمٌ لجهة القبلة، وذلك لا يختلفُ بفضاء ولا بنيانٍ وليس مختصاً بنفس البيت، فكم من جبل وأكْمَة حائلٌ بين البائل وبين البيتِ بمثل ما تحولُ جدران البنيان وأعْظَمَ، وأما جهةُ القبلة فلا حائلٌ بين البائل وبينها، وعلى الجهة وَقَعَ النهي لا على البيت نفسه، فتأمّله. اهـ^١.

وقال ابنُ القيم أيضاً عن حديثِ جابر: وهو - لو صحَّ - حكايةُ فعلٍ لا عمومٍ لها، ولا يُعلَّم هل كان في فضاءٍ أو بنيانٍ؟ وهل كان لِعُدْرِ: من ضيق مكانٍ ونحوه، أو اختياراً؟ فكيف يُقدَّم على النصوص الصحيحة، الصريحة بالمنع؟! اهـ^٢.

قال ابنُ العربي في «شرح الترمذي»: والمختار - والله الموفق - أنه لا يجوزُ الاستقبال ولا الاستدبارُ في الصَّحراء ولا في البنيان، لأنَّنا إنْ نظرنا إلى المعاني فقد بيَّنا أن الحرمة للقبلة، ولا تختلفُ في البادية ولا في الصحراء، وإنْ نظرنا إلى الآثار فإنَّ حديثَ أبي أيوبَ عامٌّ في كلِّ موضعٍ، معلَّلٌ بحرمة القبلة، وحديثُ ابنِ عمر لا يعارضُه ولا حديثُ جابرٍ لأربعةِ أوجهٍ:

أحدها: أنه قولٌ وهذان فعْلان، ولا معارضةٌ بين القولِ والفعل.

الثاني: أن الفعلَ لا صيغةَ له، وإنَّما هو حكايةُ حالٍ، وحكايات الأحوال مُعرَّضةٌ للأعذار والأسباب، والأقوال لا محتملٌ فيها من ذلك.

الثالث: أن القولَ شرعٌ مبتدأ، وفعله عادةٌ، والشرعُ مقدَّم على العادة.

الرابع: أن هذا الفعلَ لو كان شرعاً لما تستر به. اهـ^٣.

(١) «زاد المعاد» ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٦.

(٢) «تهذيب السنن» ١/ ٢٢.

(٣) «عرصة لأحودي» ١/ ٢٧.

وقال القاضي الشوكاني: الإنصاف الحكم بالمنع مطلقاً، والجزم بالتحريم حتى ينتهز دليل يصلح للنسخ أو التخصيص أو المعارضة، ولم نقف على شيء من ذلك. اهـ. وقال: إن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرر في الأصول^(١).

وقال المباركفوري: وعندي: أولى الأقوال وأقواها دليلاً هو قول من قال: إنه لا يجوز ذلك مطلقاً لا في البناء ولا في الصحراء، فإن القانون الذي وضعه رسول الله ﷺ في هذا الباب لأمة هو قوله: «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها» وهو بإطلاقه شامل للبناء والصحراء، ولم يغيره ﷺ في حق أمة لا مطلقاً ولا من وجه.

فأما حديث عائشة: أن النبي ﷺ بلغه أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم إلخ، الذي ذكره النووي وقال: إسناده حسن، فهو حديث ضعيف منكّر لا يصلح للاحتجاج^(٢).

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: ولكن التحقيق في المسألة أن لا فرق بين البناء والفضاء؛ لعموم الأدلة الكثيرة المطلقة التي لم تستثن شيئاً.

أما حديث ابن عمر، فلا يصلح أن يطلق هذا الإطلاق. نعم فيه الاستدبار وليس فيه الاستقبال، فليس بينهما شيء من المعارضة. ما بقي إلا الاستدبار فإذا قيل: تقولون بجوازه في البناء ومنعه في الفضاء؟ قيل: هذا فعل، وما في حديث أبي أيوب ونحوه قول، والقول مغمم التشريع ليس في حق أحد دون أحد بخلاف ما كان من فعل النبي نفسه، فإنه يحتمل الاختصاص، وما يدل على هذا قول أبي أيوب: «فنحرف عنها ونستغفر الله» ولم يقل: فأنحرف. اهـ^(٣).

قلت: ولا يخفى ما تقرر في الأصول: أن القول مقدّم على الفعل عند

(١) «نيل الأوطار» ١/٩٦-١٠١.

(٢) «تحفة الأحوذى» ١/٥٨.

(٣) مجموع فتاوى ٢٠٣٥، ٣٦.

التعارض، فإن الفعل يتطرق إليه الاحتمال بخلاف القول، فيحتمل أيضاً أنه رأى النبي ﷺ يستنجي أو يستجمر، فظن أنه على حاجته، لأنه يبعد أن يعلم ذلك يقيناً، لأنه يدعو إلى أن ينظر إلى عورة النبي ﷺ ولا شك، وإلا فكيف يعلم أنه في تلك الحال يبول أو يتغوط، والله أعلم.

فرع: لا يكره التوجه إلى بيت المقدس في ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث وهو ظاهر ما في الخلاف، وحمل النهي حين كان قبله، ولا يسمى بعد النسخ قبله، وذكر ابن عقيل في النسخ بقاء حرمة، وظاهر نقل حنبل فيه: يكره^(١).

الدليل: حديث معقل بن أبي معقل الأسدي - رضي الله عنه - قال: «نهى رسول الله أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط» رواه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه وغيرهم^(٢)، قال النووي: وإسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود، وضعفه الصنعاني.

قال النووي: وسبب النهي عن بيت المقدس كونه كان قبله، فبقيت له حرمة الكعبة، وقد اختار الخطابي هذا التأويل.

فإن قيل: لم حملتموه في بيت المقدس على التنزيه؟ قلنا للإجماع، فلا نعلم من يعتد به حرمة، والله أعلم^(٣).

فرع: ويكفي انحرافه عن جهة القبلة، وإذا كان في فضء وبينه وبين القبلة حائل ولو كمؤخرة الرجل، فلا بأس بالاستقبال، أو لاستدبار حال قضاء الحاجة، على المذهب.

(١) «كشف القناع» ٧١/١.

(٢) أخرجه الامام أحمد في «مسنده» ٤٠٦، ٦، وأبو داود (١٠) في الطهارة: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، وابن ماجه (٣١٩) في الطهارة: باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول.

قنا: وفي سنده أبو زيد مولى تعبئة جهه الحفاظ: لذهبي وابن حجر.

(٣) انظر «المجموع شرح المذهب» ٨٤، ٨٣/٢، و«سبل السلام» ١٦٣/١.

ويكفي الاستئثارُ بدأيةً لفعل ابنِ عمر^١، وبجدار وجبل وشجرة ونحو ذلك،
ويكفي إرخاء ذنبه لحصول التستر به.

قال في «الفروع»: وظاهرُ كلامهم: لا يُعتبرُ قُربُه من السُّترةِ كما لو كان في
بيت. اهـ. فإنه لا يُعتبرُ قُربُه من جداره، وإن قلنا: يعتبرُ القُربُ فكُسُرتُ صلاةٍ ثلاثة
أُذرعٍ فأقل. وهذا على المذهب، وقد تقدّم بيانُ الصَّحيحِ من الأقوال^٢.

وظاهرُ كلامِ المجد والشيخِ تقيِّ الدين: لا يكفي الانحراف؛ لأنَّ الانحرافَ
اليسير لا يضرُّ في الصلاة^٣.

فرع: ويكره استقبالُها حال الاستنجاء، والاستجمارُ في فضاءٍ على الصحيح
من المذهب. وقيل: لا يكره. قال في «الإنصاف» ويتوجَّه التحريمُ^٤.

الترجيح:

قلت: النُّهي ورد في البول والغائط ولم يرد نهْيٌ في حال الاستنجاء
والاستجمار، فينبغي قصر التحريم على ما ورد فيه النص والله أعلم.

تمتة: ولأولى أن يقول: بول، ولا يقول: أريق الماء. وفي النهي خبرٌ ضعيفٌ^٥.
بل في بعض ألفاظ الصَّحيحين ما يدلُّ على جوازِهِ^٦.

(١) سف ص ٢٧٦.

(٢) ص ٢٨١.

(٣) انظر «كشف القناع» ١/ ٧٠، و«الفروع» ١/ ١١٢، ١١٣.

(٤) انظر «الإنصاف» ١/ ١٠٢.

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٢ (١٥٠) من حديث عتبة بن عبد الرحمن، عن مكحول، عن
وثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقولن أحدكم أهرقت الماء، ولكن ليقل أبول».

قلنا: وفي إسناد عتبة بن عبد الرحمن بن عتبة ضعيف جداً، وأخرجه ابن أبي شيبة في
«مصنفه» ١٧٢/١ عن ابن عباس وابن عمر وعمر وابن مسعود موقوفاً.

(٦) «كشف القناع» ١/ ٧١.

نصر: ولا مستجمر (ع) بنجس، ومطعوم (ع)، ومحترم (ع)، ورؤث (ع)، وعظم (ع).

ش: الرؤث: والأرواث وأحدثه الرؤث، وقد راث الفرس^١.

والبعر: ويحرك: ربيع الخف والظلف، وأحدثه بهاء، وجمعه أبعاد، والفعل كمنع، والمبعر، كمقعد ومنبر مكانه من كل ذي أربع^٢.

خثي البقر والفيل يخني خثياً: رمى بذي بطنه، والاسم الخثي بالكسر، والجمع: أخثاء وخثي وخثي^٣.

يشترط للاستجمار بأحجار ونحوها أن يكون ما يستجمر به طاهراً مباحاً، فلا يصح الاستجمار بنجس، وهو المذهب وقول جمهور العلماء، وجوزة أبو حنيفة بالروث وبالنجس.

دليل الجمهور: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أتبع النبي ﷺ وخرج لحاجته فقال: «أبغني أحجاراً أستنفض بها - أو نحوه - ولا تأتي بعظم ولا رؤث» رواه البخاري^٤.

وقوله في حديث آخر لأبي هريرة: «وليس تجر بثلاثة أحجار» ونهى عن الرؤث والرمة^٥.

(١) «ترتيب القاموس» ٢٠٦/٢

(٢) «ترتيب القاموس» ٢٩٢/١ - ٢٩٣.

(٣) «ترتيب القاموس» ١٨/٢.

(٤) في «صحيحه» (١٥٥) في الموضوع: باب الاستنجاء بالحجارة، و(٣٨٦٠) في منقب الأنصار: باب ذكر الجن.

(٥) أخرجه أبو داود (٨) في الطهارة: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، وابن ماجه (٣١٣) في الطهارة: باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة، والنسائي ٣٨/١ في الطهارة: باب النهي عن الاستطابة بالروث، وصححه ابن خزيمة (٨٠)، وابن حبان (١٤٣١) و(١٤٤٠) من -

وحديثُ ابنِ مسعودٍ: فأخذَ الحَجَرين وألقى الروثَ، وقال: «إنَّه رِكْسٌ»^١ وهذه أحاديثُ صحاحٍ.

١- سْتَفْصِلُ: بَدَأَ مَكْسُورَةً وَضِدَّ مَعْجَمَةً، مَجْزُوءٌ لِأَنَّهُ جَوَابُ الأَمْرِ، وَيَجُوزُ الرُّفْعُ عَلَى الاسْتَنْفَافِ، وَفِي «القَامُوسِ»: اسْتَنْفَضَهُ اسْتَخْرَجَهُ، وَبِالْحَجَرِ اسْتَنْجَى، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ الْمُطَرِّزِيِّ قَالَ: الاسْتَنْفَاضُ الاسْتِخْرَاجُ، وَيُكْنَى بِهِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ. اهـ.

الرُّكْسُ: قُلُ الحَافِظُ: كَذَا وَقَعَ هُنَا بِكَسْرِ الرَّاءِ وَاسْكَانِ الْكَافِ، فَقِيَسَ: هِيَ لُغَةٌ فِي رِجْسٍ بِالجِيمِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَهٍ وَابْنِ خُزَيْمَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُمَا عِنْدَهُمَا بِالْجِيمِ. وَفِي: الرِّكْسُ الرُّجُوعُ رُدُّ مِنْ حَالَةِ الطَّهَارَةِ إِلَى حَالَةِ النِّجَاسَةِ، قَالَهُ الْخَطْبِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُقَالُ: رَدُّ مِنْ حَالَةِ الطَّعَامِ إِلَى حَالَةِ الرُّوثِ. وَقَالَ ابْنُ بَطْلٍ: لَمْ أَرْ هَذَا الْحَرْفَ فِي اللُّغَةِ يَعْنِي: الرِّكْسُ بِالْكَافِ، وَتَعَقَّبَهُ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ بِأَنَّ مَعْنَاهُ الرُّدُّ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ارْجِسُوا فِيهَا﴾ [النِّسَاءُ: ٩١] أَي: رُدُّوا فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُنَا رَدُّ عَيْثٍ. اهـ. وَلَوْ ثَبَتَ مَا قُلْنَا، لَكَانَ بَفَتْحِ الرَّاءِ يُقَالُ: رَكْسُهُ رَكْسًا: إِذَا رَدَّهُ. وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: هَذَا رَكْسٌ - يَعْنِي: نَجَسًا -. وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ، وَأَغْرَبَ النَّسَائِيُّ فَقَالَ عَقَّبَ هَذَا الْحَدِيثَ: الرِّكْسُ طَعَامُ الْجَنِّ، وَهَذَا إِنْ ثَبَتَ فِي اللُّغَةِ فَهُوَ مَرِيحٌ مِنَ الْإِشْكَالِ.

الرَّمَّةُ: بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ - وَهُوَ الْعِظَمُ الْبَالِي. قَالَ الْخَطْبِيُّ: سُمِّيَتْ الْعِظَامُ رَمَّةً، لِأَنَّ الْإِبِلَ تَرْمُهَا، أَيِ تَأْكُلُهَا.

٢- حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه.

١) أخرجه بُحَارِيُّ (١٥٦) فِي نَوْصِهِ: بَابُ لَا يَسْتَنْجِي بِرُوثٍ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «لَتَنِي لَنَبِيٍّ لَغَطٌ فَمَرِنِي أَنْ تَبِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ وَلْتَمَسْتُ ثَلَاثَ مِمِّ أَجْدَةٍ، فَتَخَذْتُ رُوثَةً فَتَيْتُهُ بِهِ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ، وَأَلْقَى لِرُوثَةٍ، وَقَالَ: هَذَا رِكْسٌ.

الترجيح:

قلت: والراجح قول الجمهور للأدلة التي ذُكرت، والله أعلم.

فرع: ولا يُجزئ الاستجمار بعظم ولا روث، ولو كانا طاهرين، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب، وهو قول أكثر أهل العلم، وبه قال الثوري والشافعي وإسحاق.

الدليل: ما تقدم من الأحاديث.

وعن سلمان: نهى رسول الله ﷺ عن الروث والعظم، رواه مسلم^(١).

وعن جابر: نهى رسول الله ﷺ أن يمسح بعظم أو بعرج، رواه مسلم^(٢).

وعن أبي هريرة: نهى النبي ﷺ أن يستنجى بعظم أو روث، وقال: إنهما لا يطهران رواه الدارقطني^(٣)، وقال: إسناده صحيح.

وعن رُوَيْفَعِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفَعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَطَوُلُ بَكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا مِنْهُ بَرِيءٌ» رواه أبو داود والنسائي^(٤) بإسناد جيد.

وأباح أبو حنيفة الاستنجاء بهما، لأنهما يجففان النجاسة، وينقيان المحل، فهما كالحجر، وأباح مالك الاستنجاء بالطاهر منهما.

واختار الشيخ تقي الدين الإجزاء بهما، قال في «الفروع»: وظاهر كلام الشيخ

(١) في «صحيحه» (٢٦٢) في الطهارة: باب الاستطابة.

(٢) في «صحيحه» (٢٦٣) في الطهارة: باب الاستطابة.

(٣) في «سننه» ٥٦١، وابن عدي في «الكامل» ٣، ١١٧٩.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦) و (٣٧) في الطهارة: باب ما ينهى عنه أن يستنجى به، والنسائي

١٣٥/٨-١٣٦ في الزينة: باب عقد اللحية.

تقي الدين: وبما نُهي عنه. قال: لأنه لم يُنه عنه لكونه لا يُنقي، بل لإفساده. فإذا قيل: يزور بطعام مع التحريم، فهذا أولى^١. اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية أيضاً: وأم إذا استنجد بالعظم واليمين فإنه يجزئه، فإنه قد حصل المقصود بذلك وإن كان عاصياً، والإعادة لا فائدة فيها ولكن قد يؤمر بتنظيف العظم مما لوته به. اهـ^٢.

الترجيح:

قلت: ما ذهب إليه ابن تيمية هو الراجح؛ لوضوح التعليل الذي ذكر إلا إذا صح حديث: «لا يطهران»، والله أعلم.

فرع: ولا يُجزى الاستجمار بمطعم ولو كان طعام بهيمة.

الدليل: عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام». فإنه زاد إخوانكم من الجن، رواه مسلم^٣. فعلى النهي بكونه زاداً وطعاماً.

واختار الشيخ تقي الدين في «قواعده»: الإجزاء بالمطعم ونحوه. ذكره الزركشي.

فرع: ولا يُجزى الاستجمار بمحترم. أي بما له حُرمة ككتب فيها ذكر الله وكتب حديث وفقه.

التعليل: لما فيه من هتك الشريعة، والاستخفاف بحُرمتها.

قل النووي: ولو استنجد بشيء من أوراق المصحف - والعياذ بالله - عالمًا، صار كافراً مرتدًا، نقله القاضي حسين والرويان وغيرهما.

(١) انظر «المجموع شرح المذهب» ٢، ١١٨-١٢٤، و«الإنصاف» ١، ١١٠، و«المغني»

١ ٢١٤-٢١٥ و«فتح البري» ١ ٢٥٦-٢٥٨، و«لفروع» ١ ١٢٣.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢١/٢١١-٢١٢.

(٣) في «صحيحه» (٤٥٠) في الصلاة: باب الجهر بالقراءة في لصبح والقرءة على الجن.

فرع: ولا يُجزىء الاستجمار بمغصوب، وبما حرم استعماله كذهب وفضة.

التعليل: لأن الاستجمار رخصة، والرخص لا تستباح على وجه محرم.

فرع: ولا يجزىء الاستجمار بمتصل بحيوان كيده وجلده وصوفه.

التعليل: لأن الحيوان له حرمة، ولهذا منَعنا مالكه من إطعامه النجاسة.

وكذا جلدُ سمك وجلد حيوان مذكًى كحال اتصاله، وحشيش رطب، لأنه زاد البهائم، ولا يحصل به الإنقاء، قال بعضهم: ولو يابساً.

وكل ما تقدم يحرم الاستجمار به ولا يُجزىء.

الترجيح:

قلت: ومقتضى كلام ابن تيمية: صحة الاستجمار بكل ما تقدّم، وهو الراجح للتعليل الذي ذكره، والله أعلم.

فرع: ويصح الاستجمار بكل طاهر جامد مباح مُنقًى كالحجر والخشب والخرق، وبه قال أكثر أهل العلم، وهو الصحيح من مذهب أحمد، وفيه رواية أخرى: لا يُجزىء إلا الأحجار، اختارها أبو بكر، وهو مذهب داود.

دليل الجمهور:

ما روى أبو داود عن خزيمة، قال: سئل النبي ﷺ عن الاستطابة فقال: «بثلاثة» أحجارٍ ليس فيها رجيع^(١)، فلولا أنه أراد الحجر وما في معناه لم يستثن منها

(١) أخرجه أبو داود (٤١) في الطهارة: باب الاستنجاء بالحجارة، وابن ماجة (٣١٥) في الطهارة: باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة. وفي إسناده أبو خزيمة وهو عمرو بن خزيمة وفيه ضعف. وهو متبع كما في رواية الامم لشافعي ١ ٢٥. والحميدي (٤٣٢)، ولبغوي في «شرح السنة» (١٧٩)، واسناد الشافعي والحميدي والبغوي: صحيح.

الرجيع ؛ لأنه لا يُحتاج إلى ذكره ولم يكن لتخصيص الرجيع بالذكر معنى ، وفي حديث سلمان عن النبي ﷺ : إنه نهانا أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار . وأن نستجمرَ برجيعٍ أو عَظْمٍ . رواه مسلم ^١ ، وتخصيصُ هذين بالنهي عنهما يدلُّ على أنه أراد الحجارة وما قام مقامها .

وروى طاووس عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أتى أحدكم البراز . فلينزّه قبله الله ولا يستقبلها ولا يستدبرها ، وليستطب بثلاثة أحجارٍ أو ثلاثة أعوادٍ أو ثلاثِ حثياتٍ من تُرابٍ » رواه الدارقطني ^٢ . وقال : وقد رُوي عن ابن عباسٍ مرفوعاً ، والصحيح أنه مرسل . ورواه سعيد في « سننه » موقوفاً على طاووس . قال النووي : وهذا ليس بصحيح عن النبي ﷺ . قال البيهقي : الصحيح أنه من كلام طاووس . وروى من حديث سُراقَةَ بن مالك عن النبي ﷺ ^٣ . وهو ضعيف أيضاً ، قال البيهقي : وأصح ما رُوي في هذا : ما رواه يسار بن نُمير قال : كان عمر - رضي الله عنه - إذا بال قال : ناولني شيئاً أستنجي به ، فأناولهُ العودَ والحجرَ أو يأتي حائطاً يتمسحُ به ، أو يمسُّه الأرض . ولم يكن يغسله ^(٤) . اهـ .

ولأنه متى ورد النص بشيء لمعنى معقول ، وجب تعديته إلى ما وُجد فيه المعنى . والمعنى هاهنا إزالةُ عين النجاسة ، وهذا يحصل بغير الأحجار كحصوله بها . وبهذا يخرج التيمم . فإنه غيرُ معقولٍ ^٥ .

(١) سلف ص ٢٨٧ .

(٢) أخرجه لدرقطني ١ ٥٧ ، وليبيهقي ١ ١١١

(٣) أخرجه لدرقطني ١ ٥٧ . وقال : لم يروه غير مبشرين عبيد . وهو متروك لحديث . وليبيهقي ١ ١١١ .

(٤) أخرجه لبيهقي ١ ١١١ . وقال : وهذا صحيح ما روي في هذا لبب وعلاء

(٥) نظره « المغني » ١/٢١٣-٢١٤ . و« المجموع شرح لمهذب » ٢/١١٦ . و« كشف لقنع » ١ ٧٥-٧٦ . و« شرح الزركشي » ١/٢٢٥ .

الترجيح :

قلت : والراجح قول الجمهور، ولو لم يصح فيه إلا فعل عمر - رضي الله عنه - لكفى ؛ لأنه من الذين أمر الرسول ﷺ بالاعتداء بهم كما تقدم .

ومثل الأحجار المناديل المصنوعة لذلك ولغيره في هذا العصر، بل هي أكثر إنقاء من غيرها، والله أعلم .

فرع : ولا بُدَّ أن يكون ما يُستجمر به منقياً ؛ لأن الإنقاء مشروط في الاستجمار، فأما الزلج كالزجاج والفحم الرخو وشبهها مما لا ينقي فلا يُجزىء، لأنه لا يحصل منه المقصود^(١) .

الدليل : عن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي قال : قَدِمَ وَقَدْ الْجَنُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : يَا مُحَمَّدُ، أَنَّهُ أَمَّتَكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَمَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا، فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ . رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي^(٢) ، ولم يضعفه أبو داود، وضعفه الدارقطني والبيهقي .

والحُمَمَةُ - بضم الحاء وفتح الميمين مُخَفَّفَتَيْنِ - وهي الفحم . وقال الخطابي : الحُمَمُ : الفحمُ وما أُحْرِقَ من الخشب والعظام ونحوهما، قال البغوي : قيل : المراد بالحُمَمَةُ الفحم الرخو الذي يتناثر إذا غُمِزَ، فلا يَقلُّ النجاسة .

والزجاج : معروف وهو بضم الزاي وفتحها وكسرهما ثلاث لغات حكاها ابن السكيت والجوهري وغيرهما .

(١) انظر «المغني» ٢١٤/١ .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩) في الطهارة : باب ما ينهى عنه أن يستنجي به . والدارقطني ٥٦-٥٥/١ . والبيهقي ١٠٩/١ من حديث ابن مسعود . وقد تكلم فيه الدارقطني . والبيهقي .

قلت : وأصل الحديث في «صحيح» مسلم (٤٥٠) من حديث ابن مسعود مرفوعاً : «فلا تستنجوا بهما فإنهما طعم إخوانكم الجن» .

فرع: ويُشترط للاكتفاء بالاستجمار ثلاث مسحات منقية، فأكثر إن لم يحصل بثلاث، ولا يُجزىء أقل منها بلا نزاع، وصوب النووي: وجوب ثلاث مسحات مطلقاً، ويعتبر أن تعم كل مسحة المحل ولو كانت الثلاث بحجر ذي شُعَب أجزاء إن أنقَت، وكيفما حصل الإنقاء في الاستجمار أجزاء^١.

وذكر القاضي: أن المستحب أن يُمرَّ الحجر الأول من مقدّم صفحته اليمنى إلى مؤخرها، ثم يُديره على اليسرى حتى يرجع به إلى الموضع الذي بدأ منه، ثم يُمرّ الثاني من مقدّم صفحته اليسرى كذلك، ثم يُمرّ الثالث على المَسْرُبة والصفحتين. والمسورة بفتح الراء وضمها: مجرى الحدث من الدُّبر.

السدليل: حديث سهل بن سعد السَّعْدِيّ: «أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار حَجَرَيْنِ للصفحتين، وحَجَراً للمَسْرُبة» رواه الدارقطني والبيهقي^٢، وقالوا: إسناده حسن.

وينبغي أن تعمّ المحل بكل واحد من الأحجار؛ لأنه إذا لم تعم به كان ذلك تنفيذاً، فيكون بمنزلة مسحة واحدة ولا يكون تكراراً.

(١) انظر «الإنصاف» ١/ ١١٢، و«المجموع شرح المذهب» ٢/ ١٠٦، و«معالم السنن» ١/ ٣٧، و«شرح السنة» ١/ ٣٦٦، و«الصحاح» ٥/ ١٩٠٤.

(٢) أخرجه الدارقطني ١/ ٥٦، والبيهقي ١/ ١١٤، والطبراني في «الكبير» (٥٦٩٧)، وابن عدي في «الكمس» ١/ ٤١١ والعقيلي في «الضعفاء» ١/ ١٦، وقال الدارقطني: إسناده حسن.

قلت: وفي إسناده أبي بن عابس بن سهل بن سعد، ضعفه أبو بشر الدُّولابي، والنسائي، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وضعفه يحيى بن معين والسجى، وأبو العرب القيرواني، وحسنه الدارقطني والحاكم وذكره ابن حبان في «الثقات» والذهبي في «الميزان».

وقال العقيلي في «الضعفاء» ١/ ١٦: وروى الاستنجد بثلاثة أحجار عن النبي ﷺ جماعة منهم: أبو هريرة، وسلمان، وخزيمة بن ثابت، والسائب بن خالد الجهني، وعائشة، وأبو أيوب، لم يأت أحد منهم بهذا اللفظ، ولأبي أحاديث لا يتابع منها على شيء. قلنا: هو كم قال.

ذكر هذا الشريف أبو جعفر وابن عقيل وقالوا: معنى الحديث البداية بهذه
المواضع، ويحتمل أن يجزئه لكل جهة مسحاً لظاهر الخبر، والله أعلم^١.
قال ابن تيمية: والصحيح أنه إذا استجمر بأقل من ثلاثة أحجار فعليه تكميل
المأمور به^٢.

والإنقاء: هو أن يبقى أثر لا يزيله إلا الماء، هذا في الاستجمر.
والإنقاء بالماء: هو عود خشونة المحل كما كان مع السبع الغسلات، قلت:
ويأتي في باب النجاسات أن الصحيح لا يشترط العدد في غسل النجاسة، بل تكاثر
بالماء حتى تزول عين النجاسة؛ ويكفي ظن الإنقاء.
فرع: ويسن قطع ما زاد على الثلاث في الاستجمر على وتر، فإن أنقى برابعة
زاد خامساً، وهكذا.

الدليل: حديث «مَنْ اسْتَجَمَرَ فليوتر» متفق عليه^٣.
وحديث «مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» رواه أبو داود^٤.
قوله «فليوتر» وتر: أي فرد بفتح الواو وكسره لغتان مشهورتان، نقلهما الزجج
وغيره^٥.

(١) انظر «المغني» ١/ ٢١٠، و«المجموع شرح المذهب» ٢/ ١٠٩.
(٢) «مجموع الفتاوى» ٢١/ ٢١١.
(٣) أخرجه البخاري (١٦١) و(١٦٢) في الوضوء: باب الاستنثار في الوضوء، وباب الاستجمر وترًا،
ومسلم (٢٣٧) في الطهارة، باب الايتار في الاستنثار والاستجمر، من حديث أبي هريرة رضي الله
عنه.

(٤) سنن ص ٢٤١
(٥) انظر «الروض المربع» ١/ ١٤٤، و«المطلع» ص ١٣.

نصر: ولا ماسر (ع) فرجه بيمينه. ولا مستجمر (ع) ومستنج بها.

ش: يكره للرجل أن يمس فرجه أو فرج زوجته ونحوها بيمينه في كل حال سواء حال البول وغيره، وكذا فرج من دون سبع سنين تشریفاً لليمنى.

الدليل: حديث أبي قتادة يرفعه: «لَا يُمَسِّكُنْ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ» متفق عليه^(١).

وغير حال البول مثله وأولى. لأن وقت البول يحتاج فيه إلى مس الذكر، فإذا نهي عن إمساكه باليمين وقت الحاجة فغيره أولى؛ وخصه بعضهم بحال البول لظاهر الخبر.

مسألة: ويكره أيضاً استجماره بيمينه واستنجاؤه بها لغير ضرورة كما لو قُطعت يساره، أو شلت أو حاجة، كجراحة يساره؛ كل هذا على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، ويجزئه لو فعل ذلك بيمينه، ومع الضرورة والحاجة لا يكره. قال الحافظ ابن حجر: وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة: لا يُجزىء، ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تُبَاشِرُ ذلك بآلة غيرها كالماء وغيره، أما بغير آلة، فمحرم غير مجزىء بلا خلاف، واليسرى في ذلك كاليمنى. اهـ.

الدليل: حديث أبي قتادة المتقدم وحديث سلمان قال: نهى رسول الله ﷺ عن كذا، وأن تستنجي باليمين. رواه مسلم^(٢).

وروت عائشة قالت: كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لطهوره وطعامه، وكان يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى^(٣). قال النووي: حديث صحيح رواه أحمد

(١) أخرجه البخاري (١٥٣) في الوضوء: باب النهي عن الاستنجاء باليمين، و(١٥٤) فيه: باب لا

يمسك ذكره بيمينه إذا بال، ومسلم (٢٦٧) في الطهارة: باب النهي عن الاستنجاء باليمين.

(٢) سف ص ٢٨٧.

(٣) سف ص ٢٢٢.

وأبو داود بإسنادٍ صحيح.

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطب بيمينه، وكان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروث، والرمة»^(١)، حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة، وهذا لفظ أبي داود.

وقوله ﷺ: «إنما أنا لكم بمنزلة الوالد» فيه تفسيران ذكرهما صاحب «الحاوي» وآخرون:

أظهرهما - ولم يذكر الخطابي غيره -: أنه كلامٌ بسيطٌ وتأنيسٌ للمخاطبين لئلاً يستحيوا عن مسألته فيم يحتاجون إليه من أمر دينهم، لاسيما ما يتعلق بالعورات ونحوها، فقال: أنا كالوالد، فلا تستحيوا مني في شيء من ذلك كما لا تستحيون من الوالد.

والثاني: معناه: يلزمني تأديبكم وتعليمكم أمر دينكم كما يلزم الوالد ذلك، ويجوز أن يكون المراد كالوالد في الأمرين جميعاً، وفي ثالث أيضاً وهو الحرص على مصلحتكم، والشفقة عليكم، والله أعلم^(٢). اهـ.

فائدة: إذا استجمر من الغائط، أخذ الحجر بشماله فمسح به، وإن استجمر من البول، فإن كان الحجر كبيراً أخذ ذكره بشماله فمسح به، وقل المجد: يتوخي الاستجمار بجدار أو موضع ناتئ^(٣) من الأرض، أو حجر ضخم لا يحتاج إلى إمساكه، فإن اضطر إلى الحجارة الصغار، جعل الحجر بين عقيه أو بين أصابعه

(١) سلف ص ٢٨٥.

(٢) انظر «كشف القناع» ٦٦/١، و«الإنصاف» ١٠٣/١، و«المجموع شرح المذهب» ١١١/٢، و«فتح الباري» ٢٥٣/١.

(٣) ناتئ «نتأ» فهو «ناتيء» ارتفع وبابه خضع وقطع. «مختار الصحاح» ص ٦٤٤.

وتنول ذكره بشماله فمسحه به، فإن لم يمكنه أمسك الحجر بيمينه ومسح بشماله على الصحيح من المذهب، صححه المجتد في شرحه، وغيره، وقيل: يُمسك ذكره بيمينه، ويمسح بشماله وعلى كلا الوجهين يكون لمسح بشماله^١.

نص: ويجب: الاستنجاء من كل خارج غير ريح.

ش: أي ويجب الاستنجاء بالماء أو الاستجمار بحجر ونحوه لكل خارج من سبب معتد كنون أو كمنى إذ أُرِدَ لصلاة ونحوه. هذا المذهب وأُشِرَ لمؤلف إلى تفق لأئمة لأربعة على ذلك.

الدليل: قوله تعالى ﴿وَتَيَبَّكَ فَطَهَّرْ﴾ [سورة لمدثر: آية ٤] لأنه يعلم كل مكان ومحل من ثوب وبدن.

وقوله ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْعَائِطِ فَلْيَذْهَبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَرٍ فَإِنَّهَا تَجْزِي عَنْهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^٢، والأمر للوجوب، وقال: «إِنَّهَا تَجْزِي عَنْهُ»، وَلَفْظُ الْإِجْزَاءِ ظَاهِرٌ فِيمَا يَجِبُ. يُسْتَنَجَى مِنْ ذَلِكَ الرِّيحِ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَجْمَرُ وَلَا يُسْتَنَجَى لخروجه، لحديث: «مَنْ اسْتَجَى مِنْ رِيحٍ فَيَسِرْ مِنْهَا» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ الصَّغِيرِ»^٣، وَرَمَزَ فِي «لَجْمَعِ الصَّغِيرِ» إِلَى ضَعْفِهِ، وَبَيَّنَ الْمَنَاوِي فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» سَبَبَ ضَعْفِهِ: بَنُو نِيهِ شَرْقِيٌّ بَنُ قَطَامِي. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي الرِّيحِ اسْتِنْجَاءٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ. أَهـ. وَقَالَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ: يَكْرَهُ الْاسْتِنْجَاءُ مِنَ الرِّيحِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغُلُوِّ. هـ.

وهي طاهرة فلا تُنجَسُ ماءً يسيراً لاقتته خلاف لـ «لنهاية»، وقال في «المبتهج»: لأنها عَرَضٌ بجمع الأصوليين، وعورِضٌ بأن للريح الخارجة من الدُّبُرِ رائحةً منتنة

(١) «الإصناف» ١٠٣، ١٠٤.

(٢) في نسخة (٢٠) في نظهرة سب لاستنجاء بالحجارة، ونسائي ١ ٢١-٢٢ في نظهرة: سب لا حتر، في لاستنظة بالحجارة دور غيره من حديث عائشة رضي الله عنها، وحسن مسنده لدرقي ١ ٥٥-٥٦، قدس، وله تسويد.

(٣) حرجه س عدي في الكمن: ٤ ١٣٥١، ومسده ضعيف ونظر فيض القدير ٦ ٦٠.

قائمةً بها، ولا شك في كون الرائحة عَرَضاً، فلو كانت الريح أيضاً عَرَضاً لزم قيام العرض بالعرض، وهو غير جائز عند المتكلمين.

ويُستثنى من ذلك أيضاً الطاهر كالمني والولد العاري عن الدم، إذا وَلَدَتْهُ أمه على هذه الصفة، فلا يجب الاستنجاء ولا الاستجمار لخروجه، وصَوَّبَهُ في «الإنصاف».

ويُستثنى أيضاً الخارج غير الملوّث كالبعير الناشف، أي: إذا خرج الغائط ناشفاً يابساً. وصَوَّبَهُ في «الإنصاف».

التعليل: لأن الاستنجاء إنما شُرِعَ لإزالة النجاسة، ولا نجاسة هنا. وكيف يستنجى أو يستجمر من طاهر؟ أو كيف يحصل الإنقاء بالأحجار في غير الملوّث؟

وهل هذا إلا شبهة بالعبث؟ وهذا من أشكل ما يكون^(١).

فرع: لا يصح قبل الاستنجاء بماء أو حجر ونحوه - إذا كان هناك نجاسة على المخرج - وضوء ولا تيمم. فيجب أولاً أن يستنجي ثم يتوضأ. وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب. قال الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»: هذا أشهر وصححه الشيخ السعدي، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

والرواية الثانية عن أحمد: يصح الوضوء قبل الاستنجاء واختارها الموفق بن قدامة، والشارح والمجد والقاضي وابن عقيل وغيرهم. وقدّمها في «المحرر»^(٢).
الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول.

الدليل: حديث المقداد: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ» متفق عليه^(٣) ولأنه ﷺ لم يكن

(١) انظر «كشاف القناع» ٧٧/١، و«الإنصاف» ١١٣/١، و«فيض القدير» ٦٠/٦، و«فتاوى اللجنة» ١٠١/٥.

(٢) انظر «الإنصاف» ١١٤/١، ١١٥، و«الفتاوى السعدية» ص ١٢٤، و«فتاوى اللجنة» ١٠١/٥.

(٣) أخرجه البخاري (١٧٨) في الوضوء: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر.

يتوضأُ إلا بعد إزالة الخبث^(١)، والله أعلم.

فرع: وإن كانت النجاسة على غير السبيلين، أو كانت عليهما غير خارجة عنهما، صحَّ الوضوء والتيمُّم قبل زوالِ النجاسة؛ لأنَّ النجاسة غير الخارجة من السبيلين لم تكن موجبةً للطهارتين في الجملة، فلم تجعل إحداهما تابعةً للأخرى، بخلاف الخارجة منهما^(٢).

نص: ومن عجز عن الاستنجاء بسراه (ء): يفعل (و) بيمينه، فإن عجز (ء) عنه بهما وأمكنه (ء) برجلٍ أو غيرها (ء): يفعل (و). وإن لم يمكن (ء) وأمكن (ء) بمن يجوز نظره من زوج (ء): وأمة (ء): يلزمه (و). فإن لم يمكن: يتمسَّح (وء) بأرض، وخشبة (ء) ما أمكن. فإن عجز: يُصلي (و) على حسب (ء) حاله وإن قدر بعدَّ على شيء من ذلك: لم يُعَدَّ (وء) والله أعلم.

ش: أي ومن عجز عن الاستنجاء بيده اليسرى، فعل ذلك بيده اليمنى كما تقدَّم. فإن عجز عن الاستنجاء بيديه واستطاع أن يستنجي برجله أو غير رجله من أجزاء بدنه فعل ذلك، فإذا لم يستطع أن يستنجي برجله ولا غيرها واستطاع أن يأمر زوجته أو أُمَّته ممن يجوز له نظرُ عورتِه أن تفعل به ذلك لزمه، فإن لم يمكنه ذلك تمسَّح بأرض أو خشبة ما أمكن: بأن يضع فرجه أو دُبُرَه على الأرض ويتمسح حسب الاستطاعة، فإن عجز عن ذلك صلى على حسب حاله، ولو بدون استنجاء، فإن قدر بعدَّ أن أدى الصلاة على شيء من ذلك، أي: من الصفات المتقدمة لم يجب عليه أن يعيد الصلاة بعد أن يستنجي ويتوضأ.

قال في «كشف القناع»: قلت: بل متى قدر عليه ولو بأجرة يقدر عليها لزمه،

ومسسه (٣٠٣) في الحيض: باب المذي.

(١) انظر «نيل الأوطار» ١/١٢٤.

(٢) انظر «كشف القناع» ١/٧٨.

ولو مِمَّن لا يجوزُ له نظَرُه، لأنَّه محلُّ حاجةٍ، كما في المريض، وأوَّلَى. اهـ^(١).

فرع: له تعلُّقٌ بالبَاب: روى أبو داود^(٢) بإسنادٍ فيه ضعفٌ، عن امرأةٍ من بني غِفَار: «أن النبي ﷺ أَرَدَ فُها على حَقِيَّةٍ، فحاضَتْ، فأَمَرَهَا أن تَغْسِلَ الدَّمَ بماءٍ ومِلْحٍ» الحديث.

قال الخطابي: الملح مطعومٌ، فقياسه جوازُ غسل الثوب بالغسلِ كثوب الإبريسم الذي يفسدُه الصابون، وبالخلِّ إذا أصابه جَبْرٌ ونحوُه، قال: ويجوز - على هذا - التدلُّك بالنخالة، وغسل الأيدي بدقيق الباقلا والبَطِيخ ونحوه مما له قوة الجلاء، قال: وحَدَّثونا عن يونسَ بن عبد الأعلى قال: دخلت الحمَّامَ بمصر فرأيت الشافعيَّ يتدلَّك بالنخالة. هذا كلام الخطابي. اهـ^(٣).

(١) «كشف القناع» ٦٧، ٦٦/١.

(٢) في «سننه» (٣١٣) في الطهارة: باب لاغتسال من الحيض.

(٣) انظر «المجموع شرح المذهب» ١٣١/٢، و«معالم السنن» ١٩٧/١.

باب السواك وسنن الوضوء

وما ألحق بذلك من الأدهان والاكتحال

والاختتان والاستحداد ونحوها

السواك: اسمٌ للعود الذي يتسوك به، وكذلك المسواك بكسر الميم، قال ابن فارس: سمي بذلك لكون الرجل يردده في فمه ويحرّكه، يقال: جاءت الإبل هزلي تساوك إذا كانت أعناقها تضطرب من الهزال.

وذكر صاحب «المحكم»: أن السواك يذكر ويؤنث وجمعه سوك، ككتاب وكتب، وذكر أنه يقال في جمعه: سوك بالهمز^(١).

وهو في اصطلاح الفقهاء: استعمال عود أو نحوه في الأسنان لإذهاب التغير ونحوه^(٢).

ويطلق السواك على الفعل وهو الاستياك، قاله الشيخ، أي: ذلك الفم بالعود لإزالة نحو تغير كالتسوك.

فائدة: قيل: إن أول من استاك إبراهيم الخليل عليه السلام، وأول من قصر شاربته أيضاً، وأول من شاب إبراهيم، وهو ابن مئة وخمسين سنة، وأول من اختتن

(١) «المطلع» ص ١٤.

(٢) «المجموع شرح المذهب» ٣٠٧/١.

أيضاً. قاله صاحب «الإقناع» في حاشيته على «الإقناع»^١.

والوضوء بضم الواو: الفعل. ويفتحها: الماء المتوضأ به. هذا هو المشهور. وحكي الفتح في الفعل والضمة في الماء. وهو في اللغة: عبارة عن النظافة والحسن. وفي الشرع: عبارة عن الأفعال المعروفة^٢.

نص: السواك: مسنون (ع) مطلقاً. إلّا لصائم بعد زوال. وهو مؤكّد (ع) عند وضوء، وصلاة (ع). وانتباه (ع) من نوم. وتغيّر (ع) فم. مكروه (ع): بما يضرّ أو يؤذي. ش السواك سنة غير واجب في قول أكثر أهل العلم. وروى عن إسحاق وداود: أنه واجب.

دليلهما: أنه مأمور به. والأمر يقتضي الوجوب. وقد روى أبو داود بإسناده: «أن النبي ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهراً وغير طاهر، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة»^٣.

ورد عليهما الجمهور: بقول النبي ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه^٤. يعني: لأمرتهم أمر إيجاب، لأن المشقة إنما تلحق بالإيجاب لا بالنذب. وهذا يدل على أن الأمر في حديثهم أمر نذب واستحباب. قال الشافعي رحمه الله: لو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق. اهـ.

(١) «حاشية العنقري» ١/ ٤١، وانظر «كشاف القناع» ١/ ٧٨.

(٢) «المطعم» ص ١٩.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٨) في الطهارة: باب السواك. من حديث عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر.

قنت: بسنده حسن. وقد صرح محمد بن إسحاق بالتحديث كما في رواية الامم أحمد في مسنده ٥ ٢٢٥ والحكم ١/ ١٥٥. وصححه ابن خزيمة (١٥) و (١٣٨) والحكم ١/ ١٥٦ ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه البخاري (٨٨٧) في الجمعة: باب السواك يوم الجمعة. ومسلم (٢٥٢) في الطهارة: باب السواك. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ويُحتمل أن يكون ذلك واجباً في حقِّ النبي ﷺ على الخصوصِ جمعاً بين الخبرين .

واتفق أهل العلم على أنه سنة مؤكدة لحث النبي ﷺ ومواظبته عليه وترغيبه فيه ونذبه إليه، وتسميته إياه من الفطرة. فيما روينا من الحديث^(١).
وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ . مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٢). قال النووي: حديث صحيح رواه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة في «صحيحه»، والنسائي والبيهقي في «سننهما» وآخرون بأسانيد صحيحة. وذكره البخاري في «صحيحه» في كتاب الصَّيَاءِ تعليقاً فقال: وقالت عائشة رضي الله عنها: عن النبي ﷺ «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ . مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ». وهذا التعليق صحيح، لأنه بصيغة جزم.

والمَطْهَرَةُ بفتح الميم وكسرهما لغتان ذكرهما ابن السكيت وآخرون: وهي كلُّ إناء يُطَهَّرُ به شَبَّةُ السَّوَاكِ به، لأنه ينظفُ الفمَ . والطهارة: النظافة.

وقوله ﷺ: «مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» قال العلماء: الربُّ بالالف واللام لا يُطْلَقُ إلَّا على الله تعالى، بخلاف رَبٍّ، فإنه يضاف إلى المخلوق. فيقال: ربُّ المالِ . ورب

(١) يشير لم أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٦١) في الطهارة: باب خصال الفطرة من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «عشرُ من الفطرة: قصُّ الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقصُّ الأظفار وغسل البراجم...» الحديث.

(٢) أخرجه البخاري تعليقاً في الصيام: باب سواك الرطب واليابس للصائم، ووصله النسائي ١٠/١ في الطهارة: باب الترغيب في السواك، وأحمد بن حنبل في «مسنده» ١٢٤/٦، وصححه ابن خزيمة (١٣٥)، وابن حبان (١٠٦٧)، وانظر تمة تخريجه فيه.

وفي الباب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عند ابن حبان (١٠٧٠).

وعن ابن عمر عند الإمام أحمد في «مسنده» ١٠٨/٢.

وعن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - عند أحمد ١/١.

قلنا: وأصحها حديث عائشة - رضي الله عنها - هذا.

الدَّارِ وَرَبِّ الْمَاشِيَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ فِي ضَالَةِ الْإِبْلِ: «دَعَهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا رَبُّهَا»^١، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ إِضَافَةَ رَبِّ إِلَى الْحَيَوَانِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُرَدُّ قَوْلُهُ، وَمِمُّ الْفَمِ مَخْفَفَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَفِي لُغِيَّةٍ: يَجُوزُ تَشْدِيدُهَا.

وَمِمَّا جَاءَ فِي فَضْلِ السَّوَاكِ مَطْلَقاً حَدِيثُ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) فِي بَابِ الْجُمُعَةِ^٣.

مَسْأَلَةٌ: فَالسَّوَاكُ مَسْنُونٌ كُلُّ وَقْتٍ إِلَّا لَصَائِمَ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَيَكْرَهُ لِلصَّائِمِ التَّسَوُّكُ بَعْدَ الزَّوَالِ فَرَضاً كَانَ الصَّوْمُ أَوْ نَفْلاً، وَقَبْلَ الزَّوَالِ يُسْتَحَبُّ لَهُ بِيَابِسٍ وَيُحِبُّ بَرَطِبٍ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

الدَّلِيلُ: حَدِيثُ: «إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعِشِيِّ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٤)، وَضَعَفَهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ»: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَبَيَّسَ شَفَتَاهُ بِالْعِشِيِّ إِلَّا كَانَتْ نَوْرًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِّي أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ٧٥٧/٢ فِي الْأَقْضِيَةِ: بَابُ الْقَضَاءِ فِي اللَّقْطَةِ، وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٧٢) فِي الْمَسَادَةِ: بَابُ شَرْبِ النَّاسِ وَسَقْيِ الدَّوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ، وَ(٢٤٢٩) فِي الْبَقَّةِ: بَابُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ، فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا، وَمُسْلِمٌ (١٧٢٢) فِي اللَّقْطَةِ: فِي فَاتِحَتِهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ (٤٨٨٩) وَانْظُرْ تَمَامَ تَخْرِيجِهِ فِيهِ.

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٨٨٨) فِي الْجُمُعَةِ: بَابُ لِسُوكِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

(٣) انْظُرْ «الْمَغْنِي» ١٣٣/١، ١٣٤، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ»: ٣٠٥ - ٣٠٧.

(٤) ضَعِيفٌ، أَخْرَجَهُ لِدْرَقَطْنِي فِي «سَنَنِهِ» ٢٠٤/٢، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سَنَنِهِ» ٢٧٤/٤ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرِو الْقَصْدِ كَيْسَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَوْقُوفٍ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٢٠٤/٢ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٦٩٦) مِنْ طَرِيقِ كَيْسَانَ عَمْرَو بْنَ عَبْدِ لَرَحْمَنِ، عَنْ خُبَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: كَيْسَانُ أَبُو عَمْرِو لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرِو بْنِ مَوْقُوفٍ غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

وروي عن عُمر - رضي الله عنه - أنه قال: يستاك ما بينه وبين الظُّهر، ولا يستاك بعد ذلك.

ولأن السواك إنما استُجِبَ لإزالة رائحة الفم وقد قال النبي ﷺ: «لُخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»^(١). متفقٌ عليه. وإزالة المستطاب مكروهٌ كَدَمَ الشُّهداءِ وشَعَثَ الإحرامِ.

وبهذا القول قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور. وروى ذلك عن عُمر وعطاء ومجاهد.

وعن الإمام أحمد: يُسَنُّ للصائم مطلقاً قبل الزوال وبعده. اختارها الشيخ تقي الدين. قال في «الفروع»: والزركشي. وهي أظهر. واختارها في «الفائق» واختار هذا القول أيضاً الصنعاني والشيخ عبدالرحمن السعدي. والشيخ محمد بن إبراهيم، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك. ورخص فيه غُدوة وعشيّاً النخعي وابن سيرين وعروة، وروى ذلك عن عمر. وابن عباس. وعائشة رضي الله عنهم.

الدليل: عموم الأحاديث المروية في السواك. وقول رسول الله ﷺ: «مَنْ خَيْرَ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ» رواه ابن ماجه^(٢). وقال عامر بن ربيعة: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَسْوُكُ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٣). قال الترمذي: هذا حديثٌ حسن، ورواه أحمدُ

(١) أخرجه البخاري (١٨٩٤) في الصوم: باب فضل الصوم. ومسلم (١١٥١) (١٦٣) في الصيام: باب فضل الصيام. من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦٧٧) في الصيام: باب ما جاء في السواك والكحل للصائم. والدارقطني ٢٠٣/٢. والبيهقي ٢٧٢/٤ من حديث عائشة. وفي سنده مجالد بن سعيد ليس بالقوي.

(٣) أخرجه أحمد ٤٤٥/٣ و٤٤٦. والطالسي (١١٤٤). وأبو داود (٢٣٦٤). والترمذي (٧٢٥)

وابن خزيمة (٢٠٠٧). والدارقطني ٢٠٢/٢. والبيهقي ٢٧٢/٤. وفي سنده عندهم عاصم بن عُبيد الله العمري. وهو ضعيف. ومع ذلك فقد حسنه الترمذي وابن حجر في «التلخيص»

وأبو داود.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح أن السواك للصائم لا يكره لا قبل الزوال ولا بعده، بل محبوب له كل وقت، كما في الحديث. «من خير خصال الصائم السواك» وعموم الترغيب فيه، ومدحه والأمر به للصلاة وغيرها يشمل الصائم كغيره. والحديث الذي أورده: «إذا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعِشِيِّ»^(١)، لم يثبت عن النبي ﷺ فلا يحتج به.

وإنما مستند من كره السواك للصائم حديث. «خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ» قالوا: والخوف في الغالب يكون بعد نصف النهار، فتعلق الحكم به، وليس في هذا دليل على كراهة السواك ولا تعرض له، وإنما المقصود به الترغيب في الصيام، وأنه عند الله بهذه المنزلة العالية، ولا يدل على استحباب إبقاء الخلوفاً.

وأيضاً فقد يخلف قبل الزوال، وربما أن بعض الصائمين لا يحصل له خلوف أصلاً، فمما يفرق للكراهة؟ والمقصود أن هذا الوهم والاحتمال لا يُزيل ما ثبت بالنصوص الصحيحة، ولا يُخصّصها، والله أعلم. اهـ^(٢).

(١) حديث ضعيف، رواه الطبراني في «الكبير» (٣٦٩٦)، والدرقطني ٢/٢٠٤، والبيهقي ٤/٢٧٤، والخطيب في «تاريخه» ٥/٨٨ - ٨٩ من طريق كيسان أبي عمر القصور، عن عمرو بن عبد الرحمن، عن خبيب مرفوعاً، ووقع في سند الخطيب خطأ.

ورواه أيضاً من طريق كيسان أبي عمر، عن يزيد بن بلال، عن عبي موقوفاً، وقال الدرقطني: كيسان أبو عمر ليس بالقوي ومن بينه وبين عبي غير معروف.

(٢) انظر «المغني» ١/١٣٨، ١٣٩، و«الإفصاح» ١/٧٠، و«المختبرات الجنية» ص ١٦، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٣٨، و«الإنصاف» ١/١١٨، و«حلية العبد» ١/١٢٥، ١٢٦، و«المجموع شرح المذهب» ١/٣١٢، و«الفروع» ١/١٢٥، و«شرح الزركشي» ١/١٦٦، :

وقال الصنعاني: وأجيب بأن السَّوَاك لا يذهبُ به الخلوفُ، فإنه صدرٌ عن خلوفِ المعدة، ولا يذهبُ بالسَّوَاك^١.

الترجيح:

قلت: ولا شك أن القول الثاني وهو سُنية السَّوَاك مطلقاً قبل الزوال وبعده هو الصحيح، لقوة أدلته، وضعف ما استدل به الفريق الأول، والله أعلم.

فائدة: قال الشيخ محمد بن إبراهيم: ينبغي للصائم إذا استاك أن يكون في باله الحذر من قشر السواك وأعواده، والطعم يحذر منه أن يتبلعه إذا حصل في الفم^٢. اهـ.

فرع: يُسن أن يكون السُّوَكُ بعود لين - سواء كان رطباً أو يابساً - يُنقى الفم ولا يجرحه ولا يضره، ولا يتفتت فيه، كالأراك والعرجون والزيتون، ولا يستاك بعود الرُّمَّان ولا الآس وهو الرِّيحان، ولا الأعواد الزكية؛ فهو مكروه، ويكره بعود يجرح أو يضر أو يتفتت، لأنه مضاد لغرض السواك، ويكره أيضاً بطرفه وقضب ونحوهما من كل ما يضر أو يجرح.

الدليل: ما روي عن قبيصة بن ذؤيب قال: قال رسل الله ﷺ: «لا تخللوا بعود الرِّيحان ولا الرُّمَّان، فإنهما يحركان عرق الجذام» رواه محمد بن الحسين الأزدي الحافظ بإسناده^٣، وقيل: السواك بعود الريحان يضر بلحم الفم.

- و«فتوى اللجنة» ١١٠/٥.

(١) «سبل السلام» ٨٨/١.

(٢) «مجموع فتواه» ٣٨/٢.

(٣) حديث لا يصح، انفرد ابن عسكراً بتخريجه كما في «الجمع الكبير» ص ٨٨٤. وقد قل في «مقدمته»: ما كان معزواً إلى العقيلي، وابن عدي، وابن عسكراً، والترمذي في «نوادير الأصول»، والحاكم في «تاريخه» والديلمي في «مسند الفردوس» فهو: ضعيف، فيستغنى

واستدلوا للأراك بحديث أبي خيرة الصُّباحي - رضي الله عنه - قال: كُنْتُ في الوفْدِ يعني: وفْدَ عبد القيس الذين وفَدوا على رسولِ الله ﷺ «فأَمَرَ لَنَا بِأَرَاكِ فَقَالَ: اسْتَاكُوا بِهَذَا»^(١).

وأبو خيرة بفتح الخاء المعجمة وإسكان المثناة تحت، والصُّباحي بضم الصاد المهملة وبعدها باء موحدة مخففة وبالحاء المهملة هكذا ضبطه ابن مأكولا وغيره قال: ولم يَرَوْا عن النبي ﷺ من هذه القبيلةِ سِواه^(٢).

الأراك: شجر من الحمض يُستاك بقضبانهِ، الواحدة أراكَةٌ ويقال: هي شجرة طويلة ناعمة كثيرة الورق والأغصان خَوَّارة العود، ولها ثمرٌ في عناقيد يُسمى البرير، يملأُ العنقود الكفَّ^(٣).

المرجون: كزنبور: العِدْقُ أو إذا يَسَّ واعوجَّ أو أصله، أو عود الكِباسة، أو نبت كالْفَطْرِ يشبه الفَقْع، الجُمُعُ عَراجين^(٤).

قال في «الفروع»: ويتوجَّه احتمالُ أنَّ الأراكَ أولى، لفعله - عليه السلام - وقاله بعضُ الشافعية وبعضُ الأطباء، وأنه قيسٌ قولهم في استحباب الفطر على التمر، وأنه أولى في الفطرة، لفعله - عليه السلام -، وذكر الأزجي: أنه لا يُعدل عنه

بلعزو إليهِ أو إلى بعضهِ عن ضعفهِ.

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» في «الكنى» ص ٢٨ وأبو أحمد الحاكم ٣٦٢/٤، والطبراني في «الكبير» ٢٢/٩٢٣ و(٩٢٤) والدولابي في «الكنى» ٢٧/١ من طريق داود بن المسور، حدثت مقتل بن همام، عن أبي خيرة الصُّباحي، وداود بن المسور: مجهول، وكذا مقتل بن همام.

(٢) انظر «المغني» ١، ١٣٦، ١٣٧، و«المجموع شرح المهذب» ١، ٣١٥، و«كشف القناع» ١، ٨١، ٨٢.

(٣) «المصباح المنير» ١، ٨.

(٤) «ترتيب القاموس» ٣/١٨٥.

وعن الزيتون والعرجون إلا لتعذره اهـ^(١).

فائدة: قال صاحب «التيسير» من الأطباء: زعموا أن التسوك من أصول الجوز في كل خامس من الأيام ينقي الرأس، ويصفي الحواس، ويحد الذهن، والسواك باعتدال يطيب الفم والنكهة، ويجلو الأسنان ويقويها، ويشد اللثة^(٢)، قال بعضهم: ويسمنها، ويقطع البلغم، ويجلو البصر، ويمنع الحفر ويذهب به، ويصح المعدة ويعين على الهضم، ويشهي الطعام، ويصفي الصوت، ويسهل مجاري الكلام، وينشط ويطرد النوم، ويخفف عن الرأس وفم المعدة.

قال الأطباء: وأكل السعد والأشنان ينقي رأس المعدة، ويشد اللثة، ويطيب النكهة، ومضغ السعد دائماً له تأثير عظيم في تطيب النكهة، ومن استغنى من الزنجبيل اليابس واللبان الخالص، أذهب عنه رائحة خلوف الفم وما هو أشد من الخلوف.

واللوز أكله قوي في منع ارتقاء البخار إلى فوق، ويرطب البدن ولا يكثُر منه، فإنه يُرخي المعدة.

والرمان الحامض يمنع البخار، ولكنه يضر بالحش والمعدة، وتصلحه الحنوى السكرية، والكسبرة تمنعه لكنها تظلم البصر وتجفف المنى، والكمثرى تمنعه لخاصية فيه، والسفرجل يمنعه لشدة قبضه وكثر أرضيته، ولا يُكثِر، لأنهما يحدثان القولنج، وإن أكثر أكل معجوناً حاراً أو عسلاً^(٣).

فرع: ويستحب أن يكون السواك مُنَدًى، أي: قد نُدِيَ بماء إن كان يابساً وبماء

(١) «الفروع» ١/ ١٢٦.

(٢) (اللثة) بفتح اللام وتخفيف م حَوَّلَ الأسنان وجمعُها (لُثَثٌ) و(لُثَى). «مختار الصحاح» ص ٥٩٢.

و«الصحاح» ٦/ ٣٤٨١.

(٣) «الفروع» ١/ ١٢٦، ١٢٧.

ورِدَ أجودٌ من غيره، ويُغسل السواك بعد ماء الورد الذي نُدِّي به^(١).

فرع: ولا يُصيب السنة من استاك بأصبعه وخرقة ونحوهما؛ لأنَّ الشرع لم يَرِدْ به. ولا يحصل به الإنقاء كالعود، وهو المذهب.

والوجه الثاني: يُصيب السنة. اختاره ابن عبدوس في «تذكرته» وصحَّحه في «التصحيح» وغيره. واختار النووي حصول السواك بالأصبع الخشنة. وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: يُصاب به السنة أو بعضها، وهو أيسر من السواك فما لا يُدرك كله لا يُترك كله. اهـ.

الدليل: حديث أنس مرفوعاً: «يجزىء في السواك الأصبع» رواه البيهقي والحافظ الضياء في «المختارة» وقال: لا أرى بإسناد هذا الحديث بأساً، وضعفه البيهقي والنووي وغيرهما^(٢).

قال الموفق ابن قدامة: والصحيح أنه يُصيب بقدر ما يحصل من الإنقاء، ولا يترك القليل من السنة للعجز عن كثيرها. واختاره الشارح وصاحب «الفائق»^(٣).

قال النووي: وفي الأصبع عشر لغات (كسر الهمزة، وفتحها، وضمها مع الحركات الثلاث في الباء) والعاشره أصبوع بضم الهمزة والباء، وأفصحهن كسر الهمزة مع فتح الباء^(٤).

فرع: يتأكد استحباب السواك في أحوال:

(١) «كشف القناع» ٨١/١.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن» ٤٠/١ من طُرُقٍ عن أنس ووهاه.

(٣) «نظر» المجموع شرح المذهب» ٣١٥/١، و«الإنصاف» ١٢٠/١، و«المغني» ١٣٧/١.

و«كشف القناع» ٨١/١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣٧/٢، و«الشرح الكبير» ٤٠/١.

(٤) «المجموع شرح المذهب» ٣١٥/١، وانظر «المطلع» ص ١٥.

أحدها: عند القيام إلى الصَّلَاةِ سواء صلاة الفرض والنفل.

الدليل: حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسَّواك عند كلِّ صلاةٍ» رواه البخاري ومسلم^(١).

قال النووي: أمَّا حديث عائشة: «صلاة بسواك خير من سبعين بغير سواك»^(٢)، فضعيف، رواه البيهقي من طرق وضعفها كلها، وكذا ضعفه غيره، وذكره الحاكم في «المستدرک» وقال: هو صحيح على شرط مسلم، وأنكروا ذلك على الحاكم وهو معروف عندهم بالتساهل في التصحيح.

وسبب ضعفه: أن مداره على محمد بن إسحاق، وهو مدلس، ولم يذكر سماعه، والمدلس إذا لم يذكر سماعه لا يُحتج به بلا خلاف كما هو مقرر لأهل هذا الفن. وقوله: إنه على شرط مسلم ليس كذلك، فإنَّ محمد بن إسحاق لم يرو له مسلم شيئاً محتجاً به، وإنما روى له متابعة، وقد عُلم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات مَنْ لا يُحتج به للتقوية، لا للاحتجاج ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول، وذلك مشهور عندهم، والبيهقي أثقن في هذا الفن من شيخه الحاكم، وقد ضعفه.

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أن رسول الله ﷺ قال: «لأنَّ أصليَّ بسواك أحبُّ إليَّ من أن أصليَّ سبعين ركعةً بغير سواك» رواه أبو نعيم في كتاب «السواك»

(١) سلف ص ٣٠٢.

(٢) ضعيف، أخرجه أحمد ١٤٦/٦، والبخاري (٥٠١) وابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٧) والحاكم ١٤٦/١، وفي سنده محمد بن إسحاق، وهو مدلس وقد عنعن. وأخرجه البخاري (٥٠٢ - كشف) من طريق معاوية بن يحيى الصدفي - وهو: ضعيف - عن الزهري عن عروة، عن عائشة.

وقد روي من حديث ابن عباس ومن حديث ابن عمر ومن حديث جابر أوردها الحافظ في «التلخيص الحبير» ٦٨/١، وقال: وأسانيدها معلولة.

بإسناد جيد^(١). وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعةً بغير سواك»^(٢)، رواه أبو نعيم أيضاً بإسنادٍ حسن، قاله الحافظ المنذري في «الترغيب». اهـ.

الثاني: عند اصفرار الأسنان.

الدليل: حديث: «السواك مطهرة»^(٣).

وأما حديث العباس: «استاكوا، لا تدخلوا علي قلحاً»^(٤)، فضعيف. و«قلحاً»: بضم القاف وإسكان اللام وبالحاء المهملة جمع أqlح، وهو الذي على أسنانه قلح بفتح القاف واللام. وهو صفرةٌ ووسخ يركبان الأسنان. قال صاحب «المحكم»: ويقال فيه أيضاً القلاح بضم القاف وتخفيف اللام ويقال: قلح الرجل بفتح القاف وكسر اللام وأقلح.

الثالث: عند الوضوء.

الدليل: حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء». وفي رواية: «لفرضت عليهم السواك مع الوضوء». وهو حديث صحيح رواه ابن خزيمة والحاكم في «صحيحيهما»^(٥) وصححه.

(١) قد نظر في إسناد هذا الحديث من هو أرسخ قديماً في هذا الفن وهو الحافظ ابن حجر. وحكم بأنه معلول. كما هو مبين في التعليق السالف.

(٢) وهذا الحديث أيضاً مُعلٌ كما سلف. ويستغرب تحسينه من مثل الحافظ المنذري.

(٣) سلف ص ٣٠٣.

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ١٥٧/٢. والبزار (٤٩٨). وأبو يعلى (٦٧١٠). من حديث العباس بن عبدالمطلب. وفي سنده أبو علي الصيقل وهو: مجهول.

وأخرجه أحمد (١٨٣٥) والطبراني في الكبير (١٣٠٢) و(١٣٠٣) من طريق أبي علي الصيقل. عن جعفر بن تمام بن عباس. عن أبيه تمام بن العباس. عن النبي ﷺ. وهذا مرسل. تمام بن العباس لا تثبت له رواية عن رسول الله ﷺ.

(٥) وهو في «صحيح ابن خزيمة» برقم (١٤٠). والحاكم في «مستدركه» ١٤٦/١. وقال: هو على شرطهما. ولم يخرج لفظ الفرض فيه وليس له علة. ووافقه الذهبي. وله شاهد آخر وهو =

وأسانيده جيدة، وذكره البخاري في «صحيحه» في كتاب الصيام^(١) تعليقاً بصيغة جزم، وفيه حديث آخر في الصحيح طويل.

الرابع: عند قراءة القرآن.

الدليل: حديث علي مرفوعاً: «إِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طَرَقَ الْقُرْآنُ، فَطَيَّبُوهَا بِالسَّوَاكِ» رواه ابن ماجه وأبو نعيم والبخاري^(٢)، ولفظه: «طَيَّبُوا أَفْوَاهَكُمْ لِلْقُرْآنِ».

الخامس: عند تغيير الفم، وتغييره قد يكون بالنوم، وقد يكون بأكل ما له رائحة كريهة، وقد يكون بترك الأكل والشرب، وبطول السكوت، وقيل: ويكون أيضاً بكثرة الكلام.

ودليل تأكيده عند الانتباه من النوم حديث حذيفة: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ النَّوْمِ يَشْوِصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ» رواه البخاري ومسلم^(٣).

قوله: «يَشْوِصُ فَاهُ» بضم الشين المعجمة وبالصاد المهملة، والشوص ذلك الأسنان عرضاً بالسواك، كذا قاله الخطابي وغيره، وقيل: التنقية، وقيل: غير ذلك، والصحيح: الأول، قاله النووي.

السادس: دخول منزل ومسجد.

الدليل: عن عائشة أن النبي ﷺ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسَّوَاكِ»، رواه

حديث العباس السلف.

(١) باب (٢٧) سواك الرطب واللبس لصائم.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٦ - كشف) بسند حسن ولفظه: «... فَطَهَرُوا أَفْوَاهَكُمْ لِلْقُرْآنِ». وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»، والبوصيري في «الزوائد»: «سنده جيد لا بأس به». ورواية ابن ماجه موقوفة على علي (٢٩١) وفي سنده ضعيف وانقطع.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٥) في الوضوء: باب السواك، ومسلم (٢٥٥) في الطهارة: باب السواك من حديث حذيفة رضي الله عنه.

مسلم^(١).

والمسجدُ كالمنزل أو أولى. ولا يُكره السواك في المسجد، لعدم الدليل الخاص للكراهة^(٢).

قال ابن تيمية: والسواك ما علمتُ أحداً كرهه في المسجد. والآثار تدل على أنَّ السلف كانوا يستاكون فيه، فكيف يُكره! اهـ^(٣).

قلت: بل هو مستحبٌ لقوله ﷺ: «لِفِرْضَتِ السَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٤)، وهي تفعل في المسجد.

المسجد: بكسر الجيم وفتحها: المكان المتخذ للصلاة، حكاهما الجوهري وغيره. وقال أبو حفص الصقلي: ويقال: مسيد بفتح الميم حكاه غير واحد، اهـ^(٥).

فرع: ويستاك عرضاً استحباباً بالنسبة إلى الأسنان. هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

الدليل: ما في مراسيل أبي داود: «إِذَا اسْتَكْتُم فَاسْتَاكُوا عَرْضاً»^(٦)، ولأنه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَام «كَانَ يَسْتَاكُ عَرْضاً» رواه الطبراني^(٧) والحافظ الضياء وضعفه.

(١) في «صحيحه» (٢٥٣) في الطهارة: باب السواك، وانظر «كشف القناع» ٨٠/١. و«المجموع

شرح المذهب» ٣٠٦/١، ٣٠٩. و«تحفة الأحوذى» ١٠٥/١. و«الترغيب والترهيب» ١٣٧/١.

(٢) «كشف القناع» ٨٠/١ - ٨٢.

(٣) «الاختيارات الفقهية» ص ٢٥.

(٤) سلف ص ٣٠٢.

(٥) «لمطلع» ص ١٦. وبه يلفظ أهل الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

(٦) هو في مراسيل أبي داود (٥) من طريق هشيم، عن محمد بن خالد القرشي، عن عطاء بن

أبي ربح، وهو على إرساله: ضعيف، فيه. هشيم مدلس وقد عنعن، ومحمد بن خالد

لقرشي: مجهول، وأخرجه لبيهقي في «سننه» ٤٠/١ من طريق أبي داود.

(٧) في «الكبير» (١٢٤٢)، وفي سنده ثبوت بن كثير البصري، وهو: ضعيف.

وضَعَفَهُ النَّوَوِيُّ وَقَالَ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: بَحْثُ عَنْهُ .
فَلَمْ أَجِدْ لَهُ أَصْلًا . وَلَا ذِكْرًا فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ . اهـ .
وَلَا أَنَّ الْإِسْتِيَاكَ طَوَّلًا قَدْ يُدْمِي اللَّثَّةَ وَيُفْسِدُ الْأَسْنَانَ ، وَقِيلَ : الشَّيْطَانُ يَسْتَاكَ
طَوَّلًا .

وَفِي «الشرح» : إِنْ اسْتَاكَ عَلَى لِسَانِهِ أَوْ حَلَقَهُ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ طَوَّلًا ؛ لِخَبَرِ
أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَسْتَاكَ وَهُوَ وَاضِعُ
طَرَفِ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ يَسْتَنْ إِلَى فَوْقِ ، فَوَصَفَ حَمَادٌ كَأَنَّهُ يَرْفَعُ سَوَاكَهُ . قَالَ
حَمَادٌ : وَوَصَفَهُ لَنَا غِيلَانٌ قَالَ : كَأَنَّهُ يَسْتَاكَ طَوَّلًا . رَوَاهُ أَحْمَدُ ^١ . وَقِيلَ : يَسْتَاكَ طَوَّلًا
وَجَزَمَ بِهِ فِي «الإيضاح» و«المبهبج» . وَقَالَ فِي «الفائق» : طَوَّلًا ^٢ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ نَجِيبُ الْمُطِيعِي : أَطْبَاءُ الْأَسْنَنِ يَقُولُونَ : إِنْ الْإِسْتِيَاكَ الصَّحِيحُ
يَكُونُ طَوَّلًا أَيْ أَعْلَى وَأَسْفَلَ . لِأَنَّ الْغَشَاءَ الْعَجِيَّ الْأَمْلَسَ الَّذِي يَكْسُو الْأَسْنَانَ يَنْبَغِي
الْمَحَافَظَةُ عَلَيْهِ . فَلَا يَسْتَاكَ عَرَضًا يَضُرُّ بِهَذَا الْغَشَاءَ فَيَسْرِعُ إِلَى الْأَسْنَنِ الْفُسَادِ ،
وَعَلَى هَذَا يَتَوَجَّهُ كَلَامُ إِمَامِ الْحَرَمِيِّينَ وَتَلْمِيزُهُ الْغَزَالِيُّ ^٣ . اهـ . فَإِنَّهُمْ قَالُوا : يَسْتَاكَ
عَرَضًا وَطَوَّلًا ^(٤) .

الترجيح :

قُلْتُ : وَالرَّاجِحُ أَنْ يَسْتَاكَ طَوَّلًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ طَرِيقَةٌ فِي الْإِسْتِيَاكَ
فَيَرْجَحُ فِيهَا إِلَى قَوْلِ الْأَطْبَاءِ وَقَدْ قَالُوا : إِنْ الْإِسْتِيَاكَ الصَّحِيحُ يَكُونُ طَوَّلًا ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

(١) فِي «مُسْنَدِهِ» ٤١٧/٤ ، وَإِسْنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ لِشَيْخَيْنِ .

(٢) انْظُرْ «كُشَافُ الْقَنَاعِ» ٨٠/١ ، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدِ» ٣١٣، ١ ، وَ«الْإِصْفَافُ» ١٢٠ ،
وَ«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» ٤١/١ .

(٣) «حَاشِيَةُ الْمَجْمُوعِ شَرْحُ الْمَهْدِ» ٣١٣، ١ .

(٤) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدِ» ٣١٤/١ .

فرع: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَاكَ بِبِيَدِهِ الْيُسْرَى. وفي «الاحتيراث»: والأفضلُ بيده اليسرى. وقال أبو العباس: ما علمتُ إماماً خالف فيه سوى الجَدِّ، فإنه قال: يستاك باليمنى لحديث عائشة: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنْعُلِهِ وَتَرْجُلِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(١). اهـ^(٢).

فرع: ويستاك على أسنانه ولسانه ولثته. واللثة: بالتخفيف م حول الأسنان، جمعها «لِثَتٌ» و«لِثَى»^(٣).

الدليل: عن أبي موسى الأشعري قال: «دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ» متفق عليه^(٤).

وروي عنه - عليه الصلاة والسلام - : «إِنِّي لَأَسْتَاكَ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفِي مُقَدِّمَ فَمِي» رواه ابن ماجه^(٥).

فرع: وَيَغْسِلُ السَّوَاكَ بِلِمْاءٍ لِيَزِيلَ مَا عَلَيْهِ.

الدليل: قالت عائشة - رضي الله عنها - : «كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكَ، فَيُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ، فَأَسْتَاكَ ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأُدْفَعُهُ إِلَيْهِ» رواه أبو داود، بإسنادٍ جيد. وهو حديث حسن. قاله النووي.

وروي عنها قالت: «كَانَ نَعْدُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آتِيَةٍ مَخْمَرَةٍ مِنَ اللَّيْلِ: إِنْاء

(١) سنن ص ٢٢٢.

(٢) «الاحتيراث الفقهي» ص ٢٥. و«حاشية العفري» ٤٢/١.

(٣) «مختار الصحاح» ص ٥٩٢. و«الصحاح» ٦، ٢٤٨٠.

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٤) في الوضوء: باب السواك. ومسنم (٢٥٤) في الطهارة: باب لسواك.

(٥) في «سننه» (٢٨٩) في الطهارة: باب لسواك. وفي مسنده. عني بن يزيد لالهدي. وهو: ضعيف. وضعفه البوصيري في «لزوائد» ورقة: ٢٣.

(٦) في «سننه» (٥٢)، في الطهارة: باب غسل السواك. وسنده حسن. كتير بن عبيد التيمي أحد رواه روى عنه جمع، وذكره بن حبان في «الثقات». فهو حسن لحديث، وبقي رجله ثقت.

لَطْهُورِهِ، وَإِنَاءً لِسِوَاكِهِ، وَإِنَاءً لَشْرَابِهِ» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٗ^(١).

فرع: وَلَا بِأَسْ بَأَنَّ يَسْتَاكَ بِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ.

الدليل: حَدِيثُ عَائِشَةَ: «كَانَ يَسْتَنُّ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، فَأَوْجِيَّ إِلَيْهِ أَنْ أَعْطِيَ السَّوَاكَ أَكْبَرَهُمَا»^(٢)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

فرع: قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَيَقُولُ إِذَا اسْتَاكَ: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي، وَمَحْضُ ذَنْبِي. قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: وَيَنْوِي بِهِ الْإِتْيَانَ بِالسَّنَةِ، وَلَعَلَّ الْقَائِلَ: الْمَحْقُوقُ ابْنُ حَجَرٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي «الْإِمْدَادِ»^(٤).

فرع: وَيُسْنُّ أَنْ يَبْتَدِيَءَ بِجَانِبِ فَمِهِ الْأَيْمَنِ مِنْ ثَنِيَا الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ إِلَى أَضْرَاسِهِ^(٥)، فَتَسْنُ الْبَدَاءَةَ بِالْأَيْمَنِ فِي سِوَاكِ وَطُهُورٍ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ غَيْرَ مَا يُسْتَقْدَرُ.

الدليل: حَدِيثُ عَائِشَةَ: «كَانَ يَحِبُّ التِّيَامُنَ فِي تَنْعُلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦)، وَلَأَبِي دَاوُدَ «وَسِوَاكِهِ»^(٧).

قَالَ فِي «الْمَطْلَعِ»: وَالْبَدَاءَةُ بِالشَّيْءِ: تَقْدُّمُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: بَدَاءَةٌ وَبُدْءَةٌ، وَبُدُوءَةٌ، وَبَدَاءَةٌ، ذَكَرَ الْأَرْبَعُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا ذَكَرَ الْبَدَاءَةَ بِكَسْرِ

(١) فِي «سُنَنِ» (٣٦١) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِفِظِ «كَانَ» أَوْ «كَانَ» الْحَدِيثُ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَضَعْفِ حَرِيشِ بْنِ الْخَرِيزِ أَحَدِ رَوَاتِهِ، وَضَعْفِهِ بِهِ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ» وَرَقَّةً ٢٩.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَاكَ بِسِوَاكِ غَيْرِهِ، وَأَخْرَجَ لِبُخَارِيِّ (٢٤٦) فِي الْوُضُوءِ: بَابُ دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ، وَالْبَيْهَقِيُّ ١/ ٤٠، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ، وَقَدْ حَسَّنَ الْحَافِظُ رِوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ فِي «الْفَتْحِ» ١/ ٣٥٧.

(٣) نَظَرَ «الْمَغْنِي» ١/ ١٣٥، ١٣٦، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» ١/ ٣١٦.

(٤) نَظَرَ «كُشَافُ الْقَنْدَعِ» ٨٢/ ١، وَ«حَاشِيَةُ الْعَنْقَرِيِّ» ١/ ٤٣.

(٥) «الْمَطْلَعُ» ص ١٥. (٦) سَفْ ص ٢٢٢.

(٧) فِي «سُنَنِ» أَبُو دَاوُدَ (٤١٤٠) فِي الْبَسِّ: بَابُ فِي الْإِنْتَعَالِ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مُسْلِمُ بْنُ بَرَاهِيمَ: وَسِوَاكِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ

الباء وترك الهمز، لكن على قياس قول من قال: بديت بغير همز تقول: بداية بغير همز، حكاهم الجوهري^١.

فرع: كن السَّوَاك في الشُّرَائِع السابقة.

الدليل: في أول كتاب النكاح من الترمذي عن أبي أيوب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «رُبْعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ وَالتَّعَطُّرُ وَالسَّوَاكُ وَالنَّكَاحُ»^٢. قال الترمذي: حديث حسن غريب هذا كلامه، قال النووي: وفي إسناده الحجاج ابن أرطاة وأبو الشمال، والحجاج ضعيف عند الجمهور، وأبو الشمال مجهول فلعله اعتضد بطريق آخر فصدر حسناً. وقوله: «الحياء» هو بلياء لا بالنون.

وقد ذكر لإمام الحافظ أبو موسى لأصبهني هذا الحديث في كتابه: الاستغناء في استعمال الحناء وأوضحه، وقال: هو مختلف في إسناده ومثله، يُروى عن عائشة وابن عباس وأنس وجد مبيح كُتِبَ عن النبي ﷺ. قال: «واتفقوا على لفظ الحياء»، قال: وكذا أورده لطبرني والدارقطني وأبو لشيخ وابن منده وأبو نعيم وغيرهم من الحفاظ ولأئمة، قال: وكذا هو في «مسند الإمام أحمد» وغيره من الكتب^٣.

فائدة: قال في «الأدب الكبرى»: ويكره لكل أحد أن يتشر وينقي نفسه ووسخه ودرنه، ويخلع نعله ونحو ذلك بيمينه مع القدرة على ذلك بيسره مطلقاً، وتداول

(١) نظر اكتشاف فتح، ١ - ٨٠ - ١١، و«المطبع» ص ١٦-١٧، و«الصحاح» ١ - ٣٥

(٢) أخرجه ترمذي (١٠٨٠) في النكاح باب ما جاء في فصل لتزويج ونحت عنه، ونظيري (٤٠٨٥) من طريق الحجاج، عن مكحول، عن أبي الشمال، عن أبي أيوب، الحجاج - وهو من أرطاة - مدلس، وقد عمن، وأبو الشمال: مجهول، قال الترمذي: حديث أبي أيوب حديث حسن غريب، وفي الباب عن عثمان وثوبان وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمرو وأبي حنيفة وجابر وعكرمة وأخرجه ابن أبي شيبة ١ - ١٧٠، وأحمد ٥ - ٤٢١ من طريق حجاج بن أرطاة، عن مكحول سقط أبي الشمال، مكحول لم يسمع من أبي أيوب

(٣) «المجموع شرح المهذب» ١ - ٣٠٩.

الشيء من يد غيره باليمين، ذكره ابن عقيل من المستحبات للخبر يعني: حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يأكلن أحدكم بشماله، ولا يشربن بها، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بها». قال: وكان نافع يزيد فيها: «ولا يأخذ بها، ولا يعط بها» رواه مسلم^(١) والترمذي، بدون الزيادة، ورواه مالك، وأبو داود بنحوه. وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ليأكل أحدكم بيمينه، ويشرب بيمينه، وليأخذ بيمينه، وليعط بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله، ويعطي بشماله، ويأخذ بشماله» رواه ابن ماجه^(٢) بإسناد صحيح، قاله المنذري.

ولا يكره بيساره، ذكره القاضي والشيخ عبدالقادر وقال: وإذا أراد أن ينول إنساناً توقيعاً أو كتباً فليقصّد يمينه اهـ^(٣).

فرع: ويسن أن يدهن في بدن وشعر غباً يوماً يدهن، ويوماً لا يدهن. وهذا المذهب وعليه الأصحاب، وكذا الامتشاط.

وأما الغب في الزيارة فقال الحسن: في كل أسبوع، يقال: «رُز غباً تزدد حباً»، رواه البزار والبيهقي في «الشعب»^(٤) عن أبي هريرة مرفوعاً، وله طرق كلها ضعيفة.

(١) في «صحيحه»، (٢٠٢٠) (١٠٦) في الأشربة: باب آداب لطعمه ولشربه وأحكامهما، والترمذي (١٧٩٩) في الأطعمة: باب ما جاء في النهي عن الأكل ولشرب بالشمال.

(٢) في «السنن»، (٣٢٦٦) في الأضمة: باب الأكل باليمين، وقيل لبوصيري في «مصحح الزجاجة» ورقة ٢٠٢. هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

(٣) انظر «الأدب الكبرى» ١٥٨/٣، و«كشف القناع» ١١٨، ١، و«الترغيب والترهيب» ٤: ١٩١ (٤) أخرجه البزار (١٩٢٢ - كشف)، وابن عدي في «الكم» ٤٤٨/٢ و ١٠٠٦/٣ و ١١٣٨ و ١٤٢٧/٤ و ٢١٦٩، وأبو الشيخ في «الأمثل» (١٥) و (١٦)، وأبو نعيم في «الحية» ٣٢٢/٣، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٢٩) و (٦٣٠) و (٦٣١)، والبيهقي في «شعب» (٨٣٦٤) و (٨٣٦١) و (٨٣٧٢)، والخطيب في «تريخ بغداد» ٥٧ ٦ و ١٠٨/١٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه البزار (١٩٢٣ - كشف)، وابن عدي في «الكم» ٣: ١١٤٤ و ٢٠١٩، وأبو الشيخ في «الأمثل» (١٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٣٢)، والبيهقي في «شعب»

قال السخاوي: بمجموعها يتقوى الحديث.

الدليل: حديث: «نهى عن الترجل إلا غباً» رواه النسائي وأبو داود والترمذي^(١) وصححه: قال النووي: حديث صحيح روي بأسانيد صحيحة. والرجل: تسريح الشعر ودّهنه.

وحديث: «نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدن كل يوم» رواه النسائي^(٢) بإسناد

(٨٣٦٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٥٣٥)، وفي «الصغير» (٢٩٦)، وابن عدي في «الكامل» ١١١٢/٣، والحاكم ٣٤٧/٣ من حديث حبيب بن مسلمة رضي الله عنه.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ١٤٢٤/٤، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦، والطبراني في «الأوسط» (٨٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٤) من حديث علي كرم الله وجهه.

وأخرجه أبو الشيخ (١٧) من حديث جبر رضي الله عنه.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٨٢/١٠ من حديث عائشة رضي الله عنها.

ولا يخلو واحد منها من مقل، إلا أنه يتقوى بطرقه، والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (٤١٥٩) في الترجل، والترمذي (١٧٥٦) في اللبس: باب ما جاء في النهي عن الترجل إلا غباً، والنسائي ١٣٢/٨ في الزينة: باب الترجل غباً، من حديث عبد الله بن مغفل - رضي الله عنه -، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٥٤٨٤).

(٢) في «سننه» ١٣١/٨ في الزينة: باب الأخذ من لشرب، من حديث حميد بن عبد الرحمن لحميري، قال: لقيت رجلاً صاحب النبي ﷺ كمد صحبه أبو هريرة أربع سنين، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدن كل يوم.

قند: وأخرجه أبو داود (٢٨) في الطهارة: باب في البول في لمستحه، والنسائي ١٣٠/١ في الطهارة: باب ذكر النهي عن الاغتسل بفض الجنب، وصحح الحافظ في «الفتح» ٣٦٧، ١٠ إسناده.

صحيح .

قوله «غَبَّأً» قال النووي : وهو بكسر الغين ، وهو أن يدهن ثم يترك حتى يجف الدهن ، ثم يدهن ثانياً اهـ^(١) .

والدهن : بالضم ما يدهن به من زيتٍ وغيره ، وجمعه دهانٌ بالكسر ، وأدهن على افتعل تطلّى بالدهن^(٢) .

مسألة : واللحية كالرأس في ظاهر كلامهم ، ويفعله كل يومٍ لحاجة ؛ لخبر أبي قتادة : وكان له جمعة^(٣) ، فأمره أن يُحسِنَ إليها . رواه النسائي^(٤) .

اللحية : بكسر اللام هذه المعروفة ، وجمعها لحيٌ ولُحيٌ بكسر اللام وضمها حكاهما الجوهري^(٥) .

قال في «الفروع» : واختار شيخنا - يعني ابن تيمية - فَعَلَ الأصلح ببلد كالغسل بماء حارٍ ببلد رطب ؛ لأن المقصودَ ترجيلَ الشعر ، ولأنه فَعَلَ الصحبة - رضي الله عنهم - وإن مثله نوع اللبسِ والمأكلي ، وأنهم لما فتحوا الأمصار كان كلُّ منهم يأكل من قوتِ بلده ، ويلبس من لباسِ بلده من غير أن يقصدوا قوتَ المدينة ولباسَها . قال : ومن هذا أن الغالب على النبي ﷺ وعلى أصحابه الإزارُ والرداءُ ، فهل هما أفضلُ لكلٍ أحدٍ ولو مع القميص ؟ أو الأفضلُ مع القميص السراويلُ فقط ؟ هذا مما تنازع فيه العلماء ، والثاني أظهرُ .

(١) انظر «كشف القناع» ٨٢/١ ، و«الإنصاف» ١٢١/١ ، و«المجموع شرح المذهب» ١/٣١٤ ، ٣٢٣ ، و«المطلع» ص ١٥ .

(٢) «المصباح المنير» ٩٢/١ - ٩٣ .

(٣) و«الجمعة» بالضم مُجْتَمَعَ شَعْرِ الرَّأْسِ . «مختار الصحاح» ص ١١٢ .

(٤) في «سننه» ١٨٤/٨ في الزينة : باب اتخاذ الجمعة ، وسنده صحيح على شرط الشيخين .

(٥) «المطلع» ص ١٧ ، و«الصحاح» ٢٤٨٠/٦ .

فالاعتداء به تارةً يكون في نوع الفعل، وتارةً في جنسه، فإنه قد يفعل الفعل لمعنى يعم ذلك النوع وغيره لا لمعنى يخصه فيكون المشروع هو الأمر العام. قال: وهذا ليس مخصوصاً بفعله وفعل أصحابه، بل وبكثير مما أمرهم به ونهاهم عنه اهـ.

وعن أبي أمية إياس بن ثعلبة مرفوعاً أنَّ «البذاءة من الإيمان» يعني: التقحل، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه^(١)، وفي لفظ: يعني التقشف. وقال أحمد: البذاءة التواضع في اللباس.

وعن فضالة بن عبيد قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ^(٢)، وَيَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أحياناً» رواه أبو داود^(٣).

وعن عبدالله بن سفيان عن صحبيٍّ عمل بمصر قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَانَا عَنْ الْإِرْفَاءِ وَالتَّرْجِيلِ كُلِّ يَوْمٍ» وذكر صاحب «النظم» هذا المعنى^(٤).

فائدة: قال في «الاختيارات»: وإذا سَرَّحَ شعره في المسجد وجمعه فلم يتركه فيه، فلا بأس بذلك، سواء قلنا بطهارة شعره أو بنجاسته، فأما إذا تَرَكَ شعره في المسجد فهل يُكره وإن لم يكن نجساً؟ الأصح: نعم، فإنَّ المسجد يُصان حتى عن القَذَاة التي تقع في العين اهـ^(٥).

(١) أخرجه أبو داود (٤١٦١) في الترجل، وابن ماجه (٤١١٨) في الزهد: باب من لا يؤيه له، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٥٣١) و(٣٠٣٦) طبع مؤسسة الرسالة، وإسناده قوي، وصححه الحافظ في «الفتح» ٣٦٨/١٠.

(٢) (الإرفاء) التدهن والترجل كل يوم وقد نهى عنه. «مختار الصحاح» ص ٢٥١.

(٣) في «سننه» (٤١٦٠) في الترجل، والنسائي ١٣٢/٨ في الزينة: باب الترجل غباً، و ١٨٥ في الزينة: باب الترجل، وهو حديث صحيح.

(٤) «الفرع» ١ ١٢٨ - ١٢٩، ونظر «كشف لقناع» ٨٢/١.

(٥) «الاختيارات الفقهية» ص ٢٥ - ٢٦.

فرع: ويُسن إبقاء شعر الرأس، قال في «الفروع»: ويتوجّه إلا أن يشق إكرامه.
قال أحمد: هو سنة لو تقوى عليه اتخذه، ولكن له كلفة ومؤنة، وقال:

كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جُمَّةٌ^(١)، وَقَالَ تِسْعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ شَعْرٌ. وَقَالَ:
عَشْرَةٌ لَهُمْ جَمَمٌ وَقَالَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: إِنَّ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنِهِ،
وَفِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: «إِلَى مَنْكِبَيْهِ». وَرَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي
لِئَمَةٍ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢)
وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقَيْهِ» وَلِلْخَمْسَةِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ «فَوْقَ الْوَفْرِ». وَدُونَ
الْجُمَّةِ^(٣). وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ مَرْيَمَ لَهُ لِئَمَةٌ»^(٤).

قال الخلال: سألت أحمد بن يحيى - يعني ثعلباً - عن اللِّئَمَةِ؟ فقال: ما أَلَمْتُ
بالأذن. والجُمَّة: ما طالت.

وقد ذكر البراء بن عازب في حديثه: أَنَّ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ، وَقَدْ
سَمَّاهُ لِئَمَةً.

ويستحب أن يكون شعر الإنسان على صفة شعر النبي ﷺ: إذا طَالَ فإِلَى

(١) هو قطعة من حديث أبي قتادة السلف ص ٣٢١.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٠١) في اللبس: باب الجعد، ومسلم (٢٣٣٧) في الفضائل: باب في
صفة النبي ﷺ، وأنه كن أحسن الدسر وجهاً.

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٨٧) في الترجل: باب ما جاء في الشعر، وابن ماجه (٣٦٣٥) في
اللبس: باب اتخذ الجمجمة والذوائب، والترمذي (١٧٥٥) في اللبس: باب ما جاء في الجمجمة
واتخذ الشعر، من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح
غريب.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٤٠) في أحاديث الأنبياء: باب قول الله: ﴿وَإِذْ ذَكَرْنَا مَرْيَمَ إِذْ
اتَّبَعَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦]. ومسلم (١٦٩) في الإيمان: باب ذكر المسيح ابن مريم
والمسيح الدجال.

منكبيه، وإن قَصَرَ فإلى شحمة أذنيه. وإن طَوَّلَهُ فلا بأس - نص عليه أحمد - ولا بأس بجعله ذُوَابَةً^(١).

وقال أبو عبيدة: كان له عقيصتان، وعثمانُ له عقيصتان.

العقيصة: الشعرُ المعقوص، وهو نحوُ من المضفور، أصل العقص: اللَّيُّ، وإدخالُ أطرافِ الشعرِ في أصوله^(٢).

وروى الترمذي وابنُ ماجه في «سننهما» بسنديهما إلى أمِّ هانئ - رضي الله عنها - قالت: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مكة وله أَرْبَعُ غَدَائِرَ، تعني: عقائصُ»^(٣). وفي رواية ابنِ ماجه: تعني ضَفَائِرَ.

وقال وائل بن حُجْر: أتيت رسولَ الله ﷺ ولي شعرٌ طويلٌ، فلما رآني قال: «ذبابٌ ذبب» فرجعت فجززته ثم أتيتُه من الغد، فقال: «لم أعنك وهذا أحسنُ» رواه ابنُ ماجه^(٤). الذباب: الشُّوم، وقيل: الشرُّ الدائم^(٥). وقوله: «سم أعنك» أي ما قصدتُك بسوء^(٦).

(١) الذُّوبَةُ بضم الـ ذال وفتح الهمزة وهي الضفيرة من الشعر إذ كنت مرساة فإن كنت مموسة فهي عقيصة. «حاشية العنقري» ١، ٤٥، و«كشف القناع» ١، ٨٣.

(٢) «النهاية» ٣، ٢٧٥.

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٩١) في الترجل: باب الرجل يعقص شعره، وابن ماجه (٣٦٣١) في اللبس: باب اتخاذ الجملة والنواثب، والترمذي في «سننه» (١٧٨١)، في اللبس: باب دخول النبي ﷺ مكة، وفي الشمائل (٢٧) و (٣٠) وسنده صحيح رجاله ثقت رجال الشيخين.

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٩٠) في الترجل: باب في تطويل الجملة، وابن ماجه (٣٦٣٦) في اللبس: باب كراهية كثرة الشعر، والنسائي ٨، ١٣٥ في لزينة: باب تطويل الجملة، وسنده قوي.

(٥) «النهاية» ٢/١٥٢.

(٦) «عون المعبود» ١١، ٢٤٤.

فرع: وَيُسْتَحَبُّ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ. وإكراهه.

الدليل: ما روى أبو هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيَكْرِمْهُ» رواه أبو داود^(١).

فرع: وَيُسْتَحَبُّ فَرْقُ الشَّعْرِ.

الدليل: حديث ابن عباس: «كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يُسْبِلُونَ أَشْعَارَهُمْ وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رُؤُوسَهُمْ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ. فَسَدَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدًا» رواه البخاري ومسلم^(٢).

وفي شروط عمر على أهل الذمة: أَنْ لَا يَفْرُقُوا شُعُورَهُمْ لِئَلَّا يَتَشَبَّهُوا بِالْمُسْلِمِينَ^(٣).

قال ابن القيم في «الهدى»: وَالسَّدْلُ أَنْ يَسْدُلَهُ مِنْ وَرَائِهِ وَلَا يَجْعَلَهُ فِرْقَتَيْنِ. وَالْفَرْقُ أَنْ يَجْعَلَ شَعْرَهُ فِرْقَتَيْنِ: كُلُّ فِرْقَةٍ ذَوَابَةٌ. اهـ^(٤).

أما بالنسبة للنساء فقال البخاري: «بَابُ يُجْعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ». ثُمَّ سَأَلَ بِسَنَدِهِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «صَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ» وَقَالَ وَكِيعٌ: قَالَ سُفْيَانُ: نَاصِيَتُهَا وَقَرْنَيْهَا. اهـ مِنْ الْبَخَارِيِّ^(٥).

(١) في «سننه» (٤١٦٣) في الترجيل: باب في صلاح الشعر. وقال ابن حجر في «الفتح» ٣٦٨/١٠: سنده حسن. وله شاهد من حديث عائشة في «القبلايات» وسنده حسن أيضاً.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٥٨) في المناقب: باب صفة النبي ﷺ. ومسلم (٢٣٣٦) في الفضائل: باب في سدل النبي ﷺ شعره وفرقه. من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر «المغني» ١/١٢١. و«المجموع شرح المذهب» ١/٣٢٥. و«كتف لقنع» ١/٨٣. و«الفروع» ١/١٢٩.

(٤) «زاد المعاد» ١/١٧٥.

(٥) أخرجه البخاري (١٢٥٩) في الجنائز: باب يجعل الكافر في الأخيرة. ومسلم (٩٣٩) في الجنائز: باب في غسل الميت.

وهذا التّصغيرُ بأمره ﷺ لما رواه سعيد بن منصور في «سننه» بسنده عن أم عطية قالت: قال لن رسول الله ﷺ: «اغسلنها وتراً، واجعلن شعرها ضفائراً».

وأخرج ابن جبرّان في «صحيحه»^١ عن أم عطية: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجعلن لها ثلاثة قُرونٍ»^٢.

وفي مصنف عبد الرزاق^٣ بسنده عن حفصة عن أم عطية قالت: «ضفرنا ثلاثة قُرونٍ: ناصيته وقرنيها، وألقيناها خلفها».

قال ابن دقيق العيد: وفيه دليل على استحباب تسريح شعر الميت وضفره^(٤).

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: وأما جمع المرأة شعرها وجعله قرناً واحداً أو أكثر وسدله على الظهر مضموراً وغير مضمور فلا حرج فيه ما دام مستوراً عمن لا يحل لهم. اهـ^(٥).

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: وأما ما يفعله بعض نساء المسلمين في هذا الزمن من فرق شعر الرأس من جانب، وجمعه من ناحية القفا، أو جعله فوق الرأس كما تفعله نساء الإفرنج فهذا لا يجوز لما فيه من التشبه بنساء الكفار. وقد روى الإمام أحمد وأبو داود بسنديهما إلى عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: (مَنْ تشبه بقوم فهو منهم)^(٦). صحّح هذا الحديث ابن جبرّان والحافظ

(١) رقم (٣٠٣٢) و(٣٠٣٣).

(٢) انظر «فتح الباري» ١٣٣/٣ - ١٣٤.

(٣) رقم (٦٠٩٣). وأخرجه البخاري (١٢٦٠) في الجنائز: باب نقض شعر المرأة، ومسم (٩٣٩) في الجنائز: باب في غسل الميت.

(٤) «العدة» ٢٤٣/٣.

(٥) «فتوى اللجنة» ٥ ١٨٥ - ١٨٦.

(٦) حديث حسن. أخرجه أبو داود (٤٠٣١) في اللبس: باب لبس الشهرة. من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وفيه ضعف.

العراقي، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إسناده جيد؛ وقال ابن حجر العسقلاني في إسناده: حسن.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - في حديث طويل قال: قال رسول الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْعَجَافِ لَا يَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدَنَّ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا» أخرجه مسلم^(١). وقد فسر بعض العلماء قوله: «مائلات مميلات» بأنهن يتمشطن المشطة الميلا - وهي مشطة البغايا.

وَيَمَشْطُنَ غَيْرَهُنَّ تِلْكَ الْمَشْطَةُ. وهذه هي مشطة نساء الإفرنج ومن يحدو حَدَوَهُنَّ مِنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ اهـ^(٢).

فرع: ويُعفي لِحْيَتَهُ بَأَنَّ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا، قال في «المذهب»: ما لم يُسْتَهْجَرْ طَوْلُهَا، ويحرم حلقها، ذكره الشيخ تقي الدين.

الدليل: حديث «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحْيَ» رواه البخاري ومسلم^(٣)، وفيهما «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَفَرُوا اللَّحْيَ وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ»^(٤)، وفي رواية «أَوْفُوا اللَّحْيَ».

^١ ويشهد له حديث حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - عند لبر (١٤٤).

(١) في «صحيحه» (٢١٢٨) في اللبس: باب النساء الكاسيات العاريات، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «مجموع فتاواه» ٤٥/٢ - ٤٧.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٩٣) في اللبس: باب إعفاء اللحي، ومسلم (٢٥٩) في الطهارة: باب خصال الفطرة، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٤) لبخري (٥٨٩٢) في اللبس: باب إعفاء اللحي، ومسلم (٢٥٩) (٥٤) في الطهارة: باب خصال الفطرة، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

ولا يُكره أخذ ما زاد على القبضة، ونص أحمد: لا بأس بأخذه، ولا يُكره أخذ ما تحت حلقه.

الدليل: فِعْلُ ابنِ عُمَرَ، لكنْ إِنَّمَا فَعَلَهُ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَالْحُجَّةُ فِي رَوَايَةِ الرَّأَوِيِّ لَا فِي رَأْيِهِ، وَهُوَ قَدْ رَوَى النَّهْيَ عَنِ الْأَخْذِ مِنْهَا. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَفَعَلَ كَفَعَلَ ابْنُ عُمَرَ جَمَاعَةً مِنَ التَّبَعِينَ، وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ، وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَقَالُوا: يَتْرَكُهَا عَافِيَةً لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأَعْفُوا اللَّحَى» اهـ. وَأَخَذَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَاجِبِيهِ وَعَارِضِيهِ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ^١.

وسئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين عن أخذ الرجل من طول لحية إذا كنت دون القبضة؟ فأجاب: الظاهر الكراهة؛ لقول النبي ﷺ: «أعفوا اللحى» وفي حديث آخر: «أزحوا اللحى»^٢. والسنة عدم الأخذ من طولها مطلقاً. وإنما رخص بعض العلماء في أخذ ما زاد عن القبضة لفعل ابن عمر - رضي الله عنهم - وبعض العلماء يكره ذلك لقول النبي ﷺ: «أعفوا اللحى» وأما حق ما عسى الخدين من الشعر، فلا شك في كراهته، لمخالفة قول النبي ﷺ: «أعفوا اللحى» واللحية في اللغة: اسمٌ للشعر الذبت على الخدين والدقن، ومعنى قوله «أعفوا اللحى»: أي وفروها واتركوها عسى حالها، مع أنه ورد حديث في النهي عن ذلك. فروى الطبراني^٣ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَثَلَ بِالشَّعْرِ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَلَاقٌ»، قال الرَّمْخُسِيُّ: معناه: صَيَّرَهُ مُثَنَّةً؛ بَأَن تَنَفَّهُ أَوْ خَلَقَهُ مِنَ التَّخْدُودِ، أَوْ غَيْرِهِ بِسَوَادٍ، وَقَالَ فِي النَّهْيَةِ: مَثَلَ بِالشَّعْرِ: خَلَقَهُ

(١) نظر «كشف لقن» ١/ ٨٣، و«لمجموع شرح لمهذب» ١/ ٣٢١.

(٢) أخرجه لإمام مسلم (٢٦٠) في لطهرة: باب خصال لفطرة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) لبحري (٥٨٩٢) في لبس: باب تقية الأظفار، قال: وكان بن عمر يدحج أو عتمر قرض عسى لحية، فم فصل أخذه.

(٤) في «المعجم الكبير» (١٠٩٧٧)، وسنده ضعيف. حجج بن صير ضعفه يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم.

من الخدود، وقيل: نَفَّه أو تغيّره بالسّواد. فهذا الحديث ظاهرٌ في تحريم هذا الفعل، والله أعلم أهـ^١.

وسُئل الشيخ محمد بن إبراهيم عدة أسئلة: الأول عن حلق اللحية، فأجاب: لا يجوز أن تُزال بأي وجه كان لقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢] وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وقوله ﷺ الثابت في الصحيح وغيره: «أخفوا الشّوارب وأعفوا اللحى» وما جاء في هذا المعنى، والأمر يقتضي الوجوب. وهذا أمرٌ درج عليه رسول الله ﷺ والصّحابة ومَن بعدهم إلى القرن السابع الهجريّ ثم بدأ مَن قلّت رغبته في الدّين بحلقها، نعوذُ بالله من كلّ ما يَغْضِبُه.

الثاني: ما حُكْمُ التّقصيرِ منها؟

الجواب: لا يجوزُ لما سبق من الأدلة وما ثبت في «صحيح مسلم»^٢ وغيره عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خَالِفُوا الْمَجُوسَ»، لأنهم يُقَصِّرُونَ لحاهم، ويطولون الشّوارب وهذا نصٌّ في الموضوع. وحديث الترمذي^(٣) أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ طُولِهَا وَغَرَضُهَا». غيرُ صحيح، وفعل ابن عمر أَنَّهُ كَانَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ لِحْيَتَهُ فَمَدَّ فَضَلَ أَخْذَهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رَوَى النَّهْيَ عَنِ التَّقْصِيرِ، وَإِذَا تَعَارَضَ رَأْيُ الصَّحَابِيِّ وَرَوَايَتُهُ، فَرَوَايَتُهُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى رَأْيِهِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي الْعَمَاءِ فِي تَعَارُضِ رَأْيِ الصَّحَابِيِّ وَرَوَايَتِهِ.

(١) «الدرر السنية» ٧٧/٣، و«النهاية» ٢٩٤/٤، و«القاموس المحيط» ص ١٧١٤.

(٢) رقم (٢٦٠) في الطهارة: باب خصال الفطرة.

(٣) في «سننه» (٢٧٦٢) في الأدب: باب ما جاء في الأخذ من الحية، من طريق هدد، عن عمر بن هارون، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقال: هذا حديث غريب، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمر بن هارون مقرب الحديث لا أعرف له حديثاً ليس له أصل إلا هذا الحديث «كان النبي ﷺ... الحديث» لا نعرفه إلا من حديث عمر بن هرون. قلنا: عمر بن هرون ضعفه غير واحد من الحفاظ، وقال الحافظ في «التقريب»: متروك.

الثالث: هل العارضان من اللحية؟

الجواب: نعم، العارضان من اللحية، يدل على ذلك ما رواه أحمد في المسند عن يزيد الفارسي في رؤياه للنبي ﷺ وقد جاء في آخرها «قد ملأت لحيته ما بين هذه إلى هذه، قد ملأت نحره»، فقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: لو رأيته في اليقظة ما استطعت أن تنعته فوق هذا^(١).

قال المناوي وغيره: قوله: «ما بين هذه وهذه» أي: قد ملأت ما بين الأذنين. وقوله: «قد ملأت نحره» أي: كانت مسترسلة إلى صدره كثة.

وروى البخاري في «صحيحه»^(٢) في باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة، من حديث أبي معمر - رضي الله عنه - قال: قلنا لخباب: أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم. فقلنا: بهم كنتم تعرفون ذلك؟ قال: باضطراب لحيته.

وجه الدلالة أن المأموم إذا رفع بصره إلى الإمام في الصلاة، فإنما يرى منه عارضيه فقط، وأما ما على الدق^(٣)، فمستور عنه بالعنق، وما تركهما رسول الله ﷺ إلا لأنهما منها. وقد جاء في «لسان العرب» وغيره أنهما داخِلان في مُسمَّاهما.

الرابع: هل حُكْم حَلَقِ العارضين والتقصيرِ منهما كحُكْم حلق اللحية والتقصيرِ منها؟

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٣٦١/١ - ٣٦٢، وابن سعد في «الطبقات» ٤١٧/١، والترمذي في «الشمائل» (٣٩٢) من طريق عوف بن أبي جميلة، عن يزيد الفارسي قال: رأيت رسول الله ﷺ في النوم... فذكره.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف. يزيد الفارسي في عداد المجاهولين.

(٢) رقم (٧٤٦) في الأذان.

(٣) (دَقْنُ) الإنسان: مجمع لحيته. «مختار الصحاح» ص ٤٢٢.

والجواب: نَعَمْ، لِما سبق مِنَ الأدلة.

والخامس: هل خَلَقَهَا كبيرةً أو صغيرة؟

والجواب: مَنْ حَلَقَ لحيته بعدَ العلمِ بالحكم مُصِراً على ذلك ففَعَلَهُ كبيرةً، فَإِنَّ الكبيرةَ هي ما تُوعَدُ عليه بغَضَبٍ أو لعنةٍ، أو رُتَبٌ عليه عِقَابٌ في الدُّنيا أو عَذَابٌ في الآخرة، وهو دونُ الشُّركِ والكُفر. وقد سبقت الأدلة الدالة على الأمر بإعفائها، وهو يقتضي الوجوب، والأمرُ بالشَّيءِ نُهْيٌ عن ضِدِّهِ الذي لو فعل لتخَلَّفَ متعلِّقٌ مقتضى الأمر، والنُّهْيُ يقتضي التحريم. وقد حكى ابن حزم الإجماعَ على أنَّ إعفاءَ اللحية وقصَّ الشاربِ فَرَضٌ. وقال ابنُ عبد البرِّ وشيخُ الإسلام أبو العباس ابنُ تيمية وغيرهما: إِنَّ خَلْقَهَا حرام، وقد ورد التشديدُ في النهي عن حلقها فثبت عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَثَلَ بِالشَّعْرِ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ خَلْقٍ»^(١). قال الهروي والزمخشري وابنُ الأثير وابنُ منظور: مَثَلَ بِالشَّعْرِ: صَبَرَهُ مَثَلَةً: بِأَن خَلَقَهُ مِنْ الخدود، وَنَتَفَهُ وَغَيَّرَهُ بِالسَّوَادِ. وثبت عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٢). وقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا»^(٣). وقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»^(٤). وَخَلَقَ اللِّحْيَةَ فِيهِ تَشَبُّهُ بِالمَجُوسِ وَالنَّصَارَى وَالْيَهُودِ، وَفِيهِ تَشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ وَتَغْيِيرٌ لِخَلْقِ اللَّهِ. وقد نصَّ الإمام أحمدُ في رواية المروزي: على كراهةِ أَخْذِ الشَّعْرِ بِالْمَنْقَاشِ مِنَ الْوَجْهِ. وقال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَمَثِّصَاتِ»^(٥). والمرادُ بِالكراهةِ عِنْدَ أَحْمَدَ كراهَةُ التحريم، والدليلُ على ذلك

(١) سلف ص ٣٢٨.

(٢) سلف ص ٣٢٦.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٩٥) في الاستئذان: باب ما جاء في كراهية إشارة اليد بالسلام. وقال هذا إسنادٌ ضعيفٌ وتبعه النووي والسيوطي. قلت: الحديث حسن بشواهد السالفة.

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٨٥) في اللباس: باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال. من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه البخاري (٥٩٣١) في اللباس: باب المتفلجج للحسن، ومسلم (٢١٢٥) في

احتجَّ به بحديث اللُّعْنِ لمن فعل ذلك، واللُّعْنُ لا يكون إلا على كبائر الإثم، ويلحق بالتَّغْيِإِ إزالة الشعرِ بخلْقٍ أو بقصٍّ أو نحوهما.

السادس: هل رَتَّبَ الشارعُ عقوبةً دنيويةً على مَنْ حَنَقَ لحيته أو أطال شاربه؟

الجواب: خَلَقَ اللّٰه الحية وإطالة الشاربِ مِنَ المعاصي التي لم يُقَدَّرَ الشارعُ لها جزاءٌ كم حدَّدَ في الزنا والسرقه وغير ذلك، وما كان غيرَ محدَّدٍ فيرجع فيه إلى اجتهد الحكم، فهو الذي يتولى تقديره حسب ما تقتضيه المصلحة.

السابع: هل يُهَجَّرُ مَنْ حلق لحيته وأطال شربه؟

الجواب: يُهَجَّرُ بعد العلم بالحكم، ونُصِّحَه حتى يُقْلَعَ من الذنب إلا إذا كان يترتَّبُ على الهَجْرِ مفسدة أكثر من المصلحة التي تنشأ عن الهَجْر فلا يهجره، لأنَّ هذه المسألة من المسائل التي أطلقها الشرع، وما كان كذلك فإنَّ حكمه يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص، فيُنظَرُ في المصالح والمفاسد وما تَرَجَّح جانبُه، فعليه الأخذ به، وعليك بمطالعة قِسْمِي التوحيد والجهاد من «الدُّرر السنية في الأجوبة النجدية» فإنَّ أئمة الدعوة - رحمة الله عليهم - بيَّنوا الكلامَ على الهَجْر بياناً شافياً^(١).

الترجيح:

قلت: م ذكره الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - هو الحق الذي لا ينبغي

- لبس: باب تحريم فعل الواصلة والمستوصة، والواشمة والمستوشمة، والنامصة والنامصة، والمتفجعات، والمفجرات خلق الله، من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: لعن الله لواطمت والمستوشمت والمتفجعات والحسن المفجرات خلق الله تعالى، مالي لا لعن من لعن النبي ﷺ وهو في كتاب الله ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾.

(١) «مجموع فتاوى» ٢ ٥٢ - ٥٦، و«فيض القدير» ١/١٩٨، و«لسان العرب» ١٥/٢٤٣، و«النهية» ١ ٤١٠.

الْعُدُولُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: شعر الخدين داخلٌ في حكم اللحية. فلا يجوز أخذه لا بحلقٍ ولا بقصٍ لقول النبي ﷺ «قُصُّوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحْيَ خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ»^(١). وممن نص على دخول شعر الخدين في اللحية صاحب «القاموس»، وصاحب «اللسان». اهـ.

فائدة: قالت اللجنة: وليس المراد بمخالفة المجوس وسائر المشركين مخالفتهم في كل شيء ولو كان صواباً جارياً على مقتضى الفطرة والأخلاق الفاضلة، بل المراد مخالفتهم فيما حادوا فيه عن الحق والصواب، وخرجوا به عن الفطرة السليمة والأخلاق الفاضلة. اهـ.

فائدة: أفتت اللجنة بجواز وصف حالق اللحية بالفِسْق بعد أن يُنصَح ويأبى قَبُولُ النصح ويَصِرَّ على المعصية^(٢).

فرع: وَيُسْنُ خَفُّ الشَّارِبِ أَوْ قَصُّ طَرَفِهِ. وحفه أولى نصاً، قال في «النهاية»: إichفاء الشَّوَارِبِ أَنْ يُبَالِغَ فِي قَصِّهَا، وكذا قال ابنُ حَجَرٍ في «شرح البخاري»: الإِichفاءُ بِالحاءِ المهملة والفاء: الاستقصاء، ومنه «حتى أحفوه بالمسألة». قال النووي: وأما قَصُّ الشَّارِبِ فمتفقٌ على أنه سُنة.

الدليل: حديثُ ابنِ عُمرَ «أحْفُوا الشَّوَارِبَ» متفقٌ عليه^(٣)، وفي رواية «جُزَأَ الشَّوَارِبُ»، وفي رواية «أنهكوا الشَّوَارِبَ»، وحديثُ زيدِ بنِ أرقمَ «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ

(١) سلف ص ٣٢٧.

(٢) «فتاوى اللجنة» ٥/١٤٣، ١٤٤، ١٤٧.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) في البس: باب تقويم الأظفر، ومسلم (٢٥٩) في الطهارة: باب خصال الفطرة، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

شاربه فليس مِنَّا» رواه الترمذي^١ في كتاب الاستئذان من «جامعه» وقال: حديث حسن صحيح^٢.

وقال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أب بطين: قَصَّ الشارب وحفَّه سنة مؤكدة، ويكره تركه. وقال: وأما قصُّه على اختلاف بينهم في الأولى سوى ابن حزم فإنه حكى الإجماع على أن قَصَّ الشارب وإعفاء اللحية فرض. واستدل عليه بحديث زيد بن أرقم المرفوع: «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا». قال في «الفروع»: وهذه الصيغة تقتضي عند أصحابنا التحريم قال: وعبر أصحابنا وغيرهم بالاستحباب.

وأما أمره ﷺ بذلك مخالفةً للمجوس والمشركين، فلا يلزم منه الوجوب، لأن مخالفتهم قد تكون واجبة وقد تكون غير واجبة كقوله ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ لَا يَصْبِغُونَ فِخَالْفُوهِم»^٣، وكأمره بالصلاة في النعال والخفاف مخالفةً لليهود اهـ^٤.

قال النووي: ضابط قَصِّ الشارب أن يقصَّ حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفَّه من أصله. هذا مذهبنا. وقال عن الأحاديث المتقدمة: وهذه الروايات محمولة عندنا على الحفَّ من طرف الشفة، لا من أصل الشعر، ومما يستدل به في أن السنة قص بعض الشارب كما ذكرنا ما روى ابن عباس قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْصُ أَوْ يَأْخُذُ

(١) في سته (٢٧٦١) في الأدب: باب ما جاء في قص الشارب، وأخرجه النسائي في «المجتبى» ١٥، ١ وفي «الكبرى» (١٤) في الطهارة: باب قص الشارب، و١٢٩/٨ - ١٣٠ في الزينة: باب حفء الشارب.

(٢) نضر «كتشاف لندع» ٨٣/١. و«المجموع شرح المذهب» ١، ٣١٩ - ٣٢٠ و«فتح البري» ١٠، ٣٤٨. و«النهاية» ١/٤١٠.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٦٢) في أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل، و(٥٨٩٩) في اللبس: باب الخضاب، ومسلم (٢١٠٣) في اللبس: باب في مخالفة اليهود في الصبغ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) «الدرر السنية» ٧٧/٣، و«الفروع» ١، ١٣٠.

مِنْ شَارِبِهِ، قَالَ: وَكَانَ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ إِبْرَاهِيمُ يَفْعَلُهُ» رواه الترمذي^(١)، وقال: حديثٌ حسنٌ.

وروى البيهقي في «سُنَنِهِ»^(٢) عن شُرَحْبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ: «رَأَيْتُ خَمْسَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْصُونَ شَوَارِبَهُمْ: أَبُو أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَسْرٍ، وَعَتْبَةُ بْنُ عَبْدِ السَّلَمِيِّ، وَالْحِجَّاجُ بْنُ عَامِرِ الثَّمَالِيِّ، وَالْمُقَدِّمُ بْنُ مَعْدِيِّ كَرِبٍ، وَكَانُوا يَقْصُونَ شَوَارِبَهُمْ مَعَ طَرَفِ الشَّفَةِ».

وروى البيهقي عن مالك بن أنس الإمام - رحمه الله - أنه ذكر إحقاء بعض الناس شواربهم فقال مالك: ينبغي أن يُضْرَبَ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فليس حديثُ النبي ﷺ كذلك، ولكن يُبَدَى حَرْفُ الشَّفَةِ وَالْفَمِ. قال مالك: حَلَقَ الشَّارِبَ بِدَعَةٍ ظَهَرَتْ فِي النَّاسِ اهـ.

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز: من جَزَّ الشَّارِبَ حَتَّى تَظْهَرَ الشَّفَةُ الْعُلْيَا أَوْ أَحْفَاءُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ جَاءَتْ بِالْأَمْرَيْنِ. اهـ.

مسألة: وَالسَّبَالَانِ مِنَ الشَّارِبِ.

الدليل: مَا رَوَى أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قُصُّوا سَبَالَاتِكُمْ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»^(٣).

(١) في «سننه» (٢٧٦٠) في الأدب: باب ما جاء في قص الشارب، من رواية سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس فذكره، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.
قلت: ورواية سماك بن حرب عن عكرمة مضطربة، فهو ضعيف، وقد ابن القيم في «زاد المعاد» ١٧٨/١: ووقفه طائفة على ابن عباس.

(٢) ١٥١/١.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٢٦٤/٥ - ٢٦٥، والطبراني في «الكبير» (٧٩٢٤) من -

قال النووي: قال الغزالي: ولا بأس بترك سباليه، وهما طرفا الشارب، فعل ذلك عمر - رضي الله عنه - وغيره.

قلت: ولا بأس أيضاً بتقصيره، روى ذلك البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ويُستحبُّ في قصِّ الشارب أن يبدأ بالجانب الأيمن لما سبق أن النبي ﷺ كان يحبُّ التيامن في كلِّ شيء، وهو مخيرٌ بين أن يقصَّ شاربته بنفسه أو يقصّه له غيره، لأن المقصود يحصل من غير هتك مروءة أه^(١).

فرع: وللمرأة خلُق الوجه وحفّه نصاً، والمحرّم إنما هو نتف شعر وجهها قاله في «حاشية الإقناع»، ولها تحسينه وتحميره ونحوه من كلِّ ما فيه تزيين له.

وأباح عبد الرحمن بن الجوزي: التّمص وحده، وحمل النّهي على التدليس. أو أنه كان شعار الفاجرات. وفي «الغنية»: وجّه أنه يجوز بطلب زوج. والنامصة: هي التي تنتف الشعر من الوجه، والمتنمصة المنتوف شعرها بأمرها.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء: لا حرج على المرأة في إزالة شعر الشارب والفخذين والساقين والذراعين، وليس هذا من التّمص المنهي عنه. اهـ. وقالت: يجوز نتف الشعر الذي بين الحاجبين؛ لأنه ليس من الحاجبين. اهـ. ويكره حفّ الوجه لرجل - نص عليه أحمد - وكذا التحذيف وهو إرسال الشعر

- حديث أبي أمامة - رضي الله عنه - وقال الهيثمي في «المجمع» ١٣١/٥ و ١٦٠ بعد أن عزه لهما: ورجل أحمد رجل الصحيح خلا القسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر. قنن: وسنده حسن، ولبعضه شواهد في الصحيح.

(١) انظر «المجموع شرح المذهب» ٣١٩/١، ٣٢٠، و«فتاوى إسلامية» ١/ ١٨٢.

الذي بين العذار^(١)، والنزعة^(٢)، يُكره للرجل لأن علياً كرهه، رواه الخلأل.

ويُكره النقش والتكتيب والتطريف وهو الذي يكون في رؤوس الأصابع وهو القُموع، رواه المروزي عن عمرو بمعناه، عن عائشة وأنس وغيرهما بل تغمس يدها في الخضاب غمساً نصاً، قال في «الإفصاح» كره العلماء، أن تسود شيئاً بل تخضب بأحمر، وكرهوا النقش، قال أحمد: لتغمس يدها غمساً^(٣).

وقد صدرت فتوى من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ونصها:

لا يجوز للمرأة أن تحلق رأسها إلا من ضرورة، لما روى الترمذي والنسائي عن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ نهى أن تحلق المرأة رأسها^(٤). ولما رواه

(١) العذار: الشعر الذبت على العظم النقي بقرب الأذن. «القموس الفقهي» ص ٢٤٥.

(٢) وزجل (نزع) بين (النزع) بفتحين وهو الذي انحسر الشعر عن جانبي جبهته وموضعه (النزعة) بفتح الزاي وهما التزعتن. «مختار الصحاح» ص ٦٥٤.

(٣) انظر «كشف القناع» ٩٠/١ - ٩١، و«المغني» ١٣١/١، و«فتوى اللجنة» ٥ ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧.

(٤) أخرجه الترمذي (٩١٤) في الحج: باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء، والنسائي ٨ ١٣٠ في الزينة: باب النهي عن حلق المرأة رأسها من طريق خلاص بن عمرو، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأخرجه الترمذي (٩١٥) عن خلاص، ولم يذكر فيه عن عبي، وقال: حديث عبي فيه اضطراب، وروى هذا الحديث عن حماد بن سمة، عن قتادة، عن عائشة، أن النبي ﷺ نهى أن تحلق المرأة رأسها، والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون عبي المرأة حلقاً ويرون أن عليها التقصير.

قلنا: وله شاهد من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - عند البزار (١١٣٦ - كشف) وفيه روح بن عطاء، قال البزار: وروح ليس بالقوي.

وآخر من حديث عائشة - رضي الله عنها - عند البزار (١١٣٧) وفي سننه معنى بن عبد الرحمن ضعيف، وقال البزار: لا يتابع على حديثه

وفي «سنن» أبي داود (١٩٨٤) عن ابن عباس مرفوعاً: «ليس على النساء الحلق إنما عبي =

الخلال بإسناده عن قتادة، عن عكرمة قال: نهى النبي ﷺ أن تحلق المرأة رأسها. وقال الحسن: هي مُثَلَّة، وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن المرأة تعجز عن شعرها وعن معالجته، أتأخذ على حديث ميمونة؟ قال: «لأي شيء تأخذه» قيل له: لا تقدر على الدهن وما يصلحه، وتقع فيه الدواب، قال: «إن كان لضرورة فأرجو ألا يكون به بأس».

أما قص شعر الحواجب أو تحديده بقص جوانبه أو حلقه أو نفيه للزينة كما يفعله بعض النساء اليوم فحرام لم فيه من تغيير خلق الله، ومتابعة الشيطان في تفريره بالإنسان، وأمره بتغيير خلق الله، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ * إِنَّ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا، وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا * لَعَنَهُ اللَّهُ، وقال: لَا تَتَّخِذْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيحًا مَفْرُوضًا * وَلَا ضِلَالَهُمْ وَلَا مَنِيَّهُمْ وَلَا أَمْرَهُمْ فَلْيَتَّكِرْ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا أَمْرَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا [النساء: ١١٩]، وفي الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمَتَنِمَّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ الْمَغْيِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ» ثم قال: أَلَا أَلَعَنْ مَنْ لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهو في كتاب الله عز وجل، يعني: قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١). اهـ (٢).

وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن حكم القصّة التي يستعملها بعض النساء وهي قص الشعر من فوق الجبهة وجعل خصلات منه تتدلى عليها؟ فأجابت: إذا كان الغرض من القصّة التشبه بنساء الكافرين والملحدين فهي حرام؛ لأن التشبه بغير المسلمين حرام لقوله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم» وأما إذا لم

النساء التقصير» وحسن إسناده الحافظ في «التلخيص» ٢/ ٢٦١، وقواه أبو حاتم في «العلل» ٢٨١/١.

(١) سف ص ٣٣١.

(٢) «فتوى اللجنة» ٥، ١٧٩ - ١٨٠.

يكن القصد منها التشبه وإنما هي عادة من العادات المستحدثة بين النساء فإذا كان فيها ما يعتبر زينة يمكن أن تتزين بها لزوجها وتظهر بها أمام أترابها في مظهر يرفع من قدرها عندهن فلا يظهر لنا بأس بها. اهـ^١. وسيأتي حكم حلق الشعر وتقصيره.

فرع: ويُسْنُ أَنْ يَكْتَحِلَ فِي كُلِّ عَيْنٍ وَتَرًا ثَلَاثًا بِالْإِثْمِدِ الْمَطْيَبِ كُلَّ لَيْلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.

الدليل: ما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه «كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ كُلَّ لَيْلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَكَانَ يَكْتَحِلُ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي^٢، وقال: حديث حسن.

وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» رواه أحمد^٣.

قال النووي: وأما الاكتحال وتراً فاختلّف فيه فقيل: يكون في عينٍ وتراً وفي عين شفعاً ليكون المجموع وتراً، والصحيح الذي عليه المحققون: أنه في كل عينٍ وتر، وعلى هذا فالسنة أن يكون في كل عين ثلاثة أطراف. اهـ^٤.

وقال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ». أخرجه ابن ماجه^٥. ولأحمد من حديث ابن عباس: «إِنْ خَيْرَ أَكْحَالِكُمُ الْإِثْمِدُ يَجْلُو الْبَصَرَ

(١) «فتاوى اللجنة» ١٨١/٥.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٣٥٤/٢. وابن ماجه (٣٤٩٩) في الطب: باب من كتحل وتراً. والترمذي في «جامعه» (١٧٥٧) في اللبس: باب ما جاء في الاكتحال. و(٢٠٤٨) في الطب: باب ما جاء في السعوط. وفي «الشمائل» (٤٨) و(٤٩). وهو حديث حسن بشواهده. وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» رقم (٣٣١٨) طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) في «مسنده» ٣٧١/٢. وقد سلف.

(٤) انظر «كشف القناع» ٨٢/١. ٨٣. و«المجموع شرح المذهب» ٣١٤/١.

(٥) في «سننه» (٣٤٩٥) في اللبس: باب الكحل بالاثمد. وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» -

وينبت الشعر^١.

الكحل: بالضم المأل الكثير. والإثم كالكحل ككتاب. كل ما وُضع في العين يُشَتَفَى به. والمُكحلة: ما فيه الكحل وهي بضم الميم والحاء. وهو أحد ما جاء على الضم من الأدوات^٢.

فرع: ويُسن النظر في المرأة ليزيل ما عسى أن يكون به من أذى ويفطن إلى نعم الله. ويقول: «اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي». وحرّم وجهي على النار^٣.

الخلق الأول بفتح الخاء: الصورة الظاهرة. والثاني بضمها: الصورة الباطنة.

الدليل: حديث «اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي وحرّم وجهي على

ورقة ٢١٨: هذا سند حسن. عثمان بن عبد الملك مختلف فيه. رواه الترمذي في «الشمائل» (٥٢) عن إبراهيم بن المستر، عن أبي عصم. به. ورواه عبد بن حميد في «مسنده». ورواه الحاكم في «المستدرک» ٢٠٧/٤ من طريق أبي قلابة. عن أبي عصم. به. وقال: هذا حديث صحيح لإسناد. «نتهى».

قند: وله شاهد من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «البسو من ثيابكم البياض. وكفنوا فيها موتاكم. فإني من خير تيابكم. وإن خير أحوالكم الإثم يجبو البصر. وينبت الشعر» رواه الإمام أحمد في «مسنده» ١/٢٣١. وأبو داود (٣٨٧٨) في الطب: باب في الأمر بالكحل. وابن ماجه (١٤٧٢) في الجنائز: باب ما جاء فيما يستحب من الكفن. و(٣٥٦٦) في اللبس: باب البياض من الثياب. والترمذي (٩٩٤) في الجنائز: باب ما يستحب من الأكفان. وصححه ابن حبان (٥٤٢٣). والحاكم ١/٣٥٤. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وانظر تكملة تخريجه في «مسند الإمام أحمد»: برقم (٢٠٤٧) طبع مؤسسة الرسالة.

(١) انظر ما قبله.

(٢) انظر «ترتيب القموس» ٢١/٤. ٢٢. و«مختار الصحيح» ص ٥٦٤.

(٣) انظر «كشف القناع» ٨٥/١. و«حاشية العنقري» ١/٤٣.

النار» رواه ابن مردويه والبيهقي^(١) عن عائشة.

ولأحمد^(٢) عن ابن مسعود قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَظَرَ فِي الْمَرَأَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ كَمَا أَحْسَنْتَ خُلُقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: رَوَاهُ ثِقَاتٌ. قَالَ حَنْبَلٌ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَتْ لَهُ صِينِيَّةٌ فِيهَا مِرَاةٌ وَمُكْحَلَةٌ وَمَشْطٌ^(٣)، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ جُزْئِهِ نَظَرَ فِي الْمَرَأَةِ وَاکْتَحَلَ وَامْتَشَطَ^(٤).

فرع: وَيُسَنُّ تَطْيِبُ.

الدليل: حديث أبي أيوب مرفوعاً «أربعٌ من سنن المرسلين: الحياء والتعطر والسواك والنكاح» رواه أحمد^(٥) وغيره وقد تقدّم.

وعن أنسٍ مرفوعاً «حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءُ وَالطَّبِيبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» رواه أحمد والنسائي والحاكم وغيرهم^(٦)، وأفضله المسك لحديث أبي سعيد مرفوعاً قال في: المسك: «هو أطيب الطيب» رواه مسلم^(٧).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٦/ ٦٨ و ١٥٥، والبيهقي في «الدعوت لكبير» (٤٣٧) و(٤٣٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ١٧٣: رواه أحمد، ورجله رجل الصحيح قن: وسند أحمد والبيهقي (٤٣٧) إسناد صحيح. وهو دون قوله: «وحرّم وجهي عى النار».

(٢) في «مسنده» ٤٠٣/١ برقم (٣٨٢٣) طبع مؤسسة الرسالة، وإسنده حسن.

(٣) (والمشط) بالضم واحد (الأمشاط). «مختار الصحاح» ص ٦٢٥.

(٤) انظر «كشف القناع» ٨٥/١، و«رواء الغليل»: ٢١٣/١، و«الترغيب والترهيب» ٨٤/٥.

(٥) سلف ص ٣١٨.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٣/ ١٢٨ و ١٩٩ و ٢٨٥، والنسائي ٦١/٧ في عشرة النساء: باب حب النساء، والحاكم ٢/ ١٦٠ وصححه ووافقه الذهبي، وصححه ابن القيم في «زاد

المعاد» ١٥٠/١، وحسنه العراقي وابن حجر والسيوطي. قن: هو كم قلوا.

(٧) في «صحيحه» (٢٢٥٢) في الألفاظ من الأدب وغيره: باب استعمل المسك وأنه أطيب الطيب وكراهة ردّ الريحان والطيب.

وعن عائشة: كان يتطيَّب بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ: الْمِسْكِ، وَالْعَنْبَرِ رواه النسائي^(١)، وغيره.

قال ابن الأثير: وفي حديث عائشة «أَنَّهُ كَانَ يَتَطَيَّبُ بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ»^(٢)، والذِّكْرَةُ مِثْلُهُ، بالكسر ما يصلح للرجال كالمسك والعنبر والعود، وهي جمع ذَكَرَ، وَالذُّكُورَةُ مِثْلُهُ، ومنه الحديث «كَانُوا يَكْرَهُونَ الْمُؤَنَّثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَلَا يَرُونَ بِذِكُورَتِهِ بَأْسًا» وهو ما لا لَوْنَ لَهُ يَنْفُضُ كَالْعُودِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ. وَالْمُؤَنَّثُ: طَيِّبُ النِّسَاءِ كَالْخُلُوقِ وَالزَّعْفَرَانِ. اهـ^(٣).

وكان ابنُ عُمرَ يتَجَمَّرُ بِالْأُلُوءَةِ: يعني: العودَ غيرَ مُطَرَّاةٍ، وبكافورٍ يُطْرَحُ مع الأُلُوءَةِ، ويقول: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجِمِّرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ويُستحبُّ للرجل بما ظهر ريحُه وخفي لونه كبخور العنبر والعود، وللمرأة في غير بيتها عكسه وهو ما يظهر لونه ويخفي ريحُه كالورد والياسمين.

السَّليل: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «طَيِّبُ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَطَيِّبُ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ» رواه النسائي والترمذي^(٤).

(١) في «سنه» ٨ ١٥٠ في الزينة: باب العنبر، وفي سنده أبو عبيدة بن السفري، وهو ضعيف.

(٢) حديث «كَانَ يَتَطَيَّبُ بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ». قال التَّسْمِي في «سبل الهدى والرشاد»: ٥٣٥، ٧. ورواه النسائي وابن سعد وهو بالو «ذِكْوَةٌ».

(٣) «النهاية في غريب الحديث» ١٦٤/٢.

(٤) وقيل: هو ضرب من خير العود وأجوده. وتفتح همزته وتضم. النهاية ٤ ٢٨٠.

(٥) أخرجه أبو دود (٢١٧٤) في النكح: باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من عصبته أهله. ولترمذي (٢٧٨٧) في الأدب: باب ما جاء في طيب الرجل والنساء. والنسائي ١٥١/٨ في لزينة: باب الفصل بين طيب الرجل وطيب النساء. من طريق أبي نضرة. عن رجل. عن أبي هريرة، فذكره.

وفي سنده مجهول. ولكن يشهد له حديث عمران بن حصين عند الإمام أحمد ٤٤٢/٤. ولترمذي (٢٧٨٨). وقال لترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وقال: حديث حسن.

ولأنها ممنوعة في غير بيتها مما ينم عليها بإظهار جمالها من ضربها برجلها ليعلم ما تخفي من زينتها. قال تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بَأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] لأنه يؤدي إلى الفساد مما يظهر من الزينة.

وهي ممنوعة من نعل صرارة وغير ذلك مما يظهر من الزينة. وفي بيتها تتطيب بما شاءت مما يخفي أو يظهر لعدم المانع^(١).

فرع: روي عن النبي ﷺ أنه لعن الواصلة والمستوصلة، والنائمة والمتنمصة، والواشرة والمستوشرة، فهذه الخصال محرمة لأن النبي ﷺ لعن فاعلها ولا يجوز لعن فاعل المباح.

والواصلة: هي التي تصل شعرها بغيره أو شعر غيرها. والمستوصلة: الموصول شعرها بأمرها، فهذا لا يجوز للخبر لما روت عائشة رضي الله عنها أن امرأة من الأنصار زوجت ابنة لها، فاشتكت تساقط شعرها، فأتت النبي ﷺ فقالت: إن زوجها يريدُها، أفأصل شعرها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لعن الواصلات»^(٢)، فلا يجوز وصل شعر المرأة بشعر آخر لهذه الأحاديث، ولما روي عن معاوية أنه أخرج قصة من شعر فقال: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا ويقول: «إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذوا هذا نساؤهم»^(٣).

(١) انظر «كشف القناع» ٨٥/١، ٨٦.

(٢) أخرجه الإمام البخاري (٥٢٠٥) في النكاح: باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية، و(٥٩٣٤) في اللبس: باب وصل الشعر، ومسلم (٢١٢٣) في اللبس والزينة: باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة، والنائمة والمتنمصة، والمتفلجت، والمغيرات خلق الله، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٣٢) في اللبس: باب وصل الشعر، ومسلم (٢١٢٧) في اللبس والزينة: باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة.

وأما وَصَلُهُ بغير الشعر، فَإِنْ كَانَ بِقَدَرٍ مَا تَشُدُّ بِهِ رَأْسَهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ، وَلَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَفِيهِ رَوَاتَانِ إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ فِي تَخْصِيصِ الَّتِي تَصِلُهُ بِالشَّعْرِ، فَيُمْكِنُ جَعْلُهُ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلْفِظِ الْعَامِّ، وَبَقِيَ الْكَرَاهَةُ لِعُمُومِ اللَّفْظِ فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَصِلُ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا الشَّعْرَ، وَلَا الْقِرَامِلَ وَلَا الصُّوفَ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْوَصَالِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَصِلُ فَهُوَ وَصَالٌ. وَرَوَى فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَدَّ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا»^(١). وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَمْشِطُونَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصِلُ رَأْسَ الْمَرْأَةِ بِقِرَامِلٍ وَأَمْشِطُهَا فَتَرَى لِي أَنْ أُحِجَّ مِمَّا اكْتَسَبْتُ قَالَ: لَا، وَكَرِهَ كَسْبَهَا. وَقَالَ لَهَا: يَكُونُ مِنْ مَالٍ أَطِيبَ مِنْ هَذَا.

قَالَ الْمَوْفَّقُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُحَرَّمُ إِنَّمَا هُوَ وَصَلُ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ وَاسْتِعْمَالِ الشَّعْرِ الْمُخْتَلَفِ فِي نَجَاسَتِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ لِعَدَمِ هَذِهِ الْمَعَانِي فِيهَا، وَحَصُولِ الْمَصْلَحَةِ مِنْ تَحْسِينِ الْمَرْأَةِ لِرُجُوعِهَا مِنْ غَيْرِ مَضْرُوءَةٍ^(٢).

وَأَفْتَتِ اللِّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ: بِعَدَمِ جَوَازِ لِبْسِ الشَّعْرِ الْمُسَمَّى بِالْبَارُوكَةِ لَا لِلرِّجَالِ وَلَا لِلنِّسَاءِ لِأَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ، وَلِأَنَّهُ فِي حُكْمِ وَصَلِ الشَّعْرِ بَلْ أَشَدَّ مِنْهُ. وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْوَصْلِ لَا يَتَنَاوَلُ مَا تَفْعَلُهُ الطَّالِبَاتُ مِنْ رِبْطِ خِرْقٍ عَلَى شَكْلِ وَرْدَةٍ فِي رَأْسِ كُلِّ ضَفِيرَةٍ وَكَذَلِكَ الطُّوقُ الَّذِي يَعْمَلُ مِنَ الْخِرْقِ الْبَيْضِ وَيَجْعَلُ فِي الرِّقْبَةِ مَدْلَى عَلَى الصَّدْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ صَنِيعِ الْكَفَرِ الْمُخْتَصَرِّ بِهِمْ فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٣).

وَسَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا مَعَ زِيَادَةِ بَيَانٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي اجْتِنَابِ النِّجَاسَةِ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ٣ ٢٩٦، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ مُسْنَدُهُ بِحَرْفٍ.

(٢) «الْمَغْنِي»: ١ ١٢٩ - ١٣١.

(٣) «فَتْوَى اللِّجْنَةِ» ٥ ١٩١ - ١٩٣.

شروط الصلاة إن شاء الله.

فرع: وأما الواشرة: فهي التي تَبْرُدُ الأسنان بِمَبْرِدٍ ونحوه لتَحْدِّدَها وتَفْلَجَها^(١)، وتحسِّنَها، والمستوشرة المفعولُ بها ذلك بِإِذْنِها، وفي خبرٍ آخر «لَعَنَ اللهُ الواشِمَاتِ والمستوشِمَاتِ»^(٢)، والواشمة: التي تَغْرُزُ جِلْدَها بِإِبْرَةٍ ثُمَّ تحشوه كُحْلاً، والمستوشمة التي يُفعلُ بها ذلك^(٣).

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: بحرمة الوشم ووجوب إزالته إن لم يحصل ضرر^(٤).

مسألة: ويحرم نظُّرُ شعرٍ أجنبيٍّ كسائرِ بدنِها، لا الشعرِ البائنِ المنفصلِ منها^(٥).

فرع: ويجب الختان عند البلوغ ما لم يخف على نفسه ذكراً كان أو خُتًى أو أنثى. هذا المذهب، وقال به الجمهور، وهو مذهب الشافعي. قال أحمد: وكان ابن عباسٍ يشدُّ في أمره، ورؤي عنه أنه لا حَجَّ له ولا صلاةٌ يعني: إذا لم يختن.

الدليل: قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣]، وروى أبو هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اُخْتَنَنَّ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ ﷺ وهو ابنُ ثمانينَ سنةً بالقُدومِ» رواه البخاري ومسلم^(٦).

(١) (الفلج) في الأسنان بفتحين تبعد م بين الثني والرَّبعيت وبه طرب. ورجز (أفلج) الأسنان وامرأة (فلجاء) الأسنان. قل ابن دُرَيْد: لا بُدَّ من ذِكرِ الأسنان. «مختار الصحاح» ص ٥١٠.

(٢) سلف ص ٣٣١.

(٣) «المغني»: ١/١٣١، ١٣٢.

(٤) «فتاوى اللجنة»: ١٩٨٥.

(٥) انظر «كشف القناع»: ٩٠، ٩١.

(٦) أخرجه البخاري (٣٣٥٦) في الأنبياء، بب قول لله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خيلاً﴾

[النساء: ١٦٥]، ومسلم (٢٣٧٠) في الفضائل: بب من فضائل إبراهيم الخليل - عليه

السلام -.

وفي القدم روايتان: التخفيف والتشديد. والأكثرُونَ رَوَوْهُ بالتشديد وعلى هذا هو اسمُ مكان بالشام ورواه جماعة بالتخفيف. وقيل: إنه قول أكثر أهل اللغة واختلفوا على هذا فقليل: المرادُ به أيضاً موضعُ بالشام وأنه يجوز فيه التشديد والتخفيف. وقال الأكثرُونَ: المراد به آلة النجار، وهي مخففة لا غير، وجمعها قُدَم، قال أبو حاتم السَّجِسْتَانِي: ويجمع أيضاً على قَدائم، ولا يُقال قَداديم قال: وهي مؤنثة. واتفقوا على فتح القاف في الآلة والمكان.

ومن الأدلة قولُ النبي ﷺ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(١)، فهو دليل على أَنَّ النساءَ كنَّ يَخْتَنُنَّ.

ومن الأدلة ما روي من قوله ﷺ لرجلٍ يُسَمُّ «أَلَّى عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ» واختَبَنَ، رواه أبو دود^٢.

ومن الأدلة على وجوبه: أَنَّ سَتَرَ العورة واجب. فلولا أَنَّ الختانَ واجب لم يَجْزُ هَتَكُ حرمة المختونِ بالنظر إلى عورته مِن أجله، ولأنه مِن شعار المسلمين فكان واجباً كسائر شعارهم.

وعن الإمام أحمد: يجب على الرجال دُونَ النساء، واختاره الموفقُ والشارح

(١) حديث صحيح. أخرجه ابن ماجه (٦٠٨) في الطهارة: باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان. من حديث عائشة رضي الله عنها. وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١١٧٥) طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «سننه» (٣٥٦) في الطهارة: باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل. وفي سننه انقطع بين ابن جريج وعثيم بن كليب. ومجهولان: عثيم وأبوه.

وفي الباب عن واثلة بن الأسقع عند الطبراني في «الكبير» ٢٢ / (١٩٩). و«الصغير» (٨٨٠). والحاكم ٣ / ٥٧٠، وأبو نعيم في «الحلية» ٩ / ٣٢٩ من طريق منصور بن عمار. عن معروف أبي الخطاب، عن واثلة بن الأسقع. قال: لما أسلمت أتيت النبي ﷺ فقل: «غُتِسَ بماءٍ وسدرٍ واحلق عنك شعر الكفر».

قند: ومنصور بن عمار هذا ضعيف.

وحديث قتادة أبي هاشم الرهري عند الطبراني في «الكبير» ١٩، (٢٠).

وغيرهما، وصححه الشيخ عبدالرحمن السعدي، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وقالت: واجب في الذكور سنة ومكرمة في حق النساء. اهـ.
الدليل: عن شداد بن أوس قال: قال النبي ﷺ: «لِخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ وَمَكْرُومَةٌ لِلنِّسَاءِ»^(١).

قال السعدي: لا يجب على الأنثى لعدم الأمر به في حقها، ولعدم المعنى الموجود في ختان الذكر؛ لأنه يُتَوَصَّلُ به إلى كمال الطهارة، ولاتفاق المسلمين عليه في حق الذكر.

وقال مالك أبو حنيفة: هو سنة في حق الجميع.

الدليل: ما روى عمر بن يسر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «الْفِطْرَةُ عَشْرَةٌ: الْمِضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَالسَّوَاكُ وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ وَتَنْفُّ الْإِبْطِ وَالِانْتِضَاحُ بِالْمَاءِ وَالْخِتَانُ وَالِاسْتِحْدَادُ» رواه أحمد وأبو داود وابن

(١) أخرجه الإمام أحمد ٧٥٥، والبيهقي ٣٢٥/٨، من حديث أبي الميخ بن أسمة عن أبيه مرفوعاً، وقال البيهقي: وفيه حجاج بن أرطاة: ضعيف.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٥٩٠)، والبيهقي ٣٢٥/٨، من حديث ابن عباس مرفوعاً، وقال البيهقي: هذا إسناد ضعيف، والمحمول الموقوف.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢٧٢/١، والطبراني في «الكبير» (١٢٨٢٨)، والبيهقي ٣٢٥/٨، من حديث ابن عباس موقوفاً، قلنا: وفي سنده سعيد بن بشير وهو ضعيف.

وأخرجه البيهقي ٣٢٥/٨، من طريق أبي الميخ بن أسمة عن أبيه مرفوعاً، قلنا: وفيه حجاج بن أرطاة ضعيف، قلنا: واختلف فيه عن أبي الميخ، فرواه عن أبيه مرفوعاً، ورواه عن شداد بن أوس كما عند ابن أبي شيبة ٥٨٩، وفيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف، وفيه رجل لم يسم، ورواه الطبراني في «الكبير» (٧١١٢)، و(٧١١٣) ولم يذكر في سنده لروى المجهول وفيه حجاج وهو ضعيف.

وأخرجه الإمام أحمد ٤٢١/٥، والبيهقي ٣٢٥/٨، من حديث مكحول، عن أبي أيوب، وفي سنده انقطاع.

ماجه^(١)، بيسنادٍ ضعيف منقطع من رواية علي بن زيد بن جدعان، عن سلمة بن محمد بن عمار، عن عمار، قال الحفاظ: لم يسمع سلمة عماراً.

وقوله «الفطرة عشرة» معناه معظمها عشرة «كالحج عرفة» فإنها غير منحصرة في العشرة، ويدل عليه رواية مسلم «عشر من الفطرة».

ورد النووي على هذا الدليل بقوله: وأما ذكر الختان في جملتها وهو واجب وباقيا سنة فغير ممتنع، فقد يُقرن المختلفان كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤١] والأكل مباح والإيتاء واجب. وقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] والإيتاء واجب والكتابة سنة، ونظائره في الكتاب والسنة كثيرة مشهورة^(٢).

الترجيح:

قلت: ولقولُ شني - وهو أنَّ الختانَ يجب على الرجال دونَ النساءِ - أرجحُ لِمَ ذكره الشيخ عبدالرحمن السعدي - رحمه الله - والله أعلم بالصواب.

فرع: يجب الختان عند البلوغ كما تقدّم من أنه المذهب. قال ابن تيمية:

(١) أخرجه أحمد ٤، ٢٦٢، أبو داود (٥٤) في الطهارة: باب السواك من الفطرة، وابن ماجه (٢٩٤) في لطفرة: باب الفطرة، وفي سننه عندهم عبي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف. وأخرجه مسلم (٢٦١) في الإيمان: باب خصال الفطرة بلفظ آخر ليس فيه «الختان». وأخرجه البخاري (٥٨٩١) بلفظ: «الفطرة خمس: لختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأبط».

(٢) انظر «لمغني» ١، ١١٥ - ١١٦، و«لمجموع شرح المهذب» ١، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٧، و«كشف القناع» ١، ٨٨، و«لإتصاف» ١، ١٢٣ - ١٢٤، و«المختبرات الجبية» ص ١٧، و«فتوى اللجنة» ٥، ١١٣.

ويجب الختان إذا وجبت الطهارة والصلاة. اهـ^(١).

الدليل: قول ابن عباس: «وكانوا لا يختنون الرجل حتى يُدرك» رواه البخاري^(٢).

ولأنه قبل ذلك ليس بأهلٍ للتكليف.

لكن إنما يجب إذا لم يخف على نفسه، فإذا خاف على نفسه كمن أسلم كبيراً فإنه يسقط وجوبه كالوضوء والصلاة والصوم بطريق الأولى. قال ابن قُندس: فظاهر ذلك أن الخوف المسقط للوضوء والغسل مسقط للختان. اهـ. قال ابن تيمية: إذا لم يخف عليه ضرر الختان، فعليه أن يختن فإن ذلك مشروع مؤكّد للمسلمين باتفاق الأئمة. وقال: ويرجع في الضرر إلى الأطباء الثقات. وإذا كان يضره في الصَّيف أخره إلى زمان الخريف اهـ^(٣).

مسألة: قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إذا شقَّ عليه الختان بعد ما أسلم لكبر سنّه سقط عنه، فلا يُكلف به خشية أن يكون ذلك مما يسبب عدم دخوله بالإسلام. اهـ^(٤).

فرع: وحيث تقرر وجوب الختان على الذكر والأنثى فيُختن ذكرُ ختنى مشكّل وفرجه احتياطاً.

فرع: وللرجل إجبار زوجته المسلمة عليه كالصلاة.

قلت: وقد تقدّم أن الراجح عدم وجوبه على النساء.

(١) «الاختيارات الفقهية» ص ٢٦.

(٢) في «صحيحه» (٦٢٩٩) في الاستئذان: باب الختان بعد الكبر، عن ابن عباس - رضي الله عنهم -.

(٣) انظر «كشف القناع» ٨٨/١، و«مجموع الفتاوى» ٢١/١١٣ - ١١٤.

(٤) «فتاوى اللجنة» ١١٥/٥ - ١١٦.

فرع: والختان زمن صَغَرٍ أَفْضَلُ إِلَى التَّمْيِيزِ، لِأَنَّهُ أَسْرَعُ بُرْءًا لِنِشْأٍ عَلَى أَكْمَلِ الْأَحْوَالِ^(١).

قال بن تيمية: وينبغي إذا رَأَى البسُوعَ أَنْ يَخْتَنَ كَمَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَفْعَلُ؛ لِئَلَّا يَبْلُغَ إِلَّا وَهُوَ مَخْتُونٌ. اهـ^(٢).

وقد النووي: وما ذكرناه مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ خِتَانُهُ فِي الصَّغَرِ وَلَا يَجِبُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ اهـ^(٣) أي: جُمْهُورُ الشَّافِعِيَّةِ. ينبغي أَنْ يُزَادَ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي الْمَسْنُونُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الْوَاجِبِ. وقد نظمها السُّيُوطِيُّ فَقَالَ:

الْفَرْضُ أَفْضَلُ مِنْ تَطَوُّعِ عَبْدٍ حَتَّى وَلَوْ قَدْ جَاءَ مِنْهُ بِأَكْثَرِ
إِلَّا التَّطَهُّرَ قَبْلَ وَقْتٍ وَابْتَدَأَ بِالسَّلَامِ كَذَاكَ إِبْرَاهِيمُ مُعْسِرِ
زاد الخلوتي:

وكذا خِتَانُ الْمَرْءِ قَبْلَ بِنَاغِهِ تَمَّ بِهِ عَقْدُ الْإِمَامِ الْمَكْتَبِرِ؛

فرع: وَيُكْرَهُ خِتَانُ يَوْمِ سَابِعِ اللَّتَشْبِهِ بِالْيَهُودِ، وَيُكْرَهُ مِنْ حِينِ الْوِلَادَةِ إِلَى يَوْمِ السَّابِعِ. هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقَالَ بِهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمَالِكٌ. قَالَ مَالِكٌ: عَامَّةُ مَا رَأَيْتُ الْخِتَانَ بِلَدْنَا إِذَا تُغَرَّ الصَّبِيُّ.

(١) نضر «كشف القناع» ١ ٨٨، ٨٩.

(٢) «لاختيرت لفقهية» ص ٢٦.

(٣) «لمجموع شرح المذهب» ١ ٣٢٨.

(٤) «حاشية لعنقري» ١ ٤٤، ٤٥.

(٥) قولهم قمع سن صبي لم يُتَغَرَّ هو بضم لاء وسكون التاء المثناة وفتح لغين يقال يُغَرُّ الصبي بضم اللام وكسر الغين يُغَرُّ فهو مَثْغُورٌ كضرب يضرب فهو مضروب إذا سقطت رواقعه فإذا نبت قيل: تَغَرَّ بَدَأَ مَتَدَّ فَوْقَ مَشْدَدَةٍ عَلَى مِثْلِ إِثْرِ قَبْتِ الشَّيْءِ ثُمَّ دُغِمَتْ. «تهذيب»

وعن أحمد: لم أسمع فيه شيئاً، وقال الليث بن سعد: يُختن ما بين السَّبْعِ إلى العَشْرِ.

وعن الإمام أحمد: لا يُكره يومَ سابعه، قال الخلال: العملُ عليه، وكذا الحكمُ من ولادته إلى يومِ السابع، قاله في «الفروع» قال: ولم يذكُر كراهته الأكثرُ.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ولا يحرم تقديمه على اليوم السابع ولا يُكره، ولا يحرم تأخيرُه عنه ولا يكره، والأمرُ في ذلك واسعٌ، مع مراعاة مصلحة الطفل. اهـ.

الدليل على عدم الكراهية: ما رُوي عن مكحول أو غيره أن إبراهيم عليه السلام ختن ابنه إسحاقَ لسبعة أيام، وإسماعيلَ لسَبْعِ عَشْرَةَ سنةً. قال ابنُ المنذر: ليس في باب الختانِ نهْيٌ يثبتُ، ولا لوقته حدٌّ يُرجع إليه ولا سنةٌ تتبع، والأشياء على الإباحة، ولا يجوز حَظْرُ شيءٍ منها إلا بحُجة، ولا نعلم مع مَنْ منع أن يُختن الصبيُّ لسبعة أيام حُجَّةً. اهـ^(١).

الترجيح:

قلت: وهذا القولُ الأخير هو الرَّاجحُ، والله أعلم.

فرع: في كيفية الختان: ختن الذكر بأخذ جِلْدَةٍ حشفة ذكرٍ، ويُقالُ لها: القُلْفَةُ والغُرْلَةُ، فإن اقتصر على أخذ أكثرها جزء، نَقِه لميموني وجزم به صاحبُ «المحرر» وغيره.

وخَفَضُ الجارية: أخذُ جِلْدَةٍ أنثى فوقَ محلِّ الإيلاج تشبه عُرفَ الديك، ويستحب أن لا تؤخذ كُلُّها من امرأة - نصَّر عليه أحمد - لحديث أم عطية - رضي

«الأسماء واللغات» ٤٥/٣.

(١) انظر «كشف القناع» ٨٩/١، وإلنصف ١٢٥، والمجموع شرح منهذب

٣٢٩/١، و«الفروع» ١٣٤/١، و«فتاوى اللجنة» ١١٢/٥.

الله عنه - أَنَّ امرأةً كانت تَخْتَنُ بالمدينة فقال لها النبي ﷺ: «لا تَنْهَكِي فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْظَى لِلْمَرْأَةِ، وَأَحَبُّ إِلَى الْبَعْلِ» رواه أبو داود^(١)، ولكن قال: ليس هو بالقوي. وتنهكي بفتح التاء والهاء أي لا تبالي في القطع.

التعليل: لأنه يضعف شهوتها^(٢).

قال ابن تيمية: تختن المرأة، وختانها أن تقطع أعلى الجلد التي كعُرف الديك. قال رسول الله ﷺ للخافضة - وهي الخاتنة -: «أَسْمِي وَلَا تَنْهَكِي، فَإِنَّهُ أَبْهَى لِلْوَجْهِ، وَأَحْظَى لَهَا عِنْدَ الزَّوْجِ»^(٣)، يعني: لا تبالي في القطع، وذلك أن المقصود بختان الرجل تطهيره من النجاسة المحتقنة في القلفة، والمقصود من ختان المرأة تعديل شهوتها، فإنها إذا كانت قلفاء كانت مُغْتَلَمَةً شديدة الشهوة؛ ولهذا يُقال

(١) في «سسه» (٥٢٧١) في الأدب: باب ما جاء في لختن، وابن عدي في «الكمس» ٦ ٢٢٢٣، والبيهقي ٣٢٤/٨، قال أبو داود: ومحمد بن حسن مجهول، وهذا الحديث ضعيف.

وأخرجه الدلاوي في «الكنى» ٢ ١٢٢ والطبراني في «الأوسط» (٢٢٧٤)، وفي «الصغير» (١٢٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٥ ٣٢٧ و ٣٢٨، والبيهقي ٨ ٣٢٤ من طريق زائدة بن أبي لرقد، عن ثبث، عن أنس مرفوعاً.

قس: زائدة بن أبي الرقد ضعيف، وقال عنه الحافظ في «التقريب»: منكر الحديث. وأخرجه لحاكم ٣ ٥٢٥، والبيهقي ٨ ٣٢٤ من حديث الضحاك، وفي سنده اختلاف، ولضحاك، جزم غير واحد من الحفاظ بأنه ليس بالضحاك بن قيس الفهري الصحابي الصغير، فهو إذن مجهول.

وأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ١ ٢٤٥ من طريق إسماعيل بن أبي أمية، عن أبي هلال الرسبي، عن الحسن، عن أنس، وفيه ضعف. قس: وقد حسن بعضهم الحديث بمجموع طرقه.

(٢) نظر «كشف القناع» ١/٨٩، و«المجموع شرح المذهب» ١ ٣٢٧.

(٣) نظر لحديث الذي قبله، وزيادة لفظ «أسمي» ذكره رزين كما يقول ابن الأثير في «جمع لأصول» ٤ ٧٧٧، قال الأستاذ عبد القدر الأرناؤوط في الحاشية: ضعيف، أي: هذا الحديث.

في المشاتمة: يا ابن القلناء؟ فإنَّ القلفاء تتطَلَّع إلى الرجال أكثرُ ولهذا يوجدُ من الفواحش في نساء التتر، ونساء الإفرنج ما لا يوجدُ في نساء المسلمين، وإذا حصلتِ المبالغةُ في الختان ضَعُفَت الشهوةُ فلا يكملُ مقصودُ الرجلِ، فإذا قطع من غير مبالغةٍ حصل المقصودُ باعتدالٍ، والله أعلم^(١). اهـ.

وقال الشيخ عبدُ الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب: أمَّا الخِتانُ فهو أخذُ القُلْفَةِ، ومَن زاد على ذلك فقد خالف المشروعَ، فيؤدَّب ويضْرَبُ. وقال: وأمَّا مسألةُ بعض الناس الذين خَتَنُهم بالسَّلَخِ، فهذا لا يجوزُ في دين الإسلام. وقال: وكذلك مَنْ اختتنَ غيرَ ختانِ السُّنة، فإنَّ كانَ فَعَلَهُ وهو جاهلٌ، فلا أدب عليه. اهـ^(٢).

فرع: فيه مسائل:

الأولى: يجوز أن يَخْتِنَ نفسه، إن قَوِيَ عليه وأحسَنه.

الدليل: روي أنَّ إبراهيمَ خَتَنَ نفسه.

الثانية: إن تَرَكَ الختانَ مِن غير ضررٍ وهو يعتقد وجوبَه فسَقَ، قاله في «مجمع البحرين».

التعليل: لإصراره على ذلك الدُّنْبِ.

الثالثة: مَنْ وُلِدَ ولا قُلْفَةَ له سقط وجوبُه، ويكره إمرارُ الموصى على محلِّ الختانِ إِذْنً.

التعليل: لأنَّه لا فائدةَ فيه، فتنزه الشريعة عنه، ذكره ابنُ القيم^(٣).

الرابعة: قال النووي: أُجِرَ خِتانُ الطفلِ في مالِه، فإن لم يكن له مالٌ فعلى

(١) «مجموع الفتاوى» ١١٤/٢١.

(٢) «الدرر السنية» ٧٦/٣، ٧٧.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٨٩/١، و«تحفة لمودود» ص ١١٨، ط المكتبة العلمية.

مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

الخامسة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: لا يُختن أحدٌ بعد الموت اهـ^(١).

فرع: ولا تُقَطَّعُ أصْبُعُ زائدة، نقله عبد الله عن أحمد.

ويُكره ثَقَبُ أُذُنٍ صَبِيٍّ لَا جَارِيَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

التعليل: لحاجتها للتزئين، بخلاف الصَّبِيِّ^(٢).

فرع: ويُكره الْقَرْعُ، وهو حُلُّوْ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَالْقَرْعُ بَفَتْحِ الْقَافِ وَالزَّايِ^(٣). قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كِرَاهَةِ الْقَرْعِ كِرَاهَةً تَنْزِيهًا.

الدليل: عن نافع، عن ابن عمر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَرْعِ، فَقِيلَ لِنَافِعٍ: مَا الْقَرْعُ؟ قَالَ: أَنْ يُحْلَقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ. وَيُتْرَكُ بَعْضٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤).

وعن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ شَعْرِهِ، وَتُرِكَ بَعْضُهُ فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: «احْلِقُوهُ كُلَّهُ أَوْ اتْرَكُوهُ كُلَّهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^(٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» ١١٥/٢١.

(٢) انظر «كُشَفُ الْقَدْعِ» ٨٩/١. و«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ لِمَهْذَبٍ» ١/٣٢٩. و«فَتَاوَى اللَّجْنَةِ» ١٢١/٥.

(٣) «الْمَطْلَعُ» ص ١٦. و«الْإِنْصَافُ» ١٢٧/١.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٢١) فِي الْبَلَسِ: بَابُ الْقَرْعِ. وَمُسَمَّ (٢١٢٠) فِي الْبَلَسِ: بَابُ كِرَاهَةِ الْقَرْعِ.

(٥) أَخْرَجَهُ لِإِمَامِ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» ٨٨/٢. وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ١٣٠/٨. وَفِي «الْكَبَرِيِّ» (٩٢٩٦). وَفِي الزَّيْنَةِ: بَابُ الرُّخْصَةِ فِي حَقِّ الرَّأْسِ مِنْ حَدِيثِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَإِسْنَدُهُ صَحِيحٌ. وَانْظُرْ «صَحِيحُ مُسَمِّ» (٢١٢٠).

فيدخل في القزع حَلَقُ مواضعٍ من جوانب رأسه، وتَرَكُ الباقي، مأخوذٌ من قزع السحاب وهو تقطُّعه، وأن يُحلق وسطه ويُترك جوانبه، كما تفعله شَمَامِسَةُ النصارى، وحَلَقُ جوانبه وترك وسطه كما يفعله كثير من السفلة، وأن يُحلق مُقَدِّمه ويُترك مؤخِّره.

ويكره حَلَقُ القفا منفرداً عن الرأس إذا لم يحتج إليه لحجامة أو غيرها، قال المروزي: سألت أبا عبد الله عن حَقِّ القفا، فقال: هو من فعل المجوس، ومن تشبه بقوم، فهو منهم وقال: لا بأس أن يحتق قفه في الحجامة، والقفا مؤخَّرُ العنق، ولا يُكره حَلَقُه مع الرأس أو منفرداً لحاجة إليه.

قال عبيد الله: أما القَصَّة والقفا للغلام، فلا بأس بهما، وكلُّ خَصَصَةٍ من الشعر قصة، سواء كانت متصلةً بالرأس أو منفصلة، والمرادُ بها هنا شعرُ الناصية، يعني: أن حَلَقَ القَصْرَ وشعرَ القفا خَصَصَةً لا بأس به.

وأخرج أبو داود^١ من حديث أنس قال: «كن لي ذؤابةً فقالت أمي: لا أجْزُها، فإنَّ رسولَ الله ﷺ كان يمدُّها ويأخذُ بها».

وأخرج النسائي^٢ بسندٍ صحيح عن زيد بن حُصين، عن أبيه «أنه أتى النبي ﷺ فوضع يده على ذؤابته، وسَمَّت عليه، ودَعَا له».

ومن حديث ابن مسعود وأصله في «الصحيحين» قال: قرأتُ من في رسولِ الله ﷺ سبعين سورةً وأنَّ زيد بن ثابتٍ لمع الغلمان له ذؤابتان^٣، ويُمكن الجمعُ بأنَّ

(١) في «سننه» (٤١٩٦) في الترجع، باب ما جاء في لرحضة، وفي سننه ميمون بن عبد الله، وهو: مجهول، كما في «التقريب»

(٢) في «سننه» ١٣٤٨ في الزينة، باب لدؤبة، وسننه حسن.

(٣) أخرجه النسائي ١٣٤٨ في الزينة، باب لدؤبة، وأصله في «الصحيحين» من حديث ابن مسعود دون ذكر زيد بن ثابت، كما عند البخاري (٥١١٠) في فضائل لقرآن: باب لقرء من أصحاب نبي ﷺ، ومسند (٢٤٦٢) في فضائل لصحابة: باب من فضائل عبد الله بن مسعود

الذؤابة الجائز اتّخاذها ما يُفَرَّدُ من الشعر فيُرسَل ويُجمَع ما عداها بالضَّفَر وغيره، والتي تمنع: أنْ يحلق الرأس كلّه، ويُترك ما في وسطه، فيتخذ ذؤابة، وقد صرح الخطيبُ بأنّ هذا مما يدخل في معنى الفزع. انتهى من «الفتح»^(١).

فرع: ولا يُكره لذكر حلق رأسه. ولو لغير نُسكٍ وحاجة كقصّه. قال ابن عبد البر: أجمع العلماء في جميع الأمصار على إباحة الحلق، وكفى بهذا حجة وحرّم بعضهم حلقه على مُريد لشيخه؛ لأنه ذلٌّ وخضوع لغير الله^(٢)، ويدل على الإباحة حديث ابن عمر المتقدم.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: يجوز للرجل حلق رأسه؛ لأنه لم يرد فيه نهْي عن الحلق فيبقى على الأصل وهو الإباحة. اهـ^(٣).

قال في «الهدْي»: كان هَدْيُهُ ﷺ في حلق رأسه تركه كلّه أو حلقه كلّه، ولم يكن يحلق بعضه ويدع بعضه؛ قال: ولم يُحفظ عنه حلقه إلا في نُسك^(٤). وأما استئصال الشعر بالمقراض، فغير مكروه رواية واحدة، قال أحمد: إنما كرهوا الحلق بالموسى، وأما بالمقراض فليس به بأس؛ لأنّ أدلة الكراهة تختصّ بالحلق اهـ. يعني: بأدلة الكراهة ما رواه البخاري^(٥) من قوله ﷺ في الخوارج: «سِماهُمُ التَّحْلِيقُ»، فجعله علامة لهم. وقال عمر لضبيغ^(٦): لو وجدتك مخلوقاً لضربت الذي

- وأمه رضي الله تعالى عنهم.

(١) انظر «كشف القناع» ١، ٨٨، و«فتح البري» ١٣، ٥٣٥، و«نيل لأوطر» ١، ١٥٤.

(٢) نظر «كشف القناع» ١، ٨٨، و«نيل لأوطر» ١، ١٥٤.

(٣) «فتوى اللجنة» ٥، ١٨٠.

(٤) «زد المعد» ١، ٧٤.

(٥) في «صحيحه» (٧٥٦٢) في التوحيد: باب قراءة لفاجر، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) ضبيغ بن غُسل (بفتح العين وسكون لسن المهملتين) بفتح صدد وكسر موحدة وعجه غين كان يتتبع مشكلات القرآن فضربه عمر - رضي الله عنه - ومنع أن يجالس. «المغني» للشيخ محمد الهندي ص ١٥٠.

فيه عيناك بالسيف. وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُوضَعُ النواصي إلا في حَجٍّ أو عُمْرَةٍ» أخرجه الدارقطني في «الأفراد»^١ وروى أبو موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس مِنَّا مَنْ خَلَقَ» رواه أحمد^٢. وقال ابن عباس: الذي يخلق رأسه في المصر شيطان. قال أحمد: كانوا يكرهون ذلك.

ولكن الصحيح عدم الكراهة لما تقدم. ولم روي عن عبدالله بن جعفر أن النبي ﷺ لما جاء نعي جعفر أمهل آل جعفر ثلاثاً أن يأتيتهم. ثم أتاهم فقال: «لا تَبْكُوا على أخي بعد اليوم» ثم قال: «ادْعُوا بني أخي» فجاء بن قال: «ادْعُوا لي الحلاق» فأمر بنا فخلق رؤوسنا. رواه أبو داود^٣ والطبراني، وصححه النووي، ولأنه

(١) ورواه أبو نعيم في «الحلية» ٨ ١٣٩. من حديث بن عباس. وفي سننه: عبي بن إرميه بن الهيثم. وقد تهمة الخطيب. ورواه البزار (١١٣٤) والعقيلي في «الضعفاء» ٤ ٧٠. وابن عدي في «الكامل» ٦ ٢٢١٤. والخطيب في «تاريخه» ٣ ٢٣٩ من طريق محمد بن سيمان بن مسحول. عن عمر بن محمد بن المنكدر. عن أبيه. عن جابر.

ومحمد بن سيمان بن مسحول. تكلم فيه الحميدي وضعفه النسائي وأبو حاتم. وقال بن عدي: عمه ما يرويه لا يتابع عليه متناً أو إسناداً. وهذا الحديث معدود في منكرته. وورده في «كنز العمال» (١٢١٥٠) ونسبه إلى الشيرازي في «اللقب» و«الحية».

(٢) في «مسنده» ٤ ٣٩٦ من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -: «ليس من من سبق وحقن وخرق وأصه في «الصحيحين» من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - بلفظ: وجع أبو موسى وجعاً فغشى عليه. ورأسه في حجر امرأة من أهله فنه يستطع أن يرد عسيه شيئاً. فلما أفق قال: أن بريء ممن برىء منه رسول الله ﷺ. إن رسول الله ﷺ بريء من الصلابة ولحلاقة. ولشاقة. وهو في «صحيح البخاري» برقم (١٢٩٦) في الجنائز: باب ما ينهى عن الحلق عند المصيبة. ومسلم (١٠٤) في الإيمان: باب تحريم ضرب الخدود وشنق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية.

(٣) أخرجه أحمد (١٧٥٠) وأبو داود (٤١٩٢) في الترجل: باب في حق الرأس. والنسائي في «الكبرى» (٨١٦٠) في المناقب: باب فضائل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه. و(٨٦٠٤) في السير: باب إذا قتل صاحب الرية هل يأخذ الراية غيره بغير أمر الإمام (٩٢٩٥) في الزينة: باب حلق رؤوس لصبيين. وابن سعد في «الطبقات» ٤/٣٦ - ٣٧. وابن أبي عاصم

لا يكره استئصال الشعر بالمقراض ، وهذا في معناه ، وقول النبي ﷺ «ليس منا من حلق» يعني: في المصيبة؛ لأن فيه «أو صلق أو خرق»^١.

فرع: ويكره للمرأة حلق رأسها وقصه من غير عذر.

الدليل: ما روى لخلال بسنده، عن قتادة، عن عكرمة قال: نهى النبي ﷺ أن تحلق امرأة رأسها^٢، قال لحسن: هي مثله.

فإن كان ثم عذر كقروح لم يكره.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: وأما شعر رؤوس النساء فلا يجوز حلقه، لما رواه النسائي في «سننه» بسنده عن علي - رضي الله عنه - ورواه البزار بسنده في «مسنده» عن عثمان - رضي الله عنه - ورواه ابن جرير بسنده عن عكرمة - رضي الله عنه - قالوا: «نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها، والنهي إذا جاء عن النبي ﷺ فإنه يقتضي التحريم ما لم يرد له معارض». قال ملاً علي القاري في «المركة شرح المشكاة» قوله: «أن تحلق المرأة رأسها» وذلك لأن الذوائب للنساء كاللحي للرجال في الهيئة والجمال.

وأمّا أخذ شيء من أسفل الضفائر، ففي «صحيح مسلم» عن أبي سئمة بن عبد الرحمن قال: دخلت على عائشة أن وأخوها من الرضاع فسألها عن غسل النبي ﷺ من الجنابة، فدعت بإناء قدر الصاع، فاغتسلت وبينه ستر وفرغت على رأسها ثلاثاً قال: «وكن أزواج النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة»^٣.

في «لاحد وسني» (٤٣٤) وسنده صحيح.

(١) ضرر سعي، ١٢٢١، ١٢٣.

(٢) سنن ص ٣٣٨.

(٣) أخرجه مسلم (٣٢٠) في الحيض: باب لقد استحب من الماء في غسل جبدة، وغسل لرجل ولمرأة في بناء واحد في حالة واحدة، وغسل أحدهما بفض لآخر، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال النووي: قال القاضي عياض - رحمه الله -: المعروف أن نساء العرب إنما كنَّ يتخذن القرون والدوائب، ولعل أزواج النبي ﷺ فعلن هذا بعد وفاته ﷺ لتركهن التزيين واستغنائهن عن تطويل الشعر، وتخفيفاً لمؤونة رؤوسهن. وهذا الذي ذكره القاضي عياض من كونهن فعلن بعد وفاته ﷺ لا في حياته، كذا قاله أيضاً غيره، وهو متعين ولا يُظن بهن في حياته ﷺ، وفيه دليل على جواز تخفيف الشعر للنساء. وقال النووي أيضاً: قال القاضي عياض: ظاهر الحديث أنهما رأيا عملها في رأسها وأعالى جسدها مما يحل لذي المحرم النظر إليه من ذات المحرم^(١).

وتقدم ذكر فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: بتحريم خلق المرأة رأسها إلا من ضرورة. وأفتت اللجنة: بجواز تقصير شعورهن بقدر ما تدعو إليه الحاجة فقط^(٢).

فرع: ويحرم خلقها رأسها لمصيبة كلظم خد، وشق ثوب^(٣).

الدليل: قال أبو موسى: «برى رسول الله ﷺ من الصالقة والحالقة» متفق عليه^(٤).

فائدة: قال الشيخ عبدالعزيز بن باز: يجوز إزالة شعر جسده من الظهر والصدر والساقين والفخذين إذا لم يضر بدنه، ولم يقصد التشبه بالنساء أو الكفار؛ لأن الأصل الإباحة، ولا يجوز للمسلم أن يحرم شيئاً إلا بالدليل على تحريم ما ذكر، وسكوت الله ورسوله عن ذلك يدل على الإباحة، اهـ^(٥).

(١) انظر «كشف القناع» ٨٦/١، و«مجموع فتوى محمد بن إبراهيم» ٢ ٤٩ - ٥٠، و«شرح مسلم» ٣/٤ - ٥.

(٢) «فتاوى اللجنة» ١٨٢/٥.

(٣) «كشف القناع» ٨٦/١.

(٤) سلف ص ٣٥٧.

(٥) «نيل المآرب» ٤٣/١، ٤٤.

وأُفْتُتِ اللِّجَنَةُ: بأنه يجوز للمرأة أن تزيلَ شعرَ وجهها وسائرَ جسدِها بِنَتْفٍ أو نورةٍ أو نحو ذلك ما عدا الرأسَ والحاجبين. اهـ^١.

فرع: ويكره نَتْفُ الشَّيْبِ، ولا فرقَ بين نَتْفِهِ من اللحية والرأس.

الدليل: حديثُ عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبي ﷺ قال: «لا تَتَنَفُّوا الشَّيْبَ، فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قال النووي: حديثٌ حسن، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم^٢ بآسانيدٍ حسنة، قال الترمذي: حَسَنٌ.

وعن طارق بن حبيب أن حجاماً أخذَ مِنْ شاربِ النبي ﷺ، فرأى شَيْبَةً في لحيته، فأهوى إليها لِيَأْخُذَهَا، فأمسك النبي ﷺ يده وقال: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه الخلال^٣، في «جامعه»^٤، وقال بكرهته أيضاً شيخُ الإسلام ابنُ تيمية^٥.

فرع: ويُستحب خضابُ الشَّيْبِ بغيرِ السَّوَادِ، قال أحمد: إني لأرى الشيخَ المخضوبَ فأفرحُ به. وذاكرَ رجلاً، فقال: لم لا تختضبُ؟ فقال: أستحي، قال:

(١) «فتاوى اللجنة» ١٨٣، ٥.

(٢) أخرجه أحمد ٢ ١٧٩، و٢١٠ وبودود (٤٢٠٢) في الترجل: باب نَتْفِ الشَّيْبِ، والترمذي (٢٨٢١) والنسائي (٥٠٦٨) وابن ماجه (٣٧٢١) والبيهقي في «الشعب» (٦٣٨٦) وسنده حسن، وقد الترمذي: حديث حسن.

وأخرج مسلم في «صحيحه» (٢٣٤١) (١٠٤) من حديث أنس بن مالك قال: يُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّ لِرَجُلٍ لَشَعْرَةٌ لَبِيضَةٌ مِنْ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ. قال: ولم يختضب رسول الله ﷺ، إنما كان لبيض في عُنُقَتَيْهِ وفي الصدغين وفي الرأس نُتْ.

(٣) وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٦٣٨٨) من حديث فضالة بن عبيد، وسنده حسن.

(٤) نظر «المغني» ١٢٤/١ - ١٢٥ و«المجموع شرح لمهذب» ٣٢٣، ١.

(٥) «مجموع الفتاوى» ١٢٠/٢١.

سبحان الله، سنة رسول الله ﷺ.

الدليل: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فِخَالِفُوهُمْ» أخرجه البخاري ومسلم^(١).

وقال النبي ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ» أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد^(٢).

وَيُسْتَحَبُّ الخَضَابُ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ - بفتح الكاف والتاء - نباتٌ باليمن يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معاً يخرج بين السواد والحمرة.

الدليل: عن أبي ذرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ» أخرجه أبو داود^(٣).

وعن أبي رَمَثَةَ^(٤) قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا هُوَ «ذُو وَفْرَةٍ بِهَا رَدْعُ حِنَاءٍ وَعَلَيْهِ بُرْدَانُ أَخْضِرَانِ» والردع اللطخ. أخرجه أبو داود^(٥)، وأحمد والنسائي.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٢) في أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ومسلم (٢١٠٣) في اللبس: باب مخالفة اليهود في الصبغ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٢٦١/٢، والترمذي (١٧٥٢) في اللبس: باب ما جاء في الخضاب، من حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

(٣) في «سننه» (٤٢٠٥) في الترجل: باب في الخضاب، وابن ماجة (٣٦٢٢) في اللبس: باب الخضاب بالحناء، والترمذي (١٧٥٣) في اللباس: باب ما جاء في الخضاب، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٥٤٧٤).

(٤) رَمَثَةُ: بالكسر: اسم (الرَّمْثُ) بالكسر مرعى للإبل من الحمض. وشجر يُشَبُّهُ الغُضِيُّ. «ترتيب القاموس» ٣٨٦/٢.

(٥) في «سننه» (٤٢٠٦) في الترجل: باب في الخضاب، وأحمد ٢٢٧/٢، والنسائي ١٤٠/٨ في الزينة: باب الخضاب بالحناء والكتم، وهو حديث صحيح.

وحديثه أيضاً: أتيت النبي ﷺ أنا وأبي فقال لرجلٍ أو لأبيه: «من هذا؟» قال: ابني. قال: «لا تَجْنِي عليه» وكان قد لَطَخَ لِحْيَتَهُ بِالْحِنَاءِ. أخرجه أبو داود وأحمد^١.

وروى الخلال وابنُ ماجه^٢، بإسناديهما عن عثمان بن عبد الله بن موهبٍ قال: دخلتُ على أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ إلينا شعراً من شعر رسولِ الله مخضوباً بالحناء والكتم. وخَضَبَ أبو بكرٍ بالحناء والكتم. رواه البخاري^٣. وخضِبَ عمر بالحناء. رواه مسلم^٤.

مسألة: ولا بأس بالورس والزعفران.

الدليل: أن أبا مالك الأشجعي قال: سمعت أبي وسألته، فقال: كان خَضَبُ رسولِ الله ﷺ الورس^٥، والزعفران^٦.

وعن الحكم بن عمرو الغفاري^٧، قال: دخلتُ أنا وأخي رافعٌ على أمير المؤمنين عُمَرَ وأنا مخضوبٌ بالحناء وأخي مخضوب بالصفرة، فقال عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هذا خِضَابُ الْإِسْلَامِ، وقال لأخي رافعٍ: هذا خِضَابُ الْإِيمَانِ^٨.

(١) حديث صحيح، وأخرجه الإمام أحمد ٢/٢٢٦، وأبو داود (٤٢٠٨) في الترجل: باب في الخضب، و(٤٤٩٥) في الديت: باب النفس بالنفس.

(٢) في «سننه» (٣٦٢٣) في اللبس: باب الخضب بالحناء.

(٣) في «صحيحه» (٣٩١٩) و(٣٩٢٠) في مناقب الأنصار: باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة.

(٤) في «صحيحه» (٢٣٤١) (١٠٣) في الفضائل: باب شبيهه ﷺ.

(٥) (الورس) بوزن الفلّس نُبْتُ أَصْفَرُ يكون باليمن تُتَّخَذُ منه الخُمْرة للوجه، تقول منه (أورس) المكّن فهو (وارس) ولا يقال (مورس) وهو من النواذر، و(ورس) الثوب (توريساً) صَبَغَهُ بالورس. «مختار الصحاح» ص ٧١٦.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٣/٤٧٢، وإسنده صحيح.

(٧) عند الإمام أحمد في «مسنده» ٥/٦٧، وفي سننه عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي ضعفه أحمد. وأبوه: مجهول، كما في «التقريب».

(٨) انظر «المغني» ١/١٢٧، و«المجموع شرح المذهب» ١/٣٢٣، ٣٢٤، و«كشف القناع» =

مسألة: ويكره الخضاب بالسواد، قيل لأبي عبد الله. تَكَرَّهُ الخضاب بالسواد؟ قال: إي والله. قال في «المستوعب» و«التلخيص» و«الغنية»: في غير حَرْبٍ. قال النووي: والصحيح، بل الصواب أنه حرام، وممّن صرّح بتحريمه صاحب «الحاوي» إلا أن يكون في الجهاد اهـ. واختار التحريم اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: حديث جابر قال: أُتِيَ بأبي قُحافة والد أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - إلى رسول الله ﷺ ورأسه ولحيته كالثغامة بياضاً، فقال رسول الله ﷺ: «غَيَّرُوهُمَا وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ» أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي^(١)، وأحمد.

والثغامة، بفتح الثاء المثناة وتخفيف الغين المعجمة: نبات له ثَمَرٌ أبيض.

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون قومٌ في آخر الزمان يخضبون بالسَّوَادِ كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة»^(٢). ولا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. وحكي عن إسحاق بن راهويه: أنه رخص فيه للمرأة تزَيُّنٌ به لزوجها^(٣).

قال في «الإقناع وشرحه»: فإن حصل به أي: بالخضاب بسواد تدليس في بيع

- ٨٥/١.

(١) أخرجه مسلم (٢١٠٢) في اللباس: باب استحباب خضاب الشيب بصفرة أو حمرة وتحريمه بالسواد.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢١٢) في الترجل: باب ما جاء في خضاب السواد، والنسائي ١٣٨/٨ في الزينة: باب النهي عن الخضاب بالسواد، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٣) انظر «المغني» ١/١٢٧، و«المجموع شرح المذهب» ١/٣٢٣، ٣٢٤. و«كشاف القناع» ٨٥/١، و«المستوعب» ١/٢٦١، و«فتاوى اللجنة» ٥/١٦٨.

أو نكح حُرُومَ لحديث: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^١ . اهـ^٢ .

الترجيح:

قلت: والصَّحِيحُ تحريم الخضاب بالسوادِ للأدلة المذكورة، والله أعلم.

فرع: قال النووي: أما خضابُ اليدين والرَّجلين بالحناء فمستحبٌ لمتزوجةٍ من النساء، للأحاديث المشهورة فيه، وهو حرامٌ على الرجال إلا لحاجةٍ التداوي ونحوه. ومن الدلائل على تحريمه قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ»^٣، ويدل عليه الحديث الصحيح عن أنسٍ: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ» رواه البخاري ومسلم^٤. وما ذاك إلا للونه لا لريحه، فإنَّ ريح الطَّيب للرجال محبوبٌ، والحناء في هذا كالزَّعفران. وفي كتاب الأدب من سنن أبي داود^٥ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أَتَى بِمَخْنَثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالْحَنَاءِ، فَقَالَ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِئَ إِلَى النَّقِيعِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: إِنِّي

(١) أخرجه إمام مسلم (١٠١) و(١٠٢) في إيمان. باب قول النبي ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٢) كشف لقنع ١ ٨٥.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٨٥) في لبس: باب المتشبهون بالنساء، ومسلم (٢١٠٣) في لبس: باب لمتشبهون بالنساء من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٤٦) في اللبس: باب النهي عن لتزعفر للرجال، ومسلم (٢١٠١) في لبس والزينة: باب نهى لرجل عن لتزعفر.

(٥) برقه (٤٩٢٨) باب الحكم في لمختين، وسنده ضعيف، فيه مجهولان.

(٦) لمخت بكسر النون وفتحها والكسر فصح والفتح شهور وهو لذي خقه خق النساء في حركته وهيئته وكلامه ويحو ذلك «تهذيب لأسماء ولغات» ٣ ٩٩ - ١٠٠ وفيه كلام طويل مفيد.

نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ»، لَكِنْ إِسْنَادُهُ فِيهِ مَجْهُولٌ، وَالنَّقِيعُ بِالنُّونِ، اهـ^١.

وَأُطْلِقَ فِي «الْمُسْتَوْعَبِ» لِلرَّجُلِ الْخَضَابُ بِالْحِنَاءِ، وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ: كَرِهَهُ أَحْمَدُ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هُوَ بِلَا حَاجَةٍ مُخْتَصِّرٌ بِالنِّسَاءِ. وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي: أَنَّهُ كَالْمَرْأَةِ فِي الْحِنَاءِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ وَاحِدَةً، وَيُبَاحُ لِحَاجَةِ اهـ. قَالَ فِي «مَغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»: وَيُكْرَهُ الْخَضَابُ فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ لِلرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَعَلَى هَامِشِهِ: لِأَنَّهُ مِنَ التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ، وَلِحَاجَةِ يُبَاحُ، لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «كَانَ إِذَا اشْتَكَى شَيْئًا خَضَبَهُ بِالْحِنَاءِ»^٢. قَالَ ابْنُ ذَهْلَانَ: وَالَّذِي تَحَرَّرَ لَنَا كِرَاهَتُهُ لِلرِّجَالِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ اهـ^٣.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ: الْحِنَاءُ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا اخْتَضَبَ بِهِ الرَّجُلُ فِي يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلتَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ، وَلَا يَرِيدُ بِهِ الزِّينَةَ اهـ^٤.

قُلْتُ: وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَعَ: وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا رَوَى يَعْلَى بْنُ مَرَّةٍ الصَّحَابِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ خُلُقُوقٌ، فَقَالَ: «اذْهَبْ فَاغْسِلْهُ ثُمَّ لَا تَعُدْ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ^٥. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي النَّهْيِ عَنْ

(١) «المجموع شرح المذهب» ٣٢٤/١.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» ٤٦٢/٦ وَسَنَدُهُ حَسَنٌ بِفِظْ: «اِشْتَكَى أَحَدٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا فِي رَأْسِهِ إِلَّا قُلَّ: احْتَجَمَ. وَلَا اشْتَكَى إِلَيْهِ أَحَدٌ وَجَعًا فِي رِجْلَيْهِ إِلَّا قَالَ: اخْضَبْ رِجْلَيْكَ». وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» ٤١١/١. وَالْحَكَمُ ٢٠٦/٤. وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ.

(٣) انْظُرْ «حَاشِيَةَ الْعَنْقَرِيِّ» ١٤٩/١، ١٥٠ و«الْمُسْتَوْعَبُ» ١ ٢٦٠.

(٤) «الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ» ٧٨/٣، و«مَعَالِمُ السَّنَنِ» ٣٦/١.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٧١/٤، وَالنَّسَائِيُّ ١٥٢/٨ فِي الزِّينَةِ: بَابُ التَّزَعُّفِ وَالْخُوقِ، وَالْبَغْوِيُّ (٣١٦١) وَفِي سَنَدِهِ أَبُو حَفْصَ بْنِ عَمْرٍو - وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصَ، وَقِيلَ: حَفْصُ بْنُ -

الخلق للرجال أحاديث كثيرة، وهو مباح للنساء اهـ^١.

فرع: ومما يُكره في اللحية عَقْدُهَا.

الدليل: عن رُوَيْفَع - رضي الله عنه - قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يَا رُوَيْفَعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحِيتهُ أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا مِنْهُ بَرِيءٌ». رواه أبو داود وغيره^٢ بيسناد جيد.

قال الخطابي: في عقدها تفسيران: أحدهما: أنهم كانوا يعقدون لحاهم في الحرب، وذلك من زِيِّ العجم. الثاني: معالجة الشعر لينعقد ويتجعد، وذلك من فعل أهل التأنيث والتوضيع اهـ^٣.

فرع: ويُسن تقليم الأظفار؛ لأنه من الفطرة، ويتفاحش إذا تركها، وربما حَكَّ به السوَّخ، فيجتمع تحتها من المواضع المنتنة، فتصير رائحة ذلك في رؤوس الأصابع، وربما منع وصول ماء الطهارة إلى ما تحته. قال النووي: مجمع على أنه سنة، وسواء فيه الرجل والمرأة، واليدان والرجلان.

الدليل: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ» متفق عليه^٤.

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ،

= عبد الله: وهو مجهول لم يرو عنه غير عطاء بن السائب.

(١) «المجموع شرح المهذب» ٣٢٤/١، ٣٢٥.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٠٨/٤، وأبو داود (٣٦) و(٣٧) في الطهارة: باب ما ينهى عنه أن يستنجى به، والنسائي ١٣٥/٨ في الزينة: باب عقد اللحية، والطبراني في «الكبير» (٤٤٩١).

(٣) «المجموع شرح المهذب» ٣٢٣/١، و«معالم السنن» ٣٦/١.

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٩١) في اللبس: باب تقليم الأظفار، ومسلم (٢٥٧) في الطهارة: باب خصال الفطرة.

وإعفاء اللحية، والسَّوَاكُ، واستنشاق الماء، وقَصْرُ الأظفار، وغَسْلُ البراجم، ونَتْفُ الإِبْطِ، وحَلَقُ العانة، وانتِقاَصُ الماء^(١)، قال مصعب بن شيبَةَ - أحدُ رواة -: ونَسِيتُ العاشرةَ إلا أن تكونَ «المضمضة» وقال وكيعٌ وهو - أحدُ رواة -: انتِقاَصُ الماء: الاستنجاء، وهو بالقاف والصاد المهملة.

الظُّفَرُ: فيه لغاتٌ: ضَمُّ الظاء والفاء، وإسكانُ الفاء، وبكسرِ الظاء مع إسكانِ الفاء وكسرها، وأظفور، والفصيحُ الأول، وبه جاء القرآن.

والبراجم: بفتح الباء الموحدة جمع بُرْجَمَةٍ بضمِّها، وهي العُقْدُ المتشنجةُ الجلدِ في ظهور الأصابع، وهي مفاصلُها التي في وسطها بينَ الرُّوْاجِبِ والأشاجع، فالرُّوْاجِبُ هي المفاصل التي تلي رؤوسَ الأصابع، والأشاجع بالشين المعجمة هي المفاصل التي تلي ظَهَرَ الكفِّ، وقال أبو عبيد: الرواجب والبراجم جميعاً هي مفاصلُ الأصابع كلها، وكذا قاله صاحب «المحكم» وآخرون، وهذا مُراد الحديث إن شاء الله، فإنها كلها تَجْمَعُ الوَسْخَ قاله النووي.

وقال: وأما الإِبْطُ فبإسكانِ الباء، وفيه لغتان: التذكير والتأنيث، حكاها أبو القاسم الزَّجَاجِيُّ وآخرون، قال ابن السَّكَيْتِ: الإِبْطُ مذكَّرٌ وقد يُؤنَّثُ فيقال: إِبْطٌ حسنٌ وحَسَنَةٌ وأبيضٌ وبِيضَاءٌ.

وأما الفِطْرَةُ فبكسرِ الفاء، وأصلُها الخِلْقَةُ، قال الله تعالى: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] واختلفوا في تفسيرها في هذا الحديث، فقال الشَّيرَازِيُّ في «تعليقه» في الخلاف، والماورديُّ في «الحاوي» وغيرُهما من أصحابنا: هي الدِّينُ، وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: فسرها أكثرُ العلماء في الحديث بالسنة، قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلاح: هذا فيه إشكالٌ لِبُعْدِ معنى السنة من معنى الفطرة في اللغة، قال: فلعلَّ وجهه أن أصله سُنَّةُ الفطرة، وأدبُ الفطرة، فحُذِفَ المضاف وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه.

(١) أخرجه مسلم (٢٦١) في الطهارة: باب خصال الفطرة.

قال النووي: تفسير الفطرة هنا بالسنة هو الصواب. ففي «صحيح البخاري» عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «مِنَ السُّنَّةِ قَصْرُ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ»^(١). وأصح ما فُسِّرَ به غريب الحديث تفسيره بما جاء في رواية أخرى لاسيما في «صحيح البخاري»^(٢).

وجاء عن النبي ﷺ قال: «ما لي لا إيهم؟ وأنتم تدخلون عليّ قُلْحًا، ورُفْعُ أَحَدِكُمْ بَيْنَ ظُفْرِهِ وَأَنْمَلَتِهِ»^(٣)،^(٤) ومعناه: أن أحدكم يطيل أظفاره ثم يحكُّ بها رُفْعَةً

(١) رواه البخاري: (٥٨٩٠) في اللبس: باب تقليم الأظفار، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً بلفظ: «من الفطرة، حلق العانة، وتقليم الأظفار، وقصر الشارب». (٢) انظر «المغنى» ١١٨/١، و«المجموع شرح المذهب» ٣١٦/١ - ٣١٨، و«معالم السنن» ٤٢/١.

(٣) إيهم: قال ابن الأثير: هذا على لغة بعضهم، الأصل: أوهم بالفتح والواو، فكسر الهمزة، لأن قوم من العرب يكسرون مستقبل فَعِلَ، فيقولون: إَعْلَمُ ونَعْلَمُ وتَعْلَمُ، فلم كسر همزة «إوهم» انقلبت الواو ياء، و«الأنملة» بالفتح واحدة (الأنامل) وهي رؤوس الأصابع، قلت: الأنملة بفتح الهمزة والميم أيضاً لأنه ذكره في «الديوان» في باب أفعل، وقد يضم أولها ذكره ثعلب في باب المفتوح أوله من الأسماء، وأم ضم الميم فلا أعرف أحداً ذكره غير المطرزي في «المغرب». «مختار الصحاح» ص ٦٨٠ - ٦٨١.

(٤) أخرجه البزار (٢٦٦ - كشف)، والطبراني في «الكبير» (١٠٤٠١)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢٢١، ٢. من طريق الضحاك بن زيد الأهوازي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حزم، عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - مرفوعاً. قلنا: وفي سنده الضحاك بن زيد الأهوازي. قال العقيلي: يخالف في حديثه، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٣٧٩/١: كان ممن يرفع المراسيل، ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به لما كثر منها.

قلنا: وقد روى العقيلي هذا الخبر في «الضعفاء» ١، ٢٢١ من طريق سفيان، عن إسماعيل، عن قيس قال ﷺ.. فذكره، مرسلًا. قال العقيلي: وهذا أولى.

ومواضع التنن، فتصير رائحة ذلك تحت أظفاره.

وروي في حديثٍ مسلسلٍ قد سمعناه أنَّ علياً - رضي الله عنه - قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَقلِّمُ أظفاره يومَ الخميس، ثُمَّ قال: «يا عليُّ قَصِّرِ الظُّفْرَ، وَنَتِفِ الإِبْطَ، وَحَلِّقِ العانةَ يومَ الخميس، والغُسلَ والطَّيْبَ واللباسَ يومَ الجمعة»^(١). اهـ.

قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية، والإفتاء: مَنْ لم يقصّر أظفاره فهو مخالفٌ لسُنَّةٍ من سُننِ الفطرة.

والحكمةُ في ذلك النظافة والنقاء مما قد يكون تحتها من الأوساخ، والترفعُ عن التشبُّهِ بِمَنْ يفعل ذلك من الكفار، وعن التشبُّهِ بِذَوَاتِ المخالِبِ والأظفارِ من الحيوانات. اهـ.

فرع: يُستحب تقليم الأظافر مخالفاً: فيبدأ بخنصرِ اليمنى، ثُمَّ الوسطى، ثُمَّ الإبهام، ثُمَّ البنصر^(٢)، ثُمَّ السبابة^(٣)، ثُمَّ إبهامِ اليسرى ثُمَّ الوسطى ثُمَّ الخنصر^(٤)، ثُمَّ السَّبَّابة ثُمَّ البنصر، على الصحيح من المذهب.

الدليل: حديثُ «مَنْ قَصَّرَ أظفاره مخالفاً لم يَرَّ في عَيْنَيْهِ رَمَداً»^(٥).

وفسره أبو عبدالله ابن بطَّنة بما ذكر اهـ.

وقال ابن دقيق العيد: وما اشتهر من قصّها على وجهٍ مخصوص لا أصلَ له في

(١) قال في «الفتح» ٣٤٦/١٠: ولم يثبت في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث. اهـ وانظر «سنن البيهقي» ٢٤٤/٣.

(٢) (البَنَصْرُ) الإصْبَعُ بين الوُسْطَى والخِنْصِرِ. مؤنثة. «ترتيب القاموس» ٣٢٧/١.

(٣) (السَّبَّابَةُ) تلي الإبهام. «ترتيب القاموس» ٥٠٤/٢.

(٤) (الخِنْصِرُ) ويفتحُ الصَّد: الإصْبَعُ الصُّغْرَى، أو الوسطى مؤنثة. «ترتيب القاموس» ١١٨/٢.

(٥) قال في «المقاصد الحسنة» ص ٦٦٤. حديث رقم ١٦٣: هو في كلام غير واحد من الأئمة منهم: ابن قدامة والشيخ عبدالقادر في «الغنية». ولم أجده. اهـ.

وقال في «الفتح» ٣٤٥/١٠: ولم يثبت في ترتيب الأصبع شيء من الأحاديث. اهـ.

الشريعة. ثُمَّ ذكر الأبيات المشهورة وقال: هذا لا يجوز اعتقاد استحبابه؛ لأن الاستحباب حُكْم شرعي لا بُدَّ له من دليل، وليس استسهال ذلك بصواب. اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: واستحبابهم لقصر الأظفار على وجه المخالفة فيه نظر، والأثر الذي يُروى فيه باطل لا يُبنى عليه حُكْم شرعي، وإنما المستحب التيامن في كل شيء كما ثبت به الحديث، سوى الأشياء المستقدرة فإنها تكرم اليمنى عن مباشرته كالاستنجاء والاستنثار ونحو ذلك اهـ.

قلت: وهذا هو الراجح، والله أعلم.

مسألة: وَمَنْ تَعَوَّدَ الْقَصْرَ، وَفِي الْقَلَمِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ كَانَ الْقَصْرُ فِي حَقِّهِ كَالْقَلَمِ.

مسألة: ويستحب غسل الأظفار بعد قصه؛ تكميلاً لتنظفة، وقيل: إن الحث بها قبل غسلها يضر بالبدن.

مسألة: وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَحِيفَ عَلَى الْأَظْفَارِ فِي الْغَزْوِ، لَأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى حُلِّ حَبْلٍ أَوْ شَيْءٍ.

الدليل: قال أحمد: قال عُمَرُ: «وَفَرُوا الْأَظْفَارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، فَإِنَّهُ سَلَاخٌ».

وقال: عن الحكم بن عمرو «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نُحْفِيَ الْأَظْفَارَ فِي الْجِهَادِ، فَإِنَّ الْقُوَّةَ الْأَظْفَارُ»^(١).

فرع: وَيُسَنُّ نَتْفُ الْإِبْطِ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْفَطْرَةِ، وَيَنْفُحُشُ بِتَرْكِهِ. قال النووي: متفق على أنه سنة اهـ. وقال: ثم السنة نتفه كما صرح به الحديث، فلو حلّقه جاز. وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت على الشافعي - رحمه الله - وعنده المزنيّ يحلّق إبطيه، فقال الشافعي: قد علمت أن السنة التنف ولكن لا أقوى على الوجع. ولو أزاله بالنورة فلا بأس.

(١) انظر «المغني» ١/ ١١٨، ١١٩. و«كشف القناع» ١/ ٨٣، ٨٤. و«الإنباف» ١/ ١٢٢. و«المختبرات الجنية» ص ١٧. و«العدة شرح العمدة» لابن دقيق العيد ١/ ٣٤٩. و«فتاوى اللجنة» ١٧٣/٥.

قال الغزالي: المستحب نفيه، وذلك أسهل لمن تعوذه. فإن حلقه جاز، لأن المقصود النظافة، وأن لا يجتمع الوسخ في خَلِّ ذلك، ورُبما حصل بسببه رائحة. ويُستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن اهـ^١. واختار جواز حلق الإبط للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء^٢.

فرع: ويُسن حلقُ العانة، وهو الاستحداذ، وهو مستحب. قال النووي: متفق على أنه سنة اهـ. لأنه من الفطرة ويُفحشُ بتركه. فستُحب إزالةُ شيءٍ أزاله صاحبه فلا بأس. لأن المقصود إزالته.

قال النووي: وهل يجب على الزوجة إذا أمرها زوجها؟ فيه قولان مشهوران أصحهما الوجوب، وهذا إذا لم يُفحشُ بحيث ينقُرُ التَّوَاق^٣. فإن فحشَ بحيث نقره وجب قطعاً اهـ.

وإن أطلَى بنورة، فلا بأس، إلا أنه لا يدع أحداً يلي عورته إلا مَنْ يحلُّ له الاطلاعُ عليها من زوجة أو أمة.

وروى الخلال بإسناده عن نافع قال: كنتُ أطلّي ابنَ عُمر، فإذا بلغ عانتَه نورها هو بيده. وقد روي ذلك عن النبي ﷺ. رواه ابن ماجه^٤ من حديث أم

(١) انظر «المجموع شرح لمهذب» ١/ ٣٢٠، و«المغني» ١/ ١١٨.

(٢) «فتاوى اللجنة» ٥/ ١٧١.

(٣) تَوَقَّأ، وَتَوَقَّأ، وَتَوَقَّأ، وَتَوَقَّأ: اشتق إليه ونزع. «المعجم الوسيط» ١/ ٩٠، و«القاموس المحيط» ص ١١٢٤.

(٤) رواه ابن ماجه (٣٧٥١) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن أم سمية، ولفظه أن النبي ﷺ كان إذا طلا بدأ بعورته فطلاه بالنورة وسثر جسده أهه. قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٢٣٣: هو منقطع. حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة، قاله أبو زرعة، ورواه أحمد ابن منيع في «مسنده» من طريق كامل، عن حبيب بن أبي ثابت، عن رجل، عن أم سلمة.

سلمة. وإسناده ثقات. قال في «الفروع»: وقد أُعِلَّ بالإرسال. وقال أحمد: ليس بصحيح؛ لأن فتادة قال: «ما أطلَى النبي ﷺ كذا قال أحمد.

وتكره كثرة التنوير. قاله الأمدى؛ لأنه يضعف حركة الجمع. والحلق أفضل لموافقتِهِ الخبر. وقد قال ابنُ عُمر: هو ممَّ أُحدثوا مِنَ النعيم يعني: النورة.

قال النووي: وأما حقيقة العانة التي يُستحبُ حلقها، فالمشهورُ أنها الشعر النابتُ حوالي ذكر الرجل. وقُبِلَ المرأة. وفوقهما. ورأيتُ في كتب «الودائع» المنسوبِ إلى أبي العباس ابنِ سُرَيْجٍ وما أظنه يصحُّ عنه قال: العانة الشعر المستديرُ حولَ حلقة الدُّبر. وهذا الذي قلناه غريبٌ. ولكن لا مانع من حلق شعر الدُّبر. ومما استحبَّاه فلم أرَ فيه شيئاً لمن يُعتمد غير هذا. فإن قصد به التنظف وسهولة الاستنجاء فهو حسنٌ محبوبٌ اهـ.

قال في «الفروع»: ولم يذكرُوا شعر الأنف. وظاهرُ هذا إبقاؤه. ويتوجَّه أخذه إذا فُحشَ هـ^(١).

فرع: ويُستحب دَفْنُ ما قَلَمَ من أظافره. أو أزال من شعره.

الدليل: ما روى لخلال بسنده عن ميل بنت مشرح الأشعرية قلت: رأيتُ بي يَقلِّمُ أظافره ويدفنها ويقول: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يفعل ذلك^(١).

وعن ابنِ جُرَيْجٍ، عن النبي ﷺ قال: كَانَ يعجبه دَفْنُ الدَّم.

وقال مهنا: سألت أحمدَ عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره: أيدفنه أم يلقيه؟

(١) نظر «لمجسوع شرح المذهب» ١ - ٣٢٠ - ٣٢١. و«المغني» ١ - ١١٧ - ١١٨. و«كشف القناع» ١ - ٨٤. و«الفروع» ١/١٣٠.

(٢) روه لبزر (٢٩٦٨) والضبراني في «لكبير» ٢٠، (٧٦٢) من طريق محمد بن سيمان بن مسحول. عن عبيد الله بن سمة بن وهزم. عن أبيه. عن ميل بنت مشرح وهذا سند ضعيف. محمد بن سيمان بن مسحول: ضعيف جداً. وعبيد الله بن سمة بن وهزم أبوه حاتم. وقال بن لمسيني لا أعرفه. وقال الأزدي: منكر الحديث. وأبوه سمة بن وهزم ضعفه أحمد وأبو =

قال يدفنه، قلت: بلغك فيه شيء؟ قال: كان ابنُ عُمَرَ يدفنه.

قال الموفق: وروينا عن النبي ﷺ أنه أمر بدفن الشعر والأظفار قال: «لا يتلعب به سحرَةُ بني آدم» أو كما قال، ولأنه من أجزائه فاستحبَّ دفنه كأعضائه^١. اهـ.

فرع: ويأخذُ أظفاره وشعره المأمورَ بأخذه كلَّ أسبوع.

الدليل: ما روى البغوي «بسنده» عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ: «كان يأخذُ أظفاره وشاربه كلَّ جمعة»^٢.

ويكره تركه فوق أربعين يوماً. قيل للإمام أحمد في رواية سندي: حلقُ العانة وتقليم الأظفار كم يُترك؟ قال: أربعين للحديث، فأما الشارب ففي كلَّ جمعة لأنه يصيرُ وحشياً^٣.

قال النووي: وأما التوقيتُ في تقليم الأظفار فهو معتبرٌ بطولها فمتى طالت قلمها، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال، وكذا الضبطُ في قصر الشارب ونشف الإبط وحلق العانة، وقد ثبت عن أنس - رضي الله عنه - قال: «وَقَتُّ لَنَا فِي قَصْرِ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَنَشْفِ الْإِبْطِ وَحَقِّقِ الْعَانَةِ: أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(١). رواه مسلم وهذا لفظه، وفي رواية أبي داود والبيهقي^(٢) «وَقَتُّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...» فذكر ما سبق وقال: «أربعين يوماً» ولكنَّ سندها ضعيف، والاعتماد على رواية مسلم، فإنَّ قوله: «وَقَتُّ لَنَا» كقول الصحابي: أمرن بكذا، ونهيننا عن كذا، وهو مرفوعٌ كقوله: قال لنا رسولُ الله ﷺ. على المذهب الصحيح

- داود، ووثقه ابن معين وأبو زرعة، وميل بنت مشرح لم نقف لها على ترجمة.

(١) انظر «المغني» ١/ ١١٩، ولحديث عزه الحافظ في «الفتح» ١٠/ ٣٤٦ لبيهقي، ولم نجده.

(٢) رواه البغوي في «شرح السنة» (٣١٩٧) وهو ضعيف.

(٣) انظر «كشف القناع» ١/ ٨٥.

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٨) في الطهارة: باب خصل لفطرة.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٢٠٠) في الترجل: باب في أخذ الشارب، والبيهقي ١/ ١٥٠.

الذي عميه الجمهورُ من أهل الحديث والفقه والأصول. ثم معنى هذا الحديث أنهم لا يؤخرون فعل هذه الأشياء عن وقتها، فإنَّ أخروها فلا يؤخرونها أكثرَ من أربعين يوماً، وليس معناه الإذْنُ في التأخير أربعين مطلقاً. اهـ^١.

نصر: وتُسَنُّ (ود) التسمية^(٢). وغَسَلُ (و) الكَفَّينِ ثلاثاً في ابتدائه. ولو لقائم (ود) من نوم ليل.

ش: يرى المؤلف أن التسمية مسنونة في الوضوء، وهي رواية عن أحمد. قال الموفق بن قدامة: ظاهر مذهب أحمد - رضي الله عنه - أنَّ التسمية مسنونة في طهارات الحدث كلها، رواه عنه جماعة من أصحابه، وقال الخلال: - الذي استقرت الروايات عنه - أنه لا بأس به يعني: إذا ترك التسمية اهـ.

قال ابن رزين في «شرحه»: هذا المذهب الذي استقر عليه قول أحمد. اهـ. وهذا قول الثوري ومالك والشافعي وأبي عبيدة وابن المنذر وأصحاب الرأي، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم.

وعن الإمام أحمد: أنها واجبة فيها كلها: الوضوء والغسل والتيمم. قال في «الإنصاف»: وهي المذهب. قال صاحب «الهداية» و«الفصول» و«المذهب» و«النهاية» و«الخلاصة» و«مجمع البحرين»، والمجذ في «شرحه»: التسمية واجبة في أصحَّ الروايتين في طهارات الحدث كلها: الوضوء والغسل والتيمم، اختاره الخلال، وأبو بكر عبدالعزيز وغيرهما. قال الشيخ تقي الدين: اختارها القاضي وأصحابه وكثير من أصحابنا بل أكثرهم، وهو من مفردات المذهب. وهو مذهب الحسن وإسحاق، وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: بجوب التسمية عند الوضوء^(٣).

(١) «المجموع شرح المهذب» ١، ٣١٨، ٣١٩.

(٢) سيأتي حكم الذكر من التسمية وغيره في الحميم آخر باب الغسل إن شاء الله تعالى.

(٣) نظر «المغني» ١/١٤٥، و«الإنصاف» ١، ١٢٨، ١٢٩، و«مجموع فتوى محمد بن إبراهيم» ٢، ٣٩، و«المذهب» ص ٦، و«فتوى اللجنة» ٥/٢٠٣.

أدلة القول الثاني:

حديث أبي هريرة مرفوعاً «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم^(١)، قال النووي:

(١) أخرجه الإمام أحمد ٤١٨/٢، وأبو داود (١٠١) في الطهارة: باب في التسمية على الوضوء، وابن ماجة (٣٩٩) في الطهارة: باب ما جاء في التسمية في الوضوء، والطبراني في «الدعاء» (٣٧٩)، والدارقطني ٧١/١، والحاكم ١٤٦/١، والبيهقي ٤١/١ و٤٣ وابن الجوزي في «التحقيق» (١٢٠) من طريق يعقوب بن سلمة الليثي، عن أبيه، عن أبي هريرة. قلنا: إسناده ضعيف لجهالة حال يعقوب بن سلمة، وقد أخطأ الحاكم عندما ظن أن يعقوب هو ابن أبي سلمة الماجشون، ونقل البيهقي ٤٤/١ عن البخاري قوله - يعني في التسمية - لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة، ولا ليعقوب عن أبيه. ونقل عن أحمد قوله: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد، عن ربيع، وربيع رجل ليس بمعروف، وعند الترمذي عن أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد. وعن البخاري: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن.

وأخرجه الدارقطني ٧١/١، والبيهقي ٤٤/١، وابن الجوزي في التحقيق، (١٢١)، من طريق أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال: وهذا الحديث لا يعرف من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، إلا من هذا الوجه، وكان أيوب بن النجار يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً، وهو حديث: «التقى آدم وموسى...» فكان حديثه هذا منقطع والله أعلم.

وقال الحافظ في «نتائج الأفكار»: هذا حديث غريب.

وأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٣٠٦/١ من طريق الحسن بن أبي جعفر الجفري، عن أبي ثفل عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً.

قلنا: وهذا إسناده ضعيف، لضعف الحسن وأبي ثفل وانقطاعه بين أبي ثفل وأبي هريرة. وقال البيهقي في «المعرفة» (٥٩٣): وأما ما روي عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ قال: «لا وضوء إن لم يذكر اسم الله عليه» فأسانيده غير قوية.

وفي الباب عن سعيد بن زيد بن عمرو عند الإمام أحمد ٧٠/٤ و٣٨١/٥ - ٣٨٢ و٣٨٢/٦، وابن أبي شيبة ٣/١ وأبي داود الطيالسي (٢٤٢) و(٢٤٣)، والترمذي (٢٥) وابن ماجة (٣٩٨)، والشاشي (٢٢٨)، والدولابي في «الكنى» ١٢٠/١، والطحاوي في «شرح:

معني لأثره ١ ٢٦ - ٢٧. والعقبي في «لضعفاء» ١ ١٧٧. ولطبرني في «لدعاء» (٣٧٣) و(٣٧٤) و(٣٧٥) و(٣٧٦) و(٣٧٧). ولد رطني ١ ٧٢ - ٧٣ و٧٣. ولحكمه ٤ ٦٠. ولبيهقي ١ ٤٣. وابن الجوزي في «العلل» (٥٥١). وفي «لتحقيق» (١١٧) و(١١٨) و(١١٩) من طريق أبي ثفال. عن ربح بن عبد الرحمن عن جدته عن أبيه سعيد بن زيد. وقل في «العلل»: وقد رواه صدقة مولى أبي الزبير. عن أبي ثفال عن أبي بكر بن حويطب مرسلًا. قل الدرقطني: والأول أصح.

وقل البوصيري في «مصبح الزجاج» ورقة ٣١: قت هكذا روه أبو داود الطيلسي في «مسنده» (٢٤٣) عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي ثفال. به. وروه لترمذي في «جمعه» (٢٦) من طريق أبي ثفال. به. فذكره دون قوله: «لا صلاة لمن لا وضوء له».

ونقل العقبي عن البخري: أبو ثفال المري عن ربح بن عبد الرحمن. في حديثه نظر. وقل العقبي: الأسنيد في هذا الباب فيه لين.

وقل بن أبي حاتم في «العلل» ١ ٥٢: سمعت أبي وأب زرة وذكرتهما لهما حديثاً رواه عبد الرحمن بن حرملة. عن أبي ثفال. قل سمعت ربح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب. قل: أخبرني جدتي. عن أبيه. أن رسول الله ﷺ قال: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله». فقلا: ليس عندنا بذلك الصحيح. أبو ثفال مجهول. وربح مجهول.

وقل الحافظ في «نتائج الأفكار» ١/٢٢٥: هذ حديث غريب.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معني الآثار» ١/٢٧. والدارقطني في «العلل» ٤/٤٣٥ - ٤٣٦ من حديث ربح بن عبد الرحمن. عن جدته أسماء أنها سمعت رسول الله ﷺ. ولم يذكر في سنده سعيد بن زيد.

وحديث أبي سعيد الخدري أخرجه بن أبي شيبه في «مصنفه» ٢/١ - ٣. وأحمد ٣/٤١. والدرمي (٦٩١). وابن مجه (٣٩٧). وأبو يعلى (١٠٦٠) و(١٢٢١). وابن عدي في «الكمس» ٣/١٠٣٤. والطبراني في «الدعاء» (٣٨٠). والدارقطني ١/٧١ و٧٩. والحكم ١/١٤٧. وابن السني في «عمل اليوم والسيلة» (٢٦). والبيهقي ١/٤٣. وابن الجوزي في «العلل» (٥٥٢) وفي «التحقيق» (١١٦) من طريق كثير بن زيد. عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد. عن أبيه. عن جده أبي سعيد الخدري.

وقل الحكم. عن أحمد بن حنبل: أحسن ما يروى في هذا الحديث كثير بن زيد.

وقل بن الجوزي في «العلل»: هذ حديثان - يتسير إلى حديث أبي سعيد وحديث -

وأسانيد هذه الأحاديث كلها ضعيفة، وذكر البيهقي هذه الأحاديث ثم قال: أصح ما في التسمية حديث أنس: «أن النبي ﷺ وضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال: «توضؤوا باسم الله». قال: فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه والقوم يتوضؤون

- سعيد بن زيد - لا يثبت عن رسول الله ﷺ، أم الأول - حديث سعيد بن زيد - فقال أحمد بن حنبل: ومن أبو ثعلب؟ وقال الدارقطني: صدقة مجهول، وأم لثني، فقال المروزي: لم يصححه أحمد، وقال: ربيع ليس بالمعروف، وليس الخبر بالصحيح.

وقال الحافظ في «نتائج الأفكار» ١، ٢٣١: هذا حديث حسن.

وقال لبوصيري في «مصبح الزجاج»: هذا إسناد حسن، قلنا: بن إسناد ضعيف فيه ربيع بن عبد الرحمن قل البخري: منكر لحديث، وقال أحمد: لا يعرف.

وعن سهل بن سعد السعدي عند ابن ماجه (٤٠٠)، والطبراني في «الدعاء» (٣٨٢)، والحاكم ١، ٢٦٩، والبيهقي ٢، ٣٧٩، وقال: في سنده عبد لمهيم، ضعيف لا يحتج بروايته. وفي سند الطبراني أبي بن عباس بن سهل وهو ضعيف، ولا يصح متبع لأخيه عبد لمهيم بن عباس. وقال الحافظ في «نتائج الأفكار»: هذا حديث غريب.

وعن عبي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عند ابن عدي في «الكم» ٥، ١٨٨٣، وضعفه.

وعن أبي سبرة عند الطبراني في «الكبير» ٢٢، (٧٥٥)، وفي «الدعاء» (٣٨١)، والدولابي في «لكني» ١، ٣٦، وفي سنده مجهول، وقال الحافظ في «نتائج الأفكار» ١، ٢٣٦: هذا حديث غريب.

ونقل الحافظ في «نتائج الأفكار» عن ابن لصلاح قوله: ثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث الحسن، والله أعلم.

قلنا: وأصح ما في لباب حديث أنس - رضي الله عنه - عند عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٣٥)، وأحمد ٣، ١٦٥، ولساني ١، ٦١ - ٦٢، وابن خزيمة (١٤٤)، وأبو يعلى (٣٠٣٦)، والبيهقي ١، ٤٣، بلفظ: نظر أصحاب رسول الله ﷺ وضوء فلم يجدوه، قل فقال: رسول الله ﷺ ههنا ماء؟ فرأيت رسول الله ﷺ وضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال توضؤوا بسم الله، قل: فرأيت الماء يفور من بين أصابعه والقوم يتوضئون حتى توضؤوا عن آخرهم. قل البيهقي: هذا أصح ما في التسمية.

وقال الحافظ في «نتائج الأفكار»: هذا حديث صحيح.

حتى توضؤوا من عند آخرهم، وكانوا نحو سبعين رجلاً^(١)، وإسناده جيد، واحتج به البيهقي في كتابه «معرفة السنن والآثار» وضعف الأحاديث الباقية. وأما قول الحاكم أبي عبدالله في «المستدرک» على «الصحيحين» في حديث أبي هريرة: إنه حديث صحيح الإسناد فليس بصحيح، لأنه انقلب عليه إسناده، واشتباه كذا قاله الحفاظ، ويمكن أن يحتج في المسألة بحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أو بذكر الله...» الحديث^(٢). اهـ.

واستدل أهل القول الأول بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من توضأ وذكر اسم الله تعالى عليه كان طهوراً لجميع بدنه، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لما مر عليه الماء» رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما^(٣)، قال النووي: وهو حديث ضعيف عند أئمة الحديث، وقد بين البيهقي وجوه ضعفه، وصح عن أحمد ابن حنبل فيما نقله الترمذي وغيره أنه قال: لا أعلم في التسمية حديثاً ثابتاً، ومعنى: «كان طهوراً لجميع بدنه، أو لما مر عليه الماء» أي: مطهراً من الذنوب الصغائر. اهـ.

وقال الموفق: ووجه الرواية الأولى أنها طهارة، فلا تفتقر إلى التسمية كالطهارة من النجاسة، أو عبادة، فلا تجب فيها التسمية كسائر العبادات، ولأن الأصل عدم

(١) انظر ما قبله.

(٢) أخرجه أبو دود (٤٨٤٠) في الأدب: باب الهدي في الكلام، وابن ماجة (١٨٩٤) في النكاح: باب خطبة النكاح، وإسناده ضعيف، لضعف قرة بن عبدالرحمن المعافري أحد رواه، وانظر «صحيح ابن حبان» (١).

(٣) أخرجه الدارقطني ٧٤/١، والبيهقي ٤٥/١ من طريق مرداس بن محمد بن عبدالله بن أبي بردة، عن محمد بن أبان، عن أيوب بن عائد الطائي، عن مجاهد، عن أبي هريرة. وأخرجه الدارقطني ٧٤/١ - ٧٥، والبيهقي ٤٤/١، وقال البيهقي: وهذا أيضاً ضعيف، أبو بكر الدهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث وروي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً.

الوجوب، وإنما ثبت بالشرع. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع وجوب التسمية للحديث والله أعلم.

فرع: وعلى القول بوجوب التسمية، فإنما تجب مع الذكر. فإن تركها عمداً لم تصح طهارته.

التعليل: لأنه ترك واجباً في الطهارة، أشبه ما لو ترك النية.

وإن تركه سهواً، صحّت طهارته - نصّ عليه أحمد في رواية أبي داود - وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: حديث: «عَفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسِيَنِ» رواه بنُ ماجه^(١).

التعليل: لأن الوضوء عبادةٌ تتغير أفعالها، فكان في وجباتها ما يسقط بالسُّهو كالصلاة، ولا يصحُّ قياسُها على سائر وجبات الطهارة، لأنّ تدكّ تأكّد وجوبها بخلاف التسمية^(٢).

«مع الذكر»: قال أبو عبد الله بن مالك في (مثله): «لِذِكْرٍ بِالْقَبْرِ. يُضْمُّ وَيَكْسَرُ» يعني: في الذال. «م»^(٣).

(١) أخرجه بن ماجه (٢٠٤٥)، في إطلاق. باب ضلّاق لمكره وسسي وسندرقصي ٤: ١١٠ - ١١١، ونحوكم ٢: ١٩٨. وقال نحوكم: صحيح على شرط الشيخين، ووقفه سمي وصححه ابن حبان (٧٢١٩) ونظر تدم تحريجه فيه. وقد توسّع في شرحه حافظ بن حرب تحببي في جامع العلوم ونحوكم، ٣: ٣٦١ - ٣٧٥، فرجعه.

(٢) نظر المعني ١: ١٤٥ - ١٤٦، و مجموع شرح مهذب ١: ٣٥٩ وفنوى نسخة، ٥: ٢٠٣.

(٣) «مضجع» ص ١٦.

إذا ثبتَ هذا فإنَّ التسميةَ هي قولُ «باسمِ الله» لا يقومُ غيرها مقامَها كالتسميةِ المشروعةِ على الذبيحةِ، وعندَ أكلِ الطعامِ وشُرْبِ الشرابِ.
وموضعُها بعدَ النيةِ قبلَ أفعالِ الطهارةِ كُلِّها.

التعليلُ: لأنَّ التسميةَ قولٌ واجبٌ في الطهارةِ، فيكونُ بعدَ النيةِ لتشملَ النيةَ جميعَ واجباتِها، وقبلَ أفعالِ الطهارةِ، ليكونَ مسمياً على جميعِها، كما يُسمى على الذبيحةِ قبلَ ذبحِها^(١).

وقال أبو الفرج المقدسيُّ: إنَّ تركَ التسميةِ عمداً حتى غسَلَ بعضَ أعضائه فإنه يُسمِّي وبني، لأنه قد ذكَّرَ اسمَ الله على وضوئه، وقاله ابنُ عبدوس^(٢).

وفي «الإقناع وشرحه»: فإن تركَها عمداً حتى غسَلَ بعضَ أعضائه المفروضة، أو حتى مسحَها بالترابِ في التيمُّم، ولم يستأنفْ ما فعله قبلَ التسميةِ لم تصحَّ طهارتهُ؛ لأنه لم يذكرْ اسمَ الله على طهارته بل على بعضها اهـ^(٣).

فرع: سُنن الوضوء، وهي جَمْعُ سُنَّة، وهي في اللغة: الطريقة، وفي الاصطلاح: ما يثاب على فعله، ولا يُعاقب على تركه، وتُطلق أيضاً على أقواله وأفعاله وتقريراته بمعنى، وسمي غسَلُ الأعضاء على الوجه المخصوص وضوءاً لتنظيفه المتوضئ وتحيينه.

ومن سُنن الوضوء السَّوَأُ، وتقدَّم أنه يتأكَّد فيه، ومحلُّه عندَ المضمضةِ.

فرع: ومن سُنن الوضوء غسَلُ الكفينِ ثلاثاً في أولِ الوضوء، ولو تحقَّق طهارتهما على الصَّحيح من المذهب، وعليه الأصحاب - ونصَّ عليه أحمد - هذا إذا كان عن غيرِ نومٍ.

(١) نظر «لغني» ١٤٦/١ - ١٤٧.

(٢) «الإنصاف» ١٢٩/١.

(٣) «كشف القناع» ١٠٢/١.

الدليل: حديث عثمان وعلي «فغسل اليدين ثلاثاً». رواه البخاري ومسلم^(١).

مسألة: فإن كان عن نوم ليل فيرى المؤلف أنه سنة أيضاً. وهو رواية عن أحمد، قال الشيخ تقي الدين: اختاره الخرقى وجماعة.

قلت: وقد يريد أن القائم من نوم ليل يغسل يديه مرة أخرى ثلاثاً للوضوء بعد غسلها عند الاستيقاظ كما ذكره البهوتي، والله أعلم.

وعن أحمد رواية أخرى: أنه يجب غسلهما. وهو المذهب. ويتعلق الوجوب بالنوم الناقض للوضوء على الصحيح من المذهب كما تقدم في أقسام المياه، وتقدم هناك أن الجمهور يرون الاستحباب.

وغسلهما بعد لا يُعقل معناه على الصحيح من المذهب كغسل الميت، فعلى هذا تُعتبر النيّة والتسمية في أصح الأوجه، فيجب أن ينوي قبل غسلهما ويسمي، ويسقط غسلهما والتسمية سهواً.

وغسلهما لمعنى فيهما. فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الإناء لم يصح وضوؤه، وفسد الماء على الصحيح من المذهب.

وذكر القاضي وجهاً إنهما يُغسلان لأجل إدخالهما الإناء، ذكره أبو الحسين رواية فيصح وضوؤه. ولم يفسد الماء إذا استعمله من غير إدخال^٢.

نص: ويُسَنُّ (و)؛ بداءةً بمضمضة واستنشاقٍ (و) قبل وجهه. ومبالغةً (و) لغير صائمه.

ش: ومن سنن الوضوء البداءة قبل غسل الوجه بمضمضة ثم استنشاق ثلاثاً

(١) أخرجه البخاري (١٥٩) في الوضوء: باب المضمضة في الوضوء، ومسلم (٢٢٦) في الطهارة: باب صفة الوضوء.

(٢) انظر «الإنصاف» ١/١٣٠، ١٣١.

ثلاثٌ بيمينه. واستشاره بيساره. قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: الأفضل أن يقدم المتوضئ المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه لعمل النبي ﷺ. ولإجماع العلماء على استحباب تقديمها على غسل الوجه. اهـ.

الدليل: حديث عثمان أنه أتوضأ فدعا بماء فغسل يديه ثلاثاً، ثم غرَفَ بيمينه ثم رفعها إلى فيه فمضمض واستنشق بكفٍّ واحدة، واستنثر بيسره، فعَلْ ذلك ثلاثاً، ثم ذكر سائر الوضوء. ثم قال: إِنَّ نَبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ لَكَ كَمَا تَوَضَّأْتُ لَكُمْ^١. روه سعيد.

ورثَ شيءَ جعلَ المضمضة والاستنشاقَ مِنْ غُرْفَةٍ، وهو أفضل.

الدليل: حديث عبيد بن ربيعة: أنه أتوضأ فمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً بكفٍّ واحدة. وقال: هذا وضوء نبيكم ﷺ. روه أحمد في المسند، وأبو داود وغيرهم. وصححه النووي^٢.

ورثَ شيءَ مِنْ ثلاثٍ.

الدليل: حديث عبد الله بن زيد أنه مضمض واستنشق ثلاثاً بثلاثِ غُرَفٍ متتقٍ عليه^٣.

ورثَ شيءَ مِنْ سِتٍّ غُرَفٍ.

الدليل: حديث ضحكة بن مَصْرُوف، عن أبيه، عن جده قال: ارأيتُ النبي ﷺ

تقدم منه في بحري، مسم ٣١

(٢) أخرجه حماد ١١٩٩، ٣٢٤، راجع دود ١، ١١٣ في نسخة. باب صفة وضوء النبي ﷺ

٣ أخرجه بخاري ١٦ في الوضوء، باب غسل - رجس - أي تكبير، مسم ٢٣٥ (١١٠ في نسخة، - في وضوء - سبي ﷺ).

يُفْصَلُ بَيْنَ الْمِضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ» رواه أبو داود^(١)، وضعفه النووي. ووضوؤه كان ثلاثاً ثلاثاً، فلزم كونها من ست.

ولا يفصل بين المضمضة والاستنشاق استحباباً، وحديث طلحة المذكور يمكن حمله على بيان الجواز^(٢).

قال ابن القيم: ولم يجيء الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث صحيح البتة، لكن في حديث طلحة بن مصرف، عن أبيه عن جده، ولا يعرف لجده صحبة. اهـ^(٣).

فرع: في الألفاظ.

البداءة تقدّمت^(٤)، والمضمضة والاستنشاق: قال الجوهرى: المضمضة تحريك

(١) في «سننه» (١٣٩) في الطهارة: باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق. ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٥١/١ من طريق ليث بن أبي سليم، عن طلحة، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف. ليث هو: ابن أبي سليم ضعيف، وقال الحافظ في «التهذيب» في ترجمة كعب بن عمرو ٤٣٧/٨: فإن كان هو جد طلحة بن مصرف، فقد رجح جماعة أنه كعب بن عمرو، وجزم ابن القطان بأنه عمرو بن كعب، وإن كن طلحة المذكور ليس هو ابن مصرف، فهو مجهول، وأبوه مجهول، وجده لا يثبت له صحبة لأنه لا يعرف إلا في هذا الحديث. اهـ.

ونقل البيهقي في «السنن» ٥١/١ عن يحيى القطان أنه: أنكره، وعن أبي داود قال: سمعت أحمد يقول: إن ابن عيينة كان ينكره ويقول أيش هذا طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده.

(٢) انظر «كشف القناع» ١٠٤/١، و«المجموع شرح المذهب» ١ ٣٦٧، و«فتوى اللجنة» ٢٠٨/٥.

(٣) «زاد المعاد» ١٩٢/١ - ١٩٣.

(٤) ص ٣١٧.

الماء في الفم، والاستنشاق: إدخال الماء وغيره في الأنف^(١)، وأما الاستنشاق: بالثاء المثلثة فهو طَرُحُ الماء والأذى من الأنف بعد الاستنشاق، وهذا هو المشهور الذي عليه الجمهور من أهل الحديث واللغة والفقه، وقال ابن قتيبة: هو الاستنشاق، وكذا حكاه الأزهري في «تهذيب اللغة» عن ابن الأعرابي والفراء، والأول هو الصواب الذي تقتضيه الأحاديث.

وفي «الصحيحين» عن عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله ﷺ: «أنه تَمَضَّمَضَ واستَنَشَقَ واستَنَثَرَ»^(٢)، قاله النووي^(٣).

فرع: ومن سُنَّه المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير صائم، فتكرهه، قال النووي: سُنَّةٌ بلا خلاف، والصحيح الذي عليه الجمهور - أي: جمهور الشافعية - كراهة المبالغة فيهما للصائم.

والمبالغة في المضمضة إدارة الماء بجميع فيه، ولا يجعله وجوراً، وفي الاستنشاق جذبُه بنفسه إلى أقصى الأنف ولا يجعله سعوطاً. وفي بقية الأعضاء ذلك ما يَنبُو عنه الماء للصائم وغيره^(٤). اهـ.

الدليل: ما روى عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ قَالَ: «أَسْبَغِ الْوُضُوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الاستنشاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً» رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي^(٥).

(١) «المطلع» ص ١٧، و«الصحيح» ١ ٣٥.

(٢) سلف ص ٣٨٢.

(٣) «المجموع شرح المهذب» ١ ٣٦٨.

(٤) انظر «المغني» ١ ١٤٧، و«المجموع شرح المهذب» ١ ٣٧٠.

(٥) أخرجه أبو داود (١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤) في الطهارة: باب في الاستنثار، وابن ماجة (٤٠٧) =

نص: وتخليلُ لحيَةٍ (و) وأصابعٍ (و) وأخذُ (و) ماءٍ جديدٍ لأذنيه، وغَسَلَةٌ (و) ثانيةً وثالثةً وتِيَامَنٌ (و).

ش: اللحيَةُ: بكسر اللام وسكون الحاء: اسمٌ لجمعٍ مِنَ الشَّعرِ ينبت على الخدَّينِ والدَّقنِ. والأُذنُ بضمِّ الهمزة مع ضمِّ الدالِ وسكونها العضو المعروف، كعُسرٍ وعُسْرٍ وهي مؤنثة، كلُّهُ عن الجوهري^(١).

وَمِنْ سُننِ الوضوءِ تخليلُ اللحيَةِ الكثيفة - بالثاء المثلثة - وهي التي تسترُ البَشْرَةَ، فيأخذُ كفاً مِنْ ماءٍ يضعه مِنْ تحتِها بأصابعه مشبكية، أو مِنْ جانبيَّها ويعرُكها، قال يعقوب: سألتُ أحمدَ عن التخليلِ فأراني مِنْ تحتِ لحيته، فخلَّلَ بالأصابع، وقال حنبل: مِنْ تحتِ ذِقْنِهِ مِنْ أسفلِ الدَّقنِ يخلِّلُ جانبيَّ لحيته جميعاً بالماء، ويمسحُ جانبيَّها وباطنَها، قال أحمد: إن شاء خلَّلها مع وجهه وإن شاء إذا مسح رأسه.

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَهَّدَ عَنَفَتَهُ وبقيّة شعور وجهه كالحاجبين والشارب ولحيَةِ المرأة وهي مثلُ اللحيَةِ في الحُكْمِ على الصحيحِ مِنَ المذهب، ويمسح مَاقِيَهُ ليزولَ ما بهما مِنْ كحلٍّ أو غمصر^(٢). ومَمَّنْ رُوي عنه أَنَّهُ كان يخلِّلُ لحيَتَهُ: ابنُ عُمَرَ وابنُ عباسٍ والحسنُ وأنسُ وابنُ أبي ليلى وعطاءُ بنُ السائب. قال إسحاق: إذا تركَ تخليلَ لحيَتِهِ عامداً أعاد.

الدليل: عن عثمانَ بن عفانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يخلِّلُ لحيَتَهُ. رواه الترمذي

= في الطهارة: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثر. و(٤٤٨) في الطهارة: باب تخيير الأصابع والترمذي (٣٨) في الطهارة: باب في تخليل الأصابع. والنسائي ٦٦/١ في الطهارة: باب المبالغة في الاستنشاق. و١ ٧٩ باب الأمر بتخير الأصابع. وصححه ابن خزيمة (١٥٠) و(١٦٨). وابن حبان (١٠٥٤). والحكم ١٤٧/١ - ١٤٨ ووافقه الذهبي.

(١) «المطلع» ص ٢٠. و«الصحاح» ٢٠٦٩/٥. و«تحفة الأحوذى» ١٢٨/١.

(٢) الغَمَصُ في العين: ما سال مِنَ العين من رَمَص. «المعجم الوسيط» ٦٦٢/٢.

وقال: حديث حسن صحيح^(١). وصححه النووي، وقال البخاري: هذا أصح حديث في الباب.

وعن أنس أن النبي ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء، فأدخله تحت حنكته، وخلل به لحيته وقال: «هكذا أمرني رب عز وجل» رواه أبو داود^(٢)، ولم يضعفه وإسناده حسن أو صحيح، قاله النووي.

وعن ابن عمر قال: «كان رسول الله إذا توضأ عرك عارضيه بعصر العرك ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها». رواه ابن ماجه^(٣)، وحديث «كان يتعاهد المأقن» رواه أحمد وغيره^(٤).

(١) صحيح لغيره، أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٢٥) ومن طريقه الترمذي (٣١) في الطهارة: باب ما جاء في تخليل اللحية، وابن ماجه (٤٣٠) في الطهارة: باب ما جاء في تخليل اللحية. وهو في مصنف ابن أبي شيبة ١٣١/١، ومن طريقه أخرجه ابن حبان (١٠٨١) والدارقطني ٨٦/١. قال الترمذي في «السنن»: هذا حديث حسن صحيح، ونقل في «العلل الكبير» ١١٥/١ عن البخاري: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان. قلت (القائل الترمذي): إنهم يتكلمون في هذا الحديث، فقال: هو حسن.

وله شاهد من حديث أنس عند أبي داود (١٤٥) والبيهقي ٥٤/١ وسنده حسن، وله طريق أخرى صحيحها الحاكم ١٤٩/١ ووافقه الذهبي.

وآخر من حديث عمار بن ياسر عند الترمذي (٢٩)، وابن ماجه (٤٢٩)، والحاكم ١٤٩/١. وثالث من حديث عائشة عند الحاكم ١٥٠/١.

ورابع من حديث ابن عمر عند ابن ماجه (٤٣٢).

وخمس من حديث أبي أيوب الأنصاري عند ابن ماجه (٤٣٣).

(٢) في «سننه» (١٤٥) في الطهارة: باب تخليل اللحية. وهو حديث حسن بشواهده. وانظر ص ٣٨٢ / (٢).

(٣) في «سننه» (٤٣٢) في الطهارة: باب ما جاء في تخليل اللحية. وهو حديث حسن بشواهده. وانظر م قبله.

(٤) رواه أحمد ٢٦٨/٥، وابن ماجه (٤٤٤) في الطهارة: باب الأذنان من الرأس، وأبو داود =

قال ابن الأثير: «مَاقٍ» فيه «أَنَّهُ كَانَ يَكْتَحِلُ مِنْ قَبْلِ مُؤَقِّهِ مَرَّةً، وَمِنْ قَبْلِ مَاقِهِ مَرَّةً» مُؤَقُّ الْعَيْنِ: مُؤَخَّرُهَا، وَمَاقُهَا مُقَدَّمُهَا. قال الخطابي: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: مَاقٍ وَمُؤَقٌّ بَضْمَهُمَا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَاقٍ وَمُؤَقٌّ بِكَسْرِهِمَا وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَاقٍ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ كَقَاضٍ، وَالْأَفْصَحُ الْأَكْثَرُ: الْمَاقِي بِالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، وَالْمُؤَقُّ بِالْهَمْزَةِ وَالضَّمِّ، وَجَمَعَ الْمُؤَقُّ: أَمَاقٌ وَأَمَاقٌ، وَجَمَعَ الْمَاقِي: مَاقٍ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ الْمَاقِيَيْنِ» هِيَ تَنْثِيَةُ الْمَاقِي. اهـ.

مسألة: وَإِنْ كَانَتِ اللَّحْيَةُ خَفِيفَةً تَصِفُ الْبَشْرَةَ، وَجَبَ غَسْلُ بَاطِنِهَا بِلَا خِلَافٍ.

وإِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا وَلَا بَاطِنَهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّبَعِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وقال عطاء وأبو ثور: يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ شَعَوْرِ الْوَجْهِ وَإِنْ كَانَ كَثِيفًا، كَمَا يَجِبُ فِي الْجَنَابَةِ، وَلَئِنَّهُ مَأْمُورٌ بِغَسْلِ الْوَجْهِ فِي الْوُضُوءِ كَمَا أُمِرَ بِغَسِّهِ فِي الْجَنَابَةِ فَمَا وَجَبَ فِي أَحَدِهِمْ وَجَبَ فِي الْآخَرِ مِثْلُهُ.

ورَدَّ الْجُمْهُورُ: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسْلِ وَلَمْ يَذْكُرِ التَّخْلِيلَ، وَأَكْثَرُ مَنْ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْكِهِ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا أَخْلَى بِهِ فِي وَضُوءِهِ، وَلَوْ فَعَلَهُ فِي كُلِّ وَضُوءٍ، لَنَقَلَهُ كُلُّ مَنْ حَكَى وَضُوءَهُ أَوْ أَكْثَرَهُمْ. وَتَرَكُوهُ لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَثِيفَ اللَّحْيَةِ فَلَا يَبْلُغُ الْمَاءُ مَا تَحْتَ شَعْرِهَا بَدُونِ التَّخْلِيلِ وَالْمَبَالِغَةِ، وَفِعْلُهُ التَّخْلِيلَ فِي بَعْضِ أَحْيَانِهِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

الترجيح: قلت: وَالرَّاجِحُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= (١٣٤) فِي الطَّهَرَةِ: بِبِ بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمِّةٍ وَفِي سَنَدِهِ عِنْدَهُمْ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَدُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ.

(١) انْظُرِ «الْمَغْنِي» ١/١٤٨، ١٤٩، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» ١/٣٨٠ - ٣٨٢، وَ«الْإِنْصَافُ» ١/١٣٤، وَ«النَّهْيَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ ٤/٢٨٩، وَ«كَشَفُ الْقَنْدَعِ» ١/١٠٧.

قال أهل اللغة: البَشْرَةُ: ظاهرُ الجَبدِ، وأما باطنُهُ فأذَمَةٌ بفتح الهمزة والدال^١.

مسألة: وُسِّنَ أَنْ يَزِيدَ فِي مَاءِ الْوَجْهِ لِأَسْرِيهِ وَدَوَخِهِ وَخَوَارِجِهِ وَشَعْوَرِهِ، قَالَ أَحْمَدُ، وَكَرِهَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ ثُمَّ يَصْبُهُ ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ وَقَالَ: هَذَا مَسْحٌ وَلَيْسَ بِغَسْلٍ اهـ^٢.

فرع: وَمِنْ سُنَنِهِ تَخْلِيلُ الْأَصْبَعِ، أَي: تُصْبَغُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: بَلَا نَزَاعٍ، قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: وَهُوَ فِي الرِّجْلَيْنِ آكِدٌ، وَيَخْلُلُ أَصْبَعِ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرٍ يَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ بَاطِنِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى مِنْ خَنْصَرِهِ إِلَى إِبْهَامِهِ وَفِي الْيُسْرَى بِالْعَكْسِ، وَأَصَابِعُ يَدَيْهِ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزُ بْنُ بَزْ سُنِّيَةَ تَخْلِيلِ الْأَصْبَعِ.

الدليل: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلِ الْأَصْبَاعَ»^٣، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وقال المُسْتَوْدِدُ بْنُ شَدَّادٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، قَالَه النَّوَوِيُّ.

(١) المجموع شرح لمهذب: ١/ ٣٧٤.

(٢) كشف القناع: ١/ ١٠٨.

(٣) سلف: ٣٨٤.

(٤) أخرجه أحمد ٤/ ٢٢٩، وأبو داود (١٤٨) في الطهارة: باب غسل الرجلين، وابن ماجه (٤٤٦) في الطهارة: باب تخليل الأصابع، والترمذي (٤٠) في الطهارة: باب ما جاء في تخليل الأصابع، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة ورده الحافظ في «التخفيض» ٩٤/١ بقوله: تبعه البيت بن سعد وعمرو بن الحارث، أخرجه البيهقي، ١/ ٧٦ - ٧٧، وأبو بشر الدولابي والدارقطني في «غرائب ملك» من طريق ابن وهب عن الثلاثة، وصححه ابن القطان.

وَلَا النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحِبُّ التَّيْمَنَ فِي وُضُوئِهِ.

وحديث عثمان - رضي الله عنه - أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثاً وقال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا فَعَلْتُ»^(١)، رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد جيد.

وعن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَاجْعَلِ الْمَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» رواه أحمد والترمذي وقال: حديث حسن غريب^(٢).

وعن عائشة مرفوعاً «خَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ لَا يَخْلُلُ اللَّهُ بَيْنَهَا بِالنَّارِ» رواه الدارقطني^(٣) بإسناد ضعيف، قاله النووي^(٤).

قال ابن القيم: وكذلك تخليل الأصابع لم يكن يُحافظ عليه. وقال بعد ذكر حديث المستورد: وهذا إن ثبت عنه فإنما يفعله أحياناً. اهـ^(٥).

وقال الشوكاني: والأحاديث قد صرحت بوجوب التخليل وثبت من قوله ﷺ وفعله، ولا فرق بين إمكان وصول الماء بدون تخليل وعدمه، ولا بين أصابع اليدين والرجلين، فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدم إمكان وصول الماء لا دليل عليه

(١) رواه الدارقطني ٨٦/١، والبيهقي ٦٣/١ وفي سنده عمر بن شقيق وهو لين الحديث.

(٢) أخرجه ابن ماجة (٤٤٧) في الطهارة: باب تخليل الأصابع، والترمذي (٣٩) في الطهارة: باب في تخليل الأصابع، وفي سنده صالح مولى التوأمة أحد رواة، وإن روى باختلاط روى عنه موسى بن عقبة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط، فلحديث حسن كما قال الترمذي والبوصيري، وحسنه البخاري فيمن نقه عنه الحافظ في «التلخيص» ٩٤/١، ويشهد له حديث لقيط السالف.

(٣) رواه الدارقطني ٩٥/١ وفي سنده عمر بن قيس المكي المعروف بسندل وهو متروك.

(٤) انظر «المغني» ١٥٢/١، و«المجموع شرح المذهب» ٤١٩/١، ٤٢٠، و«الإنصاف» ١٣٤/١، و«الشرح الكبير» ٤٨/١.

(٥) «زاد المعاد» ١٩٨/١.

اهـ. قال المباركفوري: الأمر كما قال الشوكاني^١.

الترجيح:

قلت: والصواب سُنَّةُ التخليل، والله أعلم.

مسألة: ويُستحب أن يعرك رجله بيده، ويتعهد عقبيه والمواضع التي يزلق عنها الماء، قال أبو داود: قلت لأحمد: إذا توضأ فأدخل رجله في الماء فأخرجها؟ قال: ينبغي أن يمر يده على رجله، ويخلل أصابعه. قلت: فإن لم يفعل يجرئه؟ قال: أرجو أن يجرئه من التخليل أن يحرك رجله في الماء، فإنه ربما زلق الماء عن الجسد في الشتاء. قيل له: من توضأ يحرك خاتمته؟ قال: إن كان ضيقاً لا بد أن يحركه، وإن كان واسعاً يدخل الماء أجزأه.

الدليل: ما روى أبو رافع - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ: كان إذا توضأ حرك خاتمته^(٢). وضعفه ابن القيم. وإذا شك في وصول الماء إلى ما تحته، وجب تحريكه ليتيقن وصول الماء إلى ما تحته. التعليل: لأن الأصل عدم وصوله.

وإن التف بعض أصابعه على بعض وكان متصلاً لم يجب فصل إحدهما من الأخرى لأنهما صارتا كإصبع واحدة، وإن لم يكن متصلاً وجب إيصال الماء إلى ما بينهما^(٣).

(١) «سبل الأوطار» ١٨٢/١، و«تحفة الأحوذى» ١٥٠/١، ١٥١.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٤٩) في الطهارة: باب تخليل لأصبع، وليبهي ١، ٥٧، من حديث أبي رافع - رضي الله عنه -، قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٣٤: إسنده ضعيف، لضعف معمر وأبيه محمد بن عبيد الله. وأشر البيهقي ٥٧/١ إلى ضعف الحديث ثم قال: فالاعتماد في هذا الباب على الأثر عن علي وغيره. اهـ. ثم رواه سننه من فعل عبي وابن عمر.

(٣) انظر «المغني» ١٥٢/١، ١٥٣، و«زاد المعاد» ١٩٨/١.

فرع: ومن سُنن الوضوء أخذ ماءً جديد للأذنين بعد مسح رأسه، وهو الصحيح من المذهب، وبه قال مالك والشافعي.

الدليل: ما روى عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ، فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الذي لرأبيه. رواه البيهقي وقال: إسناده صحيح^(١)، وحسنه النووي. وروى عن ابن عمر^(٢).

قال ابن القيم: ولم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماءً جديداً. اهـ.

وعن الإمام أحمد: لا يُستحب ذلك، بل يُمسحان بماء الرأس. اختاره القاضي والمجدد والشيخ تقي الدين، وصاحب «الفاثق» وابن عبيدان، والشيخ عبدالرحمن السعدي وقال: الصحيح لا يُستحب ذلك، بل إن شاء مسحهما من بَلَل يديه بعد مسح رأسه، أو أخذ لهما ماءً جديداً. اهـ. واختاره أيضاً الشيخ محمد بن إبراهيم، وسمعت الشيخ عبدالعزيز بن باز يرجّحه.

الدليل: ما روى أبو أمامة وأبو هريرة وعبد الله بن زيد أن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس» رواهن ابن ماجه، وروى حديث أبي أمامة أبو داود والترمذي^(٣).

(١) رواه البيهقي ٦٥/١، قال في «خلاصة لبدر المنير» ٣٧/١: رواه الحاكم ١٥١/١، والبيهقي ٦٥/١، وقال: إسناده صحيح.

(٢) وأثر ابن عمر رواه مالك في «الموطأ» ٣٤/١، والبيهقي ٦٥/١.

(٣) أما حديث أبي أمامة رضي الله عنه، فأخرجه أبو داود (١٣٤) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، وابن ماجه (٤٤٤) في الطهارة: باب الأذنان من الرأس، والترمذي (٣٧) في الطهارة: باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، وقال: إسناده ليس بالقائم. وفي سننه: شهر بن حوشب وهو ضعيف. ونقل أبو داود والترمذي عن حماد قوله: لا أدري هو من قول النبي ﷺ أو من أبي أمامة، يعني: قصة الأذنين.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فأخرجه ابن ماجه (٤٤٥) في الطهارة: باب الأذنان

وروى ابن عباس والرَّبِيعُ بنتُ معوذٍ والمقدّام بنُ معدي كَرِبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مسح برأسه وأذنيه مرّةً واحدةً. رواه أبو داود^١ ٢ .

الترجيح:

قلت: والراجح القول الثاني، وهو عدم استحباب أخذ ماءٍ جديد للأذنين، والله أعلم.

فرع: ولا يُسن مسحُ العنقِ على الصحيح من المذهب، قال أحمد: إنه لم يُرو عن النبي ﷺ، وقال النووي: هذا هو الصواب.

وأما الحديثُ المرويُّ عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جدّه: أَنَّهُ رأى رسولَ الله ﷺ يمسحُ رأسه حتّى يبلغَ القَذال^٢، وما يليه من مُقدّم العُنُق^٣. فهو حديثٌ

من لرأس، وقال البوصيري في «مصحح الزجاجة» ورقة ٣٤: هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن عُلّالة وعمر بن الحصين.

وأما حديث عبد الله بن زيد، فأخرجه بن ماجه (٤٤٣) في الطهارة: باب الأذنين من لرأس، وفي سننه سويد بن سعد، وهو ضعيف، لأنه عمي فصار يتقن ما ليس من حديثه. فثبت: وقد روي عن غير واحد من الصحابة الكرم بأسنيد لا يخفى وحده من ضعف. (١) ثم حديث ابن عباس، فأخرجه أبو داود (١٣٣) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، وفي سننه عبد بن منصور: ضعيف.

ويشهد له حديث الربيع بنت معوذ عبد أبي دود (١٢٩) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، والترمذي (٣٤) في الطهارة: باب ما جاء أن مسح الرأس مرّةً، وقال لترمذي: حديث الربيع حديث حسن صحيح.

وحديث المقدام بن معدي كرب أخرجه أبو دود (١٢١) و (١٢٣) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، وفي بن ماجه (٤٤٢) في الطهارة: باب ما جاء في مسح الأذنين.

(٢) نظر «لإصناف» ١ ١٣٥، و«مغني» ١ ١٥٠، ١٥١، و«المجموع شرح لمذهب» ١ ٤٠٩، و«لمحذرت لجنية» ص ١٩، و«مجموع فتوى شيخ محمد بن إبراهيم» ٢ ٦٠، و«زاد معاد» ١ ١٩٥.

(٣) القَذال: كسحب جماع مؤخر لرأس، ومعناه لعذر من لفرس خفف لدنصية.

(٤) أخرجه أبو دود (١٣٢) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، وسنده ضعيف، فيه

ضعيفٌ بالاتفاق. وحديثُ «مَسْحُ الرِّقَبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغَلِّ»^(١). موضوعُ قاله النووي. وأنكر أحمدٌ، حديثُ طلحةَ بنِ مصرف^(٢).

وقال ابنُ القيم: ولم يصحَّ عنه في مسحِ العنقِ حديثُ البتة. اهـ^(٣).

وقال ابنُ تيمية: لم يصحَّ عن النبي ﷺ أنه مسحَ على عُقْبِهِ في الوضوء. اهـ^(٤). فلا يُمسحُ العنقُ، وهو قولُ جمهورِ العلماء^(٥).

وعن أحمد: يُستحبُّ مسحُه، اختاره في «الغنية» وابنُ الجوزيُّ في «أسباب الهداية» وابنُ الصِّيرفي وابنُ رزِين، وفاقاً لأبي حنيفة^(٦).

الترجيح:

قلت: والراجحُ القولُ الأولُ، وهو أنه لا يُسنُّ مسحُه، والله أعلم.

فرع: ومن سُنَّه مجوزةٌ محلُّ الفرض، على المذهب.

الدليل: عن أبي هريرةَ أَنَّ النبي ﷺ قال: «تأتي أمتي يومَ القيامةَ غُرّاً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع أن يطيلَ غرَّتَه فليفعل» رواه البخاري ومسلم^(٧).

ليث بن أبي سليم، وقد سلف الكلام عن طححة بن مصرف عن أبيه عن جده ص ٣٧٨ تعنيق (٢).

(١) انظر في «لتخيص» ١/ ٩٢.

(٢) انظر «الإنصاف» ١/ ١٣٧، و«المغني» ١/ ١٥١، و«المجموع شرح لمذهب» ١/ ٤٥٠.

(٣) «زاد لمعاد» ١/ ١٩٥.

(٤) «مجموع الفتاوى» ٢١/ ١٢٧.

(٥) «الاختيارات الفقهية» ص ٢٩.

(٦) انظر «كشاف القناع» ١/ ١١٢.

(٧) أخرجه البخاري (١٣٦) في الوضوء: باب فضل الوضوء، ومسلم (٢٤٦) في الطهارة: باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء.

وفي رواية لمسلم عن نعيم قال: رأيت أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه، فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم غسل اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، وقال: قال رسول الله ﷺ: «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم، فليطل غرته وتحجيلة» هذا لفظ رواية مسلم.

وعن أبي حازم قال: كنت خلف أبي هريرة - رضي الله عنه - وهو يتوضأ للصلاة فكان يمر يده حتى تبلغ إبطيه، فقلت: يا أبا هريرة، ما هذا الوضوء؟ فقال: سمعت خليلي ﷺ يقول: «تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء» رواه مسلم^(١) بلفظه هنا، ورواه البخاري^(٢) بمعناه في أواخر الكتاب، في كتاب اللباس: في إتلاف الصور، وفيه التصريح ببلوغ أبي هريرة رضي الله عنه بالماء إبطيه.

وعن نعيم أنه رأى أبا هريرة - رضي الله عنه - يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجله حتى رفع إلى الساقين ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» متفق عليه^(٣).

والغرة: بياض في وجه الفرس، والتحجيل: في يديه ورجليه. ومعنى الحديث يأتون ببيض الوجوه والأيدي والأرجل.

وقال أبو الحسن بن بطال المالكي في «شرح صحيح البخاري»: هذا الذي قاله أبو هريرة لم يتابع عليه، والمسلمون مجيعون على أن الوضوء لا يتعدى به ما

(١) في «صحيحه» (٢٥٠) في الطهارة: باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء.

(٢) في «صحيحه» (٥٩٥٣) في اللباس: باب تبلغ الحلية.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٦) في الوضوء: باب فضل، والغر المحجلون من آثار الوضوء، ومسلم (٢٤٦) في الطهارة: باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء.

حَدَّ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَمْ يُجَاوِزْ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَطُّ مَوَاضِعَ الْوُضوءِ فِيمَا بَلَّغْنَا. اهـ^(١).

وفي «الاختيارات»: ولا يُسْتَحَبُّ إطالَةُ الْغَرَّةِ، وهو مذهبُ مالِكٍ، وروايةٌ عن أحمدَ. اهـ^(٢).

وقال ابنُ القَيِّم: وأما حديثُ أبي هريرةَ في صفةِ وضوءِ النبي ﷺ أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعُضْدَيْنِ، وَرَجَلَيْهِ حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقَيْنِ، فَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى إِدْخَالِ الْمَرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ فِي الْوُضوءِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِطالَةِ. اهـ^(٣).

وقال أيضاً في مسألةِ الْغَرَّةِ: وقد اختلفَ الفقهاءُ في ذلك، وفيها روايتانِ عن الإمامِ أحمدَ، إحداهما: يُسْتَحَبُّ إِطالَتُهَا، وبها قال أبو حنيفةَ والشَّافعيُّ، واختارها أبو البركاتِ ابنُ تيميةَ وغيره، والثانية: لا يُسْتَحَبُّ وهي مذهبُ مالِكٍ وهي اختيار شيخنا أبي العباس.

والمستحبُّون يحتجُّون بحديثِ أبي هريرةَ - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمَحْجَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ آثَارِ الْوُضوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غَرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ» متفقٌ عليه^(٤)، ولأنَّ الْحِلْيَةَ تَبْلُغُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضوءَ.

قال النافون للاستحباب: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَدَّ حُدُوداً فَلَا تَعْتَدُوهَا»^(٥)، والله سبحانه قد حَدَّدَ الْمَرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ، فَلَا يَنْبَغِي تَعْدِيَهُمَا، وَلأنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَنْقُلْ مَنْ نَقَلَ عَنْهُ وَضوءَهُ أَنَّهُ تَعَدَّاهُمَا، وَلأنَّ ذَلِكَ أَصْلُ الْوَسْوَاسِ وَمَادَّتُهُ، وَلأنَّ فاعِلَهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ قُرْبَةً وَعِبَادَةً، وَالْعِبَادَاتُ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِتِّبَاعِ، وَلأنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْغَسْلِ إِلَى الْفَخْذِ وَإِلَى الْكَتِفِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَفْعَلُوهُ وَلَا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ وَلأنَّ هَذَا مِنَ الْغُلُوِّ وَقَدْ

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ١١٥، و«المجموع شرح المذهب» ١/ ٤٢٢ - ٤٢٤.

(٢) «الاختيارات الفقهية» ص ٣٠.

(٣) «زاد المعاد» ١/ ١٩٦ - ١٩٧. (٤) سلف في الصفحتين السابقتين.

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٤/ ١١٥، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

قال ﷺ «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوفُ فِي الدِّينِ»^(١) . ولأنه تعمُّقٌ . وهو منهي عنه ، ولأنه عضوٌ من أعضاء الطهارة فكُره مجاوزته كالوجه .

وأم الحديث فراويه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - نعيم المُجَمِّر وقد قال : لا أدري قوله : «فَمَنْ استطاع منكم أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» . من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . أو من قول أبي هريرة - رضي الله عنه - روى ذلك عنه الإمام أحمد في «المسند» .

وأما حديث الجَلِيَّةِ . فالحلية المزينة ما كان في محلّه . فإذا جاوز محلّه لم يَكُنْ زينةً . اهـ^(٢) .

وقال الشيخ عبدالرحمن السَّعْدِي : الصحيح أنه لا يُستحب مجاوزة محلّ الفرض في طهارة الماء . لأن الله تعالى ذكر حدَّ الوضوء إلى المرفقين والكعبين وكلّ الواسفين لوضوء النبي ﷺ لم يذكر أحدٌ منهم أنه فعل ذلك ولا رَغَبَ فيه . وإنما فهمه أبو هريرة - رضي الله عنه - مِنْ ترغيب النبي ﷺ في الوضوء . وقال الأئمة : إنَّ قوله «فَمَنْ استطاع منكم أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ» ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه - كما قال ذلك الإمام أحمد وغيره . وأيضاً إطالة الغرة غيرُ ممكنة . لأنَّ إطالتها لا تكون إلا بغسل شيءٍ من الرأسِ مع غسل الوجه . وهذا غيرُ مشروعٍ اتفاقاً . اهـ^(٣) .

واختار هذا القول الشيخ محمد بن إبراهيم^(٤) .

(١) حديث صحيح . أخرجه ابن ماجة (٣٠٢٩) في المنسك : باب قد رخص الرمي . وصححه بن حبان (٣٨٧١) والحاكم ٤٦٦/١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) «إغائة اللهفان» ١/١٨١ . ١٨٢ .

(٣) «المختارات الجلية» ص ١٨ . ١٩ .

(٤) «مجموع فتاواه» ٦١/٢ .

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: بأنَّ غَسْلَ اليدين إلى الإبطين في الوضوء غُلُوٌّ في الدِّين، وكذلك غَسْلُ الرَّجْلين في الوضوء إلى الركبتين، والمشروع غَسْلُ اليدين مع المرفقين والرَّجْلين مع الكعبين. وأنَّ قوله في الحديث: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غَرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» وفي روايةٍ، وتحجَّيله مُدْرَجٌ في الحديث: مِنْ كلام أبي هريرة على الراجح. اهـ^(١).

الترجيح:

قلت: والقول بعدم الاستحباب هو الراجح. والله أعلم.

فرع: ومن سُنَّه الغسلُ الثانية والثالثة، وتكره الزيادة عليها، ويجوز الاقتصارُ على الغسلِ الواحدة، والغسلتان الثنتان أفضلُ من الواحدة، والثلاثُ أفضلُ من الثنتين، ومن الواحدة بطريق الأولى.

الدليل: ما في الصحيح أنه «تَوْضُأُ مَرَّةً مَرَّةً، ومَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. وثَلَاثًا ثَلَاثًا»^(٢).

وعنه بَيِّنَةٌ أَنَّهُ «دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ: هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ - أَوْ قَالَ: هَذَا وَضُوءٌ - مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً، ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ: هَذَا وَضُوءٌ، مَنْ تَوَضَّأَهُ كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ. وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ: هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي» رواه ابنُ ماجه^(٣).

(١) «فتاوى اللجنة» ٢٠١/٥ - ٢٠٢.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٧) في الوضوء: باب الوضوء مَرَّةً مَرَّةً، من حديث ابن عباس.

وأخرجه البخاري (١٥٨) في الوضوء: باب الوضوء مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ من حديث عبدالله بن زيد.

وأخرجه البخاري (١٥٩) في الوضوء: باب الوضوء ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ومسلم (٢٢٦) في الطهارة:

باب صفة الوضوء وكماله.

(٣) في سننه (٤٢٠) في الطهارة: باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً، عن أبي بن كعب

- رضي الله عنه - وفيه ضعيفان كما في «الزوائد».

وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ «توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال: هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم^(١). بأسانيد صحيحة، وليس في رواية أحد من هؤلاء قوله: «أو نقص» إلا رواية أبي داود فإنه ثابت فيها. قاله النووي^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر بعد ذكر حديث عمرو بن شعيب: إسناده جيد، لكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب؛ لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث، وأجيب بأنه أمر سيء والإساءة تتعلق بالنقص. والظلم بالزيادة، وقيل: فيه حذف تقديره من نقص من واحدة. ويؤيده ما رواه نعيم بن حماد، من طريق المطلب بن حنطب مرفوعاً: «الوضوء مرةً ومرتين وثلاثاً، فإن نقص من واحدة، أو زاد على ثلاث فقد أخطأ» وهو مرسّل رجاله ثقات. وأجيب عن الحديث أيضاً بأن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه. بل أكثرهم مقتصر على قوله: «فمن زاد» فقط. كذا رواه ابن خزيمة في «صحيحه» وغيره. اهـ^(٣).

وقال النووي: واختلف أصحابنا في معنى «أساء وظلم» فقيل: أساء في النقص، وظلم في الزيادة، فإن الظلم مجاوزة الحد ووضع الشيء في غير موضعه. وقيل: عكسه؛ لأن الظلم يستعمل بمعنى النقص، كقوله تعالى: ﴿آتَتْ أَكْثُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣]. وقيل: أساء وظلم في النقص، وأساء وظلم أيضاً في الزيادة. واختاره الشيخ أبو عمرو بن الصلاح؛ لأنه ظاهر الكلام. ويدل عليه رواية الأكثرين، فمن زاد فقد أساء وظلم، ولم يذكروا النقص. اهـ^(٤).

(١) أخرجه لإمام أحمد ١٨٨/٢. وأبو داود (١٣٥) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ. وابن ماجه (٤٢٢) في الطهارة: باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه. والنسائي ٨٨/١ في الطهارة: باب الاعتداء في الوضوء. وصححه ابن خزيمة (١٧٤).

(٢) انظر «كشف القناع» ١١٤/١، ١١٥. و«المجموع شرح المذهب» ٤٣٠/١، ٤٣١.

(٣) «فتح الباري» ٢٣٣/١.

(٤) «المجموع شرح المذهب» ٤٣٠/١، ٤٣١.

وتكلم مسلم على قوله «أو نقص» وأولهُ البيهقي على نقصان العضو، واستحسنه الذهبي.

وقال البخاري: وكره أهل العلم الإسراف فيه، وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ. اهـ. قال ابن حجر: قوله: وكره أهل العلم الإسراف فيه. يشير بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة^(١) من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال: كان يُقال: «من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر»، وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود، وزوي في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسنادٍ ليين من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص^(٢). وقوله: «وأن يجاوزوا... إلخ» يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة^(٣) أيضاً عن ابن مسعود قال: ليس بعد الثلاث شيء^(٤). اهـ.

مسألة: وإن غسل بعض أعضائه أكثر من بعض، بأن غسل عضواً مرة أو مرتين وآخر ثلاثاً لم يُكره.

مسألة: ويعمل في عدد الغسلات إذا شك فيه بالأقل كركعات الصلاة إذ الأصل عدم الإتيان بالمشكوك فيه^(٥).

فرع: ولا يُسن الكلام على الوضوء على الصحيح من المذهب، بل يُكره، قاله جماعة، قال في «الفروع»: والمراد بغير ذكر الله، كما صرح به جماعة. والمراد بالكراهة ترك الأولى وفقاً للحنفية والشافعية مع أن ابن الجوزي وغيره لم يذكروه فيما يُكره ويُسن.

(١) في «مصنفه» ٦٦/١.

(٢) أخرجه أحمد ٢٢١/٢، وابن ماجه (٤٢٥) في الطهارة: باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، وجزم الحافظ في «التلخيص» ٥٣/١ بضعف إسناده، وكذا البوصيري في «الزوائد» ورقة ٣٣.

(٣) في «مصنفه» ٦٧/١.

(٤) «فتح الباري» ٢٣٢/١ - ٢٣٤.

(٥) انظر «كشف القناع» ١١٤/١ - ١١٥.

قال ابن القيم: الأذكار التي تقولها العامة على الوضوء عند كل عضو لا أصل لها عنه رحمته، ولا عن أحد من الصحابة، والتابعين والأئمة الأربعة، وفيه حديث كذب عليه رحمته ^(١). اهـ.

قال النووي: وحذفت دعاء الأعضاء المذكور في «المحرر» إذ لا أصل له، وكذا قال في «الروضة» و«شرح المذهب» أي: لم يجيء فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في «الأذكار» و«التنقيح» له، والرافعي قال: ورد فيه الأثر عن السلف الصالحين. قال الجلال المحلي: وفاتهما أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرقي في «تاريخ ابن حبان» وغيره، وإن كانت ضعيفة، للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال. اهـ.

قال في «الفروع»: وذكر جماعة: يقول عند كل عضو ما ورد، والأول أظهر لضعفه جداً، مع أن كل من وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكره، ولو شرع لتكرر منه ولنقل عنه. اهـ.

وقوله: «ما ورد» أشار به إلى ما أخرجه ابن حبان في «الضعفاء»: «إذا غسل وجهه: اللهم بيض وجهي يوم تبيض الوجوه، وذراعيه: اللهم أعطني كتابي بيمينى، ورأسه: اللهم غشنا برحمتك، وجنبنا عذابك، ورجليه: اللهم ثبت قدمي يوم تزل الأقدام» ^(٢)، نقله عنه السيوطي في «الكلم الطيب». اهـ ^(٣).

(١) انظر «كشف القناع» ١١٥/١، و«الإنصاف» ١٣٧/١، ١٣٨، و«الفروع» ١٥٢/١، و«زاد المعاد» ١٩٥/١.

(٢) أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» ١٦٤/٢ - ١٦٥ وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٥٥٤)، وقال في «التلخيص» ١٠٠/١: روي فيه عن عبي من طرق ضعيفة جداً أوردها المستغفري في «الدعوات»، وابن عساكر في «أماله»، ورواه صاحب «مسند الفردوس» وروي من حديث أنس رواه ابن حبان في «الضعفاء». اهـ. بتصرف، وانظر «العلل المتناهية» ٣٣٨/١ و«ميزان الاعتدال» ٣٦٧/٢.

(٣) انظر «كشف القناع» ١١٥/١، ١١٦، و«الفروع» ١٥٢/١.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لم يثبت عن النبي ﷺ دعاء أثناء الوضوء عند غسل الأعضاء أو مسحها، وما ذُكر من الأدعية في ذلك مبتدع لا أصل له اهـ^(١).

فرع: قال أبو الفرج: يُكره السَّلام على المتوضي، وفي «الرعاية» ورَّده، أي: ويكره ردُّ المتوضي السَّلام، قال في «الفروع»: مع أنه ذكر لا يُكره ردُّ مُتَخَلٍّ، وهو سَهْوٌ، وفي «الفروع»: ظاهرُ كلام الأكثر: لا يُكره السَّلام ولا الردُّ وإن كان الردُّ على طهر أكمل، لفعله ﷺ. اهـ. قال الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد: أمَّا السَّلام على الذي يتوضأ، فلا أعلم فيه كراهةً. اهـ^(٢).

الترجيح:

قلت: والصواب عدم الكراهة لما في «الصحيحين»: أن أمَّ هانيءٍ سلَّمت على النبي ﷺ وهو يغتسل، فقال: «مَن هذه؟» قلتُ: أمَّ هانيءٍ بنتُ أبي طالب، قال: مرحباً بأمِّ هانيءٍ^(٣).

وظاهرُ كلامهم لا تُستحبُّ التسمية عند كلِّ عضوٍ^(٤).

وقولُ المؤلف: «وتيامن»: أي: ويُسنُّ البداءةُ باليَمِينِ قبلَ الميسرِ، قال الموفق: لا خلاف بين أهل العلم - فيما علمنا - في استحباب البداءة باليمنى، وممن روي ذلك عنه أهل المدينة، وأهل العراق، وأهل الشام، وأصحاب الرأي، وأجمعوا على أنه لا إعادة على مَنْ بدأ بيساره قبلَ يمينه.

(١) «فتاوى اللجنة» ٢٠٥/٥.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١١٦/١، و«الدرر السنية» ٨١/٣، و«الفروع» ١٥٢/١.

(٣) أخرجه البخاري (٣١٧١) في الجزية والموادعة: باب أمان النساء وجوارهن. ومسلم (٣٣٦) في صلاة المسافرين: باب استحباب صلاة الضحى.

(٤) انظر «كشاف القناع» ١١٦/١.

الدليل: وأصل الاستحباب في ذلك أَنَّ النبي ﷺ كان يُعْجِبُهُ ذلك ويفعله، فَرَوَتْ عائشة: «أَنَّ النبي ﷺ كان يُحِبُّ التَّيْمَنَ في تَنْعُلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» متفقٌ عليه^١.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْدُؤُوا بِمِيَامِنِكُمْ» رواه ابن ماجه^٢.

وحكى عثمان وعلي - رضي الله عنهما - وضوء النبي ﷺ فبدأ باليمنى قبل اليسرى رواهما أبو داود^٣.

ولا يجب ذلك لأنَّ اليدين بمنزلة العضو الواحد، وكذا الرجلان، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ﴾. ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ولم يفصل، والفقهاء يسمون أعضاء الوضوء أربعة: يجعلون اليدين عُضْوًا، والرجلين عُضْوًا، ولا يجب الترتيب في العضو الواحد^٤.

فائدة: قال في «الفروع»: ذكر بعضهم استقبال القبلة بالوضوء، ولا تصريح بخلافه، وهو متجه في كل طاعة إلا للدليل^٥.

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦) في الصلاة: باب التيمن في دخول المسجد وغيره، ومسنم (٢٦٨) في الطهارة: باب التيمن في الطهور وغيره.

(٢) في «سننه» (٤٠٢) في الطهارة: باب التيمن في الوضوء، وأبو داود (٤١٤١) في اللباس: باب في لا تتعال، والترمذي (١٧٦٦) في اللباس: باب ما جاء في القميص، وصححه ابن حبان (١٠٩٠).

(٣) سلف ص ٣٨٢.

(٤) «المغني» ١/١٥٣، ١٥٤.

(٥) انظر «الفروع» ١/١٥٢ و«حاشية العنقري» ١/٥٠.

باب الوضوء

الْوُضُوءُ مِنَ الْوُضَاءِ: وهي التَّطَافَةُ، وهو بضم الواو: الفِعْلُ، وبفتحة: الماء المتوضأ به، هذا هو المشهور، وحكي الفَتْحُ في الفعل والضَّمُّ في الماء، وهو في اللغة: عبارة عن النظافة والحُسْنُ^(١)، وفي الشَّرْع: «استعمالُ ماءٍ طهور في الأعضاء الأربعة» وهي الوجهُ واليدان والرَّأس والرِّجلان «على صفةٍ مخصوصةٍ» في الشَّرْع بأن يأتي بها مرتبةً متواليةً مع باقي الفروض والشُّروط، وما يجبُ اعتباره^(٢).

وسُمي وضوءاً لتنظيفه المتوضىء وتحسينه.

فائدة: والحِكْمَةُ في غَسْلِ الأعضاء المذكورة في الوضوء دون غيرها أنها أسرع ما يتحرك من البدن للمخالفة؛ فأمر بغسلها ظاهراً تنبيهاً على طهارتها الباطنة. ورتَّب غَسْلَهَا على ترتيب سُرْعَةِ الحركة في المخالفة: فأمر بغسل الوجهِ وفيه الفمُّ والأنف فابتدئ بالمضمضة لأنَّ اللسان أكثر الأعضاء وأشدُّها حركةً، إذ غيره ربما سليم وهو كثيرُ العطب قليلُ السلامة غالباً، ثُمَّ بالأنف ليتوبَ عما يشمُّ به، ثُمَّ باليدين ليتوبَ عن البطش، ثُمَّ خَصَّ الرأسَ بالمسح، لأنَّه مجاورٌ لما تقع منه المخالفة، ثُمَّ بالأذن لأجل السَّماع، ثُمَّ بالرِّجلِ لأجل المشي، ثُمَّ أرشده بعد ذلك إلى تجديد الإيمان بالشهادتين^(٣).

(١) «المطلع» ص ١٩، وانظر «المجموع شرح المذهب» ١/٣٣٠، ٣٣١.

(٢) ما بين القوسين التعريف والباقي شرح له.

(٣) انظر «كشاف القناع» ١/٩١، ٩٢.

مسألة: والوضوء من أعظم شروط الصلاة.

ففي «الصحيحين»: «لا تُقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(١)،
ولمسلم: «لا تُقبل صلاة بغير طهور»^(٢)، وله أيضاً: «الطهور شرط الإيمان»^(٣).

فائدة: وكان فرض الوضوء مع فرض الصلاة، كما رواه ابن ماجه، ذكره في
«المبدع»^(٤).

قال ابن حجر بعد ذكر قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾
[المائدة: ٦] الآية قال: وتمسك بهذه الآية من قال: إنَّ الوضوء أول ما فرض
بالمدينة، فأما ما قبل ذلك، فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أنَّ غُسل
الجنب إنما فرض على النبي ﷺ وهو بمكة، كما فرضت الصلاة، وأنه لم يُصلِّ
قط إلا بوضوء، قال: وهذا مما لا يجهله عالم.

وقال الحاكم في «المستدرک»: وأهل السنة بهم حاجة إلى دليل الرد على من
زعم أنَّ الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة، ثم ساق حديث ابن عباس «دخلت
فاطمة على النبي ﷺ وهي تبكي فقالت: هؤلاء الملاء من قريش قد تعاهدوا ليقتلوك
فقال: اتوني بوضوء فتوضأ...» الحديث^(٥). قلت: وهذا يصحح رداً على من أنكر
وجود الوضوء قبل الهجرة لا على من أنكر وجوبه حينئذ، وقد جزم ابن الجهم
المالكي بأنه كان قبل الهجرة مندوباً، وجزم ابن حزم بأنه لم يُشرع إلا بالمدينة.

(١) أخرجه البخاري (١٣٥) في الوضوء: باب لا تقبل صلاة بغير طهور، ومسلم (٢٢٥) في
الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤) في الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة، من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣) في الطهارة: باب فضل الوضوء، من حديث أبي مالك الأشعري.

(٤) «المبدع» ١١٣/١.

(٥) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٣٠٣/١ و٣٦٨، وصححه ابن حبان برقم (٦٥٠٢) والحاكم
١٥٧/٣، من حديث بن عباس.

ورُدَّ عليهما بما أخرجه ابنُ لهيعةَ في «المغازي» التي يرويها عن أبي الأسودِ يَتِيمِ عروَةَ عنه: أنَّ جبريلَ علَّمَ النبيَّ ﷺ الوُضوءَ عندَ نزولِهِ عليه بالوحي، وهو مُرْسَلٌ، ووصله أحمدٌ من طريق ابنِ لهيعةَ أيضاً، لكنْ قال: عن الزهريِّ، عن عروَةَ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن أبيه. وأخرجه ابنُ ماجهٍ من روايةِ رَشْدِينَ بنِ سعدٍ عن عقيلٍ، عن الزُّهريِّ نحوه، لكن لم يذكرْ زيدَ بنَ حارثةَ في السُّنَدِ. وأخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» من طريق الليثِ عن عقيلٍ موصولاً، ولو ثبت لكان على شَرَطِ الصحيح، لكن المعروف روايةُ ابنِ لهيعة. اهـ^(١).

وذكرَ ابنُ عبد البر أنه معلومٌ عندَ جميع أهل السير، أنه - عليه السلام - افترض عليه بمكةَ الصَّلَاةَ والغسلَ مِنَ الجَنَابَةِ، قال: ومعلومٌ أنَّ غسلَ الجَنَابَةِ لم يُفرض قبلَ الوُضوءِ، وأنه لم يُصَلَّ قطُّ بمكةَ صَلاةً إلا بَوُضوءٍ، قال: وهذا مما لا يجهله عالم ولا يدفعه إلا معاندٌ.

وعن زيدِ بنِ حارثةَ عن النبيِّ ﷺ «أنَّ جبريلَ أتاه في أول ما أُوحي إليه فعَلَّمَهُ الوُضوءَ والصَّلَاةَ» أخرجه الإمام أحمد^(٢). وتكلَّم فيه أبو حاتم الرازي وغيره لأجل ابنِ لهيعة. وقد تابعه عليه رَشْدِينَ بنُ سعدٍ فرواه. قال الشيخ برهان الدين المحدث الحلبيُّ: اعْلَمَ أنَّ الوُضوءَ أول ما فُرضَ معَ الصَّلَاةِ. اهـ. فأيةُ المائدة مقررَةٌ لا مؤسَّسة^(٣).

(١) «فتح الباري» ٢٣٢/١ - ٢٣٣.

(٢) أخرجه أحمد ١٦١/٤. وعبد بن حميد (٢٨٣). وابن ماجه (٤٦٢) في الطهارة: باب ما جاء في النضح بعد الوُضوء. والدارقطني ١١١/١. والحاكم ٢١٧/٣. والبيهقي ١٦١/١ من طريق عبد الله بن لهيعة. وقال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٣٥: إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة. قلنا: متابعه رَشْدِينَ بن سعد رواها أحمد وولده في «المسند» ٢٠٣/٥. والدارقطني ١١١/١ من حديث أسامة بن زيد. ورَشْدِينَ هذا. قال الحافظ: ضعيف. رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٩٣/١، ٩٤.

فائدة: اختلف في الوضوء: هل هو من خصائص هذه الأمة؟ فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه من خصائصها، مستدلّين بما في «صحيح مسلم»، عن أبي هريرة مرفوعاً «لكم سِتْمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»^(١).

وذهب آخرون إلى أنه ليس مختصاً بها، وإنما المخصوص بها الغرة والتحجيل فقط، واحتجوا بالحديث الآخر: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي»^(٢)، وأجاب الأولون بضغفه، وبأنه لو صحَّ احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَاصّاً بِالْأَنْبِيَاءِ، دُونَ أُمَمِهِمْ لَا بِهِذِهِ الْأُمَّةِ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَضَّؤْنَ، فِي قِصَّةِ جُرَيْجِ الرَّاهِبِ: لَمَّا رَمَوْهُ بِالْمَرَأَةِ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ قَالَ لِلْغَلَامِ: مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: هَذَا الرَّاعِي^(٣)، وَقَدْ خَرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا مَرَّ عَلَى الْجَبَّارِ وَمَعَهُ سَارَةٌ، أَنَّهَا لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى الْجَبَّارِ، تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ وَدَعَتْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧) في الطهارة: باب استحباب إطالة الغرة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قال الزبيدي في «نصب الراية» ١، ٢٧: رواه عن النبي ﷺ من لصحبة: عبدالله بن عمر، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة.

ثم حديث بن عمر فروه الدارقطني ١، ٨٠، ولبيهقي ١، ٨٠، وقالوا: تمرد به المسيب بن وضح وهو ضعيف. ورواه بن ماجه (٤١٩)، ولبيهقي ١، ٨٠ - ٨١، وفيه زيد بن الحواري العمي، وهو ضعيف.

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ فُرُوهُ بِنِ مَاجِهٍ (٤٢٠) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا، وَلِدَارِقُطْنِي ١، ٨١، وَفِي سَنَدِهِ زَيْدُ بْنُ حَوَارِيٍّ أَيْضًا وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَمِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فُرُوهُ لِدَارِقُطْنِي فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» عَنْهُمْ، وَفِي سَنَدِهِ عَمِي بِنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٨٢) في المظالم: باب إذ هذه حائظ عن أبي هريرة صمن حديث طويل.

(٤) أخرجه البخاري (٢٢١٧) في البيوع: باب شراء الممموك من الحرابي.

نص: مُشْتَرَطٌ (ع) له: الإسلام (ء). والعقل (ع). والتمييز (عء). واشْتَرَطَ (وش) له النية.

ش: الشرط: لغة العلامة، قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ أي: علاماتها.

واصطلاحاً: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

والنية لغة: القصد يقال: نواك الله بخير، أي: قصدك به، ومحلها القلب، فلا بُدَّ أن يقصد بقلبه، وأن يُخَيِّصَهَا لله تعالى؛ لأنه عمل القلب، والنصر دلٌّ على الثواب في كلِّ وضوء، ولا ثواب في غير منويٍّ بالإجماع^(١).

وقد ذكر المؤلف، أنه يُشْتَرَطُ للوضوء الإسلام كسائر العبادات، ويُشْتَرَطُ له أيضاً العقل، والتمييز لتتأتى النية؛ فإن المجنون والصغير الذي دون التمييز لا تحصل منهما نيةٌ صحيحة.

ويُشْتَرَطُ للوضوء أيضاً النية، فهي شرطٌ لطهارة الأحداث كلها، فلا يصح وضوءٌ وغسلٌ وتيممٌ ولو مستحبات إلا بالنية، قال في «المبدع»: بغير خلافٍ نعلمه.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] والإخلاص مُحَضُّ النية.

وحديثُ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «إنما الأعمال بالنيات»^(٢) أي: لا عمل جائز ولا فاضل.

قال النووي: هذا الحديث متفق على صحته رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من رواية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهو حديث

(١) انظر «المبدع» ١١٦/١.

(٢) أخرجه البخاري (١) في بدء لوجي: باب كيف كن بدء لوجي، ومسم (١٩٠٧) في لإمرة، باب قوله عيه السلام: «إنما الأعمال بالنية».

عظيم، أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، بل هو أعظمها، وهي أربعون حديثاً قد جمعتها في جزء.

قال الشافعي - رحمه الله -: يدخل في هذا الحديث ثلث العلم، وقال أيضاً: يدخل في سبعين باباً من الفقه، وقال غيره، نحو هذه العبارة. وكان السلف يستحبون أن يبدأ كل تصنيف بهذا الحديث لكونه منبهاً على تصحيح النية. قال العلماء: والمراد بالحديث لا يكون العمل شرعياً يتعلّق به ثواب وعقاب إلا بالنية.

ولفظة «إنما» للحصر تثبت المذكور وتنفي ما سواه، قال الخطابي: وأفاد قوله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى» فائدة لم تحصل بقوله: «إنما الأعمال بالنيات» وهي أن تعيين العبادة المنوية شرط لصحتها والله أعلم. اهـ.

التعليل: لأن النص دلّ على الثواب في كل وضوء، ولا ثواب في غير منوي إجماعاً، ولأن النية للتمييز، ولأنه عبادة ومن شرطها النية، لأن ما لا يعلم إلا من الشارع، فهو عبادة كصلاة وغيرها، وهذا معنى قول الفخر إسماعيل وأبي البقاء وغيرهما: العبادة ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي. قيل لأبي البقاء: الإسلام والنية عبادتان ولا يفتقران إلى نية، فقال: الإسلام ليس بعبادة لصدوره من الكافر، وليس من أهلها سلمنا، لكن صح للضرورة لأنه لا يصدر إلا من كافر، وأما النية فلقطع التسلسل، ونية الصلاة تضمنت الستر واستقبال القبلة لوجودهما فيها حقيقة، ولهذا يحنث بالاستدامة، بخلاف الوضوء. اهـ^(١).

فينوي رفع الحدث، وهو المانع مما تشترط له الطهارة، والمراد رفع حكمه وإلا فالحدث إذا وقع لا يرتفع، أو يقصد الطهارة لما لا يُباح إلا بالطهارة كالصلاة والطواف ومس المصحف وهو المذهب؛ لأن ذلك يستلزم رفع الحدث. فإن نوى

(١) انظر «كشاف القناع» ٩٤/١، و«المبدع» ١١٦/١ - ١١٧، و«المجموع شرح لمهذب» ٣٣٢/١.

طهارة أو وضوء، أو أطلق أو غسل أعضائه ليزيل عنها النجاسة أو ليعلمه غيره أو للتبرّد لم يجرئه.

وإن نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقاً.

وينوي من حدثه دائم استباحة الصلاة، ويرتفع حدثه، ولا يحتاج إلى تعيين النية للفرض، فلو نوى رفع الحدث، لم يرتفع في الأقيس، قاله في «المبدع»^(١).

فرع: واستحب كثير من المتأخرين التلفّظ بنية سرّاً مع القلب، ليوفّق لسان القلب، قال في «الإنصاف»: ولوجه الثاني: يُستحب التلفّظ بها سرّاً وهو المذهب. قدّمه في «الفروع»، وجزم به ابن عبيدان، والتلخيص، وابن تميم، وابن رزين، وقال الزركشي: هو الأولى عند كثير من المتأخرين، هـ^(٢). وكذا قال الشهاب الفتح، وهو المذهب.

ومنصوص حمد وجمع من المحققين خلافه، قال الشيخ تقي الدين: وهو الصواب هـ. وقال: لتلفّظ بنية بدعة، لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه، ويُستثنى الإحرام، ويأتي في محله. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لا يجوز التلفّظ بها: لأن ذلك من البدع هـ.

وفي «الفروع»، والتفقيح، وتبعهم في: لمتتهى: يُسنّ النطق بها سرّاً لم تقدّم، فجعله سنة وهو سهو، قاله لحجوي، أي: عند من يفرّق بين لمسنون ولمستحب كما يُعلم من كلامه في حاشية التفقيح، قال لبهوتي: ولصحيح أنه لا فرق بينهما، ففي كلامه نظرٌ وضح، وعنى فرض أن لا يكون هو لصحيح، فلا ينبغي نسبتهم إلى السهو، لجلالتهما، وتحقيقهما للاختلاف فيه^(٣).

(١) نظر «المبدع»: ١١٨، ١، و«الإنصاف»: ١٤٣، ١.

(٢) «الإنصاف»: ١٤٢، ١، ونظر «كتف القدح»: ٩٧، ١، وشرح الزركشي: ١٨٢، ١، و«الفروع»:

١٣٩، ١.

(٣) نظر «كتف القدح»: ٩٧، ١، و«الإنصاف»: ١٤٢، ١، وحاشية لعنقري: ٥٢، ١، و«الفروع»:

ويكره الجهرُ بالنية، وتكرارها، قال الشيخ تقي الدين: اتفق الأئمة على أنه لا يُشرع الجهرُ بها، ولا تكريرها، بل مَنْ اعتاده ينبغي تأديبه، وكذا بقية العبادات، وقال: الجاهرُ بها مستحقٌ للتعزير بعد تعريفه لاسيما إذا آذى به أو كرّره، وقال: الجهرُ بلفظِ النية منهيٌّ عنه عند الشافعي وسائر أئمة الإسلام، وفاعله مسيءٌ، وإن اعتدّه ديناً، خرج عن إجماع المسلمين، ويجب نهيّه، ويُعزل عن الإمامة إن لم ينته، قال في «سنن» أبي داود: إن النبي ﷺ أمر بعزل الإمام لأجل بصاقه في القبلة^١، فإن الإمام عليه أن يصلي، كما كان النبي ﷺ يصلي^٢.

وقال ابن القيم: النية هي القصد والعزم على فعل الشيء، ومحلّها القلب لا تعلّق لها باللسان أصلاً، ولذلك لم يُنقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في النية لفظٌ بحالٍ، ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك. اهـ^٣.

وقال أيضاً: ولم يكن يقول في أوله: نوّيت رفع الحدث، ولا استباحة الصلاة، لا هو ولا أحدٌ من أصحابه البتة، ولم يُرو عنه في ذلك حرفٌ واحدٌ لا بإسنادٍ صحيحٍ ولا ضعيفٍ. اهـ^(٤)، واختار هذا القول الشيخ عبد الله أبا بطين^٥، والشيخ محمد بن إبراهيم^(٦).

قلت: وهذا هو الحق.

-
١. ١٣٩، و«لتنقيح لمشبع» ص ٢٦، و«شرح المنتهى» ٤٩/١، و«فتاوى لجنة» ٢٠٣/٥.
- (١) أخرجه أبو داود (٤٨١) في الصلاة: باب كراهية البزاق في المسجد، من حديث لسائب بن خلاد، وفي سننه صالح بن حيوان، وهو مجهول الحال لم يرو عنه سوى بكر بن سودة.
- (٢) نظر «كشف لقنعة» ٩٧/١، و«الفروع» ١٣٩/١.
- (٣) «غثة اللهفن» ١٣٦/١ - ١٣٧.
- (٤) زد لمعد ١٩٦/١.
- (٥) «حسبته على الروض» ١ ٣٥.
- (٦) «مجموع فتاوه» ٢ ٦٣، ٦٤.

فائدة: قال الشيرازي: الطهارة ضربان: طهارة عن حدث، وطهارة عن نجس، فطهارة النجس لا تفتقر إلى نية؛ لأنها من باب التروك، فلا تفتقر إلى نية كترك الزنى والخمر واللواط والغضب والسرقه. اهـ^١.

فرع: في مذاهب العلماء في وجوب النية:

١ - ذهب الإمام أحمد إلى أن النية من شرائط الطهارة للأحداث كلها، لا يصح وضوء ولا غسل ولا تيمم إلا بها.

وروي ذلك عن علي - رضي الله عنه - وبه قال ربيعة ومالك والشافعي، والليث، وإسحاق وأبو عبيدة وابن المنذر.

٢ - وقال الثوري وأصحاب الرأي: لا تُشترط النية في طهارة الماء، وإنما تُشترط للتيمم.

أدلتهم: قول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٦]، حيث ذكر الشرائط ولم يذكر النية، ولو كانت شرطاً لذكرها، ولأن مقتضى الأمر حصول الإجزاء بفعل المأمور به، فتقتضي الآية حصول الإجزاء بما تضمنته، ولأنها طهارة بالماء فلم تفتقر إلى النية كغسل النجاسة، واحتجوا بقوله ﷺ: «لَأَمْ سَلَمَةٌ - رضي الله عنها -: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَيْكَ الْمَاءَ فَإِذَا أَنْتِ قَدْ طَهُرْتِ»^٢، وبأحاديث كثيرة في الأمر بالغسل من غير ذكر للنية، ولو وجبت لذكرت.

قال الموفق ابن قدامة: ولنا ما روى عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا لأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» متفق عليه^٣، فنفي أن يكون له عمل شرعي

(١) «المجموع شرح لمهذب» ١، ٣٣٠.

(٢) رواه مسنده (٣٣٠) في كتب الحيض: باب حكم صفثر لمغتسلة.

(٣) سلف ص ٤٠٧.

بدون النية، ولأنها طهيرة عن حَدَثٍ فلم تصحَّ بغير نية كالتيَّم أو عبادة، فافتقرت إلى النية كالصَّلَاة، والآية حُجَّة لنا، فإنَّ قولَه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أي: للصَّلَاة كما يُقال: إذا لقيت الأمير فترجَّل، أي: له، وإذا رأيت الأسد فاحذر، أي: منه، وقولهم: ذكر كلِّ الشرائط، قلنا: إنَّما ذكر أركان الوضوء وبين الرسول ﷺ شرطه كآية التيمُّم، وقولهم: مُقتضى الأمر حصولُ الإجزاء قلت: بل مُقتضاه وجوبُ الفعل، وهو واجب، فاشترط لصحته شرط آخر بدليل التيمُّم، وقولهم: إنها طهيرة، قلنا: إلا أنها عبادة، والعبادة لا تكون إلا منوية؛ لأنها قرينة إلى الله تعالى، وطاعة له وامتنال لأمره، ولا يحصلُ ذلك بغير نية، والجواب عن حديثه أنَّ سلمة أنَّ السؤال عن نقض الصفات فقط: هل هو واجب أم لا؟ وليس فيه تعرُّض للنية، وقد عُرف وجوبُ النية من قواعد الكتب والسنة^١.

الترجيح:

قلت: والقول الأول هو الراجح، والله أعلم.

فرع: فإن نوى ما تُسن له الطهيرة، كقراءة قرآنٍ وذكرٍ وأذانٍ ونومٍ وغضبٍ ارتفع حدُّه.

دليل الوضوء للقراءة: حديث: أن عبدًا توضأ، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال: هذا لمن ليس بجُنُبٍ^٢.
ودليل الوضوء للذكر: في «الصحيحين» «أنه دعا بوضوء فتوضأ ثم رفع يديه، فقال: اللهم اغفر لعبيدٍ أبي عمر»^٣.

(١) طر «لمعي» ١، ١٥٦، ١٥٧، والمجموع شرح المذهب ١/٣٣٣ - ٣٣٥

(٢) روه أحمد ١، ١١٠، وأبو يعنى (٣٦٥)، وسنده حسن، وأخرجه البيهقي موقوفاً ١/٨٩.

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٢٣) في لمغزي: سب غزاة أوطاس، ومسلم (٢٤٩٨) في فضائل

نصحة: باب فضائل أبي موسى وأبي عمر الأشعريين، من حديث أبي موسى الأشعري.

ودليل الغضب: حديث إذا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ^١.

ودليل الأذان: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا»^٢، وقال أبو هريرة: لا يُبْدَى بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئًا. روه الترمذي، قال المباركفوري: الحديث الأول ضعيف من وجهين، والثاني الموقوف ضعيف من وجه واحد، وهو الانقطاع، وقال: العمل على حديث الباب - أي حديث أبي هريرة - هو الأولى، فإن الحديث، وإن كان ضعيفاً لكن له شاهد من حديث وائل، وله شاهد آخر من حديث ابن عباس^٣. اهـ بتصريف.

ودليل النوم: حديث البراء بن عازب قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتيت مَضْجَعَكَ فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شِقِّكَ الأيمن» وقال: اللهم أسلمت نفسي إليك...» إلى آخر الحديث. رواه البخاري ومسلم^٤.

فرع: وإن نوى تجديدًا مسنونًا، بأن صلى بالوضوء الذي قبله نسيًا حدثه، أي: ناسيًا بأنه قد أحدث بعد ما صلى بالوضوء السابق، فنوى بهذا الوضوء التجديد.

(١) رواه أحمد ٢٢٦٤، وأبو داود (٤٧٨٤) في «الأدب»: باب ما يقل عند الغضب من حديث عطية السعدي، وفي إسناده محمد بن عتيبة لم يوثقه إلا ابن حبان، ولم يرو عنه إلا ابنه عروة.
(٢) روه الترمذي (٢٠٠) في «الصلاة»: باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء، ولبيهقي ٣٩٧/١، من حديث أبي هريرة، وإسناده ضعيف لضعف معوية بن يحيى الصدفي، ومنقطع لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة، وقول أبي هريرة، روه الترمذي بإثره برقم (٢٠١).
(٣) حديث وائل، أخرجه البيهقي ٣٩٢/١ لكنه موقوف عليه، وحديث ابن عباس أخرجه أبو الشيخ كم في «نصب الراية» ٢٩٢/١، وفي إسناده عبد الله بن هرون لفروي، قل في «الميزان»: له مناكير، نقل عن بن عدي الطعن فيه، وفي سنده أيضًا محمد بن مالث، ولا يعرف.

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٧) في «الوضوء»: باب فضل من بات على الوضوء، ومسلم (٢٧١٠) في «الذكر والدعاء»: باب ما يقول عند النوم.

لنسيانه الحدّث، فإنه في هذه الحالة يرتفع حدّثه بهذا الوضوء الذي نوى به التجديد، لأنه نوى به طهارة شرعية.

الدليل: حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالوضوء عند كلّ صلاة» رواه أحمد والنسائي^(١).

ولأبي داود: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»^(٢).

وفي الصحيح: «كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^(٣).

وإن نوى من عليه جنابةً غُسلًا مَسْنُونًا كغُسل الجمعة، قال في «الوجيز»: نسيًا، أجزأ هذا الغُسل عن الغُسل الواجب كما مرّ فيمن نوى التّجديد.

ومثله إن نوى غُسلًا واجبًا كالجنابة؛ أجزأه هذا الغُسل عن المَسْنُونِ كغُسل الجمعة، لكن ليس له إلا ثوابٌ ما نواه لحديث: «وإنّما لِكُلِّ أَمْرٍ ما نَوَى».

وإن نوى بالغُسل الواحدٍ عن الجنابة والجمعة، أي: عن الواجب والمَسْنُونِ حصل له ثوابُهما^(٤).

مسألة: والأفضل أن يغتسلَ للواجب، ثم للمَسْنُونِ كمالًا، هكذا قال بعضُ

(١) أخرجه أحمد ٢/٢٥٩، ولطائسي (٢٣٢٨)، ولساني في نسي لِكَبْرِي (٣٠٣٩) من حديث أبي هريرة سديد معين لا يصحّ بهما، نظر لتعيق عبي مسدّ أحمد برقم (٧٤١٢) و(٧٥١٣) ضعة مؤسسة لرسالة.

(٢) أخرجه أبو داود (٦٢) في لُطْهَرَة. باب لرجل يجدد لوضوء من غير حدث، ولترمذي (٥٩) في لُطْهَرَة. باب لوضوء لكل صلاة، وبس مجه (٥١٢) في لُطْهَرَة: باب لوضوء عني لُطْهَرَة، من حديث بن عمر وضعفه لترمذي، ولبوصيري في «لزوائد».

(٣) أخرجه لِحَرِي (٢١٤) في الوضوء، باب لوضوء من غير حدث، من حديث نس.

(٤) نظر كتف لِقْدَع، ٩٨/١، ٩٩، و تحفة لأخوذي ١/٥٩٩ - ٦٠١.

قلت: وفيه نظر حيث لم يرد نصٌ على أفضلية ذلك فيما أعلم.

فرع: وإن اجتمعت أحداث متنوعة، ولو متفرقة في أوقات، توجب وضوءاً، كالبول والغائط والريح والنوم، أو توجب غُسلًا كالجماع وخروج المني والحيض، فنوى بطهارته أحدها، لا على أن لا يرتفع غيره - ارتفع^(١) سائرهما.

التعليل: لأن الأحداث تتداخل، فإذا ارتفع البعض ارتفع الكل.

وإن نوى أحد الأحداث، ونوى أن لا يرتفع غيره، لم يرتفع غيره.

التعليل: لأنه قد تطهر بنية بقاء غيره من الأحداث، فلم يرتفع سوى ما نواه، وإلا لزم حصول ما لم ينو.

ولو كان عليه حدث نوم فغلط ونوى رفع حدث بول ارتفع حدثه: لتداخل الأحداث

كما تقدم.

فرع: ويجب الإتيان بالنية عند أول واجبات الطهارة، وهو التسمية.

التعليل: لأن النية شرط لصحة واجباتها، فيعتبر كونها كلها بعد النية، فلو فعل شيئاً من الواجبات قبل النية، لم يعتد به.

ويجوز تقديم النية على الطهارة بزمان يسير كالصلاة، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع. ولا يجوز بزمان طويل على الصحيح من المذهب.

ولا يُبطلها عمل يسير في أصح الوجهين، ويُستحب الإتيان بها عند أول مسنونات الطهارة، إن وُجد ذلك المسنون قبل واجب، كغسل اليدين لغير القائم من نوم الليل، إن وُجد قبل التسمية في الوضوء أو الغسل، لتشمل النية مفروض الطهارة ومسنونها، فيُثاب على كُلِّ منهما. فإن غُسل اليدين بغير نية، فكمن لم يغسلهما، لحديث: «إنما الأعمال بالنيات».

(١) قوله: «ارتفع»، جوب الشرط «إن جتمعت أحداث» وقد طال الفصل.

ويُسن استصحابُ ذكر النية بقلبه، بأن يكون مستحضراً لها في جميع الطهارة، لتكون أفعاله كُلُّها مقترنةً بالنية، ويجب استصحابُ حكم النية، بأن لا ينوي قطعها حتى تتمَّ الطهارة، فإن غَرِبَتْ عن خاطره لم يؤثر ذلك في الطهارة، وإن شك في النية في أثناء طهرته استأنفها، إلا أن يكونَ وهماً كالوسواس، فلا يلتفت إليه. ولا يضر إبطالها بعد فراغه، ولا شكُّه في النية أو في غسل عضو، أو مسح رأسه بعد فراغه من الطهارة؛ لأنه شك في العبادة بعد فراغه منها، أشبه الشك في شرط الصلاة^(١).

فرع: ولو وضَّأه أو غسل له بدنه من نحو جنبه، أو يَمِّمه مسلم أو كتابي، أو غيره بإذنه، أي: بإذن المفعول به، وكذا تمكينه من ذلك بأن ناوله أعضائه من غير قول بأن غسل له الأعضاء أو يَمِّمها من غير عُذْر، كُرِهَ وصَحَّ وضوؤه وغسله وتيمُّمه لوجود الغسل والمسح، وإنما كُرِهَ لعدم الحاجة إليه، وخروجاً من خلاف من قال بعدم الصحة، وينويه المتوضئ والمغتسل والمتيمِّم؛ لأنه المخاطب: (وإنما لكل امرئ ما نوى، فإن لم ينوهِ لم يصحَّ، ولو نواه الفاعل).

فإن أكره مَنْ يَصُبُّ عليه الماء لم يصحَّ وضوؤه، قدَّمه في «الرعاية»، وقيل: يصح. انتهى. قال البهوتي: قلت: والثاني أظهر؛ لأن النُّهْيَ، يعود لخارج؛ لأن صبَّ الماء ليس من شرط الطهارة. اهـ.

أو أكره مَنْ يوضئه على وضوئه، لم يصح، وكذا لو أكره مَنْ يغسله أو ييممه، وكذا قال في «المنتهى»، لا إن أكره فاعل.

وإن أكره المتوضئ على الوضوء، أو أكره إنسان على غير الوضوء من العبدات، كالغسل والصلاة والصيام والزكاة والحجَّ وفعلها المكروه لداعي الشرع، بأن نوى به التقرب إليه تعالى، لا لداعي الإكراه، صحَّت لوجود النية المعتبرة، وإن

(١) نظر «المغني» ١/ ١٥٩، ١٦٠، و«كشف لقع» ١/ ١٠٠، ١٠١، و«لإنصاف» ١/ ١٥٠.

فعلها لداعي الإكراه. فلا تصح لعدم وجود النية المعتبرة^(١).

وقال الشيرازي الشافعي في المذهب: وإن أمر غيره حتى وضأه ونوى هو أجزاءه؛ لأن فعله غير مستحق في الطهارة. ألا ترى أنه لو وقف تحت مئزاب فجرى الماء عليه ونوى الطهارة أجزأه. اهـ.

قال النووي في شرحه: قوله: تحت مئزاب هو بميم مكسورة ثم همزة، وجمعه مزيب، ويجوز أن يقال: ميزاب بياء ساكنة بدل الهمزة كما عرفت في نظائره. وأنكر ابن السكيت ترك الهمز، ولعله أراد الإنكار على من يقول: ضأه الياء، فأمّا إنكار لفظ بليء، فغلط لا شك فيه، وهذه قاعدة معروفة لأهل التصريف. قال ابن السكيت: ولا تقل: مئزاب يعني: بزي ثم رء، وأما مئزاب بتقديم الراء فهي لغة ذكرها ابن فارس وغيره. قال الجوهري: وليست بلفصيحة. اهـ^(٢).

نص: وتُشترط (ود): الطهارة (ع)، وهو انقطاع حيض (ع)، ونفاس (ع).

ش: ويُشترط للوضوء الطهارة، وهو انقطاع موجب أي: ناقض لموضوء كالحيض والنفاس. فلا يصح الوضوء حال نزول دم الحيض والنفاس.

نص: وتُشترط ماء (ع)، واشتراط (وش): طهوريته (ع).

ش: ويُشترط للوضوء أن يكون بماء، فلا يصح أن يتوضأ بغيره، ويُشترط أيضاً أن يكون الماء طهوراً، وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب المياه.

ويشترط أيضاً إباحة الماء، فلا يصح الوضوء بماء مغصوب ونحوه، كما سئل لشرب، وماء آبار محرمة، وتقدّم الكلام على ذلك في باب المياه^(٣).

الدليل: حديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٤).

(١) نظر «كشف القناع» ١، ١١٩، ١٢٠ (٢) «المجموع شرح لمذهب» ١، ٣٥٦، ٣٥٧.

(٣) نظر «كشف القناع» ١، ٩٥.

(٤) حرجه لبخري (٢٦٩٧) في لصح: باب رد ضاحو على صح جور، ومسم (١٧١٨) =

نص: ومَشْرُطٌ (ع): عدمُ مانعٍ حسيٍّ (ه).

ش: ويُشترط للوضوء عدمُ وجود ما له جِرمٌ^(١) على الأعضاء، وهو المانع الحسيُّ الذي يمنع وصول الماء إلى بشرة العضو^(٢) كالعجين والشمع، وما يُسمَّى بالمناكير، وهو المادة التي تضعها النساء على أظفارهنَّ للزينة في هذا العصر، فيُشترط إزالته، أمَّا الحِنَاء فليس بمانع؛ لأنه ليس له جرمٌ.

قال في «الاختيارات»: وإنْ مَنَعَ يسيرٌ وسخٍ في ظفرٍ ونحوه وصول الماء، صحَّت الطهارة، وهو وجه لأصحابنا، ومثله كل يسيرٍ منع وصول الماء حيث كان كدمٍ وعجين اهـ^(٣).

نص: وتُشترط (ود): إزالةُ نجاسة (ه) على المحلّ، فلا تصح (ود): الطهارة قبل الاستنجاء.

ش: أمَّا اشتراطُ إزالة النجاسة الخارجة من السيلين عنهما بالاستنجاء أو الاستجمار قبل الوضوء والتيمم، فقد سبق في باب الاستنجاء أنَّ في اشتراط ذلك روايتين، أمَّا إذا كانت النجاسة على غير السيلين، أو على السيلين غير خارجة منهما، فقد سبق أيضاً أنَّ الوضوء يصح.

وظاهر كلام المؤلف أنه يرى اشتراطَ إزالة النجاسة التي على المحلّ أي: أحد السيلين، وإنْ كانت غير خارجة منهما، وهذا لم أجده عند غيره سوى ما نُقل في «الإنصاف»^(٤) عن القاضي أنه قيل: لا يصحُّ الوضوء قبل زوال النجاسة التي على

^(١) في الأقضية: باب نقض الأحكام لباطلة، واللفظ له، من حديث عائشة.

(١) الجِرمُ، بالكسر: الجَسَدُ، والجمع القليل أجرام.

«لسان العرب» ٩٢/١٢.

(٢) عضو: بضم العين وكسرهما عن يعقوب وغيره واحد الأعضاء.

«المطلع» ص ١٩.

(٣) انظر «الروض المربع» ١٩٤/١، و«الاختيارات الفقهية» ص ٢٩، ٣٠.

(٤) «الإنصاف» ١١٥/١.

غير السبيلين أو عليهما غير خارجة منهما. قال ابن رزين: ليس بشيء. والله أعلم.
 فرع: ويشتترط للوضوء أيضاً دخول وقتٍ على مَنْ حدثه دائم لفرضه^١.
 مثال: من كان به سلس بول، وأراد أن يتوضأ لصلاة الظهر، فلا يصح منه
 الوضوء حتى يدخل وقت هذه الصلاة.
 نص: ومفروض (ع) فيه: غَسْلُ الْوُجْهِ، وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسْحُ (ع)
 الرَّأْسِ، وفرض (ع) استيعابه بأذنيه.
 ش: الفَرَضُ في اللغة: التأثير، ومنه فرض القوس والسهم. قاله في
 المطلع^٢.

وفي «القموس»: التوقيت، ومنه ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]
 - والحز في الشيء، كالتفريض، ومن القوس: موقع الوتر، جمعه فريض، وم
 أوجبه الله تعالى كالمفروض اهـ^٣، وسُمِّي بذلك، لأنَّ له معالمةً وحدوداً وقوله
 تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذْ مِنْ عَبْدِكَ نَصِيبَ مَفْرُوضٍ﴾ [النساء: ١١٨] أي: مقتطعةً محدوداً.
 اهـ^٤.

وفي المصباح: اشتقاق الفرائض من الفرض الذي هو لتقدير، لأن لفرائض
 مقدرات، وفرض الله الأحكام فرضاً: أوجبها، فلفرض: المفروض، جمعه فروض
 مثل فلس وفلوس. اهـ^٥.

وفي الشرح: ما كن فعله راجحاً على تركه مع المنع من تركه مطلقاً، وقيل:
 ما تُوعَدُ بالعقاب على تركه، وقيل: ما يُعاقب تركه، وقيل: ما يُدْنى تركه شرعاً.

(١) نظر «الروض المربع» ١، ١٩٤.

(٢) لمصنع، ص ١٧.

(٣) ترتيب لقموس» ٣، ٤٧٢.

(٤) «مختار لصحاح» ص ٤٩٨.

(٥) «طر» لمصباح لسير» ١٧٨.

وقيل: ما وُعد على فعله بالثواب، وعلى تركه بالعقاب. اهـ^١.

وفي «الروض المربع»: ما أثيب فاعله وعُوقِبَ تركه. اهـ^٢.

والفرض: هو الواجب في ظاهر المذهب، لاستواء حدهما وهو قول الشافعي. وعن أحمد: الفرض أكّد من الواجب، فقليل: هو اسم لما يُقَطَّعُ بوجوبه كمذهب أبي حنيفة. وقيل: ما لا يُسامح في تركه عمداً، ولا سهواً نحو أركان الصلاة، فإنَّ الفرض في اللغة التأثير كما تقدم، والوجوب السقوط، ومنه وجبت الشمس والحائط: إذا سقطا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] فافتضى تأكد الفرض على الواجب شرعاً ليوافق مقتضاه لغة. وعنه: الفرض ما ثبت بقرآن، ولا يُسمّى ما ثبت بالسنة: فرضاً، حكاه ابن عقيل^٣.

وفروض الوضوء: ستة، أحدها: غسل الوجه.

الدليل: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] والإجماع^٤.

الثاني: غسل اليدين مع المرفقين.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وحديث أبي هريرة «غسل يده حتى أشرع في العضد، رواه مسلم»^٥.

قال الموفق ابن قدامة: لا خلاف بين علماء الأمة في وجوب غسل اليدين في الطهارة، وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل، منهم عطاء ومالك والشافعي وإسحاق وصاحب لري.

(١) «لمطلع» ص ١٨

(٢) نظر «الروض لمربع» ١ ١٧٩

(٣) «لمطلع» ص ١٨، و«روضة النظر» ١ ٩١، ٩٢.

(٤) انظر «المغني» ١ ١٦١، و«الروض لمربع» ١ ١٨١.

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٦) في الطهارة، بب ستحبب إطلالة لغرة، من حديث أبي هريرة.

وقال بعض أصحاب المذهب، وابن داود: لا يجب، وحكي ذلك عن زفر.

دليلهم: أن الله تعالى أمر بالغسل إليهم، وجعلهم غيته بحرف «إلى» وهو لانتهاه الغاية، فلا يدخل المذكور بعده، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيْمَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قال الموفق ابن قدامة: ولنا ما روى جابر قال: «كن النبي ﷺ إذا توضأ، أدار الماء على مرفقيه»^(١)، وهذا بيان للغسل المأمور به في الآية فإن «إلى» تستعمل بمعنى «مع»، قال الله تعالى ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] أي: مع قوتكم. ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] و﴿مَنْ أَنْصَرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] فكان فعله مبيناً. وقولهم: إن «إلى» للغاية قلنا: وقد تكون بمعنى «مع» قال المبرد: إذا كان الحد من جنس المحدود دخل فيه، كقولهم: بعث هذا الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف^(٢). قال النووي عن حديث جابر: رواه البيهقي وإسناده ضعيف^(٣).

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

فائدة: قال الشيخ سليمان بن علي: المغني لا يدخل في الغاية إلا في ثلاث: غسل اليدين إلى المرفقين، والأرجل إلى الكعبين، يجب إدخال المرفق والكعبين في الغسل، والتكبير المقيّد يدخل فيه عصر آخر أيام التشريق. اهـ.

(١) رواه لدارقطني ٨٣/١، ولبيهقي ٥٦١/١. وفي سننه بن عقي، قال لدارقطني: ليس بالقوي وفيه أيضاً القاسم بن محمد العقيلي حفيده، قال في «الجواهر لنقي»: قال أحمد عنه: ليس بشيء، وقال أبو حاتم متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

(٢) انظر «المغني» ١٧٢/١، ١٧٣.

(٣) «المجموع شرح المذهب» ١، ٣٨٩.

(٤) «حاشية العنقري» ٤٩/١، ٥٠.

والمرفق: بكسر الميم وفتح الفاء. وعكسه. لغتان مشهورتان. الأولى أفصحهما. وهو مجتمع العظمين المتداخلين. وهم طرفا عظم العضب وطرف عظم الذراع. وهو الموضع الذي يتكىء عليه المتكىء. إذ ألقى راحته رأسه. واتكأ على ذراعه. هذا معنى ما ذكره الأزهري في ضبط المرفق. والله أعلم^١.

الثالث: مسح الرأس كله. ومنه الأذن.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

وقوله ﷺ: «الأذن من الرأس» رواه ابن ماجة^٢.

قال النووي: وروى أبو داود بسند حسن، عن الربيع بنت معوذ - رضي الله عنها - قالت: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فمسح رأسه. ما أقبل منه وأدبر. وضغيه وأذنيه مرة واحدة^٣. اهـ^٤.

وقال: مسح الرأس واجب بالكتاب والسنة والإجماع. والنزعان من الرأس. وبه قل جمهور العلماء. والنزعان بفتح النون والزاي هذه اللغة الفصيحة المشهورة. وحكي لغية يسكن الزاي: وهم الموضعان المحيطان بالنصية في جانبي الجبين. اللذان ينحسر شعر الرأس عنهما في بعض النس. وأم النصية فهي الشعر بين النزعتين. قال ابن فارس: هي قصص الشعر. وجمعها نواص. ويقال لنصية: نصاة بغة ضيء. كما يقولون للجارية: جراءة ونحوه.

وذهب بعض الفقهاء إلى أن الصدغ من الرأس لأنه من منبت شعره.

والصدغ بالصد وفتح: بالسين لغتان. لصاد شهر: وهو لمحاذي لرأس الأذن

(١) «مجموع شرح لمهذب» ١/ ٣٩٠.

(٢) سنن ص ٣٩١.

(٣) ترمذ (١٣٢). وفيه بيت بن أبي سبيح وهو ضعيف.

(٤) نظر. لروص للمربع ١/ ١٨٣. و«مجموع شرح لمهذب» ١/ ٣٩٩.

نازلاً إلى أول العذار، هكذا ضبطه صاحب «البحر» وآخرون، وقال الشيخ أبو حماد: هو المحاذي للرأس الأذن وموضع التحذيف^(١)، قال في «الإقناع وشرحه»: الصَّدغ بضم الصاد المهملة: هو الشعر الذي بعد انتهاء العذار، يُحاذي رأس الأذن وينزل عنه قليلاً، وهو من الرأس.

والنزعتان هو ما انحسَرَ عنه الشعرُ من فَوْذَيِ الرأس، وهما جانب مقدّمه. قال في «القاموس»: الفود: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن، ونحية الرأس، وهما من الرأس. اهـ^(٢).

نص: ومفروض (ع): غَسَلُ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. وَمَنْ قُطِعَتْ يَدَاهُ (ء) أَوْ رِجْلَاهُ (ء) مِنَ الْمَرْفَقَيْنِ (ء) أَوْ الْكَعْبَيْنِ (ء) أَوْ أَحَدِهِمَا (ء): يَغْسِلُ (و) مَحَلَّ الْقَطْعِ (خ) وَأَجْزَاءَهُ. وَإِنْ كَانَ الْقَطْعُ (ء) مِنْ فَوْقَهُمَا (خ): يَسْقُطُ. وَمِنْ تَحْتَهُمَا (ء): يَغْسِلُ (و) مَا بَقِيَ.

ش: الرابع من فروض الوضوء: غسل الرجلين مع الكعبين.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِنَكُمْ إِلَى لَكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَصْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «رَأَى جَمَاعَةً تَوَضَّؤُوا وَبَقِيَتْ عُقْبُهُمْ تَلَوُحٌ لَمْ يَمْسُهَا الْمَاءُ، فَقَالَ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» رواه البخاري ومسلم^(٣) وغيره من الأحاديث.

وروى جابرٌ قال: «أمر رسول الله ﷺ إِذْ تَوَضَّأَ أَنْ يَغْسِلَ رِجْلَيْهِ» رواه الدارقطني^(٤)، بسندٍ ضعيف، قاله النووي.

(١) انظر «المجموع شرح المذهب» ١/٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) انظر «كشف القناع» ١/١٠٦، و«القاموس لمحيط» ص ١٠١٢.

(٣) أخرجه البخاري (٩٦) في لعمه: باب من أعدد لحديث ثلاثاً، ومسلم (٢٤١) في لظهرة: باب غسل رجليين بكاملهم.

(٤) رواه الدارقطني: ١/١٠٧، وفي سنده مجهول وضعيف.

وأجمع لمسمون على وجوب غسل الرجلين. ولم يخالف في ذلك من يعتد به. قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين.

وقلت لشعبة: الوجوب مسحهم.

وحكي عن محمد بن جرير أنه مخير بين غسلهم ومسحهم. وحكه لخطابي عن الجبائي المعتزلي.

ووجب بعض أهل الظاهر لغسل والمسح جميعاً.

واحتج القائلون بالمسح بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالجزم على إحدى القراءتين في الشَّع. فعطف الممسوح على الممسوح. وجعل الأعضاء أربعة: قسمين مغسولين ثم ممسوحين.

وعن أنس أنه بلغه أن الحجاج خطب فقال: أمر الله تعالى بغسل الوجه واليدين وغسل الأرجلين. فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج ﴿فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ [المائدة: ٦] قراه جرراً.

وعن ابن عباس: إنما هما غسّتان ومسحتان^١. وعنه: أمر الله بالمسح. وبأبي النضر إلا الغسل.

وعن رفاعة في حديث المسيء صلاته. قال له النبي ﷺ: (إنها لا تبتة صلاة أحبكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه وأرجليه^٢). وعن عبيد بن ربيعة رضي الله عنه - أنه توضأ فأخذ حَقْنَةً من ماء فرش على رجليه

(١) أخرجه إمام أحمد في «المسند» ٦/ ٣٥٨ من حديث لربيع بن معبود، وفيه قول بن عباس - رضي الله عنهما - «ما نجد في كتاب الله إلا مسحين وغسّتين».

(٢) أخرجه أبو داود (٨٥٨) في الصلاة: باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود. والنسائي ٢/ ٢٢٥ في الصلاة: باب لرحضة في ترك الذكر في السجود. وفي مجله (٢٦٠) =

اليمنى وفيها نعلُهُ. ثُمَّ صَنَعَ بِالْيُسْرَى كَذَلِكَ^(١). وَلَأنَّهُ عَضُوُّ يَسْقُطُ فِي التَّيْمَمِ فَكَانَ فَرَضُهُ الْمَسْحَ كَالرَّأْسِ.

وَاحتَجَّ الْجُمْهُورُ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُسْتَفِيضَةِ فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ ﷺ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

مِنْهَا حَدِيثُ عَثْمَانَ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَ زَيْدٍ، وَالرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوَّذٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا^(٢).

وَمِنْهَا مَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «رَأَى جَمَاعَةً تَوْضِئُونَ وَيَقِيتُ أَعْقَابُهُمْ تَلَوُّحٌ لَمْ يَمْسَسْهَا الْمَاءُ، فَقَالَ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(٣) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَرَوَّيَا نَحْوَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ اسْتِيعَابَ الرَّجْلَيْنِ بِالْغَسْلِ وَاجِبٌ. وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرِ عَلَى قَدَمَيْهِ فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤).

وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ؟ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا

فِي الطُّهُورَةِ: بَابٌ مَا جَاءَ فِي لَوْضُوءِ عَمِيٍّ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلِتَرْمِذِي (٣٠٢) فِي لَصَلَاةٍ:

بَابٌ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ. وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ١ - ٢٤١ - ٢٤٢.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٧) فِي لَطْهَرَةٍ: بَابٌ صِفَةُ وَضُوءِ لَنَبِيِّ ﷺ، وَنَظَرَ «سَنَنَ لِبَيْهَقِي»

١ - ٧٤.

(٢) أَتَمَّرَ فِي لَكْتَبِ هَذَا إِلَى حَدِيثِ صِفَةِ وَضُوءِ لَنَبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ غَيْبِهِ، وَقَدْ جَمَعَهُ

بَنُ لَأَثِيرٍ فِي كِتَابِهِ «جَمْعُ لِأَصُولٍ» ٧ - ١٤٩ وَمَعْدَهُ.

(٣) حَدِيثٌ «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ لَنَارٍ» تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص ٤٢٠.

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٣) فِي الطُّهُورَةِ: بَابٌ وَجُوبُ اسْتِيعَابِ جَمِيعِ أَجْزَاءِ مَحَلِّ لَطْهَرَةٍ.

أو نقص فقد أساء وظلم» هذا حديث صحيح رواه أبو داود وغيره^١ . بأسانيد صحيحة. وهذا من أحسن الأدلة في المسألة.

وعن عمرو بن عبسة في حديثه الطويل المشهور أن رسول الله ﷺ قال: «ما منكم من أحد يقرب وضوءه فيمضمض إلا خرت خطايا وجهه، وفيه: وخياشيمه مع الماء. إلى أن قال: ثم يمسح رأسه إلا خرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء. ثم يغسل قدميه إلى الكعبين إلا خرت خطايا رجله من أنامله مع الماء» رواه مسلم^٢ بهذا اللفظ. وفي رواية: قال عمرو بن عبسة: سمعته من رسول الله ﷺ أكثر من سبع مرار.

قال البيهقي: روي في الحديث الصحيح عن عمرو بن عبسة عن النبي ﷺ في الوضوء: «ثم يغسل قدميه إلى الكعبين كما أمره الله تعالى». قال البيهقي: وفي هذا دلالة أن الله تعالى أمر بغسلهما.

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ العبد المسلم - أو المؤمن - فغسل وجهه، خرج من وجهه كل خطيئة» وذكر الحديث إلى أن قال: «فإذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء، حتى يخرج نقياً من الذنوب» رواه مسلم^٣.

(١) أخرجه أبو داود (١٣٥) باب الوضوء ثلاثاً، والنسائي ٨٨/١ باب الاعتداء في الوضوء، وابن ماجة (٤٢٢) باب ما جاء في القصد في الوضوء، وسنده حسن إلا أن زيادة: «أو نقص» شذو ومثورة، لأن النقص عنها جائز فعلة ﷺ فكيف يُعبر عنه بأساء وظلم، وقال ابن المواق: إن لم يكن اللفظ شكاً من الراوي، فهو من الأوهام البينة التي لا خفاء بها إذ الوضوء مرة ومرتين لا خلاف في جوازه، والآثار بذلك صحيحة.

(٢) في «صحيحه» (٨٣٢) في المسافرين: باب إسلام عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

(٣) في «صحيحه» (٢٤٤) في الطهارة: باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء.

وعن لقيط بن صبرة أن النبي ﷺ قال: «وَحَلَّ بَيْنَ الْأَصَابِعِ»^١ . وهو حديث صحيح وفيه دلالة للغسل . والأحاديث في المسألة كثيرة جداً . وفيما ذكرناه كفاية .

قالوا: ولأنهما عُضْوَانِ محدودان ، فكان واجبهما الغسل كليدين .

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ فقد قُرِئَتْ بالنصب والجَرِّ . فالنصب صريح في الغسل وتكون معطوفة على الوجه واليدين . وأما الجَرُّ فأجاب الجمهور عنه بأجوبة أشهرها أن الجَرَّ على مجاورة الرأس مع أن الأرجل منصوبة وهذا مشهور في لغة العرب . وفيه أشعار كثيرة مشهورة وفيه من ماثور كلامهم كثير .

ومن ذلك قولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ» بجر خرب على جوار ضب . وهو مرفوع صفة لجحر . ومنه في القرآن ﴿إِنِّي أَخَفُّ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦] فجر أليماً على جوار يوم . وهو منصوب صفة لعذاب . فإن قيل: إنما يصح الإتيان إذا لم يكن هناك واو . فإن كنت لم يصح . والآية فيها واو . قلت: هذا غلط فإن الإتيان مع الواو مشهور في أشعارهم . من ذلك ما أنشدوه:

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مَنْفَتٍ وَمُوثِقٌ فِي عِقَالِ الْأَسْرِ مَكْبُولِ

فخفَضَ موثقاً لمجاورته «منفتاً» . وهو مرفوع معطوف على أسير .

فإن قالوا: الإتيان إنما يكون فيما لا لبس فيه . وهذا فيه لبس . قلنا: لا لبس هنا . لأنه حُدِّدَ بالكعبين . والمسح لا يكون إلى الكعبين بالاتفاق .

(١) أخرجه أحمد ٤ ٢١١ . وأبو دود (١٤٢) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ . والترمذي (٣٨) في الطهارة: باب في تخيل الأصابع . وابن ماجة (٤٤٨) في الطهارة: باب تخيل لأصابع . ولنسائي ٦٦/١ في الطهارة: باب المبلغة في الاستنشاق . وقد صححه الحكم ١ ١٤٧ ووقفه لذهبي . وصححه أيضاً ابن القطن ولنوي وابن حجر .

ونُجوب لثاني: أن قرأني لحرّ ولنصب يتعدلان، ولُسنةُ بيئت ورَجَّحت
لغسل، فتعَيَّن.

ثالث: ذكره جماعتٌ من الشافعية، منهم الشيخ أبو حميد، وندرمي
ولموردي ولقاضي وأبو لطيب، وآخرون، ونقده أبو حميد في باب المسح على
لحفٍ عن الشافعية: أن لجرّ محسوساً على مسح الخُفِّ، ولنُصب على الغسل
إذ لم يكن خُفٌّ

لرابع: أنه ثبت أن للمرد لاية المسح لخص المسح على الغسل جمع
بين الأدلة ولقراءتين: لأن المسح يُضيق على الغسل، كد نقده جماعتٌ من ثمة
لغة منهم أبو زيد الأنصاري وابن قتيبة وآخرون، وقال أبو عبيد الفرسى: لعرب
تسمي خفيف الغسل مسح، وروى البيهقي بسنده عن الأعمش قال: كانوا
يقرؤونها وكانوا يغسلون.

وأم لجوب عن حجاجهم بكلام أنس فمن وجه: شهره عبد الشافعية أن
أنس أنكر على حجاج كون لاية تدل على تعيين الغسل، وكذا يعتقد أن الغسل
بمعه وجوبه من بين لسنة، فهو موفق لحجاج في الغسل، مخلف له في
الدلائل.

ولثاني: ذكره البيهقي وغيره أنه لم يُنكر الغسل، بما أنكر القراءة، فكأنه لم
يُنكر قراءة النصب وهذا غير ممتنع، ويؤيد هذا التأييل أن أنس نقل عن النبي ﷺ
ما دل على الغسل، وكان أنس يغسل رجله.

الثالث: لو تعدّر تأويل كلام أنس كان ما قدمه من فعل النبي ﷺ وقوله وفعل
الصحابة وقولهم، مقدّم عليه.

وأم قول ابن عباس، فجوابه من وجهين، أحسنهما: أنه ليس بصحيح ولا
معروف عنه، وإن كان قد رواه ابن جرير بسنده في كتابه «اختلاف العلماء» إلا

ثَنِّ سَنَادَهُ ضَعِيفٌ. بَلِ الصَّحِيحُ الثَّابِتُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: «وَأَرْجَنُكُمْ» بِالنُّصْبِ. وَيَقُولُ: عَطَفْتُ عَلَى الْمَغْسُورِ. هَكَذَا رَوَاهُ عَنْهُ لَأُثْمَةُ لِحَقْدُ الْأَعْلَامِ مِنْهُمْ: أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ وَجَمَاعَةُ الْقُرَاءِ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمْ بِأَسْنَادِهِمْ. وَثَبَتَ فِي «صَحِيحِ لُبْخَرِيِّ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ.

والجواب الثاني: نَحْوُ الْجَوَابِ لِسَبْقِ فِي كَلَامِ نَسِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ رِفْعَةَ فَهُوَ عَلَى لَفْظِ آيَةٍ. فَيُقَالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي آيَةٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُبَيْدٍ فَجَوَابُهُ مِنْ أَوْجِهِ: أَحْسَنُهُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ. ضَعْفُهُ لِبُخَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَفَظِ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ لَوْ لَمْ يَخْلَفْهُ غَيْرُهُ. فَكَيْفَ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِسَنَةِ الظَّاهِرَةِ وَالِدَّلَائِلِ الظَّاهِرَةِ.

الثاني: لَوْ ثَبَتَ لَكَانَ الْغَسْلُ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الثالث: جَوَابُ الْبَيْهَقِيِّ وَالشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ مَحْمُورٌ عَلَى أَنَّهُ غَسَلَ لِرَجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ. فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ أَوْجِهِ كَثِيرَةٌ غَسَلَ لِرَجْلَيْنِ. فَوَجِبَ حُكْمُ الْرَوَايَةِ الْمُحْتَمَلَةِ عَلَى الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ.

وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى الرَّأْسِ. فَمَنْتَقِضٌ بِرَجْلِ الْجَنْبِ. فَإِنَّهُ يَسْقُطُ فَرَضُهَا فِي التَّيْمَةِ وَلَا يُجْزَىءُ مَسْحُهَا بِالِاتِّفَاقِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

الترجيح:

قلت: وَلَا شَكَّ فِي وَجُوبِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ لِلْأَدْلَةِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِي ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر «الروض المربع» ١/ ١٨٤. و«المجموع شرح لمهذب» ١/ ٤١٤، ٤١٧. و«لسعي» ١/ ١٨٤ وما بعده.

فرع: ويكونُ غُسلُ رجليه معَ الكعبينِ أَي: لعظمتينِ لتتئين في سَفَرٍ لِسَقٍ من جنسيِ لقدم. أَي: عندَ مُفْصِلِ سَقٍ ولِقدم.

وحكي عن محمد بن الحسن أنه قال: هم في مُشْطِ لقدم، وهو مُعَقَّدٌ شَرَكٌ من الرُّجُل، بدليل أنه قال ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ فيدُلُّ على أن في الرُّجُلين كعبين لا غير، ولو رُدَّ ما ذكرتموه كنْتُ كَعْبُ الرُّجُلين أربعة، فإنَّ لِكُلِّ قَدَمٍ كعبين.

قال لموفق بن قدامة: ولنا أن الكعاب لمشهورة في لُعرف هي التي ذكرناها، قال أبو عبيد: لكعبٌ لذي في ضِلِّ لقدم منتهى لسَقٍ إليه بمنزلة كعب لقدم كن عقدَ منه يُسمَّى كعباً هـ.

وروى النعمان بن بشير - رضي الله عنهم - قال: إن النبي ﷺ أَقْبَلَ عَيْنَ بوجهه وقال: أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ. فَقَدْ رَأَيْتُ الرُّجُلَ مَنْ يُلْصِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ وَمَنْكِبِهِ بِمَنْكِبِهِ. قال لنووي: حديثٌ حسن، روه أبو داود والبيهقي وغيرهم بأسانيدٍ جيِّدة، وذكره البخاري في «صحيحه» تعقيباً بصيغة جَزَمٍ فقال في «بواب تسوية الصفوف»: وقال النعمان بن بشير: رَأَيْتُ الرُّجُلَ مَنْ يُلْصِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ (١).

وقوله ﷺ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ» معناه: ائْمُوهُ واعتدِلُوا واستَوُوا فيها، وقوله: يُلْصِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ، ومَنْكِبِهِ بِمَنْكِبِهِ، إخبارٌ عن شِدَّةِ مبالغتهم في إقامة الصفوف وتسويتها. وَلَمَنْكِبُ: بفتح الميم وكسر الكاف. والعظمانِ النائِتانِ: هو بالنون في أوله وبعد الألف تاءٌ مشددة فوق، ثم همزةٌ ومعناه الناشِزانِ المرتفعان، وَمُفْصِلُ السَّاقِ: هو بفتح لميم وكسر الصاد، والسق مؤنثة غير مهموزة، وفيها لغةٌ قليلةٌ بالهمز،

(١) عمه البحري في «صحيحه» في الأذان: باب إلزاق المنكب بالمنكب ولقدم بالقدم في لصف بئر الحديث (٧٢٤)، ووصه أبو داود (٦٦٢) في صلاة: باب تسوية الصفوف، ولد رَقْطَنِي ١ ٢٨٢ - ٢٨٣، وصححه ابن خزيمة (١٦٠) وحسنه سندُه لحفظ في «تغريق لتعقيق» ٣٠٢ ٢ - ٣٠٣.

وقد قُرِئَ بها في السَّبْعِ في قوله تعالى: ﴿فَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤] وغيره.

وعن عثمان - رضي الله عنه - في صفة وضوء رسول الله ﷺ: «غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ الْيُسْرَى كَذَلِكَ» رواه مسلم^(١). ورُوي أَنَّ قَرِيشاً كَانَتْ تَرْمِي كَعْبَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى تُدْمِيَهَا. وَمُشِطُ الْقَدَمِ أَمَامَهُ. وقوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ حَجَّةٌ لَنَا، فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنَّ كُلَّ رِجْلٍ تُغْسَلُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، إِذْ لَوْ أَرَادَ كِعَابَ جَمِيعِ الْأَرْجُلِ لَقَالَ: الْكِعَابُ كَمَا قَالَ: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦٦]. اهـ^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، لوضوح أدلته، والله أعلم.

فرع: وَيَغْسِلُ الْأَقْطُعُ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ وَجُوباً بِلَا نِزَاعٍ.

الدليل: قوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» متفق عليه^(٣). فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ: بِأَنْ قُطِعَتِ الْيَدُ مِنْ فَوْقِ الْمَرْفِقِ، أَوْ الرَّجُلُ مِنْ فَوْقِ الْكَعْبِ، سَقَطَ ذَلِكَ الْفَرْضُ بِلَا نِزَاعٍ؛ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْسَحَ مَحَلَّ الْقَطْعِ بِالْمَاءِ، لَثَلَا يَخْلُوَ الْعَضْوُ عَنْ طَهَارَةٍ.

وإن كان القطع من مَفْصِلِ المرفقين أو الكعبين، فيجب غَسْلُ طرف الساقِ والعُضْدِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ - وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - وَقِيلَ: يَسْقُطُ. اهـ^(٤).

(١) حديث عثمان في صفة الوضوء تقدم ص ٣٨١.

(٢) انظر «المغني» ١/١٨٩، و«المجموع شرح المذهب» ١/٤١٧ - ٤١٩.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) في الاعتصام: باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ومسلم (١٣٣٧).

في الفضائل: باب توقيفه ﷺ. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر «كشاف القناع» ١/١١٣، و«الإنصاف» ١/١٦٤.

نصر: وفُرضت (خ): المضمضة (ء). والاستنشاق (خ) وفُرض (خ) فيه: الترتيب والموالاة.

ش: من فروض الوضوء غُسل لوجهه، كما تقدم، ولفه ولأنفه من لوجه لدخولهما في حده، فكذا ذكر المؤلف المضمضة والاستنشاق من فروض الوضوء فلا تسقط المضمضة ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل، لا عمداً ولا سهواً هذا هو المشهور في المذهب، وبه قال بن المبارك وابن أبي ليلى وسحق.

الدليل: حديث من توضأ فليستثر وفي رواية قال: إذ توضأ تحلّكم فيجعل في أنفه ماءً ليستثر متفق عليه.

ولمسلم من توضأ فليستثر . وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «استثروا مرتين بالغتین أو ثلاثاً»^٢. وهذا أمر يقتضي الوجوب.

وفي صحيح عن ابن عباس: أنه توضأ فغسل وجهه، أخذ غرفة من ماء فتمضمض بها وستثر... لحديث، وفيه ثم قال: هكذا رثيت رسول الله ﷺ: يعني يتوضأ^٣.

وللدارقطني بسند جيد عن أبي هريرة قال: «أمرني النبي ﷺ بالمضمضة والاستنشاق»^٤.

(١) أخرجه لبحري (١٦١) في الوضوء، باب لاستثر، ومسلم (٢٣٧) في الطهارة: باب لإيتار في لاستثر ولاستجمر، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه لإمام أحمد (٣٢٩٦)، وأبودود (١٤١) في الطهارة: باب في لاستثر، وبسند صحيح (٤٠٨) في الطهارة: باب لمبلغة في لاستنشاق، ولحاكم ١، ١٤٨، وسنده قوي.

(٣) أخرجه لبحري (١٤٠) في الوضوء: باب غسل لوجه باليدين من غرفة واحدة، وهو من أفراد لبحري وحده.

(٤) أخرجه لدارقطني ١، ١١٦، ولبیهقي ١، ٥٢ من طريق هبة بن خالد، عن حماد بن سمية، عن عمرو بن أبي عمير، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وروت عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: (المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بُدَّ مِنْهُ) رواه أبو بكر الشافعي بإسناده عن ابن المبارك، عن ابن جريج، عن عروة، عن عائشة، وأخرجه الدارقطني في «سننه»^١.

ولأن كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ مستقصياً ذكر أنه تمضمض واستنشق، ومداومته عليهما تدل على وجوبهما، لأن فعله يصلح أن يكون بياناً وتفصيلاً للوضوء المأمور به في كتاب الله تعالى: لأنهما عضوان من الوجه ولا يشق غسلهما لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وكالخذ.

ومن الدليل على أنهما في حكم الظاهر: أن الصائم لا يُفطر بوضع الطعام فيهما، ويُفطر بوصول القيء إليهما، ولا تنتشر حرمة الرضاع بوصول اللبن إليهما، ولا يجب الحد بترك الخمر فيهما، ويجب غسلهما من النجاسة.

وكونهما من الفطرة لا ينفي وجوبهما لاشتمال الفطرة على الواجب والمندوب، ولذلك ذكر فيها الختان وهو واجب، وعطفهما على ما ليس بواجب أو اقترانهما به لا يمنع الوجوب بدليل الختان، وقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣] والكتابة غير واجبة والإيتاء واجب.

= قال الدارقطني: لم يسنده عن حماد غير هذبه، وغيره يرسله.

وقال البيهقي: رواه هذبه مرة أخرى فأرسله، لم يقل فيه: عن أبي هريرة، وأظن هذبه أرسله مرة ووصله أخرى، وتابعه داود بن المحبر عن حماد فوصله، وخالفهما إبراهيم بن سليمان خلال شيخ ليعقوب بن سفيان، فقال: عن حماد، عن عمار، عن ابن عباس بدل أبي هريرة، وكلاهما غير محفوظ.

(١) ٨٤/١ من طريق عصام بن يوسف، عن عبدالله بن المبارك، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. قال الدارقطني: تفرد به عصام ووهم فيه، والصواب عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى رسلاً عن النبي ﷺ، ثم أخرجه كذلك، وقال: هذا أصح.

وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ، وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى أَنَّ الْاسْتِنْشَاقَ وَحْدَهُ وَاجِبٌ، قَالَ الْقَاضِي: الْاسْتِنْشَاقُ وَاجِبٌ فِي الطَّهَارَتَيْنِ رَوَايَةً وَاحِدَةً، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبْنُ الْمُنْذِرِ.

دَلِيلُهُمْ: أَحَدِيثُ الْإِسْتِنْشَاقِ الْمَتَقَدِّمَةِ، وَلِأَنَّ الْأَنْفَ لَا يَزَالُ مَفْتُوحًا وَلَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ يَسْتُرُهُ، بِخِلَافِ الْفَمِ.

وَقَالَ غَيْرُ الْقَاضِي عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى أَنَّ الْمَضْمُضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ وَاجِبَانِ فِي الْكُبْرَى، مَسْنُونَانِ فِي الصُّغْرَى، وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ.

دَلِيلُهُمْ: لِأَنَّ الْكُبْرَى يَجِبُ فِيهَا غَسْلُ كُلِّ مَا أَمَكَنَ مِنَ الْبِذَنِ، كِبَاطِنِ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ، وَلَا يُمَسَّحُ فِيهَا عَنِ الْحَوَائِثِ، فَوَجَبَ فِيهَا بِخِلَافِ الصُّغْرَى.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ، وَإِنَّمَا هُمَا مَسْنُونَانِ فِيهِمَا، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحَكَمِ وَحَمَّادٍ وَقَتَادَةَ وَرَبِيعَةَ وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيَّ وَاللَّيْثَ وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

دَلِيلُهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(١)، وَذَكَرَ مِنْهَا الْمَضْمُضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ، وَالْفِطْرَةُ السَّنَةُ، وَذِكْرُهُ لَهُمَا مِنَ الْفِطْرَةِ يَدُلُّ عَلَى مَخَالَفَتِهِمَا لِسَائِرِ الْوُضُوءِ، وَلِأَنَّ الْفَمَ وَالْأَنْفَ عُضْوَانِ بَاطِنَانِ، فَلَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا كِبَاطِنِ اللَّحْيَةِ وَدَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ، وَلِأَنَّ الْوَجْهَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْمَوَاجَهَةُ، وَلَا تَحْصُلُ الْمَوَاجَهَةُ بِهِمَا^(٢).

وَرُدُّ عَلَيْهِمَا بِمَا تَقَدَّمَ فِي أدْلَةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسَمِّ (٢٦١) فِي الطَّهْرَةِ: بَابُ خَصَالِ الْفِطْرَةِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٣) فِي لَطْهَرَةٍ: بَابُ السَّوَاكِ مِنَ الْفِطْرَةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٧) فِي الْأَدَبِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْيِيمِ الْأَطْفَرِ، وَابْنُ مَجَّةَ (٢٩٣) فِي الطَّهْرَةِ: بَابُ الْفِطْرَةِ، وَالنَّسَائِيُّ ١٢٨/٨ فِي الزَّيْنَةِ: بَابُ مِنَ السَّنَنِ، الْفِطْرَةُ.

(٢) انْظُرْ «الرُّوُضَ الْمَرْجِعَ» ١٨١/١، وَ«الْمَغْنِيَّ» ١٦٦/١، ١٦٧، وَ«الْإِنْصَافَ» ١٥٢، ١٥٣.

الترجيح:

قلت: والقول الأول هو الصواب، والله أعلم.

فرع: والخامس من فروض الوضوء الترتيب على ما ذكر الله تعالى في آية المائدة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٦]. لأن الله أدخل الممسوح بين المغسولات، ولا نعلم لهذا فائدة غير الترتيب، والآية سبقت لبين الواجب، والنبي ﷺ رتب لوضوء وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»^(١). وهذا الصحيح من مذهب أحمد، وعليه جمهور الأصحاب، وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد وسحق وقتادة.

وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد: أنه غير واجب، وهذا مذهب مالك والثوري وأصحاب الرأي، وروى أيضاً عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن.

وروى عن علي ومكحول والنخعي والزهري والأوزاعي فيمن نسي مسح رأسه، فرأى في لحيته بللاً يمسح رأسه به، ولم يأمره بإعادة غسل رجليه، واختاره ابن المنذر.

حجتهم:

أن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء وعطف بعضها على بعض بواو الجمع، وهي لا تقتضي الترتيب، فكيفما غسل كن ممثلاً، وروى عن علي وابن مسعود: ما بالي بأيّ أعضائي بدأت^(٢). وقال ابن مسعود: لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء.

(١) أخرجه بن ماجة (٤١٩) في لطهرة: باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً، ولد رقطني ٨١، ١، وليبهي ٨٠، ٨١، من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وفي سنده ضعيفان.

ونظر «مسند الإمام أحمد» برقم (٥٧٣٥).

(٢) أخرجه بن أبي شيبة ٣٩/١، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٧٤) و(٣٧٥)، ولد رقطني

٨٩، ١، وانظر «لتلخيص» ٨٨، ١.

قال الموفق بن قدامة: ولنا في الآية قرينة تدل على أنه أريد بها الترتيب، فإنه أدخل ممسوحاً بين مغسولين، والعرب لا تقطع النظر من نظيره إلا لفائدة، والفائدة هاهنا الترتيب. فإن قيل: فائدته استحباب الترتيب، قلنا: الآية ما سيقَّت إلا لبيان الواجب، ولهذا لم يذكر فيها شيئاً من السُّنن، ولأنه متى اقتضى اللفظ الترتيب كان مأموراً به، والأمر يقتضي الوجوب، ولأن كل من حكى وضوء رسول الله ﷺ حكه مرتباً وهو مفسر لما في كتاب الله تعالى، وتوضأ مرتباً وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، أي: بمثلِه، أخرجه ابن ماجه وأحمد، وما روي عن عليّ وابن مسعود قال أحمد: إنما عني به اليسرى قبل اليمنى، لأن مخرجهم من الكتاب واحد، ثم قال أحمد: حدثنا جرير، عن قابوس عن أبيه، أن علياً سئل فقل له: أحلن يستعجل فيغسل شيئاً قبل شيء؟ قال: لا، حتى يكون كما أمر الله تعالى. والرواية الأخرى عن ابن مسعود لا يُعرف لها أصل. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

فرع: إذا غُرف وجوب الترتيب فلو بدأ بشيء من الأعضاء قبل غسل وجهه لم يُحسب له، وإن توضأ مُنكساً أربع مرات صحَّ وضوؤه إن قَرُب الزمن، ولو غسلها جميعاً دفعةً واحدة لم يُحسب له غير الوجه، وإن انغمس ناوياً في ماءٍ وخرج مرتباً أجزاءه، وإلا فلا.

فرع: والسادس من فروض الوضوء: الموالاة، وهو المذهب - نص عليه - وهو قول الأوزاعي، وأحد قولي الشافعي، وهو قول الليث وقَتادة، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

(١) بطل المغني ١/ ١٨٩، ١٩٠، والمجموع شرح لمذهب ١/ ٤٣٤ - ٤٣٧، و«الإنصاف» ١/ ١٣٨.

الدليل: عن خالد بن معدان، عن بعض أصحاب النبي ﷺ «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يُصلي وفي ظهره قدمه لمعة^١ قدّر الدرهم لم يُصبه الماء، فأمره أن يُعيد الوضوء والصلاة» رواه أبو داود والبيهقي. قال النووي: ضعيف الإسناد كما أخرجه ابن ماجه وأحمد، قال أحمد: له إسناد جيد^٢.

وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - «أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدميه، فأبصره النبي ﷺ فقال: ارجع فأحسن وضوءك، فرجع ثم صلى» رواه مسلم^٣.

وعن عمر أيضاً موقوفاً عليه أنه قال لمن فعل ذلك: «اعد وضوءك» وفي رواية: «اغسل ما تركت».

ولو لم تجب الموالاة لأجزأه غسل المعة، ولأنها عبدة يُفسدُ الحدث فاشتُرطَ لها الموالاة كالصلاة، والآية دلّت على وجوب الغسل، والنبي ﷺ بين كيفيته، وفُسر مجمله بفعله وأمره، فإنه لم يتوضأ إلا متوالياً، وأمر ترك الموالاة بإعادة الوضوء، وغسل الجنابة بمنزلة غسل عضو واحد بخلاف الوضوء^٤.

وعن أحمد: أن الموالاة ليست بفرض ولا واجبة، وهو الصحيح من مذهب

(١) واللُّمعة بوزن لِرَفعة قطعة من الثبّت إذ اخْتُلت في الثَّيْس. «مختار الصحاح» ص ٦٠٤، قال ابن الأثير: أراد بقعة يسيرة من جسده لم ينهه الماء. «النهاية» ٤/ ٢٧٢.

(٢) حديث صحيح بتوهمه، أخرجه إمام أحمد في «مسنده» ٣/ ٤٢٤، وأبو دود (١٧٥) في لطهارة: باب تفريق لوضوء، وسنده ضعيف، فيه بقية بن الوليد.

قنا: ويشهد له حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عند مسلم (٢٤٣).

(٣) رواه مسلم (٢٤٣) في لطهارة: باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل لطهارة، عن عمر رضي الله عنه.

(٤) انظر «المغني» ١/ ١٨٦ - ١٩٢، و«الإنصاف» ١/ ١٣٩، و«لمجموع شرح المهذب» ٤٤٣/١، و«فتاوى اللجنة» ٢١٥/٥.

الشافعي، وبه قال عُمرُ بن الخطاب وابنه، وسعيدُ بن المسيَّب، وعطاء وطاووس والحسنُ البصريُّ، والنخعي وسفيان الثوريُّ وأبو حنيفةً وداودُ وابنُ المنذر.
حجتهم: ظاهرُ الآية. ولأنَّ المأمور به غَسْلُ الأعضاء. فكيفما غسل جاز. ولأنَّه إحدى الطهارتين، فلم تَجِبِ الموالاةُ فيها كالغسل.
وقال مالك: إِنْ تَعَمَّدَ التفريقَ بطلَ وإلَّا فلا^(١).

الترجيح:

قلت: وردَّ الأولون بما تقدَّم مِنَ الأدلة، فالقولُ الأول هو الصحيحُ لقوَّةِ أدلته، والله أعلم.

فرع: التفريقُ اليسيرُ لا يضرُّ بالإجماع، وإنما الموالاةُ الواجبةُ أن لا يترك غَسْلَ عضوٍ حتى يمضي زمنٌ يجفُّ فيه العضو الذي قبله في الزمان المعتدل أو قدره من غيره، لأنه قد يسرع جفافُ العضو في بعض الزمان دون بعضٍ، ولا يُعتبر ذلك فيما بين طرفي الطهارة.

وقال ابنُ عقيل: فيه روايةٌ أخرى: أنَّ حدَّ التفريق المبطِّل ما يفحشُ في العادة، لأنَّه لم يُحدَّ في الشَّرْع، فيُرجع فيه إلى العادة كالإحراز والتفرُّق في البيع^(٢).

فرع: وإن نَشِفَتْ أعضاؤه لاشتغاله بواجبٍ في الطهارة، أو مسنونٍ لم يُعدَّ تفريقاً، كما لو طوَّل أركانَ الصلاة، قال أحمدُ: إذا كان في علاجِ الوضوء فلا بأس. وإن كان لوسوسةٍ تلحقه فكذلك، لأنه في علاجِ الوضوء، وإن كان ذلك

(١) انظر «المغني» ١/١٩١، ١٩٢، و«المجموع شرح المهذب» ١/٤٤٣، و«الإنصاف» ١/١٣٩.

(٢) انظر «المغني» ١/١٩٢، و«المجموع شرح المهذب» ١/٤٤٣.

لِعَبَثٍ أَوْ شَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى الْمَسْنُونِ وَأَشْبَاهِهِ عُدَّ تَفْرِيقًا. وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْوَسُوسَةُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ مُشْتَغِلٌ بِمَا لَيْسَ بِمَفْرُوضٍ وَلَا مَسْنُونٍ^(١).

وَمِنْ الْأَشْتَغَالِ بِمَسْنُونٍ لَوْ اشْتَغَلَ بِتَخْلِيلِ لَحْيَةٍ وَأَصَابِعٍ، فَلَا يَضُرُّ لَوْ اشْتَغَلَ بِذَلِكَ حَتَّى جَفَّ، وَكَذَا لَوْ اشْتَغَلَ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، أَوْ إِزَالَةِ وَسُوسَةٍ بِأَنْ يَتَرَدَّدَ هَلْ غَسَلَ الْعَضْوَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَيَجْعَلُهَا مَرَّتَيْنِ، وَكَذَا لَوْ اشْتَغَلَ بِإِزَالَةِ وَسَخٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ.

وَيَضُرُّهُ الْأَشْتَغَالُ بِتَحْصِيلِ مَاءٍ أَوْ إِسْرَافٍ أَوْ نَجَاسَةٍ أَوْ وَسَخٍ لِغَيْرِ طَهَارَةٍ. قَالَ فِي «حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ»: يَعْنِي أَنَّ الْأَشْتَغَالَ بِإِزَالَةِ النَجَاسَةِ وَالْوَسَخِ وَنَحْوِهِ كَحُلِّ الْجَبِيرَةِ إِنَّمَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ. لَا إِنْ كَانَ فِيهَا، لِأَنَّهُ إِذَا مِنْ أَعْمَالِ الطَّهَارَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ اشْتَغَالِهِ بِتَحْصِيلِ الْمَاءِ وَاشْتَغَالِهِ بِإِزَالَةِ النَجَاسَةِ أَوْ الْوَسَخِ أَنَّهُ بِتَحْصِيلِ^(٢) الْمَاءِ قَبْلَ التَّلْبُّسِ وَالشُّرُوعِ فِي الطَّهَارَةِ بِخِلَافِ إِزَالَةِ الْوَسَخِ وَالنَجَاسَةِ. اهـ^(٣).

فَائِدَةٌ: لَا يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ وَالْمَوَالَاةُ بِالنِّسْيَانِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُمُ الْأَصْحَابُ. وَجُزْمٌ بِهِ نَازِمٌ «الْمَفْرَدَاتِ» وَغَيْرُهُ وَهُوَ مِنْهَا، وَقَدَّمَ ابْنُ عِبِيدَانَ وَغَيْرُهُ، وَقِيلَ: يَسْقُطَانِ، وَقِيلَ: يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ وَحْدَهُ.

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: تَسْقُطُ الْمَوَالَاةُ بِالْعُدْرِ، وَالْجَهْلُ كَذَلِكَ فِي الْحَكْمِ قَالَهُ فِي «الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ». قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: تَسْقُطُ الْمَوَالَاةُ بِالْعُدْرِ. وَقَالَ: هُوَ أَشْبَهَ بِأَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدِ أَحْمَدَ، وَقَوَى ذَلِكَ وَطَرَّدَهُ فِي التَّرْتِيبِ. وَقَالَ: لَوْ قِيلَ بِسُقُوطِهِ لِلْعُدْرِ - كَمَا لَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَقَطْ لِمَرْضٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ زَالَ قَبْلَ انْتِقَاضِ وَضُوئِهِ بِغَسْلِهِ - لَتَوَجَّهَ. اهـ^(٤).

(١) «المغني» ١/١٩٢.

(٢) هكذا في الأصل ولعن العبرة «أنه يشتغل بتحصيل الماء».

(٣) «حاشية العنقري» ١/٥١.

(٤) «الإنصاف» ١/١٤٠.

فرع: وسبب وجوب الوضوء الحدث، فيجب بالحدث، ذكره ابن عقيل وغيره، وفي «الانتصر»: بإرادة الصلاة بعده، وقال ابن الجوزي: لا تجب الطهارة قبل إرادة الصلاة بل تستحب. قال في «الفروع»: ويتوجه قياس المذهب بدخول الوقت لوجوب الصلاة إذن، ووجوب الشرط بوجوب المشروط، ويتوجه مثله في غسل، قال شيخنا - يعني: ابن تيمية -: هو لفظي. اهـ.

فرع: ويحل الحدث الأصغر جميع البدن كجناية، ذكره القاضي، وأبو الخطاب، وأبو الوفاء، وأبو يعلى الصغير، ويؤيده أن المحدث لا يحل له مس المصحف بعضو غسله في الوضوء حتى يتم وضوؤه، قال في «الفروع» ويتوجه وجهه: أعضاء الوضوء^(١).

فرع: وصفة الوضوء، الكامل، أي: كيفيته: أن ينوي ثم يُسمي، فيقول: باسم الله، لا يقوم غيرها مقامها فلو قال: باسم الرحمن، أو القدوس أو نحوه لم يجزئه كما تقدم، قال في «المنتهى»: وتكفي إشارة أخرس ونحوه بها^(٢)، ويغسل كفيه ثلاثاً تنظيفاً لهما، فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم، وفي أول الوضوء.

قلت: وفي ذلك نظر، قال بعض المحققين: والظاهر الاكتفاء بغسلهما عند الاستيقاظ فيدخل المندوب في الواجب تبعاً كما يدخل غسل الجمعة في الغسل الواجب، ونظائره كثيرة. اهـ^(٣).

ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً ثلاثاً بيمينه، ومن غرقة أفضل كما تقدم، ويستنثر بيساره ويغسل وجهه للنصر، فيأخذ الماء بيديه جميعاً، أو يغترف بيمينه ويضم إليها الأخرى ويغسل بهما، ويكون الغسل ثلاثاً، لأن السنة قد استفاضت به خصوصاً حديث عثمان المتفق عليه.

(١) انظر «كشف القناع» ٩٣/١، و«الفروع» ١٥٧/١.

(٢) انظر «كشف القناع» ١٠٢/١، و«شرح المنتهى» ٤٥/١.

(٣) انظر «حشية ابن قاسم» ١٩٩/١.

وَحَدُّ الْوَجْهِ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمَعْتَادِ غَالِبًا - فَلَا عِبْرَةَ بِالْأَقْرِعِ الَّذِي يَنْبِت شَعْرُهُ فِي بَعْضِ جِبْهَتِهِ، وَلَا بِالْأَجْلَحِ الَّذِي انْحَسَرَ شَعْرُهُ عَنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ - إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ - بَفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا - وَالذَّقْنِ وَهُوَ مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ بَفَتْحِ الذَّالِ وَالْقَافِ، طَوَّلًا أَيْ: مِنْ جِهَةِ الطَّوْلِ مَعَ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ، وَحَدُّ الْوَجْهِ مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا، لِأَنَّ ذَلِكَ تَحْصُلُ بِهِ الْمَوَاجَهَةُ، وَالْأُذُنَانِ لَيْسَتَا مِنَ الْوَجْهِ، بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ عِذَارٌ، وَهُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعِظْمِ النَّاتِيءِ، أَيْ: الْمُرْتَفِعِ الْمَسَامِتِ أَيْ: الْمَحَازِي صِمَاخَ الْأُذُنِ - بِكُسْرِ الصَّادِ - وَهُوَ خَرْقُهَا وَكَذَا الْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَ الْعِذَارِ وَالْأُذُنِ مِنَ الْوَجْهِ، وَنَصَّرَ عَلَيْهِ الْخَرْقِيُّ لِأَنَّهُ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ قَالَ بِقَوْلِهِ هَذَا، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ صُدْعٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَلَا تَحْذِيفٌ وَهُوَ الشَّعْرُ الْخَارِجُ إِلَى طَرَفِي الْجَبِينِ فِي جَانِبِي الْوَجْهِ بَيْنَ النَّزْعَةِ وَمَتْنِ الْعِذَارِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ النَّزْعَتَانِ كَمَا تَقَدَّمَ.

التعليل: أما التَحْذِيفُ فَلأنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلٌ بِشَعْرِ الرَّأْسِ. وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّهِ أَشْبَهُ الصَّدْعِ، وَأما النَّزْعَتَانِ: فَلأنَّهُ لَا تَحْصُلُ بِهِمَا الْمَوَاجَهَةُ، وَلِدُخُولِهِمَا فِي حَدِّ الرَّأْسِ، لأنَّهُ مَا تَرَأَسَ وَعَلَا.

وقول الشاعر:

فَلَا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهُ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

فالإضافة لأَدْنَى مَلَابَسَةٍ كَمَا فِي «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ»^(١) مَعَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ لَيْسَتَا مِنَ الْوَجْهِ، بَلْ مَجَاوِرَتَانِ لَهُ، وَكَذَا النَّزْعَتَانِ.

فَرَع: وَيَغْسِلُ مَا فِي الْوَجْهِ مِنْ شَعْرِ خَفِيفٍ يَصِفُّ الْبَشْرَةَ كَعِذَارٍ وَعَارِضٍ

(١) أخرجه النسائي ٢، ٢٢٠ - ٢٢١ في التطبيق: باب نوع آخر، وابن حبان (١٩٧٧) وإسنده صحيح على شرط مسلم.

وهدب عين، وشارب وعنفقة؛ لأنها من لوجه، ولا يغسل داخل عينيه ولو أمر
لضرره؛ لأن النبي ﷺ لم يفعله، ولا أمر به، وهو مضر، وقد روي أن بن عمر
غمي من كثرة إدخال الماء في عينيه.

ولا يجب غسل داخل عينين من نجاسة فيهما، فيغنى عنها في الصلاة.
ويغسل الشعر الظاهر من الكثيف مع ما سترس منه، ويغسل بطنه وتقدمه.

فرع: ثم يغسل يديه مع المرفقين، وظفاره وإن طالت - لأنها متصلة بيده
اتصال خلقية، فتدخل في مسمى اليد - ثلاثاً، ولا يضرب وسخ يسير تحتها ولو منع
وصول الماء، لأنه مما يكثر وقوعه عادة فلو لم يصح الوضوء معه لبينه النبي ﷺ لأنه
لا يجوز تأخير البين عن وقت الحاجة، وتقدم قول ابن تيمية في ذلك: «في اشتراط
عدم منع جسي».

ويجب غسل أصبع زائدة، وغسل يد زائدة أصلها في محل الفرض، لأنها
بمحل الفرض أشبهت الثلول^(١)، ويجب أيضاً غسل يد زائدة أصلها في غير محل
الفرض ولم تتميز الزائدة منهما ليخرج من العهدة بيقين كما لو تنجست إحدى يديه
وجهلها، وإن لم تكن الزائدة في غير محل الفرض غير متميزة بل كانت مدلاة من
العضد وتميزت، فلا يجب غسلها طويلاً كانت أو قصيرة؛ لأنها غير داخلية في
مسمى اليد^(٢).

فإن تقلصت أي: كشطت^(٣) جعدة من العضد حتى تدلت من الذراع وجب
غسلها كالإصبع الزائدة، لأنها صارت في محل الفرض، وإن تقلصت، أي:

(١) لثلول: ريادة مستديرة بارزة من لجعد حو حبة لعدس، ولجمع ثليل

(٢) نظر «كتف القدح» ١٠١ - ١٠٩.

(٣) لكشط رفعك شيئاً عن شيء؛ قد غشاه «وإذا لسماء كسطت» قلعت كما يقع السقف

ترتيب القاموس: ٥٤/٤.

ارتفعت بعد كشطها من الذراع حتى تدلت من العضد لم يجب غسلها وإن طالت.
لأنها صارت في غير محلّ الفرض^(١).

فرع: ثم يمسح رأسه كله بالماء من منبت الشعر المعتاد غلباً، على ما تقدّم
في الوجه إلى فقه^(٢)، لأنه تعالى أمر بمسح الرأس، وبمسح الوجه في التيمم،
وهو يجب الاستيعاب فيه، فكذا هنا إذ لا فرق، ولأنه **يَسْحُ** جميعه، وفعله وقع
بياناً للآية. والباء للإلصاق أي: إلصاق الفعل بالمفعول، فكأنه قال: **الْصِقُوا** المسح
برؤوسكم أي: المسح بالماء، وهذا بخلاف ما لوقيل: **امْسَحُوا** رؤوسكم، فإنه لا
يدلّ على أنه ثم شيء يُلصَقُ كما يُقال: مسحت رأس اليتيم، وأما دعوى أن الباء
إذا وليت فعلاً متعدياً أفادت التبعض في مجورها لغة، فغير مسلم دفعاً للاشتراك،
ولإنكار الأئمة.

قال أبو بكر: سألت ابن دريد وابن عرفة عن الباء: تبعض؟ فقالا: لا نعرفه
في اللغة، وقال ابن برهان: من زعم أن الباء تبعض، فقد جاء عن أهل العربية
بما لا يعرفونه.

وقوله ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] وقول الشاعر:

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ

فمن باب التضمين كأنه قيل: يروي، وم يروي «أنه **يَسْحُ** مُقَدَّمُ رَأْسِهِ»^(٣).

(١) نظر «كشف لقن» ١٠٩١١.

(٢) القفا: مقصور يذكر ويؤنث، وله جموع ستة نظمها شيخنا بن مالك في قوله:

جمع القف أفف وأففا أففيه مع لقيي قفين واختبم بقفي

من «المطلع» ص ٢١.

(٣) روه مسلم (٢٧٤) في الطهارة: باب لمسح عني لنصية والعممة من حبيت لمغيرة رضي
الله عنه.

فمحمولٌ على أنَّ ذلك مع العمدة، كما جاء مفسَّرٌ في حديث لمغيرة بن شعبة^١، ونحن نقولُ به، والرَّأسُ من حدِّ الوجه أي: من مذبتِ شعرِ الرأسِ المعتد إلى ما يُسمَّى قفً، ويكون مسحُ رأسه بماءٍ جديدٍ غير ما فَضَّلَ عن ذراعيه، لأنَّ الرأسَ مغيرٌ لليدين.

الدليل: ما روى عبد الله بن زيد قال: مسح رسولُ الله ﷺ رأسه بماءٍ غير فضِّلَ يديه، وكذلك حَكَى عليٌّ ومعاويةُ. رواه أبو داود، قال الترمذي: وقد روي من غير وجه أنَّ النبي ﷺ أخذَ لرأسه ماءً جديداً^٢.

وكيف مسح الرأس، 'جزء'، 'لحضور المأمور به'، ولو مسحه بأصبعٍ أو خرقةٍ أو خشبةٍ أو نحوه كحجر، وظاهرُ كلام الجمهور: أنه يتعيَّن استيعابُ ظاهره كُلِّه، وعف بعضهم - وهو صاحب المبهج - والمترجم - عن ترك يسيرٍ منه للمشقة، قال في الإنصاف: وهو الصواب، انتهى.

وقال الموفق: والظاهر عن أحمد في الرجل وجوب الاستيعاب، وأن المرأة يُجزئها مسحُ مقدَّم رأسها، قال الخلال: العملُ عليه في مذهب أبي عبد الله: أنها إن مسحتْ مقدَّم رأسها أجزأها، لأنَّ عائشة كانت تمسحُ مقدَّم رأسها، ذكره في الشرح.

مسألة: والمسنونُ في مسح الرأس أن يبدأ بيديه مبلولتين من مقدَّم رأسه فيضع طرفَ إحدى سببتيه على طرف الأخرى، ويضع الإبهامين على الصُّدغين، ثم

(١) هو لفظ آخر لحديث السابق

(٢) أخرجه مسند (٢٣٦) في الطهارة. باب في وضوء النبي ﷺ، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

وأخرجه أبو داود (١٠٨) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - نحوه، و(١٢٤) من حديث معاوية - رضي الله عنه - نحوه، و(١٣٧) من حديث بن عباس رضي الله عنهما

يَمْرُهُمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مَقْدَمِهِ، قَالَ فِي «الْمَغْنِي» وَ«الشَّرْح».

الدليل: ما روى عبد الله بن زيد في وصف وضوء النبي ﷺ قال: «فمسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه» متفق عليه^(١).

يفعل ذلك ولو خاف أن ينتشر شعره، قال في «الإنصاف»: هذا المذهب مطلقاً، وعليه الأصحاب.

وعنه: لا يردُّهما إن انتشر شعره انتهى، قال أحمد: حديث علي هكذا، وجزم بالثانية في «الشَّرح» و«المبدع» رجلاً كان أو امرأة.

وإن شاء مسح كما روي عن الربيع «أنَّ رسولَ الله ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهُ فَمَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ مِنْ مَفْرَقِ الشَّعْرِ كُلِّ نَحِيَةٍ لِمَصَّبِ الشَّعْرِ، لَا يَحْرُكُ الشَّعْرَ عَنْ هَيْئَتِهِ» رواه أبو داود^(٢).

مسألة: ويكون المسح بماء واحد، فلا يأخذ للرَّدِّ ماءً آخر لعدم وروده، ولو وضع يده مبلولة على رأسه ولم يمرها عليه لم يجزئه، أو وضع على رأسه خرقة مبلولة ولم يمرها عليه، أو بلَّ الخرقة وهي على رأسه ولم يمسح، لم يُجزئه ذلك لعدم المسح المأمور به.

ويجزئه غسل الرأس مع الكراهة، ذكره ابن رجب بدلاً عن مسحه إن مرَّ يده لوجود المسح.

الدليل: ما روي عن معاوية أنه تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَلَمَّا بَلَغَ

(١) أخرجه البخاري (١٨٦) في الوضوء: باب غسل الرجلين إلى الكعبين، ومسم (٢٣٥) في الطهارة: باب في وضوء النبي ﷺ.

(٢) في «سننه» (١٢٨) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، ورجل إسنده ثقات غير عبد الله بن محمد بن عقيل فهو حسن الحديث، فالحديث: حسن.

رَأْسَهُ غَرَفَ غَرَفَةً مِنْ مَاءٍ، فَتَقَدَّهُ بِشِمَالِهِ حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ أَوْ كَادَ يَقْطُرُ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مَقْدَمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مَقْدَمِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

فَإِنْ لَمْ يُمَرَّ يَدُهُ لَمْ يُجْزَأْهُ، مَا لَمْ يَكُنْ جَنْبًا، وَيَنْغَمِسُ فِي مَاءِ نَوِيٍّ الطَّهْرَتَيْنِ كَمَا يُعَلِّمُهُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْغُسْلِ، وَكَذَا إِنْ أَصَابَ الرَّأْسَ مَاءٌ وَمَرَّ يَدُهُ عَلَيْهِ، فَجُزْأُهُ لَوْجُودَ الْمَسْحِ، فَإِنْ لَمْ يُمَرَّ يَدُهُ لَمْ يُجْزَأْهُ.

وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا نَزَلَ عَنِ الرَّأْسِ مِنَ الشَّعْرِ، لِإِعْدَمِ مَشْرُكِيَةِ الرَّأْسِ فِي التَّرْوِئَةِ، وَلَا يُجْزَأُ مَسْحُهُ عَنِ الرَّأْسِ سِوَاءَ رَدِّهِ فَعَقْدَهُ فَوْقَ رَأْسِهِ، أَوْ لَمْ يَرُدَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَبِنْ نَزَلَ الشَّعْرُ عَنِ مَنَبَتِهِ وَلَمْ يَنْزِلْ عَنِ مَحَلِّ الْفَرْضِ فَمَسَحَ عَلَيْهِ فَجُزْأُهُ وَلَوْ كَانَ الَّذِي تَحْتَ لِنَزَلِ مَحْلُوقًا، كَمَا لَوْ كَانَ بَعْضُ شَعْرِهِ فَوْقَ بَعْضِهِ، وَإِنْ خَضِبَ^٢، رَأْسَهُ بِمَا يَسْتَرُ، لَمْ يُجْزَأْ لِمَسْحِهِ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ مَسَحَ عَلَى خَرَقَةٍ فَوْقَ رَأْسِهِ وَتَقَدَّمَ أَنْ شَرَطَ الْوَضُوءَ زَالَةً مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ.

وَلَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ حَقَّقَهُ لَمْ يُوَثِّرْ، أَوْ غَسَلَ عَضْوًا، ثُمَّ قَطَعَ مِنْهُ جُزْءًا أَوْ جِدَّةً لَمْ يُوَثِّرْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَدَلٍ عَمَّا تَحْتَهُ بِخِلَافِ الْجَبِيرَةِ وَالْخَفِّ. قَالَ لِبَهْوتِي: لَكُنْ رَأَيْتَ عَنْ بَنِ رَجَبٍ: اسْتَحَبَّ أَحْمَدُ أَنَّهُ إِذَا حَقَّقَ رَأْسَهُ أَوْ قَسَمَ أَظْفَرَهُ أَوْ قَصَّ شَرَبَهُ بَعْدَ الْوَضُوءِ أَنْ يَمْسَهُ بِالْمَاءِ، وَلَمْ يُوجِبْهُ وَحَكْيُ وَجْهِهِ عَنْ بَنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، وَمَنْ وَجِبَهُ الْحَقُّ بِخَنْعِ الْخَفِّ بَعْدَ مَسْحِهِ.

وَبِنْ تَطَهَّرَ بَعْدَ حَقِّقِ رَأْسِهِ، أَوْ قَطَعَ جُزْءًا أَوْ جِدَّةً مِنْ عَضْوٍ، غَسَلَ أَوْ مَسَحَ مَا ظَهَرَ، لِأَنَّ الْحَكْمَ صَارَ لَهُ دُونَ الذَّهَبِ.

(١) فِي سَنَةِ (١٢٥) فِي لُصْهَرَةٍ. بَابُ صَفَةِ وَضُوءٍ لِسِي بَكَّةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَصْبُهُ يُحْصَبُهُ نَوْنُهُ، كَخَضْبُهُ، «تَرْيِبُ الْقَمُوسِ» ٢ ٦٨.

وإن حصل في بعض أعضائه شقٌّ أو ثقبٌ لزم غسلُه في الطهارتين؛ لأنه صار في حكم الظاهر، فينبغي التيقُّظ لثقبِ الأذن في الغُسل، وأما في الوضوء فلا يجبُ مسحُه كالمستتر بالشعر، ولما فيه من الحرج، والواجبُ مسحُ ظاهرِ شعرِ الرأس كما تقدَّم، فلو أدخل يده تحت الشعر، فمسح البشرة فقط، أي: دونَ ظاهرِ الشعر، لم يجزئه كما لو اقتصر على غسلِ باطنِ شعرِ اللحية، ولم يغسلِ ظاهرها.

وإن فقد شعره مسح بشرته؛ لأنها ظاهرُ رأسه بالنسبة إليه.

وإن فقد بعضَ شعرِ الرأس، مسح ما بقي من الشعر وبشرة ما فقد من شعره، وتقدَّم حكم ما لو نزل شعرٌ ما لم يُخلق على ما خلق، وأنه يُجزئه المسحُ على ظاهره^(١).

فرع: في مذاهب العلماء في مسحِ الرأس:

ذهب أحمدٌ إلى وجوب مسحِ جميعِ الرأس في حقِّ كلِّ أحدٍ، وهو مذهب مالكٍ.

وروي عن أحمد: يُجزى مسحُ بعضه، وقد نُقل عن سلمة بن الأكوع أنه كان يمسحُ مقدَّم رأسه، وابنُ عمر مسح اليافوخ^(٢)، وممن قال بمسحِ البعض الحسنُ والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحابُ الرأي.

وذكر في «الانتصار» احتمالاً: يجزى مسحُ بعضه في التجديد دون غيره.

وقال القاضي في «التعليق»: يجزى مسحُ بعضه للعدو، واختار الشيخ تقيُّ

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ١٠٩، ١١١، ١١٢، و«لمغني» ١/ ١٧٧، ١٧٨، و«الشرح الكبير» ١/ ٦٠، و«المبدع» ١/ ١٢٨.

(٢) اليافوخ بالهمز ودونه ملتقى عظم مؤخر الرأس ومقدمه، جمعه: يافوخ ويوافيخ.

الدين: أنه يمسح معه العمامة لعذر كالنزلة^(١) ونحوها، وتكون كالجبيرة، فلا توقيت.
وعنه: يُجزىء مسح بعضه للمرأة دون غيرها، قال الخلال والموفق: هذه الرواية هي الظاهرة عن أحمد، وتقدم ذلك.
قال ابن تيمية: يجوز الاقتصار على البياض الذي فوق الأذنين دون الشعر إذا قلنا يجزىء مسح بعض الرأس. اهـ.
أدلة أهل القول الثاني:

احتجوا بأن المغيرة بن شعبة روى: أن النبي ﷺ مسح بناصيته وعمامته^(٢)، وأن عثمان مسح مقدم رأسه بيده مرة واحدة، ولم يستأنف له ماءً جديداً حين حكى وضوء النبي ﷺ. رواه سعيد.

ولأن من مسح بعض رأسه يُقال: مسح برأسه، كما يقال: مسح برأس اليتيم، وقبل رأسه.

وزعم بعض من ينصر ذلك أن الباء للتبعض، فكأنه قال: وامسحوا بعض رؤوسكم. وقد تقدمت الإجابة على هذا الاحتجاج، وحديث المغيرة يدل على جواز المسح على العمامة^(٣).

ورجح ابن تيمية القول الأول^(٤)، وكذلك ابن القيم^(٥)، والشيخ محمد بن

(١) النزلة: التهاب في الأنف والمسالك الهوائية، وتُطلق على ما يطرا على الصحة من وعكة أو مرض. «المعجم الوسيط» ٩١٥/٢.

(٢) سف ص ٤٤٣.

(٣) انظر «المغني» ١٧٥/١، ١٧٦، و«الإنصاف» ١٦١/١، ١٦٢.

(٤) «مجموع الفتاوى» ١٢٣/٢١.

(٥) «زاد المعاد» ١٩٣/١.

إبراهيم^(١)، والشيخ عبدالعزيز بن باز. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء^(٢).

الترجيح:

قلت: وهو الصواب، لفعل النبي ﷺ وعدم وجود دليل صريح في الاكتفاء بمسح البعض، والواجب الاقتداء بفعل النبي ﷺ، والله أعلم.

قال ابن تيمية: وما يفعله الناس من أنه يمسح بعض رأسه بل بعض شعره ثلاث مرات خطأ مخالف للسنة المجمع عليها^(٣).

فرع: ولا يُسن تكرار المسح في الصحيح من المذهب، وهو قول أبي حنيفة ومالك، وروى ذلك عن ابن عمر وابنه سالم والنخعي ومجاهد وطلحة بن مضر^(٤) والحكم، قال الترمذي: والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم. ورجحه ابن تيمية وابن القيم والحافظ ابن حجر والشوكاني والباركفوري. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وعن أحمد: أنه يُسن تكراره، وهو مذهب الشافعي وداود، وروى عن أنس بن مالك وسعيد بن جبير وعطاء وزاذان وميسرة رضي الله عنهم.

وعن ابن سيرين أنه قال: يمسح رأسه مرتين.

أدلة القول الثالث:

احتج لابن سيرين بحديث الربيع بنت مَعُوذ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ»

(١) «مجموع فتاواه» ٦٢/٢.

(٢) «فتاوى اللجنة» ٢١١/٥.

(٣) «مجموع الفتاوى» ١٢٦/٢١.

(٤) تكرار: بفتح التاء وكسرهما. «المطلع» ص ٢١.

رواه البيهقي^(١) وضعفه النووي، وعن عبدالله بن زيد مثله رواه النسائي^(٢) بإسناد صحيح، قاله النووي.

أدلة القول الثاني:

حديث عثمان: «أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً» رواه مسلم^٣، وقوله توضأ يشمل المسح والغسل، وقد منع البيهقي وغيره الدلالة من هذا، لأنها رواية مطلقة، وجاءت الروايات الثابتة في الصحيح المفسرة مصرحة بأن غسل الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً ومسح الرأس مرة، فصرحوا بالثلاث في غير الرأس، وقالوا في الرأس «ومسح برأسه» ولم يذكروا عدداً، ثم قالوا بعده: ثم غسل رجله ثلاثاً ثلاثاً، وجاء في روايات في الصحيح: ثم غسل يديه ثلاثاً ثم مسح برأسه مرة، ثم غسل رجله ثلاثاً ثلاثاً، فلم يبق فيه دلالة.

واستدلوا بحديث عثمان: «أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثاً»، وقال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ هكذا» رواه أبو داود^٤، بإسناد حسن، قاله النووي، وقال: وقد ذكر أيضاً الشيخ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - أنه حديث حسن، وربما ارتفع من

(١) في «سننه» ٦٤/١، قلند: وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٦، ٣٥٨، ٣٥٩، وأبو داود (١٢٦) و(١٢٧) في الطهارة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، وابن ماجه (٤٣٨) في لطفرة: ما جاء في مسح الرأس، ولترمذي (٣٣) في الطهارة: باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس، من طرق، عن عبدالله بن محمد بن عقيب، عن الربيع بنت معوذ بن غفراء الأنصارية مرفوعاً قلند: وعبدالله بن محمد هذا فيه لين إلا أن حديثه حسن، ويشهد له حديث عبدالله بن زيد بن عاصم عند البخاري (١٨٦) في الوضوء: باب غسل لرجلين إلى الكعنين، ومسلم (٢٣٥) في لطفرة: باب في وضوء النبي ﷺ.

(٢) في «سننه» ٧١/١ - ٧٢، في الطهارة: باب صفة مسح لرأس.

(٣) في «صحيحه» (٢٢٦) في لطفرة: باب صفة وضوء النبي ﷺ.

(٤) في «سننه» (١٠٧) في لطفرة: باب صفة وضوء النبي ﷺ، ورجل يسده ثقت غير عبد الرحمن بن وردان وهو صالح الحديث. وقد تويع كما في رواية أحمد ٦١/١.

الحسن إلى الصَّحَّة بشواهد وكثرة طرقه، فإنَّ البيهقي وغيره رَوَوْه مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ
غير طريقِ أبي داود.

واستدلُّوا بحديثِ عليٍّ أَنه تَوَضَّأَ فَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ» رواه البيهقيُّ مِنْ طُرُقٍ^(١)، وقال: أَكْثَرُ الرِّوَاةِ رَوَوْهُ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ - دُونَ ذِكْرِ التَّكْرَارِ، قَالَ: وَأَحْسَنُ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيهِ
مَا رَوَاهُ ابْنُهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْهُ، وَذَكَرَ مَسْحَ
الرَّأْسِ ثَلَاثًا وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا»^(٢).

أدلة القول الأول وهم الجمهور:

استدلُّوا بالأحاديث المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما مِنْ رَوَايَاتِ جَمَاعَاتٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ فِي صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً مَعَ غَسْلِهِ
بِقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا» مِنْهَا رَوَايَةُ عَثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ^(٣).

وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَسَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَالرُّبَيْعِ،
بَنَاتٍ مَعُودَ، وَغَيْرِهِمْ، كُلُّهُمْ قَالُوا: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَحَكَائِيَتُهُمْ لَوْضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ
إِنْخِبَارٌ عَنِ الدَّوَامِ، وَلَا يُدَاوَمُ إِلَّا عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حِكَايَةُ
وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ حَالَ خُلُوتِهِ، وَلَا يَفْعَلُ فِي تِلْكَ الْحَالِ إِلَّا الْأَفْضَلَ.

(١) في «سننه» ٦٣/١.

(٢) جمع صاحب «عمدة القاري» ٣٠٣/٢ ط الحلبي أحاديث مسح الرأس ثلاثاً وصحح بعضها
ونسب حديث ابن أبي أوفى إلى كتاب أبي عبيد ونسب حديث أبي رافع إلى «معجم الطبراني
الأوسط»، والأحاديث التي ذكرها رويت عن أكثر من عشرة من الصحابة.

(٣) سلف تخريجها ص ٣٨٢، ٣٩٢، ٤٤٤.

وقد قال أبو داود في «سُنَنِهِ» وغيره من الأئمة: الصحيح في أحاديث عثمان وغيره مسح الرأس مرة.

قالوا: ولأنَّ الناسَ أجمعوا قَبَلَ الشافعيّ - رضي الله عنه - على عَدَمِ التكرار فقولُه خارقٌ للإجماع. ولأنه مسح واجب، فلم يُسن تكراره كمسح التيمم والخُفِّ، ولأنَّ تكراره يُؤدِّي إلى أن يصير المسحُ غسلًا.

وتعيَّن حملُ حالِ الراوي لغير الصحيح على الغلط لا غير. لأنَّ الرواة إذا روَّوا حديثاً واحداً عن شخصٍ واحدٍ، فاتفق الحفاظُ منهم على صفةٍ، وخالفهم فيها واحدٌ حكموا عليه بالغلط. وإن كان ثقةً حافظاً، فكيف إذا لم يكن معروفاً بذلك^(١).

قال ابن تيمية: مذهبُ الجمهور أنه لا يُستحب مسحُه ثلاثاً، وهو أصحُّ فإنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ عن النبي ﷺ تُبيِّنُ أنه كان يمسحُ رأسه مرةً واحدةً، ولهذا قال أبو داود السجستاني: أحاديثُ عثمان الصَّحاحُ تدلُّ على أنه مسح مرةً واحدةً، وبهذا يَبْطُلُ ما رواه من مسح ثلاثاً، فإنه يُبيِّنُ أن الصحيح أنه مسح رأسه مرةً. وهذا المفصَّل يقضي على المجمل وهو قوله: «توضأ ثلاثاً ثلاثاً»، كما أنه لما قال: «إذا سمعتمُ المؤذَّن فقولوا: مثل ما يقول»^(٢)، كان هذا مجملاً، وفُسِّر حديثُ عمر أنه يقول عند الحيلة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»^(٣)، فإنَّ الخصَّ المفسَّر يقضي على العمِّ المجمل. وأيضاً فإنَّ هذا مسحٌ والمسح لا يُسنُّ فيه التكرارُ إلى أن قال: ومن جهة تكراره، فإنه خلافُ السنة على الصحيح. اهـ^(٤).

(١) انظر «كشف القناع» ١١٢/١، و«لمغني» ١٧٨/١، ١٧٩، و«المجموع شرح المهذب» ٤٢٦، ٤٢٨ - و«مجموع الفتوى» ٢١، ١٢٦، و«زاد لمعد» ١٩٣/١، و«فتح لبري» ١، ٢٩٨، و«نيل الأوطار» ١٩٨/١، و«تحفة لأحوذي» ١٤٠/١، و«فتوى اللجنة» ٥، ٢١٣.

(٢) أخرجه مسلم (٣٨٤) في الصلاة: باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم (٣٨٥) في الصلاة: باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه.

(٤) «مجموع الفتوى» ١٢٦/٢١.

وقال ابن القيم: والصحيح أنه لم يُكرَّر مسح رأسه. بل كان إذا كرَّر غَسَلَ الأعضاء أفرَد مسح الرأس. هكذا جاء عنه صريحاً. ولم يَصِحَّ عنه عليه السلام خلافه البتة. بل ما عدا هذا إما صحيح غير صريح. كقول الصحابي: «توضأ ثلاثاً ثلاثاً» وكقوله: «مسح برأسه مرتين»، وإما صريح غير صحيح. كحديث ابن البيلماني. عن أبيه، عن عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فغَسَلَ كَفَّيْهِ ثلاثاً ثم قال ومسح برأسه ثلاثاً» وهذا لا يُحتجُّ به. وابنُ البيلماني وأبوه مضعَّفان. وإن كان الأبُّ أحسن حالاً. اهـ^(١).

قال الحافظ: ويُحتمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح - إن صحَّت - على إرادة الاستيعاب بالمسح. لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس: جمعاً بين الأدلة. اهـ^(٢).

وقال الشوكاني: والإنصاف أن أحديث. الثلاث. لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها لما فيها من الزيادة. فالوقوف على ما صحَّ من الأحاديث الثابتة في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عثمان وعبدالله بن زيد وغيرهما هو المتعين لا سيم بعد تقييده في تلك الروايات بالمرة الواحدة. وحديث مَنْ زد على هذا. فقد أساء وظلم الذي صححه ابنُ خزيمة وغيره قاضٍ بالمنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي عليه السلام هذه المقالة. كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال: «مَنْ زاد». اهـ^(٣).

الترجيح:

قلت: والقول بعدم سنية تكرار المسح هو الصواب. والله أعلم.

(١) «زاد المعاد» ١/ ١٩٣. والحديث أخرجه الدارقطني ١/ ٩٣. وقد جعله بعضهم عن عمر. وبعضهم عن عثمان. وإسناده ضعيف. لضعف محمد بن عبدالرحمن البيلماني. وأبيه. وانظر

«نصب الرأية» ٣٢/١.

(٣) «نيل الأوطار» ١/ ١٩٨.

(٢) «فتح الباري» ١/ ٢٩٨.

فرع: ثم يدخل سبابتيه في صمائي أذنيه، ويمسح بإبهاميه ظاهرهما، ويُجزئ كيف مسح.

الدليل: عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين، وظاهرهما بإبهاميه» رواه النسائي والترمذي. وابن ماجه بمعناه^(١).

ولا يجب مسح ما استتر من الأذنين بالغضاريف.

التعليل: لأن الرأس الذي هو الأصل لا يجب مسح ما استتر منه بالشعر فالأذن أولى. والغضروف داخل فوق الأذن. أي: أعلاها ومستدار سمعها.

فرع: ثم يغسل رجله ثلاثاً مع الكعبين^(٢) كما تقدم.

نصر: ومُسْتَحَبُّ (ع): رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ بَعْدَهُ قَائِلًا (ع) ما ورد.

ش: وَيُسَنُّ عَقَبَ فَرَاغِهِ مِنَ الْوُضُوءِ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَوْلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

الدليل: حديث عُمرَ يرفعه: «ما منكم من أحدٍ يتوضأ فيبلغ أو فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٣٩) في الطهارة: باب ما جاء في مسح الأذنين، والترمذي (٣٦) في الطهارة: باب ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وبطنهما. والنسائي في «المجتبى» ٧٤/١ والكبرى (١٠٦) في الطهارة: باب مسح الأذنين مع الرأس وما يستدل به على أنهما من الرأس. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة (١٤٨)، وابن حبان (١٠٨٦)، وله شاهد حسن، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عند أبي داود (١٣٥).

(٢) انظر «كشف القناع» ١١٢/١، ١١٣، و«المغني» ١٨٣/١، ١٨٤.

إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» رواه مسلم^(١).

ورواه الترمذي^(٢) وزاد فيه: «اللهم اجعلني من التَّوَّابِينَ، واجعلني من المتطهرين».

ورواه أحمد وأبو داود وفي بعض رواياته: «فأحسن الوضوء، ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ»^(٣) وساق الحديث.

وعن أبي سعيد مرفوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ فَفَرَّغَ مِنْ وَضُوئِهِ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِطَاعَةٍ. ثُمَّ رُفِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ فَلَمْ تُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رواه النسائي في كتابه «عمل اليوم والليلة»^(٤)، بإسنادٍ غريب ضعيف، قاله النووي.

(١) في «صحيحه» (٢٣٤) في الطهارة: باب الذكر المستحب عقب الوضوء.

(٢) في «سننه» (٥٥) في الطهارة: باب فيما يقال بعد الوضوء.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ١٥٠/٤، وأبو داود (١٧٠) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا تَوَضَّأَ، وفيه راوٍ مبهم لا يعرف.

(٤) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨١)، والطبراني في «الدعاء» (٣٩٠)، والحاكم ٥٦٤/١، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٥٩) وفي «شعب الإيمان» (٢٧٥٤) من طريق يحيى بن كثير العنبري، عن شعبة، عن أبي هاشم الرماني، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ. قال النسائي: هذا خطأ، والصواب موقوف، خالفه محمد بن جعفر، فوقفه، ثم أخرجه (٨٢) عن بندار، عن غندر، عن شعبة، به، موقوفاً. وأخرجه النسائي (٨٣) وابن أبي شيبة ٣/١ والطبراني في «الدعاء» (٣٩١) عن الثوري موقوفاً أيضاً.

قال الحافظ في «نتائج الأفكار» ٢٤٩/١ - ٢٥٠: قال الطبراني: لم يروه عن شعبة مرفوعاً إلا يحيى بن كثير، قلت: (القائل ابن حجر) وهو ثقة من رجال «الصحيحين» وكذا من فوقه إلى الصحابي، وأما شيخ النسائي، فهو ثقة أيضاً من شيوخ البخاري ولم ينفرد به، فقد أخرجه الحاكم ٥٦٤/١ من وجه آخر عن يحيى بن كثير، فالسند صحيح بلا ريب، وإنما اختلف في رفع المتن ووقفه، فالنسائي جرى على طريقته في الترجيح بالأكثر، والأحفظ، فلذلك حكم =

والطابع: بفتح الباء وكسرها لغتان فصيحتان، وهو: الخاتم، ومعنى «طبع»: ختم، وقوله: «فلم تُكسر إلى يوم القيامة» معناه: لا يتطرق إليه إبطال وإحباط. قال السمرقي: ويقرأ سورة القدر ثلاثاً.

قال في «الفائق»: وكذا بعد الغسل، أي: ويأتي بالدعاء والذكر أيضاً بعد الغسل.

قال في «الفروع»: ويتوجه ذلك بعد الغسل ولم يذكره. اهـ^(١).

قال الشيخ عبدالله أبا بطين: «ما قراءة سورة القدر بعد الوضوء فلا أصل له. اهـ^(٢). وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لم يثبت فيما نعلم. اهـ^(٣).

قلت: وينبغي العمل بما ثبت فقط. اهـ.

فرع: والحكمة في ختم الوضوء والصلاة وغيرهما بالاستغفار كما أشار إليه ابن رجب في «تفسير سورة النصر»: أن العباد مقصرون عن القيام بحقوق الله كما ينبغي، وعن أدائها على الوجه اللائق بجلاله وعظمته، وإنما يؤدونها على قدر ما يطيقونه، فالعارف يعرف أن قدر الحق أعلا وأجل من ذلك، فهو يستحي من عمله ويستغفر من تقصيره فيه كما يستغفر غيره من ذنوبه وغفلاته، قال: والاستغفار يرد مجرداً ومقروناً بالتوبة، فإن ورد مجرداً دخل فيه طلب وقاية شر الذنب الماضي

= عليه بالخط، وأم عى طريقة المصنف (أي لنووي) تبع لابن لصلاح وغيره، فلرفع عندهم مقدمه لم مع لرافع من زيادة العم.

وعلى تقدير لعمل بالطريقة لأخرى، فهذا مما لا مجال لرأي فيه، فنه حكم الرفع.

(١) انظر «كشف القناع» ١/١٢١، ١٢٢، و«المغني» ١/١٩٥، و«لمجموع شرح لمهذب»

١/٤٤٤، ٤٤٥، و«الفروع» ١/١٥٤.

(٢) «لدرر لسنية» ٣/٨١.

(٣) «فتوى اللجنة» ٥/٢٠٣.

بالدعاء والنَّدَمِ عليه، ووقاية شرِّ الذنب المتوقَّعِ بالعزمِ على الإقلاع عنه، وهذا الاستغفار الذي يمنع الإصرارَ والعقوبة؛ وإن ورد مقرونًا بالتوبة اختصَّ بالنوع الأول، فإن لم يصحبه النَّدَمُ على الذنب الماضي بل كان سؤالًا مجردًا، فهو دعاءٌ مُحضٌ، وإن صحَّبه نَدَمٌ فهو توبةٌ، والعزمُ على الإقلاع من تمام التوبة^(١).

نص: وَمَنْ عَجَزَ عَنْ غَسْلِ (ء) أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بِنَفْسِهِ لِقَطْعِ (ء) أَوْ شَلْلِ (ء): يُلْزِمُهُ (و) تَحْصِيلُ مَنْ يَوْضُئُهُ (ء) بِأُجْرَةٍ (ء) أَوْ شِرَاءِ (ء). فَإِنْ عَجَزَ: أَدْخَلَ (خ) الْأَعْضَاءَ فِي الْمَاءِ فَإِنْ عَجَزَ: تَيَمَّمَ (و)، فَإِنْ عَجَزَ: يُصَلِّي (و) عَلَى حَسَبِ حَالِهِ.

ش: قال النووي: والشَّراءُ يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ لَغَتَانِ فَإِذَا مُدَّ كُتِبَ بِالْأَلْفِ وَإِذَا قُصِرَ كُتِبَ بِالْيَاءِ. اهـ.

إذا لم يقدر على غسل أعضاء الوضوء بنفسه بسبب قطع يديه أو حصول شلل فيهما مثلاً، لزمه تحصيل مَنْ يَوْضُئُهُ إما متبرعاً وإما بأجرة المثل إذا وجدها أو شراء عبْدٍ يَوْضُئُهُ إذا وجد ثَمَنَهُ، فإن لم يجد الأجرة أو وجدها ولم يجد مَنْ يستأجره، أو وجد فلم يقنع بأجرة المثل أدخل الأعضاء في الماء. فإن عجز عن ذلك كله تيمم، فإن عجز عن التيمم فإنه يصلي على حسب حاله، وفي الإعادة وجهان، المذهب: لا يُعيد^(٢).

قلت: وبعض أحكام هذه القطعة لم أجدها عند غير المؤلف. مثل قوله: أو شراء، وقصده شراء عبْدٍ كما أوضحته في «الشرح». والله أعلم.

فائدة: قال في «الاختيارات»: والوضوء إن كان مستحباً له أن يقتصر على

(١) «كشاف القناع» ١/١٢٢.

(٢) انظر «المجموع شرح المهذب» ١/٣٩٤. ٣٩٥. و«المغني» ١/١٧٤. و«الإنصاف» ١/١٦٥.

البعصر، لوضوء ابنِ عُمَرَ لِنومه جُنُباً زاد في «الفروع» عن ابنِ تيمية^(١): «إلا رجله، وفي «الصحيحين»: «أنَّ النبيَّ ﷺ قام من الليل فأتى حاجته يعني: الحدث، ثم غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ نَامَ»^(٢)، وذكر بعضُ العلماء أنَّ هذا الغَسْلَ للتنظيف والتنشيط، للذكر وغيره. اهـ.

فرع: وُسْنُ أَنْ يَتَوَلَّى وُضُوْءَهُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَاوَنَةٍ.

الدليل: حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَكُلُّ طَهْوَرَهُ إِلَى أَحَدٍ وَلَا صَدَقَتُهُ الَّتِي يَتَصَدَّقُ بِهَا إِلَى أَحَدٍ، وَيَكُونُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّاها بِنَفْسِهِ» رواه ابنُ ماجه^(٣).

فرع: وَتُبَاحُ مُعَاوَنَةِ الْمُتَوَضِّئِ، وَتَرْكُ الْمُعِينِ أَفْضَلُ.

الدليل: حديثُ أُسَامَةَ: «أَنَّهُ صَبَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وَضُوْئِهِ فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ بَعْدَ دَفْعِهِ مِنْ عِرْقَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَزْدَلِقَةِ». رواه البخاري ومسلم^(٤).

وحديثُ المغيرة: «صَبَّ عَلَيْهِ ﷺ فِي وَضُوْئِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ» رواه البخاري ومسلم^(٥).

وحديثُ الرُّبَيْعِ بِنْتِ مَعُوذٍ قَالَتْ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمِضَاءٍ فَقَالَ: اسْكُبِي، فَسَكَبْتُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَهُ، وَأَخَذَ مَاءً جَدِيداً فَمَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثاً

(١) «الاختيارات الفقهية» ص ٣٠، و«الفروع» ١/١٥٤.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٦) في الدعوات: باب الدعاء إذا انتبه من الليل، ومسلم (٧٦٣) في صلاة المسافرين: باب الدعاء في صلاة الليل، من حديث ابن عباس.

(٣) في «سننه» (٣٦٢) في الطهارة: باب تغطية الإناء، وقال في «الزوائد»: إسناده ضعيف.

(٤) أخرجه البخاري (١٨١) في الوضوء: باب الرجل يوضئ صاحبه، ومسلم (١٢٨٠) في الحج: باب الإفاضة من عرفات.

(٥) أخرجه البخاري (١٨٢) في الوضوء: باب الرجل يوضئ صاحبه، ومسلم (٢٧٤) في الطهارة: باب المسح على الخفين.

ثلاثاً» رواه ابن ماجه^(١).

قال النووي: في إسناده عبدالله بن محمد بن عقيل، واختلفوا في الاحتجاج به، واحتج به الأكثرون، وحسن الترمذي أحاديث من روايته، فحديثه هذا حسن.

وعن حذيفة بن أبي حذيفة، عن صفوان بن عسال قال: «صَبَّيْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فِي الْوُضوءِ» رواه البخاري في «تاريخه»^(٢) في ترجمة حذيفة وأشار إلى تضعيفه، ولم يذكر حذيفة سماعاً، وأما حديث: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ عَلَى الْوُضوءِ بِأَحَدٍ» فباطل لا أصل له، ويُغني عنه الأحاديث الصحيحة المشهورة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِغَيْرِ اسْتِعَانَةٍ»، والله أعلم^(٣).

مسألة: وَسُنَّ كَوْنُ الْمَعِينِ عَنْ يَسَارِ الْمُتَوَضِّئِ، كَذَا قَالَ بَعْضُ فَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ، قُلْتُ: وَفِي سُنَنِهِ نَظَرٌ.

وَسُنَّ كَوْنُ إِنَاءِ ضَيْقِ الرَّأْسِ عَنْ يَسَارِهِ أَيْضاً، وَإِلَّا يَكُنْ ضَيْقُ الرَّأْسِ فَعَنْ يَمِينِهِ.

الدليل: فَعَلَهُ ﷺ. هكذا قالوا ولم أجد دليلاً على السنية والله أعلم.
فرع: وَيُباح له تَنْشِيفُ أَعْضَائِهِ مِنْ مَاءِ الْوُضوءِ، وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ إِبَاحَةَ التَّنْشِيفِ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ وَبَشِيرِ بْنِ أَبِي مَسْعُودٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَابْنَ سِيرِينَ وَعَلْقَمَةَ وَالْأَسودَ وَمَسْرُوقَ وَالضَّحَّاكَ، وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيَّ، وَحُكَيْي كَرَاهَتِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

(١) في «سننه» (٣٩٠) في الطهارة: باب الرجل يستعين على وضوئه، وهو حديث حسن.
(٢) أخرجه البخاري في «تاريخه» ٩٦/٣، وابن ماجه في «سننه» (٣٩١) وفي سنده الوليد بن عتبة العنسي وهو مجهول، وشيخه فيه حذيفة بن أبي حذيفة الأزدي لم يرو عنه غير الوليد بن عتبة، ولم يوثقه غير ابن حبان.

(٣) «المجموع شرح المذهب» ٣٥٧/١، وانظر «كشف القناع» ١١٩/١، وأما حديث: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ عَلَى الْوُضوءِ بِأَحَدٍ» فقد ذكره الحافظ في «التلخيص» ٩٧/١ ونقل عن النووي قوله: هذا حديث باطل لا أصل له. قلنا: وأخرجه البزار (٢٦٠)، وأبو يعلى (٢٣١) بلفظ: «مه يا عمر، فإنني أكره أن يشركني في طهورتي أحد» وسنده ضعيف.

وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن المسيب والنخعي ومجاهد وأبي العالية.
وعن ابن عباس: كراهته في الوضوء دون الغسل. قال ابن المنذر: كل ذلك
مباح. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. ونقل المحاملي الإجماع
على أنه لا يحرم، وإنما الخلاف الكراهة. والصحيح من مذهب الشافعي أنه
يُستحب تركه^(١). قال الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي: ويتجه وجوب تنشيف
لمتيمم بضيق وقت، وخوف فوات موالاة. اهـ^(٢).

ودليل من استحب ترك التنشيف:

حديث ميمونة قالت: «ناولت النبي ﷺ بعد اغتساله ثوباً فلم يأخذه، وانطلق
وهو ينفض يديه» متفق على صحته، وهذا لفظ رواية البخاري. وفي رواية مسلم:
«أتيت بالمنديل فلم يمسّه، وجعل يقول بالماء هكذا، يعني: ينفضه». وفي رواية
للبخاري: «فجعل ينفض الماء بيده». وفي رواية: «أدّيت لرسول الله ﷺ غسلاً
من الجنابة، فأتيته بالمنديل فردّه»^(٣).

وروى قيس بن سعد - رضي الله عنهما - قال: «أتانا رسول الله ﷺ فوضعنا له
غسلاً فغُتسل، ثم أتينا بمنحفة ورسيّة فالتحف بها، فكأنني أنظر إلى أثر الورس
على عكّنه» رواه أبو داود في كتاب الأدب من «سننه»، والنسائي في كتابه «عمل
اليوم والليلة» وابن ماجه في كتاب الطهارة، وكتاب اللبس، والبيهقي في الغسل،
وغيرهم^(٤)، وإسناده مختلف، فهو ضعيف، قاله النووي.

(١) انظر «المجموع شرح المذهب» ٤٤٨/١، و«كشف لقنعة» ١١٩/١، و«فتوى للجنة»
٢٣٩/٥.

(٢) «غاية لمنتهى» ١، ٣٥، طبعة المؤسسة السعيدية.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٦) في لغسل: باب نفض اليدين. ومسلم (٣١٧) في الحيض: باب
صفة غسل الجنابة.

(٤) أخرجه أبو داود (٥١٨٥) في لأدب: باب كم مرة يسلم الرجل، والنسائي في «عمل اليوم
والليلة» (٣٢٥)، والإمام أحمد ٤٢١/٣ من طريق الوليد بن مسلم حديثي الأوزعي، قال: =

وقال: ورؤي في التنشيف أحاديثٌ ضعيفةٌ منها:

حديثٌ معاذٍ - رضي الله عنه -: «رأيتُ النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرفِ ثوبه» رواه الترمذي^(١) وقال: غريبٌ، وإسناده ضعيفٌ.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كانت لرسولِ الله ﷺ خرقَةٌ يتنَشَّفُ بها بعدَ الوضوء» رواه الترمذي^(٢)، وقال: ليس إسناده بالقائم.

وعن سلمان الفارسي - رضي الله عنه -: «أنَّ رسولَ الله ﷺ توضأ فقلبُ جُبَّةٍ صوفٍ كانت عليه فمسح بها وجهه» رواه ابنُ ماجه^(٣). قال الترمذي: ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيءٌ.

وقولُ ميمونة: «أدْنَيْتُ» أي: قَرَّبْتُ، وقولُها: «غُسْلًا» وهو بضم الغين، أي: ما يُغْتَسَلُ به، ولفظة الغُسلُ مثلثة، فهي بكسر الغين اسمٌ لما يُغسل به الرأس من سِدْرٍ وخطمي ونحوهما، وبفتحها مصدرٌ وهو اسمٌ للفعل بمعنى الاغتسال، وبضمِّها مشتركٌ بينَ الفعل والماء، فحصل في الفعل لُفْتان: الفتح والضمُّ.

وقد زعم جماعةٌ ممَّن صَنَّف في ألفاظ الفقه: أنَّ الفعل لا يُقال إلا بالفتح،

= سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، عن قيس بن سعد بن عبادة، وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، وقد صرح الوليد بن مسعم بالسماع، وصححه بن حزم.

(١) في «سننه» (٥٤) في الطهارة: باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء، وقال: هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن أنعم الأفرقي يُضعفان في الحديث، وقال البغوي في «شرح السنة» ١٥/٢: إسناده ضعيف.

(٢) في «سننه» (٥٣) في الطهارة: باب ما جاء في التمندل، عن عائشة - رضي الله عنها -، ولحكم في المستدرك ١٥٤/١، وقال البغوي في «شرح السنة» ١٥/٢: إسناده ضعيف وصححه أحمد شكري.

(٣) في «سننه» (٤٦٨) في الطهارة: باب المنديل بعد الوضوء وبعد لغسل، قل لبوصري: إسناده صحيح، رواه ثقات.

وغلطوا الفقهاء في قولهم: باب غُسل الجنابة والجمعة ونحوه بالضم، وهذا الإنكار غلط، بل هما لغتان كما ذكرنا.

والمَلْحَفَةُ والمِنْدِيلُ: بكسر ميمهما فالملحفة مشتقة من الالتحاف وهو الاشتمال، والمنديل من النَدْل وهو بفتح النون، وإسكان الدال، وهو الوسخ لأنه يُنْدَلُ به، وقال ابن فارس: لعله من النَدْل وهو النَّقْل.

وقوله: «وَرِسِيَّة» هكذا هو في «المهذب» بواو مفتوحة ثم راء ساكنة، ثم سين مكسورة، ثم ياء مشددة وكذا وُجد بخط المصنف، وكذا هو في رواية البيهقي، والمشهور في كتب اللغة ملحفة ورِيسَة بكسر الراء وبعدها ياء ساكنة ثم سين مفتوحة ثم هاء، ومعناها: مصبوغة بالورس، وهو ثمر أصفر لشجر يكون باليمن يُصبغ به، وهو معروف.

وقوله: «على عُكْنَه» وهو بضم العين وفتح الكاف، جَمْعُ عُكْنَةٍ، قال الأزهري: قال الليث وغيره: العُكْنُ الأطواء في بطن المرأة من السمن، وتَعَكَّنَ الشيء إذا رَكَمَ بعضه على بعض. اهـ^(١).

وقال ابن القيم: ولم يكن رسول الله ﷺ يعتاد تنشيف أعضائه بعد الوضوء ولا صح عنه في ذلك حديث البتة، بل الذي صح عنه خلافه اهـ^(٢). قالوا: ومثل الوضوء في المعونة والتنشيف الغسل والتيمم.

قلت: وتقدم في الحديث الذي رواه ابن ماجه بإسناد صحيح، والحديث الذي قبله الذي رواه الترمذي بإسناد صحيح أيضاً: أنه ﷺ نشف أعضائه بعد الوضوء، فالصواب أن الأمرين جائزان، ولا تفضيل لأحدهما على الآخر، لعدم وجود دليل على التفضيل، والله أعلم.

(١) «المجموع شرح المهذب» ٤٤٦/١، ٤٤٧.

(٢) «زاد المعاد» ١٩٧/١.

فرع: ويكره نفضُ الماء على الصحيح من المذهب، اختاره ابنُ عقيلٍ، قاله في «الإنصاف»، وقال في «الشرح»: ولا يُكره نفضُ الماء عن بدنه بيديه؛ لحديث ميمونة، ويكره نفضُ يديه، ذكره أبو الخطاب وابنُ عقيلٍ. اهـ.

وقال في «غاية المطلب»: هل يُباح نفضُ يده أو يكره؟ وجهان: الأصحُّ لا يُكره. اهـ. وقال في «الفروع»: وعنه يُكرهان، أي: المعاونة والتنشيف، كنفضِ يده، لخبرِ أبي هريرة: «إذا توضَّأتم، فلا تنفضوا أيديكم فإنها مراوحُ الشيطان» رواه المعمرى وغيره^(١)، من رواية البخريِّ بن عبيد، وهو متروك. اهـ. وقال النووي عن الحديث: ضعيف لا يُعرف. اهـ.

وقال في «الفروع»: واختار صاحب «المغني» و«المحرر» وغيرهما: لا يُكره، وهو أظهرُ وفقاً للأئمة الثلاثة. اهـ^(٢).

فرع: وتكره إراقة ماء الوضوء، وماء الغُسل في المسجد، أو في مكانٍ يُداس فيه كالطريق، تنزيهاً للماء، لأنه أثرُ عبادةٍ.

ويُباح الوضوء والغُسل في المسجد؛ إذا لم يؤذ به أحداً، ولم يؤذ المسجد، لأنَّ المنفصلَ منه طاهرٌ.

ويحرم فيه الاستنجاء والريح والبول ولو بقارورة؛ لأنَّ هواءَ المسجد كقاروره. وتكره إراقة ماء غمس فيه يده قائمٌ من نومٍ ليلٍ في المسجد، خصوصاً على

(١) رواه ابن أبي حاتم في «العلل» ٣٦/١، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر. والبخري: ضعيف الحديث وأبوه مجهول وأخرجه ابن حبان في «الضعفاء» ٢٠٢/١ - ٢٠٣ في ترجمة البخري بن عبيد الطائي. وقال: يروي عن أبيه، عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الآثبات في الروايات مع عدم تقدم عدالته.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١٢٠/١، و«المجموع شرح المذهب» ٤٤٥/١، و«المغني» ١٩٦/١، و«الشرح الكبير» ٦٦/١، و«الفروع» ١٥٦/١، و«المحرر» ١٢/١.

القول بأنَّ غَسْلَهُمَا مَعْلَلٌ بِهِمَا النِّجَاسَةُ .

قال الشيخ - أي: ابنُ تيمية -: ولا يُغسل فيه ميتٌ؛ لأنه مظنةٌ تنجيسه بما يخرج من جوفه، وصَوْنُ المسجدِ عن النجاسات واجبٌ، وقال: يجوزُ عملُ مكانٍ فيه للوضوء للمصلحة بلا محذورٍ، كقُرْبِ جدارٍ، أو بحيثُ يؤذي المصلين؛ فيُمنعُ منه إذن .

وقال في «الفتاوى المصرية»: إذا كان في المسجد بركة^(١)، يُغلق عليها بابُ المسجد، لكن يُمشى حولها دون أن يُصلَّى حولها، هل يحرم البولُ عندها، والاستنجاء بالماء بغير الاستجمار بالحجر خارج المسجد؟

الجواب: هذا يُشبه البولُ في المسجد في القارورة قال: والأشبهُ أن هذا إذا فُعلَ للحاجة، فقريبٌ، وأما اتخاذُ ذلك مبالاً أو مُستنجى، فلا . اهـ .

فرع: ولا يُكره طهرُهُ من إناءٍ نحاسٍ ونحوه، كحديدٍ ورصاصٍ لما تقدَّم في باب الآنية أنه - عليه الصلاة والسلام - : «توضأ من تورٍ نحاسٍ»^(٢)، ولا يُكره طهره من إناءٍ بعضه نجسٌ بحيث يأمن التلوُّث، ولا يُكره طهره من ماءٍ باتٍ مكشوفاً ومن مغطىٍّ أولى، قال في «الفصول»: ومن مغطىٍّ أفضل، واحتجَّ بنزول الوباءِ فيه، وأنه لا يعلم هل يختصُّ بالشرب أو يعمُّ؟ يشيرُ بذلك إلى حديث مسلم أن رسولَ الله ﷺ قال: «عَطُّوا الإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ، وَلَا يَمُرُّ بِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَطَاءٌ أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ»^(٣). اهـ^(٤)، والله أعلم .

(١) (البركة) كالحَوْضِ والجَمْعِ (البرك) قيل سُميت بذلك لإقامة الماء فيها وكل شيء ثبت وأقيم فقد (برك). «مختار الصحاح» ص ٤٩ .

(٢) سنن ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٣) أخرجه مسلم (٢٠١٤) في الأشربة: باب الأمر بتغطية الإناء .

(٤) انظر «كشف القناع» ١/١٢٠، ١٢١، و«مختصر الفتاوى المصرية» ص ٣٣ .

باب المسح على الثخينين

المسح لغة. كالمنع: إمرار اليد على الشيء السائل أو المتلطح لإذهابه كالتمسيح والتمسح^(١). وتمسح بالأرض. ومسح الأرض يمسح بالفتح فيهما مساحة بالكسر: ذرعها^(٢).

وقال الجرجاني: المسح: إمرار اليد المبتلة بلا تسييل اهـ^(٣). والمسح على الخف شرعاً: إصابة البلة لخف مخصوص في زمن مخصوص^(٤).

والخف لغة: ما يلبس في الرجل من جلد رقيق: جمع خفاف وأخفاف^(٥).

وشرعاً: هو السائر للكعبين. فأكثر. من جلد ونحوه^(٦).

(١) «ترتيب القاموس» ٢٣٩/٤.

(٢) «مختار الصحاح» ص ٦٢٣، ٦٢٤.

(٣) «التعريفات» ص ٣٣٦.

(٤) «القاموس الفقهي» ص ٣٣٨.

(٥) «القاموس الفقهي» ص ١١٨ وانظر «المصباح المنير» ١ ٨١ و«ترتيب القاموس» ٨٤/٢. ملححة: سوم أعرابي حنيناً الإسكاف بخفين حتى أغضبه. فلم رتحل الأعرابي أخذ حنين أحد خفيه فطرحه في الطريق. ثم ألقى الآخر في موضع آخر. فلم مر الأعرابي بأحدهما قال: ما أشبه هذا بخف حنين ولو كان معه الآخر لأخذه. ومضى. فلم انتهى إلى الآخر ندم على تركه الأول وقد كمن له حنين. فلما مضى الأعرابي في طلب الأول عمّد حنين إلى راحلته وما عليها فذهب بها. وأقبل الأعرابي وليس معه إلا خفان، فقيل ماذا جئت به من سفرك؟ فقال: جئتكم بخفي حنين فذهب مثلاً يضرب عند اليأس من الحجة والرجوع بالخيبة «ترتيب القاموس» ٨٤/٢.

(٦) «القاموس الفقهي» ص ١١٨.

نصر: جائزٌ (ع): المسحُ على الخفين.

ش: حُكِّمَ المسحُ على الخفين: جائزٌ عندَ عامةِ أهلِ العلم. وقالت الشيعةُ والخوارجُ: لا يجوزُ. ونقل ابنُ المنذرُ إجماعَ العلماء على جوازِ المسحِ على الخُفِّ، كما نقله المؤلفُ أيضاً حيث أتى بصيغةِ اسمِ الفاعل. ورُمِزَ بالعين. وحَكَّى ابنُ المنذر عن ابنِ المبارك قال: ليس في المسحِ على الخُفينِ اختلافٌ أنَّه جائز. وقال جماعاتٌ من السلفِ نحو هذا.

الدليل: عن الحسن قال: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ^(١).

وثبت في «الصحيحين» من رواية المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين في غزوة تبوك^(٢) وهي آخر أيامه ﷺ.

وقد اتفق العلماء على أن آية الوضوء المذكورة في المائدة نزلت قبل غزوة تبوك بمُدَدٍ.

وثبت في «الصحيحين» عن جريرِ البجلي رضي الله عنه قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ^(٣) زاد أبو داود^(٤) في روايته قالوا لجرير: إنما كان هذا قبلَ نزولِ المائدة، فقال جرير: وما أسلمتُ إلا بعدَ نزولِ المائدة، وكانَ إسلامُ جرير متأخراً جداً.

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٥٧)، وانظر «تخفيض الحبير» ١/١٥٨.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٣) في الوضوء: باب المسح على الخفين، ومسلم (٢٧٤) في الطهارة: باب المسح على الخفين.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٧) في الصلاة: باب الصلاة في الخفاف، ومسلم (٢٧٢) في الطهارة: باب المسح على الخفين.

(٤) في «سننه» (١٥٤) في الطهارة: باب المسح على الخفين، وصححه ابن خزيمة (١٨٧)، والحاكم ١/١٦٩ وصححه ووافقه الذهبي.

وفي «سنن البيهقي»^(١) عن إبراهيم بن أدهم رحمه الله قال:

ما سمعتُ في المسح على الخفين حديثاً أحسنَ من حديث جرير.

وأما الأمرُ بالغسل في الآية، فمحمولٌ على غير لابسِ الخف بيانِ السنة وليس للمخالفين شبهةٌ فيها روحٌ.

وأما ما رُوِيَ عن عليّ، وابن عباس وعائشة من كراهة المسح، فليس بثابت، بل ثبت في «صحيح مسلم»^(٢) وغيره عن عليّ - رضي الله عنه - أنه روى المسح على الخف عن النبي ﷺ. ولو ثبت عن ابن عباس وعائشة ذلك، لَحُمِلَ على أن ذلك قبلَ بلوغهما جوازَ المسح عن النبي ﷺ فلما بُلُغَا رَجَعَا. وقد روى البيهقي^(٣) معنى هذا عن ابن عباس. وعلى الجملة المسألة غنيةٌ عن الإطناب في بسط أدلتها بكثرتها والله أعلم.

وأما جواز المسح في الحضر، ففيه أحاديث كثيرةٌ في الصحيح.

منها حديثُ حذيفة قال: «كنتُ مع رسولِ الله ﷺ فانتَهَى إلى سُبَّاطَةٍ^(٤) قومٍ، فبال قائماً فتوضأ فمسح على خفيه» رواه مسلم^(٥)، وفي رواية البيهقي^(٦) «سُبَّاطَةُ قوم بالمدينة».

وعن عليّ رضي الله عنه «أن النبي ﷺ جعل مَسْحَ الخفين ثلاثةَ أيام ولياليهن

(١) ٢٧٤/١.

(٢) برقم (٢٧٦) في الطهارة: باب التوقيت في المسح على الخفين.

(٣) في «سننه» ٢٧٧/١.

(٤) السُّبَّاطَةُ بالضم والكُنْسة: الموضع الذي يُرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من المنزل. وقيل هي الكُنْاسة نفسها وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لا مَبْكَ لأنها كانت مَوَاتاً مباحة. «النهاية» ٣٣٥/٢، و«مختار الصحاح» ص ٢٨٣.

(٥) في «صحيحه» (٢٧٣) في الطهارة: باب المسح على الخفين.

(٦) في «سننه» ٢٧٤/١.

للمسافر. ويوماً وليلةً للمقيم»^(١) رواه مسلم.

ومنها حديثُ خزيمةَ بنِ ثابتٍ وعوفُ بنِ مالك^٢ وهما صحيحانِ سيأتي بيانهما في مسألة لتوقيت إن شاء الله تعالى. قال أحمد: ليس في قلبي من المسح شيء، فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ مرفعوا إلى النبي، وموقفوا^٣.

قال في الاختيارات: قال أبو العباس: وخفي أصبه على كثير من السلف والخلف حتى أنكره بعض الصحابة وطائفة من أهل المدينة وأهل البيت.

وصنف الإمام أحمد كتاباً كبيراً في «الأشربة» في تحريم المسكر ولم يذكر فيه خلافاً عن الصحابة. فقليل له في ذلك؟ فقال: هذا صح في الخلاف عن الصحابة بخلاف المسكر. ومالك مع سعة عمه وعُلو قدره، أنكره في رواية وأصحابه خالفوه في ذلك. قلت: وحكى ابن أبي شيبة إنكاره عن عائشة، وأبي هريرة، وابن عباس. وضعف لرواية عن الصحابة بإنكاره غير واحد والله أعلم.

والذين خفي عليهم ظنوا معارضة آية المائدة للمسح، لأنه أمر فيها بغسل الرجلين، واختلف في الآية مع المسح على الخفين. فقالت طائفة: المسح على الخفين ناسخ للآية. قاله الخطابي، قال: وفيه دلالة على أنهم كانوا يرون نسخ القرآن بالسنن. قال الطبري: مخصص. وقلت طائفة: هو أمر زائد على ما في

(١) سف ص ٤٦٧.

(٢) حديث خزيمة بن ثابت عند الإمام أحمد في «مسنده» ٥ ٢١٣، وأبي داود (١٥٧) في لطهارة: باب لتوقيت في لمسح، وابن ماجه (٥٥٣) و(٥٥٤) في الطهارة: باب ما جاء في لتوقيت في لمسح لمقيم والمسافر، ولترمذي (٩٥) في لطهارة: باب المسح على الخفين للمسافر ولمقيم. بلفظ: «نه مثل عن لمسح على الخفين؟ فقال: للمسافر ثلاثة، ولمقيم يوم، وقال لترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه بن حبان (١٣٢٩) و(١٣٣٠).

و(١٣٣٢) و(١٣٣٣).

ثم حديث عوف بن مالك فهو عند الإمام أحمد ٦ ٢٧، ولفظه: «إن لبي ﷺ أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام وليليهن للمسافر، ويوماً وليلة لمقيم.

(٣) نظر لمغني ١ ٣٥٩، ٣٦٠ و«المجموع شرح لمهذب» ١ ٤٦١، ٤٦٢.

الكتاب، وقالت طائفة: بيان لما في الكتاب، ومال إليه أبو العباس. وجميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن غلط.

أما أحاديث المسح، فهي تبين المراد بالقرآن إذ ليس فيه أن لا يسر الخف يجب عليه غسل الرجلين، وإنما فيه: أن من قام إلى الصلاة يغسل، وهذا عام لكل قائم إلى الصلاة، لكن ليس عاماً لكل أحواله، بل هو مطلق في ذلك، مسكوت عنه، قال أبو عمر ابن عبد البر: معاذ الله أن يخالف رسول الله ﷺ كتاب الله، بل يبين مراده.

وطائفة قالت - كالشافعي وابن القصار، ومال إليه أبو العباس أيضاً - أن الآية قرئت بالخفض والنصب، فيحمل النصب على غسل الرجلين، والخفض على مسح الخفين، فيكون القرآن كآيتين اهـ^(١).

وقال ابن القيم: صح عنه أنه مسح في الحضر والسفر، ولم ينسخ ذلك حتى توفي اهـ^(٢).

فرع: ولمسح على الخفين وسائر الحوائل غير الجبيرة رخصة على الصحيح من المذهب.

وعن الإمام أحمد: أن المسح على ما ذكر عزيمة.

فائدة:

والرخصة لغة: السهولة، وشرعاً: ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح، وهي لا تستباح بالمعاصي.

والعزيمة لغة: القصد المؤكد، وشرعاً: حكم ثابت بدليل شرعي خال عن معارض راجح، وهي ما جاز فعلها في حال المعصية، وهذا الفرق بين الرخصة والعزيمة.

(١) «الاختيارات الفقهية» ص ٣١، ٣٢، و«معلم لسنن» ٥٨١، ٥٩.

(٢) «زد المعاد» ١/ ١٩٩.

والرخصة والعزيمة وصفان للحكم الوضعي، قال في «الفروع»: والظاهر أن من فوائدهما المسح في سفر المعصية، وتعين المسح على لابسها. قال في «القواعد الأصولية»: وفيما قاله نظر^(١).

قال النووي: ويقال: رخصة ورخصة بإسكان الخاء وضمها، وجهان مشهوران في كتب اللغة اهـ^(٢).

فرع: والمسح على الخفين أفضل من الغسل على الصحيح من المذهب، نص عليه، وهو من المفردات.

وهذا قول الشعبي والحكم وإسحاق وحماد.

الدليل: ما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ مسح على الخفين فقلت: يا رسول الله نسيت؟ فقال: بل أنت نسيت، بهذا أمرني ربي» رواه أبو داود في «سننه»^(٣) بهذا اللفظ، قال النووي: حديث صحيح، قال العلماء: وقوله ﷺ للمغيرة: «بل أنت نسيت» ليس معناه الإخبار بنسيانه، وإنما هو للمقابلة، كما يقول الرجل للرجل: فعلت كذا ولم يكن فعله، فيقول: بل أنت فعلته مبالغة في براءته منه، كأنه يقول: لم أفعل ذلك كما أنك لم تفعله. وقيل: معناه غير هذا اهـ.

ومن الأدلة حديث صفوان: «أمرنا رسول الله ﷺ أن لا ننزع خفافنا»^(٤) الحديث

(١) انظر «كشف القناع» ١٢٣/١ و«الإنصاف» ١٦٩/١، و«حاشية العنقري» ٥٧/١، و«القواعد والفوائد الأصولية» ص ١١٧.

(٢) «المجموع شرح المذهب» ٤٦٩/١.

(٣) برقم (١٥٦) في الطهارة: باب المسح على الخفين، وصححه الحاكم ١٧٠/١ ووافقه الذهبي، قلنا: وفي سننه بكير بن عمر البجلي وهو ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي والذهبي وابن حجر وغيرهم، وثقه ابن سعد وابن حبان والحاكم.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٧٨) في الطهارة: باب الوضوء من النوم، والترمذي (٩٦) في الطهارة: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، والنسائي ٨٣/١ في الطهارة. باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر وصححه ابن خزيمة (١٧) و(١٩٣)، وابن حبان (١١٠٠)، =

وسياتي . والأمر إذا لم يكن للوجوب كان ندباً، وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخْصِهِ» رواه مسلم^(١) وغيره وحديث: «ما خَيْرُ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا» رواه البخاري ومسلم^(٢).

التعليل: لأن فيه مخالفة أهل البدع، وقد رُوِيَ عن سفيان الثوري أنه قال لشعيب بن حرب: لا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتَ، حتى ترى المسح على الخفين أفضل من الغسل.

ولأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه إنما طلبوا الأفضل.

وروى حنبل عن أحمد أنه قال: كُلُّهُ جائز: المسح والغسل، ما في قلبي من المسح شيء، ولا من الغسل، وهذا قول ابن المنذر، وروى عن ابن عمر، أنه أمرهم أن يَمْسَحُوا على خفافهم، وخلع خُفَيْهِ، وتوضأ، وقال: حُبُّ إِلَيَّ الوضوء. وقال: إني لَمَوْلَعٌ بغسل قَدَمَيَّ، فلا تقتدوا بي^(٣).

= و(١٣١٩)، قلند: وهو حديث حسن.

(١) في «صحيحه» (١١١٥) في الصيام: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر، من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً: «عليكم برخصة الله الذي رخص لكم».

وأخرجه البزار (٩٩٠ - كشف)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٥٤)، والطبراني في «الكبير» (١١٨٨٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب أن تؤتى رُخْصُهُ، كما يحب أن تؤتى عزائمه»، واسناده صحيح.

وآخر من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن الله يحب أن تؤتى رُخْصُهُ كما يكره أن تؤتى معصيته» عند أحمد في «مسنده» ١٠٨/٢، والبزار (٩٨٨) و(٩٨٩ - كشف)، وصححه ابن حبان برقم (٢٧٤٢)، و(٣٥٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٦٠) في المناقب: باب صفة النبي ﷺ، ومسلم (٢٣٢٧) في الفضائل: باب مباحته ﷺ للأثام، واختياره من المباح أسهله، من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٦) من قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وقيل: لَغُسْلُ أَفْضَلُ، لَأَنَّهُ الْمَفْرُوضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَسْحُ رَخِصَةٌ، وَلَأنَّ الْغُسْلَ هُوَ الَّذِي وَطِبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي مُعْظَمِ الْأَوْقَاتِ، وَلَأنَّ غَسْلَ الرَّجُلِ هُوَ الْأَصْلُ، فَكَانَ أَفْضَلَ، وَالْأَمْرُ فِي حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ وَصَفْوَانَ مُرُوحَةً وَتَرْخِصًا بِدَلِيلٍ مَسْبُوقٍ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي رِوَايَةٍ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ رُخْصَ لَنَا أَنْ لَا نُنْزِعَ خِفَافًا، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^١، وَفِي حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ تَوِيلٌ آخَرٌ، يُي: مُرِنِي بَيْنَهُ.

وهذا القولُ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذَرِ^٢ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - تَفْضِيلَ غَسْلِ الرَّجُلِ أَيْضًا، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^٣ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَيْضًا.

قال الشيخ تقي الدين: وَفَصْلُ الْخِطَابِ: أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِحَالِ قَدَمِهِ، فَالْأَفْضَلُ، لِمَنْ قَدَمَاهُ مَكْشُوفَتَانِ: غَسْلُهُمَا، وَلَا يَتَحَرَى لِبَسِ الْخِفِّ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِذَا كَانَتْ مَكْشُوفَتَيْنِ، وَيَمْسَحُ قَدَمَيْهِ إِذَا كَانَ لَا بَسَّ لِلْخِفِّ هـ^٤.

وقال ابن القيم: وَلَمْ يَكُنْ - أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ - يَتَكَنَّفُ ضِدَّ حُلِهِ الَّتِي عَلَيْهَا قَدَمَاهُ، بَلْ إِنْ كَانَتْ فِي الْخِفِّ، مَسَحَ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَنْزِعْهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ مَكْشُوفَتَيْنِ، غَسَلَ الْقَدَمَيْنِ، وَلَمْ يَبْسِ الْخِفَّ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ، وَهَذَا أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَفْضَلِ مِنَ الْمَسْحِ وَالْغُسْلِ، قُلَهُ شَيْخُنَا - يَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ^٥.

(١) فِي «سَه» ١ ٨٣ فِي الطَّهْرَةِ: بَابُ تَوَقُّفٍ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِّ لِمَسْفَرٍ، وَقَدْ سَفَّ ص ٤٧٠.

(٢) فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٦٤).

(٣) فِي «سَنَنِهِ» ١ ٢٩٣، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٦٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١ ١٧٦، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٦٥).

(٤) انْظُرِ «الْمَغْنِي» ١ ٣٦٠، ٣٦١، وَ«كَتَافُ الْقَنْعِ» ١ ١٢٣ وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» ١ ٤٦٢، ٤٦٣، وَ«الْإِنْصَافُ» ١ ١٦٩.

(٥) أَزْدَ لِمَعْدَدٍ ١ ١٩٩.

الترجيح :

قلت: ومذهب إليه ابن تيمية هو الراجح والله أعلم.

وفي الإمداد لابن حجر: وقد يجب ذلك - يعني مسح الخفين - كما في الصورة الآتية آخر الباب يعني بها: إذا لم يجد ماء يكفي للغسل، أو كان خف لو شغل بغسل قدميه فوت عرفة، أو وقت الرمي، أو طوف الوداع، أو نقذ أسير، أو لجمعة وقد وجبت عليه، أو الوقت بأن لم يُدرك الصلاة كمنه فيه، أو نفجار ميت: تعينت عليه الصلاة.

قل ابن فيروز: واستظهر معظمه من المتأخرين العلامة ابن عطوة والذي يظهر أن كله جارٍ على القواعد اهـ.

فرع: ويرفع مسح الحائل الحدث عما تحته نص وإن كان مؤقتاً.

التعليل: أن رفع الحدث شرط للصلاة مع القدرة، فلو لم يحصل بالمسح رفع، لم صحت الصلاة به، لوجود القدرة عليه بالغسل.

فرع: ولا يسن أن يلبس الخف ونحوه ليمسح عليه، كما كان النبي ﷺ يغسل قدميه، إذا كانتا مكشوفتين، ويمسح قدميه إذا كان لا يسأ للخف، فلأفضل لكل واحد م هو الموافق لحال قدمه، كما ذكره الشيخ تقي لدين^٢ بن تيمية في كلامه السابق.

نصر: «وجاز (خ): على جوارب صفيقة ونحوها».

ش: ويجوز المسح أيضاً على جوارب صفيق من صوف أو غيره وهو المذهب خلافاً للأئمة الثلاثة كما سيأتي في فرع مذاهب العلماء، وقد أشر المؤلف إلى ذلك حيث أتى بصيغة الماضي، ورمز بالخاء.

(١) حاشية لعنقري ١ ٥٨.

(٢) «كشاف لفتح» ١ ١٢٣.

السُّدْلِيلُ: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ»^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ .

وَالْجَوْرَبُ: أَعْجَمِي مَعْرَبٌ، جَمَعَهُ جَوَارِبُ وَجَوَارِبَةٌ^(٢).

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُوَ غِشَاءٌ مِنْ صُوفٍ يُتَّخَذُ لِلدَّفءِ وَقَالَ فِي «شرح المنتهى»: وَلَعَلَّهُ اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُلبَسُ فِي الرَّجْلِ عَلَى هَيْئَةِ الْخُفِّ مِنْ غَيْرِ الْجِلْدِ اهـ^(٣).

وَالصَّفِيْقُ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْفَقْهِيُّ: صَفَقَ الثَّوبُ - صَفَاقَةً: كَثَّفَ نَسْجَهُ، فَهُوَ صَفِيْقٌ^(٤) وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي «الدر النقي»: الْمُرَادُ بِالصَّفِيْقِ مَا لَا يَظْهَرُ مِنْهُ مَا وَرَاءَهُ، وَلَا يَصِفُ جِلْدَ الْبَشَرَةِ اهـ^(٥). وَالنَّعْلُ: مُؤَنَّثَةٌ، وَهِيَ الَّتِي تُلبَسُ فِي الْمَشْيِ، وَتُسَمَّى الْآنَ: تَاسُومَةً^(٦) وَقَالَ الرَّازِيُّ: النَّعْلُ الْحِذَاءُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَتَصْغِيرُهَا نُعَيْلَةٌ، تَقُولُ: نَعَلٌ وَانْتَعَلَ، أَيُ: احْتَذَى، وَرَجُلٌ نَاعِلٌ، أَيُ: ذُو نَعْلٍ، وَأَنْعَلَ خَفَهُ وَدَابَّتَهُ، وَلَا يُقَالُ: نَعْلٌ^(٧) اهـ.

وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبِ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ صَفِيْقًا لَا يَبْدُو مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْقَدَمِ.

(١) أَخْرَجَهُ لِإِمَامِهِ أَحْمَدُ ٢٥٢/٤، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٩) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ، وَبَنِ مَجْهٍ (٥٥٩) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٩) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبَرِيِّ» (١٣٠) فِي الطَّهَارَةِ: بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَنَ (١٣٣٨).

(٢) «المطلع» ص ٢٢.

(٣) أَنْظَرَ كَشْفَ لِقْدَعٍ ١، ١٢٤، وَشَرَحَ الزَّرْكَشِيُّ: ٣٩٨/١، وَشَرَحَ لِمَنْتَهْيٍ ٥٧/١.

(٤) «القاموس الفقهي» ص ٢١٣.

(٥) «الدر النقي» ١٣٤/١.

(٦) «النهاية في غريب الحديث» ٨٣/٥.

(٧) «مختار لصحاح» ص ٦٦٨.

الثاني: أن يُمكن متابعة المشي فيه ولا يُعتبر أن يكون الجوربان مُجلدين ولا أن يُنعلا. هذا مذهب أحمد^(١).

ويجوز المسح على الجوربين إن كانا من خرقٍ على الصحيح من المذهب^(٢).
والمُنعَل: من التنعل: ما وُضِعَ الجلدُ على أسفله كالنعل للقدم. والمجلد:
من التجليد: ما وُضِعَ الجلدُ على أعلاه وأسفله كيهما^(٣).
فرع: في مذاهب العلماء في المسح على الجورب:

مذهب أحمد جواز المسح على الجوربين كما تقدم. قال ابن المنذر: يُروى
إبحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ وعليّ وعمر وابن
مسعود. وأنس. وابن عمر. والبراء. وبلال. وابن أبي أوفى. وسهل بن سعد. وبه
قال عطاء. والحسن. وسعيد بن المسيب والنخعي. وسعيد بن جبيرة. والأعمش.
والثوري. والحسن بن صالح. وابن المبارك. وإسحاق. ويعقوب. ومحمد.

وقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي ومجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم
والشافعي: لا يجوز المسح عليهما إلا أن يُنعلا. لأنهما لا يُمكن متابعة المشي
فيهما. فلم يجز المسح عليهما كالرقيقين.

واحتج الإمام أحمد ومن وافقه بحديث المغيرة بن شعبة المتقدم أن النبي ﷺ
مسح على الجوربين والنعلين^(٤) وهذا يدل على أن النعلين لم يكونا عليهما. لأنهما
لو كانا كذلك لم يذكر النعلين. فإنه لا يُقال: مسحت على الخف ونعله. ولأن
الصحبة - رضي الله عنهم - مسحوا على الجوارب. ولم يظهر لهم مخالفت في

(١) نظر «المغني» ١/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) «الإنصاف» ١/ ١٧٠.

(٣) «تحفة الأحوذى» ١/ ٣٣٥، و«النهاية» ٨٣/ ٥، و«المعجم لوسيط» ٢/ ٩٣٤.

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة لسابقة.

عصرهم. فكان إجمداً. ولأنه سترٌ لسحر الفرض يثبت في القدم فجوز المسح عليه كالنعل.

وردوا على أهل القول الثاني في قولهم: لا يُمكن متابعة المشي فيه بأن نقول: لا يجوز المسح عليه إلا أن يكون ممّا يثبت بنفسه. ويُمكن متابعة المشي فيه. فأما الرقيق. فليس بستر.

وحكي عن عمر. وعلي رضي الله عنهما جواز المسح على الجورب وإن كان رقيقاً. وحكي أيضاً عن أبي يوسف ومحمد وإسحاق وداود^{١٢}.

وقال ابن القيم: والظاهر أنه مسح على الجوربين الملبوس عليهما نعلان منفصلان. هذا المفهوم منه. فإنه فضل بينهما وجعلهم سُتتين. ولو كان جوربين مُنعين. لقال: مسح على الجوربين للمنعين. وأيضاً. فإن الجند الذي في أسفل لجورب لا يُسمى نعلاناً في لغة العرب. ولا أطلق عليه أحد هذا الاسم. وأيضاً فلمنقول عن عمر بن الخطاب في ذلك: أنه مسح على سُيور النعل التي على ظاهر القدم مع لجورب. فأما سُفله وعقبه. فلا.

وفيه وجه آخر أنه يمسح على الجورب وسفل النعل وعقبه. والوجهان لأصحاب أحمد.

وأيضاً فإن تجريد أسفل الجوربين لا يُخرجهم عن كونهم جوربين. ولا يؤثر شرط ذلك في المسح. وأيّ فرق بين أن يكون مجديداً أو غير مجديداً؟ اهـ^١.

وقال القدسي عن حديث المغيرة: إن صريخه أنه صوت الله عليه مسح على لجوربين وعلى لنعين. كالأعلى لفراده. وأيده في لنعين حديث كثيرة مخرجة في دووين لسنة. فروى لإمام أبو داود في سننه. عن أوس بن أبي أوس الثقفي

(١) نظر المغني ١/ ٣٧٤ والمجسوع ترح المذهب ١/ ٤٨٤. والوسط لابن المنذر ١/ ٤٦٢.

(٢) تهذيب لس ١/ ١٢٣.

أن رسول الله ﷺ توضعاً ومسح على نعليه وقدميه^١.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن أوس بن أبي أوس قال: رأيتُ أبي يومَ توضعاً فمسح على النعلين، فقلتُ له: أتمسحُ عليهما؟ فقال: هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ يفعل^٢.

وأخرج الإمام أحمد أيضاً عن أوس قال: رأيتُ رسول الله ﷺ توضعاً ومسح على نعليه، ثم قام إلى الصلاة^٣.

وأخرج الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره عن أوس أيضاً قال: رأيتُ رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم، فتوضعاً، ومسح على قدميه، أي: على نعليه فيهما ليوافق روايته السالفة^٤.

وأخرج الطبراني^٥ عن عباد بن تميم، عن أبيه قال: رأيتُ رسول الله ﷺ يتوضعاً ويمسحُ على رجليه.

وروى الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره عن حذيفة قال: أتى رسول الله ﷺ سباطة قوم فبال عليها، ثم دع بماء، فتوضعاً، ومسح على نعليه^٦.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠) في الطهارة، وصححه ابن حبان في «صحيحه» (١٣٣٩) عن أوس بن أبي أوس قال: رأيتُ رسول الله ﷺ توضعاً ومسح على نعليه، فأنكرت ذلك عليه، فقلت: أتمسح على النعلين؟ فقال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح عليهما.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» ٩١٤، وسنده صحيح.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٨٠٤، وروى ابن أبي شيبة نحوه ١٩٠١ وابن جرير في «تفسيره» ١٣٤٦، وسنده صحيح.

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» ١٣٤٦، وسنده صحيح.

(٥) في «الكبير» (١٢٨٦)، وصححه ابن خزيمة (٢٠١).

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» ١٣٤٦، قلنا: وهو مخالف لما ثبت في «صحيح مسلم» (٢٧٣) من حديث حذيفة رضي الله عنه - وجاء فيه - (... فمسح على خفيه).

وروى البزار بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهما ويقول: كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل^١. أوردته الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية»^٢. وقال السيوطي في «التدريب»: صحح أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب «الوهم والإيهام» حديث ابن عمر هذا المخرج في «مسند البزار».

وروى البيهقي^٣ بإسناد جيد عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ يلبسها - يعني النعال السبئية - ويتوضأ فيها ويمسح عليها. نقله الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية»^٤.

وروى الشيخان البخاري ومسلم عن عبيد بن جريح، عن عبد الله بن عمر أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال السبئية التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها، فأحب أن ألبسها^٥. ومعنى قوله: يتوضأ فيها أنه يمسح عليها كما أوضحته رواية البزار والبيهقي قبل، والروايات يُفسر بعضها بعضاً. وأما قول البخاري: معناه: غسل الرجلين في النعلين، فردّه الحافظ الإسماعيلي كما نقله العيني، وذلك لمخالفته لما

(١) روه ليزر في «مسند» كم في «صب لرية» ١، ١٨٨، وسنده قل ليزر: حدثت به بهيم بن سعيد حدثت روح بن عبدة عن بن أبي ذئب عن نافع بن عمر رضي الله عنهما فذكره. وقول ليزر: لا نعمه روه عن نافع بن أبي ذئب ولا عن بن أبي ذئب إلا روح. وقال لحفظ في «لدرية» ٨٣/١: سنده صحيح. وروى بن خزيمة نحوه (١٩٩) وسنده صحيح

(٢) في «لدرية» ١، ٨٣.

(٣) في «سننه» ١، ٢٨٧ وقال بعد هذا الحديث: وهذه الزيدة - ويمسح عيها - إن كنت محفوظة فلا ينافي غسبهم فقد يغسبهم في لنعن ويمسح عيها كم مسح بنصيته وعني عممته. ورواه بن خزيمة (١٩٩) وسنده صحيح.

(٤) ١، ٨٣.

(٥) أخرجه البخاري (١٦٦) في الوصوء: باب غسل لرجلين في لنعين، ولا يمسح عني لنعين، ومسم (١١٨٧) في الحج: باب لا هلال من حيث تنبعث الرحمة.

روي عن ابن عمر نفسه .

وروى الدارمي في «مسنده»^(١) عن عبد خير قال : رأيت علياً توضأ ومسح على نعلين فوسّع ، ثم قال : لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت لرأيت أن باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما .

وروى ابن خزيمة^(٢) من طريق عبد خير عن علي - رضي الله عنه - أنه دعا بكوز من ماء ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ومسح على نعليه ، ثم قال : هكذا وضوء النبي ﷺ للظاهر ما لم يحدث . وتبعه ابن حبان على ذلك ، وقال في حديث أوس المتقدم : هذا كان في النفل .

فهذه الآثار كلها تدلّ على أن المسح على النعلين إنما كان عليهما دون شيء آخر معهما كجورب . وجميعها يُفسر حديث المغيرة بما ذكرناه قبل أهـ^(٣) .

قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(٤) في باب المسح على النعلين : مسح على نعلين تحتتهما جوربان ، وكان قاصداً بمسحه ذلك إلى جوربيه لا نعليه وجورباه لو كانا عليه بلا نعلين جاز له أن يمسح عليهما ، فكان مسحه ذلك مسحاً أراد به الجوربين ، فأتى ذلك على الجوربين والنعلين ، فكان مسحه على الجوربين هو الذي تطهر به ، ومسحه على النعلين فضل أهـ^(٥) .

قال ابن حزم : اشتراط التجليد خطأ لا معنى له ، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا قياس ، ولا قول صاحب ، والمنع من المسح على الجوربين خطأ لأنه خلاف

(١) برقم (٧١٥) . وهو حديث صحيح بمجموع طرقه . وانظر ترمذ في وتخرجه والاختلاف في «مسند الإمام أحمد» (٧٣٧) طبع مؤسسة الرسالة .

(٢) في «صحيحه» (٢٠٠) وفي سننه إبراهيم بن أبي الليث ضعيف جداً ، ولكنه متبع كما في رواية البيهقي ٢٨٧/١ . والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٩٧/١ .

(٣) «المسح على الجوربين» ص ٤٥ - ٤٧ .

(٤) ٩٧/١ .

(٥) انظر «تحفة الأحوذى» ٣٢٧/١ - ٣٢٨ . و«شرح معاني الآثار» ٩٧/١ . و«تخريج أحاديث الهداية» ٨٣/١ .

السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وخلاف الآثار. ولم يخص عليه الصلاة والسلام في الأخبار التي ذكرنا خفين من غيرهما هـ.

قال الشيخ محمد جمال الدين القاسمي بعدما نقل كلام ابن حزم ما نصه: يؤيده أن كل المروي في المسح على الجوربين مرفوعاً إلى النبي ﷺ ليس فيه قيد ولا شرط. ولا يفهم ذلك لا من منطوقه ولا من مفهومه ولا من إشارته. وجلي أن النصوص تحمل على عمومها إلى ورود مخصص. وعلى إطلاقها حتى يأتي ما يقيدها. ولم يأت هنا مخصص ولا مقيد لها في حديث ولا أثر. هذا أولاً.

وثانياً: قدمت أن الإمام أبو داود روى في سننه عن عدة من أصحابه المسح على الجوربين مطلقاً غير مقيد. كما قدمناه. وهكذا كل من نقل عن الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم - جمعين المسح على الجوربين لم يروه بقيد ولا شرط مما يدل على أن تقييده لم يكن معروفاً في عصورهم لتي هي خير القرون.

وثالثاً: لجورب بين بنفسه في لغة والعرف كما نقبت معناه عن أئمة اللغة والفقه. ولم يشترط أحد في مفهومه ومسميه نعلًا ولا ثخنة وإذا كان موضوعه في الفقه واللغة مطلقاً فيصدق بلجورب الرقيق والغليظ والمنعل وغيره هـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمشي فيهما. سواء كنت مجتدة أو لم تكن. في أصح قولي العلماء. ففي السنن: أن النبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه. وهذا الحديث إذا لم يثبت. فالقيس يقتضي ذلك. فإن الفرق بين الجوربين والنعلين إنما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود. ومعروف أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة. فلا فرق بين أن يكون جلوداً أو قطناً أو كتناً أو صوفاً. كما لم يفرق بين سود البس في الإحرام وبيضه. ومحظوره ومباحه. وغايته أن الحلد أبقى من الصوف: فهذا لا تأثير له. كما لا تأثير لكون لجريد قوياً. بل يجوز المسح على ما يبقى وما لا يبقى.

(١) «المحلى» ٢/ ١١٩.

(٢) «لمسح على الجوربين» ص ٧٠، ٧١.

وأيضاً فَمِنْ المعلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى المسح على هذا سواء، ومع التساوي في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقاً بين المتماثلين، وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة، وما أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه: فقد ذكر فرقاً طردياً عديم التأثير.

ولو قال قائل: يصل الماء إلى الصوف أكثر من الجلد فيكون المسح عليه أولى للصوف الطهور به أكثر: كان هذا الوصف أولى بالاعتبار من ذلك الوصف وأقرب إلى الأوصاف المؤثرة، وذلك أقرب إلى الأوصاف الطردية، وكلاهما باطل (١) اهـ.

الترجيح:

قلت: والصواب جواز المسح على كل سائر للرجلين مع الكعبين، ولو كان السائر جورباً غير منعل ولا مجلد ولو كان رقيقاً، لأن العلة في مشروعية المسح رفع الحرج والمشقة بإزالة السائر عند كل وضوء وهو حاصل في كل سائر ولا معنى للتفريق بين ما يصف البشرية وما ليس كذلك، وما كان غليظاً أو رقيقاً ما دام أن الشارع أطلق ولم يحدد شروطاً للخفين أو الجوربين الممسوحين، ولا أعرف معنى صحيحاً لاشتراط عدم نفوذ الماء إلى البشرة من وراء السائر، فليس مقصود الشارع من مشروعية المسح كون القدم محجوبة عن الماء والرؤية بل التيسير والتسهيل، والله أعلم.

فرع: ويصحح المسح على نحو الخف والجورب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير.

الدليل: ما روى بلال قال: رأيت النبي ﷺ يمسح على نموق^٢، روه أحمد وأبو داود، وإسعيد بن منصور في سننه^٣ عن بلال قال: سمعت رسول الله ﷺ

(١) مجموع الفتاوى، ٢١، ٢١٤، ٢١٥.

(٢) خرجه إمام أحمد ١٢٦، ١٣، ١٥، وورد في (١٥٣) في الظهرة - يمسح على خنجر، وصححه - حريصة (١٩٩)، ولحكمه ١٧٠، وصححه ووقفه تدهي.

يقول: «امسحوا على النصف والموق»^١ أي الجرموق. قال الجوهري: هو مثال الخف. يلبس فوقه لاسيما في البلاد الباردة^٢. قال في «المطلع» والجرموق بضم الجيم والميم: نوع من الخفاف. قال الجوهري: الجرموق الذي يلبس فوق الخف. وقال ابن سيده: هو خُفٌ صغير، وهو معرَّب وكذا كل كلمة فيها جيم وقاف، قاله غير واحد من أهل اللغة اهـ^٣.

والنصف: كأمير الخمار والعمامة وكُل ما غطى الرأس:

نصر: «كما جار (خ): على عمامة محنكة، وذات (خ) ذؤابة. وجاز (خ): على دنية (ء) القضاة».

ش: ويصح المسح أيضاً على عمامة مباحة لرجل لا لامرأة، لأنها منهيّة عن التشبه بالرجال.

الدليل: قول عمرو بن أمية: رأيت النبي ﷺ مسح على عمامته وخفيه. رواه البخاري^٤. وقال المغيرة بن شعبه: توضأ رسول الله ﷺ ومسح على الخفين (١) نسبه لمجد في المنتقى ١٠٩/١ لسعيد بن منصور، وأخرجه بهذا اللفظ لضربي في مسند التميمي (١٤٤٢). وابن عسكرو في «تاريخه» ٤ ورقة ١٣٠ من طريق الوليد بن مسلم، عن محمد بن عبد الله لشعبي، عن مكحول، عن الحارث بن معوية الكندي عن بلال، والنصف لخمير

وأخرجه لضربي في «الكبير» (١١٠٣) و(١١٠٤) من طريق بن تود، عن أبيه، عن مكحول، عن الحارث بن معوية، وسهيب بن أبي جندل، عن بلال، بلفظ: مسحوا على الخمر ولموق. وهو حديث حسن. ولخمير جمع خمير.

وله طريق آخر عن مكحول عن لضربي في «الكبير» (١١٠٥) و(١١٠٦) وفي مسند التميمي (١٣٦٤) و(١٣٧٢).

(٢) نظر «كشف القناع» ١٢٤/١.

(٣) نظر «القاموس» ص ١١٠٧، و«الصحاح» ٤: ١٤٥٤ - ١٥٠٦، و«المصباح» ص ٢١ - ٢٢.

(٤) لمطبع، ص ٢٢ بتصرف.

(٥) في صحيحه (٢٠٥) في لوصره باب المسح على الخفين

والعِمَامَةُ . قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح .

وروى مسلمٌ أنَّ النبي ﷺ مسح على الخُفَّين والخُصَمَ .^٢

وروى الخلال عن عُمر: مَنْ لم يُطهره المسحُ على العِمَامَةِ فلا طهره الله . هذا إذا كنت العِمَامَةَ مَحْنَكَةً وهي التي يُدارُ منها تحت الحنك كور - بفتح الكاف - فكثير سواء كان لها ذُؤَابَةٌ أو لا . لأنها عِمَامَةُ العرب . وَشُقُّ نَزْعُهَا وهي أَكْثَرُ سِتْرًا . أو كنت ذات ذُؤَابَةَ - بضم المعجمة وبعدها همزة مفتوحة - وهي طرفُ العِمَامَةِ المرخي . وأصلُها النَّاصِيَةُ . أو منبتُها من الرأس . وشعر في أعلى ناصية الفرس . لأن إرخاء الذُؤَابَةَ من السنة . قال أحمد في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحرث: ينبغي أن يُرخي خلفه من عِمَامَتِهِ كما جاء عن ابن عمر أنه كان يَعْتَمُ وَيُرْخِيهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ . وعن ابن عمر قال: عَمَّمَ النبي ﷺ عبدالرحمن بعِمَامَةٍ سوداء . وأرخاه من خفيه قدرَ رُبعِ أصابعٍ^٣ . ولأنها لا تشبه عِمَائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ^٤ .

مسألة: ويصح مسح الرجل على العِمَامَةِ غير الصماء .

مسألة: ويُشترط للمسح على العِمَامَةِ أن تكونَ سَاتِرَةً لما لم تجزِ العادةُ بكشفه أما ما جرت العادةُ بكشفه كَمَقْدَمِ الرأسِ والأذنين وجوانب الرأس . فإنه يُعْفَى عنه . لأنه يشق التحرُّرُ عنه بخلاف خرقِ الخُفِّ ونحوه .

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤) في الطهارة: باب لمسح على الخفين .

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥) في الطهارة: باب المسح على الناصية وللعِمَامَةِ . من حديث بلال بن رباح رضي الله عنه .

(٣) ذكره في «مجمع لزوائد» ٥ ١٢٠ بلفظ: أمر النبي ﷺ بن عوف فتجهز لسرية بعته عييه فأصبح وقد عتم بعِمَامَةٍ كَرِيْسٍ سوداء فأتاه النبي ﷺ ثم نقفها فعممه فأرسل من خفيه رُبعَ أصبعٍ أو نحوه ثم قال: هكذا يا ابن عوف فعتم فإنه أعرب وأحسن . الخ . قال لهيتمي: روى بن ماجة طرفاً منه . ورواه الطبراني واسنده حسن . وذكره أيضاً عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: «عمم النبي ﷺ عبدالرحمن بن عوف وأرخي له رُبعَ أصبعٍ وقال: بني لما صعدت إلى لِسَبٍ رأيت أكثرَ لملائكة معتمين» روه الطبراني في «الأوسط» (٨٨٩٦) عن شيخه مقدم بن دود وهو ضعيف . هـ .

(٤) نظير «كتاف القناع» ١ ١٣٤ .

مسألة: ولا يجب أن يُمسح مع العِممة ما جرت العدة بكشفه، لأن العِممة نُبِتْ عن لرأس، فانتقل الفرض إليها، وتعلّق الحكمُ بها، بل يُسن. نص عليه.

الدليل: حديث لمغيرة أن النبي ﷺ «مسح بخصيته» وهو صحيح قله في لشرح.

وأفتت لجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء: بأن لمتوضىء أن يمسح على م ظهر من رأسه وشعره ويكمل لمسح على عمامته.

مسألة: ولا يجوز المسح على العِممة الصّماء التي لا حنك لها ولا ذؤابة وهو المذهب.

التعليل: لأنها لم تكن عِممة المسلمين، ولا يشقُّ نزْعُها أشبهت الطائفة.

الدليل: ما روي أن النبي ﷺ «أمر بالتححي ونهى عن الاقتعاط» رواه أبو عبيد.

ولاقتعاط: أن لا يكون تحت الحنك منها شيء، وروي أن عمر رضي الله عنه، رأى رجلاً ليس تحت حنكه من عمامته شيء، فحنكه بكورٍ منها وقال: «ما هذه لفسقية؟». قال عبدالله: كان أبي يكره أن يعتن الرجل بالعِممة ولا يجعلها تحت حنكه، وقد روي عنه أنه كرهه كرهة شديدة، وقال: إنما يعتن مثل هذا اليهود والنصارى.

قال شيخ تقي الدين: والأقربُ أنها كرهة لا ترتقي إلى التحريم، ومثل هذا لا ينبغي ترخيص، كسفر النزهة، كذا قله في الفروع، وقال: ولعلَّ ظهراً من جواز لمسح بحة لبسها، وهو متجه، لأنه فعلُ بناء لمهجرين ولأنصار، وتُحمل كرهة لسلف على الحاجة إلى ذلك، لجهدٍ أو غيره، وخدره شيخنا - يعني بن تيمية -

١، «خرج مسند (٢٧٤) في لطهرة باب لمسح على الخفين.

٢، في عريب حديث، ٣ ١٢٠

أو على ترك الأولى، وحملة صاحب «المحرر» على غير ذات ذؤابة^(١) وفي «الإنصاف» واختار لشيخ تقي الدين وغيره جواز المسح. وقال: هي القلائس^(٢).

وفي المبدع: وذكر ابن شهاب وغيره وجهاً بالجوز، قالو: لم يُفرقُ حمد، وفي «مفردات ابن عقيل»: هو مذهبه، واختاره الشيخ تقي الدين وقال: هي كالقلائس المبطنة وأولى، لأنها في السر، ومشقة لنزع لا تقصُر عنها^(٣).

الترجيح:

قلت: والراجح جواز المسح عليها خصوصاً إن صح حديث: «مسحوا على النضيف والموق»، والنضيف - كما تقدم - هو: الخمار والعمامة وكل ما غطى الرأس والله أعلم.

مسألة: ويجب مسح دوائر عمامة دون وسطها، لأنه يشبه سفن الخف، ودوائرها أكوارها، وما كَوْنُ الوجِب مسح أكثرها، فلأنها ممسوحة على وجه البذل، فأجزأ فيها ذلك كالخف.

فرع: ويصحُّ المسح على خُمُر نساءٍ مداريةٍ تحت حُجُوفهن.

الدليل: أنَّ أُمَّ سلمة كانت تمسح على خُمُرهن، ذكره ابن المنذر.

ولقوله ﷺ «امسحوا على الخفَّين والخمر» روهُ أحمد.

(١) انظر: كشف غمض ١/ ١٢٥، ١٣٥، والشرح ١/ ١٦٣، والإنصاف ١/ ١١٦، والسعي ١/ ٣٨١، والمحرر ١/ ١٣١، والشرح الكبير ١/ ٦٩، وفتاوى لجنة ٥/ ٢٥١.

(٢) «الإنصاف» ١/ ١٨٧.

(٣) انظر: المبدع ١/ ١٤٩.

(٤) انظر: كشف الغمض ١/ ١٣٤.

(٥) في مسنده: ٦/ ١٢ و ١٣ و ١٤ وفي سنده محمد بن رشد فيه ضعف، ولكن يتهد له حديث الباب.

وللحديث المتقدم «امسحوا على النِّصيف».

التعليل: لأنه سَاتِرٌ يَشُقُّ نزعُه أشبه العمامة المحنكة^(١).

خمر النساء: واحدتها خِمار بكسر الخاء، وهو ما تُغطي به المرأة رأسها، وكل ما ستر شيئاً فهو خِمار^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن خافت المرأة من البرد ونحوه مسحت على خِمارها، فإن أم سلمة كانت تمسح خِمارها، وينبغي أن تمسح مع هذا بعض شعرها، وأما إذا لم يكن بها حاجة إلى ذلك، ففيه نزاع بين العلماء اهـ^(٣).

فرع: ولا يجوز المسح على الوقاية.

التعليل: لأنه لا يَشُقُّ نزعها، فهي كطاقية الرجل.

ولا على القلانس، جمع قلنسوة أو قلنسية، وهي: مُبطنات تُتخذ للنوم.

ولا على الدنيات وهي قلانس كبار أيضاً كانت القضاة تلبسها قديماً قال في «مجمع البحرين»: هي على هيئة ما تتخذه الصوفية الآن، وَجْهُ عدم المسح عليها: أنه لا يَشُقُّ نزعها، فلم يجز المسح عليها كالكلوة^(٤).

والقلنسوة: بفتح القاف والقلنسية بضمها معروفة وجمعها قلانس^(٥).

والكلوة أو الكتلة: غطاء للرأس، ولها كالليب بغير عمامة فوقها، يلبسها السلطان والأمراء وسائر العساكر^(٦).

(١) نظر «كشف القناع» ١/١٢٦.

(٢) «المطلع» ص ٢٢.

(٣) «مجموع الفتاوى» ٢١/٢١٨.

(٤) انظر «كشف القناع» ١/١٢٦.

(٥) «مختار الصحاح» ص ٥٤٨.

(٦) «معجم دوزي» ٣٨٧.

ويرى المؤلفُ جوازَ المسحِ على دنيةِ القضاةِ، وهي قلنسوةٌ، وهو خلافُ المشهورِ عن أحمد، قال أبو بكر الخلال: إن مسحَ إنسانٍ على القلنسوةِ لم أر به بأساً، لأن أحمد قال في رواية الميموني: أنا أتوقاه وإن ذهبَ إليه ذاهبٌ لم نُعَنِّفه قال الخلال وكيف يعنفه؟ وقد روي عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ بأسانيد صحاح ورجال ثقات، فروى الأثرم بإسناده عن عمر أنه قال: إن شاء حسر عن رأسه وإن شاء مَسَحَ على قلنسوته وعمامته. وروى بإسناده عن أبي موسى أنه خَرَجَ من الخلاء، فمسح على القلنسوة، ولأنه ملبوس معتاد، ويستر الرأس، فأشبهه العِمامة المحنكة، وفارق العِمامة التي ليست محنكة ولا ذُؤابة لها، لأنها منهية عنها^(١).

وتقدم أن الراجح جواز المسح على العِمامة الصماء وأن ابن تيمية قال: هي القلانِس اهـ.

ودنية القضاة مثلها والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في المسح على العِمامة:

المذهبُ جوازُ المسحِ على العِمامة، كما تقدم، قال ابنُ المنذر^٢: وممن مسح على العِمامة أبو بكر الصديق، وبه قال عمر وأنس وأبو أمامة، وروي عن سعد بن مالك، وأبي الدرداء - رضي الله عنهم - وبه قال عمر بن عبدالعزيز، والحسن، وقتادة، ومكحول، والأوزاعي، وأبو ثور، وابن المنذر.

وقال ابنُ القيم: وَمَسَحَ ﷺ على الجوربين والنعلين، وَمَسَحَ على العِمامة مقتصرأً عليها، ومع الناصية، وثبت عنه ذلك فعلاً وأمرأً في عدة أحاديث، لكن في قضايا أعيانٍ يحتملُ أن تكون خاصةً بحالِ الحاجةِ والضرورة، ويحتملُ العمومُ كالخفين، وهو أظهرُ اهـ^(٣).

(١) «المغني» ٣٨٤/١.

(٢) في «الأوسط» ٤٦٧/١.

(٣) «زاد المعاد» ١٩٩/١.

وقد عروة والنخعي والشعبي والقاسم ومالك والشافعي وأصحاب الرأي: لا يمسح عنيه.

دليل القول الثاني: قول الله تعالى ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ولأنه لا تحقه المشقة في نزعها، فلم يجز المسح عليها. كالكمين.

وَرَدَّ أهل القول الأول بما تقدم من الأدلة في أول شرح هذه القطعة.

ولأنه حائل في محلَّ وَرَدَ الشرع بمسحه، فجوز المسح عنيه كالخفين، ولأن الرأس عضو يسقط فرضه في التيمم، فجاز المسح على حائله، كالقدمين.

والآية لا تنفي ما ذكر، فإن النبي ﷺ مبين لكلام الله مفسر له، وقد مسح النبي ﷺ على العمامة، وأمر بالمسح عنيه، وهذا يدلُّ على أن المراد من الآية المسح على الرأس أو حائله، ومما يبين ذلك، أن المسح في الغلب لا يُصيب الرأس، وإنما يمسح على الشعر، وهو حائل بين اليد وبينه، فكذلك العمامة، فإنه يُقلد لمن لمس عمامته أو قبلها: قَبْلَ رأسه وَلَمَسَهُ.

وكذلك أمر بمسح الرجلين، واتفقت على جواز مسح حثيهم^(١).

الترجيح:

قلت: والقول الأول هو الصحيح لصحة الأدلة على جواز المسح على العمامة والله أعلم.

نصر: «ويُشترط (و): سترُ الخف محل الفرض، ومتابعة (و) المشي فيه».

ش: يُشترط لجواز المسح على الخف أن يكون سترًا للمفروض، أي: محل الفرض وهو القدم كله، وإلا فحكم ما استتر المسح، وما ظهر الغسل ولا سبيل إلى

(١) صر لمعي، ١، ٣١٩، ٣١٠.

الجمع بينهما. فَوَجَبَ الْغُسْلُ. لأنه الأصل^(١). هذا المذهب.

قال ابن تيمية: وأما قول المنازع: إن فرض ما ظهر الغسل وما بَطَنَ المسح، فهذا خطأ بالإجماع، فإنه ليس كُلُّ ما بَطَنَ من القدم يُمسح على الظاهر الذي يُلاقيه من الخف. بل إذا مسح ظَهَرَ القدم أجزأه. وكثير من العلماء لا يستحب مسح أسفله، وهو إنما يمسح خطأً بالأصابع. فليس عليه أن يمسح جميع الخف كما عليه أن يمسح الجبيرة. فإن مسح الجبيرة يقوم مقام غسل نفس العضو، فإنها لما لم يُمكن نزعها إلا بضرر صارت بمنزلة الجلد وشعر الرأس. وظفر اليد والرجل. بخلاف الخف، فإنه يُمكن نزع وغسل القدم، ولهذا كان مسح الجبيرة واجباً، ومسح الخفين جائزاً، إن شاء مسح وإن شاء خلع^(٢) اهـ.

مسألة: ويشترط أيضاً أن يمكن متابعة المشي في الممسوح من خف ونحوه عرفاً ولو لم يكن معتاداً فدخل في ذلك الجلود واللبود والخشب والزجاج والحديد ونحوها لأنه خف ساتر يمكن المشي فيه. أشبه الجلود. وقد أشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة على هذا الشرط والذي قبله حيث أتى بصيغة المضارع ورمز بالواو.

مسألة: ويُشترط أيضاً أن يثبت بنفسه، إذ الرخصة وردت في الخف المعتاد، وما لا يثبت بنفسه ليس في معناه. فلا يصح المسح على ما يسقط لفوات شرطه. أو أن يثبت بنعلين، فلو ثبت الجوربان بالنعلين، فإنه يصح المسح عليهما إلى خلعهما ويجب أن يمسح على الجوربين، وسيور النعلين قدر الواجب، قاله القاضي وقدمه في «الرعاية الكبرى» قال في «الصغرى» و«الحاويين»: مَسْحُهُمَا. وقيل: يجرى مسح الجورب وحده وقيل: أو النعل. قال المجدد في «شرحه» وابن عبيدان. وصاحب «مجمع البحرين»: ظاهر كلام أحمد إجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب. قلت: ينبغي أن يكون هذا المذهب قاله في «الإنصاف».

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ١٣٠.

(٢) «مجموع الفتاوى» ١٧٦/ ٢١.

ولا يصح المسحُ على خف يثبت بشده فقط نصاً، ولو ثبت الخُفُّ ونحوه بنفسه، لكن يبدو بعضُه لولا شدُّه أو شرحه - بالشين المعجمة والجيم - بأن يكون له عُرى كالزربول الذي له ساق فيدخل بعضها في بعض فيستر بذلك محل الفرض، ونحوه، صحَّ المسحُ عليه، لأنه خُفٌّ سائرٌ يُمكن متابعة المشي فيه أشبه غير ذي الشرج^(١). قال النووي: الشرجُ بفتح الشين والراء وبالجيم وهي العُرى اهـ^(٢).

قال في «الاختيارات»: ويجوز المسح على القدمِ ونعلِها التي يشقُّ نزْعُها إلا بيدٍ أو رجلٍ، كما جاءت به الآثار، والاكتفاء بأكثر القدم هنا، والظاهرُ منها غسلًا ومسحاً: أولى من مسح بعض الخُفِّ. ولهذا لا يتوقت.

وذكر في موضعٍ آخر: أن الرجلَ لها ثلاث أحوال: الكشفُ: له الغسلُ، وهو أعلى المراتب. والسترُ: له المسحُ، وحالُه مُتَوَسِّطَةٌ، وهي إذا كانت في النعلِ، فلا هي مما يجوزُ المسحُ، ولا هي بارزة. فيجبُ الغسلُ، فأعطيت حالة متوسطة. وهو الرُّشُّ. وحيث أُطْلِقَ عليها لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به: الرُّشُّ.

وقد وردَ الرُّشُّ على النعلين في «سنن أبي داود» والبيهقي من حديث ابن عباس^(٣)، والمسحُ عليهما في «المسند» من حديثِ أُوس بن أبي

(١) انظر «كشف القناع» ١٣٠/١، و«الإنصاف» ١٧٩/١.

(٢) «المجموع شرح المذهب» ٤٨٢/١.

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٧)، والحاكم ١٤٧/١، والبيهقي ٧٢١ من طريق هشام بن سعد، والبيهقي ٧٢/١ من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، كلاهما عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس في حديث وضوء النبي ﷺ، وقال فيه: ثم اغترف غرفة أخرى فرش على رجله وفيها النعل.

وهذه رواية شاذة، فقد رواه أحمد (٢٤١٦)، والبخاري (١٤٠)، والبيهقي ٥٣١ و٧٢ من طريق سيمان بن بلال، والنسائي ٧٤/١، وابن خزيمة (١٤٨)، وابن حبان (١٠٧٨) و(١٠٨٦)، والبيهقي ٥٥/١ و٧٣ من طريق محمد بن عجلان، والبيهقي ٦٧/١ و٧٣ من طريق ورقاء بن عمر، والبيهقي أيضاً ٧٣/١ من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير، أربعتهم =

أوس^(١). والمنصوص عن أحمد في غير موضع المسح على الجوربين. ما لم يخلع النعلين. فإذا أجاز أحمد المسح عليهما فالزربول - الذي لا يثبت إلا بسير يشده به متصلاً ومنفصلاً عنه - أولى بالمسح عليه من الجوربين. وما لبسه من فرو أو قطن أو غيرهما. وثبت بشده بخيط متصل أو منفصل: مسح عليه. وأما اشتراط الثبات بنفسه. فلا أصل له في كلام أحمد. وإنما المنصوص عنه: ما ذكرناه. وعلى القول باعتبار ذلك: فالمراد به ما ثبت في الساق. ولم يسترسل عند المشي. ولا يُعتبر موالاة المشي فيه كما ذكره أبو عبدالله ابن تيمية وهو وجه لنا اهـ^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجح ما ذهب إليه ابن تيمية من عدم اشتراط الثبات بنفسه إذ لا دليل يصلح لاشتراط ذلك والله أعلم.

ويُشترط أيضاً أن لا يَصِفَ القدم لِصِفائه كالزجاج الرقيق، لأنه غير ساتر لمحل الفرض. قال في «الإنصاف»: على الصحيح من المذهب، وقيل: يجوز المسح

= عن زيد بن أسلم. به. ولم يذكروا فيه النعل. وهؤلاء أكثر عدداً وأوثق من هشام بن سعد والدراوردي.

ويمكن حمل هذه الرواية على أنه غسل رجله وهما في النعل. فقد أخرج البيهقي ٧٣/١ من طريق القاسم بن يزيد الجرمي. عن سفيان الثوري وهشام بن سعد. عن زيد بن أسلم. عن عطاء بن يسر. قال: قال لي ابن عباس: ألا أريك وضوء رسول الله ﷺ فتوضأ مرة ثم غسل رجله وعليه نعله. قال البيهقي: فهذا يدل على أنه غسل رجله في النعلين. والله أعلم. (١) حديث ضعيف. وهو في «مسند الإمام أحمد» ٨/٤. وأبو داود (١٦٠) من طريق هشيم وشعبة. عن يعلى بن عطاء العامري. عن أبيه عن أوس بن أبي أوس مرفوعاً. وعطاء والد يعلى تفرد بالرواية عنه ابنه يعلى فهو في عداد المجتهولين.

وأخرجه أحمد ٩/٤ و١٠ وابن حبان (١٣٣٩) من طريق حماد بن سلمة وشريك. كلاهما عن يعلى بن عطاء. عن أوس بن أبي أوس عن أبيه فذكره. ورواية هشيم وشعبة - السالفة - أصح فإن هشيماً وشعبة أوثق من حماد بن سلمة وشريك.

(٢) «الاختيارات الفقهية» ص ٣٣ - ٣٤.

عليه اهـ.

وكذا م يَصِفُ البَشْرَةَ لِخَفْتِهِ، فلا يصح المسح عليه. فإن كان في الخف ونحوه خرقٌ أو غيره يبدو منه بعضُ القدم. ولو من موضع الخرز لم يمسح عليه لعدم ستره محل الفرض. فإن انضم الخرق ونحوه بلبسه جاز المسح لحصول الشرط وهو سترُ محل الفرض^١.

قال في الإنصاف^٢: واختار الشيخ تقي الدين جواز المسح على الخف المُخْرَقِ، إلا إن تخرق أكثره.

قال في الاختيارات^٣: ويجوز المسح على الخف المُخْرَقِ، م دام اسمه بقياً، والمشي فيه ممكناً، اختاره أيضاً جُذُّه المجدد وغيره من العلماء، لكن من شرط الخرق: أن لا يمنع متابعة المشي. واختار الشيخ تقي الدين أيضاً جواز المسح على الملبوس ولو كان دون الكعب اهـ^٤.

قل بن حزم: فإن كن الخفان مقطوعين تحت الكعبين، فلمسح جائز عليهما وهو قول الأوزاعي اهـ^٥.

واختار بن حزم أيضاً جواز المسح على الخف المُخْرَقِ^٦.

وقال ابن تيمية: وأما الخف إذا كن فيه خرق يسير، ففيه نزاع مشهور. فأكثر الفقهاء على أنه يجوز المسح عليه، كقول أبي حنيفة ومالك. والقول الثاني: لا يجوز، كما هو المعروف من مذهب الشافعي وأحمد، قالوا: لأن ما ظهر من القدم فرضه الغسل، وما استتر فرضه المسح، ولا يمكن الجمع بين البذل والمبذل منه.

(١) نظر «كتف القناع» ١٣١/١ وه لإنصاف» ١ ١٨١.

(٢) «لإنصاف» ١ ١٧٩، وه لاختيارت» ص ٣٣.

(٣) «المحلى» ٢ ١٤٠.

(٤) «لمحلى» ٢ ١٣٦.

والقول الأول هو الراجح. فإن لرخصة عمّة، ولفظ الخفّ يتناول ما فيه من الخرق وما لا خرق فيه. لا سيما والصحابة كن فيهم فقرء كثيرون. وكنو يسافرون. وإذا كن كذلك. فلا بُدّ أن يكون في بعض خفافهم خروق. والمسافرون قد يتخرق خف أحدهم ولا يمكنه إصلاحه في السفر. فإن لم يجز المسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة.

وأيضاً فإن جمهور العلماء يعفون عن ظهور يسير لعورة. وعن يسير لنجاسة لتي يشق الاحتراز عنها. فلخرق اليسير في الخفّ كذلك.

وقول القائل: إن ما ظهر فرضه الغسل. ممنوع. فإن لمسح عى الخفّ لا يستوعبه بالمسح كالمسح عى الجبيرة. بل يمسح أعلاه دون أسفله وعقبه. وذلك يقوم مقام غسل الرجل. فمسح بعض الخف كف عما يُحذّر الممسوح وما لا يُحاذيه. فإذا كان الخرق في العقب لم يجب غسل ذلك الموضع ولا مسحه. ولو كن عى ظهر القدم لا يجب مسح كل جزء من ظهر القدم. وبب المسح عى الخفين مما جاءت السنة فيه بالرخصة حتى جاءت بالمسح عى الجوارب والعمائم وغير ذلك. فلا يجوز أن يتناقض مقصود الشارع من التوسعة بالخرج والتضييق.

وقال أيضاً: وخروق الطعن لا تمنع جواز المسح. ولو لم تستر الجوارب إلا بالشد. جاز المسح عليها عى الصحيح. وكذلك الزربول الطويل الذي لا يثبت بنفسه ولا يستر إلا بالشد والله أعلم. اهـ^(١).

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح أن كل خفّ يمسح. سواء كن مخرقاً أو مفتقاً. وسواء مكن متبعة المشي فيه أم لا. بل وكذلك لو كن عى قدميه لفافة. جاز المسح عى ذلك كله. لأن النبي ﷺ رخص فيه رخصة عامة. فقصد بها السهولة عى الخلق ونفي الحرج والمشقة.

ومن المعلوم أن الخفاف - خصوصاً خفاف الفقراء - لا تخلو من شق أو فتق.

(١) مجموع الفتوى ٢١/٢١٢. ٢١٣. ٢١٥.

والحاجة داعية إلى ذلك، ولأن ترك البيان وقت الحاجة إليه غير جائز، وقد رخص النبي ﷺ للمسلمين في مسح الخفين في أحاديث كثيرة، ليس في شيء منها اشتراط سلامة الخُفِّ من الشق والفتق، يؤيد هذا أن الخُفَّ ممنوعٌ للمحرم إلا عند الحاجة إليه، إذا لم يجد نعلين، وبالاتفاق يَدْخُلُ فيه الصحيحُ والمخرقُ، فإذا كان يدخل في تحريمه على المحرم، فكيف لا يدخل في المسح عليه، وهو باب سهولة ورخصة؟ ولأن المعنى الموجود في الصحيح موجود في المخرق وكذا في اللفائف وأبلغ، فإن اللفائف لا يكاد يستعملها إلا من احتاج أو اضطر إليها، فكيف يُمنع من اشتدت حاجته ويُرخص لمن هو أقل منه؟ ولهذا يقوى اختيار شيخ الإسلام: أن المضطر إلى عدم نزع الخفين، كالبريد والخائف ونحوهم أنه يمسح وإن جاوز ثلاثة أيام بلياليها، تشبيهاً له بالجيرة المضطر إليها، وأن مسحَه في هذه الحال خيرٌ من التيمم.

وأما قولهم - رحمهم الله - في منع المسح على المخرق ونحوه، لأن ما ظهر فرضه الغسل، فلا يُجامع المسح، فهذا مسلّم لو كانت الرجل لا خُفَّ فيها، وأما إذا كان فيها خُفٌّ، فلا يُسلم أن ما ظهر فرضه الغسل، كما لم يُسلم ذلك في المسح على العمامة إذا ظهر بعض جوانب الرأس، ومجرد التعليق الذي لا نصّ فيه، يكفي فيه عدم التسليم أو معارضته بمقابله اهـ^(١).

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجواز المسح على الجوارب المثقوب أو الشفاف ما لم تتسع الثقوب عرفاً أو تزيد الشفافية حتى تكون الرجلان في حكم العاريتين يرى ما وراءها من حُمْرَةٍ أو سواد مثلاً^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجح القول بجواز المسح على الخف الرقيق والمُخرق ما دام اسمه

(١) «لمحذرات الجنية» ص ١٩ - ٢١.

(٢) «فتوى لجنة» د ٢٤٦.

باقياً، والمشي فيه ممكناً لما ذكرنا في الترجيح السابق^(١) في فرع مذاهب العلماء في المسح على الجورب. ولما ذكره ابن تيمية والسعدي، والله أعلم.

مسألة: ويُشترط أيضاً أن لا يكون واسعاً يُرى منه محلُّ الفرض، فلا يمسخ خفاً يُرى منه بعضُ القدم. أو شيء من محلِّ الفرض، ولا يمسخ ما يسقط من القدم.

التعليل: لأن ما ظهر فرضه الغسل ولا يُجامع المسح، قلت: وتقدم قول ابن تيمية قريباً في الرد على هذا التعليل.

مسألة: وإن لبس خفاً، فلم يحدث حتى لبس عليه آخر وكان الخفان صحيحين مسح أيهما شاء، فإن شاء مسح فوقاني، لأنه خف ساتر ثبت بنفسه أشبه المنفرد، وإن شاء مسح التحتاني بأن يُدخِل يده من تحت فوقاني فيمسح على التحتاني، لأن كل واحد منهما محل للمسح. فجاز المسح عليه كما يجوز غسل قدميه في الخف مع جواز المسح عليه. فإن كان أحد الخفين اللذين لبس أحدهما فوق الآخر صحيحاً والآخر مفتقاً جاز المسح على فوقاني، لأنهما كخف واحد وكذا إن لبس على صحيح مخرقاً، نصر عليه، قاله في «المبدع».

ولا يجوز المسح على الخف التحتاني إذا كان أحد الخفين صحيحاً والآخر مفتقاً إلا أن يكون التحتاني هو الصحيح، فيصح المسح عليه، لأنه ساتر بنفسه، أشبه ما لو انفرد بخلاف ما إذا كان فوقاني هو الصحيح فلا يصح المسح إذن على التحتاني، لأنه غير ساتر بنفسه.

قال في «الإنصاف»: وكل من الخف فوقاني والتحتاني بدل مستقل من الغسل على الصحيح. اهـ. وإن كان الخفان مخرقين ولبس أحدهما فوق الآخر وسترا محل الفرض، لم يجز المسح عليهما ولا على أحدهما، لأن كل واحد منهما غير صالح للمسح على انفراده كما لو لبس مخرقاً فوق لفافة.

(١) ص ٤٩١.

وإن نزع الفوقني قبل مسحه لم يؤثر كما لو نفرد. وهذا على المذهب. وتقدم
نَّ لصحيح جواز المسح على لمخروق.

مسألة: وإن توضأ ولبس خفًا، ثم أحدث، ثم لبس الخفَ الآخر لم يجز
لمسح عليه، لأنه لبسه على غير طهارة بل على الأسفل. وإن لبس خفًا على آخر
قبل الحدث، ومسح لأعلى، ثم نزع الممسوخ الأعلى لزمه نزع التحتاني وعدة
الوضوء، لأنه محل المسح، ونزعه كنزعهما ولرخصة تعينت بهما، فصدر عن كشف
القدم.

وقشط ظهرة الخف - بكسر الظاء لمشالة: ضد البضنة - بعد لمسح عليه،
لا يؤثر في الوضوء لبقائه ستر محل الفرض^(١).

فرع: ولا يمسح لفائف وحده وهي خرق تُشد على لرجل تحتها نعل أو لا،
ولو مع مشقة في الأصح قاله في الفروع.

قل في الإنصاف: وفيه وجه يجوز المسح عليها ذكره بن تميم وغيره،
واختاره الشيخ تقي الدين، وقيل: يجوز المسح عليها مع المشقة، وهو مخرج لبعض
لأصحاب^(٢). هـ.

وختار الشيخ عبدالرحمن السعدي جواز المسح على الفائف كما تقدم، قلت:
وهو الصحيح، والله أعلم.

فائدة: قل الشيخ محمد بن إبراهيم: يجوز المسح على الكندر ولشرب معاً
ولو كنت الكندر غير ساترة إذا كان تحتها الشراب ستر لمحل لفرض، لكن بشرط
أن يلبسهما معاً، أو يلبس الفوقني قبل أن يحدث. اهـ^(٣).

(١) طر كشف لفتح ١ ١٣١ - ١٣٣ : لإنصاف ١ ١٩٣، ولسدح ١ ١٤١

(٢) طر كشف لفتح ١ ١٣٣ و«لأنصاف ١ ١٨٣، و«لفروع ١ ١٦٠

(٣) فتاواه ٢ ٦١

نصر: ويجوز (و): في السفر. ويجوز (و): حضراً.

ش: يجوز المسح على الخفين ونحوهما والعمامة وخمر النساء في السفر والحضر، وتقدم في أول الباب ذكر الأدلة على ذلك، وقد أشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك حيث أتى بصيغة المضارع ورمز بالواو.

نصر: «ونقطع (و): بتوقيته بيوم وليلة للمقيم. وثلاثاً (و) لباليها للمسافر».

ش: يمسح المقيم ولو عاصياً بإقامة، كمن أمره سيده بسفر، فأبى أن يسافر، وعاص بسفره بعيداً كان أو قريباً يوماً وليلة عبارة عن أربع وعشرين ساعة، وكذا مسافر دون المسافة، لأنه في حكم المقيم.

ويمسح مسافر سفر قصر ثلاثة أيام لباليهن عبارة عن اثنتين وسبعين ساعة. وقد أشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك حيث أتى بصيغة المضارع ورمز بالواو وسيأتي في فرع مذاهب العلماء ذكر الخلاف.

الدليل: ما روى شريح بن هانيء قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: سلُ علياً، فإنه كان يسافر مع النبي ﷺ فسألتها، فقال: قال رسول الله ﷺ: «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يومٌ وليلة» رواه مسلم^(١) قال أحمد في رواية الأثرم: هو صحيح مرفوع^(٢).

وروى صفوان بن عسال المرادي قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً، أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيامٍ ولياليهن، إلا من جنابة، لكن من غائطٍ وبولٍ ونومٍ رواه الترمذي^(٣) وقال: حديث حسن صحيح والنسائي وابن ماجه وأحمد، وصححه النووي والخطابي.

(١) تقدم تخريجه ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) انظر «كشف القناع» ١٢٨/١ و«الفتاوى السعدية» ص ١٢٧.

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٧٠.

وعن عوف بن مالك الأشجعي: أن رسول الله أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلةً للمقيم. رواه أحمد^(١)، وقال: هو أجود حديث في المسح على الخفين، لأنه في غزوة تبوك وهي آخر غزوة غزاها النبي ﷺ وهو آخر فعله. قال البيهقي^(٢): قال الترمذي: قال البخاري: هذا الحديث حسن. وعن أبي بكرة «أن النبي ﷺ سئل عن المسح على الخفين فقال: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يومٌ وليلة» قال النووي: وهو حديث حسن. قال البيهقي^(٣): قال الترمذي: قال البخاري: هو حديث حسن^(٤).

وعن خزيمة بن ثابت قال: «قال رسول الله ﷺ في المسح على الخفين: للمسافر ثلاثٌ وللمقيم يومٌ»^(٥). قال النووي: حديث صحيح رواه أبو دود والترمذي وغيرهما قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

والأحاديث في التوقيت كثيرة^(٦).

فرع: في مذاهب السلف في توقيت مسح الخف:

مذهب أحمد أنه مُؤَقَّتٌ. للمسافر ثلاثة أيام بلياليها، وللمقيم يومٌ وليلة وهو الصحيح من مذهب الشافعي. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. قال ابن المنذر: وممن قال بالتوقيت عمر وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو زيد الأنصاري، وشريح، وعطاء والثوري. وأصحاب الرأي، وأحمد، وإسحاق، وحكي عن الحسن بن صالح والأوزاعي وأبي ثور.

(١) سف ص ٤٦٨.

(٢) في «سنه» ١ ٢٧٥ - ٢٧٦. وهو في «العلل الكبير» لترمذي ١ ١٧٦.

(٣) في «سنه» ١ ٢٧٦. وهو في «العلل الكبير» لترمذي ١/١٧٦.

(٤) أخرجه بن ماجة (٥٥٧) في الطهارة: باب ما جاء في التوقيت في المسح لمقيم والمسافر.

(٥) سف ص ٤٦٨.

(٦) نظر «لمغني» ١ ٣٦٦ والمجموع شرح لمهذب» ١ ٤٦٨. و«الأوسط» لابن المنذر

١ ٤٣٤ - ٤٣٩.

وروي عن مالك.

وقالت طائفة: لا توقيت ويمسح ما شاء. حكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن،
والشعبي، وربيعه، والليث، وأكثر أصحاب مالك وهو المشهور عن مالك.

وذهب مالك في رواية عنه أنه مؤقت للحاضر دون المسافر.

قال ابن المنذر: وقال سعيد بن جبير: يمسح من غدوه إلى الليل.

وأدلة القول الأول تقدمت في شرح المذهب.

واحتج أهل القول الثاني بما روى أبي بن عمارة - رضي الله عنه - قال: قلت
يا رسول الله أمسح على الخف؟ قال: «نعم»، قلت: يوماً؟ قال: «يوماً»، قلت:
ويومين؟ قال: «ويومين»، قلت: وثلاثة؟ قال: «نعم وما شئت» وروي: «وما بدا
لك» وروي: حتى بلغ سبعاً قال: «نعم وما بدا لك» رواه أبو داود والدارقطني
والبيهقي^(١) وغيرهم من أهل السنن، واتفقوا على أنه ضعيف مضطرب لا يحتج به،
قاله النووي، وقال: وعمارة بكسر العين وضمها وجهان مشهوران ممن ذكرهما من
أئمة هذا الفن أبو عمر ابن عبد البر في كتابه «الاستيعاب»، والبيهقي في «السنن»
ومن المتأخرين الحافظ عبد الغني المقدسي وآخرون، واتفقوا على أن الكسر أفصح
وأشهر، ولم يذكر ابن ماكولا وآخرون غير الكسر، رواه البيهقي عن أبي عبيد
القاسم بن سلام، وخالفهم ابن عبد البر، فقال: الضم هو قول الأكثرين، قالوا:
وليس في الأسماء عمارة بكسر العين غيره.

(١) أخرجه أبو داود (١٥٨) في الطهارة: باب التوقيت في المسح، وابن ماجه (٥٥٧) في
الطهارة: باب ما جاء في المسح بغير توقيت، والدارقطني ١/ ١٩٨، والبيهقي ١/ ٢٧٩، قال
أبو داود: وقد اختلف في إسنده وليس هو بالقوي، وقال المزي في «تهذيب الكمال»:
٤٨٩/٣: وفي إسنده جهالة واضطراب، وقال الدارقطني: هذا الإسناد لا يثبت...
وعبد الرحمن، ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن مجهولون كتبهم، والله أعلم، وقال للذهبي في
«التلخيص» ١/ ١٧٠: في روايته مجهول، قلنا: هو كما قل.

وقوله: «وم بدا لك» هو بآلف ساكنة قال أهل اللغة: يقال: بدا له في هذا الأمر بَدْءٌ بالمد أي: حَدَثَ له رأيٌ لم يكن. ويقال: رجلٌ له بدوات والبداء محالٌ على الله تعالى بخلاف النسخ. اهـ.

قلت: والمقصودُ بقوله: والبداء محالٌ على الله. أي: أن يَبْدُو له تعالى رأيٌ ويحدث. فهذا محال. أما نسخه فجائز. والله أعلم.

واستدلوا بحديث إبراهيم النخعي، عن أبي عبد الله الجدي، عن خزيمة بن ثابت، قال: جعل لـ رسول الله ﷺ ثلاثاً ولو استزدناه لزدنا^(١) يعني المسح على الخفين للمسافر. وبحديث أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: (إذا توضأ أحدكم، وَلَبَسَ خُفَيْهِ، فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ لَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَذْبَةٍ^٢).

(١) أخرجه أبو داود (١٥٦) في الطهارة. باب تتوفيت في المسح من طريق إبراهيم النخعي. عن أبي عبد الله الجدي، عن خزيمة بن ثابت، وقال الترمذي في «العمل الكبير» ١، ١٧٣: سألت محمد بن سماعة عن هذا الحديث، فقال: لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح، لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدي سماعة من خزيمة بن ثابت.

وكان سماعة يقول: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدي حديث المسح ورواه الترمذي في «سننه» (٩٥) في الطهارة: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، وابن ماجه (٥٥٣) و(٥٥٤) في الطهارة: باب ما جاء في لتوفيت في المسح للمقيم والمسافر، من طريق عمرو بن ميمون، عن أبي عبد الله الجدي، عن خزيمة بن ثابت، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قلت: وهو كما قل. ونظر تميم تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٣٢٩) طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) أخرجه لـ درقطني ١، ٢٠٤، ومن طريقه ابن الجوزي في «لتحقيق» (٢٤١). ولحكمه ١، ١٨١، ولبيهقي ١، ٢٧٩ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً، وقال لحكمه. هذا سند صحيح على شرط مسلم، وتعبه الذهبي: وقال: تفرد به عبد الغفار، وهو ثقة، وحديث شاذ.

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفٌ عند لـ درقطني ١، ٢٠٣، ولبيهقي =

وبحديث عُقبة بن عامر قال: خرجتُ من الشام إلى المدينة يوم الجمعة. فدخلتُ على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: متى أولجتُ خُفَّيك في رجلك؟ قلتُ: يوم الجمعة. قال: فهل نزعتهما؟ قلتُ: لا. فقال: أصبتَ السنة. وفي رواية قال: لبستُهم يوم الجمعة. واليوم يوم الجمعة ثمان قال: أصبتَ السنة. رواه البيهقي وغيره^(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو حديث صحيح اهـ. وعن ابن عمر أنه كن لا يوقت في الخُفين وقتاً.

قالوا: ولأنه مسح في طهارة. فلم يتوقَّت كمسح الرأس والجبيّة.

وأجيب عن احتجاجهم بحديث أبي بن عمارة بأنه ضعيفٌ بالاتفاق كما سبق بيّأه ولو صحَّ لكان محمولاً على جواز المسح أبداً بشرط مراعاة التوقيت، لأنه إنما سأل عن جواز المسح، لا عن توقيته، فيكون كقوله بِحُجَّةٍ: «الصَّعِيدُ الطَّيْبُ وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين»^(٢). فإن معناه أن له التيمم مرة بعد أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء عشر سنين. وليس معناه أن مسحة واحدة تكفيه عشر سنين. فكذا هنا.

والجواب عن حديث خزيمة أنه ضعيفٌ بالاتفاق. وضعفه من وجهين.

أحدهما: أنه مضطرب

= ٢٧٩/١ وقال الدارقطني: وقد علمت أحداً جاء به إلا أسد بن موسى. وانظر «نصب الراية» ١٧٩/١.

(١) أخرجه الدارقطني ١٩٦/١، والحاكم ١٨٠/١ - ١٨١، والبيهقي ٢٨٠/١. وقال لحكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه ووافقه الذهبي. وقال الدارقطني: وهو صحيح الإسناد.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٢) في لطهارة: باب الجنب يتيمم. ولترمذي (١٢٤) في لطهارة: باب ما جاء في التيمم لجنب إذ لم يجد الماء. والنسائي ١٧١/١ في لطهارة: باب لصوت يتيمم واحد. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح. وصححه ابن حبان (١٣١١). والحاكم ١٧٦/١ ووافقه الذهبي.

ولتاني: به منقطع، قال تبعه: لم يسمع إبراهيم من أبي عبد الله الحدادي، قال البخاري: ولا يعرف للحدادي سماع من خريسة، قال البيهقي: قال الترمذي سألت البخاري عن حديث فقال: لا يصح ولو صح لم تكن فيه دلالة، لأنه طرأ ليو ستزده، لراده، والأحكام لا تثبت بهذا.

وأما حديث نس، فصعيف رواه البيهقي وأورد إلى تضعيفه، وأما الرواية عن عمر فروه البيهقي، تم قال: قد روي عن عمر التوفيت، فإما أن يكون رجوع إليه حين بلغه التوفيت عن النبي ﷺ، وإما أن يكون قوله السوافي لسنه الصحيحه الشهورة أولى، والمروي عن ابن عمر يجب عنه بهدين الجوابين، وفيهم ينقص بالتيسر.

٥ - قال في «الإنصاف»: وقيل: يمسح كالجبيرة، احتاره الشيخ تقي الدين قاله في «الفرع»، وقال في «الاحتيارات»: ولا تنوقت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس، كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين وعليه تحمل قصة عقبة بن عامر، وهو نص مذهب مالك وغيره ممن لا يرى التوفيت^١.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: لما ذهب على البريد وجد بها السير وقد انقضت مدة المسح، فلم يمكن النزاع والوضوء إلا بانقطاع عن الرفقة، أو حسهم على وجه يتضررون بالوقوف، فغلب على ظني عدم التوفيت عند الحجة كما قلنا في الجبيرة، ونزلت حديث عمر وقوله: لعقبة بن عامر، أصبت السنة على هذا توفيت بين الأثر ثم رأيت مصرح به في «مغازي ابن عثمة»: أنه كان قد ذهب على البريد كما ذهبت لما فتحت دمشق، ذهب بشيرا بالفتح من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة، فقال له عمر: منذ كم لم تنزع خفيك؟ فقال: منذ يوم الجمعة، قال: أصبت! فحمدت الله على السوافقة، وهذا أظنه أحد القولين لأصحابنا، وهو: أنه إذا كان يتضرر بنزع

(١) نظر السعي ١ ٣٦٥، ٣٦٦، والمجموع شرح لمذهب، ١ ٥٦٥ - ٥٦٩، والمجموع

لتنوي: ٢١ ١١١، ١٧٨

(٢) الإنصاف، ١ ١١٦، والفرع، ١ ١٦١، ولا حشرت، ص ٣٥ - ٣٦

الخفّ صار بمنزلة الجبيرة. وفي القول الآخر: أنه إذا خف الضرر بالنزع، تيسر له يمسح. وهذا كالروایتين لنا إذا كان جرحه بارزاً يمكنه مسحه بالماء دون غسله، فهل يمسحه أو يتيّمه له؟ على روايتين. والصحيح المسح، لأن طهارة المسح بالماء أولى من طهارة المسح بالتراب، ولأنه إذا جاز المسح على حائل لعضو، فعليه أولى. وذلك أن طهارة المسح على الخفين طهارة اختيارية، وطهارة الجبيرة طهارة اضطرارية، فماسح الخف لما كان متمكناً من الغسل ولمسح، وقت له المسح، وماسح الجبيرة لما كان مضطراً إلى مسحها، لم يؤقت، وجاز في الكبرى، فلخفّ الذي يتضرر بنزعه جبيرة. وضرره يكون بشيء: إما أن يكون في شج وبرد عظيم، إذ نزعه ينال رجليه ضرر، أو يكون الماء بارد لا يمكن معه غسلهما، فإن نزعهم تيمم فمسحهما خير من التيمم، أو يكون خائفاً - إذ نزعهم وتوضأ - من عدو أو سبع، أو انقطع عن الرفقة في مكان لا يمكنه السير وحده، ففي مثل هذه الحال له ترك طهارة الماء إلى التيمم، فلأن يجوز ترك طهارة الغسل إلى المسح أولى.

ويلحق بذلك إذا كان عدم الماء ومعه قليل يكفي لطهارة المسح، لا لطهارة الغسل، فإن نزعهما تيمم، فالمسح عليهما خير من التيمم، وأصل ذلك أن قوله **يَتِيمٌ**: يمسح المقيم يوم وليلة، والمسافر ثلاثة أيام وليلتين. منطوقه إباحة المسح هذه المدة والمفهوم لا عموم له. بل يكفي أن لا يكون المسكوت كالمنطوق، فإذا خالفه في صورة حصلت المخالفة، فإذا كان فيما سوى هذه المدة لا يُباح مطلقاً، بل يحظر تارة ويُباح أخرى حصل العمل بالحديث، وهذا واضح، وهي مسألة نافعة جداً، فإنه من باشر الأسفار في الحج والجهاد والتجارة وغيرها، رأى أنه في أوقات كثيرة لا يمكن نزع الخفين والوضوء إلا بضرر يُباح التيمم بدونه، واعتبر ذلك بما لو انقضت المدة والعدو بإزائه، ففائدة النزع الوضوء على الرجلين، فحيث يسقط الوضوء على الرجلين يسقط النزع، وقد يكون الوضوء واجباً لو كانتا بارزتين، لكن مع استتارهما يحتاج إلى قلعهما وغسل الرجلين ثم لبسهما ثانياً إذا

لم تتم مصلحته إلا بذلك بخلاف ما إذا استمر، فإن طهرته باقية، وبخلاف ما إذا توضع ومسح عليهم، فإن ذلك قد لا يضره، ففي هذين الموضعين لا يتوقفت إذا كان الوضوء ساقطاً فينتقل إلى التيمم، فإن المسح المستمر أولى من التيمم وإذا كان في النزاع واللبس ضررٌ يُبيح التيمم، فلأن يبيح المسح أولى أهـ^١.

الترجيح:

قلت: والراجح التوقيت كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة إلا في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس، لحديث عتبة بن عامر، ولما ذكره ابن تيمية، والله أعلم.

فرع: ويخلع عند انقضاء المدة، فإن خاف أو تضرر رفيقه بانتظاره تيمم، فإن مسح وصلى أعاد هذا على المذهب. وتقدم أن الراجح جواز المسح للمشقة ولو بعد نهاية المدة.

نص: (ويجوز (و): على الجبيرة إذا لم يتعد محل الحاجة. ولا يجوز (و): المسح في الطهارة الكبرى إلا على الجبيرة).

ش: الجبيرة والجبارة بكسر جيم الثانية: وهي أخشب أو نحوه، تُربط على الكسر ونحوه، جمعها جبائر^٢.

يجوز المسح على جبيرة مشدودة على كسر أو جرح ونحوهما، لم تتجاوز هذه الجبيرة قدر الحاجة وهو موضع الجرح والكسر وما قُرب منه بحيث يحتاج إليه في شدّها، لأنه موضع حاجة فتقيد بقدرها، فإن الجبيرة إنما توضع على طرفي الصحيح ليرجع الكسر. وقد أشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك حيث أتى بصيغة المضارع، ورمز بالواو.

(١) «مجموع الفتاوى» ٢١ - ٢١٥ - ٢١٧

(٢) نظر لمطبع ص ٢٢.

مسألة: ويجب مسح جميع الجبيرة ولا يُجزى مسح بعضها.

التعليل: لأنه لا ضرر في تعميمها به بخلاف الخُفِّ، فإنه يشق تعميم جميعه، ويتلفه المسح.

مسألة: ويُجزى المسح على الجبيرة من غير تيمم، هذا المذهب وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء.

التعليل: لأنه مسح على حائل، فجزأ من غير تيمم كمسح الخُفِّ بل أولى. إذ صاحب الضرورة أحق بالتخفيف، والاستدلال بقصة صاحب الشجة ضعيف بأنه يحتمل أن الواو فيه بمعنى «أو»، ويحتمل أن التيمم فيه لشدة العصابة فيه على غير طهارة^١.

مسألة: فإن تجاوزت الجبيرة محلَّ الحاجة، وجب نزْعُها، ليغسل ما يُمكنه غسله من غير ضرر، فإن خاف من نزْعها تلفاً أو ضرراً، تيمم لِزائد على قدر الحاجة، ومسح ما حاذى محلَّ الحاجة، وغسل ما سوى ذلك، فيجمع إذن بين الغسل والمسح والتيمم.

قال الخلال: كأن أب عبد الله استحب أن يتوقى أن يسط الشدَّ على الجرح بما يُجاوزُه، ثم سهَّل في مسألة الميموني والمروذي، لأن هذا مما لا ينضبط، وهو شديد جداً، ولا بأس بالمسح على العصائب كيف شدها^٢.

فرع: وممن رأى المسح على العصائب ابنُ عمر وعبيد بن عمير وعطاء. وأجاز لمسح على الجبائر الحسن والنخعي ومالك وإسحاق والمزني، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

وقال الشافعي في أحد قوليه: يُعيد كُفَّ صلاة صلاها، لأن الله تعالى أمر

(١) طر «كشف القناع» ١/ ١٣٥، و«فتاوى اللجنة» ٥/ ٢٤٨.

(٢) طر «كشف القناع» ١/ ١٣٦، و«المغني» ١/ ٣٥٥.

بالغسل ولم يأت به.

واحتج من رأي المسح على العصائب بحديث علي - رضي الله عنه - قال: انكسرت إحدى زندي، فأمرني النبي ﷺ أن أمسح على الجبائر. رواه ابن ماجه^(١)، والدارقطني والبيهقي، قال النووي: اتفقوا على ضعفه اهـ.

وبم زوى جابر، قال: خرجنا في سفرة فأصاب رجلاً منا شجة^(٢) في وجهه، ثم احتلم فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال: «قتلوه، قتلهم الله، ألا سألوا، إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها، ثم يغسل سائر جسده». رواه أبو داود^(٣)، والدارقطني، والبيهقي، قال النووي: وضعفه البيهقي اهـ.

(١) في «سننه» (٦٥٧) في الطهارة: باب لمسح على الجبائر. قال البوصيري في «مصبح لزججة» ورقة ٤٥: هذا سناد فيه عمرو بن خالد، كذبه أحمد وابن معين، وقال لبخري: منكر لحديث، وقال أبو زرعة ووكيع: يضع لحديث، وقال الحاكم: يروى عن زيد بن علي لموضوعت. قلت: وقال لدارقطني في «سننه» ٢٢٧/١: متروك. ونظر سنن البيهقي ٢٨٠، و«لكمل» لابن عدي ١٧٧٨/٥، وقال: عامة ما يرويه موضوعت.

(٢) هي لمرة من السج، وتسج في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه فيه ويستقم، ثم ستمس في غيره من لأعضاء، يقال: شجّه يشجّه شجاً. نظر «النهاية» ٤٤٥ ٢.

(٣) في «سننه» (٣٣٦) في الطهارة: باب في المجروح يتيمم، ولدارقطني ١٨٩/١ - ١٩٠، من طريق لزيبر بن فريق عن عطء، عن جابر.

وخلفه لأوزاعي فجعله عن عطء عن بن عباس، كما في رواية أبي دود (٣٣٧) في الطهارة: باب في المجروح يتيمم، وابن ماجه (٥٧٢) في الطهارة: باب في المجروح تصيبه الجذبة فيخاف على نفسه إن غتس.

وأخرجه بن الجارود في «المنتقى» (١٢٨)، وابن خزيمة (٢٧٣)، وابن حبان (١٣١٤)، ولحاكم ١٦٥، من طريق الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح، عن عطء، عن بن عباس، =

وعن ابن عباس مثله^(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارمي وأحمد.

ولأنه قول ابن عمر ولم نَعْرِفْ له في الصحابة مخالفاً، ولأنه مَسَحَ على حائلٍ أبيض له المسح عليه، فلم تجب معه الإعادة كالمسح على الخف.

قال الزركشي: والعي: قصورُ الفهم وشفاء هذا المرض بالسؤال عما جهله ليعرف اهـ.

مسألة: وَيَحْرُمُ الجبرُ بجبيرة نجسة كجلد الميتة والخرقه النجسة. ويحرم الجبرُ بمغصوبٍ، والمسحُ على ذلك باطل. وكذا الصلاة فيه ذكره ابن عقيل وغيره كالخُفِّ النجس. وكذلك الحريرُ لِذِكْرِ يَحْرُمُ الجبرُ به ولا يصحُّ المسح عليه.

مسألة: ومثُلُ الجبيرة دواء وعِصَابَةٌ شَدَّ بها رأسه أو غيرها وَلَصُوقٌ - بفتح اللام - على جراح أو وجع ولو كان قاراً - أي زِفْتاً - في شق وتضرَّرَ بقلعه، أو تألمت أصبعه، فألقمها مرارة.

إذا وَضَعَ ما تقدم على طهارة، جاز المسحُ عليها، لأنها في معناها. وسيأتي أن الصحيحَ عدمُ اشتراطِ تقدم الطهارة عند وضعها. وروى الأثرم بإسناده عن ابن عمر: أنه خرجت بإبهامه قرحة، فألقمها مرارة وكان يتوضأ عليها.

قال في «الإنصاف»: لو انقطع ظفره، أو كان بإصبعه جرح أو فصاد أو خاف إن أصابه الماء أن يَزَرَقَ الجرحُ، أو وضع دواء على جرح أو وجع ونحوه، جاز المسح عليه، نص عليه^(٢).

= وقد صححه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم ووافقه الذهبي.

قلت: والحديث بجملته حسن. وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣٠٥٦) طبع مؤسسة الرسالة.

(١) نظر ما قبله.

(٢) انظر «كشف لقناع» ١ ١٣٦. و«المغني» ١/٣٥٥. ٣٥٦ و«لمجموع شرح لمهذب»

٣٢٤/٢ و«شرح الزركشي» ١ ٣٥٩. و«الإنصاف» ١ ١٨٩.

فرع: ويُفارق مسحُ لجبيرة مسحُ الحُفّ من خمسة أوجه:

أحدها: أنه لا يجوزُ لمسحُ عيها، إلا عندَ نُزْعِها، ولخفِ خلاف ذلك.
والثاني: أنه يجبُ ستيعُها بالمسحِ كما تقدم.

وإن كن بعضُها في محل نُفْرض، وبعضُها في غيره مسح ما حذى محلَّ
لنُفْرض، نصَّ عليه أحمد.

الثالث: أنه يمسحُ عى لجبيرة من غير توقيت بيوم وليلة ولا ثلاثة أيام، لأن
مسحها لضرورة فيقتدّر بقدرها، ولضرورة تدعو في مسحها إلى حبها، فيقتدّر بذلك
دون غيره.

الرابع: أنه يمسحُ عيها في الطهارة الكبرى بخلاف غيرها، لأن لصرر يحنق
بنزعها فيها بخلاف الحُفّ وقد نُشر لمؤلف إلى تعاق لائمة لأربعة عى ذلك
حيث تى بصيغة المصراع ورمز بالو.

الخامس: أنه لا يشترط تقدم طهارة عى تدهم في إحدى الرويتين حذره
لحلان وقل: قد روى حرب، وسحق ولمروذي في ذلك سهولة عن أحمد.
وحتج بهن عسر وكأنه ترك قوله لأول وهو شبهه، لأن هذا مما لا يضبط ويغبط عى
لنس جد، فلا بأس به. ويقوي هذا حديث جبر في لذي أصبته الشجة، فإنه
قال: إنه كن يُجزئه أن يعصب عى جرحه خرقه ويمسح عيها ولم يذكر الطهارة
وكذلك أمر عيا أن يمسح عى لجبر ولم يشترط طهارة، ولأن المسح عيها جز
دفع لشفقة نزعها، ونزعها يتوق إذ لسه عى غير طهارة كشفقة إذ لسه عى
طهارة، لأن لجرح يقع فجأة أو في وقت لا يعلم لسه وقوعه فيه.

واختار هذه الروية بن عقيل، وصاحب التحيص فيه والموفق وقدمه بن
تميم. وجزم به في الوجيزا، وصوبه في الإنصاف، واختاره الشيخ عبدالله بن
الشيخ محمد بن عبدالوهاب، والشيخ عبدالرحمن السعدي.

والرواية الثانية: لا يمسح عليها إلا أن يشدّها على طهارة وهو ظاهر كلام الخراقي، لأنه حائل يمسح عليه، فكان من شرط لمسح عليه تقدم الطهارة كسائر الممسوحات.

فعلى هذا إذ لبسها على غير طهارة، ثم خاف من نزعه تيمم لها.

الترجيح:

قلت: والراجح الرواية الأولى قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: ولصحيح أن مسح لجبيرة لا يشترط له تقدّم طهارة، وأنه يمسح على لجبيرة سواء وضعها على طهارة أو غير طهارة، وسواء كان الشدّ على محلّ لحاجة أو زناداً عن ذلك إلا أنه إذ أمكنه أن يختصر الشدّ وجب عليه، فإن لعله في لمسح عليها هو الضرورة، والغالب منها أن تقع على غير طهارة ولم يرد عن النبي ﷺ فيها شرط لطهارة قبلها، ولا يمكن قياسها على الخفين لوجود الفروق الكثيرة بينهما، لمنعة من الإلحاق، لأن شرط لقياس مسدود للفرع للأصل من كل وجه. والله أعلم.

نصر: ولا يجوز (و): المسح على مُقَطَّع يبدو منه بعض القدم.

ش: لمذهب أنه لا يجوز لمسح على لخف لمخرق لذي يبدو منه بعض لقدم كما تقدم، وقد أشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة لأربعة على ذلك حيث أتى بصيغة المضارع ورمز بالو، لكن تقدم^(٣) أن لصحيح جواز لمسح عليه والله أعلم.

نصر: وتبدأ (ود) مدة المسح من الحدث بعد اللبس.

ش: وتبدأ مدة لمسح من وقت حدث بعد لبس إلى مثنه من الثاني لسقيم.

(١) نظير المغني ٣٥٦ ١، وكشف لقناع، ١٢٨، و الدرر السنية ٨١ ٣، والإنصاف: ١٧٤ ١.

(٢) المختارات الحنية ص ٢٢.

(٣) ص ٤٩٤ - ٤٩٥.

أو الرابع للمسافر. قال في «الإنصاف»: هذا المذهب بلا ريب والمشهور من الروائتين، وعليه الأصحاب. قال في «الفروع»: أي من وقت جواز مسحه بعد حدثه. فلو مضى من الحدث يومٌ وليلة، أو ثلاثة، إن كان مسافراً، ولم يمسح، انقضت المدة، وما لم يُحدث لا يُحتسب من المدة. فلو بقي بعد لبسه يوماً على طهارة للبس، ثم أحدث: استباح بعد الحدث المدة. وانقضاء المدة وقت جواز مسحه بعد حدثه اهـ. وأشار المؤلف إلى وجود خلاف في المذهب حيث أتى بصيغة المضارع المبدوء بالتاء، ورمز بالواو والدال.

وم ذكره المؤلف هو مذهب الشافعي أيضاً وأبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وجمهور العلماء وداود.

الدليل: حديث صفوان بن عسال قال: «أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط ونوم وبول» وقد تقدم^(١).

ويدل بمفهومه: أنها تنزع لثلاث مضي من الغائط.

ولأنها عبدة موقته، فاعتبر لها أول وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة. واستدلوا أيضاً برواية رواها الحافظ القاسم بن زكريا المطرزي^(٢) في حديث صفوان «من الحدث إلى الحدث» وهي زيادة غريبة ليست ثابتة قاله النووي.

وحكى الموردي والشافعي عن الحسن البصري أن ابتداءها من اللبس.

(١) سف ص ٤٧٠.

(٢) هو إمام العلامة لمقرئ، لمحدث ثقة، أبو بكر، لقسم بن زكريا بن يحيى البغدادي، لمعروف بالمطرز (٣٠٥هـ).

والمطرز: بضم الميم، وفتح الطاء لمهمة، وكسر الراء لمُسْتَد، وفي آخره لزي، هذه لكلمة لس يطرز لتيب، كذا قاله في «الأنساب» ٣٢١٥، وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٤ ١٤٩.

وعن أحمد: ابتداء المدة من المسح بعد الحدث. وهي من المفردات، وانتهائها وقت المسح، وبهذا قال داود في رواية عنه، قال النووي: وهو المختار الراجح دليلاً، واختاره ابن المنذر، وحكى نحوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي.

الدليل: قوله بَيِّنَةٌ: «يمسح المسافر ثلاثة أيام»^(١) وهي أحاديث صحاح، كما سبق، وهذا تصريح بأنه يمسح ثلاثة، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت المدة من المسح، وأما الحدث، فإنه غير مناسب جعله أول المدة وإنما المناسب جعل أول الفعل الذي فيه رخصة مخالفة للأصل، وهو المسح الذي يدل على الغسل^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجح القول بأن ابتداء المدة من المسح بعد الحدث وانتهائها وقت

المسح لوضوح دليله، والله أعلم.

فرع: ومن مسح مسافراً، ثم أقام أتم بقية مدة مسح مقيم إن وجدت له بقية من اليوم واللييلة، وإن مضى بعد الحدث يومٌ ولييلة فأكثر، ثم أقام خلع الخف ونحوه لانقطاع السفر قال الموفق: لا أعلم فيه مخالفاً اهـ.

فلو تلبس بصلاة في سفينة فدخلت الإقامة في أثنائها بعد اليوم واللييلة أبطلت. قال في الرعاية: في الأشهر اهـ، وكذا لو نوى الإقامة.

وإن مسح مقيم أقل من يوم ولييلة ثم سافر أتم مسح مقيم تغليبا للإقامة، لأنها الأصل.

(١) تقدم تخريجه من حديث علي بن أبي طالب وخزيمة بن ثبوت وعوف بن مالك وصفون بن عسال ص ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/ ١٢٩ و«الإنصاف» ١/ ١٧٧ و«المجموع شرح لمهذب» ١/ ٤٧٠، ٤٧١، و«المختارات، لجلية» ص ٢١، و«الأوسط» لابن المنذر ١/ ٤٤٣، و«لفروع» ١/ ١٦٧.

وهذه الرواية عن أحمد اختارها الأكثر، وهو قول الثوري والشافعي وإسحاق .
وروي عن أحمد: أنه يمسح مسح المسافر سواء مسح في الحضر لصلاة أو أكثر
منها قبل أن تنقضي مدة المسح وهو حاضر. وهو مذهب أبي حنيفة وهذا اختيار
الخلال وصاحبه أبي بكر، وقال الخلال: رجع أحمد عن قوله الأول إلى هذا .
الدليل: قوله ﷺ: «يَمْسَحُ الْمَسْفِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ»^(١) وهذا مسافر. ولأنه
سافر قبل كمال مدة المسح، فأشبهه من سافر قبل المسح بعد الحدث^(٢).

الترجيح:

قلت: والراجع لقول الثاني وهو أنه يمسح مسح مسافر. لأن الشارع وقت
للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، فزاده عن المقيم في المدة تيسيراً عليه لحاجته إلى
ذلك، لما يلحقه من المشقة في الغالب، فالعلة موجودة في مَنْ مسح، ثم سافر
كما هي موجودة في مَنْ سافر قبل المسح، ولا فرق، وكلُّ منهما يُطلق عليه
مسافر، فيشملة قوله ﷺ: «يَمْسَحُ الْمَسْفِرُ» لحديث والله أعلم.

فرع: وإن شك هل ابتداء المسح حضر أو سفراً، أتم مسح مقيم. لأن الأصل
الغسل والمسح رخصة، فإذا وقع الشك في شرطها رد إلى الأصل. هذا على
المذهب^(٣) وتقدم أن الراجع أنه يمسح مسح مسافر.

فرع. وإن شك الماسح في بقاء لمدة له يجز المسح مقيماً كان أو مسافراً ما
دام الشك، لأن المسح رخصة جوزت بشرط، فإن لم يتحقق بقاء شرطها، رجع
إلى الأصل. فلو خالف ومسح مع الشك في بقاء المدة، فبان بقاؤها، صح وضوؤه
على الصحيح من المذهب، ولا يصلي به قبل أن يتبين له بقاؤها، فإن صلى مع
الشك أعاد.

(١) سف ص ٤٦١.

(٢) طر اكتشاف لفتح، ١ ١٢٩، و«المغني» ١ ٣٧١ - ٣٧٢، و«الإنصاف» ١ ١٧٧.

(٣) نظر «كشف القناع» ١ ١٢٩ و«المبدع» ١ ١٤٣.

فرع: وَمَنْ أَدَّاهُ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ أَتَمَّ مَسْحَ مُسَافِرٍ، لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ مُسَافِرًا^(١) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ اهـ^(٢).

نص: «وَأَمْنَعُ: الْمَسْحُ (وَش) عَلَى مُحَرَّمٍ (هـ)».

ش: وَيَشْتَرُطُ أَيْضًا لِلْمَسْحِ عَلَى خُفٍّ وَنَحْوِهِ إِبَاحَتَهُ.

التعليل: لِأَنَّ الْمَسْحَ رَخْصَةً، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِالْمَعْصِيَةِ، فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ مَغْصُوبٍ وَلَا حَرِيرٍ وَلَوْ فِي ضَرُورَةٍ كَمَنْ هُوَ فِي بَلَدٍ ثَلَجٍ، وَخَافَ سَقُوطَ أَصَابِعِهِ بِخَلْعِ الْخُفِّ الْمَغْصُوبِ أَوْ الْحَرِيرِ، فَلَا يَسْتَبِيحُ الْمَسْحَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَنْهِي عَنْهُ فِي الْأَصْلِ. وَهَذِهِ ضَرُورَةٌ نَادِرَةٌ، فَإِنْ صَلَّى وَقَدْ مَسَحَ عَلَيْهِ إِذْنُ أَعَادَ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ لِبُطْلَانِهِمَا. وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقَدْ أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى مُوَافَقَةِ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ أَتَى بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ، وَرَمَزَ بِالْوَاوِ وَالشِّينِ.

وعن أحمد: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ حَكَاهَا غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَقَالَ فِي «الْفُصُولِ» وَ«النِّهَايَةِ» وَ«الْمُسْتَوْعِبِ»: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُضْطَرَرٍّ كَمَنْ هُوَ فِي بَلَدٍ ثَلَجٍ وَخَافَ سَقُوطَ أَصَابِعِهِ اهـ^(٣).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الضَّرُورَاتِ تُبَاحُ الْمُحْظُورَاتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَسْأَلَةٌ: وَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ وَنَحْوِهِ حَرِيرٍ لِأَنَّهُ فَقَطْ دُونَ خَشْيٍ وَذَكْرٍ. لِإِبَاحَتِهِ لَهَا دُونَهُمَا وَلَوْ صَغِيرَيْنِ^(٤).

(١) نَظَرَ اكْتِشَافُ الْقَنْعِ، ١/ ١٢٩. ١٣٠ وَ«الْإِنْصَافِ» ١/ ١٧٨.

(٢) «الْإِنْصَافِ»، ١/ ١٧٩.

(٣) نَظَرَ اكْتِشَافُ الْقَنْعِ، ١/ ١٣٠. ١٣١ وَ«الْمَغْنِي»، ١/ ٣٧٣ وَ«الْإِنْصَافِ» ١/ ١٨٠.

وَالْمُسْتَوْعِبِ» ١/ ١٧٦.

(٤) «كُشِفَ الْقَنْعُ» ١/ ١٣١.

فرع: ويُشترط أيضاً طهارة عينه، لأن نجس العين منهي عنه، فلا يصح المسح على نجس ولو في ضرورة لما تقدم في الحرير فيتيمم مع الضرورة للرجلين عن غسلهما وكذا لو كان النجس عمامة أو جبيرة وتضرر بنزعها يتييم لما تحتها قال في «المنتهى»: ويتيمم معها لمستور، ولا يمسح على النجس ويُعيد ما صَلَّى به، لأنه حامل للنجاسة.

ولو مسح على خُفٍّ طاهر العين، لكن بباطنه أو قدمه نجاسة لا يُمكن إزالتها إلا بنزعه، جاز المسح عليه لوجود شرطه ويستبيح بذلك مسح المصحف والصلاة إذا لم يجد ما يُزيل به النجاسة ويستبيح غير ذلك كالطوف.

بخلاف الوضوء قبل الاستنجاء، وفرق المجد بينهما بأن نجاسة المحل هناك لما أوجبت الطهارتين جعلت إحداهما تابعة للأخرى وهذا معلوم هنا^(١).

فرع: ويُشترط للمسح على الخفين وسائر الحوائل أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة بالماء.

الدليل: ما روى أبو بكر أن النبي ﷺ رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر، فلبس خفيه أن يمسح عليهما^(٢) رواه الشافعي، وابن خزيمة، والطبراني، وحسنه البخاري، وقال: هو صحيح الإسناد. والظاهر المطلق ينصرف إلى الكامل.

وروى المغيرة بن شعبة قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفيه، فقال: «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين»، متفق عليه ولفظه البخاري^(٣).

(١) انظر «كتاب القناع» ١/ ١٣١، و«شرح منتهى الإرادات» ١/ ٦٠.

(٢) سف ص ٤٩٨.

(٣) أخرجه لبخري (٢٠٦) في الوضوء: باب إذا دخل رجليه وهما طاهرتين، ومسنم (٢٧٤) في لظاهرة: باب لمسح على الخفين، برقم (٧٩) و(٨٠) لرقم لخص لحديث.

قوله: **أَفَاهُوَيْتُ أَي:** مددت يدي، قال لأصمعي: **أَهُوَيْتُ** بلشيء: إذ أومأت به، **وقد** غيره: **أَهُوَيْتُ** قصدتُ لهوئِي من لقيمه إلى القعود، وقيل: **لَاهُوء** لإمالة.

مسألة: ولو مسح في الطهارة على خُفٍّ بآن لبس خُفًّا على طهارة، ثم أحدث وتوضأ، ومسح عليه، ثم لبس عمامة أو جبيرة جاز له لمسح عليها.
أو توضأ ثم لبس عمامة أو جبيرة ثم أحدث وتوضأ ومسح عليها ثم لبس خُفًّا جاز له لمسح عليه.

التعليل: لأن ما تقدمه طهارة كمة ترفع الحدث شبه ما لو غسلك، أو غس صحيحاً، وتيمم لجرح، ثم لبس حائلاً، جاز له لمسح عليه.
التعليل: لأنه تقدمه طهارة كاملة بالنسبة إليه.

مسألة: ولا يمسح على خُفٍّ ولا جرموقٍ ولا جوربٍ ولا عمامةٍ ولا خمارٍ ولا جبيرةٍ لبسه على طهارة تَيَقُّم على مُذهب.
التعليل: لأنه لا يرفع حدثاً.

مثال: لو تيمم لعدم وجود الماء، ثم لبس الخفين، فنقضت طهارته ووجد لماء فتوضأ، فلا يصح أن يمسح على الخفين للذين لبسهم بعد لتيمم بل عليه أن يخلعهما ويغسل القدمين.

قال الزركشي: ويتخرج لجواز بناء على أنه رفع، وقد أشّر إليه أحمد قال أبو العباس -أي: ابن تيمية-: وهذا فيمن تَيَقَّم لعدم لماء ما من تَيَقُّم لمريض كلجريح ونحوه، فينبغي أن يكون كالمستحاضة، قال: وتعليل أصحابنا يقتضيه هذا.

قلت: أما بالنسبة للجبيرة فتقدم أن لصحيح عذم شرط تقدم الطهارة لجواز المسح عليها، فمن باب أولى لو وضعت على طهارة تيمم.

أما بالنسبة للخف ونحوه، فسيأتي في باب لتيمم أن المرجح أنه رفع للحدث

رفعاً مؤقتاً إلى وجود الماء أو القدرة على استعماله، فإذا وُجد الماء مثلاً، بطلت طهارة التيمم، فصار الخف ونحوه ملبوساً على طهارة قد بطلت الآن بدون ناقض فلا يصح الاعتماد على تلك الطهارة والله أعلم.

مسألة: ولو غَسَلَ رجلاً، ثم أدخلها الخُفَّ قبلَ غسل الأخرى خلع الخف، ثم لبس بعدَ غسل الأخرى لتكامل الطهارة.

ولو لبس الأولى طاهرة قبلَ غسل الأخرى، ثم غسل الرجل الأخرى وأدخلها خفها لم يمسح.

التعليل: لأن لبسه للخفين لم يكن بعد كمال الطهارة.

فإن خلع الأولى ثم لبسها مع بقاء طهارته، جاز له المسح.

التعليل: لأن لبسهما بعد كمال الطهارة^(١).

قال في «الاختيارات»: ومن غسل إحدى رجليه، ثم أدخلها الخُفَّ قبلَ غسل الأخرى، فإنه يجوز له المسحُ عليها من غير اشتراط خلع، ولبسه قبل إكمال الطهارة كلبسه بعدها وكذا لبس العِمامة قبل إكمال الطهارة، وهو إحدى الروايتين وهو مذهب أبي حنيفة اهـ^(٢).

قال الحافظ: وأجازه الثوري والكوفيون والمزني صاحب الشافعي، ومطرف صاحب مالك، وابن المنذر وغيرهم، أي: يجزىء المسح إذا غسل إحداهما، وأدخلها الخُفَّ، ثم الأخرى لصدق أنه أدخل كلاً من رجليه الخفين وهي طاهرة، وتُعقَّب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة، واستضعفه ابن دقيق العيد، لأن الاحتمال باقٍ. قال: لكن إن ضُمَّ إليه دليلٌ يدلُّ على أن

(١) نظر «كتف القدح»: ١، ١٢٦، ١٢٧ و«نيل الأوطار» ١، ٢١٥ و«ترج لزركتي» ١، ٣٨٢ و«لمبوع» ١، ١٣٩.

(٢) «لاختيارات لفقيه» ص ٣٥.

الطهارة لا تتبعُ اتَّجه^(١) اهـ.

قال الشوكاني: وصرَّح بأنَّه لا يمتنع أن يعبَّر بهذه العبارة عن كون كُلِّ واحدة منهما أدخلت طاهرة. قال: بل ربما يدَّعي أنه ظاهرٌ في ذلك، فإنَّ الضميرَ في قوله: أدخلتهما يقتضي تعليقَ الحكم لكل واحدةٍ منهما نعم من روى: فإنني أدخلتهما وهما طاهرتان، قد يتمسَّكُ بروايته هذا القائل من حيث إن قوله: أدخلتهما يقتضي كُلَّ واحدةٍ منهما، فقوله: وهما طاهرتان، يصير حالاً من كل واحدة، فيكون التقديرُ: أدخلتُ كُلَّ واحدةٍ منهما حال طهارتهما^(٢). اهـ.

الترجيح:

قلت: وما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية قوي واضح الدلالة، والاحتياط: العمل بالقول الأول؛ لسهولة العمل به، والله أعلم.

مسألة: وإن لبس الخُفَّ ونحوه محدثاً، ثم غَسَلَ الرجلين في الخُفِّ ونحوه، لم يجزِ المسحُ^(٣) قال في «الاختيارات»: ولو غسل الرجلين في الخفين بعد أن لبسهما محدثاً جاز المسحُ وهو مذهب أبي حنيفة وقول مخرَّج في مذهب أحمد. قلت: وهو رواية في «المُبْهَج»^(٤). اهـ.

مسألة: ولو نوى جُنُبٌ ونحوه كحائض ونفساء، انقطع دُمُهما رفع حدثه، ثم غسلهما وأدخلهما في الخُفَّ ونحوه، ثم تم طهارته، لم يجز له المسحُ.

التعليل: لأنه لم يلبسه بعد كمال الطهارة.

مسألة: وإن غسل وجهه ويديه، ومسح رأسه، ثم لبس العِمَامَةَ، ثم غسل رجليه خَلَعَ العِمَامَةَ ثم لبسها ليوجد شرط المسح كالخف^(٥).

(١) «فتح الباري» ١/٣١٠.

(٢) «نبيل الأوطار» ١/٢١٥.

(٣) انظر «كشف القناع» ١٤/١٢٧.

(٤) «الاختيارات الفقهية» ص ٣٥. وانظر «الإنصاف» ١/١٧٢.

(٥) انظر «كشف القناع» ١/١٢٨.

وقال ابن تيمية: ويتوجه أن العِمَامَةَ لا يُشْتَرَطُ لها ابتداء اللبس على طَهَارَةٍ،
ويكفيه فيهما الطهارة المتقدمة، لأن العادة أن من توضأ مَسَحَ رأسه، ورفع العِمَامَةَ
ثم أعادها. ولا يبقى مكشوف الرأس إلى آخر الوضوء^(١). اهـ.

نصر: «ووجب (خ): مسح أكثر أعلى الخف والله أعلم».

ش: «ويجب مسح أكثر أعلى خُفٍّ ونحوه كجورب وجُرموق». قال في
«الإنصاف»: «على الصحيح من المذهب. اهـ. وقد أشار المؤلف إلى خلاف
الأئمة الثلاثة حيث أتى بصيغة الماضي ورمز بالخاء».

مسألة: «ولا يُسنُّ استيعابه». ويكون المسح مرةً، فلا يجب تكراره بل ولا يُسنُّ،
ولا يُجزىء مسح أسفله وعقبه عن مسح ظاهره، بل ولا يسن مسحهما مع مسح
ظاهره. وبذلك قال عروة وعطاءٌ والحسن والنخعي والثوري والأوزاعي وإسحاق
وأصحاب الرأي وابن المنذر.

الدليل: قولُ علي رضي الله عنه: لو كن الدينُ بالرأي، لكان أسفل الخُفِّ أولى
بالمسح من أعلاه، وقد رأيتُ النبي ﷺ يمسح على ظاهر خُفيه. رواه أحمد وأبو
دود^(٢). قال الحافظ عبدالغني: إسناده صحيح.

فَبَيَّنَ أن الرأي وإن اقتضى مسح أسفله، إلا أن السنة أحقُّ أن تُتبع، لأن أسفلَه
مَظَنَّةٌ ملاقة النجاسة وكثرة الوسخ. فمسحه يُفضي إلى تلوث اليد من غير فائدة.
وم ورد أنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام: مسح على الخف وأسفله^(٣). فرواه أحمد.

(١) «الإنصاف»، ١ ١٧٢

(٢) «خرجه لإمام أحمد ١ ٩٥ برقم (٧٣١) - ضع مؤسسة لرسالة - وأبو دود (١٦٢) و(١٦٣)»
(١٦٤) في الطهارة: باب كيف لمسح، وهو حديث صحيح بطريقه. نظر: مسند الإمام
أحمد (٧٣٧)

(٣) «خرجه لإمام أحمد ٤ ٢٥١. وأبو دود (١٦٥) في الطهارة: باب كيف لمسح. وبس مجه
(٥٥٠) في الطهارة: باب في مسح أعلى الخف وأسفله. ولترمذي في «سننه» (٩٧) في =

وقال: من وجه ضعيف، والترمذي وقال: معلول، وقال: سألت أبا زُرعة ومحمداً -أي البخاري- عن هذا الحديث، فقالا: ليس بصحيح.

ومن الأدلة ما رواه أبو داود والترمذي عن المغيرة قال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما^(١). قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وعن عمر -رضي الله عنه- قال: رأيت النبي ﷺ يأمر بالمسح على ظاهر الخفين إذا لبسهما وهما طاهرتان. رواه الخلال بإسناده^(٢).

وروي عن سعد أنه كان يرى مسح ظاهره وباطنه. وروي أيضاً عن ابن عمر وعمر بن عبدالعزيز والزهري ومكحول وابن المبارك ومالك والشافعي.

دليلهم: ما روى المغيرة بن شعبة قال: وضأت رسول الله ﷺ فمسح أعلى الخف وأسفله^(٣). رواه ابن ماجه والترمذي.

قلت: وتقدم أنه ضعيف فالصحيح القول الأول. والله أعلم.

مسألة: وتكره الزيادة على المرة في مسح الخف، لأنه يفسده.

قلت: فغل الزيادة على وجه التعبد لعدم ورود دليل على مشروعية الزيادة

= الطهارة: باب في المسح على الخفين: أعلاه وأسفله. وفي «العلل الكبير» ١ ٧٩. وقال في «السنن»: وهذا حديث معلول. وقال في «العلل الكبير»: سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث. فقال: لا يصح هذا.

(١) أخرجه أبو داود (١٦١) في لطهارة: باب كيف المسح. والترمذي (٩٨) في لطهارة: باب في المسح على الخفين: ظاهرهما. وقال: حديث لمغيرة حديث حسن.

(٢) وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٧٠). وقال لهيثمي في «المجمع» ١ ٢٥٥: رواه أبو يعلى. ورجاله ثقات. قلنا: في سنده خالد بن أبي بكر. قال عنه لبخاري: منكر لحديث وروي عنه زيد بن الحبيب مناكير. «العلل الكبير» للترمذي ٢ ٧٣٢. وقال لبزر في (لبحر الزخار - مسنده) ١ ٢٤٢: وخالد بن أبي بكر لين لحديث.

(٣) سلف في الصفحة السابقة.

فيما أعلم، والله أعلم.

فرع: في كيفية المسح على الخُفِّ ونحوه: يَضَعُ يديه مُفَرَّجَتِي الأصابع على أطراف أصابع رجليه، ثم يُمرهما على مشطيه قدميه إلى ساقيه. هذه صفةُ المسح المسنون، قاله ابنُ عقيل وغيره، اليمنى باليمنى، واليسرى باليسرى قال في «البلغة»: ويُقدم اليمنى.

الدليل: ما روى البيهقي في «سننه» عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ مسح على خفيه، وضع يده اليمنى على خفه الأيمن، ويده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح إلى أعلاه مسحةً واحدةً حتى كأنني أنظر إلى أثر أصابعه على الخفين^(١).
فإن بدأ في المسح من ساقه إلى أصابعه أجزأه. قال أحمد: كيفما فعلت فهو جائز^(٢). اهـ.

قال النووي: عقب الرجل بفتح العين وكسر القاف هذا هو الأصل ويجوز إسكانُ القاف مع فتح العين وكسرها. والساق مؤنثة غير مهموزة وفيها لغة قليلة بالهمز^(٣). اهـ.

فرع: ومتى ظهر بعضُ قدمه بعد الحدث وقبل انقضاء المدة، فَحُشَّ أَوْ لَا، أو ظهر بعضُ رأسه وفحش ما ظهر في الرأس فقط، استأنف الطهارة لبطلان ما قبلها بذلك هذا المذهب. قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: هذا القول أرجح وأحوط.

(١) أخرجه بن أبي شيبه في «مصنفه» ١/ ١٨٧، ومن طريقه أخرجه البيهقي ١/ ٢٩٢ من طريق الحسن بن أبي الحسن البصري، عن المغيرة، وهو منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من المغيرة.

(٢) نظر «كتشاف القناع» ١/ ١٣٣، و«لمغني» ١/ ٣٧٦ - ٣٧٨ و«الإنصاف» ١/ ١٨٤، ١٨٥ و«لمبوع» ١/ ١٤٨.

(٣) «المجموع شرح المذهب» ١/ ٥٠٢.

التعليل: لأن المسح أقيم مقام الغسل أو المسح، فإذا أزال الممسوح بطلت الطهارة في القدمين أو الرأس، فتبطل في جميعها، لكونها لا تتبع بعض، وسواء فأتت الموالاة أو لم تفت.

أما انكشاف يسير من الرأس، فلا يضُرُّ، قال أحمد: إذا زالت عن رأسه، فلا بأس به ما لم يفحش، قال ابن عقيل وغيره: إذا لم يرفعها بالكلية؛ لأنه معتاد.

وإذا انتقض بعض عمامته قال القاضي: لو انتقض منها كورٌ واحدٌ بطلت، أي: الطهارة، لأنه زال الممسوح عليه أشبه نزَع الخُفِّ^(١).

وعن أحمد: يُجزيه مسح رأسه وغسل قدميه^(٢). وهذا الاختلاف مبني على وجوب الموالاة في الوضوء^(٣) قال في «الاختيارات»: ولا ينتقض وضوء الماسح على الخُفِّ والعمامة بنزعهما، ولا بانقضاء المدة، ولا يجب عليه مسح رأسه، ولا غسل قدميه، وهو مذهب الحسن البصري كإزالة الشعر الممسوح على الصحيح من مذهب أحمد وقول الجمهور^(٤) اهـ. واختاره ابن حزم^(٥) والشيخ عبدالرحمن السعدي^(٦).

قال ابن حجر: وفيه نظر. قال الشيخ عبد العزيز ابن باز معلقاً على قول ابن حجر: وجهه أن الرأس أصلٌ يمسح مع وجود الشعر وعدمه، والمسح على الخف بدلٌ من غسل القدم فافترقا.

وبذلك يترجَّح القولُ ببطالان الوضوء إذا خلع الخفين، ولا يكفي غسل القدمين

(١) انظر «كشف القناع» ١/١٣٦. و«الإنصاف» ١/١٩٢. و«فتاوى اللجنة» ٥/٢٥٢.

(٢) «الإنصاف» ١/١٩٠.

(٣) «المغني» ١/٣٦٧.

(٤) «الاختيارات الفقهية» ص ٣٦.

(٥) «المحلى» ٢/١٤٢.

(٦) «الفتاوى السعدية» ١/١٢٦.

لِفَوَاتِ الْمَوَالَةِ اهـ^(١).

الترجيح :

قلت: والموالة معتبرة عند غسل الأعضاء، وقد قام المسح مقام الغسل. فحصلت به الموالة، وانتهى الوضوء، فلا معنى لإعادة غسل القدم بعد الخلع. ولا معنى لبطلان الطهارة بحجة أن غسل القدم بعد خلع الخُفِّ متأخر. فانتفت بذلك الموالة، بل الوضوء صح بالمسح، وتمَّ به، ولم يأت ما يَنْقُضُهُ فالراجح ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من عدم نقض الوضوء بخلع الخف ونحوه. ولا يجب مسح الرأس، ولا غسل القدمين. وقد صحَّ عن الخليفة الراشد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه أحدث ثم توضأ ومسح على نعليه ثم خلعهما. ثم صلى^(٢)، وهو ممن أمر النبي ﷺ بالاعتداء بسنته والله أعلم.

فرع: ويمسح من به سلس بول أو نحوه إذا لبس بعد الطهارة. لأنها كاملة في حقه.

وإذا انقطع دُمٌ مستحاضة، أو زال ضررٌ من به سلس البول ونحوه كالرعاف بأن انقطع استأنف الطهارة وخلع.

التعليل: لأن الحكم بصحة الطهارة إنما كان لوجود العذر. فإذا زال، حُكِمَ ببطلانها على الأصل.

قلت: يُحمل قولهم «وخلع» على ما إذا لبس من به سلس البول ونحوه الخُفَّ حال نزول البول أو الدم، لكن لو كان ينقطع البول أو الدُمُ فترة فتوضأ ولَبَسَ الخف قبل نزول شيء، فلا يجب خلع الخُفِّ قبل انتهاء المدة والله أعلم.

(١) «فتح لبري» ١، ٣١٠.

(٢) أثر صحيح، أخرجه عبد الرزاق (٧٨٣) و(٧٨٤) و(٧٨٥)، وابن أبي شيبة ١/١٩٠، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٩٧، والبيهقي ١/٢٨٨، من طريق عن عبي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فرع: وإذا انقضت مدة مسح وهي اليوم واللييلة أو الثلاثة ولو كان الماسح متطهراً، أو في صلاة، استأنف الطهارة، وبطلت الصلاة هذا الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنها طهارة مؤقتة، فبطلت بانتهاء وقتها كخروج وقت الصلاة في حق المتيمم، ويُعيد الوضوء، لا لوجوب الموالاة، بل، لأن المسح يرفع الحدث، والحدث لا يتبعض، فإذا خلع، عاد الحدث إلى العضو الذي مُسح الحائل عنه، فيسري إلى بقية الأعضاء، فيستأنف الوضوء وإن قرب الزمن. وقطع بهذه الطريقة القاضي أبو الحسين، وصححه المجد في (شرح)، وابن عبد القوي في «مجمع البحرين» وغيرهم، وقدمه الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة» وقال أبو المعالي: إن هذا الصحيح من المذهب عند المحققين.

واختار ابن تيمية عدم نقض وضوء لمسح على الخف ولعمامة بانقضه المدة، واختاره أيضاً الشيخ عبد الرحمن السعدي.

الترجيح:

قلت: ولراجع عدم النقض لعدم الدليل لصالح على النقض، وله أعني.

فرع: وزول جبهة ولو قبل براء الكسر أو الجرح، وبرؤها كخضع خف.

التعليل: لأن مسحها بدل عن غسل ما تحتها، إلا أنها إذ مسحت في الطهارة الكبرى، وزلت. أجزاء غسل ما تحتها لعدم وجوب الموالاة في طهارة الكبرى، قاله في شرح المنتهى وغيره. قال البهوتي: وقد تقدم لك أن الصحيح عند المحققين أن المسألة ليست مبنية على وجوب الموالاة، بل على رفع المسح للحدث وعدم تبعضه. وإذا لا فرق بينهما اهـ.

واختار لشيخ تقي الدين بقاء طهارة قبل البرء وبعده كإزالة الشعر فلا ينتقض لوضوء بقع لجبهة، لأن لجبهة كالجزء من العضو.

قلت: وهو الصواب والله أعلم.

فرع: وخروج قدم الماسح أو بعضه إلى ساق خُفِّه. كخلعه على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنه لا يُمكن متابعة لمشي فيه^١.

قلت: وتقدم الرجح في المسألة.

فرع: ولا مدخل لحائل في طهارة كبرى.

الدليل: حديث صفوان قال: «أمر رسول الله ﷺ إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة»^٢. إلا الجبيرة.
الدليل: حديث جابر المتقدم^٣.

التعليل: لأن لضرر يحق بنزعها بخلاف الخُف.

فرع: ومرة كرجل في مسح ما تقدم من الحوائل لعموم الأدلة. غير العمامة. فيمسح عنهما للذكر دون المرأة كما تقدم. ولا يمسح الخنثى على عممة لاحتمال أن يكون أنثى^(٤).

انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله باب نواقض الوضوء والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

(١) نظر «كشف القناع» ١، ١٣٦، ١٣٧ و«الإنصاف» ١، ١٩٠ - ١٩٢ و«الاختيار» ص ٣٦

و«المختار» الجبية» ص ٢٢ و«مجموع الفتاوى» ٢١، ٢١٨. وشرح لمتنهي ١، ٦٤.

(٢) سلف تخريجه ص ٤٧٠ / تعليق (٤).

(٣) ص ٤٧١.

(٤) نظر «كشف القناع» ١، ١٣٧.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة الشارح
١٣	ترجمة المؤلف
٢١	مقدمة المؤلف
٢٢	فصل في مبادئ العلوم
٢٣	باب ما يجب على الإنسان معرفته من أصول الديانات
٢٤	باب معرفة الإعراب
٢٨	باب قواعد أصول الفقه التي يعلم منها حاله
٣٢	فائدة نفيسة في تفسير القرآن بالرأي نقلها الشارح
٣٩	باب ما يستعمل من الأدب
٣٩	كلام نفيس لابن تيمية في الرضا (الحاشية)
٤٠	كلام لابن تيمية في حديث «لا غيبة لفاسق» (الحاشية)
	قرار اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في حكم الوقوف للدخل
٤٣	(الحاشية)
٤٧	كلام لابن تيمية في حكم طاعة الأم في طلاق من تكرهها (الحاشية)
٤٩	(فصل) في أحكام المصحف والقراءة
	(فصل) في جملة من الأحكام والآداب الشرعية: تشميت العاطس، خصي
٥٠	الغنم، التكني
٥١	- التجارة، التكسب، دخول الحمام
	- تسريح الشعر، صوت البهائم، اتخاذ الطيور، اقتناء الكلب، النوم،

العدوى	٥٢
- الملاهي، الكلام في مسوىء النس، العزلة ولمخالطة، الشكر والصبر،	
التقوى، العفف، وغيرها	٥٣
(فصل) في التداوي والطب	٥٤
حكم حل السحر عن المسحور، وفي لحشية نقل الشارح كلاماً مفيداً في	
لمسألة	٥٥
(فصل) في آداب الطعام	٥٦
(فصل) في أحكام المساجد	٥٨
(فصل) في اللبس، ولستر	٦٠
- تشبه لنساء بالرجال وعكسه	٦٣
(فصل) في التصوف	٦٤
كلام لابن تيمية في لمتصوفة (الحشية)	٦٤
(فصل) في جمعة من أصول الدين	٦٧
(فصل) في معرفة مذهب الإمام أحمد	٦٩
بعض لمصطلحات الفقهية على المذهب لحنبلي	٧٠
كتاب الطهارة	٧٧
تعريف لطهارة	٧٨
قسم لمياه وتعريف الطهور وهو القسم لأول	٨٠
(فرع) حكم لطهارة بالماء المطبق وذكر الخلاف في ماء لبحر	٨٢
حكم لطهارة بالماء لأجن والخلاف فيه	٨٤
لماء المتروح	٨٥
(فرع) في الماء المتغير بطاهر	٨٦
(فرع) في الماء يقع فيه ما لا نفس له سائلة، وتعيق الشرح عليه	٨٦
(فائدة) في مهية لماء	٨٧
(فائدة) في قسمي النجسة لعينية والحكمية	٨٧

٨٨	(فائدة) الذائب من الثلج والبرد
٨٨	الطهارة بالماء المسخن بالنجاسة
٨٩	(فرع) المسخن بالمغصوب وماء بئر بمقبرة
٨٩	الطهارة بماء زمزم والخلاف فيه والترجيح
٩٢	(فرع) إذا تغير الماء بغير ممازج
٩٢	(فرع) المسخن بالشمس وبلمباح والخلاف فيه
٩٦	(فرع) في الماء القليل المستعمل في طهارة مستحبة
٩٦	(فرع) في حكم ماء آبار ديار ثمود
٩٧	(فرع) في حكم ماء بئر ذروان
٩٧	(فرع) في حكم ماء بئر برهوت
٩٨	(فائدة) في حكم الماء الذي جرى على الكعبة
٩٨	(فائدة) في ماء السقايات
٩٨	(فائدة) لغوية في قولهم «قصد إلى»
٩٨	الطهارة بالماء المقيد والمضاف وذكر الخلاف فيه
١٠٥	جواز إزالة النجاسة ببخار المواد الكيميائية
١٠٦	حكم الطهارة بالنبيذ والخلاف فيه
١٠٩	(فرع) في حكم الطهارة ببخار الماء
١٠٩	صحة الطهارة بمياه البحار المحلاة
١٠٩	(فائدة) لابن القيم في كيفية تحلية ماء البحر
١١٠	(فائدة) لابن تيمية في الفرق بين طهارة الحدث والخبث
١١٠	القسم الثاني من أقسام المياه الطاهر
١١١	ذكر الخلاف في تقسيم المياه
١١٦	حكم الطهارة بالماء المستعمل في رفع الحدث
١١٦	(فرع) في مذاهب العلماء في الماء المستعمل
	(فرع) في التفريق بين المستعمل في طهارة مستحبة وبين المستعمل في رفع

حدث	١١٩
(فرع) في كيفية صيرورة الماء مستعملاً	١١٩
كلام لابن تيمية في طهارة حياض الحمام	١١٩
(فائدة) فيمن اشترى ماء لشرب فبان متوضأ به	١٢٠
حكم الماء الذي غمس فيه القائم من نوم ليل يده قبل غسلها ثلاثاً	١٢٠
(فرع) في ذكر الخلاف في هذه المسألة	١٢١
(فرع) في استعمال هذا الماء إن لم يجد غيره	١٢٤
فوائد متعلقة بهذا الماء	١٢٤
القسم الثالث من أقسام المياه. النجس وتعريفه	١٢٥
كيفية تطهير الماء النجس	١٢٧
رأي الشارح في تنقية مياه المجاري	١٢٨
قرار هيئة كبار العلماء في تطهير مياه المجاري	١٢٨
قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في ذلك	١٢٩
(فرع) إذا لاقى النجاسة مائعاً غير الماء والترجيح	١٢٩
(فرع) هل نجاسة الماء النجس عينية أم حكمية	١٣٠
(فرع) في يسير الرائحة	١٣٠
حكم استعمال الماء النجس	١٣٠
(فائدة) في حد الجرية	١٣١
(فائدة) في ملابسة النجاسة لابن تيمية	١٣١
معنى القستين	١٣١
مقدارهما	١٣٢
(فرع) في مذاهب العلماء في الماء القليل والكثير	١٣٤
(فائدة) في ضبط ومعنى كلمات وردت في حديث بئر بضاعة	١٤٠
(فرع) في حكم الماء الذي خالطته نجاسة من بول آدمي أو عذرتة	
المائعة	١٤١

١٤٣	البناء على اليقين عند الشك في طهارة شيء أو نجاسته
١٤٤	(فرع) في حكم قبول خبر المخبر بالنجاسة
١٤٤	(فرع) في حكم الإعلام بها
١٤٤	(فرع) في الاحتياط بمجرد الشك في أمور المياه لابن تيمية
١٤٥	ماء الميزاب
	(فائدة) في حكم طين الشوارع وما إذا شك في النجاسة هل أصابت الثوب أو
١٤٦	البدن لابن تيمية إذا اشتبه طاهر بنجس
١٤٧	(فرع) في اشتبه مباح بمحرم
١٤٨	(فرع) في حكم الشرب منه
١٤٨	إن اشتبه طهور بطاهر
١٤٨	(فرع) في حكم الوضوء بالماء المسبل للشرب والترجيح
١٤٩	(فرع) في حكم الطهارة بالماء المغصوب
١٤٩	(فرع) إذا شك هل كانت النجاسة قبل الوضوء أو بعده
١٥٠	(فرع) في حكم منع المحتاج إلى الطهارة
١٥٠	(فرع) إذا أفرغ دلواً في حمام
١٥٠	(فرع) حكم الماء في الأحواض
١٥٠	(تتمة) إن اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة
١٥٢	(فائدة) لو اشتبهت أخته بأجنبية
١٥٣	فوائد أخرى
١٥٣	الحكم في أسار البهائم
١٥٥	(فرع) في مذاهب العلماء في السور
	(فرع) في سور الكلب والخنزير وما تولد منهما، والخلاف فيه
١٥٧	والترجيح
١٥٩	حكم فضل طهور المرأة
١٦٣	باب الآنية

١٦٣	تعريف البب والآنية ومعنى المضبيب
١٦٤	حكم استعمال الآنية واتخاذها
١٦٥	(فرع) في المحرم من الآنية
١٦٧	(فرع) في حكم لألات
١٦٧	(فرع) في ذكر الخلاف في استعمال آنية الذهب والفضة
١٦٧	(فرع) في حكم اتخاذ
١٦٨	حكم الطهارة منها
١٦٨	(فرع) في حكم الضبة اليسيرة
١٧٠	حكم الضبة الكبيرة
١٧١	(فرع) في حكم اليسير من الذهب والفضة
	(فرع) في حكم سائر استعمالات آنية الذهب والفضة ورأي الصنعني
١٧٤	والشوكني في ذلك
١٧٥	(فائدة) رأي بن حزم في المضبيب والمفضض
١٧٦	(فرع) في حكم آنية الكفر
١٧٩	(فرع) في حكم ثياب الكفر
١٨٠	(فرع) في حكم ما نسجه لكفر أو صبغوه
١٨١	(فرع) في حكم بدن الكافر وطعمه ومائه
١٨٣	(فرع) في حكم آنية من لابس لتجاسة كثيراً
١٨٣	(فرع) في حكم ثياب الصبين
١٨٤	(فرع) في حكم غس الثوب المصبوغ في حُبِّ لصباغ الكفر
١٨٥	حكم جند لحيون الميت
١٨٧	(فرع) في مذهب العلماء في ذلك
١٩٨	(فرع) في حكم جند الحيوان المذكى إذا كن نجساً في لحيه
١٩٩	(فائدة) في حكم أكل الجند لمذبوغ وبيعه
١٩٩	(فرع) في حكم جلود السباع كالذئب ونحوه

٢٠٢	(فرع) في كيفية الدبغ
٢٠٣	حكم ما أبين من حي
٢٠٧	(فرع) في مذاهب العلماء في لبن الميتة وأنفحتها
٢٠٨	(فرع) في حكم عظام الميتة
٢١٠	(فرع) في حكم القرن والظفر والحافر
٢١١	(فرع) في الخلاف في الشعر والصوف والوبر والريش
٢١٢	(فرع) في شعر الأدمي المنفصل
٢١٥	حكم بيضة الطائر الميت وهي في بطنه
٢١٩	باب الاستنجاء ودخول الخلاء
	المستحب عند دخول الخلاء والخروج منه وما هو مشه في الحكم وما هو
٢٢٠	عكسه، والفوائد المتعلقة بذلك
٢٣٤	حكم السلام على المتخلي والكلام معه
٢٣٨	(فروع) في أحكام قضاء الحاجة
	كلام ابن تيمية وابن القيم في بدع قضاء الحاجة وما ذكره السلف في دفع
٢٤٣	الوسوسة بعد البول، والترجيح في مسألة التتر والمسح
٢٤٨	حكم البول في الشق ونحوه
٢٤٩	(فرع) في حكم البول في المستحم
٢٥١	(فرع) في كيفية الاستنجاء
٢٥٢	(فرع) فيما يكره دخول الخلاء به
٢٥٥	(فروع) في آداب التخلي
٢٥٩	(فرع) في الجمع بين الاستجمار والاستنجاء
٢٦٢	(فرع) في الاجتزاء بالاستجمار
	(فرع) في انسداد المخرج وتنجسه من غير الخارج، ولنجاسة في دخل الفرج،
	وحشفة الألف، وأثر الاستجمار، قضاء الحاجة في الطريق المسبوك والضل
٢٦٦	النافع ونحوهما

٢٧٠	(فرع) في حكم التغوط في الماء
٢٧٢	(فرع) استقبال الريح بالبول
٢٧٣	استقبال النيرين حال قضاء الحاجة
٢٧٥	استقبال القبلة حال قضاء الحاجة واستدباره
٢٧٨	(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك
٢٨٤	استقبال القبلة حال الاستنجاء والاستجمار
٢٨٥	ما يمنع الاستجمار به
٢٨٧	(فرع) الاستجمار بغير الأحجر وذكر لخلاف في ذلك، والترجيح
٢٩٤	مس الفرج باليمين والاستجمار والاستنجاء بها
٢٩٦	يجب لاستنجاء من كل خرج غير ريح
٢٩٧	(فرع) هل يصح الوضوء قبل الاستنجاء؟
٢٩٨	حكم ما إذ عجز عن الاستنجاء بيسره
٣٠١	باب السواك وسنن الوضوء
٣٠١	تعريف السواك وأول من استاك
٣٠٢	حكم السواك ووقته وذكر الخلاف فيه
٣٠٧	(فرع) فيمن ينبغي التسوك به
٣١٠	(فرع) في الأحوال التي يتأكد استحباب السواك فيها
٣١٤	(فرع) في كيفية الاستياك وذكر الخلاف فيه والترجيح
٣١٨	(فرع) كن السواك في الشرائع السابقة
٣١٩	(فرع) في الأدهن والامتشاط
٣٢٣	(فرع) ويسن بقاء شعر الرأس
٣٢٧	(فرع) في حق الحية والأخذ منها
٣٣٣	(فرع) في حف الشرب وقصه
٣٣٦	(فرع) ولمرأة حق لوجه وحفه
٣٣٩	(فرع) في لاكتحال

٣٤٠	(فرع) ويسن النظر في المرأة
٣٤١	(فرع) ويسن التطيب
٣٤٣	(فرع) في الواصلة ونحوها
٣٤٥	(فرع) في الختان وحكمه والخلاف فيه ، والترجيح
٣٥١	(فرع) في كيفية الختان
٣٥٤	(فرع) ولا تقطع أصبع زائدة ويكره ثقب أذن صبي لا جارية
٣٥٤	(فرع) ويكره القرع
٣٥٦	(فروع) في حلق الرأس للرجل والمرأة
٣٦٠	(فرع) ويكره نتف الشيب
٣٦٠	(فرع) ويستحب الخضاب بغير السواد
٣٦٤	(فرع) في خضاب اليدين والرجلين والترجيح
٣٦٦	(فرع) ومما يكره في اللحية عقدها
٣٦٦	(فرع) ويسن تقليم الأظفار
٣٧٠	(فرع) ويسن نتف الإبط
٣٧١	(فرع) ويسن حلق العانة
٣٧٢	(فرع) ويستحب دفن ما قلم من أظفاره أو أزال من شعره
٣٧٣	(فرع) يأخذ أظفاره وشعره المأمور بأخذه كل أسبوع
٣٧٤	حكم التسمية في الوضوء والخلاف فيه
٣٨١	(فروع) في سنن الوضوء، وذكر الخلاف والترجيح
٣٩٣	(فرع) ومن سننه مجاوزة محل الفرض، وذكر الخلاف في ذلك والترجيح .
٣٩٧	(فرع) ومن سننه الغسلة الثانية والثالثة وتكره الزيادة عليها
٣٩٩	(فرع) ولا يسن الكلام على الوضوء
٤٠١	(فرع) في حكم السلام على المتوضىء والترجيح
٤٠١	ويسن البداءة بالميامن
٤٠٣	باب الوضوء

٤٠٣	تعريف الوضوء والحكمة منه
٤٠٤	متى فرض الوضوء؟
٤٠٦	(فائدة) في هل الوضوء من خصائص هذه الأمة أم لا؟
٤٠٧	تعريف الشرط والنية، وذكر شروط الوضوء
٤٠٩	(فرع) في حكم التلفظ بالنية والخلاف فيه والترجيح
٤١١	(فرع) في خلاف العلماء في وجوب النية
٤١٢	(فرع) فإن نوى ما تسن له الطهارة
٤١٥	(فرع) ويجب الإتيان بالنية عند أول واجبات الطهارة
٤١٦	(فرع) ولو وضأه مسلم أو كتابي أو غيرهما
	ويشترط للوضوء الطهارة، وماء طهور، وعدم مانع حسي، وإزالة
٤١٧	نجاسة
٤١٩	فروض الوضوء
٤٣١	(فرع) ويغسل الأقطع ما بقي
٤٣٢	من الفروض المضمضة والاستنشاق، والخلاف فيها، والترجيح
٤٣٥	(فرع) الخامس: الترتيب والخلاف فيه
٤٣٦	(فرع) السادس: الموالاة والخلاف فيها والترجيح
	(فائدة) لا يسقط الترتيب والموالاة بالنسيان ورأي ابن تيمية
٤٣٩	في ذلك
٤٤٠	(فرع) وصف الوضوء الكامل
٤٤٧	(فرع) في مذاهب العلماء في مسح الرأس والترجيح
٤٤٩	(فرع) في تكرار المسح، والخلاف فيه والترجيح
٤٥٤	يسن عقب الفراغ من الوضوء رفع بصره
٤٥٦	(فرع) والحكمة في ختم الوضوء وغيره بالاستغفار
٤٥٧	من عجز عن غسل أعضاء الوضوء بنفسه
٤٥٨	(فرع) حكم معونة المتوضىء

٤٥٩	(فرع) تشييف الأعضاء من ماء الوضوء
٤٦٣	(فرع) في حكم نفض الماء
٤٦٣	(فرع) في حكم إراقة ماء الوضوء والغسل في المسجد والوضوء فيه
٤٦٤	(فرع) ولا يكره طهره من إثناء نحاس ونحوه
٤٦٥	باب المسح على الخفين
٤٦٦	حكم المسح على الخفين
٤٦٩	(فرع) والمسح رخصة
٤٧٠	(فرع) في مذاهب العلماء في الأفضل المسح أم الغسل
٤٧٣	(فرع) ويرفع المسح الحدث
٤٧٣	حكم المسح على الجوارب
٤٧٥	(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك
٤٨١	(فرع) المسح على الجرموق
٤٨٢	حكم المسح على العمامة
٤٨٥	(فرع) في المسح على خمر النساء ونحوها
٤٨٧	(فرع) في مذاهب العلماء في المسح على العمامة
٤٨٨	شروط صحة المسح على الخف
٤٩٥	حكم لبس خف آخر
٤٩٦	(فرع) حكم مسح اللفائف
٤٩٦	(فائدة) في المسح على الكنادر والشراب
٤٩٧	توقيت المسح
٤٩٨	(فرع) في مذاهب السلف في ذلك
٥٠٤	حكم المسح على الجبيرة
٥٠٥	(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك
٥٠٨	(فرع) ويفارق مسح الجبيرة مسح الخف من خمسة أوجه
٥٠٩	المسح على الممزق

٥٠٩ ابتداء مدة المسح
٥١١ (فرع) من مسح مسافراً ثم أقام
٥١٣ حكم المسح على المحرم
٥١٤ (فرع) يشترط طهارة عين الممسوح
٥١٤ (فرع) يشترط أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة
٥١٨ يمسح أكثر أعلى الخف
٥٢٠ (فرع) في كيفية المسح
٥٢٠ (فرع) ظهور بعض القدم ونحوها
٥٢٢ (فرع) مسح من به سلس البول ونحوه
٥٢٣ (فرع) في انقضاء المدة
٥٢٣ (فرع) زوال الجبيرة